

المشرف العام ورئيس التحرير

أ. د. أحمد محمد نور سيف مدير عام دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث رئيس مجلس الأوقاف والشؤون الإملامية بدبئ

> مدير التحرير ذ. عبد الحكيم الأنيس

> > هيئة التحرير

د. بدوي عبد الصمد

د. محمود أحمد الزين

أهبن التحريو د. عبد القدوس الكليدار



لنز (سك النس

تُعنى المجلة بنشر البحوث العلمية وتحقيق التراث وَفْق الأمور التالية :

١- ألا يكون البحث منشوراً من قبل على أي صورة من صور النشر، ولا مرسلاً إلى جهة أخرى، ويُعد إرساله إلى المجلة لا يسمح أخرى، ويُعد إرساله إلى المجلة تعهداً بذلك. وفي حال قبوله للنشر في المجلة لا يسمح للباحث بنشره في مكان آخر إلا بعد مرور سنة كاملة على تاريخ نشره فيها.

٢- ألا يكون مستلاً من بحث أو رسالة نال بها الباحث درجة علمية.

٣- ألا يتجاوز ستين صفحة.

٤- أن يكون متسماً بالجودة والأصالة في موضوعه ومنهجه وعرضه ومصادره، متوافقاً مع عنوانه، بعيداً عن الحشو، سليم اللغة، «قيق التوثيق والتخريج، مع الالتزام بعلامات الترقيم المتنوعة، وضبط المشكل، وأن يراعي فيه سائر المعايير العلمية.

٥- أن يكون العزو إلى صفحات المصادر في الحاشية لا في الصَّلب.

٦- أن ترقم حواشي كل صفحة على حدة.

 ٧- أن يُقدَّم اسم الكتاب على اسم مؤلفة عند توثيق النصوص في الحواشي، وكذلك في ثبت المصادر والمراجع.

٨- ألا يشار في الحواشي إلى المعلومات المعلقة بطبعة الكتاب المحال إليه، إلا في حال
 اعتماد الباحث أكثر من طبعة للكتاب الواحد.

٩- أن يراعي الابتداء بالتاريخ الهجري في كل ما يؤرخ.

• ١ - أن تكتب الأعلام الأجنبية أولاً بحروف عربية، ثم باللاتينية لمن أراد

١١- أن تثبت المصادر والمراجع مستوفاة في آخر البحث مرتبة على حروف المعجم

١٢- أن توضع النماذج الخطوطة والصور التوضيحية في المكان المناسب

١٣ - أن يقدم الباحث تعريفا ببحثه محررا تام التحرير في نحو مئة كلمة، ويفضل ترجمته إلى الإنكليزية.

١٤ - أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث.

١٥ - أن يكون البحث مطبوعاً أو مكتوباً بخط واضح، ومصححاً تصحيحاً كاملاً،
 وترسل النسخة الأصلية للمجلة.

١٦- لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

١٧ - يشعر أصحاب البحوث الواردة بوصولها إلى المجلة.

١٨ - يخضع ترتيب البحوث وتنسيقها في المجلة لاعتبارات فنية.

١٩ - يمنح صاحب البحث المنشور عشرين مستلة من بحثه، وثلاث نشخ من العدد الذي نشر له فيه، إضافة إلى مكافأة مالية.

- البِحَوْثِ المُنشُورَةُ لَا تُعيرُ بَالْصُرُورَةِ عَنْ رَأَيُ الدَّارِ

بحقوق الطبع محقوظة

جميع المراسلات باسم مدير تحرير مجلة الأحمدية واحياء التراث الإسلامية وإحياء التراث الإسلامية وإحياء التراث المرسة المتحدة المتحدة الإمارات العربية المتحدة هاتف ١٩٥٩٨ - ٣٤٥٩٨ - تاسوخ رفاكس) - ٣٤٥٩٨ - ٣٤٥٩٨ - E-mail: ahmadiah@bhothdxb.org ae

الموزعون المعتمدون

دار الحكم المستة عديسي ف کش: ۲۹۹۹۸۲۷ ماتف: ۲۹۳۹۶ الإمشارات هاتگ ۲۹٤۰۰۰ ف کس ۱۹۰۵۸۰ مؤسسة الهلال لتوزيع الصحف السحسرين فاكس: ٣٦٦٢٩٩ المكتبة المكية مكة المكرمة حاتف ۱۹۹۲۲۲۹۵ السعودية دار العروبة للصحافة والطباعة فيناكس ٤ ٣٢٥٨٧٤ حياتيف ال٠٠٠٥ قطر فاكس: ٢٤٦٠٩٥٣ الكويت هاتف: ۲۲۲۲۲۸ الشركة المتحدة لتوزيغ الصحف فاكس: ٢٥١٥٢ ؛ هاتفي ١٩١١ ١٩٠٠ شوكة وكبالة التبوزيع الأردنية الأردن ماتف: ۲۲۲۲۹۹۹ فاكن ۲۳ ،۲۸۹ منصنر موسيسة الأهرام - القياهرة فاكس: ۲٤٩٢١٤ الشركة العربية الأفريقية للتوزيع المغسرب Y : 9 Y بنان فساكس ٧٤١٦٥٢ ماتف ۲۹۹۳ المؤسسة اللبنانية العربية للتوزيع

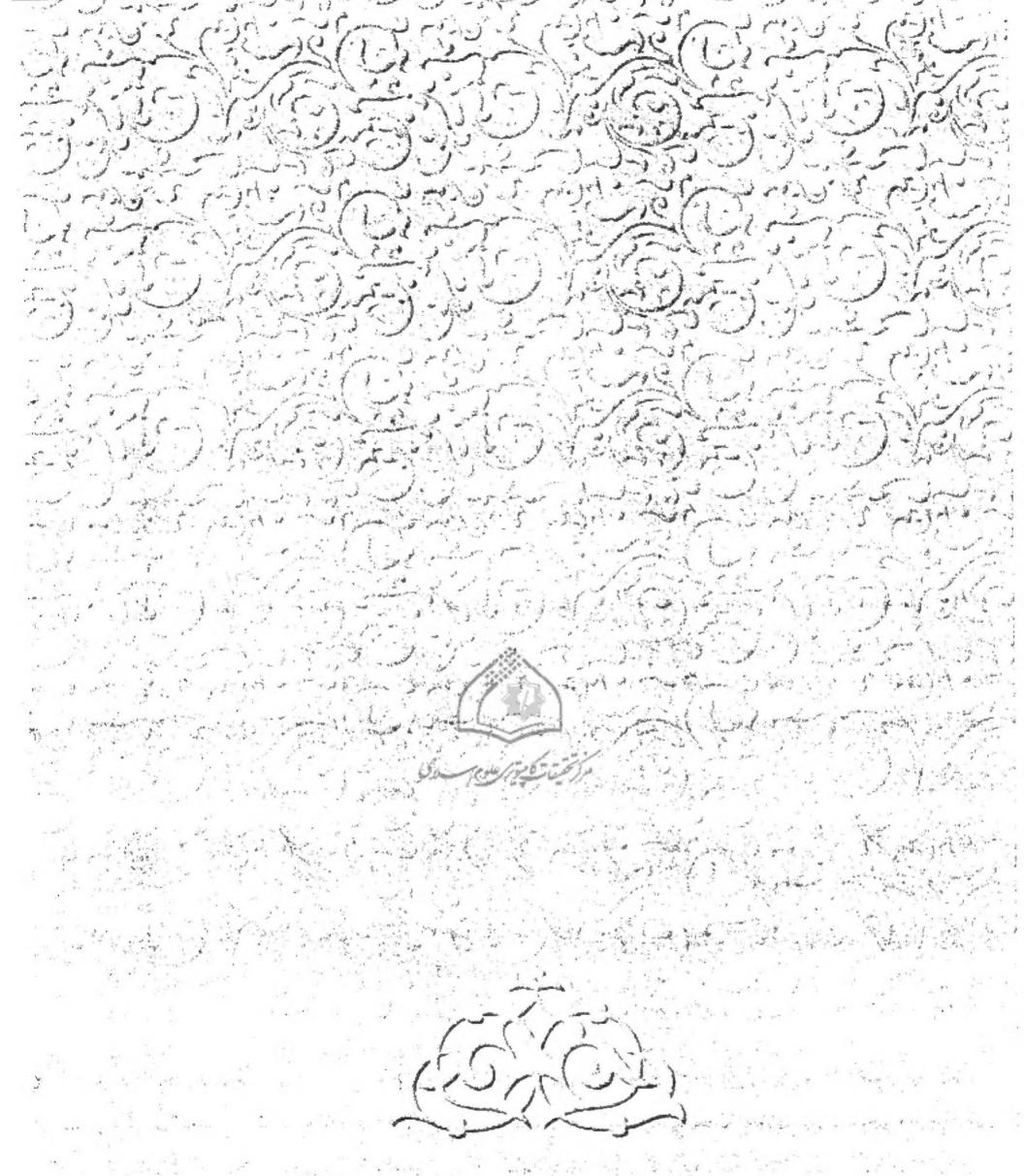


سعر النسخة: الإمارات العربية المتحدة (١٠ دراهم)، السعودية (١٠ ريالات)، الكويت (١٠٠ فلس)، قطر (١٠ ريالات)، البحرين (١٠٠ فلس)، عمان (١٠٠ بيسة)، مصر (١ جيهات)، سورية (١٠ ليرق)، لبنان (١٠٠ ليرق)، الأردن (دينار واحد)، اليمن (٢٠ ريالاً)، السودان (٢٥ ديناراً)، المغرب (٢٠ درهماً)، الحسرائر (٢٥ ديناراً)، تونس (دينار واحسد)، مسورية اليسان (٢٥٠ أوقسية). الحسرائر (٢٥ ديناراً)، تونس (دينار واحسد)، مسورية الدول العربية (دولاران أمريكيان أو ما يعادلهما)

الاشتراكات السنوية : الإمارات العربية المتحدة (٣٠) درهماً، الدول العربية والإسلامية (ما يعادل ١٠٠ درهم إماراتي) كم



		* الافتاحية
	120000000000000000000000000000000000000	أ. د. أحمد محمد نور سيف
		* شرح حديث: ١ لاتزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق ٥
VY-14		إبراهيم عبد الله سلقيني
	أحمد بن علي	 حدیث محمد بن بشار « بندار » عن شیوخه ، للحافظ أبي يعلى أ
		الموصلي (ت: ٧٠٧هـ)
177-77	P106180 E10	تحقيق: د. عبد الرحيم بن يحيى الحمود
		* حادثة الإفك في ضوء الحديث النبوي الشريف: دراسة تحليلية
7177	i i i i i i i i i i i i i i i i i i i	د. عبد السميع محمد الأنيس
		* مصطلح الحديث الجيد عند أهل السن الأربعة
7:1-7:1		د. عبد الرحمن بن عبد الكريم الزيد
		* الاعتبار عند المحدّثين
*** Y4Y - YE4	1 June 10 To The Total Total	د. جمَّال بن العربي اسطيرينانسسسبيد العربي المطيري
		﴾ الرواة المتروكون في مسند الإمام أحمد ابن حنبل: جمع ودراسة
T££ - 79T		ا. د. عامر حسن صبري
		* لماذا روى بعض التابعين وأئمة أتباع التابعين بصيغة العنعنة
T97 - T10		د. محمد سعيد البخاري
		* الظن وقضاياه في قواعد علوم الحديث الشريف
£7£- ٣٩٣	,	د. محمود أحمد الزين
A, 1 18 1 1 1 1 1 1	(~)	* معجم مؤلفات الحافظ علي بن المفضل المقدسي المالكي (ت: ٦١١،
0.7 - £70	Ble	. د . محمد بن تركي التركي





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه وبعد :

فنستقبل بهذا العدد الجديد من مجلة « الأحمدية » شهر رمضان المبارك، شهر القرآن، ومتنزل الوحي والرحمات.

وقد درجت المجلة على سنة حسنة في عامها الماضي حيث خصصت بحوثها في الدراسات القرآنية، في شهر رضات لما لهذا الشهر الكريم من صلة وثيقة بالقرآن الكريم، نزولاً وعناية واهتماحاً ومذاكرة، حيث كان يحظى بمدارسة القرآن من جبريل عليه السلام للنبي عليه الصلاة والسلام كل عام، حتى كانت السنة الأخيرة من حياته المباركة، فدارسه فيها مرتين.

وعلى هذه السنة جرت الأمة الإسلامية في إحياء هذا الشهر بتلاوته ومدارسته ومراجعة حفاظ القرآن لحفظهم في صلاة التراويح والقيام، فكان حفظة القرآن في الحجاز، يهتمون بذلك أعظم الاهتمام، مدرسين وطلاباً، فلا تنتهى صلاة التراويح، حتى تعقد جماعات متفرقة في ساحات الحرم المكي والمدني، يؤم الطلاب زملاءهم، ويتابعهم مدرسوهم لختم القرآن ومراجعته.

وكان لمدارسة القرآن في هذه الحلقات وتكليف الحفظة بالإمامة في صلاة السراويح أثره المفيد في تقوية الحفظ، وتقويم ألسنة الحفظة في النطق وتحسين القراءة بالأصوات وتعويدهم القراءة بالنغمة الحجازية المتميزة التي عرف بها قراء الحجاز، والتي انتقلت بعد ذلك إلى بعض البلاد الإسلامية وبخاصة الشرقية منها

كإندونيسيا وماليزيا والهند وباكستان، وفي هذا التدريب تهيئة لمهمة الإمامة عندما يكلفون بها.

وقد كادت تندثر هذه النغمة لولا عناية بعض القراء بإحيائها في المساجد بل وبالعناية بالقراءات السبع، ففي المدرسة الفرقانية بمسجد الخياط بشارع المنصور بمكة يختم في رمضان في العشر الأخير كل عام على التوالي بقراءة من القراءات السبع، وتخرج ممن أتقنها عدد من حفاظ هذه المدرسة، ويتولى امتحانهم متخصصون من علماء القراءات في جامعة أم القرى وغيرها. ومكنهم ذلك من المشاركة والتفوق في المسابقات الدولية.

ولحلقات تحفيظ القرآن الكريم في المسجد الحرام والمساجد الأخرى، أثر في تعذية المساجد بالحفظة لتولى صلاة التراويح، مما أعاد - بحمد الله - إحياء سنة إحياء الليالي وإعمارها بكتاب الله.

كما درج علماء الحجاز وغيرهم في البلدان الأخرى على عقد حلقات لسرد الصحيحين أو قراءة كتاب الشمائل للإمام الثرمدي، أو كتاب الشفاء بتعريف حقوق المصطفى صلوات الله وسلامه عليه للقاضي عياض لتعمر أوقات هذا الشهر بسماع الوحي المنزل على رسول الله على قرآنا وسنة، ولتتجدد حياة الأرواح بسماع سيرته عليه الصلاة والسلام، وشمائله العظيمة، التي أوجزت سماتها السيدة الصديقة، عائشة رضي الله عنها حين سئلت عن خلقه عليه الصلاة والسلام، فقالت: «كان خلقه القرآن».

وحين اجتمع لدى هيئة تحرير مجلة « الأحمدية » هذا العدد من بحوث السنة وعلومه، وعلومها وجدت الفرصة سانحة لتخصيص عدد شهر رمضان بالحديث وعلومه، بعد أن خصصت عددها الماضي في رمضان لعلوم القرآن، إحياءً لهذه السنة المباركة في تحديد صلة الأمة بموارد عزها وأساس مجدها ونهضتها.

وسيجد القارئ الكريم بحوثاً متنوعة من حديث رسول الله على وسيرته وجانب من علوم الحديث التي خدمت هذا المصدر الثاني من الوحي، وحافظت عليه وصانته من التحريف والتبديل مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ إِنّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذّكُر وَإِنّا لَهُ خَافِظُونَ ﴾ [الحجرية] فكان في محافظة علماء الحديث على هذا المصدر الثاني من الوحي المنزل على رسول الله على، أكبسر الأثر في حفظ هذه الشريعة الإسلامية الخالدة، التي أراد الله لها البقاء والاستمرار لعمارة الكون حتى يرث الأرض ومن عليها، والتي جعل أساس استمداد الأحكام وإقامة صوح الحضارة الإسلامية لا يتحقق إلا بالرجوع إليها والإذعان لحكمها ﴿ فَلا وَرَبّك لا يُؤْمنُونَ حَتَى يُعكَمُوكَ فَيما شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجدُوا في أَنفُسهمْ حَرَجًا مَما قَضَيْت ويُسلّمُوا تَسليماً ﴾ [النساء: 10].

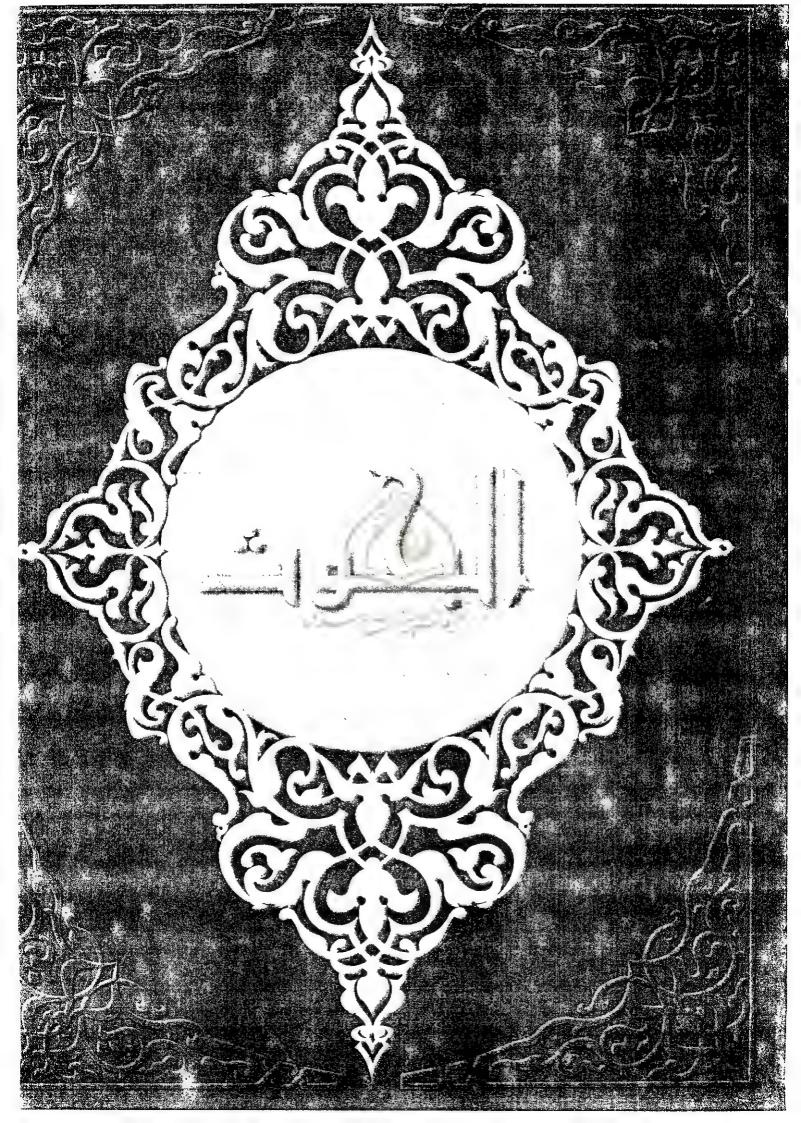
ولقد استطاع علماء الإسلام ومجتهدوه، أن يواكبوا ركب الحياة، ويضعوا للبشرية منهاجاً تستنير به، إن أرادت الحياة الكريمة، والسعادة الحقيقية التي ينعم الناس في ظلالها بالأمن والسلام الحقيقي، إن الترموا بالمنهج الرباني القائم على العدل والصدق والإنصاف ﴿ وَلا يَجْرِمنّكُمْ شَنَانُ قُوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْعَرَامِ أَن تَعْتَدُوا وَتَعَاوِنُوا عَلَى الْبِرِ وَالتَّقُوى ﴾ [المائدة: ٢]، لا يؤمن بالحلول الوقتية ولا بالسياسات الجائرة التي لا تحركها إلا المصالح، وليس في شرع الله ما يسمى بوالغاية تبرر الوسيلة، فكل غاية لابد أن تكون شريفة، ولا يمكن أن تكون شريفة وكريمة إلا إذا استعملت فيها الوسائل المشروعة التي أذن بها الله، ذلك أن الفرد في الإسلام محكوم بتشريع إلهي لا تتغير موازينه ولا تتبدل حسب ذلك أن الفرد في الإسلام محكوم بتشريع إلهي لا تتغير موازينه ولا تتبدل حسب الأهواء والنزعات؛ لأن الهدف واضح، وهو الصلاح والإصلاح ﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلاَ وَالْعَرْفَ عَنْ الله الْمُولُونُ فَمُنْ يَعْمَلْ مَثْقَالَ ذَرَّة خَيْراً يَرهُ * الإعراف: ٢٥] كل سيحاسب على هذا المبدأ ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مَثْقَالَ ذَرَّة خَيْراً يَرهُ * وَالْعُرَا يَرهُ * وَالْعُرْفُ عَنْ الْعُرْفُ خَيْراً يَرهُ * وَالْعُرافُ عَنْ عَنْ عَمَلْ مَثْقَالَ ذَرَّة خَيْراً يَرهُ * وَالْعُولُ وَالْعُولُ عَنْ عَنْ عَلَى هذا المبدأ ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مَثْقَالَ ذَرَّة خَيْراً يَرهُ * وَالْعُرْفُ عَنْ عَنْ عَنْ الْعُرَافُ عَنْ الْعَرْفُ عَنْ عَنْ عَنْ عَنْ عَنْ الْعَلَى فَرْ الْعَرْفَ عَيْراً عَنْ الْعَرْفُ عَنْ عَنْ الْعَلْ فَيْ الْعَرْفُ عَنْ الْعَرْفُ عَنْ عَنْ عَنْ الْعَلْمُ وَلَيْ عَنْ اللّهُ الْعُرْفُ عَنْ عَنْ الْعِلْمُ الْعَلْمُ الْعَرْفُ عَنْ عَنْ الْعَلْ فَرْدُونُ عَنْ عَنْ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَرْفُ الْعَرْفُ الْعَرْفُ اللّه السَعْلَا المُولُولُ اللّه النّه اللّه اللّه المنافِق اللّه اللّه اللّه اللّه ولا تنتفيلُ اللّه ولا تنتفيلُ اللّه الل

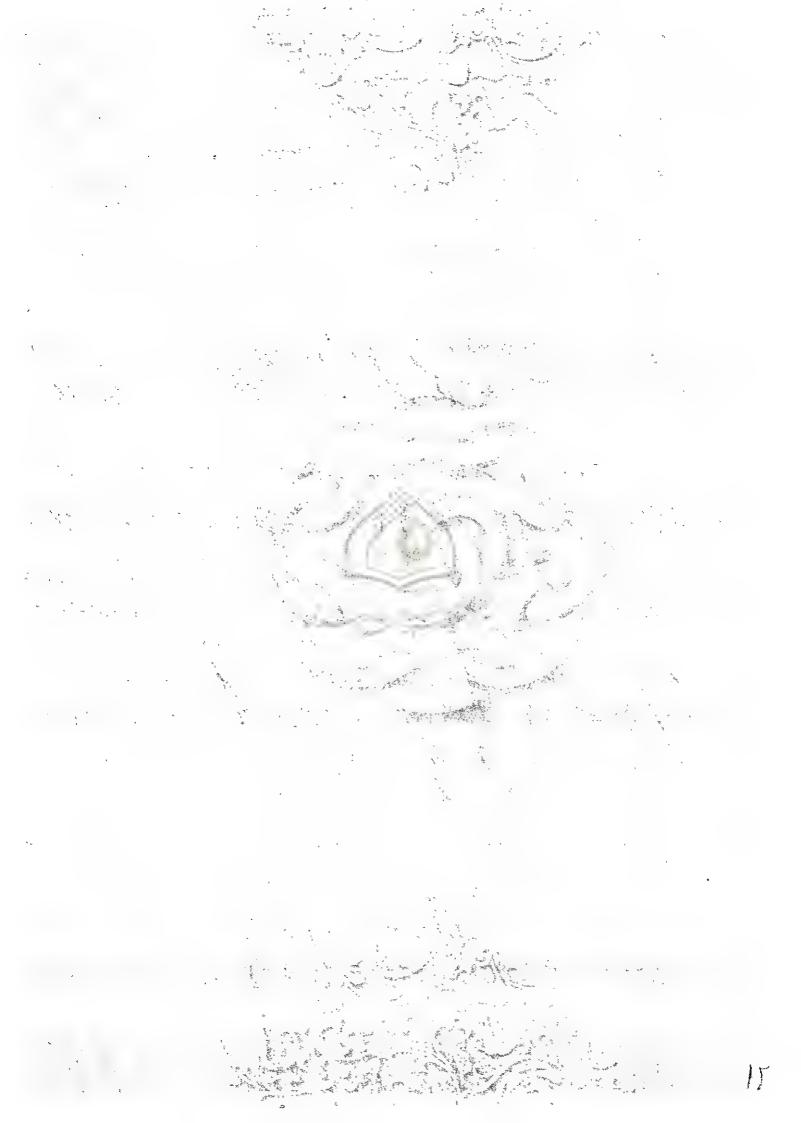
وَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرَّا يَرَهُ ﴾ [الزلزلة: ١٨٧]، ورضا الله ورحمته ومحبته لمن أحسن القول والعمل ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِّمَّن دَعَا إِلَى الله وعَملَ صَالحًا وقَالَ إِنَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [فصلت: ٣٣]، وهو حري برحمته ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسنِينَ ﴾ [الأعراف: ٥٦].

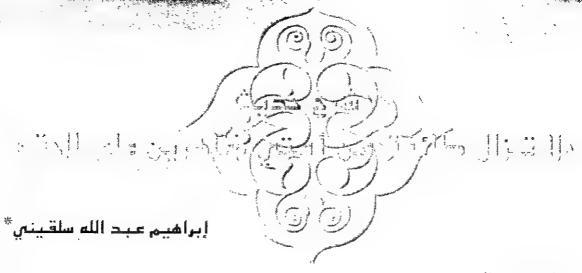
وصلى الله وسلم على هادي البشرية وداعي الخير الرحمة المهداة، وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه.

أ. د. أحمد محمد نور سيف. رئيس التحرير









التعريف بالبحث

يدرس هذا البحث حديث النبي عَلَي : «لا ترال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق» من عدة جوانب هي:

١- مكانته من حيث الثبوت، أقطعي هو أم ظني؟

٣- ألفاظ الحديث وعباراته.

٣- شرح معاني مفرداته، وبالتالي يزول ما علق في الأذهان من لبس مع غيره

٤- بيان مقصود الحديث وغايته، ليعلم كل مسلم منزلته من هذه المكرمة العظيمة التي أخبر عنها المصطفى عَلَيْ لتلك الطائفة التي حملت هُمَّ الدين، في عصر انتشرت فيه وسائل التقنية، فدب معها الكسل والخمول، وفشا إيثار الدعة والراحة على العلم والعمل.

مسترشداً في ذلك بمنهج العلماء الكبار شراح الحديث وطريقتهم، في النقل، والاستنباط، والجمع، والترجيع.

سائلاً المولى عنز وجل أن ييسسر لي ولقارثه الانتفاع بصوابه، وأن يكون فيه النصح والتصويب لي ممن رأى فيه خطأ، وأن يجعلنا جميعاً من تلك الطائفة.

* إمام وخطيب بدائرة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدبي، ولد في مدينة حلب بسوريا عام (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م)، وحصل على درجة البكالوريوس من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الأحساء عام (١٤١٩ه-١٩٩٨م) بتقدير تمتاز، وحصل على درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية من كلية الإمام الأوزاعي ببيروت عام (١٤٢٤ هـ- ٣٠٠٣م) ، وعنوان رسالته «الهجرة وأحكامها: دراسة شرعية لواقع الهجرة في

مقدمة

الحمد للله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيد المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين . وبعد:

فإن موضوع هذا البحث هو حديث النبي صلى الله عليه وسلم: « لا يَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ » (). وفي رواية لمسلم: « لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الحُقِّ لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِي أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَذَلِكَ » (`). مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الحُقِّ لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِي آمْرُ اللهِ وَهُمْ كَذَلِكَ » (`). مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الحُقِّ لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِي آمْرُ اللهِ وَهُمْ كَذَلِكَ » (`). وقد أول العنق الكتاب الطائفة في هذا الحديث بالفرقة الناجية، وأوله آخرون بالغرباء . هكذا أولوا الحديث إجمالاً دون الرجوع إلى أقوال العلماء وتأويلاتهم، ودون أن يلجوا في دقائق الفاظه ومعانيه .

فرأيت من الواجب عليَّ أن أشرح الحديث بما يميز هذه الطائفة التي يصدق فيها قول الله تعالى: ﴿ مِنَ الْمُوْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهُ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَعْبُهُ وَمِنْهُم مَن يَعْبُهُ وَمِنْهُم مَن يَعْبُهُم مَن وَجِه آخر .

تلك الطائفة التي لم تبلغ مكانتها بالادعاء، وإنما حازته بالعلم والعمل.

تلك الطائفة التي كشر أدعياؤها في عصرنا مستندين إلى هذا الحديث، مخالفين مجموع النصوص التي تدعو إلى الوحدة وعدم التفرق، بل مخالفين معنى هذا الحديث أيضاً. فحفظوا نصاً دون غيره من النصوص، ثم زادوا على ذلك جهلاً بمعناه، حتى أقاموا فرقاً وجماعات.

⁽١) صحيح البخاري (١٧/١٧) في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة: باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تزال طائفة ... »، برقم (٧٣١١) .

⁽٢) صحيح مسلم (٧٤/٧) في كتاب الإمارة: باب قوله صلى الله عليه وسلم: ٥ لا تزال طائفة .. ١٥ برقم (١٩٢٠) .

⁽٣) سورة الأحزاب: ٢٣.

تلك الصورة التي رأيت الحديث يعيشها دفعتني لبحثه ودراسته، لأفهم معناه أولاً، ثم لأقدّم المعنى الصحيح للقراء وطلبة العلم ثانياً، ثم ليُقَيِّمُوا ما كتبت ثالثةً.

وقد اقتصرت في دراسة طرق الحديث على الكتب الستة، إذ صحة الحديث إجمالاً ظاهرة من ورود الحديث في الصحيحين، والغرض من إيراد الطرق بيان درجة الحديث إحمالاً أقطعي هو أم ظني، وهذا حاصل في الكتب الستة (صحيح البخاري، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن أبي داود، وسنن ابن ماجه) عدا غيرها من الكتب، فلم أر حاجة للتطويل.

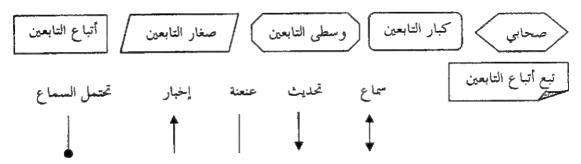
أما شرح الحديث فقد اعتمدت فيه رواية أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه التي رواها أحمد أساساً، لاشتمالها على معظم ألفاظ الحديث، ثم قارنتها مع غيرها من الروايات في الكتب الستة وغيرها، ونظرت فيما قاله العلماء في شرحها (١).

أما الأحاديث التي ظاهرها التعارض مع هذا الحديث، فقد أشرت إليها، ثم جمعت أقوال العلماء فيها، ثم رجحت بينها أقوال وجمعت بينها قدر الإمكان، ثم رجحت بينها إن لم يمكن الجمع .

⁽١) لم أقتصر في شرح الحديث على الكتب السنة، لأن الشرح يلزمه دراسة الروايات.

طرق الحديث

اقتصرت في ذكر طرق الحديث على الكتب الستة. إذ التوصل إلى تواتر الحديث حاصل من هذه الكتب كما سيأتي، فكيف إن انضم إليها غيرها. ومن ثَمَّ لم أر بعد ذلك حاجة للإطالة . وفيما يلى معانى الرموز المستخدمة في الرسوم البيانية لطرق الحديث:



والناظر في تلك الرموز يجد أنني قسمت التابعين إلى ثلاث طبقات: كبرى، ووسطى، وصغرى . وقد أخذت ذلك التقسيم من كتاب إلطبقات - للإمام مسلم، حيث اقتصر - رحمه الله - في كتابه على ذكر الصحابة والتابعين دون مَنْ بعدهم من أتباع التابعين وتبع أتباع التابعين . وأفرد الصحابة في طبقة واحدة، وقسم التابعين إلى ثلاث طبقات .

وأخذت اسم الراوي ونسبته ووفائه من كتاب حجر، كما سبأتي بيان أسمائهم وتواريخ وفياتهم مشفوعاً بأرقام الصفحات، ثم توصلت من النسبة التي ذكرها ابن حجر إلى طبقاتهم في كتاب الإمام مسلم . ولم أذكر أرقام الصفحات والمواضع في طبقات مسلم لأن غاية الرسم البياني هي الوضوح والاختصار، ومع تطويل الهوامش يفوت المقصود .

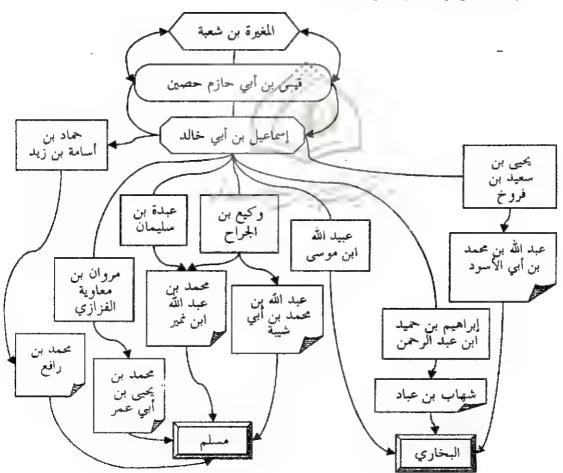
أما من أعقب التابعين من أتباع التابعين وتبع أتباع التابعين فقد أدرجتهم دونما تقسيم، لأن تقسيمات علماء رجال الحديث تفاوتت في ذلك، والتعمق في ذلك لا حاجة إليه إلا في الدراسات المتعمقة في سند كل رواية من روايات الحديث، وهذا غير داخل في مجال بحثي، إذ دراستي عامة في مجمل الحديث من حيث قوته ومعناه، ومعلوم أن الدراسة المتعمقة لسند حديث واحد تكتب فيه مؤلفات.

اما رموز طرق التحمل فقد أدرجت رمزاً لكل عبارة من العبارات التي ذكرها أصحاب الكتب الستة في سند الحديث، ليسهل على من أراد من الباحثين التعمق في دراسة كل سند من الأسانيد منفرداً أن يميز الروايات التي فيها تدليس عن غيرها .

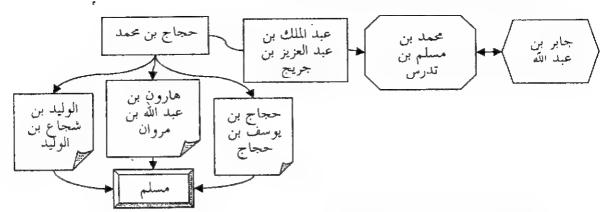
سائلاً المولى عز وجل أن يجعل في تلك الدراسة الجملة النفع والفائدة، وأن يوفق الباحثين لاستدراك ما اعترى كتابتي من نقص أو خلل .

وفيما يلي الرسوم البيانية لطرق الحديث:

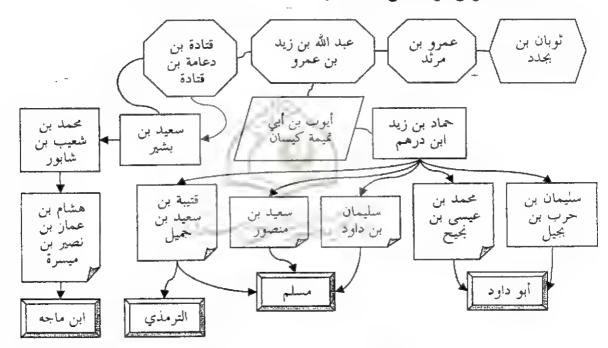
الأول : طريق المغيرة بن شعبة اللها :



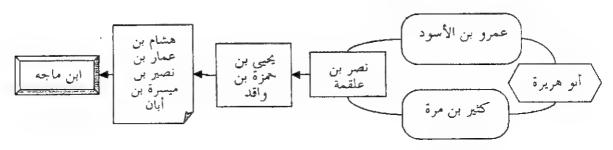
الثاني : طريق جابر بن عبد الله الله الله الله

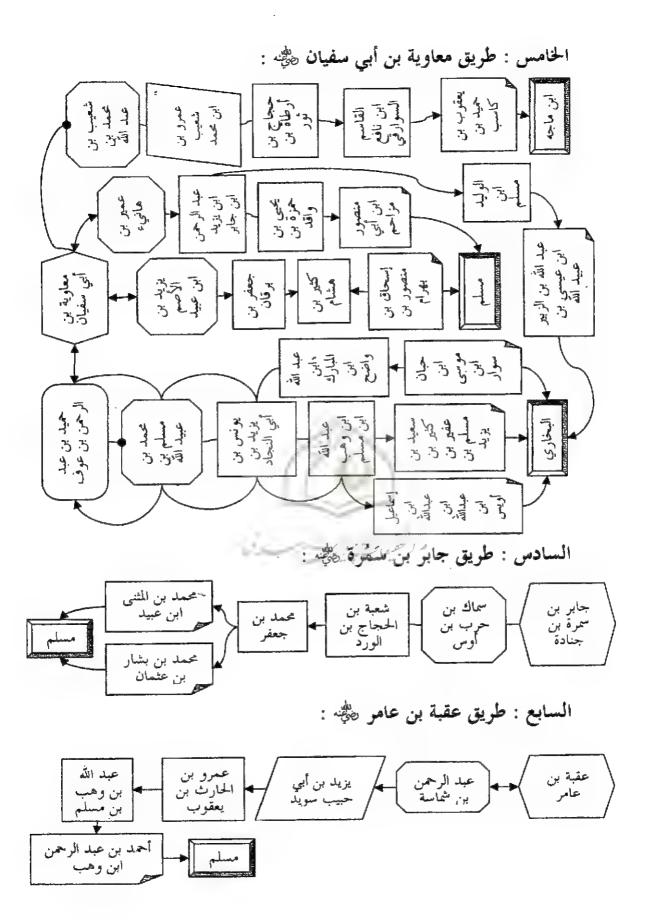


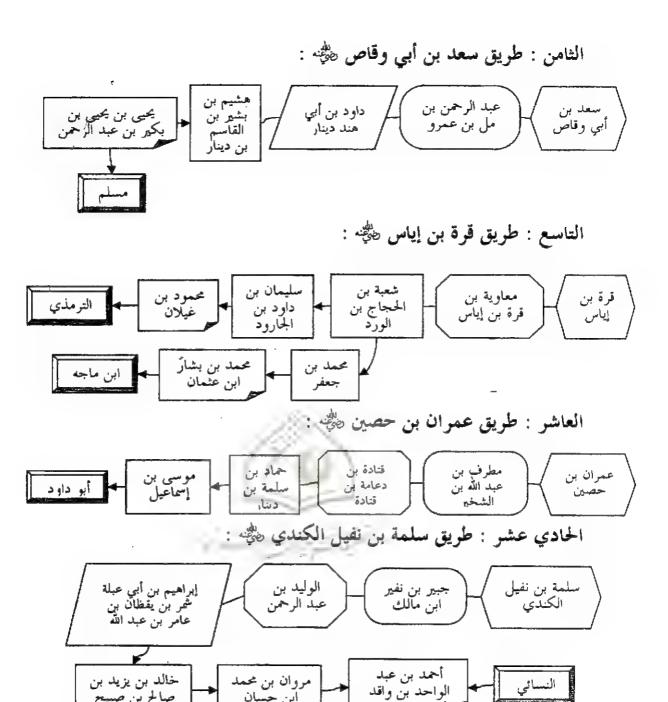
الثالث : طريق ثوبان بن بجدد رضي :



الرابع: طريق أبي هريرة ١١١٥ الله







مما سبق نرى أن الحديث رواه في الكتب الستة جمع من تبع الأتباع، عن جمع من أتباع التابعين، عن جمع من التابعين، عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم، وفيما يلي رواة الحديث في كل طبقة:

1 – من الصحابة أحد عشر صحابياً: ثوبان بن يجدد (ت: ٤٥ هـ)، وجابر بن سمرة ابن جنادة (ت: ٤٧ هـ)، وجابر بن عبد الله (ت: بعد ٧٨ هـ)، وسعد بن أبي وقاص (ت: ٥٥هـ)، وسلمة بن نفيل الكندي، وعبد الرحمن بن صخر الدوسي - أبو هريرة – (ت: ٧٥هـ)، وعقبة بن عامر (ت: بعد ٤٧هـ)، وعمران بن حصين (ت: ٣٩هـ)، وقرة بن إياس (ت: ٤٢ هـ)، ومعاوية بن أبي سفيان (ت: ٥٠هـ)، والمغيرة بن شعبة (ت: ٥٠هـ)، رضي الله عنهم أجمعين (١٠).

٧- من التابعين رواه أربعة وعشرون: إبراهيم بن أبي عبلة شمر بن يقظان بن عامر بن عبد الله (ت: ١٥٢ هـ)، وإسماعيل بن أبي خالد الأحمسي (ت: ١٤٦ هـ)، وأبيرب تغييمة كيسان (ت: ١٣١ هـ)، وجبير بن نفير بن مالك (ت: ٥٧ هـ)، وحميد بن عبد الرحمن بن عوف (ت: ٥٩ هـ)، وجاود بن أبي هند دينار (ت: ١٣٩ أو ١٤٠ هـ)، وشعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الرحمن بن شماسة (ت: بعد وشعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو (ت: ١٠٠ هـ)، وعبد الله بن زيد بن عمرو (ت: ١٠٠ هـ)، وعبد الله بن زيد بن عمرو (ت: ١٠٠ هـ)، وعبد الله بن زيد بن عمرو بن شعيب (ت: ١٠١ أو ١٠٠ هـ)، وعمرو بن العاص (ت: ١١٨ هـ)، وعمرو بن موثد (ت: في خلافة معاوية)، وعمرو بن شعيب ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص (ت: ١١٨ هـ)، وعمرو بن موثد (ت: في خلافة عبد الملك بن مروان)، وعمير بن هانئ (ت: ١٢١ هـ)، وقتادة بن دعامة بن قتادة (ت: بين ١٧٠ هـ)، وقيس بن أبي حازم حصين (ت: في آخر خلافة سليمان)، وكثير بن مرة (ت: بين ١٧٠ هـ)، ومحمد بن مسلم بن تدرس (ت: ١٢٦ هـ)، ومحمد بن مسلم ابن عبد الله بن الشخير (ت: ٥٩ هـ)، ومعاوية بن قرة بن إياس (ت: ١١٨ هـ)، والوليد بن عبد الله بن المشخير (ت: ٥٩ هـ)، ومعاوية بن قرة بن إياس (ت: ١١٨ هـ)، والوليد بن عبد الرحمن الجرشي الحمصي، ويزيد

⁽۱) انظر أسبهاء الرواة ووفياتهم في تهذيب التهذيب على التوالي: (۱/٣٤٣، ٣٤٨، ٣٥٠)، (٢/٤٨، ٢٨٤)، (٢/٤٨، ٣٤٨)، (٢/٤٧٤)، (٤/٩٠١، ٢٥٤)، (٥/٤٧٤)، (٥/٤٧٤)، (٤/٩٠١، ٢٥٠١) ببرقيم (١٠١٥، ٢٠٢٤، ٢٥٠١) ببرقيم (١٠١٥، ٢٠٢٤، ٢٥٠١) على التوالي .

ابن الأصم بن عبيد (ت: بين ١٠١ و ١٠٤هـ)، ويزيد بن أبي حبيب سويد (ت: ١٨٨هـ)، رحمهم الله تعالى (١٠١).

٣- من أتباع التابعين رواه ثلاثة وثلاثون: إبراهيم بن حميد بن عبد الرحمن (ت: ١٧٨هـ)، وجمعفر بن برقان (ت: ١٥٤هـ)، وحمجاج بن أرطاة بن ثور النخمي (ت: ٥٤ ه)، وحجاج بن محمد المصيصي (ت: ٢٠٦هـ)، وحماد بن أسامة بن زيد (ت: ٢٠١هـ)، وحماد بن زيد بن درهم (ت: ١٧٩هـ)، وحماد بن سلمة بن دينار (ت: ١٦٧هـ)، وخالد بن يزيد بن صالح بن صبيح (ت: ١٦٧هـ)، وسعيد بن بشير الأزدي (ت: ١٦٨ أو ١٦٩ أو ١٦٠ه)، وسليمان بن حرب بن بجيل (ت: ٢٢٤هـ)، وسليمان ابن داود بن الجارود (ت: ۲۰۳ أو ۲۰۶هـ)، وشعبة بن الحجاج بن الورد (ت: ١٦٠ هـ)، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر (ت: ١٥٣هـ)، وعبد الله بن المبارك بن واضح (ت: ١٨١هـ)، وعبد الله بن وهب بن مسلم (ت: ١٩٧هـ)، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (ت: ١٥٠هـ)، وعبدة بن سليمال الكلابي (ع: ١٨٧ أو ١٨٨هـ)، وعبيد الله بن موسى بن أبي المختار باذام (ت: ٣ ٢١هـ)، وعمرو بن الحارث بن يعقوب (ت: ١٤٨هـ)، والقاسم بن نافع السوارقي، وكثير بن هشام (ت: ٢٠٧هـ)، ومحمد بن جعفر الهذلي (ت: ۱۹۳ه)، ومحمد بن شعیب بن شابور (ت: بین ۱۹۷ و ۲۰۰ه)، ومروان بن محمد بن حسان (ت: ۲۱۰هـ)، ومروان بن معاوية الفزاري (ت: ۱۹۳هـ)، وموسى بن إسماعيل المنْقُري (ت: ٢٢٣هـ)، ونصر بن علقمة، وهشيم بن بشير بن القاسم بن دينار (ت: ١٨٣هـ)، ووكيع بن الجراح (ت: ٩٦١هـ)، والوليد بن مسلم القرشي الدمشقي

(ت: ۱۹۶هـ)، ويحيى بن حمزة بن واقد (ت: ۱۸۳ هـ)، ويحيى بن سعيد بن فروخ (ت: ۱۸۳ هـ)، رحمهم الله تعالى (۱) .

2- من تبع الأتباع رواه سبعة وعشرون: أحمد بن عبد الرحمن بن وهب (ت: ٢٠٢هـ)، وأحمد بن عبد الواحد بن واقد (ت: ٢٠٢ هـ)، وإسحاق بن منصور بن بهرام (ت: ٢٠١هـ)، وإسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس (ت: ٢٢٦ هـ)، وحبان بن موسى بن سوار (ت: ٣٣٣ هـ)، وحجاج بن يوسف بن حجاج (ت: ٢٠٩ هـ)، وسعيد موسى بن سوار (ت: ٣٣٣ هـ)، وحجاج بن يوسف بن حجاج (ت: ٢٠٩ هـ)، وسعيد ابن كثير بن عفير بن مسلم بن يزيد (ت: ٢٢٦ هـ)، وسعيد بن منصور (ت: ٢٢٧هـ)، وسليمان بن داود العتكي (ت: ٣٣٤ هـ)، وشهاب بن عباد العبدي الكوفي (ت: ٤٢٨هـ)، وعبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله (ت: ٢١٩ أو ٢٢٠ هـ)، وعبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت: ٣٠٠ هـ)، وعبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت: ٣٠٠ هـ)، ومحمد بن ومحمد بن رافع (ت: ٣٠٠ هـ)، ومحمد بن المثنى بن عبيد (ت: ٣٠٠ هـ)، ومحمد بن عبد الله بن نمير (ت: ٣٠٠ هـ)، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر (ت: ٣٠٠ هـ)، ومحمود بن غيلان (ت: ٣٠٠ هـ)، ومحمور بن أبي يحيى بن أبي عمر (ت: ٣٠٠ هـ)، ومحمود بن غيلان (ت: ٣٠٠ هـ)، وهمور بن أبي يحيى بن أبي عمر (ت: ٣٠٠ هـ)، وهارون بن عبد الله بن مروان (ت: ٣٠٠ هـ)، وهشام بن عمار بن نصير بن ميسرة بن أبان (ت: ٤٠٠ هـ)، والوليد بن شجاع بن الوليد (ت: ٣٠٠ هـ)،

ويحيى بن يحيى بن بكير بن عبد الرحمن (ت: ٢٢٦ هـ)، ويعقوب بن حميد بن كاسب (ت: ٢٤٠ أو ٢٤١ هـ)، رحمهم الله تعالى أجمعين (١) .

هذا عدا رواة مسند أحمد، وسنن الدارمي، وغيرهما، فهي غير داخلة في مجال دراستي للإسناد .

ولهذا نص عدد من العلماء على تواتر الحديث، منهم: ابن تيمية (\mathbf{r} : ٧٢٨ هـ) (\mathbf{r})، والكتاني والسيوطي (\mathbf{r} : ٩١١ هـ) (\mathbf{r})، والكتاني (\mathbf{r} : ١٣٤٥ هـ) (\mathbf{r})، وغيرهم.

⁽٢) اقتضاء الصراط المستقيم (١/٨١) . قال: ٥ بل قد تواتر عنه صلى الله عليه وسلم أنه لا تزال طائفة من أمنه ظاهرة ... ٥.

⁽٣) قطف الأزهار المتناثرة صـ ٢١٦ في كتاب الأدب، برقم (٨١) . وقد ذكر من أخرج الحديث .

⁽٤) لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة صـ ٦٨، وترتيبه العشرون. وقال: «رواه من الصحابة اثنا عشر نفساً» ثم عدهم وذكر من أخرج الحديث. وقد ذكر محققا لقط اللآلئ وقطف الأزهار تخريج الحديث في غير الكتب الستة لمن أراد الاستزادة.

^(°) نظم المتناثر في الحديث المتواتر صـ ٩٣ . وقال: «أورده في الأزهار في كتاب الأدب »، يعني السيوطي في قطف الأزهار، وزاد على ما ذكره السيوطي من الصحابة رضي الله عنهم خمسة ثم قال: « وله ألفاظ متقاربة المعنى، ونص على تواتره أيضاً شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه اقتضاء الصراط المستقيم».

ألفاظ الحديث

سأورد ألفاظ الحديث تبعاً لرواتها من الصحابة، وسأبدأ بالفاظ الصحيحين ثم أقارنها مع غيرها، لتتضح وجوه الاتفاق والاختلاف والزيادة والنقص في ألفاظ كل رواية (١).

والغاية من إفراد الفاظ الحديث بعنوان تجنب تكرار الإرجاع عند شرح الحديث، إذ سأكتفي هنالك بذكر الصحابي الذي روى تلك الرواية، وبإمكان القارئ العودة إلى هنا ليعرف مصدر الرواية إن لزم الأمر.

أولاً: رواية المغيرة بن شعبة رضي الله عنه:

لفظ البخاري: «لا يَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ» (٢) وفي لفظ: «لا يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي قَوْمٌ ظَاهِرِينَ عَلَى وفي لفظ: «لا يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي قَوْمٌ ظَاهِرِينَ عَلَى النَّاسِ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ » (٤) ، وكذا عند أحمد، غير أن في آخره: «وَهُمْ ظَاهِرُونَ» (٥) ، وكذا عند الدارمي مع تقديم وتأخير «قَوْمٌ منْ أُمَّتِي » وزيادة: «وَهُمْ ظَاهِرُونَ» (٢) .

وعند مسلم بلفظ: «لَنْ يَزَالَ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى النَّاسِ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ » (٧) ، وهو لفظ أحمل نفسيه ، غِير أِن فيه «أُنَاسٌ ، بدلاً من «قَوْمٌ » (٨) .

⁽١) نظراً لأن المقصود بيان الألفاظ وإظهار وجوه الاتفاق والاختلاف لا سرد الروايات، فإنني لم التزم بتقديم الروايات المتفاود. كما لم التزم بتقديم الروايات المتفاود المتفاود المتفاود على المتفاعلي المتفاود المتفاود المتفاولا في شرح الحديث بالكتب الستة، لأنني قصرت التزامي بها على إيراد الأسانيد .

⁽٢) صحيح البخاري (١٧ /١٢٣) في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة: باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: « لا تزال طائفة ... »، برقم (٧٣١١) .

⁽٣) صحيح البخاري (٨/ ٤٩/٥) في كتاب المناقب: باب سؤال المشركين أن يريهم النبي صلى الله عليه وسلم آية فأراهم انشقاق القمر، برقم (٣٦٤٠).

⁽٤) صحيح البخاري (١٧ / ٣٤٩) في كتاب التوحيد: باب قول الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا قُولُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن تَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾، برقم (٧٤٥٩) .

⁽٥) مسند أحمد (٤/٤) في حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه من أول مسند الكوفيين، برقم (١٧٦٦٩) .

⁽٦) سنن الدارمي (٢/ ٢٨٠) في كتاب الجهاد: باب لا نزال طائفة من هذه الأمة بقاتلون على الحق، برقم (٣٤٣٢) .

⁽٧) صحبيح مسلم (٧٤/٧) في كستاب الإمارة: باب قسوله صلى الله عليه وسلم: « لا تزال طائفة . . . » ، برقم (١٩٣١) .

⁽ ٨) مسند أحمد (٤ / ٢٥٢) في حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه من أول مسند الكوفيين، برقم (٨) .

وعند أحمد أيضاً: «لا يَزَالُ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الحقِّ ظَاهِرِينَ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ الله عز وجل»(١).

ثانياً: رواية جابر بن عبد الله رضي الله عنه:

رواه مسلم بلفظ: ﴿ لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحُقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَاللهِ فَيَقُولُ أَمِيرُهُمْ: تَعَالَ صَلِّ لَنَا، فَيَقُولُ: قَالَ - فَيَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ صلى الله عليه وسلم، فَيَقُولُ أَمِيرُهُمْ: تَعَالَ صَلِّ لَنَا، فَيَقُولُ: لا، إِنَّ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ أُمَرَاءُ، تَكْرِمَةَ اللهِ هَذِهِ الأُمَّةَ ﴿ وَعند أحمد: ﴿ صَلِّ بِنَا ﴾، وفي رواية: ﴿ إِنَّ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ أَمِيرٌ، لِيُكْرِمَ اللهُ هَذِهِ الأُمَّةَ ﴾ (٢).

ثالثاً: رواية ثوبان بن بجدد رضي الله عنه:

رواه مسلم بلفظ: «لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الحَقِّ، لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَديث حَتَّى يَأْتِي أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَذَلِكَ »، وَلَيْسَ فِي حَديث قَتَيْبَةَ «وَهُمْ كَذَلِكَ »(") وبمثل حديث قتيبة رواه أحمد إلا في قوله: «عَلَى الحقِّ ظَاهِرِينَ »(أنه) وفي أوله عند الترمذي: «إِنَّمَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الأَئِمَّةَ المضلِّينَ »، ثم تتمته كحديث قتيبة مع اختلاف يسير، وهو قوله: «عَلَى الحق ظَاهِرِينَ » وهو قوله: «عَلَى الحق ظَاهِرِينَ » وهو قوله: «عَلَى الحق ظَاهِرِينَ » و يَخْذُلُهُمْ »(").

وعند أبي داود: «إِنَّ اللهَ زَوَى لِي الأَرْضَ - أَوْ قَالَ - إِنَّ رَبِّي زَوَى لِي الأَرْضَ، فَرَأَيْتُ مَنْ وَعند أبي داود: «إِنَّ اللهَ زَوَى لِي الأَرْضَ، فَرَأَيْتُ مَنْ وَعِيَ لِي مِنْهَا، وَأُعْطِيتُ الْكَنْزَيْنِ الأَحْمَرَ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنَّ مُلْكَ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا، وَأُعْطِيتُ الْكَنْزَيْنِ الأَحْمَر

⁽١) مسند أحمد (٢٤٨/٤) في حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه من أول مسند الكوفيين، برقم

⁽٢) انظر على التوالي: صحيح مسلم (١/٦٦٤) في كتاب الإيمان: باب نزول عيسى ابن مريم حاكماً بشريعة نبينا، برقم (١٥٦)، ومسند أحمد (٣٤٥، ٣٨٤) في مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه من باقي مسند المكثرين، برقم (١٥٦)، ١٤٣١، ١٤٣٠).

⁽٣) صحيح مسلم (٧٤/٧) في كتاب الإمارة: باب قوله صلى الله عليه وسلم: الا تزال طائفة ...»، رقم (١٩٢٠) .

⁽٤) مسند أحمد (٥/ ٢٧٩) في حديث ثوبان رضي الله عنه من باقي مسند الانصار، برقم (٢١٨٩٧).

⁽ ٥) سنن الترمذي (٦ / ٤٨٣) في كتاب الفتن: باب ما جاء في الأئمة المضلين، برقم (٢٢٢٩) .

رابعاً: رواية أبي هريرة رضِي الله عنِه:

رواه ابن ماجه بلفظ: «لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَوَّامَةً عَلَى أَمْرِ اللهِ لا يَضُرُّهَا مَنْ خَالَفَهَا»(٤).

ولفظ أحمد: «لا يَزَالُ لِهَـذَا الأَمْرِ أَوْ عَلَى هَذَا الأَمْرِ عِصَابَةٌ عَلَى الحقِّ وَلا يَضُرُّهُمْ خَ خَلفَ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ»، وفي رواية أخرى عنده: «لَنْ يَزَالَ»، وفي خِلافُ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ»، وفي رواية أخرى عنده: «لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ »(°). آخرها: «وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ »، وبمثله في أخرى غير أن فيها: «لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ »(°).

⁽١) سنن أبي داود (٤/٩٧-٩٨) في كتاب الفتن والملاحم: باب ذكر الفتن ودلائلها، برقم (٢٥٢).

⁽٢) سنن ابن ماجه (٤/٣٦٩) في كتاب الفتن: باب ما يكون من الفتن، برقم (٣٩٥٢).

⁽٣) سنن ابن ماجه (١/٢٩) في المقدمة: باب اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، برقم (١٠).

⁽٤) سنن ابن ماجه (١ / ٢٨) في المقدمة : باب اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، برقم (٧) .

⁽٥) مسند أحمد (٢ / ٣٢١، ٣٧٩، ٣٤٠) في مسند أبي هريرة من باقي مسند المكثرين، برقم (٥٠٠٥،

خامساً: رواية معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه:

رواه البخاري بسنده إلى حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قال: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ خُطِيباً يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: « مَنْ يُرِدْ الله بِهِ خَيْراً يُفَقِّهُ فِي الدِّينِ، وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَاللهُ يُعْطِي، وَلَنْ تَزَالَ هَذِهِ الأُمَّةُ قَائِمَةً عَلَى أَمْرِ الله، لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالْفَهُمْ حَتَّى قَاسِمٌ وَالله يُعْطِي، وَلَنْ تَزَالَ هَذِهِ الأُمَّةُ قَائِمَةً عَلَى أَمْرِ الله، لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالْفَهُمْ حَتَّى يَأْتِي أَمْرُ الله »، وفي رواية أخرى عنده بمثل أوله ثم: « وَلا تَزَالُ هَذِهِ الأُمَّةُ ظَاهِرِينَ عَلَى مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِي أَمْرُ الله وَهُمْ ظَاهِرُونَ »، وفي أخرى: « وَلَنْ يَزَالَ أَمْرُ هَذِهِ الأُمَّةِ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِي أَمْرُ الله وَهُمْ ظَاهِرُونَ »، وفي أخرى: « وَلَنْ يَزَالَ أَمْرُ هَذِهِ الأُمَّة مُنْ الله عَلَهُ أَوْ حَتَّى يَأْتِي أَمْرُ الله » (١).

وعنده أيضاً - وليس فيه أن معاوية رضي الله عنه كان على المنبر-: « لا يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ قَائِمَةٌ بِأَمْرِ الله لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ وَلا مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ الله وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ »، قَالَ عُمَيْرٌ: فَقَالَ مَالِكُ بْنُ يُخَامِر: قَالَ مُعَاذٌ: وَهُمْ بِالشَّأْمِ . فَقَالَ مُعَاذً: « هَذَا مَالِكُ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاذاً يَقُولُ: وَهُمْ بِالشَّأْمِ . وفي رواية أخرى بمثله غير أنه قال: « مَا يَضُرُّهُمْ مَنْ كَذَبَهُمْ " (٢).

وعند مسلم - وفيه أن معاوية رضي الله عنه قاله على المنبر -: « لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَائِمَةً بِأَمْرِ اللهِ ، لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ ، حَتَّى يَأْتِي اَمْرُ اللهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ عَلَى النَّاسِ »، وفي أخرى: « مَنْ يُرِدْ الله بِهِ خَيْراً يُفَقِّهُهُ فِي الدِّينِ، وَلا تَزَالُ عِصَابَةٌ مِنْ المسْلِمِينَ يُقَاتِلُونَ عَلَى الحقّ، ظَاهِرِينَ عَلَى مَنْ نَاوَأَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » (٢٠).

⁽١) انظر على التوالي: صحيح البخاري (١/٣١٣) في كتاب العلم: باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، برقم (٧١)، و (٧١/٧) في كتاب فرض الخمس: باب قول الله تعالى: ﴿ فَأَن الله خمسه وللرسول... ﴾، برقم (٣١١٦)، و (٣١/١٢) في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة: باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: « لا تزال طائفة ... »، برقم (٣١١٢).

⁽٢) انظر على التوالي: صحيح البخاري (٨/٩٤٥) في كتاب المناقب: باب سؤال المشركين أن يريهم النبي صبى الله عليه وسلم آية فأراهم انشقاق القمر، برقم (٣١٤١)، و (١٧/ ٩٤٩) في كتاب التوحيد: باب قول الله تعالى: ﴿ إِنَّا لَشِيءَ إِذَا أَرِدْنَا ﴾، برقم (٧٤٦٠).

⁽٣) صحبيح مسلم (٧/ ٥٠-٧٦) في كتباب الإمارة: باب قبوله صلى الله عليه وسلم: « لا تزال طائفة...»، برقم (١٠٣٧) .

وعند أحمد بلفظ: « لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الحَقّ، لا يُبَالُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ أَوْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِي أَمْرُ اللَّهِ عز وجل »، وعنده أيضاً بمثل بداية رواية البخاري من طريق حميد بن عبد الرحمن بن عوف مع اختلاف يسير، ثم: « لا تَزَالُ أُمَّةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ على (١) الحق، لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِي أَمْرُ اللهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ عَلَى النَّاسِ »(١).

ورواه ابن ماجه بسنده إلى شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قَامَ مُعَاوِيّةُ خَطِيباً فَقَالَ: أَيْنَ عُلَمَاؤُكُمْ ؟ أَيْنَ عُلَمَاؤُكُمْ ؟! سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: « لا تَقُومُ السَّاعَةُ إلا وَطَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرُونَ عَلَى النَّاسِ، لا يُبَالُونَ مَنْ خَذَلَهُمْ وَلا مَنْ نَصَرَهُمْ "").

سادساً: رواية جابر بن سمرة رضي الله عنه:

رواه مسلم وأحمد بلفظ: « لَنْ يَبْرَحَ هَذَا الدِّينُ قَائِماً يُقَاتِلُ عَلَيْهِ عِصَابَةٌ مِنْ الْمسْلِمِينَ »، وفي حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ » (*) وفي أخرى عند أحمد بلفظ: « لا يَزَالُ . . . الحديث » ، وفي أخريين كذلك ، غير أنه ليس فيهما: « مِنْ المسْلِمِينَ » ، وفي أخرى: « لا يَزَالُ هَذَا الأَمْرُ قَائِماً يُقَاتِلُ عَلَيْهِ المسْلِمُونَ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ » ، وفي أخرى: « لا يَزَالُ هَذَا الدِّينُ عَزِيزً - قَالَ كَلِمَةً وَقَالَ - لا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ - شَكَّ أَبُو عَبْدِ الصَّمَد - إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً » ثُمَّ قَالَ كَلِمَةً فَالَ كَلِمَة خَفِيتَةً ، فَقُلْتُ لاَيْولُ النَّاسُ بِخَيْرٍ - شَكَّ أَبُو عَبْدِ الصَّمَد - إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً » ثُمَّ قَالَ كَلِمَة خَفِيتَهُ ، وفي رواية أخرى بقريب من خَفِيتُ ، فقي رواية أخرى بقريب من ذلك (°) .

⁽١) في طبعة دار المعارف: عن، وهو تحريف. انظر طبعة مؤسسة الرسالة (٢٨/٢٨).

⁽٢) انظر على التوالي: مسند أحمد (٤/٩٧، ٩٩) في حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه من مسند الشاميين، برقم (١٦٤٦٧، ١٦٤٦٧) .

⁽٣) ابن ماجه (١/٢٩) في المقدمة: باب اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، برقم (٩).

⁽٤) انظر على التوالي: صحيح مسلم (٧/٧) في كتاب الإمارة: باب قوله صلى الله عليه وسلم: « لا تزال طائفة . . . »، برقم (١٩٢٢)، ومسند أحمد (٥/٣/، ١٠٦،١٠٦) في حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه من أول مسند البصريين، برقم (٢٠٤٧، ٢٠٥٩، ٢٠٥٠) .

⁽٥) انظر على التوالي: مسند أحمد (٥/ ٩٨، ٩٢، ٩٤، ٥٠، ٩٠، ٩٣) في حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه من أول مسند البصريين، برقم (٢٠٣٦٦، ٢٠٤١٨، ٢٠٥٠٦، ٢٠٣٧٥).

سابعاً: رواية عقبة بن عامر رضي الله عنه:

روى مسلم بسنده إلى عَبْد الرَّحْمَنِ بْنِ شِمَاسَةَ الْهُرْيِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مَسْلَمَةَ بْنِ مُخلَد وَعِنْدَهُ عَبْدُ الله بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ فَقَالَ عَبْدُ الله: لا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلا عَلَى شرارِ الخلق، هُمْ شَرِّ مِنْ أَهْلِ الجُاهِلِيَّة، لا يَدْعُونَ الله بِشَيْء إِلا رَدَّهُ عَلَيْهِمْ . فَبَيْنَمَا هُمْ عَلَى ذَلِكَ الخلق، هُمْ شَرِّ مِنْ أَهْلِ الجُاهِلِيَّة، لا يَدْعُونَ الله بِشَيْء إِلا رَدَّهُ عَلَيْهِمْ . فَبَيْنَمَا هُمْ عَلَى ذَلِكَ أَقْبَلَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ، فَقَالَ لَهُ مَسْلَمَةُ: يَا عُقْبَةُ، اسْمَعْ مَا يَقُولُ عَبْدُ الله، فَقَالَ عُقْبَةُ : هُو أَعْلَمُ مُ وَأَمَّا أَنَا فَسَمِعْتُ رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: « لا تَزَالُ عِصَابَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى أَمْرِ الله ، قَاهرِينَ لِعَدُوهِم، لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى تَأْتِيَهُمْ السَّاعَةُ وَهُمْ يُقَالَ عَبْدُ الله : أَجَلْ، ثُمَّ يَبْعَثُ الله ريحاً كَرِيحِ الْمُسْك ، مَسُّها مَسُ الحرِيرِ، فَلَا تَتُرُكُ نَفْساً فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِن الإِيمَانِ إِلا قَبَضَتْهُ، ثُمَّ يَبْقَى شَرَارُ النَّاسِ عَلَيْهِمْ تَقُومُ السَّاعَةُ وَالله عَلْهُ مَنْ خَالُك ، وَقَالَ عَبْدُ الله : أَجَلْ، ثُمَّ يَبْعَتُ الله ريحاً كَرِيحِ الْمُسْك ، مَسُّها مَسُ الحرِيرِ، فَلَا لَهُ مِثْقَالُ حَبَّةً مِن الإِيمَانِ إِلا قَبَضَتْهُ، ثُمَّ يَبْقَى شَرَارُ النَّاسِ عَلَيْهِمْ تَقُومُ السَّاعَةُ (١) .

ثامناً: رواية سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه :

رواه مسلم بلفظ: « لا يَزَالُ أَهْلُ الْغَرْبِ ظَاهِرِينَ عَلَى الحقِّ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ ١ (٢).

تاسعاً : رواية قرة بن إياس رضي الله عَنْ عَنْ الله عَنْ عَنْ الله عَنْ عَنْ الله عَنْ عَنْ عَنْ الله

رواه ابن ماجه بلفظ: « لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي مَنْصُورِينَ، لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ » وفي أوَّله عند الترمذي: « إِذَا فَسَدَ أَهْلُ الشَّامِ فَلا خَيْرَ فِيكُمْ، لا تَزَالُ... الحديث »، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمُدِينِيِّ: هُمْ أَصْحَابُ الحَدِيثِ (٣).

⁽١) صحيح مسلم (٧٦/٧) في كتاب الإمارة: باب قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تزال طائفة ... ٥، برقم (١٩٢٤) .

⁽٢) صحيح مسلم (٧/٧) في كتاب الإمارة: باب قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تزال طائفة ... »، برقم (١٩٢٥) .

⁽٣) انظر على التوالي: سنن ابن ماجه (١/٢٨) في المقدمة: باب اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، برقم (٦)، وسنن الترمذي (٦/٣٢) في كتاب الفتن: باب ما جاء في الشام، برقم (٢١٩٢).

عاشراً: رواية عمران بن حصين رضي الله عنه:

رواه أبو داود وأحمد بلفظ: « لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى أَلَقُ، ظَاهِرِينَ عَلَى مَنْ نَاوَأَهُمْ، حَتَّى يُقَاتِلُ آخِرُهُمْ الْمُسِيحَ الدَّجَّالَ « وعند أحمد أيضاً بمثله، إلا أن آخره: «حَتَّى يَأْتِي أَمْرُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَيَنْزِلَ عيسَى ابْنُ مَرْيَمَ عليه السلام »(١).

وعنده أيضاً بسنده إلى مُطَرِّف بن عبد الله بن الشخير قَالَ: قَالَ لِي عِمْرَانُ: إِنِّي لاُحَدَّ أَنُكَ بِالحديثِ الْيَوْمِ لِيَنْفَعَكَ اللهُ عز وجل بِه بَعْدَ الْيَوْمِ . اعْلَمْ أَنَّ خَيْرَ عِبَادِ اللهِ تَبَارِكَ وَتَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ الحَمَّادُونَ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَنْ تَزَالَ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الإِسْلامِ يُقَاتِلُونَ عَلَى الحق، وَتَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ الحَمَّادُونَ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَنْ تَزَالَ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الإِسْلامِ يُقَاتِلُونَ عَلَى الحق، وسلم قَدْ ظَاهِرِينَ عَلَى مَنْ نَاوَأَهُمْ حَتَّى يُقَاتِلُوا الدَّجَّالَ، وَاعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَدْ أَعْصَرَ طائفة (٢) مِنْ أَهْلِه فِي الْعَشْرِ، فَلَمْ تَنْزِلْ آيَةٌ تَنْسَخُ ذَلِكَ وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم حَتَّى مَضَى لِوَجْهِهِ، ارْتَأَى كُلُّ امْرِئَ بَعْدَمَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَرْتَئِي ﴾ (٣).

أحد عشر: رواية سلمة بن نفيل الكندي رضي الله عنه:

روى النسائي بسنده إلى سلمة بن نفيل الكندي رضي الله عنه قال: كُنْتُ جَالِساً عنْد رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَذَالَ النَّاسُ الخيْل، وَوَضَعُوا السَّلاحَ، وَقَالُوا: لا جِهَادَ، قَدْ وَضَعَتْ الحَرْبُ أَوْزَارَهَا . فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم بوَجْهِهِ وقالَ: « كَذَبُوا، الآنَ الآنَ جَاءَ الْقِتَالُ، وَلا يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ يُقَاتِلُونَ عَلَى الحقّ، وَيُزِيغُ الله لَهُ لَهُمْ قُلُوبَ أَقْوَامٍ وَيَرْزُقُهُمْ مِنْهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ وَحَتَّى يَأْتِي وَعْدُ الله، وَالخيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِبِهَا الخيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَهُو يُوحَى إِلَيَّ أَنِّي مَقْبُوضٌ غَيْرَ مُلَبَّثٍ وَالْتَيْامَةِ، وَهُو يُوحَى إِلَيَّ أَنِّي مَقْبُوضٌ غَيْرَ مُلَبَّثٍ وَالْتَيْمُ وَالْتَيْمُ وَقُورٌ وَوَ وَعُورٌ يُوحَى إِلَيَ أَنِّي مَقْبُوضٌ غَيْرَ مُلَبَّثٍ وَالْتَيْمُ وَالْقَيَامَةِ، وَهُو يُوحَى إِلَيَّ أَنِّي مَقْبُوضٌ غَيْرَ مُلَبَّثٍ وَاللهِ عَصْوبَ وَعُقْرُ دَارِ المؤمنينَ الشَّامُ » (1).

⁽١) انظر على التوالي: سنن أبي داود (٢/٤) في كتاب الجهاد: باب في دوام الجهاد، برقم (٢٤٨٤)، ومسند أحمد (٢ ٤٣٧/٤) في حديث عمران بن حصين رضي الله عمهما من أول مسند البصريين، برقم (١٩٤١٩)، ١٩٣٥).

⁽ ٢) لفظة «طائفة » ساقطة من طبعة دار المعارف. انظر طبعة مؤسسة الرسالة (٣٣ / ١٢٥).

⁽٣) مسند أحمد (٤/٤٣٤) في حديث عمران بن حصين رضي الله عنهما من أول مسند البصريين، برقم (٣) ١٩٣٩٤) .

⁽٤) سنن النسائي (٦/٥١٦) في كتاب الخيل، برقم (٢٥٦١).

اثنا عشر: رواية أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه:

رواها أحمد بلفظ: « لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الحقِّ ظَاهِرِينَ، لَعَدُوِّهُمْ قَاهِرِينَ، لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ - إِلا مَا أَصَابَهُمْ مِنْ لا وَاءَ - حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَذَلِكَ »، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَأَيْنَ هُمْ ؟ قَالَ: « بِبَيْتِ المَقْدِسِ وَأَكْنَافِ بَيْتِ المَقْدِسِ » (١).

ويُستنتج من مجموع تلك الروايات ما يلي:

أولاً: أخصر الروايات هي رواية البخاري من طريق المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: « لا يَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ ».

ثانياً: الاختلاف بين الروايات يدور على ثلاثة جوانب:

١ - تقديم وتأخير في الألفاظ، كـ « قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي » مكان « مِنْ أُمَّتِي قَوْمٌ ».

٢- الاختلاف في بعض الألفاظ، كالفاظ: «طائفة » - « ناس » - « أمة »، وغيرها. وهو اختلاف تنوع وليس اختلاف تضاد - كالترادف ونحوه - كما سيأتي بيان ذلك عند شرح الحديث .

٣ - زيادة بعض الألفاظ والعبارات، كـ « يُقَاتِلُونَ »، و « وَهُمْ ظَاهرُونَ ».

وسترد بقية الأمثلة على تلك الجوانب من الاختلاف عند شرح الحديث.

ثالثاً: اختلاف سياقات طرق الحديث يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الحديث في عدة مناسبات، وفي كل مناسبة كان السياق مختلفاً عن المناسبة الأخرى . لذا لا يمكن حصر وجوه الاتفاق والاختلاف والزيادة والنقص لألفاظ الروايات مجتمعة مع اختلاف المناسبات والسياقات .

وقد اخترت في شرح الحديث رواية أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، لاشتمالها على معظم الألفاظ التي يمكنني التفرع منها إلى غيرها، وبالتالي أستوعب روايات الحديث 'بالشرح.

⁽١) مسند أحمد (٥/٢٦٩) في حديث أبي أمامة الباهلي الصدي بن عجلان من باقي مسند الأنصار، برقم (٢١٨١٦).

شرح الحديث

الشرح الإجمالي:

عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: « لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الحقِّ ظَاهِرِينَ، لَعَدُوهِمْ قَاهِرِينَ، لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَقَهُمْ - إِلا مَا أَصَابَهُمْ مِنْ لأَوَاءَ - حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَذَلِكَ »، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَأَيْنَ هُمْ ؟ قَالَ: «بِبَيْتِ المُقْدِسِ وَأَكْنَافِ بَيْتِ المُقْدِسِ ».

يخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن الأمة الإسلامية لن تُعْدَم وجود جماعة من المسلمين تتسم بمجموعة من الأوصاف، هي:

١- الالتزام بشرائع الإسلام.

٢ قهر العدو .

٣- عدم التأثر بخلاف المخالفين.

٤- ثباتهم على ذلك حتى تنتهي آجالهم أو يأتيهم أمر الله .

فالزمان من بداية التشريع حتى يأتي أمر الله، أما المكان فقد حددت رواية أبي أمامة المكان ببيت المقدس وأكناف بيت المقدس، ورواية سعد بن أبي وقاص بأهل الغرب، وفي هذا تشريف للمكان ومَنْ فيه مِنَ المسلمين، أما غيرها من الروايات فقد وردت عامة دون تحديد للمكان.

وهذا من منَّة الله عز وجل على عباده أن حفظ لهم دينهم بتثبيت طائفة من المسلمين على الإسلام، وزاد على ذلك - تكرماً منه سبحانه وتعالى - أن منح تلك الطائفة من القوة الإيمانية ما ينافحون به عن الإسلام مهما اشتدت بالمسلمين الخطوب .

فتضمن الحديث معنى الحث على امتثال تلك الصفات، أو الأمر في صورة الخبر . كما تضمن الإخبار المعجز عن المستقبل، وبيان فضائل بعض الأمكنة والأشخاص .

هذا بيان معنى الحديث من حيث الإجمال، أما من حيث التفصيل ففيما يلي شرح الفاظ الحديث:

« لا تَزَالُ »:

ورد الحديث بألفاظ متعددة: « لا تزال » - « لا يزال » - « لن يزال » - « لن يبرح » - « لا تبرح » (١٠).

قال ابن عقيل: « معنى ما زال (٢) وأخواتها: (ملازمة الخبرِ المخبرَ عنه على حسب ما يقتضيه الحال)، وأخوات زال: برح، وفتئ، وانفك، وهذه يشترط في عملها أن يسبقها نفيٌ، »(٣). كـ (ما، ولن، ولا).

قال الإمام النووي: « وَفِي هَذَا الحُديث مُعْجِزَة ظَاهِرَة فَإِنَّ هَذَا الْوَصْف مَا زَالَ بِحَمْدِ الله تَعَالَى مِنْ زَمَن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم إِلَى الآن، وَلا يَزَال حَتَّى يَأْتِي أَمْر الله المذُّكُور فِي الحديث » (*) .

« طَائفَةٌ »:

ورد الحديث بالفاظ متعددة: «طائفية » - « ناس » - « أمة » - « قوم » - « عصابة » - « أهل الغرب »، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: المدلول العددي للألفاظ: أما لفظ « الطائفة » فليس له حد في العدد. قال الفيروز آبادي: « والطائفة من الشيء: القطعة منه، أو الواحد فصاعداً، أو إلى الألف، أو أقلها رجلان أو رجل، فيكون بمعنى النفس »(٥).

⁽١) روى اللفظ الأخير سعيد بن منصور في سننه (٢/١٧٨) في كتاب الجهاد: باب من قال الجهاد ماض، برقم (٢٣٧٦). وهو مرسل أرسله محمد بن كعب القُرَظي (٤٠ ـ ١١٨ هـ)، ولم يسم الصحابي الذي سمع منه هذا الحديث. انظر في الراوي: تهذيب التهذيب (٥/ ٢٦٩)، برقم (٧٢٨١).

⁽ Υ) « ما زال » هي الماضي من الفعل π Υ تزال ».

⁽٣) شرح ابن عقيل على ألفية أبن مالك (١/ ١٥٢ و ١٥٠).

⁽٤) صحيح مسلم بشرح النووي (٧/٧٧)، في كتاب الإمارة: باب لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، برقم (١٩٢٠) .

⁽٥) القاموس المحيط صه ٧٥٠، مادة ١ ط و ف ١٠.

ولفظ « طائفة، وناس، وأمة، وقوم » في معنى العدد سواء، إذ هم الجماعة قلَّتْ أو كثرت، أو جنس من شملتهم الأوصاف المذكورة في الحديث . ع

قال ابن منظور: « الإنسان: معروف ... والجمع الناس، مذكر ... وقد يؤنث على معنى القبيلة أو الطائفة »(١).

قال الفيروزآبادي: « والإِمَّة بالكسر: الحالة ... وبالضم: الرجل الجامع للخير، والإِمام، وجماعة أرسل إِليهم رسول، والجيل من كل حي، والجنس »(٢).

وقال أيضاً: « القَوْمُ: الجماعة من الرجال والنساء معاً، أو الرجال خاصةً، أو تدخله النساء على تبعية »(٣).

أما « العصابة » فهي ك « العُصْبَة » عند الفيروزآبادي: « مِا بين العشرة إلى الأربعين » أما الرازي فقد ميز بينهما فقال: « العُصْبَة من الرجال: ما بين العشرة إلى الأربعين، والعصابة بالكسر: الجماعة من الناس والخيل والطير » (°). وعلى قول الرازي يكون لفظ « عصابة » يوازي « طائفة » وغيرها في معنى العدد .

والمقصود من العدد - إن كان مراداً في هذا اللفظ - أقل ما يكونون عليه . والحكمة من تحديد العدد سترد عند إيراد معنى اللفظ في المسألة الثانية .

أما لفظ: « أهل الغرب » فهو لفظ مطلق عن العدد لبيان الصفة أو الجهة، كما سيأتي توضيحه في المسألة الثانية .

⁽١) لسان العرب، ابن منظور (١/١٤٧)، مادة « أ ن س ».

⁽ ٢) القاموس المحيط صد ٩٧١ ، مادة « أمم ».

⁽٣) القاموس المحيط صـ ١٠٣٩، مادة (ق وم ».

⁽٤) القاموس المحيط صـ٧٠١، مادة ١ ع ص ب ١٠

⁽٥) مختار الصحاح، للرزاي صـ١٨٣، مادة ﴿ ع ص ب ١.

115

المسألة الثانية: ما تفيده الألفاظ: ما سبق هو بيان لمدلول تلك الألفاظ من حيث العدد، أما مدلولها من حيث المعنى فتفيد ما يلى:

1 - معنى حفظ الدين: تدل عليه رواية معاوية رضي الله عنه: « لَنْ تَزَالَ هَذهِ الأُمّةُ عَلَى أَمْرِ اللهِ »، فالمراد من تلك الرواية قيام الأمة على أصل الدين وأركانه، إذ إن من يعرض عن أصول الإسلام لا يكون من أمة محمد صلى الله عليه وسلم، لأنه مرتد، وتؤيد ذلك الرواية الأخرى: « لَنْ يَزَالَ أَمْرُ هَذهِ الأُمّة مُسْتَقِيماً حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ ». وعلى هذا الوجه يكون معنى القيام بأصول الدين خاصاً برواية معاوية رضي الله عنه، إذ يستحيل أن تكون الأمة كلها قائمة على أمر الله على الوجه المذكور في الروايات الأخرى، إلا إن كان المراد إطلاق الكل وإرادة الجزء، حيث ذكر الأمة وأراد بعضها على جهة المجاز. قال ابن حجر: « وَقَوْله: « لَنْ تَزَالَ هَذهِ الأُمّة » ، يَعْنِي بَعْض الأُمّة، كَمَا يَجِيء مُصَرَّحاً بِهِ فِي المؤضع الذي أشرَت إِلَيْه إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى » (١):

Y - معنى الكثرة: ويدل عليه الألفاظ: « طائفة، وناس، وأمة » (٢)، فهي مطلقة في كل من حصل فيه الوصف أفراداً كانوا أم جماعات. والكثرة هنا لا يلزم منها - لا لغة ولا شرعاً - أن يكونوا أغلبية في العدد على غيرهم، فقد قال صلى الله عليه وسلم: « بَلْ أَنْتُمْ يَوْمَعُذَ كَثِيرٌ، وَلَكَنَّكُمْ غُثَاءٌ كَغُثَاءِ السَّيْلِ، وَلَيَنْزَعَنَّ الله مِنْ صُدُورِ عَدُو ّكُمْ الْهَابَة مِنْكُمْ، وَلَيَقْذُونَّ الله فِي قُلُوبِكُمْ الْوَهْنَ »، فَقَالَ قَاتِلٌ: يَا رَسُولَ الله، وَمَا الْوَهْنُ ؟ قَالَ: « حُبُّ الدُّنْيَا وَكَرَاهِيَةُ الموْتِ » (٣) ولا تعارض بين هذا الحديث والحديث موضع الدراسة « لا تزال طائفة ... »، فهذا الحديث في فشو الوهن يتكلم عن الأعم الأغلب، وهذا لا يمنع أن تكون هناك طائفة ظاهرة تنكي في العدو بما لا تفعله الأمة بأسرها .

⁽١) فتح الباري (١/٣١٥) في كتاب العلم: باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، برقم (٧١)، والموضع المشار إليه هو الروايات الأخرى للبخاري في كتابي الخمس والاعتصام.

⁽٢) سبق بيان معنى تلك الألفاظ، وأنها ليس لها حد في العدد .

⁽٣) سنن أبي داود (٤ / ١١١) في كـتـاب الملاحم: باب في تداعي الأمم على الإِسـلام، برقم (٢٩٧)، ومسند أحمد (٥ / ٢٧٨) في ومن حديث ثوبان رضي الله عنه من باقي مسند الأنصار، برقم (٢١٨٩١).

قال السندي: « الطَّائِفَة الجماعة مِن النَّاس، وَالتَّنْكِير لِلتَّقْلِيلِ، أَوْ التَّعْظِيم لِعِظَم قَدْرهم وَوَقُور فَضْلهم . ويَحْتَمِل التَّكْثِير أَيْضاً، فَإِنَّهُمْ وَإِنْ قَلُّوا فَهُمْ الْكَثِيرُونَ، فَإِنَّ الْوَاحِد لا يُسَاوِيه الأَلْف، بَلْ هُمْ النَّاس كُلّهم » (١) والتقليل منتف بلفظ « أمة »، إذ القلة فيها يُسَاوِيه الأَلْف، بَلْ هُمْ النَّاس كُلّهم هُ اللَّا والتقليل منتف بلفظ « أمة »، إذ القلة فيها ممتنعة حتى مع التنكير، إلا إن كان المراد بتعدد الروايات تعدد الأحوال، فهم قليل في أزمان، كثير في غيرها .

٣- معنى الاجتماع: فاجتماع الجماعات على هذا الدين وباسمه - على الوصف المذكور - لا ينقطع إلى يوم القيامة . وهذا مستفاد من قوله صلى الله عليه وسلم: «عصابة، وقوم».

ولا يصح تقييد ألفاظ المعنى الأول بألفاظ المعنى الثاني، إذ لا تعارض بينهما لغةً من جهة، وواقع الحال لا يمنع من حصولهما معاً من جهة أخرى، فلا يمتنع أن تكون هناك في آن واحد - جماعة ظاهرون على الحق مع وجود أفراد ظاهرين بما آتاهم الله من التأييد والرهبة في قلوب الناس .

3- معنى الاجتماع على منهج: وهذا ظاهر في لفظ: « عصابة »، إذ هي مشتقة من تَعَصَّبَ واعتصب وهم اعتصبوا وعُصْبَة وعِصابة . قال الفيروزآبادي: « تَعَصَّبَ: شد العصابة ، وأتى بالعصبية ، وتقنع بالشيء ورضي به ، كاعتصب به . . . واعتصبوا: صاروا عُصبة » (٢) وهذا المعنى الدقيق في قوله صلى الله عليه وسلم: « عصابة » يؤكده قوله صلى الله عليه وسلم : « عصابة » يؤكده قوله صلى الله عليه وسلم بعده: « على الحق »، أو « على أمر الله »، أو « يقاتل عليه »، إذ هو تعصب على أمر بعينه حدده الحديث بعد .

والحكمة - والله أعلم - من تحديد العدد - إن كان مراداً - في هذا اللفظ أن من يتعصبون لأمر من الأمور ينحصرون عادة، ومن سواهم يكون تبعاً لهم في ذلك الأمر على

⁽١) شرح سنن ابن ماجه للسندي (١/٧)، في المقدمة: باب اتباع سُنَة رسول الله صلى الله عليه وسلم، رقم (١).

⁽٢) القاموس المحيط صـ ١٠٧، مادة «ع ص ب ».

جهة التبعية لا على جهة التعصب، وبالأخص في عصور الضعف حيث يقل من يجتمعون على هذا الأمر حتى يقاربوا العصابة في العدد، فالله المستعان .

معنى الجهة: وهذا في رواية سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: « أهل الغرب ».

قال النووي: « قَالَ عَلِيّ بن المدينيّ: المرَاد بِأَهْلِ الْغَرْب الْعَرْب، وَالمرَاد بِالْغَرْب الدَّلُو الْكَبِير لاَحْتِصَاصِهِمْ بِهَا غَالِباً، وَقَالَ آخَرُونَ: المرَاد بِهِ الْغَرْب مِنْ الأَرْض، وَقَالَ مُعَاذَ: هُمْ الْكَبِير لاَحْتِصَاصِهِمْ بِهَا غَالِباً، وَقَالَ آخَرُهُمْ بِبَيْتِ المقْدس، وَقِيلَ: هُمْ أَهْلِ الشَّام وَمَا وَرَاء ذَلِكَ، قَالَ بِالشَّامِ، وَجَاءَ فِي حَديث: آخِرهمْ بِبَيْتِ المقْدس، وَقِيلَ: هُمْ أَهْلِ الشَّام وَمَا وَرَاء ذَلِكَ، قَالَ القَاضِي: وَقِيلَ: المرَاد بِأَهْلِ الْغَرْب أَهْلِ الشِّدَّة وَالجلد، وَغَرْب كُلِّ شَيء حَدّه اللَّالُ، وبعد القَاضِي: وَقِيلَ: المرَاد بِأَهْلِ الْغَرْب أَهْلِ الشَّدَّة وَالجلد، وَغَرْب كُلِّ شَيء حَدّه اللَّالُوب، وَقِيلَ: المُن الأَخْبَار بِأَنَّ اللَّالُوبُ وَتَكُونَ لَهُمْ قُوَّة فِي جِهَاد المرَاد قَوْم يَكُونُونَ بِبَيْتِ المقْدِس، وَهِي شَامِيَّة، وَيَسْقُونَ بِالدَّلُو، وَتَكُونَ لَهُمْ قُوَّة فِي جِهَاد العَدُو وَحِدَّةٌ وَجِدٌ اللَّالَةُ وَحِدَّ الْحَدُونَ وَجِدَّ اللَّالَّالُونَ وَجَدَّ وَجَدَّ اللَّالَّالُونَ وَجَدَّ وَجَدَّ اللَّالَّالُونَ وَحِدَّةً وَجِدٌ اللَّالَالُونَ وَحِدَّةً وَجِدٌ الْحَدُونَ لَهُمْ قُوَّة فِي جِهَاد العَدُو وَحِدَّةٌ وَجِدٌ اللَّالِي وَحِدَّةً وَجِدَّ الْحَدُونَ وَجِدَّ الْحَدُونَ وَجَدَّ الْحَدُونَ وَجِدَّ اللَّالِيْ وَالْحَدُونَ وَجَدَّ الْحَدُونَ وَحِدَّةً وَجِدَّ الْعَلْدُ اللْمُالِولُونَ وَالْحَلْدُ وَاللَّالِيْسُ اللْعَدُونَ وَعِيمُ اللَّهُمُ وَالْحَدُونَ لَهُمْ قُوَّة فِي جِهَاد اللَّهُ وَالْحَدُونَ وَحِدَّةً وَجِدَّ الْعَلَادِ وَالْحَدُونَ وَالْمُولُ الْعُرْبِ الللَّالُونَ وَالْحَدُلُ وَعَرْبُ اللْمُونُ وَالْمَالِقُونَ الْمُعْلَقِيلَ اللْعَلْدُ وَالْمُولِ الْمُعْلِقُ اللْمُلْوِقُ وَالْمُولِ الْمُؤْلِقُ اللْمُولِقُ الْمُولِ الْمُولِ الْمُولِقُونَ الْمُعَالِقُ الْمُولِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُولِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ

والذي يظهر - والله أعلم - أن تخصيص أهل الشام في بعض الروايات فيه مزيد تشريف وتكريم لهم منه صلى الله عليه وسلم، وهذا لا ينافي كون معظم الروايات خلت من ذلك التقييد، فتحقق تلك الصفات في المسلمين عموماً له من العزة والشرف ما بينته معظم الروايات، وتحققها في أهل الشام أو مَنْ ببيت المقدس فيه مزيد تشريف على تشريف بما ورد في حقهم من التخصيص في بعض الروايات، فلا تعارض. ويؤيد ذلك رواية قرة بن إياس رضي الله عنه التي في أولها: « إِذَا فَسَدَ أَهْلُ الشَّامِ فَلا خَيْرَ فِيكُمْ »، ورواية سلمة بن نفيل الكندي رضي الله عنه التي في آخرها: « وعُقْرُ دَارِ المؤمنِينَ الشَّامُ ».

وتقييد تلك المنزلة لأهل الشام بزمان دون زمان لا وجه له، لسببين:

أ- من النص: عموم ما ورد في أهل الشام من الخيرية، وهذا الحديث هو جزء من الخيرية المذكورة في تلك الأحاديث، أو هو بيان لتلك الخيرية، ومعلوم أن تلك الأحاديث وردت مطلقة من حيث الزمان.

⁽١) صحيح مسلم بشرح النووي (٧/٧) في كتاب الإمارة: باب قوله صلى الله عليه وسلم: « لا تزال صائفة ... ١٠ برقم (١٩٢٥) .

⁽٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٧ /١٢٦)، في كتاب: باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، برقم (٢٣١٢).

ب- من الواقع: عموم ما حصل ويحصل لأهل الشام من المحن والفتن التي لم تحصل لغيرهم، ومعادن الناس لا تظهر بجلاء إلا عند الابتلاء. فقتال المغول ألوثنيين وهجمات الصليبيين وجهاد الصهاينة اليهود، ثم قتال الدجال وجنده، ثم خروج يأجوج ومأجوج، وغيرها مما يحصل في الشام، كل ذلك كان سبباً والله أعلم - في حصول المزية لهم من حيث العموم، ثم جاء هذا الحديث ليؤكد تلك المزية في أوصاف مخصوصة بعينها.

المسألة الثالثة: ماهية تلك الطائفة: لقد خصص العلماء تلك الطائفة بعدد من الخصصات، ومن ذلك (١):

أ- قال الإمام البخاري (ت:٥٦ه) في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة عند التبويب للحديث ورواياته: « باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق يقاتلون» وهم أهل العلم» (٢) ومستنده في تخصيص تلك الطائفة بأهل العلم هو الحديث الثاني من أحاديث الباب عنده، وهو قول معاوية رضي الله عنه: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: « مَنْ يُرِد الله بِهِ خَيْراً يُفَقّهُ فِي الدِّينِ، وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَيُعْطِي الله ، وَلَنْ يَزَالَ أمر هذه الأمة مستقيماً حتى تقوم الساعة أو حتى يأتي أمر الله».

ووجه هذا التخصيص - والله أعلم - ما ذكره الكرماني (ت:٧٨٦ه): «فإن قلت: ليس في الباب ما يدل على أنهم أهل العلم على ما ترجم عليه. قلت: نعم فيه، إذ من جملة الاستقامة أن يكون فيهم الفقيه والمتفقه، ولابد منه لترتبط الاخبار المذكورة بعضها بالبعض »(٣).

⁽۱) اكتفيت بنقل واحد من كل تخصيص . وللاستزادة انظر: شرف أصحاب الحديث، محمد سعيد خطيب أوغلى صد ٢٥-٢٧ .

⁽٢) صحيح البخاري (١٧/ ١٢٢).

⁽٣) صحيح البخاري بشرح الكرماني (٢٥ / ٥٨)، في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة: باب قول النبي يَعْقُ: « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق يقاتلون » وهم أهل العلم، برقم (٦٨٦٨).

ب- قَالَ الترمذي: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ (البخاري): قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ (ت:٢٣٤هـ) هُمْ أَصْحَابُ الْحُدِيثِ (١) .

ج- قال الإمام أحمد (ت:٢٤١ه): « إِن لَم تكن هذه الطائفة المنصورة أصحاب الحديث فلا أدري من هم » (٢٠) قال الإمام ابن حجر معلّقاً على ذلك بقوله: « وَزَعَمَ بَعْض الشُرّاح أَنّهُ اسْتَفَادَ ذَلِكَ مِنْ حَدِيث مُعَاوِيَة، لأَنّ فِيهِ « مَنْ يُرِد اللهُ بِهِ خَيْراً يُفَقّههُ فِي الدِّين »، وَهُوَ في غَايَة الْبُعْد » (٣٠).

د- قال القاضي عياض (ت:٤٤٥هـ) موضحاً مراد الإمام أحمد: « إِنَّمَا أَرَادَ أَحْمَدُ أَهْلَ السُّنَّة وَالجُمَاعَة، وَمَنْ يَعْتَقِد مَذْهَب أَهْل الحُديث » (٤) ومقولة القاضي هذه تزيل الإشكال الحاصل في تخصيص أهل الحديث دون غيرهم من الفقهاء والزهاد والعباد والمجاهدين .

هـ قال الإمام البخاري في كتاب « خلق أفعال العباد » بعد إيراد قوله تعالى: ﴿ تَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ (°) « هم الطائفة التي قال النبي صلى الله عليه وسلم فيها: (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون) » (١) .

⁽١) سنن الترمذي (٦/ ٤٣٢) في كتاب الفتن: باب ما جاء في الشام، برقم (٢١٩٢) .

⁽٢) معرفة علوم الحديث، الحاكم ص٣.

⁽٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٧ / ١٢٤)، في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة: باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: « لا تزال طائفة من أمني ظاهرين على الحق يقاتلون ، وهم أهل العلم، برقم (٧٣١١) .

⁽٤) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦/٣٥٠) .

⁽٥) سورة البقرة: ١٤٣.

⁽٦) خلق أفعال العباد، محمد بن إسماعيل البخاري صـ ٤٢ . وبداية الآية: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ فهو هنا إما أنه يجعل مجموع الخيرية في أمة محمد صلى الله عليه وسلم هي الطائفة المنصورة، أو أنه يقصر الأمة الوسط في الآية على العلماء. فقد نص عند تبويب الحديث في صحيحه على أن تلك الطائفة هم العلماء كما سبق .

و- قال الإمام السيوطي (ت: ٩١١ه): «أي المجتهدون، فلا يخلو الزمان من مجتهد حتى تأتي أشراط الساعة الكبرى »(١)، واستدل بالحديث على استمراز الاجتهاد إلى قيام الساعة أو مجيء أشراطها الكبرى. وقال السندي معلقاً على ذلك: «كَأَنَّ السُّيُوطِي للساعة أو مجيء أشراطها الكبرى. وقال السندي معلقاً على ذلك: «كَأَنَّ السُّيُوطِي رَحِمَهُ الله تَعَالَى قصَدَ بِذَلِكَ التَّنْبِيه عَلَى صِحَّة دَعْوَاهُ، فَإِنَّهُ رَحِمَهُ الله كَانَ يَدَّعِي الاجْتِهَاد المَطْلَق، وَأَهْل عَصْره أَنْكُرُوا، لَكِنَّ كَثِيراً مِمَّنْ جَاءَ بَعْده سَلَّمَ لَهُ بِذَلِكَ »(٢).

ز - قال الإمام النووي (ت: ٢٧٦ه): « قُلْت: وَيَحْتَمِل أَنَّ هَذهِ الطَّائِفَة مُفَرَّقَة بَيْن أَنْوَاعِ المؤْمِنِينَ ؛ مِنْهُمْ شُجْعَان مُقَاتِلُونَ، وَمِنْهُمْ فُقَهَاء، وَمِنْهُمْ مُحَدِّثُونَ، وَمَنْهُمْ زُهَّاد، وَآمِرُونَ المؤْمِنِينَ ؛ مِنْهُمْ شُجْعَان مُقَاتِلُونَ، وَمِنْهُمْ فُقَهَاء، وَمِنْهُمْ مُحَدِّثُونَ، وَمَنْهُمْ أَهْل أَنْوَاع أُخْرَى مِنْ الخير . وَلا يَلْزَم أَنْ يَكُونُوا مُحُتَمَعِينَ، بَلْ قَدْ يَكُونُونَ مُتَفَرِّقِينَ في أَقْطَار الأَرْض »(٣).

والتخصيص بأهل الفقه في الدين أولى من غيره (٤)، إذ هو مستفاد من سياق النص، وعام في كل ما ورد على لسان أهل العلم آنفاً. أما قصر المعنى على بعض تلك المعانى دون

⁽١) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج (١) ٧٨١-٧٨).

⁽٢) شرح سنن ابن ماجه للسندي (١/٧)، في القدمة: باب اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، برقم (٦).

⁽٣) صحيح مسلم بشرح النووي (٧٧٠) ، تغيّ كتاب الإمارة: باب لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، برقم (١٩٢٠) .

⁽٤) وقع تحت يدي كتاب بعنوان « أهل الحديث هم الطائفة المنصورة الناجية » نقل فيه مؤلفه بعض أقوال العلماء في أنهم أهل الحديث، وطوَّلَ في ذلك كثيراً، مع أنها بضع أقوال فحسب، ويظهر مما نقله أن مقصود العلماء بـ « أهل الحديث » أهل السنة والجماعة في مقابل الرافضين لسنة النبي صلى الله عليه وسلم والخارجين عن هذي الصحابة رضي الله عنهم . والكتاب في جملته يحوي مناقشات وجدالاً كان ولا زال سابقاً لمراحل ضعف الأمة الإسلامية ولا صلة له مطلقاً بالشرح العلمي للحديث، والذي يعتمد الاستفادة في فهم الحديث من رواياته المختلفة، ومن تفسير الكتاب والسنة واللغة لألفاظ الحديث ومقصودها .

ولو عنى العلماء المعنى الذي ذكره مؤلف هذا الكتاب حقاً لقلنا له: إن منهج أهل الحديث أن أقوال العلماء لبست وحياً منزلاً ولا سنة مقررة، ولو كانت مقصودة ومرادة لنص عليها النبي صلى الله عليه وسلم، فهو أولى ببيانها من غيره.

ويلحظ أن الكتاب يرد على كتاب بعنوان « صفة الغرباء » ، وكتاب « صفة الغرباء » يلمح إلى إساءة المتأحرين في فهم أقوال المتقدمين، لكن المؤلف جعل كتابه في الدفاع عن أقوال القدماء، مع أن أحداً لم يطعن فيها !! ويظهر أن المؤلف لم ينتبه لهذا فكتاب « صفة الغرباء » يعني بعض المعاصرين الذين تركوا السنة واعتمدوا التقليد للقدماء منهجاً، فجهلوا الحديث، وذهلوا عن مقصود العلماء الباحثين.

سواها فهو تخصيص بلا مخصص معتبر شرعاً. إذ لا يستقيم أمر الأمة، ولا يحصل الثبات، ولا النصر، ولا الاستخلاف إلا مع الفقه في عموم الدين، كلَّ بحسبه . ومن كمال الفقه في الدين رسوخ الإيمان مع العلم والعمل ؛ فالعلم والعمل بلا إيمان هو محض نفاق، وضعف الإيمان لا يكون معه ثبات عند خذلان الناس، وعلم بلا عمل وجوده كعدمه، بل لا يكون نصر ولا غيره بلا عمل، وهذا كله شامل لكل أنواع أهل الخير التي ذكرها الإمام النووي، إذ الفقه في الدين ليس خاصاً بعلم « الفقه » الذي هو العلم بالفروع، فليُعلم ذلك (1)

وتأييد ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالْحَاتِ لَيَسْتَخْلُفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ مِنْ بَعْد خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ﴾ (٢). فالآية وعدت الذين آمنوا وعملوا الصالحات بالاستخلاف في الأرض أي السيادة فيها مع التتابع على إيمانهم وعملهم الصالح وعبادتهم الله عز وجل لا يشركون به شيئاً. فالمؤمنون العاملون يخلفون

⁽١) لفت نظري بعض الكتاب المعاصرين الذين شرحوا الحديث في كتبهم ومقالاتهم دون الرجوع إلى الفاظ الحديث وشروحه، فأولوا الفاظ الحديث بأمور عهدوها في أذهانهم وارتضتها نفوسهم وانتماءاتهم وجماعاتهم، فقالوا: الطائفة المنصورة عقيدتها كذا وكذا، مع أن ذلك لم يرد في الحديث. والله أعلم بتلك الأمور والآراء إن كانت مرضية عند الله عز وجل أم لا، إلا أن ذلك المنهج مخالف للمنهج العلمي للسلف في شرح حديث النبي صلى الله عليه وسلم، إذ ينبغي شرحه استناداً إلى نصوص الكتاب والسنة لا الهوى، فرب أمور تعلقت بها قلوبنا دهوراً ثم تبين لنا بعد زيفُها وبطلائها. ومن حاول أن يبين ما يجب على المسلم مما ورد في الكتاب والسنة حتى يكون من الطائفة المنصورة فأقول له: لا تتعب نفسك في الكتابة، فالحديث شامل لكل ما هو من الدين، فهل تملك من الطاقة أو يسعك الوقت لتكتب كل ما جاء به هذا الدين من الأصول والفروع ؟! فلماذا التخصيص بجزء من الدين دون غيره ؟! هل هو نوع من تقسيم الإسلام إلى أنواع (إسلام عقدي، وإسلام فقهي، وإسلام فكري، وصاحب كل نوع لا يعلم ما عند الآخر ويخلط في الدين كما شاء، لنترحم بعد انتشار الجهل على من مضى من علماء الأمة)، أم هو تلبيس على المسلمين ليتمسكوا بجزء دون جزء لاهميته وأفضليته على غيره في نظر بعض الناس ؟!.

⁽٢) سورة النور: ٥٥.

الكفار في الأرض، ويخلف بعضهم بعضاً ما بقوا ملتزمين بأمر الله . وكذا الحديث وعدهم بذات الشيء .

وهذا المعنى للطائفة لا يمنع من تنوع أفرادها في مصالح الأمة، كما سيأتي عند بيان معنى الحق ,

« مِن أُمَّتِي »:

في هذه العبارة مسألتان:

المسألة الأولى: معنى « مِنْ »: ف « مِنْ » هنا للتبعيض . وقد ورد في رواية للبخاري لفظ: « لَنْ تَزَالَ هَذَهِ الأُمَّةُ »، فعلَّق ابن حجر على ذلك بقوله: « يعني بعض الأُمَّة، كما يَجِيء مُصرَّحاً به في الخمس والاعتصام »(١).

ويصح أن تكون بيانية أيضاً، أي: هي من أمة محمد صلى الله عليه وسلم لا من غيرها، كما سيتضح ذلك في المسألة التالية ،

والعبارة تحتمل المعنيين، والنصوص كذلك تؤيدهما، ولا تعارض. فالأول يفيد التبعيض، والثاني يثبت لهذه الأمة مرية لم تكن لغيرها من الأمم.

المسألة الشانية: قوله صلى الله عليه وسلم: « مِنْ أُمَّتِي » هل يدل على اختصاص أمته صلى الله عليه وسلم بهذه المزية، وهي ظهورهم على الحق والقتال دون فتور ؟

أما ظهور الأمم السابقة على الحق فهذا منتف بضلالهم أو بتحريفهم لكتبهم السماوية وشرائعهم أو بهما معاً، حتى لم يعد للحق ظهور، بل غدا التوحيد مستهجناً في مجتمعاتهم قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم، ثم زادوا على ذلك بتبني الإلحاد في أحيان أو بالتمادي في الطغيان في أحيان أخرى .

⁽١) أي في موضع الحديث من كتاليّ: الخمس، والاعتصام بالكتاب والسنة من البخاري .

أما القتال فقد قال تعالى عن بني إسرائيل: ﴿ يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَلا تَرْتَدُوا عَلَىٰ أَدْبَارِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴾ إلى قوله عز وجل: ﴿ قَالُوْا يَا مُوسَىٰ إِنَّا لَهُ لَكُمْ وَلا تَرْتَدُوا عَلَىٰ أَدْبَارِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴾ إلى قوله عز وجل: ﴿ قَالُوْا يَا مُوسَىٰ إِنَّا لَنَ نَدْخُلَهَا أَبَدًا مَّا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبُ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ * قَالَ رَبِّ إِنِّي لا أَمْلِكُ إِلاَ نَفْسِي وَأَخِي فَافْرُق بَيْنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ * قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً أَمْلِكُ إِلاَ نَفْسِي وَأَخِي فَافْرُق بَيْنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ * قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الأَرْضِ فَلا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴾ (١).

وما ذكره الله عز وجل في حق بني إسرائيل يتكرر في المسلمين نحو القذة بالقذة . والفرق أن ترك القتال كان عاماً في كل بني إسرائيل حتى اشتكى موسى عليه السلام إلى ربه بما قاله في آخر الآيات، أما المسلمون فلا تزال طائفة صابرة مجاهدة لا يضرها من خذلها في كل بلد من بلدان المسلمين المحتلة، وفي بيت المقدس وأكناف بيت المقدس على وجه الخصوص . حتى إذا غدت بلاد المسلمين كلها محتلة أو شبه محتلة كان القتال الأخير قتال طائفة منهم للدجال . فجهاد المسلمين مستمر في كل زمان، خلافاً لبني إسرائيل الذين انقطع قتالهم بموقفهم السابق، وإن قاتل بعضهم بعد موسى عليه السلام كما قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلاَ مَنْ بَني إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ إِذْ قَالُوا لنبي لَهُمُ ابْعَثْ لنَا مَلكاً ثُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللّه قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتبَ عَلَيْكُمُ الْقَتَالُ أَلاَ تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلاً قَلِيلاً في سَبِيلِ اللّه وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا فَلَمّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتَالُ تُولُوا إِلاَّ قَلِيلاً فَي سَبِيلِ اللّه وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا فَلَمّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتَالُ تُولُوا إِلاَّ قَلِيلاً فَي سَبِيلِ اللّه وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن ديَارِنَا وَأَبْنَائِنَا فَلَمّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتَالُ تُولُوا إِلاَّ قَلِيلاً مَنْ مَنْ بَي مَاللهُ عَلَيْهُمُ الْقَتَالُ تَولَوْلاً إِلاَّ قَلِيلاً مَنْ مَنْ أَلُوا الله عَلَيْهُمُ الْقَتَالُ تُولُوا إِلاَّ قَلِيلاً مَنْ مَنْ أَلَاهُ عَلَيْهُمُ الْقَتَالُ تَوالَى مَنْ مَنْ اللهُ عَلَيْهِمُ الْقَتَالُ تَوالَى اللهُ عَلَيْهُمُ وَاللّهُ عَلَيْهُمُ الْقَتَالُ مَا كُتُبَ عَلَيْهُمُ الْهُمَا لَيْكُوا اللهُ عَلَيْهُمُ الْقَتَالُ مَا كُتُوا اللهُ عَلَيْهُمُ الْقَتَالُ مُنْ اللهُ اللهُ عَلَيْهُمُ الْقَتَالُ عَلَيْهِمُ الْقَتَالُ مَا اللهُ اللهُ

فلما بعث الله عيسى عليه السلام لم يكن بين مولده ومولد النبي صلى الله عليه وسلم إلا قريباً من ٥٧٠ سنة، بدأت باضطهاد بني إسرائيل لا تباعه فلم يكن قتال مع ما خُيِّل لهم من قتل عيسى عليه السلام، ثم أفرطوا في الترهب حتى تركوا القتال، إلى أن حرفوا شرائعهم أو حُرِّفَت . وأياً كان سبب تركهم للقتال ـ طبيعة تشريعهم أو تحريفهم له ـ فقد تركوا القتال أو انقطعوا عنه في بعض أجيالهم .

⁽١) سورة المائدة: ٢٦-٢١ .

⁽ ٢) سورة البقرة: ٣٤٦ .

وينبغي التنبيه إلى أن الجهاد والقتال كغيره من تشريعات الإسلام، يبقي الله جل جلاله عليه طائفة من المسلمين يحصل بهم حفظ ذلك التشريع، وذلك معلوم من عموم روايات الحديث. وتشريع القتال اندرس وبدلت أحكامه كغيره من التشريعات في الأمم السابقة بانحراف وتحريف القائمين عليه، ثم بعث الله النبي صلى الله عليه وسلم فنُسِخت تلك التشريعات جملة و تفصيلاً.

« عَلَى »:

ورد في طريق معاوية خاصة: « قَائِمَةً عَلَى أَمْرِ اللهِ » بدلاً من « عَلَى الحقِّ ظَاهِرِينَ ». والمراد ثباتهم على هذا الدين، ففي اللغة « قام على الأمر: دام وثبت »(١)، ومن ذلك قول حكيم بن حزام رضي الله عنه: « بَايَعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ لا أَخِرَّ إِلا قَائِماً »(٢)، أي: لا أموت إلا ثابتاً على الإسلام (٣).

وفي أخرى من طريق معاوية أيضاً: (قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللهِ)، وهي بمعنى الرواية الأولى . قال ابن منظور: (والقائم بالدين: المستمسك به الثابت عليه) ثم ذكر حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه السابق (أ) . قال أبو عبيد: (معناه بايعت ألا أموت إلا ثابتاً على الإسلام والتمسك به، وكل من ثبت على شيء وتمسك به فهو قائم عليه) () .

وعلى كلا الروايتين (على أو الباء) لا أرى جواز قصر تلك العبارة على شيء من فروض الدين وواجباته دون الأخرى، كالدعوة، أو الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، أو

⁽١) المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون صـ٧٦٧ .

⁽٢) سنن النسائي (٢ / ٢ ، ١٥) في كتاب التطبيق: باب كيف يخر للسجود، برقم (٢٠٥٤)، ومسند أحمد (٢٠٨٤) في مسند حكيم بن حزام عن النبي صلى الله عليه وسلم من مسند المكيين، برقم (١٤٨٨٨). وانظر الكلام على هذا الحديث في شرح النسائي وحاشية السندي.

⁽٣) القاموس المحيط صـ ١٠٣٩، مادة ٥ ق وم ٥.

⁽٤) لسان العرب (٥/٣٧٨٣)، مادة « ق وم ».

⁽٥) غريب الحديث (٤/٩٣)، برقم (٧٤٥).

الجهاد أو غير ذلك، فلفظ الحديث عام، وقصره على بعض المعاني دون غيرها تخصيص لا يدل عليه اللفظ لغة، ولم يرد ما يدل عليه من كتاب أو سُنّة (١).

« الحقّ »:

الحق بالتعريف هو الحق المطلق الذي مصدره الحق سبحانه وتعالى، لا ما يراه الناس حقاً بأفهامهم القاصرة . ويترتب على ذلك ما يلي :

١- الحق هنا (بالتعريف) هو دين الإسلام بأصوله وفروعه، أو مجموع ما خوطبت به هذه الأمة .

وقد تظاهرت النصوص على ذلك في كتاب الله العزيز: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ (٢) _ ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ وَنَذِيرًا ﴾ (٢) _ ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِن رَبِّكُمْ فَآمِنُوا خَيْرًا لّكُمْ ﴾ (٤) _ ﴿ وَكَذَبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ ﴾ (٥) وغيرها من الآيات كثير . ويؤيد ذلك رواياتٌ أخرى للحديث:

أ- رواية جابر بن سمرة رضي الله عنه: « لَنْ يَبْرَحَ هَذَا الدِّينُ قَائِماً »: فقد فسّرت هذه الرواية « الحق » بـ « الدِّينُ ».

وأوضح من ذلك حديث أبي أمامة رضي الله عنه: « لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْدِّينِ ظَاهرينَ ».

⁽١) جاء في كتاب صفة الغرباء ص ١٧٠-١٧٥ أن قيامهم بأمر الله يعني: حمل راية الدعوة، والقيام بمهمة لأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، والقيام بواجب الجهاد في سبيل الله .

ولا خلاف في أن هذه العبارة من الحديث شاملة لهذه الأمور؛ لكنها غير قاصرة عليها، بل هي شاملة لها ولغيرها أيضاً. أما الجهاد فيستفاد من روايات أخرى غير لفظ معاوية: « قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللهِ »، فليُعلم .

⁽٢) سورة البقرة: ١١٩.

⁽٣) سورة آل عمران: ٣.

⁽٤) سورة النساء: ١٧٠.

⁽٥) سورة الأنعام: ٦٦.

ب رواية أبي هريرة ومعاوية وعقبة بن عامر رضي الله عنهم بلفظ: « عَلَى أَمْرِ اللهِ ». إذ فسرت الحق بـ « أَمْر الله ».

قال السندي: « أَيْ بِأَمْرِهِ، أَيْ بِشَرِيعَتِهِ وَدِينه وَتَرْوِيج سُنَّة نَبِيّه، أَوْ بِالجِهَادِ مَعَ الْكُفَّارِ»(١).

قال تعالى: ﴿ حَتَّىٰ جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْوُ اللَّهِ وَهُمْ كَارِهُونَ ﴾ (٢) ، جاء في تفسير الجلالين: ﴿ فَلَهُ وَ ظَهَرَ ﴾ : عزّ، ﴿ أَمْوُ اللَّهِ ﴾ : » (٣) . وقال عز وجل : ﴿ وَآتَيْنَاهُم بَيِّنَاتٍ مِّنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا ﴾ (٤) ، وفي تفسير الجلالين أيضاً : ﴿ وَبَيْنَاتٍ مِّنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا ﴾ (٤) ، وفي تفسير الجلالين أيضاً : ﴿ وَبَيْنَاتٍ مِّنَ الأَمْرِ ﴾ : أمر الدين، من الجلال والحرام، وبعثة محمد عليه أفضل الصلاة والسلام . . ﴿ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ ﴾ : طريقة ، ﴿ مِّنَ الأَمْرِ ﴾ : أمر الدين » (٥) .

وفي رواية أحمد لطريق أبي هريرة رضي الله عنه: « عَلَى هَذَا الأَمْرِ »، و « الـ » هنا للعهد، أي على هذا الأمر المعهود والمعلوم وهو الإسلام .

ج- طريق معاوية رضي الله عنه: « وَلَنْ يَزَالَ أَمْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ مُسْتَقِيماً ». فكونهم على الحق يقتضي كونهم عليه قولاً وعملاً. وهو ذاته بقاء أمرهم مستقيماً، إذ بقاء أمر الأمة مستقيماً يكون بحفظها – قَلَّت أو كَثُرَت – عن الزيغ عن الحق إلى الضلال، وبتثبيتها على العمل بذلك الحق حتى لا تكون من المغضوب عليهم. وبذلك جاء الدعاء في سورة الفاتحة: ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ اللّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِينَ ﴾ (٢).

⁽١) شرح سنن ابن ماجه للسندي (١/٧)، في المقدمة: باب اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قم (١).

⁽٢) سورة التوبة: ٤٨.

⁽٣) تفسير الجلالين صـ ١٩٥.

⁽٤) سورة الجاثية: ١٨،١٧.

⁽٥) تفسير الجلالين صه٥٠٠ .

⁽٦) سورة الفاتحة: ٦ - ٧ .

وقد مرَّت سابقاً أقوال العلماء في ماهية الطائفة والترجيح في ذلك .

٧- لا يمكن للحق أن يتجزأ إلا تبعاً لتنوع ما يقوم به أفراد هذه الأمة من أمر هذا الدين، كل فقه اختصاصه وعمل به في مصالح الأمة، فالصحابة رضي الله عنهم -- الذين فقهوا الدين عملياً عن النبي صلى الله عليه وسلم - كلهم من تلك الطائفة، ومع ذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم فيهم: « أَرْحَمُ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ، وَأَشَدُّهُمْ فِي دِينِ اللهِ عُمَرُ، وَأَصْدَقُهُمْ حَيَاءً عُثْمَانُ، وَأَقْضَاهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِب، وَأَقْرَوُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ أُبَيِّ بْنُ كَعْب، وَأَعْدَمُهُمْ بِالحلالِ وَالحرَامِ مُعَاذُ بْنُ جَبَل، وَأَفْرَضُهُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِت، ألا وَإِنَّ لِكُلِّ أُمَّةً أَمِيناً، وأمينُ هَذهِ الأُمَّة أَبُو عُبَيْدَة بْنُ الجرَاح » (١).

٣- تلك الطائفة تجتهد بفقهها لتصل إلى ما تراه حقاً، إلا أنها لا تختلف مع غيرها فيما تستنبطه الأفهام وتحتمله النصوص، لأن أفها في البرشر ليست حقاً مطلقاً.

2- الحق المطلق يشمل الأصول والفروع: فيشمل الأحكام التكليفية الخمسة (فرض أو واجب أو فرض كفائي، ومحرم، ومكروه، ومستحب، ومباح) . والقيام على أمر الله الوارد في الروايات الأخرى يقتضي القيام بها جميعاً قدر المستطاع، قال عز وجل: ﴿ فَاتَّقُوا اللّه مَا اسْتَطَعْتُم ﴿ (٢) . فما كان واجباً فهم متمسكون به أصالة دون تهاون أو فتور، وما يعده بعض الناس فرضاً كفائياً هم أسرع الناس إليه، وما كان مستحباً يهتمون بالتزامه، عملاً بقول النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿ أَفَلا أَكُونُ عَبْداً شَكُوراً ﴾ (٣) ، وما كان مكروهاً يتركونه

⁽١) سنن الترمذي (١٠/٢٧٢) في كتاب المناقب: باب مناقب معاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبي بن كعب وأبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنهم، برقم (٣٧٩٠، ٣٧٩١)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وسنن ابن ماجه في المقدمة: ياب فضائل خباب رضي الله عنه، برقم (١٥٥) واللفظ له، وأحمد (٣/١٨٤)، (٢٨١) في مسند أنس بن مالك رضي الله عنه من باقي مسند المكثرين، برقم (١٣٤٩٣) ١٣٥٧٨).

⁽٢) سورة التغابن: ١٦.

 ⁽٣) صحيح البخاري في كتاب الجمعة: باب قيام النبي صلى الله عليه وسلم الليل، برقم (١١٣٠)،
 وصحيح مسلم في كتاب صفة القيامة والجنة والنار: باب إكثار الأعمال والاجتهاد في العبادة، برقم (٢٨١٩).

وما كان حراماً لا يقربونه إلا على حين غفلة، أما المباحات فلا تتعلق قلوبهم بها تعلقاً يشغلهم عن حقوق الله أو العباد .

أما غيرهم من عوام الناس فلا يأخذون القيام بأمر الله منهجاً، فقد يفتر بعضهم في أدائه لبعض الواجبات، أو تعجز نفسه فيدعي أنه لا يملك لتأدية الواجب حيلة، ويرى بعضهم الآخر أنَّ غيرَه يوفِّي بالفرض الكفائي، فلا علاقة له به، وآخرون منهم يكونون أبعد الناس عن المستحب تهاوناً به، ويتعذرون بأنه لا إلزام فيه، وناسٌ منهم يصرّون على المعاصي .

فهيهات بين من يطمح أن يكون مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وبين من غاية أمانيه أن ينجو يوم القيامة من الهلاك ولو على خطر. وهذا هو الفرق بين تلك الطائفة والفرقة الناجية التي وردت في حديث تفرق هذه الأمة كتفرق اليهود والنصارى، إذ كل مسلم ناج إن تغمده الله برحمته، ولكن ليس كل مسلم مع الذين أنعم الله عليهم.

« ظَاهِرِينَ »:

قال ابن حجر: « أَيْ غَالِبُونَ، أَوْ المرَاد بِالظُّهُورِ أَنَّهُمْ غَيْر مُسْتَتِرِينَ بَلْ مَشْهُورُونَ، وَالأَوَّل أَوْلَى » (١) وكلا المعنيين يتوجه بحسبه والله أعلم، إذ لا تعارض بينهما .

وجاء في رواية لثوبان بن بجدد وقرة بن إياس رضي الله عنهما: « مَنْصُورِينَ »، وهو اللفظ الذي درج الناس على تسمية الحديث والطائفة به، فيقال: « الطائفة المنصورة، وحديث الطائفة المنصورة » وهذا الإطلاق له وجهه، لأن ما أثبته الحديث للطائفة من أنواع التشريف (الظهور، وعدم لحوق الضرر بهم، والقهر للعدو) هو من أنواع النصر . ولهذا عنونت لأنواع التشريف تلك بـ « النصر » كالآتي:

⁽١) فتح الباري (١٧ / ١٧٥)، في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة: بات قول النبي صلى الله عليه وسدم: « لا تزال طائفة .. »، درقم (٧٣١١) .

أولاً: النصر الفكري: ويندرج تحت ذلك أنواع من النصر:

1 - النصر الفكري المجرد: هذا على رواية: « ظَاهِرِينَ عَلَى الحَقِّ »، « ظَاهِرِينَ: أَيْ بِالحَجَعِ غَالِبِينَ عَلَى الْبَاطِلِ وَلَوْ حُجَّةً » () ، وسيأتي قول السندي: « مَنْصُورِينَ: أَيْ بِالحَجَعِ وَالْبَرَاهِين، أَوْ بِالسُّيُوفِ وَالأَسِنَة . فَعَلَى الأَوَّل هُمْ أَهْل الْعِلْم، وَعَلَى الثَّانِي الْغُزَاة » () وهذا حاصل بما آتاهم الله من العلم والفقه في الدين، قفي أول رواية معاوية: « مَنْ يُرِدْ الله بِهِ خَيْراً يُفَقِّهُهُ فِي الدين، وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَاللهُ يُعْطِي ».

٢- النصر الفكري الاجتماعي: وهذا على معنى الاشتهار في رواية المغيرة رضي الله عنه: « ظَاهِرِينَ عَلَى النَّاسِ ». ففي الوقت الذي يصبح فيه الناس إمعة يتبع بعضهم بعضاً في الخير والشر، يكون المؤمن ظاهراً مستقلاً في قراره عنهم تابعاً للنص حيث كان، وقد جاء في رواية معاوية رضي الله عنه: « ظَاهِرِينَ عَلَى مَنْ خَالَفَهُمْ » وفي ذلك يقول النبي صلى الله عليه وسلم: « لا تَكُونُوا إِمَّعَةً ؛ تَقُولُونَ إِنْ أَحْسَنَ النَّاسُ أَحْسَنَ النَّاسُ أَحْسَنَ النَّاسُ أَحْسَنَ النَّاسُ أَحْسَنَا وَإِنْ ظَلَمُوا « "). ظَلَمْنَا، وَلَكِنْ وَظِنُوا أَنْفُسَكُمْ ؛ إِنْ أَحْسَنَ النَّاسُ أَنْ تُحْسِنُوا، وَإِنْ أَسَاءُوا فَلا تَظْلَمُوا » (").

النصر الفكري السياسي: وهذا يحصل على المعنيين معاً (الغلبة والاشتهار) في رواية معاوية وعمران بن حصين رضي الله عنهما: « ظَاهِرِينَ عَلَى مَنْ نَاوَأَهُمْ ». قال النووي: « أَيْ: عَادَاهُمْ، وَهُوَ مَأْخُوذ مِنْ نَأَى إِلَيْهِمْ وَنَأُواْ إِلَيْه، أَيْ نَهَضُوا للْقتَال » (1).

فالظهور على مَنْ عاداهم من المسلمين واضح في النقطتين السابقتين .

⁽١) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي (٦/٤٨٣)، في كتاب الفتن: باب ما جاء في الاثمة المضلين، برقم (٢٢٢٩).

⁽٢) شرح سنن ابن ماجه للسندي (١/٧)، في المقدمة: باب اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، برقم (٦).

⁽٣) سنن الترمذي (٦/ ١٣٥) في كتاب البر والصلة: باب ما جاء في الإحسان والعفو، برقم (٢٠٠٧).

⁽ ٤) صحيح مسلم بشرح النووي (٧ / ٧٧) في كتاب الإمارة: باب قوله صلى الله عليه وسلم: « لا تزال طائفة . . »، برقم (١٠٣٧) .

أما من عاداهم من غير المسلمين فهما نوعان: الكفار والمنافقون . فاشتهار المسلمين على الكافرين معلوم، وكذا اشتهار المسلمين على المنافقين في عصور عزة المسلمين وقوتهم معلوم أيضاً، فالمنافقون حينئذ يخنعون ويذلون .

ومحل الإشكال اشتهارهم على المنافقين عند الفتن واختلاط الأمور وفشو الجهل، فقد أثبت الحديث ظهور تلك الطائفة واشتهارها على المنافقين مطلقاً. ويحصل ذلك بصبرهم على ما يلاقون من المنافقين من التنكيل والمحن، فقد قَالَ عَبْدُ الله بنُ أُبَيّ ابْن سَلُول : أَقَدْ تَدَاعَوْا عَلَيْنَا، لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى المدينَة لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ منْهَا الأَذَلَّ - يريد النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم - فَقَالَ عُمَرُ رضى الله عنه: ألا نَقْتُلُ يَا رَسُولَ الله هَذَا الخبيثَ - لعَبْد الله - فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: « لا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّهُ كَانَ يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ »(١) فالصبر على المنافقين يؤكد للناس ثباتهم على مبادئهم، والإعراض عن المنافقين - مع ما يلاقون من إيذائهم - يدفع المنافقين إلى التمادي في الباطل، فيزيد الله بذلك ظهورهم واشتهارهم على المنافقين حتى يُميّزهم عنهم . ومصداق ذلك ما قاله عَبْدُالله بْنُ عُمَرَ: كُنَّا قُعُوداً عنْدَ رَسُول الله صلى الله عليه وسلم، فَذَكَرَ الْفتَنَ فَأَكْثَرَ في ذكْرهَا، حَتَّى ذَكَرَ فتْنَةَ الأَحْلاس، فَقَالَ قَائلٌ: يَا رَسُولَ الله، وَمَا فتْنَةُ الأَحْلاس؟ قَالَ: « هيَ هَرَبٌ وَحَرْبٌ، ثُمَّ فتْنَةُ السَّرَّاء، دَخَنُهَا منْ تَحْت قَدَمَيْ رَجُل منْ أَهْل بَيْتي يَزْعُمُ أَنَّهُ منِّي وَلَيْسَ منِّي، وَإِنَّمَا أَوْلِيَائِي المُتَّقُونَ، ثُمَّ يَصْطَلحُ النَّاسُ عَلَى رَجُل كَوَرك عَلَى ضلع، ثُمَّ فِتْنَةُ الدُّهَيْمَاءِ، لا تَدَعُ أَحَداً منْ هَذه الأُمَّة إِلا لَطَمَتْهُ لَطْمَةً، فَإِذَا قيلَ انْقَضَتْ تَمَادَتْ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ فِيهَا مُؤْمِناً وَيُمْسِي كَافراً، حَتَّى يَصِيرَ النَّاسُ إِلَى فُسْطَاطَيْنِ: فُسْطَاط إِيمَانِ لا

⁽۱) صحيح البخاري (۱/ ۱۵) في كتاب المناقب: باب ما ينهى من دعوة الجاهلية، برقم (۲۰۱۸)، و (۱) صحيح البخاري (۲۰۱۸) في كتاب تفسير القرآن: باب قوله: ﴿ سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر ﴾، برقم (٤٩٠٧) في كتاب تفولون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن .. ﴾، برقم (٤٩٠٧)، وصحيح مسلم (٣٥١٨) في كتاب البر والصلة والآداب: باب نصر الأخ ظالماً أو مظلوماً، برقم (٢٥٨٤).

نِفَاقَ فِيهِ، وَفُسْطَاطِ نِفَاقٍ لا إِمَانَ فِيهِ، فَإِذَا كَانَ ذَاكُمْ فَانْتَظِرُوا الدَّجَّالَ مِنْ يَوْمِهِ أَوْ مِنْ غَدهِ» غَده « فُسْطَاط إِمَانٍ لا نِفَاقَ فِيهِ، غَده « فُسْطَاط إِمَانٍ لا نِفَاقَ فِيهِ، وَفُسْطَاط نِفَاقٍ لا إِمَانَ فِيهِ »، ولم يقل: فسطاط إيمان لا كفر فيه.

وافتضاح أمر المنافقين أمام الناس على هذه الصورة هو عين الغلبة السياسية لتلك الطائفة عليهم، وبذلك يتحقق المعنى الثاني للظهور وهو الغلبة .

ثانياً: النصر النفسي: الضرر الذي نفاه الحديث عنهم هو ما يقع في نفوسهم لا ما يقع على أبدانهم، فقد ورد نفي الضرر على ثلاث صور: « لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ »، و « لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَلَلُهُمْ »، و « مَا يَضُرُّهُمْ مَنْ كَذَّبَهُمْ »، وكلها معان نفسية معنوية . بل ورد النص في بعض الروايات على حصول الشدَّة، وهو الأذى في الأموال والأبدان وغيرها، فقال صلى الله عليه وسلم : « إلا مَا أَصَابَهُمْ مِنْ لأُواءَ ».

فإيمان تلك الطائفة يمنحها الصبر في مواجهة أشد ما يمكن أن يتعرض له الإنسان من خذلان أو ضغط نفسي، ويظهر ذلك في الحديث في اربعة اتجاهات:

1- انتصار على نزوات النفس: وذلك بثباتهم على الحق في مواجهة إغراءات الشهوة وإغواء الشياطين إنسها وجنها . وفي أشد أنواع الصبر عن ذلك الإغراء والإغواء يقول النبي صلى الله عليه وسلم: « يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ الصَّابِرُ فِيهِمْ عَلَى دِينِهِ كَالْقَابِضِ عَلَى الجُمْر » (٢) .

٢- ثباتهم على الحق في مواجهة أنواع المحن والفتن، فلا يؤثّر في نفوسهم ما يفعله المنافقون من كيد للمؤمنين وتخذيل ونكاية بهم . وهذا معروفٌ قديماً وحديثاً، ففي عهد

⁽١) سنن أبي داود (٤/٤) في كتاب الفتن والملاحم: باب ذكر الفتن ودلائلها، برقم (٢٤٢)، ومسند أحمد (٢ / ١٣٣) في مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنه من مسند المكثرين من الصحابة، برقم (٦١٣٣). قال العظيم آبادي: « والحديث سكت عنه المنذري، ورواه الحاكم وصححه، وأقره الذهبي ١٠. انظر عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢١٢/١).

⁽٢) سنن الترمذي (٦/٣٦) في كتاب الفتن: باب ما جاء في النهي عن سبِّ الرياح، برقم (٢٢٦٠)، وقال: ٥ هذا حديث غريب من هذا الوجه ٤، ففي سنده عمر بن شاكر وهو ضعيف .

الرسول صلى الله عليه وسلم رجع المنافقون (ومَنْ سمع لقولهم) يوم أحد، وفي عصور أخرى كان مَنْ يقاتل المحتل الغاصب المستبيح للحرمات يُقتل ويُضطهد من المنافقين . ولم يؤثّر شيء من ذلك في نفوس المؤمنين الثابتين قديماً ولا حديثاً، بل زادهم يقيناً على يقين، وإصراراً على إصرار .

"- رواية أبي هريرة رضي الله عنه: « وَلا يَضُرُهُمْ خِلافُ مَنْ خَالَفَهُمْ »: في الوقت الذي يستهجن فيه الناس من خالفهم ولو كان المخالف على الحق، فإنه لا تتأثر نفس الفرد من تلك الطائفة باستهجان المستهجنين من الناس، ولا بإلحاح مَنْ يتأثر بالناس مِنْ نسائه وأولاده . وهذا مع ما سبق من ظهوره عليهم .

3- قوله صلى الله عليه وسلم: « لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ » قال المباركفوري: « مَنْ خَذَلَهُمْ ؛ أي تَرَكَ نُصرتهم ومُعَاونتهم » (() ، وقال السندي: « أي لم يعاونهم ولم ينصرهم من الخَلْقِ، فإنهم منصورون بالله لما فيهم من الخير (إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقُوا وَّالَّذِينَ هُم مُحْسِنُونَ ﴾ (() ، أي فلا يضرهم علم نصر الغير () .

ونجد مما سبق أن نفوسهم لاتنجرف بالإغراء أو الإغواء، ولا تنهزم ولا تياس ولا تنهار بما يصيبها من المحن، ولا تضعف أمام ضغط المجتمع المنحرف، وفوق هذا وذاك تجد نفوسهم مستغنية بالله عن غيره، فلا تنتظر معونة أحد من الخلق لينصرها .

لا انحراف ولا انهزام ولا ضعف، وفوق ذلك عزّة وشموخ، فسبحان من وهبهم الإيمان، ونسأل الله أن يجعلنا منهم .

ثالثاً: النصر الاقتصادي: جاء في أول رواية ثوبان بن بجدد عند أبي داود وابن ماجه: « وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لأُمَّتِي أَنْ لا يُهْلِكَهَا بِسَنَة بِعَامَّة ، وَلا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُواً مِنْ سِوَى

^{&#}x27; (١) تحقة الأحوذي بشرح جامع الترمذي (٦/٣٢)، في كتاب الفتن: باب ما جاء في الشام، برقم (١) ٢/٢٢).

⁽٢) سورة النحل: ١٢٨.

⁽٣) شرح سنن ابن ماجه للسندي (١/٧)، في المقدمة: باب اتباع سُنّة رسول الله صلى الله عليه وسلم، برقم (٦).

أَنْفُسِهِمْ فَيَسْتَبِيحَ بَيْضَتَهُمْ . وَإِنَّ رَبِّي قَالَ لِي: يَا مُحَمَّدُ إِنِّي إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً فَإِنَّهُ لا يُرَدُّ، وَلا أُهْلِكُهُمْ بِسَنَةً بِعَامَّةً »، والسنة: الجدب والقحط (١) . وهذا عامٌّ في أمة محمد صلى الله عليه وسلم، وهو حاصل لهذه الطائفة بطريق الأولى .

بل هو حاصل لتلك الطائفة بطريق الإكرام والتأييد، ففي عهد النبي صلى الله عليه وسلم لما بلغ الجهد والجوع بالمسلمين مبلغه في الشعب هيا الله لهم من ينقض الصحيفة، فلما فتحوها وجدوا الأرضة قد أكلت جميع ما فيها إلا اسم الله تعالى . هذا فيما مضى، أما فيما يأتي من الأيام فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: « وَإِنَّ قَبْلَ خُرُوج الدَّجَّالِ أما فيما يأتي من الأيام فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: « وَإِنَّ قَبْلَ خُرُوج الدَّجَّالِ ثَلاثَ سَنَوَات شداد، يُصيبُ النَّاسَ فِيهَا جُوعٌ شَديدٌ، يأمُّرُ اللهُ السَّماء فِي السَّنة الأُولَى أَنْ تَحْبِسُ ثُلُثَ نَبَاتِهَا، ثُمَّ يَأْمُرُ السَّماء فِي السَّنة الثَّالِقة فَتَحْبِسُ ثُلُثَيْ مَطْرِهَا، وَيَأْمُرُ الأَرْضَ فَتَحْبِسُ ثُلُثَ نَبَاتِهَا، ثُمَّ يَأْمُرُ اللهُ السَّماء فِي السَّنة الثَّالِقة فَتَحْبِسُ مَطَرَهَا، وَيَأْمُرُ الأَرْضَ فَتَحْبِسُ ثَلُثَيْ نَبَاتِهَا، ثُمَّ يَأْمُرُ اللهُ السَّماء فِي السَّنة الثَّالِقة فَتَحْبِسُ مَطَرَهَا كُلَّهُ فَلا تُعْطِرُ قَطْرُقَ فَطْرَةً، وَيَأْمُرُ الأَرْضَ فَتَحْبِسُ نَبَاتَهَا كُلَّهُ فَلا تُنْبِتُ خَضْرَاء، فَلا تُعْرَبُ وَيَامُرُ الأَرْضَ فَتَحْبِسُ نَبَاتَهَا كُلَّهُ فَلا تُنْبِتُ خَضْرَاء، فَلا تُعْمِلُ قَطْرُ قَطْرُقً وَيَامُرُ الأَرْضَ فَتَحْبِسُ نَبَاتَهَا كُلَّهُ فَلا تُنْبِتُ خَضْرَاء، فَلا تُعْمِلُ قَطْرُ قَطْرَةً ، وَيَامُرُ الأَرْضَ فَتَحْبِسُ نَبَاتَهَا كُلَّهُ فَلا تُنْبِتُ خَضْرَاء، فَلا تَعْمَلُ فَلا تُنْبِتُ خَصْرًا وَالتَّعْمِيلُ وَالتَّعْمِيلُ وَالتَعْمِيلُ وَالتَعْمَ » (٢).

رابعاً: النصر العسكري: ورد في رواية ثوبان عند أبي داود وابن ماجه: « وَلا أُسَلُطُ عَلَيْهِمْ عَدُواً مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ فَيَسْتَبِيحَ بَيْضَتَهُمْ، وَلَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِ أَقْطَارِهَا ـ أَوْ قَالَ ـ بِأَقْطَارِهَا، حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يَسْبِي بَعْضاً ».

⁽١) القاموس المحيط صد١١٦٧، مادة ١ س ن و ١.

⁽٢) سنن ابن ماجه (٤ / ٤٤) في كتاب الفتن: باب فتنة الدجال وخروج عيسى ابن مريم، برقم (٢ / ٧٧٠)، ومسند أحمد (٢ / ٧٦، ١٢٥) في حديث السيدة عائشة رضي الله عنها من باقي مسند الانصار، برقم (٩ / ٤٠٤)، و(٦ / ٤٥٤) في حديث أسماء ابنة يزيد رضي الله عنها من مسند القبائل، برقم (٢ / ٢٠٤٢) ، وإسناد حديث أبي أمامة عند ابن ماجه فيه إسماعيل بن رافع وهو ضعيف الحفظ . انظر تقريب التهذيب ص٧٠١ . وحديث عائشة عند أحمد فيه ابن جدعان وهو ضعيف، والحسن البصري لم يصح سماعه من عائشة فيما ذكر المزي في تهذيب الكمال (٢ / ٧٧)، وحديث أسماء فيه شهر بن حوشب وهو ضعيف . انظر تعليق محققي مسند الإمام أحمد طبعة مؤسسة الرسالة (١١ / ١٨)) (٥٥ / ١٥٥) .

وهذا أيضاً عام في أُمّة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، إلا أنه مخصوص في حالة دفع العدو دون الغزو، وفي حالة الأمن من الفتنة . أما في حق تلك الطائفة فإن النصر عامٌ في حالة الدفع والغزو معاً، ففي رواية عقبة بن عامر رضي الله عنه: « لا تَزَالُ عِصَابَةٌ مِنْ أُمّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى أَمْرِ اللهِ، قَاهِرِينَ لِعَدُوهِمِ ». أما فتنة المنافقين عند قتال العدو فمحفوظون منها بما تقدم ذكره عند النصر الفكري والنفسي .

قال السندي: « مَنْصُورِينَ: أَيْ بِالحجَجِ وَالْبَرَاهِين، أَوْ بِالسُّيُوفِ وَالْأَسِنَّة . فَعَلَى الأَوَّل هُمْ أَهْل العِلْم، وَعَلَى النَّانِي الْغُسْزَاة، وَإِلَى الأَوَّل مَالَ المصنَّف فَذَ كَرَ الحديث فِي هَذَا الْبَاب (١)، فَإِنَّهُ المنْقُول عَنْ كَثِير مِنْ أَهْل العِلْم »(٢).

وهما يُذكر هنا أن الحديث أثبت النصر لتلك الطائفة عاماً (« عَلَى الحقِّ مَنْصُورِينَ » في رواية ثوبان، « لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي مَنْصُورِينَ » في رواية قرة بن إياس رضي الله عنهما)، فيدخل فيه كل ما ذُكر من أنواع النصر الفكري والنفسي وغيرها . أما القهر فقد ورد مقيداً (« قَاهِرِينَ لِعَدُوهِمْ » في رواية عقبة، « لعَدُوهِمْ قَاهِرِينَ » في رواية أبي أمامة رضي الله عنهما)، « والقهر: الغلية » ()، أي: يغلبون عدوهم فيما يكون بينهم من سجال . والقهر والغلبة في المعارك والغزوات بينهما وبين النصر المطلق (الحسم العسكري) عموم وخصوص، والحديث أثبت الغلبة على العدو دون النصر عليه، فالأول من خصائص عموم وخصوص، والحديث أثبت الغلبة على العدو دون النصر عليه، فالأول من خصائص عموم وخصوص، والحديث أثبت الغلبة على العدو دون النصر عليه، فالأول من خصائص عموم وخصوص، والحديث أثبت الغلبة على العدو دون النصر عليه، فالأول من خصائص عموم وخصوص، والحديث أثبت الغلبة على العدو دون النصر عليه، فالأول من خصائص عليه مناء ويمنعه من شاء ويمنعه من شاء و ملازم لها إلى يوم القيامة، والثاني يهبه الله عز وجل لها متى شاء ويمنعه متى شاء .

فإِن قيل: هُزِمَ الصحابة رضي الله عنهم يوم أحد وحنين !! كان الجواب:

⁽١) أي باب اتباع سُنّة رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ابن ماجه .

⁽٢) شرح سنن ابن ماجه للسندي (٧/١)، في المقدمة: باب اتباع سُنّة رسول الله صلى الله عليه وسلم، برقم (٦).

⁽٣) القاموس امحيط صد ٤٢١، مادة « ق هدر ».

1- قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنه حَتَىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِن بَعْدِ مَا أَرَاكُم مَّا تُحبُّونَ مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الآخِرَةَ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِن بَعْدِ مَا أَرَاكُم مَّا تُحبُّونَ مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الآخِرَةُ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنهُمْ لِيَبْتَلِيكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ وَاللّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١) ، فانظر تأكيد الوعد بالغلبة في أول الآية ، وهذا تأييد لمعنى الحديث ، ثم انظر سبب الهزيمة في أول الآية ، وهذا تأييد لمعنى الحديث ، ثم انظر سبب الهزيمة في أخرها ، ثم الحظ أخيراً قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ ﴾ ، فلم يقل : هزمكم ، ولا صرفهم عنكم .

٢- قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةً وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا ﴾ (٢). فانظر كيف قيدت الآية النصر بالمواطِن، ومنها يوم حنين.

ويرد على ذلك أيضاً أن النصر العسكري يتحقق لغيرهم كما يتحقق لهم، فبماذا تكون مزية تلك الطائفة ؟!

ويجاب بأن النصر العسكري يتحقق لغيرهم مجرداً إِن أخذوا بأسبابه الدنيوية والأخروية (وفي غير المسلمين الدنيوية فقط إِن أراد الله لهم النصر)، أما اجتماع أنواع النصر التي سبق ذكرها (النصر الفكري والنفسي . . .) فلا يتحقق لغيرهم كما هو متحقق لهم، فهذا الاجتماع لأنواع النصر من خصائصهم .

⁽١) سورة آل عمران: ١٥٢.

⁽٢) سورة التوبة: ٢٥.

« لَعَدُوِّهِمْ قَاهِرِينَ »:

والقهر هنا عام في كل أنواعه، ابتداء من القول وانتهاء بالقتال ؟ ففي الأول قال النبي صلى الله عليه وسلم لحسان بن ثابت رضي الله عنه: « اهْجُهُمْ أَوْ هَاجِهِمْ وَجِبْرِيلُ مَعَكَ » (١) ، وفي الثاني وردت روايات القتال بما وردت به روايات الظهور، فقال صلى الله عليه وسلم: « يُقَاتِلُونَ عَلَى الحقِّ » في رواية المغيرة ومعاوية وجابر بن عبد الله وعمران بن حصين وسلمة بن نفيل رضي الله عنهم، وقال صلى الله عليه وسلم أيضاً: « لَنْ يَبْرَحَ هَذَا الدّينُ قَائِماً يُقَاتِلُونَ عَلَى الحقِّ » في رواية جابر بن سمرة رضي الله عنه، وقال « يُقَاتِلُونَ عَلَى أَمْرِ الله » في رواية عقبة بن عامر رضي الله عنه ؛ فورد القتال على الحق والدين وأمر الله عما ورد الظهور على ذلك كله .

وفي بعض الروايات جاء الجمع بين القتال والظهور، فقال صلى الله عليه وسلم: « يُقَاتِلُونَ عَلَى الحُقِّ ظَاهِرِينَ » كما في رواية المغيرة وجابر بن عبد الله ومعاوية وعمران رضي الله عنهم . وورد القتال مع قهر العدو في رواية عقبة بن عامر رضي الله عنه: « يُقَاتِلُونَ عَلَى أَمْرِ اللهِ ، قَاهِرِينَ لِعَدَّوَ عَلَى أَمْرِ اللهِ ، قَاهِرِينَ لِعَدَّوَ عَلَى أَمْر

أما من حيث الزمان فقد بدأ القتال في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كما في رواية سلمة بن نفيل الكندي رضي الله عنه: « كَذَبُوا، الآنَ الآنَ جَاءَ الْقِتَالُ، وَلا يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةً يُقَاتِلُونَ عَلَى الحقِّ »، وأما نهايته فالحديث يدل على أن القتال باق إلى يوم القيامة، «لأن الطائفة القائمة به باقية إلى يوم القيامة» (٢) وسيأتي تفصيل انتهاء القتال في موضعه.

⁽١) صحيح البخاري (٩ / ٣٤) في كتاب بدء الخلق: باب ذكر الملائكة، برقم (٣٢١٣)، و (٩ / ٣٨٨) في كتاب المغازي: باب مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من الأحزاب، برقم (٤١٢٤)، و (٣١ / ٦٨٢) في كتاب الأدب: باب هجاء المشركين، برقم (٣١٥٣)، وفي صحيح مسلم (٣ / ٣٨٤، ٢٨٦) في كتاب فضائل الصحابة: باب فضائل حسان بن ثابت رضي الله عنه، برقم (٢٤٨٦، ٢٤٩٠).

⁽٢) صفة الغرباء صـ ١٧٩، وفي الطبعة خلل في ترقيم الصفحات.

قال تعالى في عموم قِهر المسلمين لأعداء الإسلام: ﴿ وَلا يَطَنُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلا يَعْلَى وَال يَعْلَى وَاللهَ وَلا يَعْلَى وَاللهَ وَاللهَ وَاللهَ وَاللهَ وَاللهَ وَاللهَ وَاللهَ وَاللهُ وَاللّهُ وَالللّهُ وَاللّهُ وَلّا لِمُؤْلِمُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلِمُ اللّهُ وَلّا وَاللّهُ وَالل

وينبغي التنبيه لأمرين:

1 - الحديث ذكر - في بعض الروايات - القتال دون غيره من تشريعات الإسلام، بل خصّه دون غيره من أنواع الجهاد، وهذا كتخصيص الطائفة في بلاد الشام في بعض الروايات أيضاً، ففي ذلك مزيد تشريف وتكريم للطائفة التي تقوم بأمر القتال في سبيل الله على غيرها من الطوائف التي تقوم بباقي أمور الدين، فالأولى تشريف بذكر المكان (الشام)، والثانية تشريف بذكر الحال (القتال).

ولهذا أدرج أبو داود الحديث في كتاب الجهاد: باب في دوام الجهاد، والدارمي في كتاب الجهاد أيضاً، أما البخاري فقد أورده في كتاب فرض الخمس (٢)، فالحديث يُعد من فضائل القتال في سبيل الله (٣).

وقد يكون المراد اختصاص الطائفة بالقتال، فهو ملازم لتلك الطائفة وشرط فيها، ومن تركه خرج عنها . ويؤيد ذلك المعنى قوله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحبُّونَهُ أَذِلَّةً عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعَزَّةً عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحبُّهُمْ وَيُحبُّونَهُ أَذِلَّةً عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعَزَّةً عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلا يَخَافُونَ لَوْمَةً لائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ (في سَبِيلِ اللَّهِ وَلا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ (في الله وانظر تشابه سياق النصين: قوله عَيْكَ : «لا يضرهم خلاف مَنْ خالفهم »، وقوله تعالى:

⁽١) سورة التوبة: ١٢٠.

⁽٢) برقم (٢٤٨٤، ٢٤٣٢، ٢١٦٦) على التوالي .

⁽٣) الجهاد لفظ عام في القتال وغيره من أنواع بذل الجهد في نصرة هذا الدين، فالآيات والاحاديث نصت على الجهاد بالمال والنفس وبر الوالدين . أما في اصطلاح الفقهاء والمحدثين فيطلق ويراد به القتال خاصة، وذلك لتمييزه في الأحكام الفقهية عن الزكاة والصدقة وبر الوالدين وغيرها، فما يذكر في كتب الحديث من فضائل المجهاد هو من فضائل القتال في سبيل الله .

⁽٤) سورة المائدة: ٤٥.

﴿ وَلا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لائِمٍ ﴾ ومع القول بالاختصاص فإن أول الآية يوحي بأن الاختصاص ليس عاماً في كل زمان ومكان، بل هو خاص بأزمنة الرِدَّةِ وأمكنتها، كما حصل من الردَّة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وكما حصل من تسليم البلاد والعباد في الأندلس وغيرها للعدو لقاء متاع من الدنيا قليل، والله المستعان، فالآية جاءت في سياق الحديث عن المنافقين . لكننا نجد في الحديث قوله صلى الله عليه وسلم: ﴿ مَنْ لَمْ يَغُزُ، أَوْ يُجَهِزْ عَازِياً فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ، أَصَابَهُ الله بقارعة قَبْلَ يَوْم الْقيَامَة ﴾ (١).

والجمع بين النصوص - والله أعلم - أن المسلم لا يكون من تلك الطائفة إلا بالقتال حقيقة أو حُكْماً ؛ حقيقة إن كان واجباً في حقه (كحالة الوجوب الواردة في هذه الآية وغيرها من النصوص)، أو حُكْماً بتجهيز المقاتلين وحفظ أهليهم من بعدهم إن لم يكن القتال واجباً في حقه .

ولا تعارض بين معنى التشريف والاختصاص، فيستقيم الحديث على المعنيين معاً.

Y-الحديث أثبت عموم قهر تلك الطائفة لعدوها في الزمان دون المكان، وعليه فتسلط التتر والصليبين على بعض بلاد المسلمين قديماً لا يتعارض مع الحديث، إذ الطائفة موجودة في غيرها من بلاد المسلمين. أما تسلط المحتل بعد سقوط الخلافة على كامل العالم الإسلامي وتقسيمه، فقد هيأ الله معه لكل بلد طائفة تُنكي في العدو وتقهره، فيصدق فيها الحديث. وعليه فتلك الطائفة لم تنقطع بحال من الأحوال كما أخبر الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم.

أما الروايات التي خصصت المكان بالشام فقد سبق أن المراد منها زيادة التشريف، لا تخصيص غيرها من الروايات .

⁽١) سنن أبي داود في كتاب الجهاد: باب كراهية ترك الغزو، برقم (٢٥٠٣)، وسنن ابن ماجه في كتاب الجهاد: باب فيمن مات ولم الجهاد: باب فيمن مات ولم يغز، برقم (٢٤١٨).

« لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ »:

سبق عند الكلام عن العنصر النفسي أن الحديث يوحي بنفي لحوق بعض أنواع الضرر المعنوي بهم، دون الضرر المادي، فالخَذْل والخلاف والكذب كلّها أمور معنوية لا مادية. وسبق أيضاً توجيه تلك العبارة ضمن سياقها.

« إلا مَا أَصَابَهُمْ مِنْ لأُواء آ»:

قال الفيروزآبادي: «اللأيُ: الإبطاء والاحتباس والشدة، كاللاى - كاللَّعا - واللأواء » (١) ومصداق ذلك قوله تعالى: ﴿ لَن يَضُرُّوكُمْ إِلاَّ أَذَى وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُولُّوكُمُ الأَدْبَارَ ثُمَّ لا يُنصَرُونَ ﴾ (١).

« حَتَّى يَأْتِيهُمْ أَمْرُ اللهِ »:

في هذا مسائل:

المسألة الأولى: رواية مسلم « إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » تدل على أن تلك المزية ليست خاصة برمان دون زمان، أو جيل دون جيل، بل هو تفضيل وخيرية مستمرة في السلالة المؤمنة العاملة من أمة محمد صلى الله عليه وُسَرِيم إلى يوم القيامة .

المسألة الثانية: الجمع بين الروايات: وَجْهُ الجمع بين رواية مسلم: « إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ »، ورواية عمران بن حصين رضي الله عنه عند أبي داود: « لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى مَنْ نَاوَأَهُمْ حَتَّى يُقَاتِلُ آخِرُهُمْ المسيح الدَّجَّالَ ». أن رواية مسلم على الحق ظاهرين على مَنْ نَاوَأَهُمْ حَتَّى يُقَاتِلَ آخِرُهُمْ المسيح الدَّجَّالَ ». أن رواية مسلم عممت الظهور من حيث أنواعه وأشكاله وأطلقته في الزمان إلى يوم القيامة، أما رواية أبي داود فخصصته بالظهور على من ناوأهم، وقيدته في الزمان إلى قتال الدجال، فبينت أن هذا النوع الخاص من الظهور « عَلَى مَنْ نَاوَأَهُمْ » مستمر إلى قتال الدجال، وأن ما بعد قتال الدجال سيكون مغايراً لما قبله.

مجلة الأحمدية * العدد الثامن عشر * رمضان ٢٥ ١هـ

⁽١) القاموس المحيط صد١١٩٦، مادة « ل أي ».

⁽٢) سورة آل عمران: ١١١ .

وفي هذا إشارة واضحة لانعدام القتال بعد ذلك، وبشارة للأُمَّة بأن الظهور فيما بعد ذلك هو ظهور للحق على العالم أجمع .

وهذا لا يعني انعدام المناوأة بعد قتال الدجال، فإن المناوأة باقية فيما بعد بنص الروايات الأخرى، ولكنها مناوأة مع ضعف في العَدَد والعُدَد، فقد قال صلى الله عليه وسلم: « لا تزالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الحقّ، ظَاهِرِينَ إِلَى يَومِ القِيَامَةِ ». فانظر كيف أثبتت الرواية الظهور إلى يوم القيامة وتركت القتال مطلقاً، ولم تعطف بين العبارتين بـ « الواو ». والروايات فيما عدا ذلك كالآتي:

١- رواية ثوبان بن بجدد رضي الله عنه: « لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الحقِّ لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِي أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَذَلِكَ "، فهذه الرواية ذكرت الظهور ولم تورد القتال.

أما لفظ « حَتَّى يَأْتِي أَمْرُ اللهِ » فيقول ابن حجر راداً على ابن بطال حين ذكر أن الطائفة التي تبقى على الحق تكون ببيت المقدس إلى أن تقوم الساعة: « لَيْسَ فِيمَا إحْتَجَّ بِهِ تَصْرِيح إِلَى بَقَاء أُولَئِكَ إِلَى قِيَام السَّاعَة، وَإِثَمَا فِيهِ: « حَتَّى يَأْتِي آمْر الله »، فَيَحْتَمل أَنْ يَكُون المراد بِأَمْرِ الله مَا ذُكِرَ مِنْ قَبْض مَنْ بَقِي مِنْ المُؤْمِنِينَ . وَظَوَاهِر الأَخْبَار تَقْتَضِي أَنَّ الله يَكُون المراد بِأَمْرِ الله مَا ذُكِرَ مِنْ قَبْض مَنْ بَقِي مِنْ المُؤْمِنِينَ . وَظَوَاهِر الأَخْبَار تَقْتَضِي أَنَّ الله المؤصُوفِينَ بِكُونِهِم بَيْتِ المقدس أَنَّ آخرهم مَنْ كَانَ مَعَ عيسَى عليه السلام، ثُمَّ إِذَا بَعْثَ الله الربيح الطَّيِّبَة فَقَبَضَت رُوح كُلِّ مُؤْمِن لَمْ يَبْقَ إِلا شِرار النَّاس . . . وَذَلِكَ إِنَّما يَقَع بَعْدَ طُلُوع الشَّم مِنْ مَغْرِبِهَا وَخُرُوج الدَّابَة وَسَائِر الآيَات العظام، وقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الآيَات العظام مِثْل الشَّمْس مِنْ مَغْرِبِهَا وَخُرُوج الدَّابَة وَسَائِر الآيَات العظام، وقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الآيَات العظام مِثْل السَّلْكُ إِذَا الْقَطَعَ تَنَاثَرَ الحَرْ بِسُرْعَة . . . وقَد أُورَدَ مُسلِم عَقِبَ حَديث أَبِي هُرَيْرَة مِنْ الله ربحًا فيه ذَلِك . . . وفيه : « يَبْعَث الله ربحًا طَبْبَة فَتَوَقَى كُل مَنْ فِي قَلْبِه مِثْقَال حَبَّة مِنْ خَرْدَل مِنْ إِيمَان ، فَيَبْقَى مَنْ لا خَيْر فيه ،

⁽١) صحيح مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة: باب لا تقوم الساعة حتى تعبد دوس ذا الخلصة، برقم (٢٩٠٧)

وعليه يكون لفظ: «حَتَّى يَأْتِي آمْرُ الله » عاماً في قتال الدجال ونزول تحيسى ابن مريم عليه السلام وقيام الساعة، ويكون التقييد بشيء من ذلك بحسبه مما ورد في الروايات الأخرى، فالقتال يقيد منتهاه بقتال اللجال ونزول عيسى عليه السلام، والظهور منتهاه بالريح الطيبة يوم القيامة .

وما يحكم به على هذه الرواية يرد على غيرها من الروايات التي قيدت الظهور والنصر بلفظ: « حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ الله ».

٣- رواية عقبة بن عامر رضي الله عنه: « لا تَزَالُ عِصَابَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى أَمْرِ اللهِ،
 قَاهِرِينَ لِعَدُوهِمْ، لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى تَأْتِيَهُمْ السَّاعَةُ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ ».

ففي هذه الرواية يحتمل أن يكون لفظ: « يُقَاتِلُونَ » مطلقاً والتقييد قاصر على ما بعده من العبارات، ويحتمل أن يكون مقيداً أيضاً بما ورد في آخرها: « حَتَّى تَأْتِيَهُمْ السَّاعَةُ

⁽١) صحيح مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة: باب في خروج الدجال ومكثه في الأرض ونزول عيسي، برقم (٢٩٤٠).

⁽٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢١ /٣٠٣) في كتاب الفتن: باب تغير الزمان حتى تعبد الأوثان، برقم (٢١١٦) .

وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ ». فإن كان مطلقاً زال ما يظهر من التعارض مع رواية: « حَتَّى يُقَاتِلَ آخِرُهُمْ المسِيحَ الدَّجَّالَ ».

وإِن كان مقيداً، فلا يبعد أن يكون قوله: « حَتَّى تَأْتِيَهُمْ السَّاعَةُ » مراداً على حقيقته (ظاهر اللفظ) أو على المجاز، فإِن كان مراداً على المجاز فالمراد علاماتها، فيزول بذلك أيضاً ما ظاهره التعارض.

فإذا كان مراداً على حقيقته فلا يبعد أن يكون المرادب الساعة » أحد أمرين: إما يوم القيامة أو ساعتهم كما ذكر ابن حجر رحمه الله حيث قال: « حَتَّى تَأْتِيهِمُ السَّاعَة: سَاعَتهمْ هُمْ، وَهِيَ وَقْت مَوْتهمْ بِهُبُوبِ الرِّيح، وَالله أَعْلَم »(١).

ويبعد على كلا القولين أن يراد المعنى على حقيقته، لمجموع الأحاديث النافية للقتال بعد قتال الدجال ونزول عيسى عليه السلام، والتي منها رواية: « حَتَّى يُقَاتِلُ آخِرُهُمْ المسيحَ الدَّجَّالَ »، وحديث مسلم في يأجوج ومأجوج الذي سيرد طرف منه لاحقاً.

إلا إن كان المراد بالقتال بعد الدجال ما كان منه على جهة الجاز، وهو ما كان مع استسلام العدو ودون مدافعة، كما كان في فتح مكة مثلاً. فالقتال من أفعال المشاركة، وهو على ذلك حاصل حقيقة قبل نزول عيسى عليه السلام، وحاصل مجازاً (دون مشاركة) بعذ نزوله.

"- رواية جابر بن عبد الله رضي الله عنه: « لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الحق ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ - قَالَ - فَيَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ عليه السلام، فَيَقُولُ أَمِيرُهُمْ: تَعَالَ صَلِّ بِنَا، فَيَقُولُ: لا، إِنَّ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ أَمِيرٌ لِيُكْرِمَ اللهُ هَذِهِ الأُمَّة ». ومع أن هذه الرواية أثبتت القتال إلى يوم القيامة إلا أن العبارة التالية في الجزء الثاني من الرواية قيد أولها بنزول عيسى عليه السلام، فالحظ حرف العطف « الفاء » في قوله: « فَيَنْزِلُ »، وهو يفيد

⁽١) فتح الباري (١٦/١٦) في كتاب الفتن: باب تغير الزمان حتى تعبد الأوثان، برقم (٧١١٦).

الترتيب مع التعاقب . فعلم بذلك أن التعلق بيوم القيامة مجازي، فليس المراد ذات يوم القيامة وإنما علاماته المتعاقبة، والتي منها نزول عيسى عليه السلام التي قيد الحديث القتال به .

ويُعْتَرَضُ على هذا بحديث مسلم الذي ورد فيه أن قتل الدجال يعقبه خروج يأجوج ومأجوج، فقتال الدجال وقتله ليس هو آخر المطاف!!

ويجاب عن ذلك من الحديث ذاته، فقد قال صلى الله عليه وسلم: ٥ فَبَيْتُمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ بَعَثَ اللهُ المسيحَ ابْن مَرْيَم، فَيَنْزِلُ عِنْدَ المنارَةِ الْبَيْضَاءِ شَرْقِيَ دَمِشْقَ ... فَلا يَحِلُ لِكَافِرِ يَجدُ رِيحَ نَفَسه إِلا مَاتَ، وَنَفَسهُ يَنْتَهِي حَيْثُ يَنْتَهِي طَرْفُهُ، فَيَطَلُبُهُ (١) حَتَّى يُدْرِكَهُ بَبَاب لَدٌ فَبَقْتُهُهُ ... فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ أَوْحَى اللهُ إِلَى عِيسَى: إِنِّي قَدْ أَخْرَجْتُ عِبَاداً لِي لا يَدَانُ لِأَحْد بِقِتَالِهِمْ، فَحَرِّزْ عِبَادِي إِلَى الطُّور . وَيَبْعَثُ اللهُ يَاجُوحَ وَمَاجُوحَ وَهُمْ مِنْ كُلُّ يَدَانُ لِأَحْد بِقِتَالِهِمْ، فَحَرِّزْ عِبَادي إِلَى الطُّور . وَيَبْعَثُ اللهُ يَاجُوحَ وَمَاجُوحَ وَهُمْ مِنْ كُلُّ حَدَب يَنْسلُونَ ... فَيَرْغَبُ نَبِي الله عيسَى وأصْحَابُهُ إِلَى عَيسَى وأصْحَابُهُ إِلَى عَيسَى وأصْحَابُهُ إِلَى عَيسَى وأصْحَابُهُ إِلَى الطُور وقابِهِمْ ، فَيُرْعَبُ نَبِي وَاحِدَة ، ثُمَّ يَهْبِطُ نَبِي الله عيسَى وأصْحَابُهُ إِلَى وَقَامِهُ فِي الأَرْضِ فَلا يَجِدُونَ فَي الأَرْضِ مَوْضَعَ شِيْرٍ إِلا مَلاهُ وَعَلَيهُمْ وَنَتْنَهُمْ » (٢٠) فالحديث اثبت انه الأرض فلا يَجدُونَ فِي الأرض مَوْضَعَ شِيْرٍ إِلا مَلاهُ وَتَعالَى عن آخِيت ان المسلمين سيلجاون إلى الطور والله وانه لن يكون بين المسلمين وبين ياجوج وماجوج قتال بوحي من الله عز وجل إلى عيسى عليه السلام، ثم يبيدهم الله سبحانه وتعالى عن آخرهم . ويؤكد ذلك أيضاً آخر رواية مسلم السابقة وما أورده الترمذي، حيث جاء عن ياجوج ومأجوج: « ثُمَّ يَسِيرُونَ حَتَّى مَنْ اللهُ عَلَيْهُمْ مُحْمَرًا دَما عَلَى السَّمَاء فَيَرُدُ اللهُ عَلَيْهُمْ نُشَّابَهُمْ مُحْمَرًا دَما هُ وَلَيْكُونَ وَلَا السَّمَاء فَيَرُدُ اللهُ عَلَيْهِمْ نُشَّابَهُمْ مُحْمَرًا دَما هُ وَلَى السَّمَاء فَيَرُدُ اللهُ عَلَيْهِمْ نُشَّابَهُمْ مُحْمَرًا دَما هُ (٣٠)، فهم يظنون أنهم قتلوا كل من في الأرض فلا يقاتلون بعد ذلك أحدال أحداً .

⁽١) أي يطلب عيسى ابنُ مريم عليه السلام الدجالَ .

⁽٢) صحيح مسلم (٢/٩٠/) في كتاب الفتن وأشراط الساعة: باب ذكر الدجال وصفته وما معه، برقم (٢٩٣٧) . وقد اقتصرت من الحديث على موضع الشاهد مختصراً تجنباً للإطالة .

⁽٣) سنن الترمذي (٦ / ٤٠٥) في كتاب الفتن: باب ما جاء في فتنة الدَّجال، برقم (٢٢٤٠).

وآخر هذا الحديث يثبت التتابع الذي استنبطته من حديث « لا تزال طائفة »، فقد أثبت ظهور المسلمين دون منازع ونزول البركة في الأرض، ثم الريح الطيبة التي تقبض المؤمنين قبل قيام الساعة، فلينظر .

إذا تأكد ما سبق - من ظهورهم على العالم أجمع بعد قتال الدجال - فهذا يرد قول من فسر هذه الطائفة بالغرباء الذين ذكرهم الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث: « إِنَّ الْإِسْلامَ بَدَأَ غَرِيباً وَسَيَعُودُ غَرِيباً كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ »(١)، إِذ الغربة في هذا الحديث لها معنى يخالف حديث « لا تزال طائفة . . . » من حيث الزمان والمكان والمضمون:

أ- فزمان الغربة وإن جاء في الحديث مطلقاً غير مقيد بوقت، إلا أن العودة في لفظ «سَيَعُودُ » لها عدد ويمكن أن تتكرر . أما الظهور في حديث الطائفة فهو ظهور مستديم لا يمكن أن يتجزأ أو يتعدد . فالطائفة موجودة وجدت الغربة أو لم توجد .

ب- أما المكان فقد جاء عاماً في معظم روايات الحديثين، والروايات التي خصصت
 المكان كان المكان فيها مختلفاً، فقد جاء في آخر الرواية المخصصة من حديث الغرباء:

« وَهُو يَأْرِزُ بَيْنَ المسْجِدَيْنِ كَمَا تَأْرِزُ الحِيَّةُ فِي جُحْرِهَا »(٢)، أما رواية أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه التي في حديث الطائفة ففيها: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَأَيْنَ هُمْ ؟ قَالَ: « بِبَيْتِ الْقُدِسِ وَأَكْنَافِ بَيْتِ المَقْدِسِ ».

ج- أما مضمون الغربة فغير مقيد بقلة عدد أو ضعف أو غير ذلك، ومهما يكن معنى الغربة فهي تخالف الظهور والقتال والنصر الذي ورد في حق الطائفة .

⁽١) سنن الترمذي في كتاب الإيمان: باب ما جاء أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً، برقم (٢٦٢٩)، ومسند أحمد في وسنن ابن ماجه في كتاب الفتن: باب بدأ الإسلام غريباً، برقم (٣٩٨٦، ٣٩٨٧، ٣٩٨٨)، ومسند أحمد في مسند عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه من مسند المكثرين من الصحابة رضي الله عنهم، برقم (٣٧٧٥)، وفي مسند أبي هريرة رضي الله عنه من باقي مسند المكثرين، برقم (٨٨١٢)، وسنن الدارمي في كتاب الرقاق: باب الإسلام بدأ غريباً، برقم (٢٧٥٥)،

⁽٢) صحيح مسلم (١/٥٣) في كتاب الإيمان: باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً كما بدأ، برقم (١٤٦) .

فالحديثان مختلفان من كل وجه، وليس هنا مقام بيان ذلك وتفصيله .

وفي الجملة فإن كون الدين غريباً في الأعم الأغلب لا يمنع من وجود طائفة لها ظهور ونكاية في العدو، كما لا يمنع من حفظ الله لطائفة يحفظ بها الدين، فالغربة معنوية، والظهور حسى .

المسألة الثالثة: الحديث في ظاهره التعارض مع جملة من الأحاديث:

١-- ما أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « إِنَّ اللهَ يَبْعَتُ رِيحاً مِن الْيَمَنِ أَلْيَنَ مِن الحريرِ فَلا تَدَعُ أَحَداً فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ وسلم: « إِنَّ اللهَ يَبْعَتُ رِيحاً مِن إِيمَانٍ إِلا قَبَضَتْهُ » (١).
 وفي رواية: مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ إِلا قَبَضَتْهُ » (١).

٢ ما أخرجه مسلم أيضاً عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لا يُقَالَ فِي الإَرْضِ: اللهُ اللهُ »(٢).

٣- ما أخرجه مسلم أيضاً موقوفاً على عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال:
« لا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلا عَلَى شِرَارِ الخلْقِ، هُمْ شَرِّ مِنْ أَهْلِ الجاهِلِيَّةِ، لا يَدْعُونَ اللهَ بِشَيْءٍ إِلا رَدَّهُ عَلَيْهِمْ »(٣).

ووجه الجمع بينها: أن الأحاديث المذكورة نصت على لفظ: « لا تَقُومُ السَّاعَةُ »، بينما نص حديث الطائفة المنصورة في بعض رواياته على لفظ: « يَوْمِ الْقِيَامَةِ ». وهذان اللفظان بينهما عموم وخصوص، فالأحاديث التي ورد فيها ذِكْرُ يوم القيامة تتكلم عن أحداث عدة تحصل فيها، أما الأحاديث التي تذكر قيام الساعة فهي تتكلم عن لحظة تسبقها أحداث وتعقبها أحداث، فوردت بالمضارع والماضي والمصدر « تقوم، قامت، قيام ». يقول النبي عَنَا « لن تقوم الساعة حتى يكون قبلها عشر آيات ؛ طلوع الشمس من

⁽١) صحيح مسلم (١/٤٠٩) في كتاب الإيمان: باب في الريح التي تكون قرب القيامة تقبض من في قلبه شيء من الإيمان، برقم (١١٧).

⁽٢) صحيح مسلم (١/٥٥٥) في كتاب الإيمان: باب ذهاب الإيمان آخر الزمان، برقم (١٤٨).

⁽٣) صحبيح مسلم (٧٦/٧) في كتاب الإمارة: باب قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تزال طائفة .. ». يرقم (١٩٢٤) .

مغربها، وخروج الدابة، وخروج يأجوج ومأجوج...» (١) الحديث، فلعل قيام الساعة من أهوال يوم القيامة وأحداثها، ويسبق قيام الساعة علامات متلاحقة لا ينفع بعدها عمل، كطلوع الشمس من مغربها والدابة والريح الطيبة. فربما كانت الريح الطيبة مما يحصل يوم القيامة قبل قيام الساعة والله أعلم.

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى: « وَأَمَّا الحديث الآخَر « لا تَزَال طَائِفَة مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الحق إِلَى يَوْمِ الْقيَامَة « فَلَيْسَ مُخَالِفاً لِهَذَهِ الأَحَادِيث، لأَنَّ مَعْنَى هَذَا أَنَّهُم لا يَزَالُونَ عَلَى الحق حَتَى تَقْبِضَهُمْ هَذَهِ الرَّيح اللَّيِّنَة قُرْب القيامَة وَعِنْد تَظَاهُر أَشْرَاطها، فَأَطْلَقَ يَزَالُونَ عَلَى الحق حَتَى تَقْبِضَهُمْ هَذَهِ الرَّيح اللَّيِّنَة قُرْب القيامَة وَعِنْد تَظَاهُر أَشْرَاطها، فَأَطْلَقَ فِي هَذَا الحديث بَقَاءَهُمْ إِلَى قِيَام السَّاعَة عَلَى أَشْرَاطها وَدُنُوها المتَنَاهِي فِي الْقُرْب. وَاللّه أَعْلَم » (٢).

ويؤكد ذلك أيضاً تتمة رواية عبد الله بن عمرو بن العاص الموقوفة - التي سبق ذكرها -، وفيها: « قال عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شَمَاسَةُ المهْرِيُّ: كُنْتُ عِنْدَ مَسْلَمَة بْنِ مُخلَّد وَعِنْدَهُ عَبْدُ اللهِ النَّ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، فَقَالَ عَبْدُ الله: لا تَقُرعُ السَّاعَةُ إِلا عَلَى شرارِ الخلق، هُمْ شَرِّ مِنْ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّة، لا يَدْعُونَ الله بِشَيْءٍ إِلا رَدَّهُ عَلَيْهِمْ . فَبَيْنَمَا هُمْ عَلَى ذَلِكَ أَقْبَلَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِر رضي الله عنه، فَقَالَ لَهُ مَسْلَمَةُ: يَا عُقْبَةُ، اسْمَعْ مَا يَقُولُ عَبْدُ الله، فَقَالَ عُقْبَةُ : هُو أَعْلَمُ، وأَمَّا أَنَا فَسَمِعْتُ رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: « لا تَزَالُ عِصَابَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى أَمْرِ اللهِ قَاهِرِينَ لِعَدُوهُمْ، لا يَضُرُهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى تَأْتِيَهُمْ السَّاعَةُ وَهُمْ عَلَى عَلَى أَمْرِ الله قَاهِرِينَ لِعَدُوهُمْ، لا يَضُرُهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى تَأْتِيهُمْ السَّاعَةُ وَهُمْ عَلَى عَلَى أَمْرِ الله قَاهِرِينَ لِعَدُوهُمْ، لا يَضُرُهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى تَأْتِيهُمْ السَّاعَةُ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ »، فَقَالَ عَبْدُ الله: أَجَلُ، ثُمَّ يَبْعَثُ الله ريحاً كريح المسْك، مَسُها مَسُ الخريرِ، فلا ذَلِكَ »، فَقَالَ عَبْدُ مِثْقَالُ حَبَّة مِنْ الإِيمَانِ إِلا قَبَضَتْهُ، ثُمَّ يَبْقَى شَرَارُ النَّاسِ عَلَيْهِمْ تَقُومُ السَّاعَةُ ».

⁽١) سنن أبي داود في كتاب الملاحم، باب أمارات الساعة، برقم (٢١١).

 ⁽٢) انظر صحيح مسلم بشرح النوري (١/٩/١)، في كتاب الإيمان: باب في الربح التي تكون قرب القيامة تقبض من في قلبه شيء من الإيمان، برقم (١١٧).

فَالْحَظَ التَعْقَيْبِ بِـ ﴿ إِنُّمَّ يَبْعَثُ ﴾ في قول عبد الله رضي الله عنه .

قال الحافظ ابن حجر: « المرَاد بِأَمْرِ الله: هُبُوب تِلْكَ الرِّيح، وَأَنَّ المرَاد بِقَيْمَامِ السَّاعَة: سَاعَتهم « (() وعبارة ابن حجر تزيل الإشكال في رواية: «حتى تقوم الساعة» وتفسَّر معنى الرواية الأخرى: «حَتَّى يَأْتِي أَمْرُ اللهِ ».

فيكون ترتيب الحوادث على ذلك كالآتي: قتال الدجال هو آخر قتال فاصل بين الإسلام والكفر، ثم ينتهي بموت يأجوج ومأجوج طغيان الباطل وظهوره، ثم ظهور عالمي للإسلام، ثم يأتي أمر الله وهو الريح الطيبة، ثم تقوم الساعة على شرار الخلق .

« وَهُمْ كَذَلكَ »:

هذا اللفظ ورد في بعض الروايات دون الأخرى كما سبق في ألفاظ الحديث . وهو يفيد أنهم لا يزالون كذلك دون أدنى انقطاع، ويؤكد أيضاً عدم الفتور، فهو تأكيد للزمان والحال .

وحكمة تلك العبارة ـ والله أعلم ـ أن لا يتوهم بعض الناس أن لفظ « لا يزال » يفيد إمكانية الانقطاع ثم الرجوع مرة أخرى ؟ ا

⁽١) فنح الباري شرح صحيح البخاري (١٧ / ١٢٥)، في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة: باب قول النبي صلى الله عليمه وسلم: « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق يقاتلون ، وهم أهل العلم، برقم (٧٣١١).

خاتمة

نلحظ من شرح الحديث كيف أن هذا الحديث أصل جامع لمحاسن الصفات والأخلاق، ولأصول الإيمان والإحسان في العبادة والتوجه إلى الله سبحانه وتعالى .

يجد فيه المطيع في أزمنة القوة والعزة دافعاً للمضي في الطاعة وعدم النكول، ودافعاً لتربية الذراري وتمرين الأبناء على ذلك المنهج القويم، حتى يبقى التزام الناس بدينهم واعتصامهم بحبل ربهم نقياً جيلاً بعد جيل إلى قيام الساعة .

ويجد فيه الضعيف المغلوب على أمره حافزاً ودافعاً قوياً للتبات في أزمنة الضعف والهوان، والمحن والفتن .

كما أن الحديث شامل لمعاني التكليف والتشريف معاً، وحصول التشريف لا يكون إلا بفعل التكليف، فمن عمل من الأمة بمقتضى الحديث حصل له ما فيه من العزة والكرامة، وبذلك يتم مقصود الحديث .

هذا، وصلى الله على سيدنا مجمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس المراجع

1- اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (771- ٧٢هـ)، تحقيق: د. ناصر بن عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - الرياض، ط٧ (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) .

٢- إكمال المعلم بفوائد مسلم، عياض بن موسى اليحصبي (٤٤ هـ)، تحقيق: يحيي إسماعيل،
 دار الوفاء - المنصورة، ط١ (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

٣-أهل الحديث هم الطائفة المنصورة الناجية، د. ربيع بن هادي عمير المدخلي، مكتبة الغرباء الأثرية ـ المدينة المنورة، ط٢ (١٩٩٢م) .

٤ - تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري
 (١٣٥٣ - ١ ٢٨٣)، عناية: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي - بيروت، ط۲ (١٤٢١ه - ٢٠٠٠م) .

٥- تفسير الجلالين، جلال الدين المحلي (٧٩١-١٣٨هـ) وجلال الدين السيوطي (٩١٩-١٩٥هـ)، دار الجيل - بيروت، ط٢ (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).

٢-تقريب التهذيب، أحمد بن حجر العلقلاني (٧٧٣)-٢٥٨ هـ)، درسه وقابله: محمد عوامة، دار الرشيد - حلب، ط٤ (١٢١٤هـ-١٩٩٢م).

٧- تهذيب التهذيب، أحمد بن حجر العسقلاني، دار إحياء النراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي- بيروت، ط٢ (١٤١٣هـ-١٩٩٣م).

٨-تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي (٢٥٥-٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١ (٥٠٥ هـ ١٩٨٥م).

9- خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل، محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١ (٤٠٤هـ-١٩٨٤م) .

١٠ الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: بديع السيد اللحام، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية – كراتشي، ط١ (١٤١٢هـ).

۱۱ – سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (۲۰۷ – ۲۷۵ هـ)، تحقيق: محمود نصار، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط۱ (۱۹۹۸ – ۱۹۹۸) .

٢١- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٠٢-٢٧٥هـ)، محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية - بيروت، (١٤١٦هـ-١٩٩٥م).

٣١- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٧٩هـ) . انظر الطبيعة في تحفة الأحوذي.

٤١- سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (١٨١-٥٥٥هـ)، فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، دار الريان للتراث - القاهرة ودار الكتاب العربي - بيروت، ط١ (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م) .

١٥ سنن سعيد بن منصور، سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني (٢٢٧هـ)، الدار السلفية ـ بومباي، ط۱ (٢٢٧هـ)، الدار السلفية ـ بومباي، ط۱ (٤٠٣ هـ ١٩٨٢م) .

١٦ - سنن النسائي، أحمد بن شعيب النسائي (٢١٤ - ٣٠٣هـ)، عناية: عبد الفتاح أبو غدة،
 مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب ودار البشائر - بيروت، ط٤ (٤١٤ ١هـ - ٩٩٤م).

۱۷ - شرح الفية ابن مالك، عبدالله بن عبد الرحمن العقيلي « ابن عقيل» (۲۹هـ)، تحقيق: د. محمود مصطفى حلاوي، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط۲ (۲۶۰هـ ۱۹۹۹م).

۱۸ - شرح سنن ابن ماجه القزويني، نور الدين عبد الهادي السندي الحنفي (١١٣٨ه)، دار الجيل، بيروت، (١٩٨٠) ، وهذه الطبعة غير مرقمة، فانظر الترقيم في سنن ابن ماجه .

١٩ - شرف أصحاب الحديث، الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد سعيد خطيب أوغلي،
 مطبعة جامعة أنقرا - أنقرا، (١٩٧١م).

٢٠ - صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري. انظر الطبعة في فتح الباري.

٢١ - صحيح أبي عبد الله البخاري بشرح الكرماني، مؤسسة المطبوعات الإسلامية، القاهرة ط١ (١٣٥٦هـ ١٩٣٨م).

٢٢- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦-٢٦١ه). انظر الطبعة في صحيح مسلم بشرح النووي .

٣٦- صحيح مسلم بشرح النووي (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، يحيى بن شرف النووي (٦٣- ٦٧٦هـ)، تحقيق: عصام الصبابطي وآخرين، دار أبي حيان، القاهرة، ط١ (١٤١٥هـ مووي (١٩١٥م).

٤٢- صفة الغرباء، سلمان بن فهد العودة، دار ابن الجوزي ـ الدمام، ط٣ (١٢١٤هـ - ١٩٩٢م) .

٢٥ الطبقات، مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٠٦ ـ ٢٦١هـ)، تقديم وتعليق: مشهور بن حسن ابن محمود بن سلمان، دار الهجرة ـ الرياض، ط١ (١٩٩١ ـ ١٩٩١) .

٢٦ - عون المعبود شرح سنن أبي داود، محمد شمس الحق العظيم آبادي (١٣٢٩هـ)، ضبط وتحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، دار الفكر - بيروت، ط٣ (١٣٩٩هـ ١٣٩٩م).

٧٧- غريب الحديث؛ أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (٢٧٤ هـ)، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، مجمع اللغة العربية -القاهرة، (٢٠٤ هـ ١٩٨٤م) .

٢٨ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار أبي حيان ـ القاهرة، ط١ (١٤١٦هـ ١٩٩٦م) .

٢٩ – القاموس المحيط، محمد بن يعبقوب الفيروزآبادي (٨١٧ هـ)، دار الفكر - بيروت، (٢٠١ هـ) ، دار الفكر - بيروت، (٢٠١ هـ ١٩٩٩م) .

٣٠ - قطف الازهار المتناثرة في الاخبار المتواترة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: خليل محيي الدين الميس، المكتب الإسلامي - بيروت ودمشق، ط١ (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

٣١ ـ لسان العرب، ابن منظور (٦٣٠ ـ ٧١١هـ)، دار المعارف - القاهرة، (١٩٨٠م) .

٣٢ ــ لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة، محمد مرتضى الزبيدي (١٢٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطيا، دار الكتب العلمية ـبيروت، ط١ (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .

٣٣ مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبيد القادر الرازي (بعد:٦٦٦هـ)، مكتبة لبنان - بيروت، (٩٩٥م).

٣٤- مسند الإمام احمد ، احمد بن محمل بن حنبل (٤١ ١ + ١٤١هـ):

ا- الصفحات: دار المعارف - مصرء (. ١٩٨٠م) .

ب- الترقيم: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط (١٩٩١م) .

ج- التخريج: تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي وإبراهيم الزيبق ومحمد أنس الخن وآخرين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١ (٢٠٠١هـ - ٢٠٠١م) .

٣٥- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، المكتبة الإسلامية -- استانبول، ط٢ (١٣٩٢هـ -- ١٩٧٢م).

٣٦ - معرفة علوم الحديث، الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري (٣٢١ - ٥٠٤ هـ)، عناية: أ. د. السيد معظم حسين، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد، ط٣ (١٤٠١ هـ - ١٩٨١م).

٣٧- نظم المتناثر من الحديث المتواتر، محمد بن جعفر الحسني الإدريسي الكتاني (١٢٧٤- ١٣٤٥)، دار الكتب العلمية - بيروت، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

مديت هجاجر الرئيسار المتدار العن شبوخه للحافظ آبرار بكاس الهجوطان (ت: ۱۸۰۱هـ) (هنوه: اد بيد الحيم بريدي الحود

التعريف بالبحث

هذا الجزء، هو من الأجراء الحديثية المهمة، ومؤلفه إمام حافظ بلغت شهرته الآفاق العلمة ولاتقانه ولعلو سنده.

والكتاب عبارة عن أحاديث رواها المصنف عن شيخه، وقد بلغ عددها سعة

قمت بخدمة هذا الكتاب بالتعريف اولا بمصنفة من حيث نسبة ، وتشاته ، وأقوال النقاد فيه ، وشيوخه ، وتلاميذه ، وذكر مصنفاته ، وقمت بوصف هذا الجرء ، وذكر ما تميز به دون غيره ، وإسناده ، وإثبات نسب للمضنف ، ونبخت النص المحقق وفق القواعد الإملائية الحديثة ، ورقمت أحاديثه ، وترجمت لرجال إسناده ، ويينت درجة الإسناد من حيث الصحة أو الحسن أو الصعف ، وذكرت المتابعات والشيواهد إذا اقتبضى الحال ذلك ، وحرجت الاجاديث من كتبا السنة المختلفة في وغيرها ، وعروت الآيات القرآتية الكريمة ، وشكلت الكلمات التي تحتاج إلى في طبط وأسأل الله الصواب

* عضو هيئة التدريس بكلية الدعوة وأصول الدين في جامعة أم القرئ، ولد في منطقة الباحة بالمملكة العربية السعودية عام (١٣٧٥هـ)، وحصل على درجة الماجستير من كلية الدعوة المذكورة عام (١٤٠٧هـ) وكانت رسالته «الضحاك بن مزاحم البلخي وتفسيره للقرآن الكريم: جمع ودراسة»، وحصل على درجة الدكتوراه من الكلية نفسها عام (١٤١٣هـ) ورسالته وتحقيق ودراسة جزء من مسند البزار».

المقدمة

إن الحمد الله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلامضل له، ومن يضلل فلاهادي له .

أما بعد: فإن الاهتمام بما تركه السلف من العلم لهو من التواصي بالخير، وإن من أشرف العلوم علم الحديث النبوي، المصدر الثاني من مصادر الشريعة الكاملة .

وقد قيض الله سبحانه وتعالى من يقوم بحفظها وتدوينها وتمييز صحيحها من سقيمها، وهم الجهابذة النقاد، فقاموا بذلك خير قيام، وبذلوا أوقاتهم وجهودهم في سبيل الذَّبّ عنها، ورفع لوائها .

وإن من هؤلاء الأعلام الإمام أبا يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، الذي كانت له جهود طيبة، وأعمالٌ مباركة، في خدمة الحديث النبوي الشريف، تدل على طول باعه، ورسوخ قدمه في هذا العلم .

وإن من هذه الأعمال هذا الجزء الذي أشرف بتحقيقه؛ وأرجو أن أكون قد وفقت في إخراجه على الوجه المرضي .

أما العمل في هذا الجزء، فقد تم على وفق الخطة الآتية:

أولاً: قسم الدراسة، ويتضمن مايلي:

١ - التعريف بالمصنف، ويشمل: نسبه ونشأته، وأقوال النقاد فيه، وشيوخه وتلاميذه،
 وذكر مصنفاته .

الكلام على هذا الجزء من حيث وصفه، وإسناده، وإثبات صحة نسبته للمصنف.
 ثانياً: قسم التحقيق، واتبعت فيه المنهج الآتي:

١ - نسخت هذا الجزء مراعياً القواعد الإملائية الحديثة .

- ٢ رقمت الأحاديث ترقيماً تسلسلياً من أول المخطوطة إلى آخرها .
- ٣ وضعت عند بداية كل صفحة من الخطوطة رقمها حتى يسهلُ الرجوع إِليها لمن أراد ذلك .
- ترجمت لرجال الإسناد تراجم موجزة، أذكر فيها اسم الراوي، ونسبه، وكنيته،
 وبعض شيوخه وتلاميذه، ودرجته في الجرح والتعديل، وسنة وفاته .
- - بينت درجة إسناد الحديث من حيث الصحة، أو الحسن، أو الضعف، وذكرت المتابعات والشواهد إذا اقتضى الحال ذلك .
- ٣ خرّجت الاحاديث من كتب السُّنَة المختلفة وغيرها، وقدّمت في العزو ماوافق الإمام أبايعلى في شيوخه، وإن كان صاحب ذلك المرجع متأخر الوفاة عن غيره من أصحاب الكتب الأخرى التي أخرجت هذا الحديث بعينه، ثم مَنْ أخرجه عن شيوخ شيوخه ثم مَنْ فوقهم، وهلم جراً إلى الصحابة رضوان الله عليهم.
 - ٧ عزوت الآيات القرآنية الكريمة .
 - ٨ شكلت الكلمات التي تحتاج إلى ضبط.

هذا وأحمد الله جلت قدرته على تيسيره وتوفيقه، فله الحمد أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، وأسأله سبحانه أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يعفو عن الزلات والهفوات، إنه هو الغفور الرحيم، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

التعريف بالمصنف

نسبه ونشأته:

هو الإمام الحافظ أبويعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي الموصلي (١).

ولد في ثالث شوال سنة عشر ومائتين، وتوفي في اليوم الرابع عشر من جمادي الأولى سنة سبع وثلاثمائة، عن سبع وتسعين سنة .

نشأ في أسرة محبة للعلم والمعرفة، حريصة على طلبه، مشتغلة بالبحث، وكان ذا همة عالية، مع ما اتصف به من صلاح وتقوى وزهد وورع.

فنشأ كنشأة غيره من العلماء، فتلقى العلم، ودرج في تعلمه، واعتنى به أبوه، وخاله محمد بن أحمد بن أبي المثني، عناية فائقة، وشجعاه على طلب العلم، ومهدا له سبيل الطلب منذ حداثته، فرحل وهو ابن خمس عشرة سنة إلى بغداد، فسمع بها من أحمد بن

(١) ترجم لأبي يعلى جماعة منهم:

⁻ الحافظ أبوحاتم ابن حبان في الثقاتَ ﴿ ٨: ٥٥م.

⁻ والحموي في معجم البلدان (٥: ٢٢٣).

⁻ وابن الأثير في الكامل والتاريخ (٦:٦٠٥).

⁻ والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٧٤:١٤).

⁻ وتذكرة الحفاظ (٢:٧٠٧).

⁻ والإعلام بوفيات الأعلام (ص١٣٢).

⁻ والعبر (٢: ١٣٤).

⁻ والصفدي في الوافي بالوفيات (٧: ٢٤١).

⁻ واليافعي في مرآة الجنان (٢: ٢٤٩).

⁻ وابن كثير في البداية والنهاية (١١٠ ١٤٠).

⁻ والسيوطي في طبقات الحفاظ (ص٣٠٦).

⁻ وابن العماد في شذرات الذهب (٢٠: ٢٥٠).

⁻ وعمر كحالة في معجم المؤلفين (٢:١٧).

حاتم الطويل صاحب مالك (١) . وسمع بالبصرة مع أبي زرعة، وطاف البلاد ولقي الكبار، وسمع من الكثير من أقرانه (٢) .

مكانته العلمية من خلال أقوال النقاد فيه

كان أبويعلى من الأعلام المشهورين، من أهل الصدق والتقوى والورع، وقد وثقه جماعة من العلماء الذين اشتهروا بالنقد ومعرفة الرجال .

وثقه ابن حبان، ووصفه بالإتقان (٣) .

وروى السلمي عن الإمام الدارقطني، قال: ثقة مأمون (٤).

وقال الحافظ عبدالغني الأزدي: أبويعلى أحد الثقات الأثبات، كان على رأي أبي حنيفة (٥) . _

وقال الحاكم: كنت أرى أباعلي الحافظ مُنعُرَباً بأبي يعلى الموصلي وحفظه وإتقانه، وحفظه لحديثه، حتى كان لايخفي عليه إلا اليسير، وهو ثقة مامون (٦).

وقال الذهبي: كان ثقة صالحاً متقناً يحفظ حديثه (٧).

وقال أيضاً: الإمام الحافظ، شيخَ الإِسكرم، مُحَدَّثُ الموصل (٨).

وقال عنه ابن كثير: كان حافظاً خيراً، حسن التصنيف، عدلاً فيما يرويه، ضابطاً لما يُحدِّث به (٩).

⁽١) تاريخ بغداد (٤: ١١٣)، سير أعلام النبلاء (١٤: ١٧٤-١٨٠)، تذكرة الحفاظ (٢: ٧٠٧).

⁽٢) شذرات الذهب (٢: ٢٥٠).

⁽٣) انثقات له (٨: ٥٥).

⁽٤) سير أعلام النبلاء (١٤: ١٧٨).

⁽٥) المرجع السابق (١٤: ١٧٩).

⁽٦) سير أعلام النبلاء (١٤: ١٧٩)، وتذكرة الحفاظ (٢: ٧٠٨):

⁽٧) العر (١: ١٥٤).

⁽٨) سير أعلام النبلاء (١٧٤:١٤).

⁽٩) البداية والمهاية (١١: ١٣٠).

وقال ابن عدي: ماسمعت «مسنداً» على الوجه إلا «مسند» أبي يعلى؛ لأنه كان يحدُّث لله عزوجل (١).

شيوخه:

لقد كان لرحلة أبي يعلى تأثير عليه، حيث تمكن من السماع من مشاهير طبقته، ومَنْ هم فوق طبقته، ومَنْ هذا المعجم مايقارب ثلاثمائة شيخ (٢).

ومن أشهرهم:

- -1 أحمد بن حاتم الطويل، ثقة -1
- ٢ أحمد بن محمد بن حنبل، أحد الأئمة، ثقة حافظ فقيه حجة، مات سنة
 (٤١) .
- ٣ خليفة بن خياط العصفري، صاحب كتاب التاريخ، وكتاب الطبقات، قال ابن حبان: كان متقناً، عالماً بأيام الناس وأنسابهم . مات سنة (٢٠٠ هـ) (٥٠) .
 - ٤ زهير بن حرب، أبوخيثمة النسائي، نزيل بعداد . مات سنة (٢٣٤هـ)(٦) .
- ٥ أبوبكر بن أبي شيبة: عبدالله بن محمد بن أبي شيبة: إبراهيم بن عشمان الواسطي، الحافظ، ثقة حافظ صاحب التصانيف. مات سنة (٢٣١هـ)(٧).

⁽١) سير أعلام النبلاء (١١٤ ١٧٨).

⁽٢) سير أعلام النبلاء (١٤: ١٧٧).

⁽٣) تاريخ بغداد (٤: ١١٢).

⁽٤) التقريب (٩٦).

⁽٥) الثقات (٨: ٢٣٢)، التهذيب (٢: ١٦٠).

⁽٦) التهذيب (٣: ٣٤٣).

⁽٧) التقريب (٣٥٧٥).

٦ - عبيدالله بن عمر بن ميسرة القواريري، أبوسعيد البصري، نزيل بغداد، ثقة ثبت (١).

V = 2 منان بن أبي شيبة ، صاحب المسند والتفسير . مات سنة ($(7)^{(7)}$.

٨ - علي بن عبدالله المديني البصري، ثقة ثبت إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلله،
 حتى قال البخاري: مااستصغرت نفسي إلا عنده . مات سنة (٣٣٤هـ) (٣) .

٩ - عمر بن شبَّة بن عبيدة النميري، نزيل بغداد، صاحب كتاب تاريخ المدينة، قال
 الخطيب البغدادي: كان ثقة، عالماً بالسير وأيام الناس، وله تصانيف كثيرة (٤) .

۱۰ - عمر بن محمد بن بكير الناقد، أبوعثمان البغدادي، نزيل الرقة، ثقة حافظ . مات سنة (٢٣٢هـ) (٥) .

١١ - محمد بن عبدالله بن عمار الموصلي الأزدي، أبوجعفر البغدادي، ثقة حافظ (٦).

۱۲ - محمد بن عبدالله بن نُمير الكوفي، قال أبويعلى: حديث محمد بن نمير يملأ الصدر والنحر، كان ثقة حافظاً فاضلاً عَاتَ بَعِثة (۲۳٤هـ)(۷).

۱۳ - يحيى بن معين البغدادي، الحافظ، الثقة، المشهور، إمام الجرح والتعديل. مات سنة (۲۳۳هـ) بالمدينة المنورة (۸).

⁽١) التقريب (٤٣٢٥).

⁽٢) التهذيب (٧: ١٤٩).

⁽٣) التقريب (٤٧٦٠).

⁽٤) تاريخ بغداد (٢٠١ : ٢٠٨)، التهذيب (٧: ٢٠٠).

⁽٥) التقريب (٥١٠٦).

⁽٦) التقريب (٦٠٣٦).

⁽٧) التهذيب (٩: ٢٨٣).

⁽٨) التقريب (٧٦٥١).

تلاميذه:

نقد كان لتلقي أبي يعلى العلم من الأئمة الكبار، وتوسعه في الرواية، إضافة إلى مارزق من طول العمر، فإنه عاش سبعاً وتسعين سنة، أن ازدحم عليه أصحاب الحديث، وأخذ عنه جمع غفير من التلاميذ، ومن أشهرهم:

١ - أبوعبدالرحمن أحمد بن شُعَيْب النَّسَائي، صاحب كتاب السُّن، المتوفى سنة
 (١) .

٢ - أبوبكر أحمد بن محمد بن إسحاق المعروف بابن السني - صاحب كتاب عمل اليوم والليلة، المتوفى سنة (٢٦٤هـ) (٢).

٣ - أبوالقاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، أحد حفاظ الحديث والمصنفين فيه، صاحب المعاجم الثلاثة المشهورة وغيرها، المتوفي سنة (٣٦٠هـ) (٣).

٤ - أبوأحمد عبدالله بن عدي، صاحب كتاب الكامل في الضعفاء، المتوفى سنة
 (٤) .

٥ - عبدالله بن محمد بن جعفر الأصفهاني -المعروف بأبي الشيخ- صاحب كتاب طبقات المحدثين بأصبهان، المتوفى سنة (٣٦٩هـ) .

٦ - ابوحاتم محمد بن حبان البستي الحافظ، صاحب الصحيح، وصاحب كتاب الثقات، وكتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المتوفى سنة (٢٥٥هـ)(٦).

⁽١) سير أعلام النبلاء (١٤: ١٢٥ - ١٣٥)، وتذكرة الحفاظ (٢: ١٩٨-٧٠١).

⁽٢) تذكرة الحفاظ (٣: ٩٣٩ - ٩٤٠).

⁽٣) سير أعلام النبلاء (١١٦: ١١٩ – ١٣٠).

⁽٤) تذكرة الحفاظ (٣: ٩٤٠ – ٩٤٢).

⁽٥) تذكرة الحفاظ (٣: ٩٤٥).

⁽٦) سير أعلام النبلاء (١٦: ٩٢: ١٠٩)، شذرات الذهب (٣: ١٦).

مصنفاته:

صنف أبويعلى في الزهد والرقائق، وخرَّج الفوائد(١).

وقال الصفدي: له تصانيف في الزهد وغيره (٢).

ولم يصل إلينا من مصنفاته سوى الكتب الآتية:

١ - المسند:

وهو أهم مؤلفاته، وأكثرها شهرة، وتداولاً بين طلاب العلم، وهو الذي التصق اسمه باسم مصنفه، فلايكاد يذكر هذا الإمام إلا ويذكر مسنده .

وقد أثنى عليه جمع من الأئمة، ووصفوه بالغزارة وكثرة الأحاديث.

فقال إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الحافظ: قرأت المسانيد كمسند العدني، ومسند أحمد بن منيع، وهي كالأنهار، ومسند أبي يعلى كالبحر يكون مجتمع الأنهار (٣).

وتعقّبه الذهبي بتصديق قوله، وقال: لاسيما مسنده الذي عند أهل أصبهان من طريق ابن المقرئ عنه، فإنه كبير جداً، بخلاف المسند الذي رويناه من طريق أبي عمرو بن حمدان عنه، فإنه مختصر(٤).

وقد طُبع هذا المسند في ثلاثة عشر مجلداً -بدون الفهارس- وذلك بتحقيق: حسن سليم أسد .

⁽١) سير أعلام النبلاء (١٤: ١٧٨).

⁽٢) الوافي بالوفيات (٧: ٢٤١).

⁽٣) سير أعلام النبلاء (١٤: ١٨٠).

⁽٤) المرجع السابق (١٤:١٨٤).

٢ - كتاب المُعْجَم:

وقد صنفه الإمام أبو يعلى، وجمع فيه أسماء مشايخه الذين روى عنهم مباشرة، ورتبها على حروف المعجم، وابتدأ بمن اسمه محمد، تبركاً باسم النبي صلى الله عليه وسلم، وممن ذكره أبويعلى الخليلي (١) والذهبي .

قال الذهبي: وقد خرّج لنفسه معجم شيوخه في ثلاثة أجزاء (٢).

٣ - المفاريد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم:

وهو جزء لطيف، قام بتحقيقه: عبدالله بن يوسف الجديع.

٤ - حديث محمد بن بشار عن شيوخه:

وهو هذا الجزء الذي أقوم بتحقيقه، وسيأتي الكلام عنه .

ترجمة محمد بن بشار

نسبه ونشأته:

هو أبوبكر محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان العبدي البصري (٣)، بُنْدار، لقب بذلك؛ لأنه كان بنداراً في الحديث، ومعنى البُنْدار: الحافظ، وسمي بهذا الاسم؛ لأنه جمع حديث بلده.

⁽١) الإرشاد (٢: ٦٢٠).

⁽٢) تذكرة الحفاظ (٢:٧٠٧).

⁽٣) ترجم لحمد بن يشار جماعة منهم:

⁻ الحافظ أبوحاتم ابن حبان في الثقات (٩:١١١).

⁻ والخطيب البغدادي في تاريخه (٢:١٠١-٥٠١).

⁻ والمزي في تهذيب الكمال (٢٤: ٥١٨-٥١٨).

⁻ والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢: ١٤٤-١٤٩).

⁻ وتذكرة الحفاظ (٢: ١١٥).

[–] والإعلام بوفيات الأعلام (ص١١٣).

⁻ والعبر (٢:٣).

⁻ والصفدي في الوافي بالوفيات (٢: ٢٤٩).

⁻ والسيوطي في طبقات الحفاظ (ص٢٦٦).

⁻ وابن العماد في شذرات الذهب (٢: ١٣٦).

ولد سنة سبع وستين ومائة، وتوفي سنة اثنتين وخمسين ومائتين .

نشأ وطلب العلم بالبصرة، حيث كانت في ذلك الوقت مليئة بالمحدُّ ثين، ومما يدل على طلبه للعلم وحبه له وحرصه عليه قوله: اختلفت إلى يحيى القطان -ذكر أكثر من عشرين سنة- ولو عاش بعد لكنتُ أسمع منه شيئاً كثيراً (١).

وقد جمع حديث البصرة، ولم يرحل برّاً بأمِّه، ثم رحل بعدها .

قال عبدالله بن جعفر المروزي: سمعت بُنداراً يقول: أردت الخروج _يعني: الرحلة_ فمنعتني أمي، فأطعتها، فبورك لي فيه (٢).

أقوال النقاد فيه:

قال الإمام ابن خزيمة: أخبرنا إمام أهل زمانه في العلم والأخبار محمد بن بشار (٢). وقال ابن حبان: كان ممن يحفظ حديثه أو يقرؤه من حفظه (٤).

وقال العجلي: بُندار بصري، ثقة كثير الحديث، وكان حائكاً (°).

وقال أبوحاتم: صدوق(٦) .

وقال النسائي: صالح لابأس به (٢٠٠٠).

وقال الخطيب: وإن كان يقرأ من كل كتاب، فإنه يحفظ حديثه، ثم ساق إسناده إلى ابن خريمة، قال: سمعت بُنداراً يقول: ماجلست مجلسي هذا حتى حفظت جميع ماخرجت (^^).

⁽۱) تاریخ بغداد (۲:۱۰۱).

⁽٢) المرجع السابق (٢: ١٠٢).

⁽٣) سير أعلام النبلاء (١٢: ١٤٥).

⁽٤) الثقات، له (٩: ١١١).

⁽٥) تاريخ الثقات، له (ص٠١٠).

⁽٦) الجرح والتعديل (٧: ٢١٤).

⁽٧) التهذيب (٩: ٧٢).

⁽۸) تاریخ بغداد (۲: ۲۰۱).

قال أبوالفتح الأزدي: حدثنا محمد بن جعفر المطيري، حدثنا عبدالله بن الدورقي: وقال: كنا عند ابن معين، وجرى ذكر بُندار، فرأيت يحيى لايعبا به، ويستضّعفه، ورأيت القواريري لايرضاه، وقال: كان صاحب حَمَام. ثم قال أبوالفتح: بُندار كتب الناس عنه، وقبلوه، وليس قول يحيى والقواريري ممايجرحه، ومارأيت أحداً ذكره إلا بخير وصدرق (١).

وقال الذهبي معقباً على هذا: احتج به أصحاب الصحاح كلهم، وهو حجة بلاريب (٢).

وقال عنه الحافظ ابن حجر: ثقة (٣) .

وقال الدارقطني: من الحفاظ الأثبات (^{٤)}.

شيوخه:

أخذ محمد بن بشار عن كثيرين من أئمة العلم، وسأذكر شيوخه الذين أخذ عنهم في هذا الجزء، وهم أشهر شيوخه، مع الإشارة إلى رقم الحديث الذي تُرجم فيه لذلك الشيخ.

رقم الحديث	اسم الشيخ
(1)	١ - عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثُقَفيَ الله المرابع المر
(٢)	٢ - وهب بن جرير الأزدي
(٣)	٣ - سالم بن نوح البصري
()	٤ - عبدالصمد بن عبدالوارث العنبري
(°)	٥ - محمد بن جعفر الهذلي (غندر)
(٢)	٦ - عبدالرحمن بن مهدي البصري
	(١) سير أعلام النبلاء (١٢: ١٤٨)
	(۲) ميزان الاعتدال (۳: ٤٩٠) (۳) التقريب (٤٥٧٥)

محله الأحمدية * العدد الثامن عشر * رمضان ٢٥ ١هـ

(٤) التهذيب (٩: ٧٣)

٧ – يحيى بن سعيد القطان	(Y)
٨ - محمد بن إبراهيم بن أبي عدي	(11)
٩ - هشام بن عبدالملك الطيالسي أبوالوليد	(17)
١٠ - يحيى بن سعيد الأنصاري	(11)
١١ - سليمان بن داود الطيالسي أبوداود	(10)
١٢ - أزهر بن سعد السَّمَان	(7 £)
١٣ - وكيع بن الجراح الكوفي	(40)
١٤ - سهل بن يوسف الأنماطي	(٣0)
١٥ - سل بِنِ قتيبة الشعيري	(٤٠)_
١٦ - حَرْمي بن عمارة البصري	(27)
۱۷ معاذ بن معاذ الخشخاش ۱۷ معاذ بن	(0)
تلاميذه:	

أخذ العلم عن محمد بن بشار خلق كثير منهم:

الشيخان، وأصحاب السنن، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، وأبوبكر أحمد بن علي بن سعيد المروزي، وإسحاق بن إبراهيم البستي، وإسحاق بن أبي عمران الإسفراييني، وإسماعيل بن فضيل البغدادي، وبقي بن مخلد، وجعفر بن أحمد الشاماتي، والحسن بن علي الطوسي، وزكريا بن يحيى الساجي، وعبدالله بن أحمد بن حنبل، وعبدالله بن محمد بن السلمي، وعبدالله بن أبي الدنيا، وعبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، وعبدالله بن محمد بن ناجية، وعبدالله بن محمد بن ياسين، وأبوزرعة عبدالله بن عبدالكريم الرازي، وأبوخلينة الفضل بن الحباب الجمحي، والقاسم بن زكريا المطرز، وأبوحاتم محمد بن إدريس الرازي، وأبوبكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، ومحمد المطرز، وأبوحاتم محمد بن إدريس الرازي، وأبوبكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، ومحمد المطرز، وأبوحاتم محمد بن إسحاق بن خزيمة، ومحمد المطرز، وأبوحاتم محمد بن إسحاق بن خزيمة، ومحمد المحمد المعربية المعربية ومحمد المعربية المعربية ومحمد المعربية ومعمد المعربية ومعربية ومعربية ومعربية ومعربية ومعمد المعربية ومعربية ومعر

ابن إسحاق الثقفي السراج، ومحمد بن إسماعيل البصلاني البغدادي، ومحمد بن المسيب الأرغياني، ويحيى بن محمد بن صاعد (١).

الجزء الذي بين أيدينا:

عبارة عن أحاديث وآثار رواها المصنّف عن شيخه محمد بن بشار، وفيه الصحيح، والحسن، والضعيف الذي لاينجبر؛ لعدم مجيئه من وجه آخر في خارج هذا الجزء .

وقد بلغ عدد أحاديث وآثار هذا الجزء: (٥٦) حديثاً وأثراً.

ولا أعلم حسب اطلاعي ومتابعتي لهذا الجزء سوى نسخة فريدة، وهي الموجودة في المكتبة الظاهرية بدمشق، ويوجد صورة منها في المكتبة المركزية بجامعة أم القرى .

وقد تميز هذا الجزء بالأمور الآتية:

١ - أن مؤلفه إمام كبير بلغت شهرته الآفاق لعلمه والإتقانه ولعلو سنده .

٢ - غالب أحاديثه وردت إما في أمهات الكتب المعتبرة، أو في التي دونها، إلا أن تعدد طرقها رفعها إلى درجة الاطمئنان إليها عمالة المعتبرة الاطمئنان المعتبرة الاطمئنان المعتبرة الاطمئنان المعتبرة الاطمئنان المعتبرة الاطمئنان المعتبرة الاطمئنان المعتبرة الم

٣ - تفرده بعدد من الأحاديث .

٤ - اعتماد كثير من العلماء على هذا الجزء ونقله منه، مثل الإمام المزي، والإمام الذهبي.

وصف النسخة:

تقع هذه النسخة في ثمان ورقات من القطع الكبير، لكل ورقة وجهان، وعدد الأسطر في الورقة يتراوح مابين (٢١) و (١٩) سطراً، كتبت بخط قديم، وهي سالمة من الآفات التي تصيب المخطوطات عادة، وسالمة أيضاً من الأخطاء العلمية واللغوية، ومن الطمس غالباً.

⁽١) أسماء تلاميذه أخذت من تهذيب الكمال (٢٤: ٥١٣–١٥)

أما ناسخ هذا الجزء فهو الإمام الحسين بن محمد بن خسرو البلخي البغدادي، أبو عبدالله الحنفي، المعروف بابن المقري، الحافظ المحدث، أخذ عنه ابن عساكر، توفي سنة خمس مائة وست وعشرين (١).

وكُتب على غلاف النسخة: الجزء فيه حديث محمد بن بشار (بُندار) عن شيوخه رواية أبي يعلى أحمد بن على بن المثنى الموصلي عنه .

إسناد الجزء:

روى هذا الجزء عن المصنّف: الحسين بن أحمد بن فهد بن العرباض، أبوعبدالله الأزدي القاضي الموصلي، ولد في جمادى الأولى من سنة ست وتسعين ومائتين، قدم بغداد، وحدث بها عنّ أبي يعلى .

قال الخطيب البغدادي: سألت البرقاني عن ابن فهد، فقال: ماعلمت منه إلا خيراً، وسألت عنه مرة أخرى، فقال: ليس به بأس، قد كان يوثق (٢).

وروى عنه الحسن بن علي بن محمد بن الحسن الشيرازي، البغدادي، الجوهري، ولد في شعبان سنة ثلاث وستين وثلاثمائة، ومات سنة أربع وخمسين وأربعمائة.

قال عنه الذهبي: كان من بحور الرواية، روى الكثير، وأملى مجالس عدة (٣). وقال الخطيب البغدادي: كان ثقة أميناً، كثير السماع، كتبنا عنه (٤).

توثيق النسخة:

إِن مما يوثق نسبة هذا الجزء إلى المصنف ماياتي:

الأول: تخريج أبي يعلى الأحاديث التي في هذا الجزء في «مسنده» بأسانيد هذا الجزء، كما تراه في تخريج الأحاديث .

⁽١) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١١: ٥٩٢)، الميزان (١: ٤٤٥)، لسان الميزان (٢: ٣١٢).

⁽۲) تاریخ بغداد (۱۰-۹:۸)

⁽٣) سير أعلام النبلاء (١٨: ٦٩)

⁽٤) تاريخ بغداد (٧: ٣٩٢)

الثاني: إسناد هذا الجزء المثبت في مقدمته، وعلى الصفحة الأولى منه إلى أبي يعلى، حيث جاء: الجزء فيه حديث محمد بن بشار (بُندار) عن شيوخه، رواية أبي يعلى أحمد ابن علي المثنى الموصلي عنه، رواية القاضي أبى عبدالله الحسين بن أحمد بن فهد الأزدي الموصلي عنه، ورواية الشيخ أبي محمد الحسن بن علي بن محمد الجوهري عنه .

الثالث: نسبه إليه حاجي خليفة في كشف الظنون (١) .

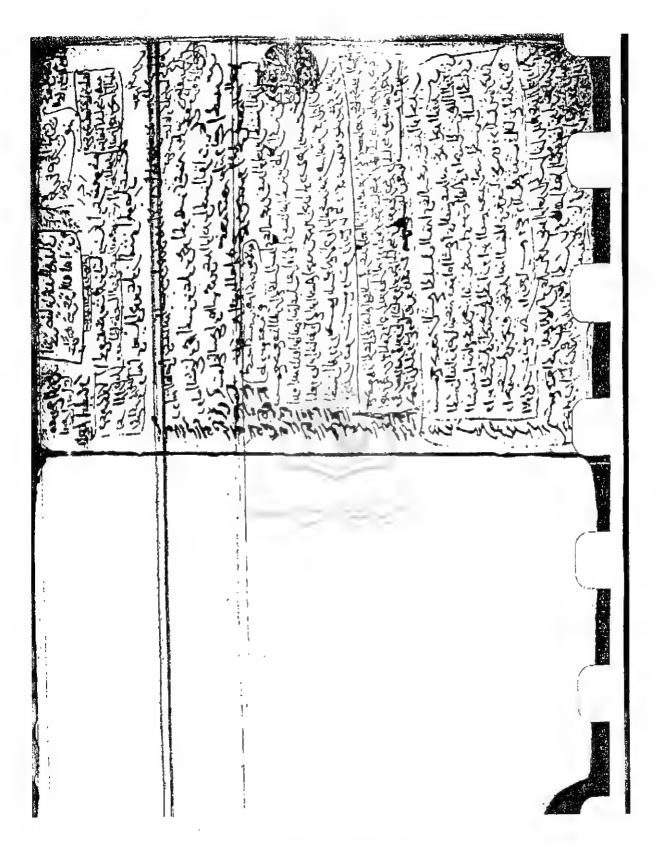
السماعات:

لقد تكررت السماعات لهذا الجزء، فالسماعات الموجودة في أول الصفحة من هذا الجزء موجودة في آخر صفحة منه، وكلها إنما هي سماعات لشخص واحد، وهو: أبو غالب، محمد بن عبدالواحد بن الحسن القزاز، ويعرف بابن زريق، قال ابن الجوزي: وكان ثقة، توفي في شوال سنة سبع وخمسمائة (٢).

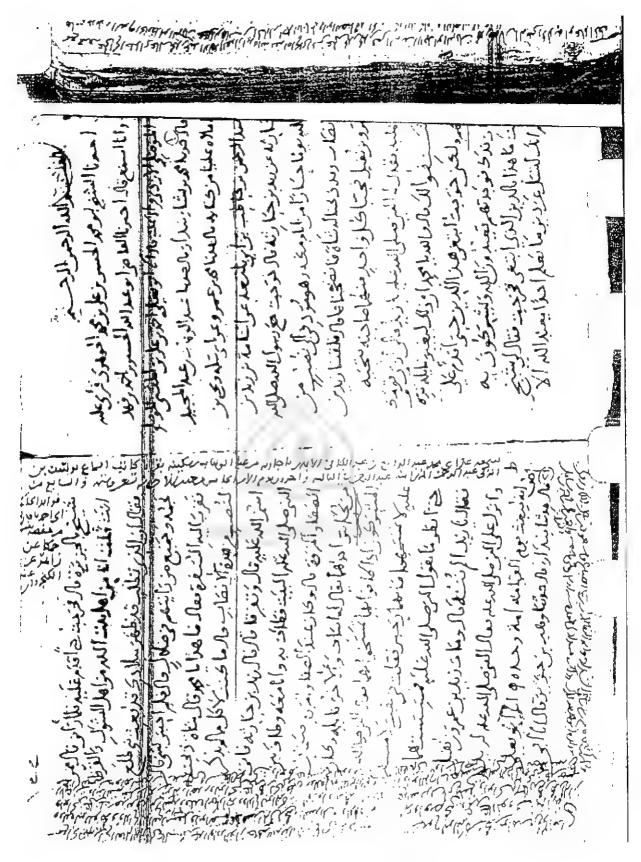
* * *

^{(1)(1:173).}

⁽٢) انظر: المنتظم له (١٧: ١٣٨)



نموذج من أصل المخطوط



نموذج من أصل المخطوط

النص المحقق

تاريخ الثقات (ص٤١٦)، التهذيب (٦: ٤٤٩)، التقريب (١: ٨٢٥)

التهذيب (١١٠: ١١٥)، التقريب (٨١٤٢)، تاريخ الثقات (٤٤٩).

(٥) يحيى بن عبدالرحمن بن حاطب بن أبي يَأْتِعة اللِّخِي، أبو مُجمد، روى عن: أبيه، وأسامة بن زيد، وحسان بن ثابت، وعائشة، وعنه: عروة بن الزبير وهو من أقرانه، ويحيى بن سعيد الأنصاري، قال ابن سعد: كان ممن أدرك علياً وعثمان وزيد بن ثابت، وكان ثقة كثير الحديث، وقال العجلي: مدني تابعي ثقة، وقال النسائى والدارقطنى: ثقة . مات سنة ١٠٤ه.

الجرح والتعديل (٩: ١٦٥)، تاريخ الثقات (ص٤٧٤)، الثقات، لابن حبان (٥: ٣٢٥)، التهذيب (١١: ٢٤٩)، التهذيب (٢١:

(٦) أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي، أبومحمد أو أبوزيد، صحابي مشهور، حِبُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم . مات سنة ٤٥هـ رضى الله عنه .

تاريخ الثقات (ص٩٥)، التقريب (٣١٦) .

(٧) زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي، أبوأسامة، مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، صحابي جليل مشهور، من أول الناس إسلاماً، استشهد يوم مؤتة في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم سنة ثمان، وهو ابن خمس وُخمسين، رضي الله عنه وأرضاه.

التقريب (٢١٢٣)

⁽۱) محمد بن بشار هو: العبدي، أبوبكر، ثقة، روى له الستة، روى عنه ابن مهدي . مات سنة ٢٥٢هـ. التهذيب (۹: ۷۰)، التقريب (٥٧٥٤)

⁽٢) عبدالوهاب بن عبدالمجيد بن الصلت الثقفي، أبومحمد البصري، روى عنه: حميد الطويل، وأيوب السختياني، ويحيى بن سعيد، والحسن بن عرفة، قال السختياني، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وعنه: الشافعي، ومسدد، وسويد بن سعيد، والحسن بن عرفة، قال ابن معين: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة، وفيه ضعف، وقال العجلي: بصري، ثقة . مات ١٩٤ه.

⁽٣) محمد بن عمرو هو: ابن علقمة بن وقاص الليثي، أبوعبدالله، روى عن: أبيه، وأبي سلمة بن عبدالرحمن، ويحيي بن عبدالرحمن بن حاطب، وعنه: شعبة، والثوري، وحماد بن سلمة، قال أبوحاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه، وهو شيخ، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال مرة: ثقة، وقال أبن معين: ثقة . مات سنة ١٤٤هه. الجرح والتعديل (١٨٨ -٣١٦)، التهذيب (٣٠٩ -٣٧٦)، التقريب (٢١٨٨)

⁽٤) أبوسلمة هو: ابن عبدالرحمن بن عوف الزُّهري، المدي، روى عنه: عائشة، وأبي هريرة، وأسامة بن زيد، روى عنه: محمد بن عمرو بن علقمة، اثقة . مات سنة ١٤ ، ١ه .

رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً حاراً من آيام مكة، وهو مُسردفي إلى نُصُب من الانصاب، وقد ذبحنا له شاة، فأنضجناها، قال: [فلقيه](١) زيد بن عمرو بن نفيل(٢)، فحيا كل واحد منهما صاحبه بتحية الجاهلية، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: ١ يازيد! مالي أرى قومك قد شَنفوا لك؟٥، قال: والله يامحمد! إن ذلك (لبغير نائلة تره لي مالي أرى قومك قد شَنفوا لك؟٥، قال: والله يامحمد! إن ذلك (لبغير نائلة تره لي فيهم)(٣)، ولكني خرجت أبتغي هذا الدين حتى أقدم على أحبار فَدك، فوجدتهم يعبدون الله ويشركون به، فقلت: ماهذا بالدين الذي أبتغي، فخرجت [حتى أقدم على أحبار الشام، فوجدتهم يعبدون الله ويشركون به، قلت: ماهذا الدين الذي أبتغي](٤)، فقال لي شيخ منهم: إنك لتسأل عن دين مانعلم / أحداً يعبدالله إلا شيخ (بالجزيرة)(٥)، قال فخرجت حتى أقدم عليه، فلما رآني قال: ممن أنت؟ قلت: أنا من أهل بيت الله، من أمل الشوك والقرظ، فقال: إن الذي (٢) تطلب قد ظهر ببلادك، قد بُعِث نبي طلع نجمه، وجميع من رأيتهم في ضلال، قال: فلم أحس بشيء، قال: فقرب إليه السُفْرة، فقال: ما ما المنت لآكل مما لما المحمد؟ قال: شاة ذبحت لنصب من هذه الانصاب، قال: ماكنت لآكل مما لم

⁽١) في الأصل: فلقينا، وفي مسند ابي يعلى، وبقية الكتب التي أخرجت الحديث: فلقيه .

⁽٢) زيد بن عمرو بن نفيل العدوي، ابن عم عمر بن الخطاب، ووالد سعيد بن زيد، روى عنه: ولده سعيد، وزيد بن حارثة، وعامر بن ربيعة، وعبدالله بن عمر بن الخطاب، وأسماء بنت أبي بكر . مات قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم .

التهذيب (٣: ٤٢١)

 ⁽٣) هكذا في الأصل، وفي المجمع (٩: ٤٢٠): (لغير ناثلة لي منهم)، ولعل هذا هو الصواب، والمعنى:
 إن بغضهم لي لغير حظ وعطاء نالني منهم. كما جاء في حاشية مسند أبي يعلى.

⁽٤) سقط وقع في الكتاب، وأضيف من المجمع (٩: ٢٠٠).

⁽٥) هكذا في الأصل، وعند غيره (بالحيرة)، ولعله هو الصواب، وهي مدينة بالكوفة .

⁽٦) في مسند أبي يعلى: إن الدين الذي .

يذكر اسم الله عليه، قال: وتفرقا، قال: قال زيد بن حارثة: فأتى النبي صلى الله عليه وسلم البيت، فطاف به وأنا معه، وطاف بين الصفا والمروة، قال: وكان عند الصفا والمروة صنمان من نحاس، أحدهما يقال له: إساف، والآخر نائلة، وكان المشركون إذا طافوا بهما تمسحوا بهما، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لاتمسحهما، فإنهما رجس»، فقلت في نفسي: لامسحهما؛ لانظر مايقول النبي صلى الله عليه وسلم، فمسستهما، فقال: يازيد! ألم تُنه عنه؟ قال: ومات زيد بن عمرو بن نفيل، وأنزل على النبي صلى الله عليه وسلم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم، إنه يبعث يوم القيامة أمة وحده (١).

(۱) تخریجه:

أخرجه أبويعلى في مسنده (٦:٣٧٢)ح(٧١٧٧) بسنده ومتنه .

والذهبي في « السير» (: ٢٢٠-٢٢٠) من طريق ابن محمدان، عن ابي يعلى، به، بنحوه .

وأخرجه ابن الأثير في أسد الغابة (٢: ٢٣٧) من طريق أحمد بن يحيى، عن محمد بن بشار به بنحوه . وأخرجه النسائي في الكبرى (٥: ٥٥)، كتاب المناقب، باب ١١، والحاكم في المستدرك (٣: ٢١٦-٢١٦)، وقال: صحيح على شرط مسلم، ولم ينخرجاه، ووافقه الذهبي . وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٥: ٨٦-٨٧)، كلهم من طريق حماد بن أسامة، عَن محمد بن عَمروبه بنحوة .

درجته: إسناده صحيح؛ وفي بعض متنه نكارة، وهي قوله: «شاة ذبحت لنُصُب من هذه الأنصاب » . ويحسن بي أن أذكر ماقاله إبراهيم الحربي في توجيهه لهذه الجملة قال: لذلك وجهان:

إما أن يكون زيد فعله من غير أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولارضاه، إلا أنه كان معه، فنسب ذلك إليه؛ لأن زيداً لم يكن معه من العصمة والتوفيق ماكان الله أعطاه نبيه صلى الله عليه وسلم، ومنعه مما لايحل من أمر الجاهلية، وكيف بجوز ذلك وهو قد منع زيداً في حديثه هذا بعينه أن يمس صنماً، وما مسه النبي صلى الله عليه وسلم قبل نُبُوته ولابعد، فهو ينهى زيداً عن مسه، ويرضى أن يَذْبح له!! هذا محال .

والوجه الثاني: أن يكون ذبح لزاده في خروجه، فاتفق ذلك عند صنم كانوا يذبحون عنده، فكان الذبح منهم للصنّم . والذبح منه لله تعالى، إلا أنّ الموضع جمع بين الذّبحين، فأما ظاهر ماجاء به الحديث فمعاذ الله . غريب الحديث (٢ : ٧٩١) .

- معنى شنَفوا، قال ابن منظور: الشَّنَفُ -بالتحريك-: البغض والتنكر، وقد شنِفْتُ له-بالكسر-، اشنف شَنَفاً، أي: أبغضْنتُهُ . اللسان (٤: ٢٣٤١)، مادة (شنف).

[Υ] أبويعلى قال: حدثنا بُنْدار، قال: حدثنا وهب بن جرير (()، قال: نا أبي (Υ), قال: سمعت يحيى بن أيوب (Υ) يحدث عن يزيد بن أبي حبيب (Υ) عن الخير الشه عليه وسلم قال: « مَشَل الذي يعمل السيئات ثم عقبة بن عامر (Υ)، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « مَشَل الذي يعمل السيئات ثم يعمل الحسنات، مثل رجل عليه درع ضيقة قد خنقته، فإذا عمل حسنة انفلت حلقة ثم الأخرى، حتى يخرج » (Υ).

الميزان (١: ٣٩٢)، التهذيب (٢: ٦٩)، التقريب (٩١١)

تاريخ الثقات (ص٧٧١)، الكاشف (٣٠٠ ك٤٢م، التهذيب (١١٠ ٣١٨)، التقريب (٧٧٠١)

(٥) أبوالخير هو: مرثد بن عبدالله اليَزني -بفتح التحتانية والزاي بعدها نون-، المصري، ثقة فقيه، روى له الستة، روى عن عقبة بن عامر الجهني، وعمرو بن العاص، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وعنه يزيد بن أبي حبيب . مات سنة ٩٠هـ . تاريخ الثقات (٢٣٤)، التهذيب (١٠: ٨٢)، التقريب (٢٥٤٧)

(٦) عقبة بن عامر الجهني، صحابي مشهور، اختلف في كنيته على سبعة أقوال، أشهرها أنه أبوحماد،
 ولي إمرة مصر لمعاوية ثلاث سنين، وكان فقيهاً فاضلاً . مات في قرب الستين . التقريب (٤٦٤١)

(٧) تخریجه:

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢١٠ : ٢٨٤)ح(٧٨٤) من طريق أحمد بن زهير التُسْتَري، عن محمد بن بشار به بنحوه .

وأخسرجسه أحسمند في المسند (٤: ١٤٥) ح(١٧٣٤٥)، والطنبسراني في المعجم الكسيسر (١٧: ١٧٥) ح(٧٨٣)، والبغوي في شرح السنة ١٤: ٣٣٩ (٤١٤)، كلهم من طريق ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب به سحوه .

وأورده الهيشمي في مجمع الزوائد (١٠: ٢٠٥-٢٠٥) وقال: رواه أحمد والطبراني، وأحد إسنادي الطبراني رجاله رجال الصحيح .

درجته: إسناده حسن.

⁽۱) وهب بن جرير هو: ابن حازم بن زيد الأزدي البصري، روى له الستة، روى عن أبيه، وعند بُندار، وهو ثقة ، مات سنة ٢٠٦هـ ، الجرح والتعديل (٩: ٢٨)، تاريخ الثقات (ص٢٦٤)، التهذيب (١١: ٢١)، التقريب (٧٤٧٢)

⁽٢) أبوه هو: جرير بن حازم بن زيد بن عبدالله الأزدي، ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، اختلط؛ لكنه لم يحدث بعد اختلاطه، روى له السعة، روى عن حميد بن هلال، وعنه ابنه وهب ، مات سنة ١٧٥هـ .

⁽٣) يحيى بن أيوب هو: الغافقي المصري، صدوق ربّا أخطأ، روى له الستة، روى عن يزيد بن أبي حبيب، وعنه جرير بن حازم . مات سنة ١٦٨ الحرية الترقائق (ص٤٦٨)، التهذيب (١١١ : ١٨٦)، التقريب (٧٥١١)

⁽٤) يزيد بن أبي حبيب هو: المصري، أبورجاء، واسم أبيه السويد، ثقة فقيه وكان يرسل، روى له السنة، روى عنه يحيى بن أبوب . مات سنة ١٢٨هـ.

[٣] أبويعلى حدثنا بُندار، قال: حدثنا سالم بن نوح (١)، قال: نا سعيد بن أبي عروبة (٢)، عن قتادة (٣)، عن أنس بن مالك (٤)، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «أنه دخل على رجل كأنه هامة، فقال له: هل سألت ربّك شيئاً؟ قال: كنتُ أقول: اللهم ماكنت معاقبي به في الآخرة، فعجّل لي في الدنيا، قال: إنك لن تستطيع ذاك، أفلا قلت: اللهم آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار. فقالها الرجل، فذهب عنه »(٥).

(٥) تخریجه:

أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب كراهة الدعاء بتعجيل العقوبة في الدنيا (٢٠٦٨)، من طريق محمد بن المثنى بمثل سند أبي يعلى وبنحوه .

وأخرجه أيضاً في نفس الكتاب والباب السابقين، والنسائي في اليوم والليلة (ص٧٧٥) ح(١٥٥٣)، والبخاري في الأدب المفرد (ص٢٤٥)، كلهم من طريق حميد عن أنس بنحوه .

وأخرجه أحمد في المسند (٣: ١٠٧) ح(١٢٠٦٨)، والبغوي في شرح السنة (٥: ١٨٢) ح (١٣٨٣)، والترمذي في كتاب الدعوات، باب ماجاء في عقد التسبيع باليد (٥: ٥٢١) ح (٣٤٨٧)، كلهم من طريق ثابت البناني، عن أنس بنحوه . وقال الترمذي: هذا الحديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه .

درجته: إسناده صحيح، والحديث صحيح.

⁽١) سالم بن نوح هو: ابن أبي عطاء البصري، أبوسعيد العطار، روى عن سعيد بن أبي عروبة، وابن عون، روى عن سعيد بن حبل وبندار، قال أحمد: مابحديثه بأس، وقال أبوزرعة: لاباس به صدوق ثقة، وقال الساجي: صدوق ثقة، وأهل البصرة أعلم به من ابن معين، وذكره ابن حبان وابن شاهين في الثقات، وقال ابن قانع: ثقة، وقال ابن معين: ليس بحديثه بأس، ومرة قال: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بالقوي .

الجرح والتعديل (٤: ١٨٨)، الثقات (٦: ٤١١)، التهذيب (٣: ٤٤٣).

⁽٢) سعيد بن أبي عروبة اسم أبيه: مهران العبوي مولى بني عدي بن يشكر، ابوالنضر البصري، روى عن قتادة، روى عنه الأعمش، ومحمد بن بكر، قال ابن معين والنسائي: ثقة، وقال أبوزرعة: ثقة مأمون، وقال ابن أبي خيثمة: أبي خيثمة: اثبت الناس في قتادة سعيد بن أبي عروبة وهشام الدَّسْتُوائي، وقال أبوزرعة الدمشقي عن دحيم: اختلط مخرج إبراهيم بن عبدالله بن حسن سنة ١٤٥ وبقي في اختلاطه خمس سنين، وقال العجبي: ثقة وكان اختلط بأخرة، وقال ابن حجر: ثقة لكنه يدلس واختلط . مات سنة ٢٥١، وقيل سنة ١٥٧.

تاريخ الثقات (ص١٨٧)، الميزان ٢ بِ الموان ٢ م التهاية التهاية التهاية ١٠٠٠)

 ⁽٣) قتادة هو: ابن دعامة السدوسي، البصري، ولد أكمه، روى عن معاذة العدوية، وعنه سعيد بن أبي عروبة، قال العجلي: تابعي ثقة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت . مات سنة ١١٧ أو ١١٨ .

تاريخ الثقات (ص٩٨٩)، التهذيب (٨: ٣٥٥) التقريب (٨١٨٥).

⁽٤) أنس بن مالك هو: الصحابي المشهور، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم . مات سنة ١٠٢هـ، وقد جاوز المائة . تاريخ الثقات (ص٧٣)، التقريب (٥٦٥).

4

[**3**] أبويعلى، قال : حدثنا بُندار، قال : حدثنا عبدالصمد (\(^1\)), قال : حدثنا هشام (\(^7\)), عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «نهى عن المُثْلة» (\(^3\)).

(۱) عبدالصمد هو: ابن عبدالوارث بن سعيد العنبري، مولاهم، آبوسهل البصري، روى عن: هشام الدَّسْتُوائي وعن آبيه، والمثنى بن سعيد، وعنه: بُندار، وابنه عبدالوارث، وأحمد، وإسحاق بن منصور، صدوق ثبت في شعبة . مات سنة ۲۰۷ه. التهذيب (۲: ۳۲۷)، التقريب (٤٠٨٠).

(٢) هشام هو: ابن أبي عبدالله الدَّسْتُوائي، أبوبكر البصري، روى عن: قتادة، ويونس الأسكاف، وابن أبي نجيح، وعنه: ابناه عبدالله ومعاذ، وشعبة بن الحجاج، وابن المبارك، وعبدالصمد بن عبدالوارث، قال علي بن المديني: الدَّسْتُوائي ثبت، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث. مات سنة المديني: الجرح والتعديل (٩: ٩٥)، تاريخ الثقات (ص٥٥)، الميزان (٤: ٣٠٠)، التهذيب (٢: ٣٠٠).

(٣) قتادة بن دعامة، ثقة ثبت، مضى برقم (٣).

(٤) تخريجه:

أخرجه الترمذي في العلل الكبير (٢: ٥٨٤) عن محمد بن بشار بمثل سند أبي يعلى وبلفظه . وأخرجه النسائي في سننه في كيتاب تحريم الدم، باب النهي عن المثلة (٧: ١٠١)، عن محمد بن بشار بمثل سند أبي يعلى، ولفظه عنده ٥ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحبُّ في خطبته على الصدقة، وينهى عن المثلة ،

وأخرجه أبوداود في كتاب الحدود، باب ماجاء في المحارية (٤: ١٣١)، ومن طريقه أخرجه البيه قي في السنن الكبري (٩: ٦٩)، من طريق أبي عدي، عن مشام به بنحره، وفيه قصة العُرنيين .

وهذا الطريق بين الإمام البخاري علته حيث قال: حديث أناس غير محفوظ، وإنما روى هذا قتادة، عن الحسن، عن هيًا ج بن عمران، عن عمران بن حصين، عن النبي صلى الله عليه وسلم. العلل الكبير (٢: ٥٨٤). وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٧: ٤٢٤) بعد أن ساق حديث قتادة، وقد تبين بهذا أن في الحديث الذي أخرجه النسائي من طريق عبدالصمد بن عَبدالوارث، عن هشام، عن قتادة، عن أنس قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المثلة» إدراجاً، وأن هذا القدر من الحديث لم يسنده قتادة عن أنس، وإنما ذكره بلاغاً، ولما نشط لذكر إسناده ساقه بوسائط إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

قلت: والطريق الذي أشار إليه البخاري وابن حجر هو عند أبي داود في الجهاد، باب في النهي عن المثلة (٣: ٣٠) ح(٢٦٦٧). وعند البيهقي في السنن الكبرى (٩: ٩٦)، من طريق همام، عن قتادة، عن الحسن، عن الهياح بن عمران، ولفظه: أن عمران أبق له غلام، فجعل الله عليه لئن قدر عليه ليقطعن يده، فأرسلني لأسأله، فأتبت سَمَرة بن جُندب، فسألته، فقال: «كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يحثنا على الصدقة، وينهانا عن المتلة،

والحديث أخرجه أحمد في المسند (٤: ٣٣١، ٤٣٩، ٤٤، ٤٤٥) ح(١٩٨٩، ١٩٩٥، ١٩٩٩، ١٩٩٩،

وأحرجه الدارمي (٢: ٣٩٠)، من طريق قتادة، عن الحسن به، ولم يذكر فيه القصة .

وفي إسناد الحديث هياج، وثقه ابن سعد، وابن حبان، وقال فيه ابن المديني: مجهول كما في التهذيب (١١) ٩٨)، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب (٧٣٥٦) مجهول . وهذا يعني أنه لابد له من متابع، وإلا علير . وقد تابعه أبوقلابة كما في مسند أحمد (٤: ٣٦١) ح(١٩٩٢٣)، وأبوقلابة قد سمع من سمرة كما في التهذيب (٥: ٢٠١) فيكون متابعاً صالحاً لتقوية الحديث . والله أعلم.

درجته: إساده معلول: حيث أعله الإمام البخاري بقوله: «حديث أنس غير محفوظ» . =

[] أبويعلى، قال: حدثنا بُندار قال: حدثنا محمد بن جعفر (١)، قال: حدثنا شعبة (٢)، عن المغيرة (٣)، أنه سمع مجاهد (٤)، أنه سمع ابن الزبير (٥) قرأ ﴿ عُظَامًا نَّاخِرَةً ﴾ (٢)،

ومعنى المُثْلة : يقال : مَثَّلتُ بالحيوان أَمْثُل به مَثْلاً إذا قطعت أطرافه وشوهت به، ومثلت بالقتيل : إذا جدعت أنفه أو أذنه أو مذاكيره،أو شيئاً من أطرافه،والاسم :المُثلة،فأما مثَّل بالتشديد فهو للمبالغة . النهاية (٤: ٢٩٤).

(١) محمد بن جعفر هو: الهذلي البصري، المعروف بغُنْدُر، ثقة صحيح الكتاب، روى له الستة، روى عن شعبة، وعنه عثمان بن أبي شيبة . مات سنة ١٩٣هـ .

التهذيب (٩: ٩٦)، التقريب (٥٧٨٧)، تاريخ الثقات (ص٤٠٢)، الكاشف (٢٦:٣).

(٢) شعبة هو: ابن الحجاج بن الورد العَتكي الأزدي، أبوبَسُطام، روى عن: أبان بن تغلب، وأنس بن سيرين، وقتادة، وهشام بن عروة، وعنه: محمد بن إسْجَاق، والأعمش، والنضر بن شميل، ووكيع، وابن المبارك، قال يحيى بن القطان: مارأيت أحداً قط أحسن حديثاً من شعبة، وقال ابن سعد: كان ثقة مأموناً ثبتاً حجة، صاحب حديث، وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث، وكان يخطئ في بعض أسماء الرجال. مات سنة ١٦٠هـ. تاريخ الثقات (ص٢٢)، التهذيب (٤١٨هـ)، التقريب (٢١ ٢٥١).

(٣) المغيرة هو: ابن مقسم بكسر الميم الضبي مولاهم، ابوهشام الكوفي، روى عن أبيه، وأبي واثل، وإبراهيم النخعي، ومجاهد، وعنه: شعبة، وسليمان النيمي، والثوري، قال ابن معين: ثقة مأمون، وقال العجلي: مغيرة ثقة فقيه الحديث إلا أنه كان يرسل الحديث عن إبراهيم، وقال النسائي: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان مدلساً. مات سنة ١٣٦ه. تاريخ الثقات (ص٤٣٧)، المجرح والتعديل (٨: ٢٦٨)، التهذيب (٢١٩:١٠).

(٤) مجاهد هو: ابن جُيْر، المكي، ابوالحجاج، المخزومي، روى عن العبادلة الأربعة، وعكرمة، ومنصور، قال أبوحاتم: لم يسمع من عائشة، وحديثه عنها مرسل، سمعت ابن معين يقول: لم يسمع منها، وقال قتادة: أعلم من بقي بالتفسير مجاهد. وقال علي بن المديني: لاأنكر أن يكون مجاهد لقي جماعة من الصحابة، وقد سمع من عائشة، قال ابن حجر: قلت: وقع التصريح بسماعه منها عند أبي عبدالله البخاري في صحيحه، وقال ابن سعد: كان ثقة فقيها عالماً كثير الحديث، وقال العجلي: ثقة، وقال الذهبي: أجمعت الأمة على إمامة مجاهد والاحتجاج به ، مات سنة ، ١٠ه. تاريخ الثقات (ص ٤٢)، تذكرة الحفاظ (١: ٩٢)، التهذيب (١٠؛

ابن الزبير هو: عبدالله بن الزبير بن العوام، وهو أول مولود ولد في الإسلام بالمدينة من المهاجرين، ولي الحلافة تسبع سنين إلى أن قُتل في ذي الحجة سنة ثلاث وسبعين رضى الله عنه .

تاريخ الثقات (ص٢٥٦)، التقريب (٣٣١٩).

(٦) سورة النازعات: ١١ .

⁼ وللحديث شاهد من حديث عبدالله بن يزيد الأنصاري، ولفظه: «نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النُّهبي والمُثلة».

أُخرجه البخاري في كتاب المظالم، باب النَّهبي بغير إذن صاحبه (٢:٠٠٢) ح(٢٤٧٤)، وأحمد في المسند (٢:٧٤) ح(٢٨٧٦).

قال: وسألت ابن عباس (١) فقال: مثل ذلك (٢).

[٢] أبويعلى، حدثنا بُندار، قال: حدثنا عبدالرحمن بن مهدي قال: حدثنا سفيان أوم الصّلاة لِدُلُوكِ سفيان عباس أقم الصّلاة لِدُلُوكِ الشّمْسِ (٢)، قال: غروبها، قال: دلكت براح (٢).

(١) ابن عباس هو: عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب بن هاشم، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، الصحابي المشهور، دعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفهم في القرآن، فكان يسمى البحر؛ لسعة علمه، وهو تُحد المكثرين من الصحابة، وأحد العبادلة رضى الله عنه وعن جميع الصحابة.

تاريخ الثقات (ص٢٦٣٩، التقريب (٣٤٠٩).

(۲) تخریجه:

أخرجه عبدالرزاق في تفسيره (٣٤٠:٣٤٠)، عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، قال: كان ابن عباس يقرؤها (عظاماً ناخرة) .

وقال الطبري في تفيييره (٣٠: ٣٤-٣٥): وهذه القراءة قرأ بها عامة قُرَّاء الكوفة، بمعنى إنها مجوَّفة تنحر الرياح في جوفها إذا مرت بها . وكان بعض أهل العلم بكلام العرب من الكوفيين يقول: الناخرة والنخرة سواء في المعنى. درجته: إسناده صحيح .

- (٣) عبدالرحمن بن مهدي بن حسان بن عبدالرحمن العَنْبِري، أبوسعيد البصري اللؤلؤي، الحافظ الإمام العمم، روى عن: جرير بن حازم، ومالك، وشعبة، والسفيانيين، والحمادين، وعنه: ابن المبارك وهو من شيوخه، وابن وهب، ويحيى بن معين . قيل لأبي عبدالله: كان عبدالرحمن حافظاً؟ فقال: حافظ، وكان يتوقى كثيراً، كان يحب أن يحدث باللفظ، وقال علي بن المديني: كان أعلم الناس، وقال أبوحاتم: هو اثبت أصحاب حماد ابن زيد، وهو إمام ثقة أثبت من يحيى بن سعيك، واتقن مِن وكيع، وكان يعرض حديثه على الثوري، وقال ابن سعيد: كان ثقة كثير الحديث . مات سنة ١٩٨ه . الجرح والتعديل (٥: ٢٨٨)، الكاشف (٢: ١٦٥)، تاريخ الثقات (٢٩٩)، التهذيب (٢: ٢٧٩).
- (٤) سفيان هو: ابن سعيد بن مسروق الثوري، أبوعبدالله الكوفي، روى عن: أبيه، وأبي إسحاق السّبيعي، والأعمش، ومنصور، وعنه: الأوزاعي، ومالك، وابن مهدي، وعبدالرزاق، قال شعبة وابن عيينة وأبوعاصم وابن معين وغير واحد من العلماء: سفيان أمير المؤمنين في الحديث، وقال العجلي: أحسن سند الكوفة سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله . مات سنة ١٦١ه .

الجرح والتعديل (٤: ٢٢٢)، تاريخ الثقات (١٩٠)، التهذيب (١:١١١)، الكاشف (١: ٠٠٠)

(٥) منصور هو: ابن المُعْتَمر بن عبدالله بن ربيعة، الكوفي، روى عن: إبراهيم النَّخَعي، والحسن البصري، وسعيد بن جُبير، وعنه: جرير بن عبدالحميد، وسفيان الثوري، قال العجلي: ثقة ثبت في الحديث، كان أثبت أهل الكوفة، وقال أبوزرعة عن إبراهيم بن موسى: أثبت أهل الكوفة منصور، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن منصور، فقال: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت من طبقة الأعمش. مات سنة ١٣٢ه.

تاريخ الثقات (٤٤٠)، التهذيب (١٠: ٣١٢)، التقريب (٦٩٠٨).

- (٣) سورة الإسراء: ٧٨.
 - (٧) تخریجه:

أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٥: ١٣٤) بإسناد المصنف ومتنه .

مجلة الأحمدية * العدد الثامن عشر * رمضان ١٤٢٥ هـ

[٧] أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: نا يحيى (١)، عن عبيدالله بن عمر (٢)، عن نافع (")، عن ابن عمر (٤)، قال: دُلُوك الشمس: ميلها نصف النَّهار (٥).

= وأخرجه عبدالرزاق في تفسيره، القسم الثاني من الجزء الأول (٢: ٣٨٥-٣٨٥)، عن شيخه الثوري به

درجته: إسناده صحيح.

قال الزمخشري: دلكت الشمس: إذا زالت وإذا غابت، قيل: لأن الناظر إليها يدلك عينيه .

وقوله: براح، فيه قولان: أحدهما: أنه جمع راحة، يعني أنهم يضعون راحاتهم على عيونهم، ينظرون هل

الثاني: أن براح بوزن قطام، اسم للشمس، وهي معدولة عن بارحة، سميت بذلك لظهورها وانكشافها من البراح: البراس، وبارحة: كاشفة . الفائق (١: ٤٣٦).

- (١) يحيى هو: ابن سعيد بن فَرُوخ -بفتح اللفاء، وتشديد الراء المضمومة، وسكون الواو-، القطان التميمي، أبوسعيد البصري، الأحول الحافظ، روى عن: سليمان التيمي، وحميد الطويل، وهشام بن عروة، والأعمش، وعنه : ابنه محمد، وحفيده أحمد بن محمد، وعلى بن المديني . قال أحمد : كان إليه المنتهى في التثبت بالبصرة، وقال ابن مهدي: لاترى عيناك مثله، وقال العجلي: بصري ثقة في الحديث، كان لايحدث إلا عن ثقة، وقال أبوزرعة: كان من الثقات الحفاظ، وقال أبوجام حجة حافظ، وقال النسائي: ثقة ثبت مرضى . مات سنة ١٩٨ه. تاريخ الثقات (٤٧٢)، الجرح والتعميل (٩: ١٥٠)، الكاشف (٣: ٢٢٥)، التهذيب (۲۱۱:۲۱۱) شذرات الذهب (۲: ۳۵۵).
- (٢) عبيدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي، أحد الفقهاء السبعة، روى عن: سالم بن عبدالله، والقاسم بن محمد بن أبي يكر، وعنه : السفيانان، والحمادان، وشعبة . قال ابن معين: ثقة ثبت، وقال أبوزرعة وأبوحاتم: ثقة، وقال العجلي: ثقّة ثبت . تاريخ الثقات (٣١٨)، التهذيب (٧: ٤٠).
- (٣) نافع هو: أبوعبدالله المدني، الفقيه، مولى ابن عمر، روى عن: مولاه، وأبي هريرة، وأبي لبابة بن عبدالمنذر، وعائشة، وعنه: أولاده: أبوعمر وعمر وعبدالله، وأبوإسحاق السَّبيعي، والزُّهري . قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وقال البخاري: أصح الأسانيد: مالك، عن نافع، عن ابن عمر، وقال العجلي: مدني ثقة، وقال النسائي: ثقة . مات سنة ١١٧هـ . الجرح والتعديل (٨: ٥٥١)، شذرات الذهب (١٠٤١)، تاريخ النقات (٤٤٧)، الكاشف (٣: ١٧٤)، التهذيب (١٠: ١٠٢).
- (٤) ابن عمر هو: عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي، أبوعبدالرحمن، الصحابي المشهور، وهو أحد المكثرين من الصحابة، والعبادلة، وكان من أشد الناس اتباعاً للأثر . مات سنة ثلاث وسبعين في آخرها أو أول التي تليها رضي الله عنه . حلية الأولياء (١: ٢٩٢)، تاريخ الثقات (٢٦٩)، التقريب (٣٤٩٠).

(٥) تخريجه:

أخرجه أبوعبيد في غريب الحديث (٣٨٧)، من طريق يحيى بن سعيد به، إلا أنه قال: ميلها بعد نصف النهار . وعبدالرزاق في تفسيره، القسم الثاني من الجزء الأول (٣٨٤)، من طريق سالم . والطبري في تفسيره (١٥: ١٣٥)، من طريق نافع، كلاهما عن ابن عمر، ولفظه عند عبدالرزاق «ميلها بعد نصف النهار،، وعند الطبري مقتصراً على اللفظ الأول فقط.

درجته: إسناه صحيح .

[] أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: حدثنا محمد بن جعفر (' ' ، قال: نا شعبة (' ') عن المغيرة (") ، قال: سمعت مجاهداً (أ) ، قال: سمعت ابن الزبير قرأ ﴿ وَمَا هُو عَلَى الْغَيْبِ عِنْ اللَّهُ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ ، قال شعبة: قال بَطْنِينٍ ﴾ أن فسألت ابن عباس، فقال: ﴿ وَمَا هُو عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ ، قال شعبة: قال المغيرة: فذكرت ذلك لإبراهيم، فقال: ﴿ وَمَا هُو عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ : أتبخلوه (' ') .

[\P] أنا أبويعلى أحمد بن علي بن المثنى، قال: حدثنا بُندار، قال: حدثنا محمد، قال: حدثنا شعبة، عن عمرو بن مُرَّة ($^{(Y)}$)، قال: سمعت عبدالله بن سَلمة ($^{(\Lambda)}$) يقول: «رأيت

أخرجه عبدالرزاق في تفسيره (٢ : ٣٥٣)] مِن طِريق ابن التيمي، عن المغيرة به بمثله، وزاد في آخره : وكان ابن مسعود يقرؤها (ظنين) . قال مغيرة : وقال إبراهيم : الظنين : المنهم، والضنين : البخيل .

وقد أخرج الطبري في تفسيره (٣٠: ٨٣) الزيادة التي في أثر عبدالرزاق، وهي بيان معنى كلمة (الظنين)، وقال مرجحاً قراءة (بضنين): وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب ماعليه خطوط مصاحف المسلمين متفقة، وإن اختلفت قراءتهم به، وذلك (بضنين) بالضاد؛ لأن ذلك كله كذلك في خطوطها، فإذا كان ذلك كذلك، فأولى التأويلين بالصواب في ذلك تأويل من تأوله: ومامحمد على ماعلمه الله من وحيه وتنزيله ببخيل بتعليمكموه أيها الناس، بل هو حريص على أن تؤمنوا به وتتعلموه.

درجته: إسناده صحيح .

(٧) عمرو بن مُرَّة هو: الجَملي -بفتح الجيم والميم-، أبوعبدالله الكوفي الأعمى، ثقة عابد، كان لايدنس،
 روى له الستة، روى عن: عبيدة، وعبدالله بن سلمة، وعنه: الأعمش، وشعبة . مات سنة ١١٨هـ.

تاريخ الشقات (٣٧٠)، الشقات (٥: ١٨٣)، تاريخ ابن معين (٢: ٢٥٢)، التهذيب (٨: ١٥٢)، التقريب (٨: ١٥٢)، التقريب (٨: ٢٠١)،

(٨) عبدالله بن سلمة بكسر اللام- هو: المرادي الكوفي، صدوق تغير حفظه، روى له الأربعة، روى عن ابن مسعود، وعنه: عمرو بن مُرَّة .

الميزان (٢: ٤٣٠)، التهذيب (٥: ٢٤١)، التقريب (٣٣٦٤).

⁼ وأصل الدُّلُوك في اللغة: الميل، وهو يطلق على ميل الشمس عن كبد السماء بعد الظهر، ويظل على ميلها نحو الغروب، ذكر ذلك ابن منظور، ثم نقل عن الأزهري أنه قال: والقول عندي أن دلوك الشمس: زوالها نصف النهار؛ لتكون الآية جامعة للصلوات الخمس. اللسان (٢: ١٤١٢).

⁽١) محمد بن جعفر، ثقة، مضى برقم (٥).

⁽٢) شعبة هو: ابن الحجاج، ثقة، مضى برقم (٥).

⁽٣) المغيرة هو: ابن مقسم، ثقة، مضى برقم (٥)

⁽٤) مجاهد هو: ابن جبر، ثقة، مضى برقم (٩).

⁽٥) سورة التكوير: ٢٤.

⁽٦) تخرجه:

عمار بن ياسر (1) يوم صَفِّين شيخاً آدم طوالاً، آخذاً الراية (٢) بيده، ويده ترعد، فقال: والذي نفسي بيده لقد قاتلت بهذه الراية مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات، وهذه الرابعة، والذي نفسي بيده لو ضربونا حتى يبلغوا بنا سَعَفات هَجَر، لعرفنا أن (مُصلحينا) ($^{(7)}$ على الحق، وأنهم على الضلالة $^{(3)}$.

[• •] أخبرنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: نا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، عن عمرو بن مُرَّة (°)، عن عبدالله بن سَلمة ($^{(7)}$ ، عن عمرو بن مُرَّة (°)، عن عبدالله بن سَلمة ($^{(7)}$ ، عن عمرو بن مُرَّة (°)،

(٤) تخريجه:

أخرجه المصنف في مسنده (٢:٢٦٢) ح (١٠٠٤) يستده ومننه هنا .

وأخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان (٩: ١٠٦) ح(٧٠١٩)، عن طريق شيخه عمر بن محمد الهمداني، عن محمد بن بشار به بمثله !

وأبوداود الطيالسي في مسنده (٣: ٨٩)، عن طريق شعبة به بنحوه .

ومن طريقه ابن سعد في الطبقات الكبري (٣: ٢٥٦-٢٥٦)

وأخرجه الحاكم في المستدرك (٣: ٣٨٤-٣٩٤)، من طريق يزيد بن هارون، عن شعبة به بنحوه، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، والذهبي في السير (١: ٨٠٨)، وقال: وروى عنه عمرو بن مُرَّة، عن عبدالله بن سَلِمة، فذكره بنحوه .

درجته: إسناده حسن؛ لأن رواته ثقات، عدا عبدالله بن سلمة، فحديثه حسن .

معنى قوله: «سَعَفات هَجَر»، قال ابن الأثير: السَّعَفات جمَع سَعَفة بالتحريك، وهي أغصان النخيل، وقبل: إذا يبست سميت سَعفة، وإذا كانت رطبة فهي شطبة، وإنما خص هَجَر للمباعدة في المسافة، ولأنها موصوفة بكثرة النخيل . النهاية في غريب الحديث (٢: ٣٦٨).

- (٥) عمروبن مُرَّة، ثقة، مضى برقم (٩).
- (٦) عبدالله بن سَلِمة، صدوق تغير حفظه، مضى برقم (٩).
- (٧) عبدالله هو: ابن مسعود الهذلي، أبوعبدالرحمن، الصحابي المشهور، من السابقين الأولين، ومن كبار العلماء من الصحابة. مات سنة ٣٢هـ أو في التي بعدها، رضي الله عنه وعن جميع الصحابة.

التقريب (٣٦١٣).

⁽١) عمار بن ياسر بن عامر بن مالك العُنْسي بنون ساكنة ومهملة ، أبواليقظان، مولى بني مخزوم، صحابي جليل مشهور، من السابقين الأولين، بدري، قتل مع علي بصَفْين سنة سبع وثلاثين رضي الله عنه . النقريب (٤٨٣٦).

⁽٢) في الأصل (آخذ الراية)، والصواب ماأثبته .

⁽٣) عند بعض من أخذ الحديث (مصلحتنا) ، ويُعضهم لم يذكر هذه الكلمة، حيث قال: لعرفنا أننا على الحق.

الصالحون فَحَيَّ هلا بعُمر»(١).

المحمد بن جعفر، قال: حدثنا بُندار، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، عن عمرو بن مُرَّة (٢)، عن عبدالله بن سَلِمة (٣)، عن علي (١٤) حرضي الله عنه انه قال: «ألا أخبركم بخير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، أبوبكر وعمر» (٥).

(١) تخريجه:

أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (١ : ٣٣٠ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٣٣١) ح(٣٥٠ ، ٣٥٣ ، ٣٥٦ ، ٤٧٥ ، ٤٧٥ ، ٤٧٥ ، ٤٧٥) كلها من طرق عن عبدالله بن مسعود بمثله، وفي بعضها زيادة .

وأخرحه عبدالرزاق في مصنفه (٢٠٤٠٦)ح(٢٠٤٠٦)، عن سعيد بن زيد، عن ابن مسعود، فذكره، وفيه زيادة .

والحاكم في المستدرك (٣: ٩٣)، من طريق أبي جُحيفة، عن ابن مسعود، فذكره، وفيه زيادة .

والطبراني في الكبيبر (٩: ١٨٠) ح(١٨٠١ ، ٨٨١٧ ، ٨٨١٨ ، ٨٨١٩)، كلها من طرق، عن عبدالله بن مسعود بمثله، وفي بعضها زيادة .

وأورده الهيثمي في المجمع (٩:١٩)، وقال: رواه الطبراتي، وإسناده حسن.

درجته: إسناده حسن كسابقه .

ومعنى كلمة (فحيَّ هلا بعُمر)، أي: أبدأ به، واعْجَل بذكره، ولهما كلمتان جُعلتا كلمة واحدة، وفيها لغات، وهَلاُ حَتَّ واسْتعْجال .

النهاية في غريب الحديث والأثر (١:٣٧٢).

- (٢) عمرو بن مُرَّة، ثقة، مضى برقم (٥). --
- (٣) عبدالله بن سلِمة، صدوق تغير حفظه، مضى برقم (٥).
- (٤) على هو: ابن أبي طالب بن عبدالمطلب، أبوالحسن، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وزوج ابنته، ومن لسابقين الأولين، فضائله ومناقبه كثيرة جداً. مات سنة أربعين وهو يومئذ أفضل الأحياء من بني آدم بالأرض بإجماع أهل السنّنة، رضي الله عنه وأرضاه . التقريب (٤٧٥٣).

(٥) تخریجه:

أحرجه ابن ماجه في المقدمة، باب فضل عمر رضي الله عنه (٢ : ٣٩)ح(٢ ، ١)، من طريق وكيع، عن شعبة به بنحوه .

وأخرجه البخاري في فضائل الصحابة، باب فضل أبي بكر بعد النبي صلى الله عليه وسلم (٣: ١٢) ح (٣٦٧١)، وابن أبي عاصم في السنة (٢: ٥٧١) ح (١٢٠٤)، من طريق محمد بن الحنفية عن علي نحوه . وأحرجه أحمد في المسند (١: ١٠٦) ح (٣٣٨، ٣٣٨)، وابن أبي عاصم في السنة (٢: ٥٧٠) ح (٣٠١) ح (٣٠١) على نحوه .

و أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (١ : ٩١)، من طريق عبد خير، عن علي نحوه . والطبراني في الكبير (١ : ٧ : ١) ح (١ ٧))، من طريق أبي موسى عن علي نحوه .

درجته: إساده حسن كسابقه . والحديث صحيح .

[۱۲] أنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، حدثنا ابن أبي عدي (١)، قال: أنبأنا شعبة (٢)، عن شهاب (٣)، عن عمرو بن مُرَّة (٤)، عن عبدالله بن سَلِمة (٥)، قال: ذُكرت الدنيا عند علي حليه السلام-: «لاتسبّها، فإنكم فيها تعملون (7).

[۱۳] أنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: حدثنا أبوالوليد (٧)، قال: حدثنا شعبة (٨)، عن عمرو بن مُرَّة (٩)، قال: كان عبدالله بن سَلمة يحدث، فتَعْرف وتُنْكر.

[14] أخبرنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: حدثنا يحيى (١٠)، وعبدالوهاب (١١)،

⁽۱) ابن أبي عدي هو: محمد بن إبراهيم السلمي مولاهم، أبوعمرو البصري، روى عن: سليمان التيمي، وحميد الطويل، وشعبة، وسعيد بن أبي عروة، وعند: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وبُندار. قال أبوحاتم والنسائي: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة. مات سنة ١٩٢هـ. الجرح والتعديل (٧: ١٨٦)، الكاشف (٣: ١٥)، التهذيب (٩: ١٢)، التقريب (٥٦٩٧).

⁽٢) شعبة هو: ابن الحجاج، ثقة، مضى برقم (٥).

⁽٣) شهاب روى عن عمرو بن مُرَّة ، رُوى عَيْه شعبة . قال ابن أبي حاتم عن أبيه: شبخ يرضاه شعبة بروايته عنه يحتاج إلى أن يُسأل عنه، وقال: إنما روى حديثاً واحداً مايعتبر به . وقال البخاري: روى عنه شعبة حديثاً واحداً ليس بالقائم . الجرح والتعديل (٤: ٣٦١)، التاريخ الكبير (٤: ٢٣٦).

⁽٤) عمرو بن مُرَّة، ثقة، مضى برقم (٩).

⁽٥) عبدالله بن سَلِمة، صدوق تغير حفظه، مضى برقم (٩).

⁽٦) درجته: إسناده ضعيف؛ فيه شهاب، ضعفه البخاري وابن أبي حاتم، وبقية رجاله ثقات.

⁽٧) أبوالوليد هو: هشام بن عبدالملك الباهلي مولاهم، الطيالسي البصري، روى عن: شعبة، وهمام، ومالك، وحماد بن سلمة، وعنه: البخاري، وأبوداود، وبُندار . ثقة ثبت . مات سنة ٢٢٧هـ . تاريخ الثقات (ص٥٠١)، الكاشف (٣: ١٩٧)، التهذيب (١١: ٥٥)، التقريب (٢٣٠١).

⁽٨) شعبة ثقة، مضى برقم (٥).

⁽٩) عمرو بن مُرَّة ثقة، مضى برقم (٩).

⁽١٠) يحيى هو: ابن سعيد القطان، ثقة، مضى برقم (٧).

⁽١١) عبدالوهاب هو: ابن عبدالمجيد الثقفني، ثقة، مضى برقم (١).

عن يحيى بن سعيد (١) ، عن سعيد بن المُسَيِّب (٢) ، قال: «رأيت أباهريرة (٣) يصلي على المنفوس الذي ماأصاب خطيئة، ويقول: اللهم أجره من عذاب القبر »(٤).

[• 1] أخبرنا أبويعلى، حدثنا بُندار، قال: حدثنا أبوداود (٥)، ومحمد بن جعفر (٢)، قال: حدثنا شعبة (٧)، عن منصور (٨)، عن مجاهد (٩)، عن مصعب بن سعد (١٠)، عن

التهذيب (٤: ٨٤)، الجرح والتعديل (٤: ١٠٦٠)

(٣) أبوهريرة: الصحابي الجليل، حافظ الصحابة، أخْتَلْفِ في اسمه واسم أبيه، ذهب الكثير إلى أنه عبد الرحمن بن صخر . مات سنة سبع، وقيل: ثمان، وقيل: تسع وخمسين رضي الله عنه وعن جميع الصحابة. التقريب (٨٤٢٦) .

(٤) تخريجه:

أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٣: ٣٥٥ (١٠ ١ ٢٠) من طريق النوري . والبيهقي في السنن الكبرى (٤: ٩)، من طريق سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج . وابن أبي شيبة في مصنفه ٣: ١٠ (١١٥٨٧)، من طريق عبدة بن سليمان، كلهم عن يحيى بن سعيد به بمثله، وعند ابن أبي شيبة بنحوه .

درجته: إسناده صحيح .

ومعنى قوله: (المُنْفُوس): هو الطفل حين يولد، والمراد أنه صلى عليه ولم يعمل ذنباً . النهاية (٥٠:٥٠)

- (٥) أبوداود هو: سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري، ثقة حافظ، روى له الستة ماعدا البخاري. مات سنة ٢٠٢٤. طبقات ابن سعد (٧: ٥١)، الميزان (٢: ٣٠٣)، التهذيب (٢٠٥٠). التقريب (٢٠٥٠).
 - (٦) محمد بن جعفر، ثقة، مضى برقم (٥).
 - (٧) شعبة، ثقة، مضى برقم (٥).
 - (٨) منصور بن المُعْتَمِر، ثقة، مضى برقم (٦).
 - (٩) مجاهد بن جبر، ثقة، مضى برقم (٥).
- (۱۰) مصعب بن سعد هو: ابن أبي وقاص الزهري المدني . ثقة، روى له السنة، روى عن أبيه وابن عمر. مات سنة ۱۰۲هـ . التهذيب (۱۲۰:۱۰)، التقريب (۲٦۸۸).

⁽۱) يحيى بن سعيد هو: ابن قيس الأنصاري المدني، روى عن: ابن جريج، وسعيد بن المسيب، والقاسم ابن محمد، وعنه: الزهري، والأوزاعي، والسفيانان، قال العجلي: مدني تابعي ثقة وكان له فقه. وقال النسائي: ثقة مأمون، وقال أبوحاتم: ثقة . مات سنة ١٤٤هـ . تاريخ الثقات (ص٤٧٢)، الجرح والتعديل (٩: ١٤٧)، التهذيب (٢٢١: ٢٢١)، التقريب (٧٥٩).

⁽٢) سعيد بن المسيب هو: القرشي المخزومي، روى عن: ابي بكر مرسلاً، وعائشة، وأبي هريرة، وعنه: ابنه محمد، والزُّهري، وعمرو بن مُرَّة، ويحيى بن سعيد الأنصاري. قال العجلي: كان رجلاً صالحاً فقيهاً، وقال أبوزرعة: مدنى قرشى ثقة إمام، وقال أبوحاتم: ليس في التابعين أنبل منه. مات سنة ٩٤هـ.

سعد (١) -رضي الله عنه أنه كان يَفْرُكُ الجنابة من ثوبه (٢).

[17] أخبرنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: حدثنا محمد بن جُعفر، قال: حدثنا معبة، عن عمرو بن مُرَّة، عن عمرو بن ميمون (٣)، عن عبدالله بن ربيعة (٤)، عن عبيد بن خالد السُّلَمي (٥)، قال: «آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين رجلين من أصحابه، فقتل أحدهما، ومات الآخر بعذه، فصلينا عليه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ماقلتم؟ قال: دعونا له، اللهم ألحق بصاحبه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فأين صلاته بعد صلاته ؟! وأين صومه بعد صومه ؟! وأين عمله بعد عمله ؟! –شك شعبة في الصوم والعمل مابينهما كما بين السماء والأرض (٢).

(٦) تخریجه:

⁽١) سعد هو: ابن أبي وقاص: مالك بن وهيب بن عبدمناف الزهري أبوإسحاق، أحد العشرة، وأول من رمى بسهم في سبيل الله، ومناقبه كثيرة . مات بالعقيق سنة ٥٥هـ رضي الله عنه . التقريب (٢٢٥٩).

⁽۲) تخریجه:

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢: ٨ ١٤)، من طريق معاذ بن معاذ التميمي، عن شعبة به بمثله، وابن بي شيبة في مصنفه (١: ٨٣)ح(٩١٨)، من طريق حصين، عن مصعب بن سعد، عن سعد، فذكره . درجته: إسناده صحيح .

⁽٣) عمرو بن ميمون هو: الأودي، أبوعبدالله الكُوفي، أدرك الجاهلية، ولم يلق النبي صلى الله عليه وسلم، روى عن: عمر، وابن مسعود، ومعاذ بن جَبَل، وعنه صعيد بن جير وعامر الشعبي، وعمرو بن مُرَّة، ثقة . مت سنة ٧٤هـ . تاريخ الثقات (ص٣٧١)، الثقات (٥: ١٦٦)، حلية الأولياء (١٠٩) .

⁽٤) عبدالله بن رُبَّيَعة -بالتشديد- ابن فَرْقد السلمي، روى عن: النبي صلى الله عليه وسلم، وعبدالله بن مسعود، وابن عباس، وعبيد بن حالد السلمي، وعنه: عمرو بن ميمون، ومالك بن الحارث، وعلي بن الاقمر، ذكر في الصحابة ونفاها أبوحاتم، ووثقه ابن حبان .

الجرح والتعديل (٥:٥٥)، التهذيب (٥:٨٠٨)، التقريب (٣٣١١).

⁽٥) عبيد بن خالد السُّلمي، أبوعبدالله، صحابي، له حديث، نزل الكوفة، وبقي إلى إمرة الحجاج. التقريب (٤٣٦٩).

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٧: ٩٠)، وأحمد في المسند (٤: ٢١٩) ح (١٧٩٥٠)، من طريق محمد بن جعفر غندر به نحوه، وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٣: ٧٨ (١٣٩٤)، من طريق ابن أبي شيبة عن غندر به نحوه . وأخرجه أبوداود ٣: ٢١ (٢٥٢٤)، في كتاب الجهاد، باب في النور يُرى عند قبر الشهيد، من طريق محمد بن كثير عن شعبة به نحوه . وعبدالله بن المبارك في الزهد (ص٢٤١) رقم (١٣٤)، والطيالسي في مسنده (٥: ١٦٥)، من طريق شعبة به نحوه . والنسائي (٤: ٤٤) في كتاب الجنائز، باب الدعاء في الجنازة، من طريق عبدالله بن المبارك عن شعبة به نحوه . وأخرجه أحمد في المسند (٤: ٢١٩) عن شعبة به بنحوه .

درجته: إسناده صحيح.

[17] أنا أبويعلى، حدثنا بُندار، قال: نا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، / عن عمرو ابن مُرَّة، أنه سمع أباوائل (١) يقول: «إِن رجلاً جاء إلى عبدالله بن مسعود، ققال: إِني قرأتُ البارحة المفصَّلُ كلَّه في ركعة، فقال عبدالله: هذًّا كهذًّ الشِّعْر؟ ثم قال عبدالله: لقد عرفتُ النظائر التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرن بينهن، فذكر عشرين سورة من المفصَّل، سورتين سورتين في كل ركعة »(١).

[۱۸] أخبرنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: حدثنا محمد، قال: نا شعبة، عن عمرو بن مُرَّة، قال: سمعت أباوائل (٣)، قال: نا أبوموسى (٤)، «أن أعرابياً أتى النبي صلى

تاريخ الثقات (٢٢١)، التهذيب (٤: ٢١١-٤٦١) التقريب (٢٨١٦).

(۲) تخریجه:

أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب ترتيل القرآن واجتناب الهذ (1:0، 0)، من طريق بُندار به مثله . وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان ٣: ١٤ ((١٨١٠)، من طريق الدورقي عن غندر به مثله . والطيالسي في مسنده (ص٣٥)، عن شعبة به مثله . والبخاري في الأذان، باب الجمع بين السورتين في الركعة ا ٢٠ ٢ (٧٧٧)، من طريق آدم، عن شعبة به مثله . وأخرجه كذلك في كتاب فضائل القرآن، باب الترتيل في القراءة (٣: ٣٥٠) ح (٣٥٠) وأخرجه مسلم في الكتاب والباب السابقين (١: ٢٤٥)، وأحمد في المسند (١: ٢١٤) ح (٣٩٩٩)، كلهم من طريق واصل الأحدب، عن أبي وائل بنحوه مطولاً، وفي آخره: « وإني لأحفظ القرائن التي كان يقرؤهن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية عشر من المفصل، وسورتين من آل حم»، وهذا اللفظ لمسلم . وأخرجه البخاري في الكتاب السابق، باب تأليف القرآن (٣: ١٣٠) ح (٣٩٩))، ومسلم في الكتاب والباب السابقين (١: ٥٦٥)، وأحمد في المسند (١: ٥٥٥) ح (٣٤٤)، والنسائي في الصلاة، باب قراءة سورتين في ركعة (٢: ١٤٤) - (٥٣٨)، وأبن خزيمة في صحيحه (١: ٣٦٩ - ٢٧) ح (٥٣٨)، كلهم من طريق شقيق بن سلمة، عن عبدالله بن مسعود نحوه . وعند ابن خزيمة تفسير النظائر، حيث قال الأعمش في آخر الحديث: وهي عشرون سورة على تأليف عبدالله: أولهن الرحمن، وآخرهن الدخان، ثم سردها .

وقال الحافظ ابن حجر بعد إيراده للروايات التي فيها ذكر النظائر: وعُرف بهذا أن قوله في رواية واصل و واصل الحافظ ابن حجر بعد إيراده للروايات الم تختلف أنه ليس في العشرين من الحواميم غير الدخان، فيحمل على التغليب، أو فيه حذف، كأنه قال: وسورتين إحداهما من آل حم. فتح الباري (٢: ٢٥٩).

(٣) أبوواثل هو: شقيق بن سلمة، ثقة، مضى برقم (١٧).

⁽١) أبووائل هو: شقيق بن سلمة الاسدي، الكوفي، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره، روى عن: أبي بكر، وعمر، وعثمان، وابن مسعود، وعنه: الاعمش، وعاصم بن بهدلة، وعمرو بن مُرَّة. قال العجلي: بصري رجل صالح، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير بصري رجل صالح، وقال ابن حجر: ثقة مخضرم. مات في خلافة عمر بن عبدالعزيز رحمه الله.

⁽٤) أبوموسى: عبدالله بن قيس بن سليم بن حَضَّار - يفتح المهلمة، وتشديد الضاد المعجمة -، الأشعري، صحابي مشهور، أمَّره عمر ثم عثمان، وهو أحد الحكمين بصَفَين . مات سنة خمسين، وقيل بعدها . التقريب (٢٥٤٢).

الله عليه وسلم، فقال: الرجل يقاتل (ليغنم) (١)، والرجل يقاتل ليُذكر، والرجل يقاتل ليُدكر، والرجل يقاتل ليُرى مكانه، فمن في سبيل الله؟ قال: من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فهو في سبيل الله عزوجل (٢٠).

[19] أخبرنا أبويعلى أحمد بن علي بن المثنى، حدثنا بُندار، قال: حدثنا محمد، عن شعبة، عن عمرو بن مُرَّة، قال: سمعت أبا وائل (٣)، قال: سمعت عبدالله بن مسعود، قال: قلت له: سمعت من عبدالله؟ قال: نعم، ورفعه أنه قال: «لا أحد أغير من الله، ولذلك حرم الفواحش ماظهر منها وما بطن، ولا [أحد] (٤) أحب إليه المدح من الله، ولذلك مدح نفسه (٥).

أخرجه البخاري في الخمس، باب من قاتل للمنفينم على ينقص أجره (٢: ٣٩٥) ح (٣١٢٦)، بإسناد المصنف ومتنه . ومسلم في الإمارة، باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله ٣: ١٥١ (١٩٠٤)، من طريق محمد بن المثنى وابن بشار، عن محمد بن جعفر به بمثله .

وأخرجه البخاري في الجهاد، باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا (٢: ٣،٩) ح (٢٥١٧)، من طريق سليمان بن حرب، وأبوداود في الجهاد، باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ٣: ١٤ (٢٥١٧)، من طريق حفص بن عمر، والنسائي في الجهاد، باب من قاتل لتكون كلمه الله هي العليا (٢: ٣٣)، من طريق خالد . وأحمد في المسند (٤: ٢٠٤) من طريق محمد بن جعفر وعفان . والبيهقي في السنن الكبرى (٩: ١٦٧)، من طريق سليمان بن حرب، كلهم عن شعبة به بمثله .

وأحرجه البخاري في العلم، باب من سال وهو قائم عالماً جالساً (١: ١١) ح(١٢٣)، من طريق منصور، والمترمذي في فضائل الجهاد، باب ماجاء فيمن يقاتل رياء وللدنيا (٤: ١٧٩) ح(١٦٤٦)، وابن ماجه في الخسهاد، باب النية في القستال (٢: ٩٣١) ح(٢٧٨٣)، وأحسمند في المسند (٤: ٣٩٧) ح(١٩٥٦)، والطيالسي في مسنده (ص٣٦)، والبغوي في شرح السنة (١: ٣٦١)، كلهم من طريق الأعمش، عن أبي وائل شقيق بن سلمة به بمثله .

درجته: إسناده صحيح .

- (٣) أبوواثل هو: شقيق بن سلمة، ثقة، مضى برقم (١٧).
- (٤) ساقطة من الأصل، وهي ثابتة عند من أخرج هدا الحديث.
 - (٥) تخريجه:

أخرجه مسلم في كناب التوية، باب غيرة الله تعالى وتحريم الفواحش (٤: ٢١١٣-٢١١٣) ح(٢٧٦٠)، =

⁽١) عند البخاري ومسلم (للمغنم)، ولم تذكر عند غيرهما.

⁽٢) تخريجه:

[• Υ] أخبرنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: حدثنا محمد، قال: حدثنا شعبة، عن عمرو بن مُرَّة، عن أبي وائل (۱)، قال: دخل أبوموسى (Υ)، وأبومسعود (Υ)، على عمار بن ياسر وهو يستَنْفِر الناس، فقالا: «مارأينا مذ أسلمت أمراً أكره عندنا من / إسراعك في هذا الأمر، فقال عمار: وأنا مارأيت منكما أمراً منذ أسلمتما أكره من إبطائكما عن هذا الأمر، فكساهما حُلّة، وخرجوا إلى الصلاة (يوم الجمعة) (Υ)» (Υ).

وأخرجه البخاري في التفسير، باب ﴿ إِنَّمَا حَرَّمُ رَبِّي الْفُواحِشُ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ﴾، (٣: ٣٠) ح (٢٣٠٤)، من طريق سليمان بن حرب، عن شعبة به بنحوه . وأخرجه مسلم في الكتاب والباب السابقين، وأحمد في المسند (١: ١٠٤١٠) ح (٣٦١٦) وعبدالرزاق في مصنفه (١٠: ١٠٤١٠) ح (٣٩٥١)، والبغوي في المسنة (٩: ٢٦٩) ح (٣٣٣) والنسائي في الكَبْرَي، في التفسير، باب قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمُ رَبِّي في شرح السنة (٩: ٣٦٩) ح (٣٣٣)، والنسائي في الكَبْرَي، في التفسير، باب قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمُ رَبِّي الْفُواحِشُ ﴾ (٣: ٣٥٠) ح (٣٤٥)، والدارمي (٣: ١٤) والدارمي (٣: ١٤) والبيهقي في السنن الكبرى (١: ٢٥٠) ، كلهم من طريق الأعمش، عن أبي وائل شقيق بن سلمة بنحوه .

درجته: إسناده صحيح.

- (١) أبووائل هو: شقيق بن سلمة، ثقة؛ مَضَى برقم (١٧٠)
- (٢) أبوموسبي هو: الأشعري، الصحابي الجليل، مضي برقم (١٨).
- (٣) أبومسعود هو: عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري، البدري، صحابي جليل . مات قبل الأربعين، وقبل: بعدها . التقريب (٤٦٤٧).
 - (٤) عند ابن أبي شيبة في رواية، والبخاري في بعض الروايات: (جميعاً) بدل (يوم الجمعة) .
 - (د) تخریجه:

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٧: ٤٦٩، ٤٦٩)ح(٣٧٣٠٣، ٣٧٨٣٤)، من طريق محمد بن جعفر غندر به بلفظ مقارب .

وأخرجه البخاري في الفتن، باب ١٨، (٤: ٣٢١)ح(٣٢١،٢، ٧١،٤، ٧١،٢)، من طريق بَدَل بن المحبَّر. والحاكم في المستدرك (٣: ١١٧)، من طريق آدم بن أبي إياس، كلاهما عن شعبة به بلفظ مقارب.

وأخرجه البخاري في الكتاب والباب السابقين ح(٧١٠٥، ٢١٠٦)، من طريق الأعمش، عن أبي وأخرجه البخاري في الكتاب والباب السابقين ح(٥٠ الله ١٠١٠)، من طريق الأعمش، عن أبي

درجته: إسناده صحيح.

⁼ والترمذي في الدعوات، باب ٩٦، ٥: ٥٤٢-٥٤٣ (٣٥٣٠)، كلاهما عن محمد بن بشار بمثل سند أبي يعلى ومتنه . والطيالسي (ص٣٥)، عن شعبة به بمثله، وفيه زيادة في آخره .

[۲۱] أنا أبويعلى، قال: نا بُندار، قال: نا محمد، قال: نا شعبة، عن عمرو بن مُرَّة، عن أبي وائل (۱)، عن حذيفة (۲)، قال: «مابينكم وبين الشر إلا رجل في عنقه موته، فلو مات صُب عليكم الشر فراسخ (7).

[\mathbf{Y}] آنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: حدثنا محمد، قال: حدثنا شعبة، عن عمرو بن مُرَّة، قال: سمعت أباوائل ($^{(3)}$ يحدث عن الحارث بن حُبيش الأسدي ($^{(9)}$ ، قال: «بعثني سعيد بن العاص ($^{(7)}$) بهدايا إلى (أهل المدينة) ($^{(Y)}$ ، وفضَّل علياً ، وقال: قل له: إن

(٣) تخریجه:

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧: ١٨ ٪)، من طُريق الأعمش، عن شقيق بن سلمة، عن حذيفة بنحوه، وفيه ذكر اسم الرجل، وهو ؛ عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

درجته: إسناده صحيح .

ومعنى كلمة (فرسخ): قال ابن الأثير : كل شيء دائم كثير لاينقطع: فرسخ.

النهاية في غريب الحديث (٣: ٤٢٩).

(٤) أبووائل هو: شقيق بن سلمة، ثقة، مضى برقم (١٧).

(°) الحارث بن حبيش الاسدي، روى عن: علي، وسعيد بن العاص، روى عنه أبووائل، ذكره ابن أبي حاتم والبخاري، ولم يذكرا فيه جرحاً ولاتعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات .

الجرح والتعديل (٣: ٧٣)، التاريخ الكبير (٢: ٢٦٧)، الثقات (٤: ١٢٨).

(٦) سعيد بن العاص هو: الأموي، قُتل أبوه كافراً يوم بدر، قال ابن سعد: قُبض النبي صلى الله عليه وسلم ولسعيد بن العاص تسع سنين، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً، وعن: عمر، وعثمان، وعائشة، وعنه: ابناه: عمر ويحيى، وسالم بن عبدالله .ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عبدالبر: من أشراف قريش، وهو أحد الذين كتبوا المصحف لعثمان، وولي إمرة الكوفة له، وإمرة المدينة لمعاوية . مات سنة ثمان وخمسين، ودفن بالبقيع .

الجرح والتعديل (٤: ٨٤)، الكاشف (١: ٢٨٨)، الإصابة (٢: ٧٤)، التهذيب (٤: ٨٤)، التقريب (٢٣٣٧).

(٧) عند أحمد في العلل والمعرفة (١: ١٦٣) (أهل الكوفة) بدل (أهل المدينة).

⁽١) أبوواثل هو: شقيق بن سلمة، ثقة، مضى برقم (١٧).

ر ٢) حذيفة بن اليمان، واسم اليمان: حُسَيْل، حليف الأنصار، صحابي جليل، من السابقين، وأبوه صحابي أيضاً . مات حذيفة في أول خلافة على سنة ٣٦هـ، رضي الله عنه وعن جميع الصحابة .

التقريب (١٢٥٦).

ابن أخيك يُقرئك السلام، ويقول: مابعثت إلى أحد بأكثر مما بعثت إليك، إلا ماكان في خزائن أمير المؤمنين، فقال على: أشد مايحزن على بنوأمية ميراث محمد صلى الله عليه وسلم، أما والله لئن ملكتُها (نفضتُها)(١) نفض القَصَّاب الترِّاب الوَذِمة »(٢).

[٣٣] أنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: حدثنا أبوداود (٣)، قال: حدثنا شعبة، عن عمرو بن مُرَّة، قال: سمعت أباوائل (٤) يحدث عن الحارث بن حُبيش الأسدي (٥)، قال: «بعثني سعيد بن العاص بهدايا إلى أهل المدينة، وفضَّل علياً، وقال: أقرئه السلام، وقل له: إن ابن أخيك يُقرئك السلام، ويقول: مابعثت بأكثر مما بعثت إليك إلا ماكان في خزائن أمير المؤمنين. فقلت له، فقال: ما أشد مايخزن علي بنو أمية ميراث محمد صلى الله عليه وسلم، أما والله لئن ملكتُها لأنفضنها نفض القصَّاب الترِّاب الوَذِمة. قال بُندار: قال الأصمعي: الثِّراب خطأ، والتراب صوابه» (٢).

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧: ٤٦٩)، وأحمد في العلل ومعرفة الرجال (٢: ١٦٣)، والدارقطني في العلل (٣: ١٨٢) الجزء الأخير منه، عن محمل بن جعفر غندر بمثل سند أبي يعلى وبنحو لفظه .

وأخرج أبو عبيد في غريبه (٢: ١٣١)، عن غندر به، الطرف الأخير منه، ولفظه: «لئن وليت بني أمية الأنفضنهم نفض القصاب التراب الوذمة».

درجته: في إسناده الحارث بن حُبيش، مسكُوتَ عنه، وَبَقية رَجَاله ثقات .

ومعنى قوله: «التُراب الوذمة»: التراب جمع تَرْب تخفيف تَرِب، يريد: اللحوم التي تعفّرت بسقوطها في التراب، والوذمة: المنقطعة الأوذام، وهي: السُّيور التي يُشَدُّ بها عُرى الدلو . أراد بالوذام: الحُرز من الكرش أو الكبد الساقطة في التراب، فالقصَّاب يبالغ في نفضها . النهاية (١: ١٨٥، ٥: ١٧٢). .

- (٣) أبوداود هو: سليمان بن داود الطيالسي، ثقة، مضى برقم (١٥).
 - (٤) أبووائل هو: شقيق بن سلمة، ثقة، مضى برقم (١٧).
- (٥) الحارث بن حبيش الأسدي، مسكوت عنه، ووثقه ابن حبان، مضى برقم (٢٢).
 - (٦) تخريجه:

انظر تخريج الحديث السابق، فالحديثان بمعنى واحد .

حديث محمد بن بشار عن شيوخه للحافظ أبي يعلى الموصلي

[۲۲] أخبرنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: حدثنا محمد (١)، قال: حدثنا محمد شعبة (٢)، عن عمرو بن مُرَّة (٣)، قال: «سألت أباعبيدة (١)؛ أكان عبدالله مُع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن؟ قال: $V_{\rm s}$.

[٢٧] أنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: حدثنا محمد، قال: حدثنا شعبة، عن

. . .

⁽١) عند ابن ابي شيبة واحمد (الأنفضنها)، وعند الدارقطني (الانفضنهم).

⁽٢) تخريجه:

[٢٤] أنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: حدثني أزهر السَّمَّان (١)، قال: حدثنا ابن عون (٢)، قال: رأيت كُردوس التَّعْلبي (٣) بالكوفة، وكان قاص أهل الكوفة .

[$^{(2)}$] أنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، حدثنا وكيع ($^{(2)}$)، قال: نا الأعمش ($^{(2)}$)، عن أبي الضحى الضرق عن مسروق ($^{(2)}$)، قال: «كانوا يقرأون في المسجد، فإذا أشرقت الشمس، قاموا فصلوا الضحى، فقال عبدالله: أيها الناس! لم تُكلِّفوا الناس مالم يُكلِّفوا؟ فهلا في بيوتكم »($^{(4)}$).

درجته: إسناده صحيح إلى ابن عون .

تاريخ الثقات (٤٢٨)، طبقات ابن سعد (٦: ٢٨٨)، التهذيب (١٠: ١٣٢)، التقريب (٦٦٣٢).

تاريخ الثقات (٤٢٦)، التهذيب (١٠: ١٠٩)، التقريب (٦٦٠١).

(٨) تخريجه:

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢: ١٧٢)، من طريق وكيع به بنحوه.

درجته: إسناده صحيح .

⁽١) أزهر السَّمَّان هو: ابن سعد السَّمَّان، أبوبكر الباهلي البصري، روى عن: ابن عون، وهشام الدستوائي، ويونس بن عبيد، وعنه: ابن المبارك، وعلي بن المديني، وعمرو بن علي الفلاس. ثقة . مات سنة ٣٠ هد. التهذيب (٢٠٢)، التقريب (٣٠٧).

⁽٢) ابن هو: عبدالله البصري، ثقة ثبت فاضل، روى عنه الستة، روى عن حميد بن عبدالرحمن . مات سنة ١٥٠هـ . تاريخ الثقات (٢٠٢)، الكاشف (٢: ١٠٣)، التهذيب (٥: ٣٤٦)، التقريب (٣٥١٩).

⁽٣) كُردوس التعلبي بالمثلثة ، واختلف في اسم أبيه، فقيل: عباس، وقيل: عمرو، وقيل: هانئ، وهو مقبول من الثالثة، وقيل: هم ثلاثة . التقريب (٢٦٠٠).

⁽٤) وكبع هو: ابن الجراح، أبوسفيان الكوفي، روى عن أبيه، وهشام بن عروة، وسفيان الشوري، والأعمش، وعنه: ابنا أبي شببة، والثوري، وعبد الرحم بن مهدي، وبندار. قال العجلي: ثقة عابد صالح أديب من حفاظ الحديث، وقال ابن معين روكيع ثقة، وقال ابن حجر: ثقة حافظ عابد. مات سنة ١٩٧ه. تاريخ الثقات (٤٦٤)، التهذيب (٤١٤) التقريب (٤١٤).

⁽٥) الأعمش هو: سليمان بن مهران الأسدي، الكاهلي، أبومحمد الكوفي، روى عن: إبراهيم النخعي، ومجاهد بن جبر، وعامر الشعبي، وعنه: شعبة، والسفيانان . قال العجلي: ثقة، وقال يحيى بن معين: ثقة، وقال النسائي: ثقة ثبت، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ، عارف بالقراءات ورع، لكنه يدلس . مات سنة ١٤٧هـ أو ١٤٨هـ . تاريخ الثقات (٢٠٤)، التهذيب (٢٢٢)، التقريب (٢٦١٥).

⁽٦) أبوالضحى هو: مسلم بن صُبيح -بالتصغير- الهمداني، الكوفي العطار، روى عن: مسروق، وشُتير ابن شكل، وعلقمة بن قيس، وعنه: الأعمش، ومنصور بن المعتمر، وفطر بن خليفة . قال العجلي: كوفي تابعي ثقة، وقال ابن معين وأبوزرعة: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وقال النسائي: ثقة . توفي في خلافة عمر بن عبدالعزيز رحمه الله .

⁽٧) مسروق هو: ابن الأجدع بن مالك الهمداني، الوادعي، أبوعائشة، روى عن: أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعائشة، وعنه: أبوالضحى، والشعبي، والنخعي، وأبوإسحاق السبيعي. قال العجلي: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة له أحاديث صالحة، وذكره ابن حبان في الثقات. مات سنة ٦٣هـ.

[۲۲] أخبرنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: حدثنا محمد (١)، قال: حدثنا محمد شعبة (٢)، عن عمرو بن مُرَّة (٣)، قال: «سألت أباعبيدة (٤): أكان عبدالله مُع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن؟ قال: $V_{\rm s}(0)$.

[\mathbf{Y}] أنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: حدثنا محمد، قال: حدثنا شعبة، عن الأعمش (\mathbf{Y})، عن عَلقمة (\mathbf{X})، قال: «وددنا أن صاحبنا كان معه» (\mathbf{Y}).

تاريخ الثقات (ص٤٠٠)، الجرح والتعديل (٩: ٤٠٣)، التقريب (٨٣٣١).

(٥) تخریجه:

أخرجه الدارقطني في سننه (١: ٧٧)، من طريق على بن الجعد .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبري (١:١١) من طريق سليمان بن حرب، كلاهما عن شعبة به بمثله .

درجته: إسناده ضعيف؛ لانقطاعه؛ لأن أباعبيادة لم يسمع من أبيه .

ولهذا الأثر شاهد عن عبدالله بن مسعود .

أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن (١ : ٣٣٢)، والترمذي في كتاب التفسير باب ومن سورة الأحقاف (٥ : ٣٨٣)، ولفظه : عن علقمة، قال : قلت لابن مسعود -رضي الله عنه-: هل صحب النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن منكم أحد؟ قال : ماصحبه منا أحد . . . ثم ذكر الحديث بطوله . ويؤيده كذلك الأثر الآتي بعد هذا عن علقمة .

(٦) الأعمش هو: سليمان مهران، ثقة، مضى برقم (٢٥).

(٧) إبراهيم هو: ابن يزيد بن قيس الأسود النخعي، أبوعمران الكوفي، رأى عائشة، وأدرك أنس بن مالك، روى عن خاليه: الأسود، وعبدالرحمن بن يزيد، ومسروق، وعلقمة، ومعمر، وعنه: الأعمش، ومنصور، وابن عون. قال العجلي: ثقة، وكان مفتي الكوفة، فقيهاً، متوقياً قليل التكلف، مات وهو مختف من الحَجَّاج. قال عبدالملك بن أبي سليمان: كان الكوفيون يستفتون سعيد بن جبير، فقال: أتستفتوني وعندكم إبراهيم. مات سنة ١٩٦ه. تاريخ الثقات (ص٥٦)، الجرح والتعديل (٢: ١٤٤)، التهذيب (١: ١٧٧).

(٨) علقمة هو: ابن قيس بن عبدالله النخعي الكوفي، ثقة ثبت فقيه عابد، روى له الستة، وروى عن ابن مسعود، وعنه: ابن أخيه عبدالرحمن بن يزيد، وابن أخته إبراهيم بن زيد النخعي مات بعد الستين، وقيل: بعد السبعين، تاريخ الثقات (ص ٤٣٩)، طبقات ابن سعد (٦ : ٨٦)، التهذيب (٢ : ٢٧٦)، التقريب (٢٦٨)

(۹) تخریجه:

لم أجد من خرجه عن علقمة، وانظر الأثر السابق (٢٦).

درجته: إسناده صحيح .

⁽١) محمد هو: ابن جعفر، ثقة، مضى برقم (٥).

⁽٢) شعبة، ثقة، مضى برقم (٥).

⁽٣) عمرو بن مُرَّة، ثقة، مضى برقم (٩)، وهو في الأصل بدون ذكر أبيه «عمرو بن. . . » هكذا .

⁽٤) أبوعبيدة هو: ابن عبدالله بن مسعود، مشهور بكنيته، ويقال: اسمه عامر، كوفي ثقة، لم يصح سماعه من أبيه، روى له الأربعة، مات سنة ثمانين .

[٢٨] أنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: حدثنا محمد، قال: حدثنا شعبة، عن الأعمش، عن عمرو بن مُرَّة، عن أبي صالح البزَّاز (١)، «أنه دخل على الحسن والحسين، واختهما تمتشط، وبيني وبينها ستر».

[۲۹] أنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: نا عبدالرحمن (٢)، / قال: حدثنا سفيان (٣)، عن عمرو بن مُرَّة (٤)، عن أبي البَخْتَري (٥)، عن أبي صالح البزَّاز (٢)، قال: «دخلت على الحسن والحسين، وبيني وبينهما ستر، وأختهما تمتشط (٧).

[•٣] أنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: حدثنا محمد، قال: حدثنا شعبة، قال: مسمعت عمرو بن مُرَّة، قال: حدثنا أبوالبَخْتَري (^^) وأن أناساً لقوا العدو قريباً من الكوفة، فقتلوا إلا رجلين أو ثلاثة، فحملوا على العدو، فأفرجُوا لهم، فذكروهم، فقالوا: شهداء، فبلغ ذلك عمر، فخرج عليهم يوماً، فقال: ماقلتم؟ قالوا: استغفرنا لهم، فقال: لتخبرني أو لتلقون منهم قبوحاً، قال: قلنا شهداء، فقال عمر: لا والذي لا إله غيره، والذي لا تقوم الساعة إلا بإذنه، والذي بعث محمداً بالحق، ماتعلم نفس حية، ما لنفس حية عند الله إلا

⁽۱) أبوصالح البزاز، ذكره ابن أبي حَاتَم، والبخاري، وقالا: روى عنه أبوالبختري، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً . الجرح والتعديل (٩: ٣٩٣)، التاريخ الكبير (٨: ٣٤).

درجته: انظر الآتي .

⁽٢) عبدالرحمن هو: ابن مهدي، ثقة، مضي برقم (٦).

⁽٣) سفيان هو: الثوري، ثقة، مضى برقم (٦).

 ⁽٤) الظاهر أن في هذا الإسناد سقطاً، وهو الراوي أبو البختري، كما يظهر هذا في الإسناد الذي يليه،
 ولأن رواية عمرو بن مرة عن أبي البختري، وليس له رواية عن أبي صالح البزاز .

⁽٥) أبوالبَختري -يفتح الموحدة والمثناة بينهما معجمة هو: سعيد بن فيروز، ابن أبي عمران الطائي، مولاهم، الكوفي، روى عن: أبيه، وابن عباس، وابن عمر، وعنه: عمرو بن مُرَّة، وعطاء بن السائب، وسلمة بن كهيل. ثقة ثبت فيه تشيع قليل، كثير الإرسال. مات سنة ثلاث وثمانين.

تاريخ الثقات (١٨٧)، التهذيب (٤: ٧٢)، التقريب (٢٣٨٠).

⁽٦) أبوصالح البزاز، مسكوت عنه، مضى برقم (٢٨).

⁽٧) درجته: في إسناده أبوصالح البزاز، سكت عنه البحاري، وابن أبي حاتم، وبقية رجاله ثقات ولم أجد من خرجه .

⁽٨) أبوالبَختري هو: سعيد بن فيروز، ثقة، مضى برقم (٢٩).

النبي، فإنه قد غُفر له ماتقدم من ذنبه وماتأخر، والذي لا إله غيره، والذي لاتقوم الساعة إلا بإذنه، والذي بعث محمداً بالحق، إن الرجل ليقاتل حمية، وللذّكر أو قال شيئاً نحو هذا، وماللذين يقاتلون عند الله إلا ماكان في أنفسهم، إن الله اختار لنبيه صلى الله عليه وسلم المدينة، وهي أقل أرض الله طعاماً، وأملحه ماء، إلا ماكان من هذا التمر، وأيم الله ما اختار له شرّ الأرضين، وإنه لايدخلها الطاعون، ولاالدجال إن شاء الله هذا .

[\P] أنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: حدثنا محمد، قال: حدثنا شعبة، عن عبدالملك بن ميسرة (٢)، عن الضحاك المِشْرَقي (٦)، عن ابن الحَدَثان (٤)، عن عمر بنحو من حديث عمرو بن مُرَّة، قال شعبة: قال أحدهما /عمرو أو عبدالملك [] (٥)، وقال الآخر: كانوا مائة وخمسين، وقال عبدالملك في الحديث «إلا النبي، فإنه قد غفر له ماتقدم من ذنبه وماتأخر»، وانتهى حديث عمرو أو عبدالملك إلى ماكان في أنفسهم (٢).

⁽۱) تخریجه:

أخرجه احارث بن أبي أسامة في مسنده كما في بغية الباحث عن روائد مسند الحارث للهيشمي في كتاب الحج، باب ٣٥ الله سبحانه اختار لنبيه صلى الله عليه وسلم المدينة ولايدخلها الطاعون ولاالدجال، (١: ٣٧٠) ح(٣٩٦) من طريق يحيى بن أبي بُكير، عن شعبة بِقَ بِيحوه .

وأورده الحافظ ابن حجر في المطالب العالية (١: ٣٧٠)، ولم ينسبه لاحد .

درجته: إسناده ضعيف؛ فيه أبوالبَخْتَري، يرسل عن عمر رضي الله عنه .

وقد تابع أبوالبختري ابن الحدثان في الأثر الذي يليه، فيكون الحديث حسناً لغيره . والله أعلم .

 ⁽٢) عبدالملك بن ميسرة هو: الهلالي، أبوزيد العامري، روى عن: سعيد بن جبير، ومجاهد، والنزال ابن سبرة، وعنه: شعبة، ومسعر، ومنصور بن المعتَمر، ثقة، مات في العشر الثاني من المائة الثانية .

الجرح والتعديل (٥: ٣٦٤)، الكاشف (٢: ١٨٩)، التهذيب (٦: ٢٦١).

 ⁽٣) الضحاك المشرقي -بكسر أوله، ثم معجمة، ثم فتحة وقاف- هو: ابن شراحيل، ويقال: شرَحْبيل،
 الهمداني، روى عن: أبي سعيد الخدري، ومالك بن أوس بن الحدثان، وعنه: الأعمش، والزهري . ثقة .

التهديب (٤:٤٤٤)، التقريب (٢٩٦٨).

⁽٤) ابن الحَدَثان هو: مالك بن أوس بن الحَدَثان -بفتح المهملتين والمثلثة- النصري -بالنون - أبوسعيد المدني، له رؤية، روى عن عمر، وروى عنه الضحاك والمشرقي، مات سنة اثنتين وتسعين، وقيل: سنة واحد وتسعين . التهذيب (١٠: ١٠)، التقريب (٦٤٢٦).

⁽٥) كلمة غير واضحة في الأصل، ولعلها (مائتين).

⁽٦) تخريجه: انظر تخريج الأثر السابق.

درجته: إسناده صحيع .

[٣٢] أخبرنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: حدثنا أبوداود (١)، حدثنا شعبة، عن عمرو بن مُرَّة (٢)، قال: « لما كان يوم الجماجم، أرادوا أن يؤمِّروا عليهم أبا البَخْتَري، فقال: أبو البَخْتَري: إني رجل مولى، فأمِّروا رجلاً من العرب، ففعلوا» (٣).

[٣٣] أنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: حدثنا محمد (ئ) قال: حدثنا شعبة، عن عمرو بن مُرَّة، قال: سمعت سالم بن أبي الجعد (ث) عن ابن لَبيد الأنصاري (٢) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هذا أوان ذهاب العلم». قال شعبة: أو قال: «هذا أوان انقطاع العلم»، قالوا: فكيف؟ وفينا كتاب الله نعلمه أبناونا، ويعلمه أبناؤنا أبناءهم؟! قال: «ثكلتك أمك ابن لَبيد، ماكنت أحسبك إلا من أعقل أهل المدينة، أليس اليهود والنصارى فيهم التوراة والإنجيل، لم ينتفعوا منه بشيء »(٧).

⁽١) أبوداود هو: سليمان بن داود الطيالسي، ثقة، مُظنى بوقم (١٥).

⁽٢) عمرو بن مُرَّة، ثقة، مضى برقم (٩).

⁽٣) تخريجه: أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٦: ٢٩٢)، من طريق أبي داود الطيالسي، به، بنحوه، دون ذكر قوله: (ففعلوا).

درجته: إسناده صحيح.

⁽٤) محمد هو: ابن جعفر، ثقة، مضى برقم (٥).

⁽٥) سالم بن أبي الجعد هو: الأشجعي مولاهم، الكوفي، روى عن: كعب بن مرة، وعن أبيه، وأبي هريرة، وزياد بن لبيد، وعنه: ابنه الحسن، وأبوإسحاق السبيعي، ومنصور بن المعتمر، ثقة، مات سنة (١٠٠)هـ. تاريخ الثقات (ص١٧٣)، الكاشف(١: ٣٤)، التهذيب (٣: ٤٣٢).

⁽٦) ابن لَبيد هو: زياد بن لَبيد بن تعلبة الانصاري الخزرجي، أبوعبدالله، شهد بدراً، وكان عاملاً على حضرموت لما توفي النبي صلى الله عليه وسلم، مات سنة (٤١هـ) . التقريب (٢٠٩٧).

⁽٧) تخریجه:

أخرجه أحمد في المسند (٤: ٢١٩)ح(٢٧٩٤٩)، والطبراني في الكبير (٥: ٢٦٥)ح(٢٩٢٥)، كلاهما من طريق محمد بن جعفر به بمثله .

والطيالسي في مسنده (ص٥٥٠)، من طريق شعبة به بمثله .

وأخرجه ابن ماجه في الفتن، باب ذهاب القرآن والعلم (٢: ١٣٤٤) ح (٤٠٤٨)، وأحمد في المسند (٤: ٥٠١٦) ح (٢١٨٠١٦) ح (٢٠٤٨)، وابن أبي شببة في مصنفه (٢:٥٠١)، والحاكم في المستدرك (٣:٥٠٥)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والبخاري في التاريخ الكبير (٣: ٣٤٤)،

[* * *] أخبرنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: حدثنا أبوداود، حدثنا شعبة، عن عمرو بن مُرَّة، قال: سمعت عبدالله بن الحارث (١) يحدث عن زهير بن الأقمر (٢)، قال: «خطبنا علي بن أبي طالب، فقال: ألا إن شراً قد طلع من قبل معاوية، ولاأرى هؤلاء القوم إلا سيظهرون عليكم باجتماعهم على باطلهم، وتفرقكم عن حقكم، وبطاعتهم أميرهم، وبمعصيتكم أميركم، وبأدائهم الأمانة، وبخيانتكم، / استعملت فلاناً فغل وغدر، وحمل المال إلى معاوية، حتى لو ائتمنت أحدهم على قدح، خشيت على علاقته، اللهم إني قد أبغضتهم (٦) وأبغضوني، فأرحهم مني، وأرحني منهم (٤).

⁼ وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٤: ٥٥-٥٥) ح(١٩٩٩)، والطبراني في الكبير (٥: ٥٢٥) ح(٥٢٩١)، كلهم من طريق الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد به ينحوه .

درجته: رجال إسناده ثقات، إلا أنه منقطع . والحديث صحيح .

قال البخاري في التاريخ الكبير (٣: ٣٤٤) ولاأرى سالما مهم من زياد، وقال الذهبي في الكاشف (١: ٢٦٢): روى سالم بن أبي الجعد عن زياد مرسلاً، وقال البوصيري في الزوائد (٣: ٢٥٣–٢٥٤): إسناده صحيح، رجاله ثقات، إلا أنه منقطع.

وللحديث شاهد صحيح من حديث عوف بن مالك الأشجعي عند أحمد في المسند (٢: ٢٧٠٢٦) حر ٢٤٠٣٦)، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان (٧: ٤٩-٤٩) ح(٨: ٢٥٤)، والنسائي في الكبرى (٣: ٤٥٦) ح(٩٠٩٥)، والطبراني في الكبير (١: ٣١-٤٤)، وفي مسند الشاميين (١: ٥٥-٥٠)، والحاكم في المستدرك (١: ٩٩-٩٩)، وقال: هذا حديث صحيح .

⁽١) عبدالله بن الحارث هو: الزُبيدي -بضم الزاي- النجراني، المعروف بالمُكْتَب، روى عن: ابن مسعود، وجندب البجلي، وطليق بن قيس، وروى عنه: عمرو بن مُرَّة، وحميد بن عطاء، وضرار بن مرة، ثقة .

التهذيب (٥: ١٨٢)، التقريب (٣٢٦٨).

⁽٢) زهير بن الأقمر هو: أبوكثير، قيل: عبدالله بن مالك، وقيل: جمهان، وقيل: إنهما اثنان، روى عن: علي بن أبي طالب، والحسن بن علي، وعبدالله بن عمرو، وعنه: عبدالله بن الحارث. قال العجلي: كوفي تابعي ثقة، وقال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات.

تاريخ الثقات (ص١٦٦)، الثقات (٤: ٢٦٤)، التهذيب (١٢: ٢١٠-٢١١).

⁽٣) في الأصل (أبغضته)، والصواب ماأثبته.

⁽٤) درجته: إسناده صحيح، ولم أجد من خرجه .

[$^{\circ}$] أنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: حدثنا سهل بن يوسف $^{(1)}$ ، وأبوداود $^{(7)}$ ، قالا: حدثنا شعبة $^{(7)}$ ، عن عمرو بن مُرَّة $^{(2)}$ ، عن عبدالله بن الحارث $^{(9)}$ ، عن رجل من بني نضر، قال: « ذكر الخوارج عند علي $^{(7)}$ $^{(6)}$ $^{(7)}$ $^{(7)}$ $^{(7)}$ $^{(7)}$.

[٣٦] أنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: حدثنا أبوداود، قال: حدثنا شعبة، عن عمرو بن مُرَّة، قال: سمعت [أبانصر] (٢) يحدث عن أبي بَرْزة الأسلمي (^^)، قال: «أتيت على أبي بكر الصديق، وقد أغلظ لِرَجل، فرد عليه الرجل، فقلت: ألا أضرب عنقه، فانتهرني، وقال: إنها ليست لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم» (٩).

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه(٧: ٥٥٩)، من طريق الأعمش، عن عمرو بن مرة، به، بنحوه.

وذكره ابن حجر في فتح الباري (٢٠١:١٢)، من طريق عبدالله بن الحارث، ونسبه إلى الطبري، وصحح سناده .

درجته: إسناده ضعيف؛ فيه راو لم يسم .

(٧) في الأصل (أبونضرة)، والصواب (أبونصر)، لأن أبانضرة الذي ذُكر في الأصل وهو: المنذر بن مالك العبدي، لم يروعن أبي برزة، ويروي عنه عمرو بن مُرَّة، والذي يروي عن أبي برزة، ويروي عنه عمرو بن مُرَّة هو: أبونصر، وقد بيّن هذا النسائي عقب روايته للحديث .

أبونصر هو: حميد بن هلال العدوي، البصري، بروي عن أبي برزة، وعنه: عمرو بن مُرَّة، ثقة .

تاريخ الثقات (ص١٣٥)، التهذيب (٣: ٥١)، التقريب (١٥٦٣).

(٨) أبوبرزة الأسلمي هو: نضلة بن عبيد، صحابي مشهور بكنيته، اسلم قبل الفتح، وغزا سبع غزوات، ثم نزل البصرة، وغزا خراسان، ومات بها بعد سنة خمس وستين على الصحيح . التقريب (٧١٥١).

(٩) تخريجه:

أخرجه النسائي في كتاب تحريم الدم، باب ذكر الاختلاف على الأعمش في هذا الحديث (٧: ٩٠٩-١) ، من طريق محمد بن المثنى، عن أبي داود به بمثله .

وأخرجه النسائي كذلك في الكتاب والباب السابقين (٧: ١٠٩)، وأحمد في المسند (١٠:١) ح(٦١)، كلاهمًا من طريق عبدالله بن مُطرف بن الشخير، عن أبي برزة نحوه .

⁽١) سهل بن يوسف هو: الأنماطي، البصري، روى عن: ابن عون، والمثنى بن سعيد، وشعبة، وعنه: أحمد ابن حنبل، وابن معين، وبُندار، ثقة، مات سنة، ٩ هـ . . التهذيب (٢٥٩ : ٢٥٩)، التقريب (٢٦٦٩).

⁽٢) أبوداود هو: سليمان بن داود الطيالسي، ثقة، مضي برقم (١٥).

⁽٣) شعبة، ثقة، مضى برقم (٥).

⁽٤) عمرو بن مُرَّة، ثقة، مضى برقم (٩).

⁽٥) عبدالله بن الحارث، ثقة، مضى برقِم (٣٤).

⁽٦) تخريجه:

[٣٧] أنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، حدثنا: عبدالرحمن (١)، وأبوداود، قالا: حدثنا شعبة، عن عمرو بن مُرَّة، قال: سمعت سعد بن عبيدة (٢) يحدث عن البراء بن عازب (٣) (١ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً إذا أخذ مضجعه أن يقول: اللهم أسلمت نفسي إليك، ووجهت وجهي إليك، وألجأت ظهري إليك، وفوضت أمري إليك، رغبة ورهبة / إليك، لاملجاً ولامنجا منك إلا إليك، آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبرسولك الذي أرسلت، فإن مات مات على الفطرة (٤).

درجته: إسناده صحيع.

(١) عبدالرحمن هو: ابن مهدي، الإمام العلم، مضى برقم (١).

(٢) سعد بن عبيدة هو: السلمي، أبوحمزة الكوفي، ثقة، روى عنه السنة، روى عن: ابن عمر، والبراء بن عاب، وعنه: الأعمش، وعمرو بن مُرَّة، مات في ولاية عمرو بن هبيرة .

تاريخ الثقات (ص١٨٠)، الكاشف (١: ٢٧٩)، التهديب (٣: ٢٨٨)، التقريب (١: ٢٨٨).

(٣) البراء بن عازب بن الحارث بن عدي الأنصاري، الأوسي، صحابي ابن صحابي، مات سنة (٧٢هـ)،
 رضى الله عنه وعن جميع الصحابة الأخيار . التقريب (٦٤٨).

(٤) تخريجه:

أخرجه أبويعلى في مسنده ٢: ٢٨٣٠٢٨٤ (١٦٦٤)، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب مايقول عند النوم وأخذ المضجع (١: ٢٠٨١)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (ص٥٥) ح(٧٨٠)، ثلاثتهم من طريق محمد بن بشار بُندار به بمثله .

وأخرجه الطيالسي في مسنده (ص١٠١)، من طريق شعبة به بمثله .

وأخرجه البخاري في الوضوء، باب فضل من بات على وضوء (1: ٩٩٩٩) ح(٢٤٧)، وفي كتاب الدعوات، باب إذا بات طاهراً ٤: ١٥٥ (٦٣١١)، ومسلم في الكتاب والباب السابقين (٤: ٢٠٨١)، وأبوداود في الأدب، باب مايقال عند النوم (٤: ٣١١) ح (٣٠٤٦)، وأحمد في مسنده (٤: ٢٩٢) ح (١٨٦١)، وأبن حبان في صحيحه كما في الإحسان (٧: ٤٢٦) ح (١٠١٥)، والبغوي في شرح السنة (٥: ١٠١)، كلهم من طريق منصور بن المعتمر، عن سعد بن عبيدة به بنحوه .

وأخرجه مسلم في الكتاب والباب السابقين، والنسائي في الكبرى (٦: ١٩٦) ح(١٠٦٢)، كلاهما من طريق حصين بن سعد بن عبيدة به بنحوه .

وأخرجه النسائي في الموضع السابق، والحميدي في المسند ١: ٥ (٦)، كلاهما من طريق أبي البَخْتري،
 عن أبي برزة نحوه .

وأخرجه أحمد في المسند (٩:١) ح(٥٤)، وأبويعلى في مسنده (١: ٧٤)ح(٧٧)، والطيالسي في مسنده (ص٣)، ثلاثتهم من طريق أبي السَّوَّار العدوي، عن أبي هريرة نحوه ً.

وأخرجه النسائي في الموضع السابق (٧: ١٠٩)، والحاكم في المستدرك (٤: ٣٥٤)، كلاهما من طريق سالم بن أبي الجعد، عن أبي برزة نحوه، وقال الحاكم: صبحيع على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

[٣٨] أنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: حدثنا أبوداود، قال: نا شعبة، عن عمرو ابن مُرَّة، قال: سمعت مالك بن الحارث (١)، قال: خطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطبة عامتها في أهل اليمن، فقال: إن قوماً كانوا أرغد الناس عيشاً، وأبعده داراً، وأكثره أموالاً، فبيعوا (٢) أموالهم، وصاروا حمولة وفرشاً في سبيل الله، ليس كرجل ليس بينه وبين مهاجرة إلا يوم وليلة، يدع أهله ثم يجئ، والله ماتستوون عند الله وعند الناس (٣).

[٣٩] أنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: حدثنا أبوداود، قال: حدثنا شعبة، قال: سالت عمرو بن مُرَّة، قلت: أخبرني عن أويس القَرَني (٤) تعرفونه فيكم؟ قال: لا .

[• \$] أنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: حدثنا سلم بن قتيبة (°)، قال: حدثنا معبية (^{٢)}، عن حذيفة، عن النبي مشعبية (^{٢)}، عن يزيد أبي خالد (^{٢)}، عن أبي عبيدة بن حذيفة (^{٢)}، عن حذيفة، عن النبي

⁼ وأخرجه البخاري في كتاب الدعوات، باب مايقول إذا نام (٤: ٥٥) ح (٦٣١٣)، ومسلم في الكتاب والباب السابقين، والترمذي في الدعوات، بأب ماجاء في الدعاء إذا أوى إلى فراشه (٥: ٢٨ ٤ – ٢٤) ح (٣٣٩٤)، والنسائي في عمل البوم والليلة (ص ٥٠ ٤) ح (٧٧٣)، والحميدي في مسنده (٢: ٣١٩) ح (٧٢٣)، وأحمد في المسند (٤: ٥٨٠) ح (٢٨٥٨)، وابن ماجه في الدعاء، باب مايدعو به إذا أوى إلى فراشه (٢: ١٢٧٥ – ١٢٧١) ح (٣٨٧٦)، كلهم من طريق أبي إسحاق، عن البراء بن عازب نحوه .

⁽١) مالك بن الحارث بن عبد يَغُوثِ النَّجْعِي، اللقب بالأشْتَر، مخضرم، ولأه علي مصر، فمات قبل أنْ يدخلها سنة سبع وثلاثين . تاريخ الثَّقَاتُ وض ﴿ لَا يَهُ اللَّهُ لَا يَبُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّالَا اللَّا اللَّهُ اللللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّاللَّ اللَّا

⁽٢) هكذا في الأصل، ولعلها (فباعوا).

⁽٣) درجته: إسناده صحيح، ولم أجد من خرجه.

⁽٤) أوبس القرني -بفتح القاف والراء-، سيد التابعين، روى له مسلم من كلامه، مخضرم، قتل بصفين. سير أعلام النبلاء (٤: ١٩)، تاريخ الثقات (ص٧٤)، التقريب (٥٨١).

⁽٥) سلم بن قُتيبة هو: الشَّعيري -بفتح المعجمة- أبوقتيبة الخراساني، روى عن: جرير بن حازم، والجراح ابن مليح، وشعبة، وروى عنه: الفلاس، وبُندار، صدوق، مات سنة (٢٠٠) أو بعدها.

التهذيب (٤: ١٣٣)، التقريب (٢٤٧).

⁽٦) شعبة، ثقة، مضى برقم (٥).

⁽٧) يزيد بن أبي خالد هو: يزيد بن عبدالرحمن الأسدي، الكوفي، صدوق يخطئ كثيراً، كان يدلس، روى له الأربعة، روى عنه شعبة .

الحرح والتعديل (٩: ٢٧٧)، الكاشف (٣: ٢٤٧)، التهذيب (١٢: ٨٢)، التقريب (٨٠٧٢).

⁽ ٨) أبوعبيدة بن حذيفة بن اليمان العبسي الكوفي، روى عن: أبيه، وعمته فاطمة، وعدي بن حاتم، وأبي موسى الأشعري، وعنه: محمد بن سيرين، ويوسف بن ميمون، ويزيد أبوخالد . ذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة، وقال ابن حجر: مقبول .

الثقات (٥: ٥٩٠)، تاريخ الثقات (ص٤٠٥) التهذيب (١٢١ ١٥٩)، التقريب (٨٢٢٩).

صلى الله عليه وسلم قال: « من باع داراً ، فلم يشتر مكانها ، (لم تبارك له $(^{(1)})$ $(^{(1)})$.

[١ ١] أنا أبويعلي، قال: حدثنا بُندار، قال: حدثنا عبدالرحمن بن مهدي، ومحمد بن جعفر، قالا: حدثنا شعبة، عن يزيد أبي خالد، وليس بالدالاني، عن أبي عبيدة بن حذيفة، عن حذيفة بمثله، ولم يرفعه (٣).

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٧: ٣٢٨)، والطيالسي في مسنده (ص٥٥)، كلاهما من طريق وهب ابن جرير، عن شعبة به نحوه .

وأخرجه ابن ماجه في الاحكام، باب من باع عقاراً ولم يجعل ثمنيه في مثله (٢: ٨٣٢)ح(١٤٩١)، وابن عـدي في الكامل (٧: ١٦٦)، كلاهما من طريق يوسف بن ميـمون، عن ابي عبـيدة، عن ابيه مرفوعاً

درجته: إسناده ضعيَّف؛ فيه يزيد ابي خالد، صدوق يخطئ كثيراً، وكان يدلس، وابوعبيدة قال عنه الحافظ ابن حجر: مقبول .

وله شاهد من حديث سعيد بن حريث مرفوعا:

أخرجه ابن ماجه (٢: ٨٣٢)ح(٢٤٩٠)، في كتاب الرهون، باب من باع عقاراً ولم يجعل ثمنه في مثله، والدارمي (٢: ٢٧٣)، وأبويعلي في مسنده (٢: ٥٠ ١٦٦١) ح(٤٥٤)، والطبراني في المعجم الكبير (٦: ٦٥) ح(٥٥٢٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٦: ٣٤)، قال البوصيري في زوائد ابن ماجه: «إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، ضعفه البخاري وأبوداو دروغير همه الله قبلت إيهو كذلك عند الحافظ في التقريب (٢١٧): (ضعیف) .

لكن تابعه: ابوحمزة محمد بن ميمون السكري، وهو ثقة من رجال الشيخين، عن عبدالملك بن عمير به، كما عند البيهقي (٦: ٣٤) .

عير أن هذا الإسناد من طريق محمد بن موسى بن حاتم، وهو متكلم فيه، قال القاسم السياري: أنا برئ من عهدته . اللسان (٥:١٠٤) .

وذكره البيهقي في المجمع (٤: ١١٠)، وقال: فيه قيس بن الربيع وثقه شعبة والثوري وغيرهما، وضعفه ابن معين وأحمد وغيرهما .

قال الحافظ ابن حجر في التقريب (٥٥٧٣): صندوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ماليس من حديثه،

وخلاصة القول: إن الحديث بمتابعاته وشواهده المذكورة يرتقي إلى الحسن . والله أعلم .

(٣) تخريجه:

أحرجه البخاري في التاريخ الكبير (٨: ٣٢٧)، من طريق إبراهيم السكسكي، عن محمد بن بشار به بحوها وفيه زيادة.

والطيالسي في مستده (ص٦٥)، عن شعبة به تحوه .

درجته: إسناده ضعيف .

⁽١) هكذا في الأصل، وعند المزي في تهذيبه (٣٤: ٥٦) (لم يبارك له فيه).

⁽۲) تخریجه:`

[۲ عن شعبة، عن يزيد أبي خالد الدالاني، عن أبي عبيدة بن حذيفة، عن حذيفة قال: «من بأع داراً، ولم يشتر مكانها لم تبارك له»، قال أبوبكر بُندار: فقلت لعبدالرحمن: تحفظ / هذا الحديث عن شعبة، قال: نعم، قلت: حدثني به، فقال: حدثنا شعبة، عن يزيد أبي خالد، قلت له: الدالاني؟ قال: ليس بالدالاني، فقلت له: فإن ههنا من يرويه عن شعبة، عن يزيد أبي خالد الدالاني، فألح عليّ، قلت: حرّمي بن عمارة؟ قال: ويحه! ماأقل علمه بالحديث! يزيد الدالاني أصغر من أن يسمع من أبي عبيدة بن حذيفة (٢).

[**] أنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: نا محمد بن جعفر، قال: نا شعبة، عن أبي حمزة (**) جارنا يحدث عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل: «اعلم أنه من شهد أن لاإله إلا الله، دخل الجنة »(،) .

انظر الحديث السابق رقم (٤٠)، فقد مضى تخريجه عنده .

درجته: إسناده ضعيف، وبالمتابعات والشواهد يرتقي الحديث إلى الحسن .

(٣) أبوحمزة هو: عبدالرحمن بن عبدالله المازني، البصري، جار شعبة، ويقال: إنه ابن كيسان، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال عنه ابن حجر: مقبول . التهذيب (٢١٩)، التقريب (٣٩٣٠).

(٤) تخريجه:

أخرجه أبويعلى في مسنده (٤: ١٨٣) ح(٤١٨٧)، بإسناده ومتنه .

وأخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (ص٤٠٦) برقم(١١٣٣)، من طريق محمد بن بشار بمثل سند المصنف ومتنه، وأخرجه برقم (١٢٣٣)، من طريق النضر، عن شعبة به وبمثله . والبخاري في كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لايفهموا ١: ٦٢-٦٣ (١٢٨)، ومسلم في الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً ١: ٥٠ (٤٩)، وأحمد في المسند (٥: ٢٤٢) ح(٢٤١٩)، وأبوعوانة في مسنده (١: ١٧)، والطبراني في الكبير (٤٠: ٤٨) ح (٨١)، كلهم من طريق قتادة، عن أنس بنحوه وأطول منه .

درجته: الحديث حسن لغيره، فيه أبوحمزة جار شعبة، مقبول، وتابعه قتادة كما في التخريج.

⁽١) حَرْمي هو: ابن عمارة بن أبي حفصة: نابت حَبُون وموحدة ثم مثناة - العتكي البصري، أبوروح، روى عن: شعبة، وقرة بن خالد، وعنه: علي بن المديني، ولندار. قال ابن معين: صدوق، وحكى الأثرم عن أحمد مامعناه أنه صدوق كانت فيه غفلة، وأنكر عليه أحمد حديثين ليس هذا الحديث منهما، وأحدهما حديث جارية بن وهب، وقد صححه الشيخان، والآخر حديث أنس؛ من كذب عليّ، وقال ابن حجر: صدوق بهم، وقال الذهبي: ثقة . الكاشف (١١٤٦)، التهذيب (٢٣٢)، التقريب (١١٧٨).

⁽٢) تخریجه:

[4] أنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: نا محمد (٥)، قال: نا سعيد بن أبي

هلال هو: المازني، روى عن سويد بن مقرَّن، وذكره ابن حبّان في الثقات، وذكره البخاري، وابن أبي حاتم، وسكتا عنه حيث لم يذكراه بجرح أو تعديل .

الثقات (٥:٤٠٥)، التاريخ الكبير (٨: ٢٠٣)، الجرح والتعديل (٩: ٧٣).

(٣) سويد بن مقرَّن المزني، صحابي، نزل الكوفة، مشهور ، التقريب (٢٦٩٨).

(٤) تخريجه:

أخرجه أحمد في المسند (٥: ٤٤٥)ح(٢٣٧٩٤)، وأبويكر بن أبي شيبة في مصنفه (٥٣:٥) حر(٢٣٨٠)، كلاهما عن محمد بن جعفر بإسناد المصنف وبنحو متنه .

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن أبي عَلَضَم في الآحاد والمثناتي (٣١٩) ح(١٠٨٤)، وأخرجه الطيالسي (ص١٧٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٠٢)، من طريق عثمان بن عمر، كلاهما عن شعبة بنحوه.

وأورده الهيثمي في المجمع (٥:٠٠)، وقال: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح، خلا هلال المازني، وهو ثقة.

درجته: إسناده ضعيف، فيه أبوحمزة جار شعبة، قال عنه ابن حجر: مقبول، ولم نجد له متابعاً، وهلال المازني سكت عنه البخاري وابن أبي حاتم .

وله شاهد من حديث عبدالله بن أبي أوفى: أخرجه البخاري في الأشربة، باب ترخيص النبي صلى الله عليه وسلم في الأوعية والظروف بعد النهي (٥/١) رقم(٥٩٦).

ومن حديث أبي سعيد الخدري: أخرجه مسلم في الأشربة، باب النهي عن الانتباذ في المزفت والدباء . والحنتم والنقير (٣/ ١٥٨٠) .

(٥) محمد هو: ابن جعفر، ثقة، مضى برقم (٥).

⁽١) أبوحمزة هو: عبدالرحمن بن عبدالله المازني، قال عنه ابن حجر: مقبول، ومضى برقم (٤٣).

⁽٢) في الأصل (هلال)، والصواب ماأثبته .

عروبة (١)، عن معمر (٢)، عن الزُّهري (٣)، (أن مروان بن الحكم (٤) قضى في رجل خنق رجلاً حتى أحدث أربعين قلوصاً، وفي غير حديث الزُّهري: أن مروان قال: هي بمنزلة الجائفة »(٥).

[$\ref{7}$] أنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: محمد، قال: حدثنا سعيد بن أبني عروبة، عن حماد $\ref{7}$, عن النخعي $\ref{7}$, قال: المكاتب خراجه $\ref{1}$.

والقلوص: هي الناقة الشابة . النهاية (١٠٠:٥٠).

(٦) حماد هو: ابن أبي سليمان، أبوإسماعيل الكوفي الفقيه، روى عن: سعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، وإبراهيم النخعي، وعنه: عاصم الأحول، وشعبة، والثوري. قال أبوحاتم: حماد هو صدوق لايحتج بحديثه، وقال العجلي: ثقة، وقال النسائي: ثقة، وقال الذهبي: ثقة، وقال ابن سعد: كان ضعيفاً في الحديث، واختلط في آخره، وكان مرجئاً، كان كثير الحديث، إذا قال برأيه أصاب، وإذا قال عن إبراهيم أخطا. مات سنة (١٢٠هـ).

الجرح والتعديل (٣: ١٤٦)، تاريخ الثقات (ص١٣١)، الكاشف (١: ١٨٨)، التهذيب (٣: ١٦).

- (٧) النخعي هو: إبراهيم، ثقة، مضى برقم (٢٧).
- (A) درجته: إسناده صحيح، وإن كان فيه سعيد بن أبي عروبة، مدلس، وقد اختلط، إلا أنه من الطبقة الثانية من طبقات المدلسين ص . ه . انثانية من طبقات المدلسين ص . ه .
 - (٩) كلمتان غير واضحتين في الأصل.

⁽١) سعيد بن أبي عروبة، ثقة، مضى برقم (٣).

⁽٢) معمر هو: ابن راشد الأزدي، الحداني مولاهم، أبوعروة، نزيل اليمن، شهد جنازة الحسن البصري، روى عن: ثابت البناني، وهشام بن عروة، والزهري، وعنه: يحيى بن أبي كثير، والثوري. ثقة ثبت، فاضل، فاله ابن حجر، وقال ابن معين: أثبت الناس في الزهري مالك ومعمر، وهو ثقة، وقال العجلي: ثقة رجل صالح، وذكره أبن حبان في الثقات، وقال: كان فقيهاً حافظاً متقناً ورعاً.

تاريخ الثقات (ص٥٣٥)، التهذيب (١٠: ٢٤٣)، التقريب (٢٨٠٩).

⁽٣) الزهري هو: محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري، روى عن: عبدالله بن عمر بن الخطاب، والأعرج، وسعيد بن المسيب، وعنه: عطاء بن أبي رباح، وهشام بن عروة . قال العجلي: تابعي ثقة، وقال ابن سعد: قالوا: وكان الزهري ثقة كثار الحديث والعلم والرواية فقيها جامعاً، وقال ابن حجر: الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه . مات سنة ٢٥٠هـ

تاريخ الثقات (٤١٢)، التهذيب (٤٠٥ م ١٤)، التقريب (٦٢٩٦).

⁽٤) مروان بن الحكم بن أبي العاص، أبوعبدالملك الأموي، المدني، ولي الخلافة في آخر سنة أربع وستين، ومات سنة خمس من رمضان . التقريب (٢٥٦٧).

⁽٥) درجته: إسناده صحيح.

[٧] أنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، نا محمد بن جعفر، قال: قال سعيد: وهو قول قتادة.

[4] أنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: حدثنا محمد، قال: سعيد: عن قتادة في رجل رُمي من عند قوم لا / يدرون أيهم رمى، قال: ذاك عليهم .

[؟ ٤] أنا أبويعلى، قال: ثنا بُندار، قال: نا محمد، قال: نا سعيد، عن قتادة، في رجل ضرب فعرج: يقدر مانقص من قوته. فإذا ضرب، فذهب بصره، قال قتادة: فيقدر مانقص من بصره.

[• •] أنا أبويعلى، نا بُندار، قال: نا محمد، نا سعيد، عن قتادة في رجل من أهل الذمة فقاً عين مسلم، قال قتادة: ديته على أهل طَسُّوجه (١) .

[١٥] أنا أبويعلى، قال: نا بُندار، قال: حين أبا محمد، نا سعيد، عن أبي معشر (٢)، عن النخعي (٣)، أن معقل بن مُقرِّن (٤)، أتى ابن مسعود، فقال: (إني حلفت أن لاأضع جنبي على فراشي كيت وكيت، فتلا هذه الآية ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُحرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحلًا اللَّهُ لَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ (٥)، قال: لولا هذه الآية ما سالتك،

⁽١) تخريجه: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٥: ٤٤٥)، من طريق محمد بن بشر، به، وفيه زيادة (رجل)، عند قوله (فقاً عين مسلم).

درجته: إسناده صحيح كسابقه .

⁽٢) أبومعشر هو: زياد بن كليب الحنظلي، روى عن: إبراهيم النخعي، والشعبي، وسعيد بن جبير، وعنه: قتادة، وخالد الحذاء، وسعيد بن أبي عروبة . قال العجلي: كان ثقة في الحديث، وقال أبوحاتم: صالح من قدماء أصحاب إبراهيم، ليس بالمتين في حفظه، وقال النسائي: ثقة . مات سنة ١١٩هـ .

ثقات ابن حبان (٦: ٣٢٧)، تاريخ الشقات (١٦٨)، الكاشف (١: ٢٦١)، التهذيب (٣: ٣٨٢)، التقريب (٢: ٢٦١)، التقريب (٢٠٩٦).

⁽٣) النخعي هو: إبراهيم، ثقة، مضى برقم (٢٧).

⁽٤) معقل بن مقرُّن هو: أخو النعمان بن مقرن، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً، ذكره ابن أبي حاتم، وسكت عنه . الجرح والتعديل (٨: ٢٨٥).

⁽٥) سورة المائدة: ٨٧.

فأمره أن يكفّر، قال: إني غني، فهات، قال: حَرَّرْ محرزاً (١)، قال: عبدي سرق قباء عبدي؟ قال: مالك أخذ بعضه بعضاً لا قطع عليه، ولكنه لو سرق من غيرك قطع، قال: أمتي زنت؟ قال: مالك أخذ بعضه تعليه، قال: إنها لم تحصن، قال: أليست مسلمة؟ قال: بلي، قال: فإن إحصانها إسلامها (٢).

[**٥٢**] أخبرنا أبويعلى، قال: حدثنا بُندار، قال: نا محمد، قال: نا سعيد، عن أبي مَعْشر (^{٣)}، عن النَّخَعي (^{٤)}، عن علقمة (^{°)}، (أنه كان إذا زنى مملوكه أقام عليه الحد في نادي قومه (^(٣)).

[**٣**] أنا أبويعلى، قال: نا بُندار، قال: حدثنا محمد، قال: نا شعبة، عن أنس بن سيرين (^(Y))، (أنه سمع ابن عمر يقول: طلقت امرأتي وهي حائض، فأتى عمر النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره، فقال: مُرْه فليُراجعها، ثم إذا / طَهَرت فليُطلُقها، قلت لابن عمر: احتسبت بتلك التطليقة؟ قال: فَمَهُ ((^)).

أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٧٪ ١٩٩٤ (١٣٩٤)، من طريق حماد، عن إبراهيم النخعي به مقتصراً على طرف الحديث الأخير، والطبراني في المعجم الكبير (٩: ١٣٩٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨: ٢٨١)، من طريق عمرو بن شرحبيل، عن معقل، وعند الطبراني بنحوه، والبيهقي مقتصراً على طرف الحديث الاخير. درجته: إسناده صحيح.

⁽١) هكذا في الأصل، وعند الطبراني (رقبة).

⁽٢) تخريجه:

⁽٣) أبومعشر هو: زياد بن كليب الحنظلي، ثقة، مضى برقم (٥١).

⁽٤) النخعي هو: إبراهيم، ثقة، مضى برقم (٢٧).

⁽٥) علقمة هو: ابن قيس، ثقة، مضى برقم (٢٧).

⁽٦) درجته: إسناده صحيح.

⁽٧) أنس بن سيرين الأنصاري، روى عن: ابن عباس، وابن عمر، وجندب البجلي، وعنه: شعبة، والحمادان، وخالد الحذاء، ثقة . مات سنة ١١٨هـ وقيل ١٢٠هـ .

تاريخ الشقات (ص٧٣)، الشقات (٤: ١٤)، تاريخ ابن معين (٢: ٤٤)، التهذيب (١: ١٣٧٤)، التقريب (٥٦٣)، التقريب (٥٦٣)،

⁽٨) تخريجه:

أخرجه مسلم في كتباب الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض (٢: ١٠٩٧)، وأحمد في المسند (٢: ٧٨) ح(٥٤٨٩)، كلاهما من طريق محمد بن جعفر به بمثله .

وأخرجه البخاري في الطلاق، باب إذا طُلُقت الحائض تعتمد بذلك الطلاق (٣: ٤٠٠) برقم(٥٢٥١)، من طريق سليمان بن حرب .

[\$6] أنا أبويعلى، قال: أنا بُندار، قال: نا معاذ بن معاذ (1)، وابن أبي عدي (٢)، وحسين بن حسن (٣)، عن ابن عون (٤)، عن محمد (٥)، قال: «كنا نُنزل قول ابن عمر في أمر طلاقه على نعم، قال ابن عون: وكنا ننزل قول محمد: لاأدري، على الكراهة» (٢).

= ومسلم في الكتاب والباب السابقين (٢: ١٠٩٧)، من طريق عبدالرحمن بن بشر وبهز .

والبيهقي في السنن الكبرى (٧: ٣٢٦)، والطحاوي في مشكل الآثار (٣: ٥٢)، من طريق حجاج بن منهال، كلهم عن شعبة به بنحوه .

وأخرجه مسلم في الكتاب والباب السايقين (٢: ٩٦)، وأبوداود في الطلاق، باب طلاق السنة ٢: ٢٥ (٢١٨٤)، والنسائي في الطلاق، ٢٥ (٢١٨٤)، والنسائي في الطلاق، باب ماجاء في طلاق السنة ٤: ٦٩٩ (١١٧٥)، والنسائي في الطلاق، باب طلاق السنة (١: ٢٠٢١) ح (٢٠٢٢)، كلهم من طريق يونس بن جبير .

وأخرجه أحمد في المسند (٢: ٢، ٥٥، ٦٣، ٦٤، ٢٠ ١٥٥)، وابن أبي شيبة (٤: ٥٥)، ومالك في الموطأ في كتاب الطلاق، باب ماجاء في الأقراء وعدة الطلاق وطلاق الحائض (٢: ٥٧٦)، ومن طريقه البخاري في بب ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيَ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَآءَ فَطَلَقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُواْ الْعِدَة ﴾، (٣: ٤٠)ح (٥٢٥١)، ومسلم في بب ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِي إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَآءَ فَطَلَقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُواْ الْعِدَة ﴾، (٣: ٤٠)ح (٥٢٥١)، ومسلم في المن الكبرى (٧: ٤٠٤)، والدارمي (٢: ١٠٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٧: ٢٤٤)، والطيالسي (ص٢٥٣)، كلهم من طريق نافع ، ويُونسَ بن جبير، ونافع، عن عبدالله بن عمر بنحوه .

درجته: إسناده صحيح.

(١) معاذ بن معاذ هو: ابن نصر بن حسان بن الحارث الخشخاش، قاضي البصرة، روى عن: سليمان النيمي، وحميد الطويل، وابن عون، وعنه: ابناه عبدالله، وأحمد بن حنبل، وبُندار، ثقة . مات سنة ١٩٦هـ .

الكاشف (٣: ١٣٦)، التهذيب (١٠: ١٩٤)، التقريب (٢٧٤٠).

- (٢) ابن أبي عدي هو: محمد بن إبراهيم البصري، ثقة، مضى برقم (١٢).
- (٣) حسين بن حسن بن يسار، ويقال: ابن مالك بن يسار، أبوعبدالله، روى عن ابن عون، وعنه: أحمد ابن حنبل، والفلاس، وبُندار، ثقة . مات سنة ١٨٨ه. التهذيب (٢: ٣٣٥)، التقريب (١٣١٧).
 - (٤) ابن عون هو : عبدالله البصري، ثقة، مضى برقم (٢٤).
- (٥) محمد هو: ابن سيرين الأنصاري، مولاهم، أبوبكر بن أبي عمرة البصري، إمام زمانه، روى عن: مولاه أنس بن مالك، وزيد بن ثابت، والحسن بن علي، وأبي هريرة، وعائشة، وابن عمر، وابن عباس، وعنه: الشعبي، وخالد الحذاء، وابن عون، والأوزاعي . قال ابن معين: ثقة، وقال العجلي: بصري تابعي ثقة .

تاريخ الثقات (ص٥٠٥)، التهذيب (٩: ٢١٤)، التقريب (٩٤٧).

(٦) درجته: إسناده صحيح.

المسلم في المحادث والله في المستبدي والمرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع

وأحمد في المسند (٢: ٦١) ح(٥٢٦٨)، من طريق عبدالرحمن بن مهدي، وبهز .

وابن الجارود في المنتقى (ص٢٧٨) برقم (٧٣٥)، من طريق يزيد بن هارون .

والدارقطني في سننه (٤: ٥-٦) (٦)، من طريق بشر بن عمر .

[٥٥] أنا أبويعلى، قال: نا بُندار، قال: نا عبدالوهاب (١)، نا مهاجر أبومخلد (٢)، عن عبدالرحمن بن أبي بكرة (٣)، عن أبيه (٤)، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « يمسح المسافر على خفيه ثلاثة أيام ولياليهن، والمقيم يوم وليلة». قال: وكان أبوبكرة لايمسح على الخفين (٥).

تاريخ الثقات (ص٢٨٩)، التهذيب (٦: ١٤٨)، التقريب (٢٨١٦).

(٤) أبوبكرة هو: نفيع بن الحارث بن كلدة -بفتحتين-، ابن عمرو الثقفي، صحابي مشهور بكنيته، أسلم بالطائف، ثم نزل البصرة، ومات بها سنة إَحِدى واثنتين وخمسين .

التقريب (٧١٨٠).

(٥) تخريجه:

أخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة، باب ماجاء في التوقيت في المسح للمقيم والمسافر (1: ١٨٤) ح(٥٥٦)، وابن خزيمة في صحيحه (١: ٩٦) ح(١٩٢)، ومن طريقه الدارقطني في سننه (١: ٢٠٤)

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١: ٢٨١)، والبغوي في شرح السنة (١: ٤٦٠) ح(٢٣٧)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١: ١٦٣) (١٨٧٨)، وابن الجارود في المنتقى (ص٥٥)، وابن حبان كما في الإحسان (٢: ١١٣)، والشافعي في مسنده (ص١١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١: ٨٢)، كلهم من طريق عبدالوهاب بن عبدالجيد الثقفي به بنحوه .

هرجته: في إسناده مهاجر بن مخلد، مقبول، ولم نجد له متابعاً . وقد حسَّن البخاري -رحمه الله تعالىالحديث كما نقل ذلك الترمذي عنه في كتابه العلل الكبير (١: ١٧٥)، حيث قال: وحديث أبي بكرة حسن.
وللحديث شاهد من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أخرجه مسلم في كتاب الطهارة، باب
التوقيت في المسح على الخفين ١: ٢٣٢ (٢٧٦)، والنسائي في كتاب الطهارة، باب التوقيت في المسح للمقيم
والمسافر (١: ٨٤)، وابن خزيمة في صحيحه (١: ٩٨).

⁽١) عبدالوهاب هو: الثقفي، ثقة، مضى برقم (١).

⁽٢) مهاجر أبومخلد هو: مهاجر بن مخلد، ويقال: أبوخالد مولى البكرات بفتح الموحدة، والكاف روى عن: عبدالرحمن بن أبي بكرة، وأبي العالية الرياحي، وعنه: عون الأعرابي، وخالد الحذاء، وعبدالوهاب الثقفي . مقبول .

التهذيب (١٠: ٣٢٣)، التقريب (٢٩٣٤).

⁽٣) عبدالرحيمن بن أبي بكرة: نفيع بن الحارث الثقفي البصري، روى عن: أبيه، وعلي، وعبدالله بن عمرو ابن الأسود العصري، وعنه: ابن أخيه ثابت بن عبيدالله بن بكرة، وخالد الحذاء، ومحمد بن سيرين، ثقة، مات سنة ٩٦هد.

[٢٥] أنا أبويعلى، نا بُندار، قال: نا محمد، قال: نا شعبة، قال: سمعت أبا الجُودي (١) يحدث عن سعيد بن المهاجر (٢)، عن المقدام أبي كريمة (٣)، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « أيما مسلم أضاف قوماً، فأصبح الضيف محروماً، فإن حقاً على كل مسلم نصره، حتى يأخذ بقرى الليلة من زرعه وماله (٤).

آخر الجزء من الأصل. والحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد النبي، وآله أجمعين، وسلم تسليماً .

(٤) تخريجه:

أخرجه أحمد في المستد (٤: ١٢٣) ح(١٧٢٣٦)، عن محمد بن جعفر به بمثله.

وأخرجه أبوداود الطيالسي (ص٥٦ ا)، عن شعبة به بنحوه .

وأحمد في المسند (٤: ٣١)ح(١٧٢١٧)، من طريق حجاج بن المنهال .

وأبوداود في الأطعمة، باب ماجاء في الضيافة ٣: ٣٤٣ (٣٧٥١)، من طريق يحيى .

والحاكم في المستدرك (٤ : ١٣٢)من طريق عمار بن عبدالجبار .

والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠:١٠)، والبغوي في شرح السنة (٢١: ٣٤٠)، كلاهما من طريق محمد بن عبدالملك، والدارمي (٢: ٩٨)، من طريق يزيد بن هارون، كلهم عن شعبة به بمثله .

درجته: إسناده ضعيف؛ لجهالة سعيد بن المهاجر، حيث لم يرو عنه غير أبي الجودي، والحديث صحيح .

وله شاهد من حيث عقبة بن عامر، عند البخاري في كتاب المظالم والغصب، باب قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه (٢: ١٩٥)ح(٦١)، ومسلم في كتاب اللقطة، باب الضيافة ونحوها (٣: ١٣٥٣).

⁽۱) أبوالجودي هو: الحارث بن عمير الأسدي الشامي، روى عن: سعيد بن المهاجر، وعمر بن عبدالعزيز، ونافع مولى ابن عمر، وعنه: شعبة، وابوعوانة، وهشيم. قال آبير معين: ثقة، وقال أبوحاتم: صالح، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة . التهذيب (١٢: ١٢)، التقريب (٨٠٢٦).

⁽٢) سعيد بن المهاجر أو ابن أبي المهاجر، الحميصي، روى لحن القدام بن مُعَدي كَرب، وعنه الحارث بن عمير الأسدي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: مجهول .

التهذيب (٤: ٩٠)، التقريب (٢٤٠٠).

⁽٣) المقدام أبوكريمة هو: المقدام بن مَعْدي كُرِب بن عَمرو الكُندي، صحابي مشهور، نزل الشام، ومات سنة ٨٧هـرضي الله عنه . التقريب (٦٨٧١) .

فهرس المصادر والمراجع

- ١- الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم، تحقيق: د.فيصل الجوابرة، دار الراية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- ٢- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الخامسة ٥٠٤٥هـ.
 - ٣- الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت .
- ٤- البداية والنهاية، للحافظ ابن كثيرالدمشقي، تحقيق: د.أحمد أبوملحم وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٥- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيشمي، تحقيق:
 د.حسين أحمد الباكري، مركز خدمة السنة بالمدينة .
- ٦- تذكرة الحفاظ، للإمام أبي عبدالله محمد بن احمد بن عثمان الذهبي، دار إحياء التراث، بيروت.
- ٧- التاريخ الكبير، للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، توزيع دار الباز، للنشر والتوزيع، مكة المكرمة .
- ٨- تقريب التهذيب، للحافظ ابن حَجْر العسقلاني، تحقيق أمحمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، حلب .
 - ٩- تهذيب الأسماء واللغات، لحي الدين يحيى بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٠ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق:
 د.بشار عواد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٣٤٣هـ.
- 1 ١ تفسير القرآن، للإمام عبدالرزاق بن همام الصغاني، تحقيق: د.مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد، الرياض.
 - ١٢- الثقات، للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند.
- 17 جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين خليل بن كيكلدي العلاثي، تحقيق: حمدي السلفى، عالم الكتب.

١٤ - الجرح والتعديل، للإمام الحافظ أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .

٥ ١ - حلية الأولياء، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، دار الفكر، بيروت، لبنان .

١٦ - الدر المنثور في التفسير بالماثور، للإمام السيوطي، نشر دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان، بيروت .

١٧ - رجال صحيح مسلم، للإمام أبي بكر أحمد على منجويه الأصبهاني، تحقيق: عبدالله الليثي،
 دار المعرفة، بيروت .

١٨ - سلسلة الأحاديث الصحيحة، لحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى
 ١٤٠٧ هـ.

9 ١- السنة، لعبدالله بن الإمام أحمد بن حنبل، تجقيق: د.محمد سعيد القحطاني، نشر دار ابن الجوزي، الدمام .

· ٢- السنة، لابي بكربن ابي عاصم: الضحاك بن مخلف الشيباني، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي .

٢١ سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد،
 دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٢ - سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر وغيره، مطبعة مصطفى الحلبي بمصر.

٢٣ - سنن الدارمي، لعبدالله بن محمد الدارمي، طبع بعناية: محمد أحمد دهمان، نشر دار إِحياء السنة النبوية .

٣٤ - سنن سعيد بن منصور، تحقيق: د.سعد آل حميد، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١ه.

٥٠ - سنن النسائي، لأحمد بن شعيب النسائي، المكتبة العلمية، بيروت.

٣٦- السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين البيهقي، وبذيله الجوهر النقي لابن التركماني، دار المعرفة، بيروت.

٢٧ - سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠١ه.

٢٨- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن العماد الحنبلي، دار إِحياء التراث، بيروت.

٢٩ صحيح البخاري، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، ترقيم وشرح: محمد فؤاد عبدالباقي
 وغيره، المكتبة السلفية، القاهرة .

٣٠ صحيح ابن خزيمة، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: د.محمد مصطفى الأعظمى .

٣١ - صَحيح مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إِحياء التراث العربي، بيروت . ..

٣٢- الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد، دار صادر، بيروت.

٣٣ فتح الباري بشرح البخاري، للحافظ ابن حجر العسفلاني، ترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي.

٣٤ - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لحمد بن احمد الذهبي، دار الباز، مكة .

٣٥- الكامل في ضعفاء الرجال، للإمام أبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني، دار الفكر للطباعة والنشر.

٣٦ لسان الميزان، للحافظ ابن حجر العسقلاني، صورة عن الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف بحيدر آباد الدكن، الهند، نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت .

٣٧ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيشمي، دار الكتاب، بيروت، لبنان .

٣٨- المستدرك على الصحيحين، للحافظ أبي عبدالله الحاكم النيسابوري، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٣٩- المسند، لأبي عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني، مؤسسة قرطبة للطباعة والنشر والتوزيع .

· ٤- المسند، لأبي داود الطيالسي، دار المعرفة، بيروت .

- ١٤ المسند، لعبدالله إلحميدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب، بيروت.
 - ٤٢ المسند، لأبي عوانة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- ٤٣ مسند الشهاب، لحمد بن سلامة القضاعي، تحقيق: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 25- مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق: إِرشاد الحق الأثري، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، دمشق.
- ٥٤ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري، تحقيق: محمد الكشناوي، دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع .
 - ٤٦ المصنف، لابن أبي شيبة، نشر دار السلفية .
- · ٤٧ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: حبيب الرحمن الاعظمي، توزيع عباس الباز، مكة المكرمة.
 - ٤٨ معالم السنن، للإمام حمد بن محمد الخطابي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٩٤ المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، نشر مكتبة ابن تيمية.
- ٥٠ المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهاني، دار
 المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان .
 - ١ ٥- الموطأ، للإمام مالك بن أنس، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث، بيروت.
- ٢٥- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي الجوزي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطاء، ومصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
 - ٥٣ ميزان الاعتدال، للحافظ الذهبي، تحقيق: على محمد البجاوي، دار الباز، مكة المكرمة.
- ٤ ٥- النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري، تحقيق:
 طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، دار الفكر .

*سيع الأنيس

التعريف بالبحث

يتناول هذا البحث بالدرس والتحليل حادثة من أخطر الحوادث التي تعرض لها بيت النبوة، وكادت أن تمس الحياة الخاصة للنبي عليه الصلاة والسلام، تلك هي حادثة الإفك، محنة الإفك والبهتان، وأخبث مكايد النفاق ولؤم المنافقين، وأخطرها. وإذا كانت المعارك الحربية لها أثرها الواضح في حياة الأمم والشعوب، ولها خطرها على حاضرهم ومستقبلهم فإن المعارك الإعلامية والنفسية لا تقل خطورة عنها.

وقد كشف البحث عن بعض وجوه الخيرية في هذه الحادثة، وذلك من خلال الله حكام الشرعية والدروس التربوية التي تم استنباطها من ثنايا هذا الحديث الجلل.

ويشارهنا إلى أن وجهة البحث، والمنطلقات الأساسية التي انطلق منها، والأهداف التي استهدفها إنما كانت تدور في إطار المعالجة النبوية لمشكلات الحياة الزوجية، والكشف عن أساليبه على على حل مشكلات الأسرة، ولاسيما تلك التي لها مساس بالأعراض.

واتبع البحث المنهجية القائمة على الاستقراء والتحليل، والنقد والاستنتاج. والله من وراء القصد.

* مدرس الحديث النبوي الشريف وعلومه في كلية الشريعة والقانون بمسقط في سلطنة عمان، ولد في مدينة حلب عام (١٣٨٣هـ-١٩٩٣م)، وحصل على درجة الماجستير في الحديث النبوي من كلية العلوم الإسلامية بجامعة بغداد عام (١٩٩٣م) بتقدير ممتاز، وكانت رسالته والحافظ السخاوي ومنهجه في فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، وحصل على درجة الدكتوراه من الكلية المذكورة عام (١٩٩٥م) بتقدير ممتاز، وكانت رسالته والفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب البغدادي: دراسة وتحقيق، وله عدد من البحوث والمؤلفات المنشورة.

المقدمة

الحمدالله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فإن هذا البحث يتناول بالدرس والتحليل حادثة من أخطر الحوادث التي تعرّض لها بيت النبوة وكادت أن تمس الحياة الخاصة للنبي عليه الصلاة والسلام، تلك هي حادثة الإفك، محنة الإفك والبهتان، وأخبث مكايد النفاق ولؤم المنافقين، وأخطرها.

وإذا كانت المعارك الحربية لها أثرها الواضح في حياة الأمم والشعوب، ولها خطرها على حاضرهم ومستقبلهم فإن المعارك الإعلامية والنفسية لا تقل خطورة عنها..

«ولعل حادثة الإفك كانت معركة من أضخم المعارك التي خاضها رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنه خرج منها منتصراً، ولعل الآلام التي سببتها له تلك المحنة كانت من أعظم الآلام التي مرت به، ولعل الخطر على الإسلام من تلك الفرية كان من أشد الأخطار التي تعرّض لها في تاريخه» (١)، ولكن بحلب ما كان فيها من آلام ومخاطر وجروح وشرور كان فيها خير كثير للمسلمين في حاضرهم ومستقبلهم، وصدق الله عندما قال: ﴿ إِنَّ الّذِينَ جَاءُوا بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ مّنكُم لا تَحْسَبُوهُ شُرّاً لّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لّكُمْ ﴾.

وقد كشف البحث عن بعض وجوه الخيرية في هذه الحادثة، وذلك من خلال دروس كثيرة تم استنباطها من ثنايا هذا الحدث الجلل .

ويشار هنا إلى أن وجهة البحث، والمنطلقات الأساسية التي انطلق منها، والأهداف التي استهدفها، إنما كانت تدور في إطار المعالجة النبوية لمشكلات الحياة الزوجية، والكشف عن أساليبه على حل مشكلات الأسرة، لاسيما تلك التي لها مساس بالأعراض، وتوضيح هذا الجانب غاية في الأهمية إذ إنه يعالج الأخطاء الشائعة في الأوساط الإسلامية في تعاملهم مع هذا الموضوع الحساس في حياتهم الزوجية.

⁽١) "في ظلال القرآن" ٤ / ٢٥٠١ بتصرف.

أما لو ثبتت بشهادة الشهود، أو بالإقرار أمام القضاء في حق الزوجة – قريبة كانت أو بعيدة – فإن شرعة الإسلام قد تكفلت بمعالجتها، كما تصدت السنة النبوية لبيانها، ولا يتسع هذا البحث لاستعراض ذلك، بل لا بد من إفراده ببحث آخر يبين أحكامه، ويستعرض أهم ما جاء فيه.

كما تعرّض البحث - بالإضافة إلى ما ذكر- إلى قضايا أخرى مما له علاقة بدراسة حياة النبي صلى الله عليه وسلم، والمجتمع الذي كان يعيش فيه من الناحية النفسية والإعلامية، والشؤون الإجتماعية، أو مما له تعلق بأحكام تخص المرأة المسلمة في عدد من القضايا.

أما عن منهجي في البحث؛ فقد اتبعت فيه المنهجية القائمة على الاستقراء والتحليل، والنقد والاستنتاج، وقمت بعرض الآراء المختلفة حول عدد من قضايا حادثة الإفك، وناقشت الأدلة المتوافرة عنها، ورجّحت ما رأيت راجحاً منها، حسب ما يقتضيه النظر العلمي، مع الرجوع إلى المصادر الأصلية وتوثيق النصوص، ولا سيما النبوية، حسب الطريقة العلمية في ذلك.

وأما خطة البحث فقد اشتملت على مقدمة، وخمسة مباحث:

المقدمة: بينت فيها أهمية البحث، وسبب اختياره.

المبحث الأول: حادثة الإفك في القرآن الكريم.

أولاً: الآيات الواردة في حادثة الإفك.

ثانياً: التفسير الإجمالي لها .

المبحث الثاني: حادثة الإفك في الحديث النبوي الشريف.

أولاً: نص الحديث مع تحليله.

ثانياً: تخريج الحديث.

ثالثاً: تحديد زمن وقوع حادثة الإِفك، وفي أي غزوة وقعت؟.

المبحث الثالث: مكانة البيت النبوي من خلال حادثة الإفك.

المبحث الرابع: الأحكام الشرعية المستفادة من حادثة الإفك.

المبحث الخامس: الدروس التربوية المستفادة من حادثة الإفك.

هذا.. ومن الله أستمد العون، فما كان من صواب فمن الله، وأحمد الله الذي وفقني إليه، ودلني عليه، وما كان من خطأ فمن نفسي، والستغفر الله منه.

وصلى الله على سيدي ومولاي رسول الله، وعلى آله وصحبه، وسلم.

المبحث الأول حادثة الإفك في القرآن الكريم

أولاً: الآيات الواردة في حادثة الإفك:

قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لَكُلِّ امْرِئِ مِّنْهُم مَّا اكْتَسَبَ مِنَ الإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّىٰ كَبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظيمٌ ﴿ لَوُلا إِذْ سَمَعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ ﴿ لَكُ لَوْلًا جَاءُوا عَلَيْه بأَرْبَعَة شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بالشُّهَدَاء فَأُولَئكَ عندَ اللَّه هُمُ الْكَاذبُونَ ﴿ يَكُ وَلُولًا فَضْلُ اللَّه عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخرَة لَمسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظيمٌ ﴿ إِذْ تَلَقُّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ اللَّهِ عَظِيمٌ ﴿ اللَّهِ عَظِيمٌ اللَّهِ عَظِيمٌ ﴿ اللَّهِ عَظِيمٌ اللَّهِ عَظِيمٌ ﴿ اللَّهُ عَظِيمٌ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَّا لَهُ إِلَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَّا عَلَا عَلَا عَلَّهُ عَلَّالِهُ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَالَّهِ عَلَا عَلَّا عَلَّا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَّهُ عَلَا عَلَّا عَلَّا عَلَا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَا عَلّالَّهُ عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَّا عَلّا وَلَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَا أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظيمٌ ﴿ لَنْ اللَّهُ يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَن تَعُودُوا لِمُثْلِهِ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمنينَ ﴿ وَيُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الآيَات وَاللَّهُ عَليمٌ حَكيمٌ ﴿ إِللَّهُ عَليمٌ حَكيمٌ ﴿ إِلَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَليمٌ حَكيمٌ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ عَليمٌ حَكيمٌ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ عَليمٌ حَكيمٌ ﴿ اللَّهُ عَليمٌ عَلي إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالآخرة وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لا تَعْلَمُونَ ﴿ وَلَوْلا فَضْلُ اللَّه عَلَيْكُمْ وَرَحْمُتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَّحيمٌ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُواتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِنْ أَحَدِ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزكِّي مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿ إِنَّ وَلا يَأْتَل أُوثُوا الْفَضْل منكُمْ وَالسَّعَة أَن يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ وَالْمُسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلا تُحبُّونَ أَن يَغْفَرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحيهٌ ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعَنُوا فِي الدُّنْيَا وَالآخرة وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ اللَّهِ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسَنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ الْمُ يَوْمَئِذَ يُوَفِيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ ﴿ الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبُونَ لَهُم مُغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ (١).

ثانياً: التفسير الإجمالي لها:

١- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالإِفْكِ ﴾: "أي بأبلغ ما يكون من الكذب والإِفتراء، وقيل: هو البهتان لا تشعر به حتى يفجأك" (٢)، والإِفك: حديث اختلقه المنافقون، وراج عند المنافقين ونفر من المسلمين.

- عصبة: جماعة، وأصل العصبة: الفرقة المتعصبة قَلَّتْ أو كَثُرت، وكثر إطلاقها على العشرة فما فوقها إلى الأربعين.

- منكم: من أهل ملتكم، وممن ينتمون إلى الإسلام سواء كان كذلك في نفس الأمر أم لا. فيشمل عبدالله بن أُبَي لأنه ممن ينتمي إلى الإسلام ظاهراً وإن كان كافراً في نفس الأمر لنفاقه (٣).

- بل هو خير لكم: "بل هو خير عظيم لكم لنيلكم بالصبر عليه الثواب العظيم، وظهور كرامتكم على الله عز وجل بتنزيل ما فيه تعظيم شانكم، وتشديد الوعيد فيمن تكلم بما أحزنكم.

- لكل امرىء منهم ما اكتسب من الإِثم: أي جزاء ما اكتسب، وذلك بقدر ما خاض فيه"(٤).

⁽١) سورة النور الآيات (١١-٢٦) ورد في حادثة الإفك ست عـشـرة آية، وهو المثبت في المصحف الشريف.

وجاء عن الحكم بن عتيبة: أنها خمسة عشرة آية، وعن سعيد بن جبير أنها ثماني عشرة آية. قال الآلوسي رحمه الله في "روح المعاني" ١١٨ /١١٠: وكأن الخلاف مبني على الخلاف في رؤوس الآي.

⁽٢) "إرشاد العقل السليم" ٦ /١٦٠ .

⁽٣) "روح المعاني" ١٠/١٦٩، ١٧٠،١٦٩ .

⁽٤) "إرشاد العقل السليم" ٦ / ١٦٠ ،

- له عذاب عظيم: وعذابه في الآخرة بعد جعله في الدرك الأسفل من النار لا يقدر قدر و إلا الله عز وجل، وأما في الدنيا: فوسمه بميسم الذل وإظهار نفاقه على رؤوس الأشهاد.

٢ - ﴿ لَوْ لَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا ﴾:

- لو لا: بمعنى هلا، "ومعنى الآية: أي كان الواجب على المؤمنين و المؤمنات أن يظنوا أول ما سمعوا ذلك الإفك ممن اخترعه بالذات أو بالواسطة من غير تلعثم وتردد بأهل ملتهم من آحاد المؤمنين والمؤمنات خيراً "(٢).
- وقالوا هذا إفك مبين: أي ظاهر مكشوف كونه إفكاً، فكيف بأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها .
- وفي هذه الآية: تلوين للخطاب، و صرف له عن رسول الله عَلَيْه وذويه الى الخائضين بطريق الالتفات، لتشديد ما في لولا التحضيضية من التوبيخ، ثم العدول عنه إلى الغيبة في قوله تعالى: ﴿ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا ﴾ ل تأكيد التوبيخ والتشنيع (٣).
- ٣- ﴿ لَوْلا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهداء ﴾: أي هلا جاء الخائضون بأربعة شهداء يشهدون على ثبوت ما قالوا.
- ﴿ وَلَوْ لا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ لَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظيمٌ ﴾.

 ⁽١) "محاسن التأويل" ٥/٠٢٠.

⁽٢) "روح المعاني"، للآلوسي ١٠/١٧١.

⁽٣) "إرشاد العقل السليم" ٦ / ١٦١ .

- في الدنيا: "أي بفنون النعم التي من جملتها الإمهال للتوبة.
 - والآخرة: بضروب الآلاء التي من جملتها العفو والمغفرة.
- لمسكم فيما أفضتم فيه: أي بسبب ما خضتم فيه من حديث الإفك"(١).
- ٥ ﴿ إِذْ تَلَقُونَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ ﴾: أي لمسَّكم ذلك العذاب العظيم وقت تلقيكم ما خضتم
 فيه من الإفك، وأخذ بعضكم إياه من بعض، والسؤال عنه .
 - والتلقى، والتلقف، والتلقن متقاربة المعاني إلا أن في التلقي: معنى الاستقبال.
- وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم: أي تقولون قولاً مختصاً بالأفواه من غير أن يكون له مصداق ومنشأ في القلوب (٤٠)، وقيل: يجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿ وَتَقُولُونَ بِأَفْواهِكُم ﴾ توبيخاً كقولك: اتقول ذلك بملء فيك " ا(٣).
 - _ وتحسبوه هيناً: اي سهلاً لاتبعة فيه
- ٣- ﴿ وَلَوْ لا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَا أَن نَتَكَلَّم بِهِذَا سَبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ ﴾ بهتان: أي كذب يبهت ويحير سامعه لفظاعته، عظيم: لا يقدر قدره لعظمة المبهوت عليه . . . والظاهر أن التوبيخ المذكور في هذه الآية هو للسامعين الخائضين لا للسامعين مطلقا (٤) ، وهذه الآية : سيقت للتوبيخ على تناقلهم الخبر الكاذب، وكان الشأن أن يقول القائل في نفسه : ما يكون لنا أن نتكلم بهذا، ويقول ذلك لمن يجالسه، ويسمعه منه (٥) .

٧- ﴿ يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَن تَعُودُوا لِمُثْلِهِ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّوْمِنِينَ ﴾، يعظكم: "ينصحكم"،

 ⁽١) "إرشاد العقل السليم " ٦ / ١٦٢ .

⁽٢) "روح المعاني" ١٨ /١١٩ .

⁽٣) السابق ١١٩/١٨ .

⁽٤) السابق ١٨/١٨ .

⁽٥) "التحرير والتنوير" ١٨٠/١٨.

٨- ﴿ وَيُبِينُ اللَّهُ لَكُمُ الآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾: "يبين الله لكم الآيات الدالة على الشرائع، ومحاسن الآداب دلالة واضحة لتتعظوا وتتأدبوا بها".

٩ ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا
 وَالآخرة وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لا تَعْلَمُونَ ﴾:

- يحبون: أي يريدون ويقصدون.
- أن تشيع الفاحشة: أي تنتشر الخصلة المفرطة في القبح، وهي الفرية والرمي بالزنا، أو الزنا نفسه.
 - فالمراد بشيوعها: شيوع خبرها أي يحبون شيوعها (١).

هذا على تفسير أن يراد بالحبة نفسها من غير أن يقارنها التصدي للإشاعة .

قال العلامة أبو السعود العمادي: وهو الأنسب بسياق النظم الكريم، فيكون ترتيب العذاب عليها تنبيها على أن عذاب من يباشر الإشاعة ويتولاها أشد وأعظم (٢).

• ١ - ﴿ وَلَوْلا فَصْلُ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾، "في هذه الآية تكرير للمنة بترك المعاجلة بالعقاب، للدلالة على عظم الجريمة، وحذف الجواب وهو مستغنى عنه بذكره مرة وهو: "لمسّكم"(٦). "إن الحدث لعظيم، وإن الخطأ لجسيم، ولكن فضل الله ورحمته، ورأفته ورعايته ذلك ما وقاهم السوء، ومن ثم يذكرهم به المرة بعد المرة، وهو يربيهم بهذه التجربة الضخمة التي شملت حياة المسلمين "(١).

١ - ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ وَمَن يَتَبِعْ خُطُواتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَا أَيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ وَمَن يَتَبِعْ خُطُواتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَا لُهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِنْ أَحَد أَبَدًا وَلَكِنَ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾:
 يُزكِّي مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾:

⁽١) " إرشاد العقل السليم" ١٦٣/٦.

⁽٢) السابق ٦ / ١٦٤ .

⁽٣) "محاسن التاويل" ٥ / ٢٧٣ .

⁽٤) "الظلال" ٤/٤،٠١ باختصار.

- لا تتبعوا خطوات الشيطان:أي لا تسلكوا مسالكه في كل ما تأتون، وما تذرون من الأفاعيل التي من جملتها إشاعة الفاحشة وحبها.
 - والفحشاء: ما أفرط قبحه كالفاحشة.
 - والمنكر: ما ينكره الشرع (١).

"صور لهم عملهم بأنه اتباع لخطوات الشيطان، وما كان لهم أن يتبعوا خطوات عدوهم وعدو أبيهم من قديم، وإنها لصورة مستنكرة أن يخطو الشيطان فيتبع المؤمنون خطاه، وهم أجدر الناس أن ينفروا منه، وأن يسلكوا طريقاً غير طريقه المشؤوم، ورسم هذه الصورة ومواجهة المؤمنين بها يثير في نفوسهم اليقظة والحذر والحساسية، وما حديث الإفك إلا نموذج من هذا المنكر الذي قاد إليه المؤمنين الذين خاضوا فيه، وهو نموذج منفر شنيع "(٢).

- ما زكا: أي ما طهر^(٣).

"إِن الإِنسان لضعيف، معرض للنزعات، عرضة للتلوث إلا أن يدركه فضل الله ورحمته حين يتجه إِليه، ويسير على نهجه، ولولا فضل الله ورحمته لم يزك من أحد ولم يتطهر، والله يسمع ويعلم فيزكي من يستحق التزكية، ويطهر من يعلم فيه الخير والاستعداد ﴿ وَاللَّهُ سَمِعٌ عَلِيمٌ ﴾ "(٤).

٢ ١ - ﴿ وَلا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَصْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ ﴾:

- ولا يأتل: أي لا يحلف. أولو الفضل منكم: في الدين. وكفى بهذا اللفظ دليلاً على فضل الصديق رضى الله عنه (٥).

⁽١) "إِرشاد العقل السليم" ٦/١٦٤.

⁽٢) "ألظلال" ٢٥٠٤/٤ بتصرف.

⁽٣) [إرشاد العقل السليم" ٦ /١٦٥ .

⁽٤) "الظلال" ٤/٤٠٠٠ بتصرف.

⁽٥) "إرشاد العقل السليم" ٦/٦٤ .

نزلت هذه الآية في أبي بكر رضي الله عنه بعد نزول القرآن ببراءة الصدِّيقة، وقد عرف أن مسطح بن أثاثة كان ممن خاض فيه، وهو قريبه، ومن فقراء المهاجرين، وكان أبو بكر ينفق عليه فآلى على نفسه أن لا ينفق عليه حتى بعد توبته.

فلما قرأ الرسول عَلَيه هذه الآية قال أبو بكر: بلي أحب أن يغفر الله لي. ورجع إلى مسطح وأهله ما كان ينفق عليهم .

" وفي هذه الموقف نطلع على أفق عال من آفاق النفوس الزكية التي تطهرت بنور الله، فإن أبا بكر الصديق رضي الله عنه الذي مسّه الإفك في أعماق قلبه، واحتمل مرارة الاتهام لبيته وعرضه فما إن يسمع دعوة ربه إلى العفو إلا يلبي داعي الله في طمانينة وصدق.."(١).

١٣ ﴿ إِنَّ اللَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَلَهُمْ
 عَذَابٌ عَظيمٌ ﴾ .

١٤ - ﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ .

- المحصنات: "أي العفائف مما رُمين به، الغافلات: عن الفاحشة بحيث لم يخطر ببالهن شيء منها، ولا من مقدماتها أصلاً.

- المؤمنات: أي المتصفات بالإيمان بكل ما يجب أن يؤمن به من الواجبات والمحظورات وغيرها إيماناً حقيقياً تفصيلياً "(٢).

"إن الغفران الذي ذكر الله به المؤمنين في الآية السابقة إنما هو لمن تاب، فأما الذين يرمون المحصنات عن خبث وإصرار، كأمثال ابن أُبَيّ فلا سماحة ولاعفو، ولو أفلتوا من الحد في الدنيا، لأن الشهود لم يشهدوا فإن عذاب الله ينتظرهم في الآخرة. ويومذاك لن يحتاج الأمر إلى شهود إذ تشهد عليهم السنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون. "(").

⁽١) "الظلال" ٤/٥٠٥ بتصرف. وأما الحديث فسيأتي تحريجه في المبحث الثاني.

⁽٢) "إرشاد العقل السليم" ٦/٥١٦.

⁽٣) "الظلال" ٤/٥٠٥ بتصرف.

قال الألوسي رحمه الله: "إن الحكم عام - أي في هذه الآية - فيمن يرمي الموصوفات بالصفات المذكورة من نساء الأمة، ورميهن إن كان مع استحلال فهو كفر، فيستحق الوعيد المذكور إن لم يتب على ما علم من القواعد، وإن كان بدون استحلال فهو كبيرة وليس بكفر "(١). أما بالنسبة لأمهات المؤمنين فالذي ينبغي أن يعول الحكم عليه بكفر مَنْ رمى إحداهن بعد نزول الآيات، وتبين أنهن طيبات. "(٢).

وتخصيص هذه الأعضاء بالذكر؛ لأن لهذه الأعضاء عملاً في رمي المحصنات، فهم ينطقون بالقذف، ويشيرون بالأيدي إلى المقذوفات، ويسعون بأرجلهم إلى مجالس الناس الإبلاغ القذف"(٣).

٥ ١ - ﴿ يَوْمَئِذِ يُوَفِيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبينُ ﴾.

أي يوم إذ تشهد جوارحهم باعمالهم القبيحة يعطيهم الله تعالى جزاءهم الثابت الذي يحق أن يثبت لهم لا محالة وافياً كاملاً..

- ويعلمون: عند معاينتهم الأهوال والخطوب حسبها نطق به القرآن.
- أن الله هو الحق: الثابت الذي يحق أن يثبت لا محالة في ذاته وصفاته، وأفعاله التي من جملتها كلماته التامات المنبئة عن الشؤون التي يشاهدونها منطبقة عليها.
 - المبين: المظهر للأشياء كما هي في أنفسها (^{1)}.

١٦ ﴿ الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ ﴾.
 لِلطَّيِّبَاتِ ﴾.

"بعد أن برأ الله عائشة رضي الله عنها مما قال عصبة الإفك ففضحهم بأنهم ما جاؤوا إلا بسيء الظن، واختلاق القذف، وتوعدهم وهددهم ثم تاب على الذين تابوا أنحى عليهم

⁽١) "روخ المعاني" ١٢٨/١٨.

⁽٢) السابق ١٨/ ١٢٧ .

⁽٣) "التحرير والتنوير" ١٩١/١٨ . : :

⁽٤) "إرشاد العقل السليم" ٦ / ١٦٧ .

ثانية ببراءة رسول الله عَيَّكَ من أن تكون له أزواج خبيثات لأن عصمته و كرامته على الله يأبي الله معها أن تكون أزواجه غير طيبات، فمكانة الرسول عَيَّكَ كافية في الدلالة على براءة زوجه وطهارة أزواجه كلهن"(١).

- " وفي هذه الآية إشارة إلى ما يؤكد التبرئة من شاهد العرف والعادة في أنه لا يضم الشكل إلا إلى شكله، ولا يساق الأهل إلا إلى أهله"(٢)، " وهذا من عدل الله في اختياره الذي ركبه في الفطرة، وحققه في واقع الناس"(٣).

قال أبو السعود العمادي رحمه الله: وحيث كان رسول الله عَلَيْ أطيب الأطيبين، وخيرة الأولين والآخرين تبين كون الصّدِيقة رضي الله عنها من أطيب الطيبات بالضرورة، واتضح بطلان ما قيل في حقها من الخرافات حسبما نطق به قوله تعالى: ﴿ أُولْكِكُ مُبرَّءُونَ مِمّا يَقُولُونَ ﴾ (1).

⁽١) "التحرير والتنوير" ١٩٤/١٩.

⁽٢) "محاسن التاويل" ٥ / ٢٧٤ .

⁽٣) "الظلال" ٤/٥٠٥٠.

⁽٤) "إرشاد انعقل السليم" ٦ / ١٦٧ .

المبحث الثاني

حادثة الإفك في الحديث النبوي الشريف

أولاً: نص الحديث مع تحليله:

وردت حادثة الإفك في عدد كبير من كتب السنة النبوية: في المصنفات والمسانيد، والجوامع، والصحاح، والمعاجم، والسنن، وكتب التفاسير، وكتب السيرة النبوية، وقد قمت بتخريجها من هذه الكتب متّبعاً في ذلك طرائق المحدثين في تخريجهم للحديث، وساذكر بعد إيراد الحديث طرقه ومواضعه من هذه الكتب. وكانت طريقتي في إيراد الحديث أنني اعتمدت رواية "مسند" الإمام أحمد ابن حنبل والبخاري ومسلم، وما كان من زيادات في المتون قمت بإثباتها في الهامش مع ذكر تخريج هذه الزيادة، ولم أثبت من هذه الزيادات إلا ما كان له فائدة في كشف مدّ بينه الحادثة.

وما كان من تعارض بين هذه الروايات حاولت الجمع بينه ما أمكن، وإلا فالترجيح حسب طرائق العلماء في ذلك ، كما فسرت المفردات الغريبة الواردة في المتن، معتمداً في ذلك على شروح كتب الحديث، ومن أهمها في ذلك كتاب " فتح الباري" للحافظ ابن حجر رحمه الله .

وهذا نص الحديث:

عن عائشة زوج النبي عَلَيْ قالت: كان رسول الله عَلِيْ إذا أراد أن يخرج سفراً، أقرع بين نسائه، فأيتهن خرج سهمها خرج بها رسول الله عَلِيْ معه، قالت عائشة: فأقرع بيننا في غزوة غزاها فخرج فيها سهمي، فخرجت مع رسول الله عَلِيْ (۱)، وذلك بعد ما أنزل الحجاب، فأنا أحمل في هودجي وأنزل فيه مسيرنا، حتى إذا فرغ رسول الله صلى الله عليه

⁽١) في رواية عباد بن عبدالله بن الزبير عند الواقدي ٢ /٤٢٧ : "فخرجنا فغنمه الله أموالهم وأنقسهم" ثم انصرفنا راجعين"

وسلم من غزوه، وقفل (۱)، ودنونا من المدينة، آذن ليلة بالرحيل، فقمت حين آذنوا بالرحيل فمشيت حتى جاوزت الجيش، فلما قضيت شأني، أقبلت إلى الرحل، فلمست صدري، فإذا عقد من جزع ظفار (۲) قد انقطع، فرجعت فالتمست عقدي، فاحتبسني ابتغاؤه (7).

وأقبل الرهط الذين كانوا يرحلون بي، فحملوا هودجي، فرحلوه على بعيري الذي أركب، وهم يحسبون أني فيه. قالت: وكانت النساء إذ ذاك خفافاً، لم يُهَبَّلُهُنُ (٤). ولم يغشهن اللحم، إنما يأكلن العُلْقَةَ –أي القليل – من الطعام، فلم يستنكر القوم ثِقَل (٥) لهودج حين رَحَلُوهُ ورفعوه وكنت جارية حديثة السن (٢) فبعثوا الجمل وساروا، فوجدت عقدي بعدما استمر الجيش، فجئت منازلهم وليس بها داع ولامجيب (٧)، فيممت منزلي الذي كنت فيه، وظننت أن القوم سيفقدوني، فيرجعوا (٨) إلي، فبينا أنا جالسة في منزلي

⁽ أ) أي رجع من غزوته .

⁽٢) ظفار كذا في رواية معمر عند مسلم في الصحيح (٢٧٧٠)، والطبري في التفسير ١٠/ ١١٩، والطبراي في التفسير ١٠/ ١١٩، والطبراني ٢٣ / ٢٣٣، وهي كذلك في رواية صالح بن كيسان عن الزهري عند البخاري في الصحيح رقم (٤١٤١). وفي رواية الواقدي: فكان في عنقي عقد من جزع ظفار كانت أمي أدخلتني به على رسول الله على رطول الله . وظفار مدينة كبيرة تقع في عُمَان.

⁽٣) وفي رواية ابن اسحاق: فرجعت عودي على بدِّثي إلى المكان الذي ذهبت إليه .

⁽٤) أي لم يتقلهن اللحم، من هبله اللحم: إذا كنز عليه، وركب بعضه بعضاً. وجاء في رواية: لم يهبلن، المهبل: الكثير اللحم، الثقيل الحركة للسمن.

⁽٥) كذا في الأصول: ثقل الهودج، وهي رواية معمر، ورواية البخاري عن يونس، عن الزهري: خفة الهودج، وهي أوضح، قال الحافظ: لأن مرادها إقامة عذرهم في تحميل هودجها وهي ليست فيه، فكانها تقول: كأنها لخفة جسمها بحيث إن الذين يحملون هودجها لا فرق عندهم بين وجودها فيه وعدمها... وانظر توجيه الرواية الأولى في "الفتح" ١٠/ ٢٦٦.

والمهودج: محمل له قبة تستر بالثياب ونحوه، يوضع على ظهر البعير، يركب عليه النساء ليكون أستر لهن كما في "فتح الباري" ١٠ /٤٦٣

⁽٦)أي لم تكمل خمس عشرة سنة، لأنها أدخلت على النبي تَنَاقَة بعد الهجرة في شوال، ولها تسع سنين، ووقعت غزوة بني المصطلق في شعبان سنة ست من الهجرة كما هو الراجح مما سيأتي بيانه.

⁽٧) أي ليس بها أحد، لامن يدعو، ولا من يردّ جواباً.

⁽ ٨) كذا الاصل بحذف النون، والوجه إثباتها، وقد قال الحافظ في "الفتح" ١٠ / ٤٦٨ تعليقاً على رواية البخاري "فبرجعون إلي": وقع في رواية معمر فيرجعوا، بغير النون، وكأنه على لغة من يحذفها مطلقاً.

غلبتني عيني فنمت، وكان صفوان بن المعطّل السُلمي – ثم الذكواني – (1) قد عرّس (۲) من وراء الجيش فأدلج (٦) ، فأصبح عند منزلي ، فرأى سواد إنسان نائم ، فأتاني فعرفني حين رآني وقد كان يراني قبل أن يُضْرَب عليّ الحجاب ، فاستيقظت باسترجاعه حين عرفني ، فَحَمَّرْتُ وجهي بجلبابي ، فوالله ما كلمني كلمة ، ولا سمعت منه كلمة غير استرجاعه حتى أناخ راحلته ، فوطئ على يدها فركبتها ، فانطلق يقود بي الراحلة ، حتى أتينا الجيش بعدما نزلوا موغرين (٤) في نحر الظهيرة فهلك مَنْ هلك في شأني ، وكان الذي تولى كبره عبدالله بن أبّيّ ابن سلول (٥) .

أما ما جاء في رواية أخرى أخرجها البخاري في صحيحه رقم (٤٧٥٦): ونصها: عن مسروق قال: دخل حسان بن ثابت على عائشة فشبب - أي أنشد شعراً - وقال:

حصان رزان ما تزن بريبة وتصبح غرثي من لحوم القوافل

قالت: لست كذاك، قلت: تدعين مثل هذا يدخل عليك وقد أنزل الله "والذي تولى كبره منهم" فقالت: وأي عذاب أشد من العمى، وقالت: وقد كان يرد عن رسول الله عَلَيْه . فقد قال الحافظ ابن حجر عن هذه الرواية في "الفتح" ، ١ / ٥ ، ٥ : وهذا مشكل؛ لأن ظاهره أن المراد بقوله: " والذي تولى كبره منهم" هو حسان بن ثابت وقد تقدم قبل هذا عبدالله بن أبي، وهو المعتمد .

شرح البيت؛ حصان؛ من التحصين يراد به الامتناع على الرجال، ومن نظرهم إليها، رزان: من الرزانة وهي قلة الحركة، ماتزن: أي ما ترمى، غرثى: أي خميصة البطن ويعني هنا: أنها لا تغتاب أحداً من الغافلات العفيفات.

⁽١) من أصحاب رسول الله عَلَيْكَ الأجلاء، شهد الخندق والمشاهد بعدها، وكان شجاعاً خيراً فاضلاً، قُتل شهيداً في غزوة أرمينية سنة تسع عشرة من الهجرة، وانظر" أسد الغابة " لابن الاثير ٢ / ٤١٢ .

⁽٢) قد عرُّس، منّ التعريس، أي: نزل آخر الليل.

⁽٣) فأدلج، أي مشى آخر الليل بعد أن نزل، ووقع في بحديث أبي هريرة عند البزار كما في "الدر المنثور": 7 / ٢) : وكان صفوان يتخلف عن الناس فيصيب القدح والجراب والإداوة". وفي رواية: فيحمله فيقدم به فيعرفه في أصحابه.

⁽٤) وقع في رواية مسلم رقم (٢٧٧٠) (٥٧): قال عبد بن حميد: قلت لعبد الرزاق: ما قوله موغرين؟ قال: الوغرة: شدّة الحر.

⁽٥)زاد في رواية صالح بن كيسان عن الزهري في صحيح البخاري رقم (٤١٤١): "قال عروة: أخبرت أنه كان يشاع ويتحدث به عنده، فيقره ويستمعه ويستوشيه، -ومعنى يستوشيه: أي يستخرجه بالبحث عنه والتفتيش- وقال عروة أيضاً: لم يسم من أهل الإفك إلا حسان بن ثابت، و مسطح بن أثاثة، وحمنة بنت جحش في ناس آخرين لا علم لي بهم غير أنهم عصبة، كما قال الله تعالى، وإن كبر ذلك يقال: عبدالله بن أُبي ابن سلول، قال عروة: كانت عائشة تكره أن يسب عندها حسان، وتقول: إنه الذي قال:

فإِن أبي ووالده وعرضي لعرض محمد منه وقاء

فقدمت المدينة، فاشتكيت حين قدمنا شهراً، والناس يفيضون في قول أهل الإفك ولا أشعر بشيء من ذلك (١)، وهو يريبني في وجعي أني لا أعرف من رسول الله عَلَيْ اللطف الذي كنت أرى منه حين أشتكي، إنما يدخل رسول الله عَلَيْ ثم يقول: "كيف تبكم؟" فذاك يريبني، ولا أشعر بالشر حتى خرجت بعدما نَقَهْتُ (٢)، وخرجت معي أم مسطح فذاك يريبني، ولا أشعر بالشر حتى خرجت بعدما نَقَهْتُ (١)، وخرجت معي أم مسطح قبلً المناصع (٣)، وهو متبرزنا (٤) ولا نخرج إلا ليلاً إلى ليل، وذلك قبل أن نتخذ الكُنُف أن الكُنُف أن تتخذها عند بيوتنا، وأمرُنا أمرُ العرب الأول في التنزه (٢)، وكنا نتأذى بالكُنف أن نتخذها عند بيوتنا.

وانطلقت أنا وأم مسطح وهي بنت أبي رهم بن المطلب بن عبد مناف، وأمها بنت صخر بن عامر، خالة أبي بكر الصديق، وابنها مسطح بن أثاثة بن عباد بن المطلب وأقبلت أنا وبنت أبي رهم قبل بيتي حين فرغنا من شأننا (٧)، فعثرت أم مسطح في مرطها، فقالت: تعس مسطح. فقلت لها: بئس ما قلت، تسبين رجلاً قد شهد بدراً! قالت: أي هنتاه (٨)، أولم تسمعي ما قال؟ قلت: وماذا قال؟ فأخبرتني بقول أهل الإفك (٩)، فازددت مرضاً إلى مرضي (١٠)، فلما رجعت إلى بيتي، فدخل علي رسول الله علي ثم قال: "كيف

⁽١)في رواية ابن إسحاق: وقد انتهي الحديث إلى رسول الله عَلَيْهُ وإلى أبوي ولايذكر ون لي شيئاً من ذلك.

⁽ ٢) الناقه: هو من أفاق من مرضه، ولم تتكامل صحته .

⁽٣) قبل المناصع،وهي: مواضع يخلي فيها لقضاء الحاجة خارج المدينة .

⁽ ٤) أي موضع التبرز،وهو الخروج إلى البراز،وهو القضاء،وكله كناية عن الخروج إلى قضاء الحاجة .

⁽ ٥) الكنف جمع كنيف،وهو :الساتر .والمراد به هنا :المكان المتخذ لقضاء الحاجة .

⁽٦)في التنزه عن الروائح الكريهة .

⁽٧) ظاهر هذه العبارة تفيد: أن عائشة قضت حاجتها ثم أخبرتها الخبر بعد ذلك، في رواية هشام بن عروة أنها عثرت قبل أن تقضي عائشة حاجتها، وأنها لما أخبرتها الخبر رجعت كان الذي خرجت له لم تجد منه لا قليلاً ولا كثيراً.

⁽ ٨) معنى أي هنتاه: أي هذه، وقيل: أي امرأة، كأنها نسبتها إلى قلة المعرفة بمكايد الناس.

⁽٩) في رواية أبي أويس: أن مسطحاً وفلاناً وفلاناً يجتمعون في بيت عبدالله بن أُبّي يتحدثون عنك، وعن صفوان يرمونك به. وفي رواية هشام بن عروة؛ "فنقرت لي الحديث" أي شرحته.

⁽١٠) وعند الطبراني بإسناد صحيح أنها قالت" لما بلغني ما تكلموا به هممت أن آتي قليباً فأطرح نفسي به". انظر: "فتح الباري" لابن حجر ١٠/ ٤٧٧، " الدر المنثور" للسيوطي ٦ /١٥٥ .

تيكم؟ "قلت: أتأذن لي أن آتي أبوي ؟ قالت: وأنا حينئذ أريد أن أتيقن الخبر من قبلهما، فأذن لي رسول الله عَلَيْكُ فجئت أبوي ، فقلت لأمي: يا أمناه، ما يتحدث الناس؟ فقالت: أي بنية، هوني عليك، فوالله لقلبما كانت امرأة قط وضيئة عند رجل يحبها، ولها ضرائر إلا كَثَرُنَ عليها.

قالت: قلت: سبحان الله، أوقد تحدث الناس بهذا (۱۰)؟! قالت: فبكيت تلك الليلة، حتى أصبحت لا يرقأ لي دمع (۲) ولا أكتحل بنوم ثم أصبحت أبكي.

ودعا رسول الله عَيْكُ علي بن أبي طالب وأسامة بن زيد حين استلبث الوحي (٣) يستشيرهما في فراق أهله، قالت: فأما أسامة بن زيد، فأشار على رسول الله عَيْكُ بالذي يعلم من براءة أهله، وبالذي يعلم في نفسه لهم من الوُد فقال: يا رسول الله هم أهلك ولا نعلم إلا خيراً. وأما علي بن أبي طالب فقال: لم يُضيق الله عزَّ وجلَّ عليك، والنساء سواها كثير، وإن تسأل الجارية تَصْدُقك . قالت: فدعا رسول الله عَيْكُ بريرة، قال: "أي بريرة، هل رأيت من شيء يريبكِ من عائشة؟" قالت له بريرة: والذي بعثك بالحق إن رأيت عليها أمراً قط أغمصه عليها أكثر من أنها جارية حديثة السن، تنام عن عجين أهلها، فتأتى الداجن قط أغمصه عليها أكثر من أنها جارية حديثة السن، تنام عن عجين أهلها، فتأتى الداجن

⁽١) في رواية الطبري: وبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قالت: نعم، وزاد في رواية ابن إسحاق -كما في "السيرة النبوية" لابن هشام ٣/١٦- وقلت لامي: يغفر الله لك، تحدث الناس بما تحدثوا به، ولا تذكرين لي من ذلك شيئاً. وزاد في رواية ابن حاطب عن علقمة عند الطبري في التفسير ١٠/ ١٢٦: فقلت: أما اتقيتما الله في، وما وصلتما رحمي؟

وفي رواية هشام بن عروة عن عروة عند أحمد في مسنده برقم (٢٤٣١٧) وغيره: فاستعبرت فبكيت، فسمع أبو بكر صوتي وهو فوق البيت يقرأ، فقال لأمي: ما شانها؟ فقالت: بلغها الذي ذُكر من شانها. ففاضت عيناه. فقال: أقسمت عليك يا بنية إلا رجعت إلى بيتك، فرجعت.

لكنَّ الراجح أنها لم ترجع كما تدل على ذلك الروايات الكثيرة.

⁽٢) ولا يرقا: أي لا ينقطع. وجاء في رواية أم رومان عند البخاري برقم (٤١٤٣): "فخرت مغشياً عليها، فما استفاقت إلا وعليها حمى بنافض، فطرحت عليها ثيابها فغطيتها".

⁽٣) استلبث الوحي: أي استبطأ النبي صلى الله عليه وسلم نزوله، و استلبث الوحي: أي طال لبث نزوله .

فتأكله (۱) فقام رسول عَلِيه ، فاستعذر (۲) من عبدالله بن أبي ابن سلول ، فقالت : قال رسول الله عَلِيه وهو على المنبر : " يا معشر المسلمين من يعذرني (۳) من رجل قد بلغني أذاه في أهل بيتي ، فو الله ما علمت على أهلي إلا خيراً ، ولقد ذكروا رجلاً ما علمت عليه إلا خيراً ، وما كان يدخل على أهلي إلا معي " .

فقام سعد بن معاذ الأنصاري (٤)، فقال: أعذرك (٥) منه يا رسول الله، إن كان من الأوس، ضربنا عنقه، وإن كان من إخواننا من الخزرج، أمرتنا، ففعلنا أمرك.

(١) الداجن: أي الشاه التي تألف البيت، ولا تخرج إلى المرعى. وفي رواية أبي أويس: أن النبي عَلَيْ قال لعلي: شأنك بالجارية، فسألها علي وتوعدها فلم تخبره إلا بخير، ثم ضربها وسألها فقالت: والله ما علمت على عائشة سوءاً.

وفي رواية ابن اسحاق: فقام إليها علي فضربها ضريد شديداً يقول: اصدقي رسول الله عَلَيْ .

وقع في هاتين الروايتين أن عليّاً ضربها، وهذا عندي مرجوح إِذ إِن الروايات الكثيرة في حديث الإفك لم تذكر ذلك، ولعله انتهرها ففسر ذلك بعض الرواة بالضرب نقد جاء في رواية هشام بن عروة: فانتهرها بعض أصحابه فقال: اصدقي رسول الله عَيَّالِيَّهِ .

أما عن جواب الجارية فقد جاء في رواية هشام بن عروة عند أحمد بن حنبل في مسنده برقم (٢٤٣١٧): قولها: " ما علمت منها إلا ما يعلم الصائغ عَلَيَّ الْنَاعِبِيِّ الْمُحَمِّدِ الْمُحَمِّدِ الْمُحَمِّدِ الْمُحَمِ

وفي رواية ابن حاطب عن علقمة عند الطبري في التفسير ١٠ / ١٢٦ : فقالت الجارية الحبشية: والله لَعائشة أطيب من الذهب، ولان كانت صنعت ما قال الناس ليخبرنك الله.

قالت - أي عائشة -: فعجب الناس من فقهها.

(٢) فاستعذر من عبدالله: أي طلب العذر من عقوبته، أي بين أنه إِن عاقبه فهو معذور.

(٣) من يعذرني من رجال: أي من ينصرني عليه، والعذير الناصر.

(٤) كذا هنا وفي رواية أكثر أصحاب الزهري من أن المتكلم هو سعد بن معاذ، لكن ذهب عدد من المحققين إلى أن هذا وهم لأن سعد بن معاذ قد مات بعد غزوة الخندق من رمية رُميها. وممن قال بذلك ابن عبد البر، وابن حزم، والقاضي عياض، وابن العربي، والقرطبي وغيرهم، كما في "فتح الباري" ١٠ / ٤٨٤ .

كما ذهبوا إلى أن المتكلم هنا هو أسيد بن حضير يدل على ذلك رواية ابن اسحاق كما في تفسير الطبري الطبري ١٨ / ١٢٦ فقد جعل ابن إسحاق المراجعة أولاً وثانياً بين أسيد بن حضير وبين سعد بن عبادة . وفي تفصيل ذلك يرجع إلى بحثي الموسوم بـ" تاريخ غزوة بني المصطلق عند المحدثين وأهل السير".

(٥) في رواية البخاري: أنا أعذرك .

قالت: فقام سعد بن عبادة وهو سيد الخزرج، وكان رجلاً صالحاً، ولكن اجتهلته الحمية (١)، وقال لسعد بن معاذ: لعمر الله لا تقتله ولا تقدر على قتله (٢)؛ فقام أسيد بن حضير، وهو ابن عم سعد بن معاذ، فقال لسعد بن عبادة: كذبت، لعمر الله لنقتلنه، فإنك منافق تجادل عن المنافقين. فثار الحيان: الأوس والخزرج، حتى هموا أن يقتتلوا، ورسول الله عنه قائم على المنبر، فلم يزل رسول الله عنه يخفضهم حتى سكتوا (٣) وسكت. قالت: وبكيت يومي ذاك لا يرقأ لي دمغ، ولا أكتحل بنوم، ثم بكيت ليلتي المقبلة لا يرقأ لي دمغ، ولا أكتحل بنوم، ثم بكيت ليلتي المقبلة لا يرقأ لي دمغ، ولا أكتحل بنوم، ثم بكيت ليلتي المقبلة لا يرقأ لي

قالت: فبينما هما جالسان عندي وأنا أبكي، استأذنت علي امرأة من الانصار، فأذنت لها، فجلست تبكي معي، فبينا نحن على ذلك، دخل علينا رسول الله عَلَيْ فسلم، ثم جلس. قالت: ولم يجلس عندي منذ قيل لي ما قيل، وقد لبث شهراً لا يوحى إليه في شأني شيء.

قالت (°): فتشهد رسول الله عَلَيْ حين جلس، ثم قال: "أما بعد، يا عائشة، فإنه بلغني عنك كذا وكذا، فإن كنت بريئة، فسيبرئك الله عز وجل، وإن كنت ألمت بذنب، فاستغفري الله، ثم توبي إليه، فإن العبد إذا اعترف بذنب، ثم تاب، تاب الله عليه ".

⁽١) اجتهلته الحمية: أي حملته على الجهل، أما رواية البخاري برقم (١٤١): ولكن احتملته الحمية: أي اغضبته.

⁽٢) وفي رواية البخاري برقم (٤١٤١): ولو كان من رهطك ما أحببت أن يقتل، وفي رواية ابن حاطب: فقال سعد بن عبادة: "يا ابن معاذ، والله مابك نصرة رسول الله عَلَيْهُ ولكنها قد كانت بيننا ضغائن في الجاهلية، وإحن لم تحلل لنا من صدوركم ".

⁽٣) زاد في رواية محمد بن ثور عن معمر عند الطبري في التفسير (١٨ / ١٢٢): " ثم أتاني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا في بيت أبوي".

⁽ ٤) وفي رواية البخاري برقم (٤١٤١) : وأصبح أبواي عندي وقد بكيت ليلتين ويوماً.

⁽٥) وفي رواية هشام بن عروة: قام فينا خطيباً فتشهد، وحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال: أما بعد"، وزاد عطاء الخراساني عن الزهري هنا قبل قوله فقام: "وكانت أم أيوب الأنصارية قالت لأبي أيوب: أما سمعت ما يتحدث الناس؟ فحدثته بقول أهل الإفك، فقال: ما يكون لنا أن نتكلم بهذا، سبحانك هذا بهتان عظيم " كما في فتح الباري ١٠ / ٤٨٢ .

قالت: فلما قضى رسول الله عَيْكُ مقالته، قلص دمعي (١) حتى ما أحس منه قطرة، فقلت لأبي: أجب عني رسول الله عَيْكُ فيما قال. فقال: ما أدري والله ما أقول لرسول الله عَيْكُ . فقالت: والله ما أدري ما أقول لرسول الله عَيْكُ . فقالت: والله ما أدري ما أقول لرسول الله عَيْكُ . فقالت: والله ما أدري ما أقول لرسول الله عَيْكُ . قالت: فقلت – وأنا جارية حديثة السِّن لا أقرأ كثيراً من القرآن – إني والله قد عرفت أنكم قد سمعتم بهذا حتى استقر في أنفسكم، وصدقتم به (٣)، ولئن قلت لكم إني بريئة، و الله عز وجل يعلم أني بريئة، لا تصدقوني بذلك، ولئن اعترفت لكم بأمر، والله عز وجل يعلم أني بريئة، تصدقوني، وإني والله ما أجد لي ولكم مثلاً إلا كما قال أبو يوسف: فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون.

⁽١) قلص دمعي أي استمسك نزوله فانقطع. قيل: هذه علامة بلوغ الحزن غايته.

⁽٢) وفي رواية أبي أويس: فقلت لابي: أجب، فقال: لا أفعل هو رسول الله والوحي يأتيه .

⁽٣) في رواية محمد بن ثور عن معمر عند الطبري في التفسير (١٨ /١٢٦): حتى كدتم أن تصدقوا به .

⁽٤) في رواية ابن اسحق: يقرأ به في المساجد، ويصلي به.

^(°) في رواية: من مجلسه، ومعنى ما رام: ما فارق.

⁽٦) قوله البرحاء: أي شدة الكرب.

 ⁽٧) مثل الجمان: هو اللؤلؤ الصغار، والمراد: تشبيه ما يسقط من قطرات العرق به .

^(^) زاد ابن جريج في روايته: "قال أبو بكر: فجعلت أنظر إلى رسول الله عَلَيْكُ أخشى أن ينزل من السماء ما لا مرد له، وأنظر إلى وجه عائشة فإذا هو منبق فيطمعني ذلك فيها".

⁽٩) وفي رواية هشام: فرفع عنه، وإني لأتبين السرور في وجهه يمسح جبينه، وفي رواية ابن حاطب: فوالذي أكرمه، وأنزل عليه الكتاب ما زال يضحك حتى إني لأنظر إلى نواجذه سروراً ثم مسح وجهه.

فكان أول كلمة تكلم بها أن قال: "أبشري يا عائشة أمّا الله عز وجل فقد برَّاك "(١) فقالت لي أمي: قومي إليه. فقلت: والله لا أقوم إليه ولا أحمد إلا الله عز وجل، هو الذي أنزل براءتي (٢) فأنزل الله عز وجل: ﴿ إِنَّ اللَّذِينَ جَاءُوا بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنكُمْ ﴾ [النور: ١١] عشر آيات، فأنزل الله عز وجل هذه الآيات في براءتي (٣).

قالت: فقال أبو بكر، وكان ينفق على مسطح لقرابته منه وفقره: والله لا أنفق عليه شيئاً أبداً بعد الذي قال لعائشة. فأنزل الله عز وجل: ﴿ وَلا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنكُم وَالسَّعَة ﴾ أبداً بعد الذي قال لعائشة . فأنزل الله عز وجل: ﴿ وَلا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنكُم وَالسَّعَة ﴾ إلى قوله: ﴿ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُم ﴾ (٤) [النور: ٢٢] فقال أبو بكر: والله إني لأحب أن يغفر الله لي. فرجع إلى مسطح النفقة التي كان ينفق عليه (٥)، وقال: لا أنزعها منه أبداً.

قالت عائشة: وكان رسول الله عَلَيْ سأل زينب بنت جحش؛ زوج النبي عَلَيْهُ عن أمري: ما علمت أو ما رأيت أو ما بلغك؟ قالت: يا رسول الله، أحمي سمعي و بصري، والله ما علمت إلا خيراً. قالت عائشة: وهي التي كانت تساميني (٢) من أزواج النبي عَلَيْهُ، فعصمها الله عز وجل بالورع، وطفقت أختها حمنة بنت جحش تحارب لها، فهلكت فيمن هلك.

قال ابن شهاب: فهذا ما انتهى إليه أمن أمر مؤلاء الرهط (٧).

⁽١) أي بما أنزل من القرآن. وفي رواية فليح: يا عائشة: احمدي الله فقد برأك. وفي رواية أبي أويس: نحمد الله ولا نحمد كم"

⁽٢) زاد في رواية الأسود عن عائشة: " وأخذ رسول الله عَلِيُّ بيدي فانتزعت يدي منه، فنهرني أبو بكر"

⁽٣) في رواية حميد الأعرج عن الزهري: جلس رسول الله عَلَيْهُ وكشف الثوب عن وجهه ثم قال: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم " إن الذين جاؤوا بالإفك عصبة منكم ".

وفي رواية بن اسحق: "ثم خرح إلى الناس فخطبهم وتلى عليهم" وفيها أيضاً: قالت عائشة: لما نزل عذري قام رسول الله عَلَيْهُ إلى المنبر وتلى القرآن، فلما نزل أمر برجلين وامرأة فضربوا حدهم" ويشهد له حديث "بي هريرة، وسيأتي تخريجه .

⁽٤) قال عبدالله بن المبارك: هذه أرجى آية في كتاب الله.

⁽ ٥) ووقع عند الطبري: أنه صار يعطيه ضعف ما كان يعطيه قبل ذلك .

⁽٦) أي تعاليني من السمو وهو: العلو والارتفاع، أي تطلب من العلو والرفعة والحظوة عند النبي عَلَيْهُ ما

⁽٧) وفي رواية صالح بن كيسان عن الزهري عن عروة قالت عائشة: والله إن الرجل الذي قيل له ما قيل ليقول: "سبحان الله والذي نفسي بيده ما كشفت كنف أنثى قط، ثم قتل بعد ذلك في سبيل الله".

ثانياً: تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في "مصنَّفه" (١)، ومنَّ طريقه أحمد بن حنبل في " مسنده " واللفظ له (٢)، ومسلم في صحيحه (٣)، وابن حبان في صحيحه والطبري في تفسيره (٥) من طريق: ١ – معمر بن راشد.

. وأخرجه البخاري في صحيحه $(^{(1)})$ من طريق، ٢ – صالح بن كيسان

والبخاري، ومسلم (٧) من طريق، ٣- يونس بن يزيد، ٤- وفليح بن سليمان .

وابن هشام في "السيرة "(٨)، والطبري (٩) من طريق، ٥- محمد بن إسحاق.

والطبراني في "المعجم الكبير" (١٠) من طريق، ٦ – ابن جريج، ٧ – وابن أبي عتيق، ٨ – وعطاء بن أبي مسلم، ٩ – وإسحاق بن راشد، ، ١ – ويحيى بن سعيد، ١١ – وعبيد الله ابن عمر العمري، ١٢ – وعقيل بن خالد، ٣ ١ – وأفلح بن عبدالله، ١٤ – وإسماعيل بن رافع، ١٥ – وصالح بن أبي الأخضر، ٣ ١ – ويعقوب بن عطاء، ٣ ١ – وزياد بن سعد.

وأخرجه أبو عوانة - كما في فتح الباري (١١) - من طريق، ١٨ - بكر بن وائل، ١٩ - ومعاوية بن يحيى، ٢٠ - وحُمَيْكُ الْأَجَرُجُ / ٢٠

⁽۱) برقم (۹۷٤۸).

⁽۲) برقم (۲۲۲۵۲).

⁽۳) برقم (۲۷۷۰) (۵۱).

⁽ ٤) برقم (٢١٢٤).

^{. 177/1/(0)}

^{(1313).}

⁽٧) البخاري برقم (٤٧٥٠) و(٢٦٦١) ومسلم برقم (٢٧٧٠) (٥٦).

^{. 10}A/T(A)

^{. 177/14(9)}

^{. 18}V 180 1188 1181 1181 1180 17A /TT (1.)

^{. 27. /1. (11)}

جميعهم - وعدتهم عشرون راوياً - عن الزهري قال: أخبرني، ١ - عروة بن الزبير، ٢ - وسعيد بن المسيب، ٣ - وعلقمة بن وقاص، ٤ - وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة.

وأخرجه الواقدي(١)، والطبراني(٢) من طريق، ٥- عباد بن عبدالله بن الزبير.

وأخرجه الطبراني $(^{\pi})$ من طريق، ٦- الأسود، ٧-ومقسم، ٨- وعمرة، ٩- والقاسم بن محمد، -1- وأبي سلمة بن عبد الرحمن: جميعهم -1- وعدتهم عشرة أنفس -1- عن عائشة رضى الله عنها.

وأخرجه أحمد بن حنبل في "مسنده"($^{(1)}$), والبخاري في "صحيحه"($^{(2)}$) معلقاً، ومسلم في صحيحه $^{(7)}$), والترمذي في "جامعه"($^{(2)}$) من طريق حماد بن سلمة.

وأخرجه البخاري $^{(\Lambda)}$ أيضا من طريق يحيى بن أبي زكريا الغساني .

والطبراني في "المعجم الكبير" (٩) من طريق أبي أويس ثلاثتهم: عن هشام بن عروة عن أبيه عروة عن عائشة، به.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب لمن حديث هشام بن عروة.

وأما شواهده:

١- فقد أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٠) وغيره عن أم رومان.

^{. 274 / 7 (1)}

^{(1) 77 / 801, . 71.}

^{. 1001/291/011/07/107/77 (7)}

⁽٤) برقم (٢٤٣١٧) .

⁽٥) برقم(٧٥٧٤).

⁽۱) برقم(۲۷۷۰) (۵۸).

⁽۷) برقم (۳۱۸۰).

⁽۸) برقم (۷۳۷۰)،

^{. 101/47(9)}

⁽۱۰) برقم (۱۹۲۳).

٢- وأخرجه البزار في "مسنده" عن أبي هريرة، وقال السيوطي في "الدر المنثور" (١):
 بسند حسن.

وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد"(٢): وفيه محمد بن عمرو وهو حسن الحديث، وبقية رجاله ثقات.

٣- وأخرجه الطبراني (٣) من طريق الحسن بن العربي عن ابن عباس رضي الله عنهما لكن في سنده: إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل وهو متروك كما قال الهيثمي (٤)، وابن حجر (٥).

3-6 وأخرجه الطبراني عن ابن عمر، وعن أبي اليسر الأنصاري (٦) مختصراً، وفي سند الحديثين: إسماعيل بن يحيى التميمي، قال عنه الهيثمى (٧): كذاب .

ثَالِثاً: تحديد زمن وقوع حادثة الإفك:

في أي غزوة وقعت حادثة الإفك؟ رمتي كان كاك كاك

- وقعت حادثة الإفك في غزوة بني المصطلق: وقد جاء التنصيص على ذلك في حديث عائشة رضى الله عنها من مواية كل من:-

١- النعمان بن راشد، ومعمر بن راشد، وأفلح بن عبدالله عن الزهري، قال البخاري في صحيحه (٨): وقال النعمان بن راشد عن الزهري: كان حديث الإفك في غزوة المريسيع.

^{. 127/7(1)}

^{. 44./9(1)}

⁽٣) "المعجم الكبير" ٢٣/٢٣ .

⁽٤) "مجمع الزوائد" ٩ / ٢٣٧ .

⁽٥) "التقريب" رقم الترجمة (٤٩٣).

^{. 177 / 77 (7)}

⁽٧) "مجمع الزوائد" (٦/ ٢٨٠، ٩/ ٢٤٠).

⁽ ٨) كتاب المغازي باب غزوة بني المصطلق من خزاعة، وهي غزوة المريسيع. وقد وصله البيهقي في "دلائل النبوة" ٤ /٦٣ من طريق حماد بن سلمة عن النعمان بن راشد ومعمر. وأشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر في "فتح النبوة" (٩ / ٢٣) . وأما رواية أفلح بن عبدالله فقد أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٣ / ١٤٥) وهي ضعيفة لان في سندها - نجيم المدني - وهو ضعيف .

4.5

- ٢ ورواية عباد بن عبدالله بن الزبير عن عائشة عند كل من ابن إسحاق والواقدي (١).
 ٣ ورواية أبي أويس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة (٢).
 - 2-2 كما جاء التنصيص على ذلك أيضاً في حديث أبي هريرة رضي الله عنه ${(}^{(7)}$.
- أما متى وقعت حادثة الإفك؟: فقد ذهب جمهور علماء السيرة إلى أن حادثة الإفك قد وقعت بعد الانتهاء من غزوة بني المصطلق كما تقدم ذلك ، فمتى حدثت هذه الغزوة؟

الناظر في تاريخ هذه الغزوة يجد أن للعلماء في سنة حدوثها أقوالاً، سأقتصر على ذكر قولين منها:

القول الأول: أثها وقعت في بداية شهر شعبان من سنة خمس من الهجرة قبل غزوة الأحزاب:

وممن قال بذلك: الواقدي وتابعه على ذلك ابن سعد وابن قتيبة وابن حبان، والذهبي وابن قيم الجوزية، وعدد من الباحثين المعاصرين (٤٠).

القول الثاني: أنها وقعت في بداية شهر شعبان من سنة ست من الهجرة بعد غزوة الأحزاب .

⁽١) قال ابن إسحاق كما في "السيرة النبوية" لابن هشام (١٥٨): وحدثني يحيى بن عباد بن عبدالله بن الزبير عن أبيه عن عائشة. وعبدالله بن أبي بكر، عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة. وقال الواقدي في المغازي (٢/ ٢٧)) من طريق عيسى بن معمر عن عباد بن عبدالله بن الزبير قال: قلت لعائشة رضي الله عنها: "حدثينا يا أمه حديثك في غزوة المريسيع .."

⁽٢) الحديث أخرجه الطبراني في معجمه الكبير (٢٣/ ١٥١)، وقال الهيشمي في " مجمع الزوائد" (٢ / ٢٣٦): رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح.

⁽٣) تقدم تخريجه عند الكلام على تخريج حديث عائشة وهو حديث حسن .

⁽٤) انظر "المغازي" للواقدي ١ / ٤٠٤، "والطبقات الكبرى " لابن سعد ٢ / ٦٣ "والمعارف" لابن قتيبة ص٥٨، و"تاريخ الإسلام" للذهبي قسم المغازي ص٩٤٩، و"زاد المعاد" لابن القيم ٣ / ٢٣٣ و "السيرة النبوية " لابن حبان ص١٦٢، و"فقه السيرة" للبوطي ص٢٠٢ .

وممن قال بذلك: ابن إسحاق، وتابعه على ذلك الطبري، وابن حزم، وابن عبدالبر، والقاضي عياض، وابن الأثير، والقرطبي، وابن كثير، وعدد من الباحثين المعاصرين (١) وهو الراجح كما بينت ذلك مع أدلته في بحثي الموسوم " تاريخ غزوة بني المصطلق عند المحدثين وأهل السير",

ومن الأدلة على ذلك:

١-ما جاء في نصوص عدد من أئمة السلف المتخصصين بتاريخ المغازي من أنها حدثت بعد غزوة الأحزاب.

٢-ما ذكره البخاري والواقدي وابن سعد وغيرهم في قصة الإفك من أنه صلى الله عليه وسلم سأل زينب بنت جحش عن عائشة، فقالت: " يا رسول الله أحمي سمعي، وبصري والله ما علمت إلا خيراً "(٢).

ومن المعلوم أن زواجه صلى الله عليه وسلم من زينب كان بعد غزوتي الأحزاب وبني قريظة ، فتناقض الحافظ ابن حجر قريظة ، فتناقض الواقدي في ذلك ، ومحن نص على هذا التناقض الحافظ ابن حجر رحمه الله (٣)، إذ إنه يرى أن غزوة بني المصطلق وقعت قبل غزوة الأحزاب .

٣- ما جاء في حديث الإفك: "وكان يراني قبل الحجاب" ولا خلاف أن آية الحجاب لزلت حين دخوله عَلَيْتُهُ بزينب، فثبت أن الحجاب كان قبل قصة الإفك كما قال الحافظ ابن حجر.

⁽١) انظر: "فتح الباري" ٧/ ٤٢٨، "والسيرة النبوية" لابن هشام ٣/٢٢٧، وتاريخ الطبري ٢/ ٢١٤، "وجوامع النبوية" لابن الأثير ١/ ١٩٢، "والبداية والنهاية" وجوامع السيرة النبوية" لابن حزم ص١٨٥، "والكامل في التاريخ" لابن الأثير ١/ ١٩٢، "والبداية والنهاية" لابن كثير ٤/ ١٩٦، "والدرر في اختصار المغازي والسير" ص٢٢، والرحيق المختوم" للمباركفوري ص٣٥٥. (٢) انظر صحيح البخاري برقم (٤١٤١) "والمغازي" للواقدي ٢/ ٣٠٠.

⁽٣) انظر "فتح الباري" ١٠ / ٧٠ .

المبحث الثالث

مكانة البيت النبوي من خلال حادثة الإفك

إن البيت النبوي هو خير البيوت، وإن أسرته الكريمة هي خير الأسر، ولهذا كان لابد لنا قبل الحديث عن مكانة البيت النبوي من خلال حادثة الإفك من تمهيد نبين فيه بعض فضائل هذا البيت، وما يجب لأهله من توقير وتكريم، إذ إن توقيرهم من توقيره عَلَيْه، وتكريمهم هو تكريم له عَلَيْهُ.

ويكفي أهل هذا البيت الكريم شرفاً وفضلاً أن الله تبارك وتعالى هو الذي تولى الدفاع عنهم، واقتضت إرادته أن يُذهب عنهم الرجس، ويطهرهم تطهيراً.

قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ (١٠).

ويكفيهم شرفاً وفضلاً أن النبي عَلَي عندما علمنا كيفية الصلاة عليه، أمرنا بالصلاة عليهم.

ففي صحيحي البخاري ومسلم: "أنّ التابعي الجليل عبد الرحمن بن أبي ليلي قال: لقيني كعب بن عُجْرَةَ فقال: ألا أُهدي لك هدية سمعتها من النبي عَيَّكُ؟ فقلت: بلي، فآهدها لي.

فقال: سألنا رسول الله عَلِي فقلنا: يا رسول الله كيف الصلاة عليكم أهل البيت فإن الله قد علّمنا كيف نسلّم؟ وفي رواية: قد علّمنا كيف نسلّم عليك، فكيف نصلي؟ قال: قولوا: اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، إنك حميد مجيد ، "(1).

⁽١) سورة الأحزاب، الآية: ٣٣.

⁽٢) رواه البيخاري برقم (٣٣٧٠) و(٤٧٩٧) و(٦٣٦٠)، ومسلم برقم (٤٠٦).

وجاء أيضاً في صحيحيهما عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه أنهم قالوا: يا رسول الله كيف نصلي عليك؟ فقال: رسول الله عَلَيْهُ: قولوا: اللهم صَلِّ على محمد وأزواجه وذريته كما وأزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد (1).

قال الحافظ ابن حجر معلقاً على قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً ﴾: والإجماع منعقد على أن في هذه الآية من تعظيم النبي عَلِي والتنويه به ما ليس في غيرها.

والمراد: تعظيمه في الدنيا بإعلاء ذكره، وإظهار دينه، وإبقاء شريعته، وفي الآخرة بإجزال مثوبته، وتشفيعه في أمّته، وإبداء فضيلته بالمقام المحمود.

ولا يعكر علّيه عطف آله وأزواجه وذريته عليه فإنه لا يمتنع أن يدعى لهم بالتعظيم، إذ تعظيم كل أحد بحسب ما يليق، وما تقدم عن أبي العالية أظهر...»(٢).

يعني بذلك ما نقل عن أبي العالية أنه قال: معنى صلاة الله على نبيه ثناؤه عليه عند ملائكته.

وقد تواتر النقل عن أثمة السلف وأهل العلم جيلاً بعد جيل على اختلاف أزمانهم وبلدانهم بوجوب محبة أهل بيت رسول الله عَلِيد، وإكرامهم، وتوقيرهم، والعناية بهم، وحفظ وصية النبي عَلِيد فيهم.

قال القاضي عياض رحمه الله: «ومن توقيره عَلَيْهُ وبره بِرُ آله وذريته، وأمهات المؤمنين أزواجه كما حض عليه عَلَيْهُ، وسلكه السلف الصالح رضي الله عنهم قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ... ﴾ الآية، وقال تعالى: ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمُّهَاتُهُمْ ﴾ .

⁽١) رواه البخاري برقم (٣٣٦٩)، ومسلم برقم (٤٠٧).

⁽٢) "فتح الباري" ٢٤١/١٤ .

وعن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: «قال رسول الله عَلَيْهُ: أنشدكم الله أهل بيتي - ثلاثاً - قلنا لزيد: من أهل بيته؟ قال: آل علي، وآل جعفر، وآل عقيل، وآل العباس»(١).

وقال عَيَالَةَ : «إني تارك فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا : كتاب الله، وعترتي أهل بيتي فانظروا كيف تخلفوني فيهما».

وقال عَلِيْكُ لأم سلمة: « لا تؤذوني في عائشة » (٢).

وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره: «وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُويِدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ مِن في دخول أزواج النبي عَيَّا في أهل البيت ههنا، لأنهن سبب نزول هذه الآية، وسبب النزول داخل فيه قولاً واحداً، إما وحده على قول، أو مع غيره على الصحيح.

وكان عكرمة مولى ابن عباس ينادي في السوق بأن هذه الآية نزلت في نساء النبي عَلَيْهُ خاصة .

فإِن كان المراد: أنهن كن سبب النزول دون غيرهن فصحيح، وإِن أريد أنهن المراد فقط دون غيرهن ففي هذه نظر، فإنه قد وردت أحاديث تدل على أن المراد أعم من ذلك »(٣).

ثم أورد تلك الأحاديث، فانظرها في تفسيره.

⁽١) هكذا أورد القاضي عياض رحمه الله هذه الرواية عن زيد بن أرقم، وفي رواية أحمد برقم (١٩٢٦٥) قبل: ومن أهل بيته، ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده.

وفي لفظ: قيل لزيد: من أهل بيته؟ نساؤه؟ فقال: لا.

قال الحافظ السخاوي رحمه الله: اختلفت الرواية عن زيد في إثبات كون نساته من أهل بيته ونفيه, ويمكن الجمع بينهما؛ بأن المنفي الاقتصار عليهن فقط، والمثبث بانضمامهن مع ما ذكر، وبذلك يجتمع الحديث مع الآية التي هن سبب نزولها وهي: قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ ... ﴾. انظر: 'استجلاب ارتقاء الغرف" ١/ ٣٧٥ .

⁽٢) "الشفا في حقوق المصطفى" ٢٠٤/٢.

⁽ T) T / TA3- [A3 .

وقال الحافظ ابن حجر في معرض حديثه عن «الآل»: «... فالمراد بالآل في التشهد: الأزواج، ومن حرمت عليهم الصدقة، ويدخل فيهم الذرية، فبذلك يجمع بين الأحاديث وقد أطلق على أزواجه عَنْ آل محمد في حديث عائشة: «ما شبع آل محمد من خبز مأدوم ثلاثاً» وقد تقدم، ويأتي في الرقاق، وفيه أيضاً من حديث أبي هريرة: «اللهم اجعل رزق آل محمد قوتاً» (١).

وقال العلامة الآلوسي في تفسيره: «والذي يظهر لي: أن المراد بأهل البيت من لهم مزيد علاقة به عَيْنَهُ، ونسبة قوية قريبة إليه عليه الصلاة والسلام بحيث لا يقبح عرفاً اجتماعهم وسكناهم معه عَيْنَهُ في بيت واحد، ويدخل في ذلك أزواجه والأربعة أهل الكساء، وعلي كرم الله وجهه مع ما له من القرابة من رسول الله عَيْنَةُ قد نشأ في بيته وحجره عليه الصلاة والسلام، فلم يفارقه، وعامله كولده صغيراً، وصاهره وآخاه كبيراً...»(٢).

أما مكانة البيت النبوي من خلال حادثة الإفك فتظهر في الدرسين الآتيين:

الدرس الأول: ففي هذه الحادثة نشهد مكانة البيت النبوي الكريم بإبراز فضائله، وإظهار شرفه، وعظمة شأنه، ووجوب حرمته، والمبالغة في نفي التهمة عن حجابه، وما ذاك إلا تنبيه على عناية الله برسوله على التصاره له، وتفخيم شأنه، وإظهار علو منزلته عنده، وأنه سيد ولد آدم، وخير الأولين والآخرين.

قال الزمخشري رحمه الله في صدد حديثه عن حادثة الإفك: "ولو فليت القرآن كله، وفتشت عمّا أوعد به العصاة، لم تر الله تعالى قد غلّظ في شيء تغليظه في إفك عائشة رضوان الله عليها، ولا أنزل – من الآيات القوارع المشحونة بالوعيد الشديد، والعتاب البليغ، والزجز العنيف، واستعظام ما ركب من ذلك، واستفظاع ما أقدم عليه – ما أنزل فيه على طرق مختلفة، وأساليب مفتنة، كل واحد منها كاف في بابه.

⁽١) انظر: "فتح الباري" ٢٤٧/١٤، ونقله عنه الحافظ السخاوي في كتابه "القول البديع" مقراً له ص١٩٢.

⁽٢) "روح المعاني" ٢٧/١٢ .

ولولم ينزل إلا هذه الثلاث لكفى بها، حيث جعل القذفة ملعونين في الدارين جميعاً، وتوعدهم بالعذاب العظيم في الآخرة، وبأن السنتهم وأيديهم وأرجلهم تشهد عليهم بما أفكُوا وبهتوا، وأنه يوفيهم جزاءهم الحق الواجب، الذين هم أهله حتى يعلموا عند ذلك أنَّ اللَّهَ هُو الْحَقُ الْمُبِينُ ﴾.

فاوجز في ذلك وأشبع، وفصل وأجمل، وأكد وكرر، وجاء بما لم يقع في وعيد المشركين عبدة الأوثان إلا ما هو دونه في الفظاعة وما ذاك إلا لأمر..؟

- فما هذا الأمر؟

قال: "وما ذاك إلا لإظهار علو منزلة رسول الله عَلَيْكَ، والتنبيه على إنافة محل سيد ولد آدم، وخير الأولين والآخرين، وحجة الله على العالمين، ومن أراد أن يحقق عظمة شأنه عَلَيْك، وتقدم قدمه، وإحرازه قصب السبق دون كل سابق فليتلق ذلك من آيات الإفك، وليتأمل كيف غضب الله في حرمته، وكيف بالغ في نفي التهمة عن حجابه "(١).

وقال الإمام المفسر أبو السعود العمادي رحمه الله: " ولو تتبعت ما في القرآن المجيد من آيات الوعيد، الواردة في حق كل كفّار مريد، وجبار عنيد لا تجد شيئاً منها فوق هاتيك القوارع المشحونة بفنون التهديد والتشديد، وما ذاك إلا لإظهار منزلة النبي صلى الله عليه وسلم في علو الشأن والنباهة، وإبراز رتبة الصِّدِيقة رضي الله عنها في العفة والنزاهة "(٢).

الدرس الثاني: كما نشهد في حادثة الإفك فضل أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها زوجة سيد الخلق، وأحب الناس إليه "حيث أنزل وحيه على رسوله الأمين بما لم يكن لأحد في الحسبان، ولا وقع مثله قط في حادثة من الحوادث، التي تراها النظرة العابرة على أنها حادثة فردية كان يكفي في إبطالها أن يرى رسول الله عَنِي ويا منامية في تبرئة أطهر الطاهرات أم المؤمنين، ولكن الله سبحانه وتعالى أراد أن يجعل من هذه الحادثة خصيصة

⁽١) "الكشاف" ٢٢٨/٣.

⁽٢) "إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم" ٦ /١٦٧ .

ليرفع من شأن أطهر الطاهرات الصِّدِّيقة بنت الصديق زوج أحب خلق الله إلى الله، إظهاراً لشرفها الذاتي والإجتماعي، وإنافة لمكانتها في أهل البيت طهراً وفضلاً وشرفاً، وثقلاً في ميزان الفضائل الإنسانية والإيمانية لمكانها من قلب رسول الله عَيَّاتُهُ "(1).

وقد كشفت هذه الحادثة في وقت مبكّر من حياة هذه السيدة عن علم غزير، وفهم دقيق، واستشهاد للآيات في موقع الاستشهاد تقول رضي الله عنها: "فقلت وأنا جارية حديثة السن، لا أقرأ من القرآن كثيراً: إني والله قد عرفت أنكم قد سمعتم بهذا حتى استقر في أنفسكم، حتى كدتم أن تصدقوا به، ولئن قلت لكم إني بريئة، و الله عز وجل يعلم أني بريئة لا تصدقوني بذلك، ولئن اعترفت لكم بأمر، و الله عز وجل يعلم أني بريئة تصدقونني، وإني والله ما أجد لي ولكم مثلاً إلا كما قال أبو يوسف: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾.

⁽١) انظر "محمد رسول الله عَك " لمحمد الصادق عرجون ٤ /٢٢٤ بتصرف.

المبحث الرابع

الأحكام الشرعية المستفادة من حادثة الإفك

أولاً: مشروعية حدُّ القذف:

في حادثة الإفك نشهد تطبيقاً عملياً لحد من حدود الله تعالى الا وهو حد القذف، إذ فيه نزل قوله تعالى في مطلع سورة النور: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ * إِلاَّ اللَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾.

يدل على ذلك ما جاء عن عائشة رضي الله عنها قالت: لما نزل عذري قام رسول الله عنها على المنبر فذكر ذلك، وتلا القرآن، فلما نزل أمر برجلين وامرأة فضربوا حدهم"(١). وحديث أبي هريرة: وفيه: "فحد رسول الله عَلَيْكُ مسطحاً وحمنة وحسان"(٢).

فهذان الحديثان صريحان في إقامة الحدِّ على هؤلاء المذكورين تطهيراً لما علق بهم من درن مقالة أهل الإفك، وممن قال بذلك ابن إسحاق، ورجَّحه ابن القيم (٣)، وقال الحافظ ابن حجر: هو الصحيح المعتمد (٤).

⁽١) أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" برقم (٩٧٤٩) من طريق محمد بن أبي يحيى الأسلمي، وأحمد في "مسنده" برقم (٣١٨١)، والنسائي في "الكبرى" في "مسنده" برقم (٣١٨١)، والنسائي في "الكبرى" برقم (٣١٨١)، وابن ماجه برقم (٢٥٦٧)، والطبراني ٣٣ / ٢٦٣، و"السيرة النبوية" لابن هشام ٢/١٥٨ من طريق محمد بن إسحاق: كلاهما عن عبدالله بن أبي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة.

وفيه عنعنة ابن إسحاق، ولكن قد جاء التصريح بالسماع في رواية البيهقي في " السنن الكبرى" ٨ / ٢٥٠ فزالت شبهة تدليسه.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن إسحاق. قلت: بل قد جاء من طريق محمد بن أبي يحيى الأسلمي في مصنف عبد الرزاق، وقد تقدم ذكره. وأخرجه أيضاً الواقدي في المغازي" ٢ / ٤٣٤ من طريق عباد بن عبدالله بن الزبير عن عائشة. ويشهد له حديث أبي هريرة.

⁽٢) اخرجه البزار وقال السيوطي في "الدر المنثور" ٦ / ١٤٦ بسند حسن.

⁽٣) " زاد المعاد" ٣/ ٢٣١ .

⁽٤) " فتح الباري " ١٠ / ٤٩٥: وخالف في ذلك الواقدي: قال: ويقال: إن رسول الله عَلَيْ لله يضربهم، وهذا أثبت عندنا. كما في المغازي ١/ ٤٣٤، وتابعه من المعاصرين الطاهر بن عاشور في تفسيره "التحرير =

وقد عدَّ الإِسلام قذف المحصنات من الكبائر الموجبة لسخط الله وعذابه لأنها تولد أخطاراً جسيمة في المجتمع، فكم من فتاة عفيفة شريفة لاقت حتفها لكلمة قالها فاسق، فصدَّقها فاجر ولاكتها الألسنة في المجتمع.

لذلك وصيانة للأعراض، وحماية لأصحابها من إهدار الكرامة قَطَعَ الْإِسلامُ ألسنة السوء بأن شدد في عقوبة القذف فجعلها قريبة من عقوبة الزنا: ثمانين جلدة، وهي عقوبة جسدية.

مع إسقاط الشهادة: وهي عقوبة معنوية تهدر كرامة القاذف.

وتُسْقِطُ اعتباره، مع الوصف بالفاسق: وهي عقوبة دينية.

ولهم عقوبة أخروية بينها الحق تبارك وتعالى بقوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَات ﴾.

قال الشوكاني رحمه الله: «قال أهل العلم: إن كان المراد بهذه الآية المؤمنون من القذفة، فالمراد باللعنة الإبعاد، وضرب الحد، وهجر سائر المؤمنين لهم، وزوالهم عن رتبة العدالة، والبعد عن الثناء الحسن على ألسنة المؤمنين، وإن كان المراد بها: من قذف عائشة خاصة كانت هذه الأمور في جانب عبد الله بن أبي رأس المنافقين...»(١).

ويبدو لي أن هذا التفسير متفرع من أن هذه الآية هل هي خاصة فيمن رمى السيدة عائشة رضي الله عنها كما ذهب سعيد بن جبير ومقاتل والضحاك أم أنها تعم كل قاذف باعتبار أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

⁼ والتنوير" ١٨ / ١٧٧، وقال: وهو الاصح من الروايات". والاستاذ محمد الصادق عرجون في كتابه "محمد رسول الله " ٤ / ٢٣٥ . قال رحمه الله " لم يثبت عندنا أن أحداً من خُلص المؤمنين صرّح بالإفك تصريحاً يوجب حد القذف، وإنما الذي كان إنما هو إرجاف من المنافقين ومرضى القلوب أفصحوا في إرجافهم عن الافتراء والبهتان والإفك: ليحزنوا الذين آمنوا، ويدخلوا عليهم من الفتنة والشك ما يشغلهم عن نشر دعوتهم وتبليغ رسالتهم وليسيئوا إلى رسول الله عَن في أخب الناس إليه، بألام ما عرف من لؤم الطبائع البشرية، وأخبث ما تلوث به سيرة أطهر الطاهرات، وأفضل الفضليات".

⁽١) "فتح القدير" ٤/٧١ .

وغرض الإسلام من هذه العقوبة: صيانة الأعراض، وحفظ كرامة أفراد الأمة، وتطهير المجتمع من مقالة السوء، لتظل الأسرة المسلمة موفورة الكرامة، مصونة الجناب، بعيدة عن ألسنة السفهاء، وبهتان المغرضين (١).

وهل أقيم الحد على زعيم المنافقين ابن أبي؟

الأحاديث الصحيحة لم تتعرض لذكره فيمن أقيم عليهم الحد، وقد جزم عدد من العلماء بأنه لم يقم عليه الحد، ومنهم القرطبي وابن القيم وحجتهم في ذلك: أن الحد لا يثبت إلا ببينة أو إقرار، وهو لم يقر بالكذب، ولا شهد به عليه أحد، بل كان يستوشي الحديث ويجمعه ويحكيه ويخرجه في قوالب من لا ينسب إليه، وقيل: أقيم عليه الحد، ومستند هذا القول: روايات ضعيفة لا تخلو كل منها من مقال (٢).

قال الشوكاني وحمه الله: واختلفوا في وجه تركه عَلَيْ لَجلد عبد الله بن أبي، فقيل: لتوفير العذاب العظيم له في الآخرة، وحد من عداه ليكون ذلك تكفيراً لذنبهم، كما ثبت عنه عَلَيْه في الحدود أنه قال: (إنها كفارة لمن أقيمت عليه "(").

ثانياً: حكم من اتهم السيدة عائشة رضي الله عنها بعد نزول براءتها في القرآن:

تدل الآيات الواردة في حادثة الإفك دلالة قطعية على براءة السيدة عائشة رضي الله عنها مما رميت به من قبل المنافقين، وبعض من غفل من المسلمين، وعليه فمن تشكك في براءتها بعد ذلك، أو رماها بما رماها به بعد نزول الآيات في براءتها صار كافراً مرتداً بإجماع المسلمين، وقد نقل الإجماع على هذا الحكم غير واحد من الأئمة منهم السهيلي والنووي وابن تيمية وابن القيم وابن كثير والزركشي والسيوطي (٤).

⁽١) انظر في ذلك "روائع البيان في تفسير آيات الأحكام" للشيخ محمد على الصابوني ٢/ ٧٦.

 ⁽٢) انظر "زاد المعاد" لابن القيم ٣ / ٢٣١ .

⁽٣) "فتح القدير" ٤ /١٣ .

⁽٤) انظر "الروض الأنف" للسهيلي ٤/٢١، وشرح صحيح مسلم للنووي ٥/٦٤٦، "والصارم المسلول على شاتم الرسول" لابن تيمية ص٥٦٥-٥٦، و" زاد المعاد" ١/ ٤١، وتفسير ابن كثير ٣/ ٢٧٦، "والإجابة لإبراد ما استدركته عائشة على الصحابة" للزركشي ص٥٦، و "الإكليل في استنباط التنزيل" ص١٦٠.

ثالثاً: مشروعية التوبة:

كما يستفاد من حادثة الإفك مشروعية التوبة، وأنها تقبل من المعترف المقلع المخلص.

ففي هذه الكبيرة رغم خطورتها وبشاعتها نجد أن الله سبحانه وتعالى قد فتح باب التوبة أمام من بدر منه شيء من معصية الله، وذلك عندما قال: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ أَمَام من بدر منه شيء من معصية الله، وذلك عندما قال: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمَا مِنْ بَعَدُ وَلَكُ هُمُ لَمَانِينَ جَلْدَةً وَلا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولئِكَ هُمُ اللهَ عَلُولًا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولئِكَ هُمُ اللهَ عَلُولًا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولئِكَ هُمُ اللهَ عَلُولًا يَقْبُلُوا لَهُمْ الله عَلَولًا وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَفُولًا رَّحِيمٌ ﴾ (١) .

وفي حديث الإفك نجد رسول الله عَيْقَة يخاطب السيدة عائشة قائلاً: "أما بعد، يا عائشة فإنه قد بلغني عنك كذا وكذا، فإن كنت بريئة فسيبرئك الله، وإن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله و توبي، فإن العبد إذا اعترف بذنبه ثم تاب إلى الله تاب الله عليه".

قال القاضي عياض: "إنما أمرها أن تستغفر الله وتتوب إليه أي: فيما بينها وبين ربها، فليس صريحاً في الأمر لها بأن تعترف عند الناس بذلك "(٢).

وقال الحافظ ابن حجر: "وفيه: إي في هذا الحديث من الفوائد:

أن الاعتراف بما لم يقع لا يجوز، ولو عرف أنه يصدق في ذلك، ولا يؤاخذ على ما يترتب على اعترافه، بل عليه أن يقول الحق، أو يسكت، وأن الصبر تحمد عاقبته، و يغبط صاحبه"(").

وها هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه كان ينفق على مسطح بن أثاثة لقرابته منه وفقره فلما شارك في الإفك قال أبو بكر: "والله لا أنفق على مسطح شيئاً أبداً بعد الذي قال لعائشة ما قال، فأنزل الله: ﴿ وَلا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ

 ⁽١) سورة النور، الآية: ٤ - ٥.

⁽٢) "فتح الباري" ١٠ / ٩٠٠ .

⁽٣) المصدر السابق ١٠/ ٤٩٨ .

وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (١).

قال أبو بكر: بلى والله، إني أحب أن يغفر الله لي، ورجع إلى مسطح النفقة، وعفا عنه وصفح بعد توبته، وإقلاعه وندمه على ما بدر منه.

رابعاً: أحكام شرعية تتعلق بالمرأة المسلمة

كما نتعلم من حادثة الإفك عدة أحكام شرعية تتعلق بالمرأة المسلمة، وهي بحد ذاتها تمثل جانباً تطبيقياً لما كانت عليه المرأة من كرامة في عهد الرسالة .

والجميل في هذه الأحكام أنها جاءت عرضاً لترسم لنا صورة واضحة ودقيقة عن هذه الأحكام التي تعد تمثابة التطبيق العملي للقرآن.

وهي من الأهمية بمكان كونها صدرت عن تشيدة من سيدات بيت النبوة، وتحت نظر المصطفى عليه من ربه أفضل الصلاة والسلام .

وهذه الأحكام هي:

١- مشروعية القرعة بين النساء (٢٠).

يدل على ذلك قول السيدة عائشة: "كان رسول الله عَيَاتَ إذا أراد أن يخرج سفراً أقرع بين نسائه، فأيتهن خرج سهمها خرج بها رسول الله عَيَاتَ معه ..".

⁽١) سورة النور، الآية: ٢٢.

⁽٢) إلى هذا ذهب جمهور الفقهاء، وخالف المالكية، ولهم اجتهاد في تفسير الحديث، قال القرطبي رحمه الله: ينبغي أن يختلف ذلك باختلاف أحوال النساء، وتختص مشروعية القرعة بما إذا اتفقت أحوالهن، لئلا تحرج واحدة معه فيكون ترجيحاً بغير مرجح. وعللوا ذلك بقولهم: إن بعض النسوة قد تكون أنفع في السفر من غيرها فلو خرجت القرعة للتي لا نفع بها في السفر لأضر بحال الرجل، وكذا العكس قد يكون بعض النساء أقوم ببيت الرجل من الأخرى.

ولمزيد من البيان حول هذا الموصوع يرجع إلى كتاب "فتح الباري" لابن حجر ١١ / ٢٢١ .

٧- مشروعية المسافرة بهن، والسفر بالنساء حتى في الغزو .

يدل على ذلك قولها: "فأقرع بيننا في غزوة غزاها فخرج بها سهمي، فخرجت مع رسول الله على ذلك بعدما أنزل الحجاب ..."، تعني قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا سَٱلْتُمُوهُنَ مَنَاعًا فَاسْأَلُوهُنَ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَ ﴾، وقول السيدة عائشة: وذلك بعدما أنزل الحجاب " إشارة إلى أن السفر بالنساء مشروع حتى لايظن ظان بأن آية الحجاب نسخت حكم السفر بهن . والمراد بالحجاب : حجاب النساء عن رؤية الرجال لهن، وهل المقصود بحجابهن في هذه الآية أشخاصهن أم أبدانهن؟

ذهب القاضي عياض إلى أن المقصود بالحجاب أشخاصهن .

لكن الحافظ ابن حجر خالفه في ذلك وذهب إلى أن المقصود بالحجاب أبدانهن، قال رحمه الله: "وقد كُنَّ بعد النبي عَلَيْ يحجر في ويطفن، وكان الصحابة، ومن بعدهم يسمعون منهن الحديث، وهن مسترات الأبدان لا الأشخاص، وقد قال ابن جريج لعطاء لما ذكر له طواف عائشة: أقبل الحجاب أو بعده؟ قال: قد أدركت ذلك بعد الحجاب "(١).

٣- جواز ركوب المرأة الهودج على ظهر البعير.

يدل على ذلك قولها: " فأنا أحمَل في هُودجي، وأنزل فيه مسيرنا..".

٤- مشروعية خدمة الأجانب للمرأة من وراء الحجاب.

يدل على ذلك قولها: " وأقبل الرهط الذين كانوا يرحلون بي، فحملوا هودجي، فرحلوه على بعيري الذي كنت أركب، وهم يحسبون بأني فيه.."، ومن هؤلاء الذين يخدمون بعير عائشة: الصحابي الجليل أبو مويهبة مولى رسول الله عَيْلَة، قال البلاذري: شهد أبو مويهبة غزوة المريسيع، وكان يخدم بعير عائشة، سماه الواقدي: أبو موهوبة. قال الحافظ بن حجر: وكأنه في الأصل أبو موهوبة، ويصغر فيقال: أبو مويهبة (٢).

⁽١) "فتح الباري" ١٠ /٧٣٥ .

⁽٢) المصدر السابق ١٠/٥٦٤.

٥ - جواز تستر المرأة بالشيء المنفصل عن البدن بدليل ركوبها في الهودج.

٦- توجه المرأة لقضاء حاجتها وحدها، وبغير إذن خاص من زوجها بل اعتماداً على
 الإذن الأعم المستند إلى العرف العام.

يدل على ذلك قولها: حتى إذا فرغ رسول الله عَلَيْ من عزوه وقفل -أي رجع - ودنونا من المدينة آذن ليلة بالرحيل، فقمت حين آذنوا بالرحيل، ومشيت حتى جاوزت الجيش، فلما قضيت شأني، أقبلت إلى الرحل. ". ويدل على ذلك قول رسول الله عَلَيْ : " إنه قد أذن لكنَّ أن تخرجن لحاجتكن "(١).

٧- جواز تحلي المرأة في السفر بالقلادة ونحوها.

يدل على ذلك قولها: " فلمست صدري، فإذا عقد من جزع ظفار قد انقطع. إ"

٨- كما يؤخذ من الحديث صيانة المال ولو قلّ.

وذلك للنهي عن إضاعة المال، فإن عقد عائشة لم يكن من ذهب ولا جوهر، ومع ذلك رجعت إلى المكان الذي كانت فيه أولاً، وقد حبسها ابتغاؤه فتأخرت عن الجيش وحصل لها ما حصل .

لكن على أن لا تؤدي هذه الصيانة إلى الحرص الشديد على إلمال فإن لذلك آفات.

قال الحافظ ابن حجر: "وفيه- أي في هذا الحديث من الفوائد-: شؤم الحرص على المال لأنها لو لم تطل في التفتيش لرجعت بسرعة، فلما زاد على قدر الحاجة أثّر ما جرى" (٢).

وعذر السيدة عائشة رضي الله عنها في التأخير: حرصها على عقد كانت أمها قد أدخلتها به على رسول الله عَلَيْكَ، ولذلك تأخرت بسبب البحث عنه لأنها تعتز به، تقول: "فوجدت عقدي بعدما استمر الجيش، فجئت منازلهم وليس بها داع ولا مجيب".

٩- مشروعية تغطية المرأة وجهها عن نظر الأجنبي.

يدل على ذلك قولها: " فخمرت وجهي بجلبابي " أي غطيت وجهي بجلبابي عن نظر الأجنبي، وهو هنا الصحابي الجليل صفوان بن المعطل، وموقف السيدة عائشة هنا هو

⁽١) رواه البخاري في صحيحه برقم (٤٧٩٥)، ومسلم في صحيحه برقم (٢١٧٠).

⁽٢) "فتح الباري" ١٠ /٤٩٦ .

تفسير عملي، وتطبيق واقعي لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَن يُعْرَفْنَ فَلا يُؤْذَيْنَ ﴾ (١) أَ

ويدخل في مسمى إدناء الجلابيب: تغطية الوجوه، وممن فسره بذلك الصحابي الجليل عبدالله بن مسعود، وعائشة، وهو رواية عن ابن عباس وممن قال بذلك من المفسرين: الطبري $\binom{(7)}{3}$, والبغوي $\binom{(7)}{7}$ وابن الجوزي $\binom{(3)}{7}$ ، والرازي $\binom{(8)}{7}$, والشوكاني $\binom{(7)}{7}$ وغيرهم، وعن الحسن البصري: تغطي نصف وجهها $\binom{(8)}{7}$.

وقال الحافظ ابن حجر: " وقد قالت عائشة لما نزلت: ﴿ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَ عَلَىٰ عَلَىٰ جُمُرِهِنَ عَلَىٰ جُمُوبِهِنَ ﴾ أخذن أزرهن من قبل الحواشي فشققنهن فاختمرن بها .

ولم تزل عادة النساء قديماً وحديثاً يسترن وجوههن عن الأجانب، والذي ذكر عياض: أن الذي اختص به أمهات المؤمنين ستر شخوصهن زيادة على ستر أجسامهن (٩٠).

١٠ ويؤخذ من الحديث حسن الأدب مع الأجانب خصوصاً النساء، والمشي أمام المرأة ليستقر خاطرها، وتأمن مما يتوهم من نظره لما عساه ينكشف منها في حركة المشي.

يدل على ذلك قول السيدة عائشة وهي تتحدث عن الصحابي الجليل صفوان: "فوالله ما كلمني كلمة، ولا سمعت منه كلمة غير استرجاعه، حتى أناخ راحلته فوطىء على

⁽١) سورة الأحزاب، الآية: ٩٥.

⁽٢) " جامع البيان" ٢٢ / ٤٦ .

⁽٣) " معالم التنزيل" ٦ / ٣٧٦ .

⁽٤) " زاد المسير" /٦ ٤٢٢ .

⁽٥) "التفسير الكبير" ٢٥ / ٢٣١ .

⁽٦) " الجامع لأحكام القرآن " ١٤ / ٢٤٣ .

⁽٧) " فتح القدير" ٤/٤ . ٣٠٤ .

⁽٨) وانظر في تفصيل ذلك البحث القيم "لباس التقوى والتحديات المعاصرة للمرأة المسلمة" للدكتور عيادة أيوب الكبيسي ١٥٤ - ١٥٩ .

⁽٩) "فتح الباري " ١٠ / ٤٧١ .

يدها - أي ليكون أسهل لركوبها، ولا يحتاج إلى مسها عند ركوبها-، فركبتها فانطلق يقود بي الراحلة". وفي حديث أبي هريرة: فغطى وجهه عنها ثم أدنى بعيره منها.

قال شراح الحديث: استعمل معها الصمت اكتفاء بقرائن الحال مبالغة منه في الأدب، وإعظاماً لها وإجلالاً (١).

١١ - ويؤخذ من الحديث: أن المرأة إذا خرجت لحاجة فالأفضل أن تستصحب من يؤنسها أو يخدمها ممن يؤمن عليها.

يدل على ذلك قولها: "حتى خرجت بعدما نقهت- أي أفقت من مرضي، ولم تتكامل صحتي- وخرجت معي أم مسطح.."، وأم مسطح هي ابنة خال أبيها.

قال الحافظ ابن حجر: " فإن قيل: لِمَ لم تستصحب عائشة معها غيرها - أي في حادثة الإفك - فكان أدعى لأمنها مما يقع للمنفرد، ولكانت لما تأخرت للبحث عن العقد ترسل من رافقها لينتظروها إن أرادوا الرحيل؟

والجواب: إِن هذا من جملة ما يستفاد من قولها: " و كنت جارية حديثة السن " لأنها لم يقع لها تجربة مثل ذلك (٢٠).

وفي حادثة الإفك وما جرى للسيدة عائشة درس أيما درس للزوجة المسلمة في هذا العصر.

١٢ - ويؤخذ من الحديث: توقف خروج المرأة من بيتها على إذن زوجها، ولو كان الخروج إلى بيت أبويها.

يدل على ذلك قولها: فلما رجعت إلى بيتي، فدخل علي رسول الله عَلِي ثم قال: " كيف تبكم؟" قلت: أتأذن لي أن آتي أبوي؟ فأذن لي رسول الله عَلِي فجئت أبوي، وفي رواية: " قلت: أرسلني إلى بيت أبي، فأرسل معي الغلام "(")، قال الإمام ابن الجوزي

⁽١) "فتح الباري" ١٠ / ٤٧١ .

⁽٢) انظر "فتح الباري" ١٠ / ٤٦٧ .

⁽٣) كما في رواية هشام بن عروة.

رحمه الله: "ينبغي للمرأة أن تحذر من الخروج مهما أمكنها، فإنها إن سلمت في نفسها لم يسلم الناس منها، فإذا اضطرت إلى الخروج خرجت بإذن زوجها. . "(١) .

خامساً: مشروعية التحري عن حقيقة الإشاعة إذا أشيعت

كما يستفاد من حادثة الإفك مشروعية التحري عن حقيقة الإشاعة إذا انتشرت، وهو بحد ذاته درس في التحقيق القضائي؛ ففي هذه الحادثة نجد أن النبي عليه تعامل معها تعاملاً دقيقاً، واتخذ خطوات مدروسة في سبيل الكشف عن الحقيقة فيما يشاع ويذاع في أخطر قضية يتعرض لها البيت النبوي.

قال الحافظ ابن حجر: وفي هذا الحديث من الفوائد: البحث عن الأمر القبيح إذا أشيع، وتعرف صحته بالتنقيب على ما قيل فيه هل وقع منه قبل ذلك ما يشبهه أو يقرب منه.

واستصحاب حال مَنْ اتهم بسوء إذا كان قبل ذلك معروفاً بالخير إذا لم يظهر عنه بالبحث ما يخالف ذلك"(٢).

فقد أخذ رسول الله عَنِي عن حقيقة هذه الإشاعة، ويسال في سرية تامة عن أخلاق عائشة وسلوكها، وهل رُئي عليها شيء؟ فكانت شهادات الجميع لها بالاستقامة والخلق والتقوى.

وسأذكر نصوص التحقيق الذي أجراه النبي عَلَيْهُ مع رجلين من أقرب المقربين إليه من أصحابه، وثلاثة من النساء ممن لهن صلة بعائشة.

أما الرجلان: فهما الإمام علي بن أبي طالب وأسامة بن زيد رضي الله عنهما .

جاء في حديث عائشة: " ودعا رسول الله عَلَيْ علي بن أبي طالب وأسامة بن زيد حين استلبث الوحي يستشيرهما في فراق أهله، قالت: " فأما أسامة بن زيد، فأشار على

⁽١) أحكام النساء" ص٢٠٩٠.

⁽٢) "فتح الباري" ٢٠/١٠ .

رسول الله عَيَالَة بالذي يعِلم من براءة أهله، وبالذي يعلم في نفسه لهم من الود، فقال يا رسول الله، هم أهلك ولا نعلم إلا خيراً.

واما علي بن أبي طالب فقال: لم يضيِّق الله عز وجل عليك، والنساء سواها كثير". ولكنه كان منصفاً عندما حول القضية إلى الجارية لعلمه بملازمتها لعائشة واطلاعها على شؤونها واحوالها فقال له: " وإن تسأل الجارية تصدقك - يعني بريرة - ".

قال ابن القيم رحمه الله: ثم استشار أصحابه في فراقها فأشار عليه على رضي الله عنه أن يفارقها، ويأخذ غيرها تلويحاً لا تصريحاً. وأشار عليه أسامة وغيره بإمساكها، وألا يلتفت إلى كلام الأعداء.

فعلي: لما رأى أن ماقيل مشكوك فيه أشار بترك الشك والريبة إلى اليقين ليتخلص رسول الله عَلَيْتُ من الهم والغم الذي لحقه من كلام الناس فأشار بحسم الداء.

وأسامة لما علم حُبُّ رسول الله عَنِي لها ولأبيها، وعلم من عفتها وبراءتها، وحصانتها وديانتها ما هي فوق ذلك وأعظم منه، وعرف من كرامة رسول الله عَيَا على ربه ومنزلته عنده، ودفاعه عنه؛ أنه لا يجعل ربة بيته وحبيبته من النساء، وبنت صديقه، بالمنزلة التي أنزلها به أرباب الإفك، وأن رسول الله عَنَا أكرم على ربه وأعز عليه من أن يجعل تحته امرأة بغيا، وعلم أن الصِّدِيقة حبيبة رسول الله عَنَا أكرم على ربها من أن يبتليها بالفاحشة وهي تحت رسوله (١).

وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جمرة: لم يجزم علي بالإِشارة بفراقها؛ لأنه عقب ذلك بقوله: " وسل الجارية تصدقك" ففوض الأمر في ذلك إلى نظر النبي عَيَالَة ، فكأنه قال: إِن أردت تعجيل الراحة ففارقها، وإِن أردت خلاف ذلك فابحث عن حقيقة الأمر إلى أن تطلع

⁽١) "زاد المعاد" ٢٢٨/٣.

على براءتها. لأنه كان يعلم أن بريرة لا تخبره إلا بما عَلِمَتْه، وهي لم تعلم من عائشة إلا البراءة المحضة (١).

وهذا الذي قاله الشيخ ابن أبي جمرة هو التفسير السليم لموقف سيدنا علي رضي الله عنه من هذه الحادثة إذ كان رضي الله عنه مسلّماً في شانها لأمر رسول الله عَلَيْهُ، وموقفه هذا لا يختلف عن موقف الصدِّيق والد السيدة عائشة كما سيأتي بيانه، يدل على ذلك ما رواه البخاري في صحيحه (٢): أن الزهري قال: قال لي الوليد بن عبدالملك: أبلَغَكَ أنّ عليّاً كان فيمن قذف عائشة؟ قلت: لا ولكن أخبرني رجلان من قومك – أبو سلمة بن عبدالرحمن، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث – أن عائشة رضي الله عنها قالت: كان عليّاً مسلّماً في شأني".

وأما النساء اللاتي سألهن رسول الله عَلَيْ عِن أمر عائشة فهن:

الأولى: أم المؤمنين زينب بنت جحش:

قالت عائشة: "وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل زينب بنت جحش، زوج النبي عَيْنِهُ عن أمري: ما علمت أو ما رأيت أو ما بلغك؟ قالت: يا رسول الله، أحمي سمعي و بصري، و الله ما علمت إلا خيراً. قالت عائشة: و هي التي كانت تساميني من أزواج النبي عَيْنُهُ فعصمها الله عزَّ وجلً بالورع ". ومعنى تساميني: أي تطلب من العلو والرفعة والحظوة عند النبي عَيْنَهُ ما أطلب، أو تعتقد الذي لها عنده مثل الذي لي عنده .

وهي شهادة نفيسة لكونها صدرت من امرأة تُعَدُّ من أشد المنافسات لها عند النبي

⁽١) "فتح الباري" ١٠ / ٤٨٠

⁽٢) برقم (٢١٤٢) لكن وقع في بعض روايات هذا الحديث بلفظ: كان علي مسيئً في شأنها نسبته للإساءة في حقها لأنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم: لم يضيق الله عليك، والنساء سواها كثير قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ٩ / ٤٣٢: بل هو الأقوى من حيث نقل الرواية ".

لكن من يدقق في موقف سيدنا علي، وماذكره شراح الحديث في تفسير موقفه رضي الله عنه يجزم بصحة رواية "مسلّماً في شانها".

الثانية: أم أيمن رضي الله عنها:

قالت عائشة: "ثم سأل رسول الله عَلَيْهُ أم أيمن فقالت: حاشى سمعي و بصري أن أكون علمت أو ظننت بها قط إلا خيراً "(١).

وأم أيمن هذه هي مولاة رسول الله عَلَيْ وحاضنته، واسمها بركة بنت تعلبة، وهي حبشية فاعتقها عبدالله أبو رسول الله عَلَيْ ، وأسلمت قديماً أول الإسلام، وهاجرت إلى الحبشة، وإلى المدينة، وبايعت رسول الله عَلَيْ ، وتزوجها زيد بن حارثة الحبشي فولدت له أسامة، وكان عَلَيْ يقول: أم أيمن أمي بعد أمي، وكان يزورها في بيتها، وكان أبو بكر وعمر يزورانهافي منزلها (٢).

الثالثة: الخادمة بريرة:

قالت السيدة تحائشة: فدعا رسول الله صلى الله علية وسلم بريرة قال: أي بريرة، هل رأيت من شيء من عائشة يريبك؟ قالت له بريرة: والذي بعثك بالحق إن رأيت عليها أمراً قط أغمصه - أي أعيبه - عليها أكثر من أنها جارية حديثة السن، تنام عن عجينها فتأتي الداجن - أي الشاة - فتأكله. وفي رواية (٣) قال لها: أتشهدين أني رسول الله؟ قالت: نعم. قال: هل رأيت من عائشة ما تكرهينه؟ قالت: لا .

وفي رواية (أ) فقالت: لا والله ما علمت عليها عيباً إلا أنها كانت ترقد حتى تدخل الشاة فتأكل عجينها، وانتهرها بعض أصحابه فقال: اصدقي رسول الله عَلَيْهُ حتى أسقطوا لها به - أي صرحوا لها بالأمر - قال عروة : فعيب ذلك على من قاله (٥) . فقالت : سبحان الله! والله ما علمت عليها إلا ما يعلم الصائغ على تبر الذهب الأحمر" .

 ⁽١) من رواية الواقدي في " المغازي" ٢ / ٤٣١ .

⁽٢) انظر "أسد الغابة " لابن الأثير ٦/٣٠٣، " والإصابة " لابن حجر ٤/٣٥٧ .

⁽٣) من رواية مقسم عن عائشة كما في "معجم الطبراني" ٢٣/٢٣ .

^(؛) من رواية هشام بن عروة عن أبيه عروة عن عائشة كما في "صحيح البخاري" برقم (٢٧٥٧).

⁽٥) كما في "فتح الباري" ١٠ / ٤٨٢ .

وفي رواية (١٠): والله لَعَائشة أطيب من الذهب، ولئن كانت صنعت ما قال الناس ليخبرنك الله به، قالَت: فعجب الناس من فقهها .

وهي أيضاً شهادة قيّمة من امرأة وثيقة الصلة بعائشة كانت تخدمها .

وقد أجادت كل الإجادة في نفي العيب عن السيدة عائشة لا سيما عندما قالت: "لا والله ما علمت عليها عيباً إلا أنها كانت ترقد حتى تدخل الشاة فتأكل عجينها".

قال ابن المنير: "وهذا من الاستثناء البديع الذي يراد به المبالغة في نفي العيب، فغفلتها عن عجينها أبعد لها من مثل الذي رميت به، وأقرب إلى أن تكون من الغافلات المؤمنات "(۲).

وقد ظهر كمال فقهها عندما أحالت الموضوع على الوحي بعد أن شهدت لها بالبراءة، ولهذا عجب الناس من فقهها.

أما ما وقع في رواية ابن إسحاق من أن علياً رضي الله عنه ضربها فهي رواية مرجوحة إذ إن الروايات الكثيرة في حديث الإفك لم تذكر ذلك، ولعله انتهرها ففسر ذلك بعض الرواة بالضرب يدل على ذلك ما جاء في رواية هشام بن عروة: " فانتهرها بعض أصحابه.."

ثم رأيت الإمام السهيلي رحمه الله قد أستبعد الضرب أيضاً و ذلك عندما قال: " وأما ضرب على للجارية، وهي حرة، ولم تستوجب ضرباً، ولا استأذن رسول الله عَيْنَةُ في ضربها فأرى معناه: أنه أغلظ لها بالقول، وتوعدها بالضرب. "(٣).

هكذا أجرى رسول الله صلى الله عليه وسلم تحقيقاً هادئاً مع خمسة من أصحابه فقد اختار عليه الصلاة والسلام رجلين من أصحابه الشباب، واختياره عَيْكُ لهذين الشابين لكون الأول قريباً له، وكون الثاني مقرَّباً إليه حفاظاً على السرِّيَّة التامة، وهو اختيار دقيق.

⁽١) من رواية ابن حاطب عن علقمة كما في "تفسير الطبري" ١٨/ ١٢٦ .

⁽٢) انظر "فتح الباري" ١٠ / ٤٨٢ .

⁽٣) "الروض الأنف" ٤ / ٢٠ .

قال الحافظ ابن حجر:

"والعلة في اختصاص على وأسامة بالمشاورة: أن علياً كان عنده كالولد؛ لأنه رباه من صغره ثم لم يفارقه، بل وازداد اتصاله بتزويج فاطمة، فلذلك كان مخصوصاً بالمشاورة فيما يتعلق بأهله لمزيد اطلاعه على أحواله أكثر من غيره...

وأما أسامة: فهو كعلي في طول الملازمة، ومزيد الاختصاص والمحبة، ولذلك كانوا يطلقون عليه أنه حِبُّ رسول الله عَلَي أَن وخصّه دون أبيه وأمه لكونه كان شاباً، وإن كان علي الله عَلَي أَسَنَّ منه. وذلك أن للشاب من صفاء الذهن ما ليس لغيره، ولأنه أكثر جرأة على الجواب بما يظهر له من المُسِنّ، لأن المُسِنّ غالباً يحسب العاقبة فربما أخفى بعض ما يظهر له رعاية للقائل مرة، والمسؤول عنه أخرى "(١).

وكذا اختار من النساء امرأتين: الأولى: من داخل الأسرة النبوية وهي السيدة زينب بنت جحش أم المؤمنين، والثانية: من خارج الأسرة النبوية، لكنها مقربة منها جداً وهي أم أيمن رضى الله عنها .

واختياره للجارية لكونها قريبة منها، ومطلعة على أمورها وشؤونها.

ولا شك أن هذا الاختيار يدل على حكمة النبي عَلَيْكُ، وكمال فطنته في تعامله مع القضايا التي لها مساس بالأعراض.

وبعد إجراء هذا التحقيق السري الهاديء أشار النبي عَلَيْتُه إلى النتائج، وحدد المتهم، وأن الاتهام لا يعدو أمراً مدبَّراً يقف وراءه المنافقون وفي مقدمتهم رأس النفاق عبدالله بن أبي، وبعض مَنْ غفل من المسلمين.

وها هو رسول الله عَيِّكَ يصعد المنبر ويقول: " يا معشر المسلمين، من يعذرني من رجل قد بلغني أذاه في أهل بيتي فوالله ما علمت على أهلي إلا خيراً، ولقد ذكروا رجلاً ما علمت عليه إلا خيراً، وما كان يدخل على أهلي إلا معي. "

⁽١) "فتح الباري" ١٠ / ٤٨٠ .

ولكن رسول الله عَيَالَة لم يصرح باسم المتهم حفاظاً على وحدة المجتمع الإسلامي من التمزق، يدل على ذلك اختلاف الأوس والخزرج حول معاقبة من قام بهذه الإشاعة.

كما جاء في الحديث: فثار الحيان: الأوس و الخزرج، حتى هَمُّوا أن يقتتلوا و رسول الله عليه قائم على المنبر، فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يخفضهم حتى سكتوا وسكت.

ومما يلفت النظر هنا أن النبي عَلَيْكُ رغم توصله إلى براءة السيدة عائشة، إلا أنه ظل ينتظر نزول الوحي ليكون قراره قاطعاً، وما ذلك إلا لأن هذا الأمر يتعلق به عَلَيْكُ .

قال الشيخ ابن أبي جمرة رحمه الله: وفيه - أي في حديث الإفك من الفوائد - أن النبي عَلَيْهُ كان لا يحكم لنفسه إلا بعد نزول الوحي لأنه عَلَيْهُ لم يجزم في القصة بشيء قبل نزول الوحي (١).

⁽١) "فتح الباري" ١٠ /٤٩٧ .

المبحث الخامس

الدروس التربوية المستفادة من حادثة الإفك

الدرس الأول: نتعلم من حادثة الإفك درساً تربوياً في الطريقة المثلى التي يجب اتباعها في التعامل مع الخلافات الزوجية التي لها مساس بالأعراض.

فكيف تعامل النبي عَنْ مع هذا الحدث الجلل تربوياً؟

الدارس لوقائع هذه الحادثة يجد أن النبي عَلَيْ قد غيَّر من أسلوبه في تعامله مع زوجه عائشة مما أشعرها بأنَّ شيئاً ما قد حدث، لكنها لا تدري ما هو؟ فلم يعد يجلس عندها، ولم تعد ترى منه ذلك اللطف الذي كانت تراه منه لا سيما في حالة المرض . .

تقول رضي الله عنها: " فقدمت المدينة فاشتكيت حين قدمنا شهراً، والناس يفيضون في قدول أهل الإفك، ولم أشعر بشيء من ذلك، وهو يريبني في وجعي أني لا أعرف من رسول الله صلى الله عليه وسلم اللطف الذي كنت أرى منه حين أشتكي، إنما يدخل رسول الله عَلَيْهُ فيسلم، ثم يقول: كيف تيكم؟ فذاك يريبني ولا أشعر بالشر. "

وقد بقيت على هذا الحال شهراً كاملاً، ولم تدر ما حدث إلا في الأيام الأخيرة، وقد أخبرتها بذلك أم مسطح عندما خرجت معها قبل المناصع فلمّا رجعت إلى بيتها قالت للنبي عَلَيْهُ : أتأذن لي أن آتي أبوي؟ فأذن لها فذهبت إلى أهلها لتستيقن من الخبر، وتخفف عن نفسها شيئاً من عظيم ما ألمَّ بها، ووقع عليها. ولكن متى حدث هذا الذهاب؟

أكشر الروايات على أنَّ ذلك حدث في الأيام الأخيرة بل جاء تحديد ذلك بيومين وليلتين (١)، وأن ذلك حدث في بيت أهلها (٢)، قالت السيدة عائشة: وهي تصف ما

⁽١) وخالف ابن إسحاق في روايته عن الزهري كما في السيرة النبوية لابن هشام ٣/١٥٨ فجعل انتقالها إلى بيت أهلها في فترة مبكرة من مرضها، وهذا نصها: تقول السيدة عائشة رضي الله عنها: ". إلا انني أنكرت من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض لطفه بي... حتى وجدت في نفسي، فقلت: يا رسول الله حين رأيت ما رأيت من جفائه لي-: لو اذنت لي فانتقلت إلى أمي فمرضتني؟ قال: لا عليك فانتقلت إلى أمي ولا علم لي بشيء مما كان حتى نقهت من وجعي بعد بضع وعشرين ليلة .. " لكن الروايات الصحيحة تخالف ذلك، ولا يحتمل تفرد ابن إسحق في مثل هذا الأمر .

⁽٢) وخالف هشام في روايته عن عروة كما في مسند أحمد برقم(٢٤٣١٧) والبخاري برقم(٤٧٥٧) ومسلم برقم (٣١٨٠) وغيرهم. حيث جاء فيها قول أبي بكر رضى الله عنه لعائشة: أقسمت عليك أي بنية إلا رجعت إلى بيتك، فرجعت .

وأما اليوم الأخير من البكاء فهو يوم البراءة، تقول السيدة عائشة: "وأصبح أبواي عندي، فبينما أبواي جالسان عندي وأنا أبكي فاستأذنت علي المراة من الأنصار فأذنت لها فجلست تبكي معي، قالت: فبينما نحن على ذلك دخل رسول الله عَيْكُ علينا فسلم فجلس، فقالت: ولم يجلس عندي منذ قيل ما قيل قبلها، وقد لبث شهراً لا يوحى إليه في شأنى بشيء.."

ومما يؤكد أنَّ ذلك كان في بيت أهلها ما جاء في رواية معمر عند الطبري: ثم أتاني رسول الله عَلِيلَة : وأنا في بيت أبوي . . "

وهذا الموقف من النبي عَلَيْكَ يدل على حكمته البليغة في تعامله مع هذا الحادث الجلل فهو عَلَيْتُه لم يعتزلها اعتزالاً كلياً، لأن الإعتزال عقوبة على مخالفة، ولم تثبت أية مخالفة تستحق عليها الاعتزال، والهجران ..، وهو عَلِيْتُه لم يعاملها بالطريقة التي كان يعاملها بها قبل شيوع حادث الإفك، وقالة السوء، ليشعرها بأنَّ شيئاً ما قد حدث، ويحتاج إلى تحقيق فيه للكشف عن الحقيقة .

وهذا الموقف، بحد ذاته درس تربوي نتعلم منه كيف نتعامل مع الأشخاص الذين يشاع عنهم شائعات الافتراء، ويذاع عنهم كلمات الزور و البهتان.. فلا بد من الحذر الشديد، وعدم التسرع في إطلاق الأحكام، واتخاذ المواقف المعادية، من غير ما حجة واضحة أو دليل صحيح.

قال الحافظ ابن حجر: "وفيه - أي في حديث الإفك من الفوائد-: ملاطفة الزوجة، وحسن معاشرتها، والتقصير من ذلك عند إشاعة ما يقتضي النقص وإن لم يتحقق.

وفائدة ذلك: أن تتفطن لتغيير الحال فتعتذر أو تعترف .

وفيه: - أي في حديث الإفك من الفوائد -: إشارة إلى مراتب الهجران بالكلام والملاطفة، فإذا كان السبب - أي سبب الهجران - محققاً فيترك - أي الكلام - أصلاً، وإن كان مظنوناً فيخفف، وإن كان مشكوكاً فيه أو محتملاً فيحسن التقليل منه لا للعمل على على الله يظن بصاحبه عدم المبالاة بما قيل في حقه ؛ لأن ذلك من خوارم المروءة "(١). الدرس الثاني: لقد تأخر نزول الوحى في هذه الحادثة شهراً، فما السر في ذلك؟

في تاخر نزول الوحي حِكم بالغة لعل من أهمها أنَّ الله سبحانه وتعالى أراد أن يعلم الأمة من خلال هذه الحادثة كيف يتعاملون مع مثل هذه الحوادث الحساسة، حفاظاً على الأسرة المسلمة من التصدع والانهيار، ومن ثم حفاظاً على المجتمع الإسلامي من أن تفتك به مثل هذه الإشاعات المغرضة لا سيما إذا تعلّقت بالأعراض.

وقال الشيخ ابن القيم رحمه الله: "واقتضى تمام الامتحان و الابتلاء أن حبس عن رسول الله عَيَّا الوحي شهراً في شأنها وما ذاك إلا لأن الله سبحانه وتعالى أحب أن يُظهِر منزلة رسوله وأهل بيته عنده، وكرامتهم عليه، وأن يخرج رسوله عن هذه القضية، ويتولى هو بنفسه الدفاع والمنافحة عنه، والردّ على أعدائه، وذمهم وعيبهم بأمر لا يكون له فيه عمل ولا ينسب إليه، بل يكون هو وحده المتولي لذلك الثائر لرسوله وأهل بيته "(٢).

وهكذا بعد التحقيق السري الهاديء، يأتي رسول الله عَيَاتُ أهله، تقول السيدة عائشة: "ثم أتاني رسول الله عَيَاتُ وأنا في بيت أبوي "(").

فبينما هما جالسان عندي وأنا أبكي، استأذنت علي امرأة من الأنصار، فأذنت لها، فجلست تبكي معي، فبينا نحن على ذلك، دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم ثم جلس، قالت: فتشهّد رسول الله علية حين جلس ثم قال: أما بعد، يا عائشة فإنه

⁽١) "فتح الباري" ١٠ / ٤٩٦ .

⁽٢) "زاد المعاد" ٢٣٠/٣ .

⁽٣) كما في رواية الطبري في تفسيره ٢٠ / ١١٩.

بلغني عنك كذا وكذا فإن كنت بريئة فسيبرِّئك الله عز وجل، وإن كنت الممت بذنب فاستغفري الله ثم توبي إليه، فإنَّ العبد إذا اعترف بذنب ثم تاب، تاب الله عليه".

إِن رسول الله عَيِّكِ في هذا الموقف يريد من عائشة جواباً قاطعاً في ما اتُهِ مَتْ به فماذا كان جوابها؟

قالت: إني والله قد عرفت أنكم قد سمعتم بهذا حتى استقر في أنفسكم، حتى كدتم أن تصدقوا به، ولئن قلت إني بريئة، والله عز وجل يعلم أني بريئة لاتصدقوني بذلك، ولئن اعترفت لكم بأمر والله عز وجل يعلم أني بريئة تصدقوني، وإني والله ما أجد لي ولكم مثلاً إلا كما قال أبو يوسف: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصفُونَ ﴾.

إن هذا الجواب يدل على مدى فهم السيدة عائشة، ومدى صدقها، ومدى إحساسها بالمسؤولية الملقاة عليها في مثل هذا الأمر الجلل.

تقول السيدة عائشة: "فوالله ما رام رسول الله عَلَيْهُ مجلسه ولا خرج من أهل البيت أحد حتى أنزل الله عز وجل على نبيه.." .

فلما سري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يضحك فكان أوَّل كلمة تكلم بها أن قال: " أبشري يا عائشة ، إن الله عَرْ وَجَلَ ، قَدَ بُراك .

ولكن كيف استقبلت السيدة عائشة هذا الخبر؟

لقد قالت لها أمها قومي إليه فقالت: والله لا أقوم إليه، ولا أحمد إلا الله عز وجل، هو الذي أنزل براءتي.

وهكذا تفعل الشدائد بأهلها، ولكن عائشة من فرحها بهذه النعمة أبت أن تحمد إلا الله فقط. وهنا يثار التساؤل الآتي: ولماذا لم يجزم رسول الله عَلَيْكُ ببراءتها، ولماذا أجرى مثل هذا التحقيق؟ هذا ما سنعلمه في الدرس الآتي.

الدرس الثالث: إن رسول الله عَلَيْ أجرى هذا التحقيق، من أجل حمايتها من الشائعات التي كانت تستهدف دعوة النبي عَلِيد، وهذا

الدين الذي جاء به عن طريق استهداف أسرته؛ فالدفاع إذن عنها دفاع عن الإسلام، ودفاع عن شخص النبي عليه الصلاة والسلام.

لقد أراد النبي عَنَا أن يظهر براءة الصِّدِيقة رضي الله عنها ظهور الشمس في رابعة النهار، ويحسم القيل والقال، بخيث لا يبقى فيه خفاء عند أحد من أصحابه الكرام رضوان الله عليهم.

وحسن الظن هنا لا يحسم ما أشاعه المبطلون، وخاض فيه الخائضون. فتتبعه عَلَيْتُهُ لهذا الأمر، وتحقيقه فيه، وتحققه منه لهو غاية العدل والإنصاف، وهو دال على مزيد العلم، ونهاية الحزم.

ومن هنا نفهم سبب توقف رسول الله عَلَيْ في هذه القضية، وسؤاله عنها، وبحثه واستشارته أصحابه بعد أن أشاعها المنافقون، وتُكِلِّم بها المرجفون.

وقد المح إلى هذا ابن القيم رحمه الله عندما قال: " فإن رسول الله عَلَيْكُ كان هو المقصود بالأذى، والتي رميت زوجته، فلم يكن يليق به أن يشهد ببراءتها مع علمه أو ظنه الظن المقارب للعلم ببراءتها، ولم يظن بها سوءاً قط، وحاشاه وحاشاها، ولذلك لما استعذر من أهل الإفك، قال: من يعذرني في رجل بلغني أذاه في أهلي؟ والله ما علمت على أهلي إلا خيراً، ولقد ذكروا رجلاً ما علمت عليه إلا خيراً، وما كان يدخل على أهلي إلا معى.

فكان عنده من القرائن التي تشهد ببراءة الصِّدِّيقة أكثر مما عند المؤمنين، ولكن لكمال صبره، وثباته، ورفقه، وحسن ظنه بربه، وثقته به، وفي مقام الصبر والثبات وحسن الظن بالله حقه، حتى جاءه الوحي بما أقر عينه، وسَّر قلبه، وعظم قدره، وظهر لأمته احتفال ربه به، واعتناؤه بشأنه "(١).

⁽١) " زاد المعاد" ٣٠٠/٣ .

مجلة الأحمدية * العدد الثامن عشر * رمضان ٢٥ ١ ١هـ

الدرس الرابع: وفي حادثة الإفك نطلع على أسلوب من أساليب عَنَالِيهُ في معالجة الخلافات الزوجية، والمشكلات الأسرية، لا سيما تلك التي لها مساس بالأعراض.

وهكذا ومن خلال ما تقدم رأينا حكمة النبي عَلَيْهُ في معالجة مشكلة ليس لها من سبب سوى الحقد على الإسلام، وليس لها من غاية سوء النيل من رسول الله عَلِيه، وتفريق الناس عنه.

وقد اتبع عليه الصلاة والسلام في معالجتها أسلوب التروي، وعدم التعجل، والتحقيق الهاديء ليكون قراره في ذلك عادلاً، مع المحافظة التامة على كرامة زوجته من أن تُخدش، وكرامة أهلها من أن تمس، وتلك حكمة بالغة من النبي عَلَيْكُ في تعامله مع مثل هذه الأمور.

الدرس الخامس: ومما ينبغي تسجيله هنا باعتباره درساً تربوياً يستفاد من حادثة الإفك، موقف سيدنا أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه مما حدث لابنته الطاهرة السيدة عائشة رضي الله عنها، ويتمثل في عدة مظاهر:

أولاً: لم يخبرها بما حدث، تقول السيدة عائشة رضي الله عنها: " ثم قدمنا فلم أنشب أن اشتكيت شكوى شديدة، ولا يبلغني من ذلك شيء، وقد انتهى ذلك إلى أبوي، وأبواي لا يذكران لي من ذلك شيئاً. . "(١).

ثانياً: تأثره الشديد وبكاؤه مع ابنته مما يدل على تعاطفه معها، وعدم إيذائها:

تقول السيدة عائشة لأمها أم رومان بعد أن أكدت لها خبر الإفك: وقد علم به أبي؟ قالت: نعم، قلت: و رسول الله عَلَيْهُ، فاستعبرت، فبكيت، فاستعبرت، فبكيت، فسمع أبو بكر صوتي، وهو فوق البيت يقرأ، فنزل، فقال لأمي: ما شأنها؟ قالت: بلغها الذي ذُكر من أمرها، ففاضت عيناه (٢).

⁽١) "المغازي" للواقدي ٢/ ٢٦٤

⁽٢) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده " برقم (٢٤٣١٧). وغيره.

ثالثاً: اهتمامه بها، وجلوسه عندها لا سيما عند اشتداد الأزمة في أيامها الأخيرة: تقول رضي الله عنها: وأصبح أبواي عندي، وقد بكيت ليلتين ويوماً لا يرقئا لي دمع، ولا أكتحل بنوم حتى إني لأظن أن البكاء فالق كبدي (١)، وفي رواية أخرى: وأبواي يظنان أن البكاء فالق كبدي (١).

رابعاً: تسليمه المطلق لرسول الله عَلَيْ ، وإيمانه العميق بالوحي فعندما دخل النبي عَلَيْ على عائشة وقال لها: "أما بعد: يا عائشة فإنه بلغني عنك كذا وكذا فإن كنت بريئة فسيبرّئك الله عزوجل، وإن كنت ألمت بذنب فاستغفري "قالت السيدة عائشة لأبيها: أجب عني رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما قال . فقال : ما أدري والله ما أقول لرسول "الله عَلَيْ والوحي يأتيه .

ولقد كان رضي الله عنه مقتنعاً ببراءة ابنته، يدل على ذلك تعبيره عن حزنه البالغ لما حدث لابنته من اتهام، ودفاعه عنها بقوله: فما أعلم أهل بيت من العرب دخل عليهم ما دخل على آل أبي بكر، والله ما قيل لنا هذا في الجاهلية حيث لا نعبد الله، ولا ندع له شيئاً، فيقال لنا في الإسلام "(3) ومع ذلك كان مسلماً لرسول الله عَيْقَ لا يجيبه بشيء .

قال الحافظ ابن حجر: وإنما أجابها أبو بكر بقوله: لا أدري، لأنه كان كثير الاتباع لرسول الله عَلَيْة، ولأنه وإن كان يتحقق براءتها لكنه كره أن يزكى ولده "(°).

خامساً: تثبته في الأمور إذ إنه لم يُنقَل عنه في هذه القصة مع تمادي الحال فيها شهراً كلمة فما فوقها كما قال ابن حجر(٦).

⁽١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٤١٤).

⁽٢) من رواية أحمد بن حنبل برقم (٢٤٣١٧).

⁽٣) من رواية إحمد بن حنبل برقم (٢٤٣١٧).

⁽٤) انفرد الواقدي في هذه الزيادة. انظر: "المغازي" له ٢ / ٤٣٣

⁽٥) "فتح الباري" ١٠/١٠ .

⁽٦) المصدر السابق ١٠/ ٤٩٨ .

الدرس السادس: موقف أم رومان مما حدث لابنتها السيدة عائشة:

وأما موقف الصحابية الجليلة أم رومان والدة السيدة عائشة فقد كأن موقفاً رائعاً غير متعجل ولا متسرع، بل يحمل في طياته موقف الأم التي عرفت منزلة الصدِّيقة، وبراءتها، وطهارتها فقالت لها بلهجة ملؤها الاطمئنان والثقة:أي بنية، هوني عليك، فوالله لقلما كانت امرأة قط وضيئة عند رجل يحبها، ولها ضرائر إلا كثرن عليها . .

قال الحافظ ابن حجر: "وفي هذا الكلام من فطنة أمها، وحسن تأتيها في تربيتها ما لا مزيد عليه، فإنها علمت أن ذلك يعظم عليها فهونت عليها الأمر بإعلامها بأنها لم تنفرد بذلك المرء يتأسى بغيره فيما يقع له، وأدمجت في ذلك ما تطيّب به خاطرها من أنها فاثقة في الجمال والحظوة، وذلك مما يعجب المرأة أن توصف به . . "(1).

وفي موقف الوالدين الكريمين مما حدث لابنتهما السيدة عائشة رضي الله عنها درس تربوي بالغ الأهمية في كيفية التعامل مع قالة السوء، وإشاعة الزور والبهتان، فقد كان موقفاً يتسم بالحكمة، ولم يتسرعا في إصدار أي حكم قبل ظهور الحجة، واستكمال التحقيق، وهما في ذلك يقتديان برسول الله عَيَا عامله مع هذه الحادثة، وطريقته في معالجتها.

ولكن قد يقال هنا: ولماذا لم يقولوا: سبحانك هذا بهتان عظيم كما فعل أبو أيوب الأنصاري فقد جاء في الحديث: وكانت أم أيوب الأنصارية قالت لأبي أيوب: أما سمعت ما يتحدث الناس؟ فحدثته بقول أهل الإفك فقال: ما يكون لنا أن نتكلم بهذا، سبحانك هذا بهتان عظيم (٢).

وإنما لم يقولوا سبحانك هذا بهتان عظيم كما قال أبو أيوب رغم قناعتهم التامة ببراءة السيدة عائشة رضي الله عنها لأن الأمر يتعلق بهم فلا بد من التحقيق العلني لرد التهمة

⁽١) "فتح الباري" ١٠ / ٧٧٤ .

⁽٢) كما في رواية عطاء بن أبي مسلم الخراساني عن الزهري. انظر: "المعجم الكبير" ٢٣ / ١٤٠.

التي أثارها المنافقسون في المدينة ، تجد ذلك واضحاً في تعاملهم مع هذا الحدث الجلل، وصبرهم الجميل رغم تجرّعهم مرارته، وتحملهم لهيب نيرانه.

الدرس السابع: كما نتعلم من حادثة الإفك درساً أخلاقياً بليغاً في أدب اللسان وصونه من أن يتكلم بما لا يعنيه، أو أن يخوض فيما لا يعلمه .

يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ إِذْ تَلَقُّوْنَهُ بِٱلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِٱفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ اللَّهِ عَظِيمٌ ﴾.

قال الشيخ الطاهر بن عاشور وفي هذا من الأدب الأخلاقي: أنَّ المرء لا يقول بلسانه إلا ما يعلمه، ويتحققه، وإلا فهو أحد رجلين: أفن الرأي يقول الشيء قبل أن يتبين له الأمر فيوشك أن يقول اليكذب فيحسبه الناس كذّاباً، وفي الحديث: " بحسب المرء من الكذب أن يحدِّث بكل ما سمع".

أو رجل مموِّه مراء يقول ما يعتقد خلافه، وقد قال الله تعالى: ﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ ﴾ (١).

الدرس الثامن: كما نتعلم من حادثة الإفك درساً عملياً في الإيمان واليقين، وذلك من خلال موقفين من مواقف السيدة عائشة رضي الله عنها:

الموقف الاول: قبل نزول براءتها عندما قالت: "والله ما أجد لي ولكم مثلاً إلا كما قال أبو يوسف، فصبر جميل، والله المستعان على ما تصفون "وذلك بعد أن فاتحها رسول الله عند الأمر، وأجابته بما أجابته به، ثم استشهدت بهذه الآية التي تدل على عمق إيمانها بالله واستعانتها به .

والموقف الثاني: بعد نزول براءتها وقول النبي عَلَيْهُ: أبشري يا عائشة أما الله عز وجل فقد برَّاك، تقول: قالت أمي: قومي إليه، فقالت: والله لا أقوم إليه، ولا أحمد إلا الله .

⁽١) "التحرير والتنوير" ١٩//١٩ .

قال ابن القيم:

ومن تأمل قول الصدِّيقة " ولا أحمد إلا الله " علم معرفتها، وقوة إيمانها وتوليتها النعمة لربها، وإفراده بالحمد في ذلك المقام، وتجريدها التوحيد، وقوَّة جأشها، وإدلالها ببراءة ساحتها، وأنها لم تفعل ما يوجب قيامها في مقام الراغب في الصلح، الطالب له، وثقتها بمحبة رسول الله عَنَّة لها قالت ما قالت، إدلالاً للحبيب على حبيبه، ولاسيما في مثل هذا المقام الذي هو أحسن مقامات الإدلال فوضعته موضعه .. "(1).

وقال الحافظ ابن حجر:

"وفيه - أي في حديث الإفك من الفوائد- أنَّ الشِدَّة إذا اشتدت أعقبها الفَرَج.

وفضل من يفوِّض الأمر لربه، وأنَّ من قوي على ذلك خفَّ عنه الهم والغم كما وقع في حالتي عائشة قبل استفسارها عن حالها، وبعد جوابها بقولها: والله المستعان "(٢).

وقال الآلوسي رحمه الله: "ثم إن الذي أراه: أن إنزال هذه الآيات في أمرها لمزيد انقطاعها رضي الله عنها إلى الله عز وجل مع فضلها وطهارتها في نفسها"(").

الدرس التاسع: ونتعلم من حادثة الإفك درساً في الورع والتقوى، هذا الدرس سطّرته أمّ المؤمنين زينب بنت جحش رصي الله عنهاً.

فعندما سألها رسول الله عَلَيْ عن أمر عائشة أجابته بجواب ملؤه الطهر والورع والعفة والنزاهة، قالت: يا رسول الله، أحمي سمعي وبصري، والله ما علمت إلا خيراً. رغم ما بينهما من منافسة في طلب الحظوة عند رسول الله عَلَيْة، تقول السيدة عائشة: فعصمها الله عز وجل بالورع، والورع في الأصل: الكف عن الحرام، والتحرج منه، ثم استعير للكف عن المباح والحلال. وقد قيل: ملاك الدين الورع (٤).

⁽١) "زأد المعاد" ٢٣١/٣.

⁽٢) "فتح الباري" ١٠ / ٤٩٨ .

⁽٣) انظر "روح المعاني" ١٠ / ١٩٥ .

⁽ ٤) انظر "النهاية" لابن الأثير ص٩٦٨ .

وكم كان لهذا الموقف النبيل من أثر طيب في نفس السيدة عائشة مما جعلها تثني عليها الثناء العطر في حياتها وبعد مماتها، ومن ذلك قولها: "ما رأيت قط خيراً في الدين من زينب وأتقى الله، وأصدق حديثاً، وأوصل للرحم وأعظم أمانةً وصدقاً "(١).

ولا شك أن ذلك كله أثر من آثار الورع والتقوى في حياة الإنسان، وتصور لو أنها لم تقف هذا الموقف، ووقفت موقف أختها حمنة التي هلكت فيمن هلك في حادثة الإفك، لا شك أنها كانت ستهلك مثل أختها، وسينالها العتاب والعقاب، وما عصمها من ذلك كله إلا الورع والتقوى..

وكم بنا من حاجة إلى تلقي هذا الدرس من أم المؤمنين، وتطبيقه عملياً في حياتنا وسلوكنا، فنكف عن الحرام، ونتحرج عن فعله، ونسعى لنكف عن كثير من المباحات التي تفضي بنا إلى أبواب الحرام.

الدرس العاشر: ونتعلم من هذه الحادثة درساً تربوياً بليغاً، ومنهجاً في مواجهة مثل هذه الأمور، هذا المنهج الذي يفرضه القرآن يتمثل في ثلاث خطوات:

الخطوة الأولى: خطوة الدليل الساطني الوجداني، وذلك بعرض الأمر على القلب واستفتاء الضمير:

يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ لَوْ لا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُبِينٌ ﴾ .

والخطوة الثانية: هي طلب الدليل الخارجي والبرهان الواقعي:

قال تعالى: ﴿ لَوْلا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُوْلَئِكَ عِندَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾ .

⁽١) "أسد الغابة" لابن الأثير ٦/٢٦/.

ذلك لأن مثل هِذه الإِفتراءات ما ينبغي أن تمر هكذا سهلة هينة، وأن تَشِيع هكذا دون تثبّت ولا بينة، وأن تتقاذفها الألسنة، وتلوكها الأفواه دون شاهد ولا دليل(١).

الخطوة الشالثة: الصدع بالحق، والجهربه، وعدم السكوت على المنكر، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَا أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظيمٌ ﴾.

هذه الخطوات الثلاث هي التي يجب اتباعها في التعامل مع مثل هذه الأمور التي تعرض للفرد المسلم، والأسرة المسلمة، والمجتمع الإسلامي.

الدرس الحادي عشر: ونشهد في حادثة الإفك أثر النفاق السيء في حياة المسلمين، ودور المنافقين في زعزعة المجتمع الإسلامي عن طريق بث الأراجيف، وإشاعة الأكاذيب واتهام البرآء، وزرع الشكوك.

إِن معارك النفاق النفسية والإعلامية لا تقل خطورة عن المعارك العسكرية، بل تفوقها أحياناً في أثرها وخطرها.

"ولعل حادثة الإفك كانت معركة من أضخم المعارك التي خاضها رسول الله عَلَيْكُ، لكنه خرج منها منتصراً، كاظماً لآلامه الكبار، محتفظاً بوقار نفسه، وعظمة قلبه، وجميل صبره، فلم تؤثّر عنه كلمة واحدة تدل على نفاد صبره، وضعف احتماله، والآلام التي تناوشه لعلها من أعظم الآلام التي مرت به في حياته، والخطر على الإسلام من تلك الفرية من أشد الأخطار التي تعرض له في تاريخه.. " (٢).

" ولكن الله تعالى أراد أن يجعل منها نكالاً للنفاق والمنافقين، وللذين في قلوبهم مرض لا يشفيه إلا الإرجاف بالسوء، وإشاعة الأكاذيب والبهتان في مجتمع المؤمنين"(٣).

⁽١) "في ظلال القرآن" ٤ / ٢٥٠٢ بتصرف.

⁽٢) المصدر السابق ٤ / ٢٥٠١ بتصرف.

⁽٣) انظر " محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم " لمحمد الصادق عرجون ٤ / ٢٧٤ بتصرف.

الدرس الشاني عشر: ونتعلم من حادثة الإفك درساً تطبيقياً في معنى الإيمان بالقدر خيره وشره، وأنَّ ما أصاب الإنسان لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطاه لم يكن ليصيبه، وإن نهاية ما يمكن الوصول إليه في أمر القدر، ومطمح أنظار العلماء الراسخين في شأنه قد توقف عند قوله تعالى: ﴿ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُو خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُو خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُو شَرُّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لا تَعْلَمُونَ ﴾ (١).

وقد جاءت هذه الحادثة نموذجاً تطبيقياً لهذا المبدأ المهم من أمر القدر، ذلك لأن الله تعالى قد حدثنا عن هذه الحادثة فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُم بَلْ هُو خَيْرٌ لَكُمْ ﴾.

أجل، إِنَّ مَنْ يطيع على مبادي هذه الحادثة يحسبها شراً، وذلك " لما يرى في هذا الحدث الخطير من شدّة البلاء لرسول الله على ولام المؤمنين عائشة، ولأبويها وأمها، وخاصة المسلمين وعامتهم ما أقض مضاجعهم حتى كشف الله الغمة، وفرَّج الكربة.. "(٢).

لكن من يطلع على ما انتهت إليه هذه الحادثة، ويرى بام عينيه ما غيبته الأقدار في طيات هذا البلاء من حِكم وأحكام ربانية تمثّل جوانب منهج الرسالة وقد ذكرنا كثيراً منها في هذا البحث - لَعَلِمَ حقاً بأنها كانت خيراً لنا ما بقي في الحياة من يتلو آيات الله التي أنزلت في هذا الحدث الخطير (٣).

ولعلماء التفسير كلام حول هذه الخيرية لا بأس من ذكره .

قال الزمخشري: ومعنى كونه خيراً لهم: أنهم اكتسبوا فيه الثواب العظيم؛ لأنه كان بلاءاً مبيناً، ومحنة ظاهرة، وأنه نزلت فيه ثماني عشرة آية، كل واحدة منها مستقلة بما هو تعظيم لشأن رسول الله عَيَا وتسلية له، وتنزيه لأم المؤمنين رضوان الله عليها، وتطهير لأهل

⁽١) سورة البقرة، الآية: ٢١٦.

⁽٢) "محمد رسول الله ﷺ ٢٢٤/٤ بتصرف.

⁽٣) انظر المصدر السابق ٤ / ٢٢٤ .

البيت، وتهويل لمن تكلم في ذلك أو سمع به فلم تمجّه أذناه، وعدة ألطاف للسامعين والتالين إلى يوم القيامة، وفوائد دينية وأحكام وآداب لا تخفي على متأمليها.. "(١).

وقال أبو بكر بن العربي: "حقيقة الخير ما زاد نفعه على ضره، وحقيقة الشر ما زاد ضره على نفعه، وأن خيراً لا شر فيه هو الجنة، وشراً لا خير فيه هو جهنم. ولهذا صار البلاء النازل على الأولياء خيراً، لأن ضرره من الألم قليل في الدنيا، وخيره— وهو الثواب— كثير في ا \overline{V} في الآخرة، فنبه الله عائشة ومن ماثلها ممن ناله هم من هذا الحديث: أنه ما أصابهم منه شر بل هو خير على ما وضع الله الخير والشر عليه في هذه الدنيا من المقابلة بين الضر والنفع ورجحان النفع في جانب الشر" (\overline{V}).

"وبعد إزالة خاطر أن يكون ذلك شراً للمؤمنين أثبت أنه خير لهم فأتى بالإضراب لإبطال أن يحسبوه شراً، وإثبات أنه خير لهم لأن فيه منافع كثيرة، إذ يميز به المؤمنون الخلص من المنافقين، وتشرع لهم بسببه أحكام تردع أهل الفسق عن فسقهم، وتتبين منه براءة فضلائهم، ويزداد المنافقون غيظاً ويصبحون محقرين مذمومين، ولا يفرحون بظنهم حزن المسلمين فإنهم لما اختلقوا هذا الخبر ما أرادوا إلا أذى المسلمين، وتجئ منه معجزات بنزول هذه الآيات بالإنباء بالغيب "(٣).

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله الطيبين، وأصحابه الغر الميامين، وأزواجه أمهات المؤمنين، وسلَّمَ تسليماً كثيراً .

⁽١) "الكشاف" ٢٢٢/٣.

⁽٢) "أحكام القرآن" ٣٦٣/٣.

⁽٣) "التحرير والتنوير" ١٨ / ١٧٢ .

الخاتمة في نتائج البحث والتوصيات

١- أثبت البحث أن عبد الله بن أبي بن سلول رأس المنافقين هو المقصود بقوله تعالى:
 ﴿ وَالَّذِي تَولَّىٰ كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ .

فهو المخطط والمدبر لهذه الحادثة الأليمة التي تعرّض لها البيت النبوي، وقد جاءت بعد الانتصار الذي حققه النبي عَلِيلَة في معركة بني المصطلق.

٢- وأن حادثة الإفك وقعت بعد الانتهاء من غزوة بني المصطلق، وكان ذلك في شهر شعبان من سنة ست من الهجرة النبوية.

٣- كما أثبت البحث مكانة الأسرة النبوية الكريمة، ورفعة شأن أزواج النبي عَلَيْهُ الطاهرات، وما ينبغي على الأمة من توقيرهن، والترضي عليهن، وأنهن الطاهرات المطهرات، المبرءات من الأدناس والأرجاس، وأنهن على جانب عظيم من العلم والورع والتقوى رضي الله عنهن.

3- كما كشف البحث عن اسلوب من اساليب النبي علا في معالجة المشكلات الزوجية، الا وهو: اسلوب التروي والتثبت وعدم التعجل، والتحقيق الهادئ رغم حدة المشكلة للوصول إلى القرار العادل في معالجة مثل هذه المشكلات.

وهو نموذج يمكن أن يدخل في إطار «إدارة الأزمات» وهو جانب مهم من جوانب الحياة النبوية ينبغي العناية به، وتوجه الدارسين لاستجلائه وتقديمه إلى المسلمين بلغة العصر.

٥- كما كشف البحث عن جانب مهم من جوانب المعارك النفسية والإعلامية التي كان يقودها المنافقون، وبين منهج النبي عَلَيْهُ في الرد عليها ومجابهتها، وذلك عن طريق التحري عن حقيقة الإشاعة إذا أشيعت في المجتمع، وضرورة النثبت والتبين في كل ما يذاع ويشاع عامة، وفيما له مساس بالأعراض خاصة، أسوة بما فعله النبي عَلَيْهُ في هذه الحادثة من تحقيق قضائى مع رجلين من أقرب المقربين إليه، وثلاثة من النساء.

7- إِن النبي عَيَالِيَّة طبق حد القذف عملياً في هذه الحادثة، وأثبت البحث صحة الحديث الذي جاء فيه إقامة الحد على كل مِنْ مسطح وحمنة وحسان، ولم يثبت أن النبي

عَلَيْكَ أَقَامُ الحَد على عبد الله بن أُبي لعدم ثبوت ذلك الأمر عليه، إذ كان يستوشي الحديث - أي حديث الإفك - ويجمعه ويحكيه، ويخرجه في قوالب مَنْ لا ينسب إليه، وأن الله قد ادخر له عذاباً عظيماً في الآخرة.

وهذا مظهر من مظاهر تحقيق العدالة في القضاء النبوي.

٧- كما كشف البحث عن جانب مهم من الجوانب الإنسانية في تعامل المصطفى عَلَيْتُهُ مع أزواجه حيث إنه عَلِيّة راعى حالة السيدة عائشة الصحية فلم يخبرها بما أشيع من خبر الإفك إلا بعد شفائها من المرض الذي ألم بها.

رغم خطورة تلك الإشاعة، وأثرها على البيت النبوي والمجتمع الإسلامي.

٨- كما أثبت البحث أن موقف الإمام على بن أبي طالب رضي الله عنه كان مشابها لموقف أبي بكر الصديق رضي الله عنه في التسليم لأمر رسول عَلَيْكَ ، وأن موقفه لا ينطوي على أي نوع من أنواع الإساءة للسيدة عائدة رضي الله عنها.

٩- أظهر البحث عدة أحكام شرعية تُستنبط من حادثة الإفك مما له صلة بالمرأة المسلمة ومنها:

أ- مشروعية سفر المرأة مع زوجها في المعارك الحربية، وحضورها تلك المعارك، ويمكن الاستدلال من ذلك على مشروعية أن يصحب الرجل زوجته في أسفاره الأخرى، من باب أولى وهو جانب من الجوانب الترفيهية في الحياة الزوجية.

ب- ومنها مشروعية تغطية المرأة وجهها عن نظر الأجنبي لقول السيدة عائشة رضي الله عنها: « فخمرت وجهي بجلبابي »، وهذا تطبيق عملي لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُ قُل لأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلابِيبِهِنَّ ﴾.

• ١- يوصي الباحث بدعوة العلماء المختصين في علم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم الإحتماع، وعلم الإحتماع، وعلم الإدارة، وعلم التربية، للإستفادة من حياة النبي عَيَّاتُه في مجال تخصصاتهم، والمشاركة في كتابة السيرة النبوية بلغة معاصرة، خدمة لدينهم، وسُنَّة نبيهم عليه الصلاة والسلام.

المصادر والمراجع

- ١- أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي، دار الكتب العلمية، بيروت.
 - ٢- أحكام النساء، لأبي الفرج ابن الجوزي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٣- الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان، لعلي الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٤- الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، للرزكشي، تحقيق: سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، دمشق.
- ٥- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، لأبي السعود العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
 - ٦- استجلاب ارتقاء الغرف، للسخاوي، تحقيق: خالد بابطين، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
 - ٧- اسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، دار الفكر، بيروت.
 - ٨- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، دار الكتاب العربي، بيروت.
 - ٩- الإكليل في استنباط التنزيل، للسيوطي، طبع أسعد الدرابزوني سنة ١٣٧٣هـ.
 - ١٠ البداية والنهاية، لابن كثير الدمشقي ومكتب المعارف وبيروك
 - ١١- تاريخ الطبري ، دار الكتب العلمية، بيروت.
 - ١٢ تاريخ الإسلام، للذهبي، دار الكتاب العربي، بيروت.
 - ١٣ التفسير الكبير، لفخرالدين الرازي، دار الفكر، بيروت.
- ١٤ تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر المعروف بابن كثير، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي .
 - ٥١- التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس.
- ١٦ تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار ابن حزم، بيروت سنة
 ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
 - ٧ ١ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، دار الفكر، بيروت.

- ١٨ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري، طبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة .
 - ٩ ١- الجامع الصحيح، لمحمد بن إسماعيل البخاري، دار الأرقم، بيروت.
 - ٢- الجامع الصحيح، لمسلم بن الحجاج القشيري، دار الأرقم، بيروت .
 - ٢١ الجامع، لحمد بن عيسى الترمذي، دار الحديث، القاهرة .
 - ٢٢ جوامع السيرة، لابن حزم، دار ابن كثير، دمشق.
 - ٣٣- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، دار الفكر، بيروت.
- ٢٤ الدرر في اختصار المغازي والسير،، لابن عبدالبر، تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة .
 - ٢٥ دلائل النبوة، للبيهقي، دار الريان للتراث، القاهرة ط١ ١٣٨٦هـ ١٩٨٨م.
- ٢٦- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
 - ٢٧ الروض الأنف، للسهيلي.
 - ٢٨ الرحيق المختوم، للمباركفوري، دار الكتاب والمنة الباكستان.
 - ٢٩ رواثع البيان في تفسير آيات الأحكام، تحمد على الصابوني، دار البيان العربي .
 - ٣٠ زاد المعاد في هدي خير العباد، كاين قدم الجوزية، دار الفكر، بيروت.
 - ٣١ زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت.
 - ٣٢ السنن، لأبي داود سليمان بن الأشعث، دار الأرقم، بيروت.
 - ٣٣- السنن « المجتبى »، لأحمد بن شعيب النسائي، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- ٣٤ السنن الكبرى، لأحمد بن شعيب النسائي، بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت.
 - ٣٥ ــ السنن الكبرى، للبيهقي، دار الفكر، بيروت.
 - ٣٦- السنن، لابن ماجه: محمد بن يزيد، المكتبة العلمية، بيروت.
 - ٣٧- السيرة النبوية، لابن حبان، تحقيق: عبد السلام علوش، المكتب الإسلامي، بيروت.
 - ٣٨- السيرة النبوية، لابن هشام، دار البيان العربي، القاهرة

- ٣٩ ـ شرح صحيح مسلم، للإمام النووي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٤٠ الشفا في حقوق المصطفى، للقاضي عياض، تحقيق: أسامة الرفاعي وزملائه، دار الفيحاء،
 الأردن ط٢ .
 - ١٤ الصارم المسلول على شاتم الرسول عَلَيْك، لابن تيمية، مطبعة السعادة، القاهرة.
 - ٢٤ الطبقات الكبرى، لابن سعد، دار صادر، بيروت.
 - ٤٣ ـ فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، للشوكاني، دار الفكر، بيروت.
 - ٤٤ في ظلال القرآن، لسيد قطب، دار الشروق، القاهرة.
 - ٥٤ فتح الباري بشرح البخاري، لابن حجر العسقلاني، دار أبي حيان، القاهرة.
 - ٤٦ فقه السيرة، للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر، دمشق.
 - ٤٧ ــ القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع، للسخاوي، مؤسسة الريان، السعودية.
 - ٤٨ الكشاف، للزمخشري، دار إحياء التراث العزيق، بيروت.
 - ٩ ٤ الكامل في التاريخ، لابن الاثير، دار صادر، بيروكر.
 - · ٥ لباس التقوى، د. عيادة الكبيسي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي.
 - ١ ٥- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، دار الكتاب العربي، بيروت.
 - ٢٥ المصنف، لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي.
 - ٣٥- المسند، لاحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت.
 - ٤ ٥- المغازي، للواقدي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.
 - ٥ ٥- المعارف، لابن قتيبة الدينوري، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
 - ٥٦- المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد، طبعة وزارة الأوقاف العراقية.
 - ٥٧- معالم التنزيل، للبغوي، دار طيبة للنشر، الرياض.
 - ٥٨ محاسن التأويل، للشيخ محمد جمال الدين القاسمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
 - ٩٥ محمد رسول الله عَلِيَّة ، لمحمد الصادق عرجون ، دار القلم ، دمشق .
 - ٦- النهاية في غريب الحديث والاثر، لابن الأثير، دار ابن الجوزي، السعودية.



التعريف بالبحث

يطلق علماء الحديث لفظ «حديث جيد» أو «إسناد جيد» ويكثر هذا عند التأخرين فما مرادهم بهذا الاصطلاح؟ عند البحث في كتب الصطلح لا نجد في هذا الموضوع إلا كلاماً يسيراً عند الحافظ السيوطي في تدريب الراوي، وذكر فيه أن الجيد بمعنى الصحيح أو هو مرتبة بينه وبين الحسن، وهذا بحث استقرائي لمعرفة مراد العلماء في ذلك، خصصته بكتب السنة السنن الأربعة، فهم المتقدمون والمقدمون في هذا الفن، وقد قمت فيه بدراسة سنة عشر حديثاً هي جميع ما أطلق عليه جيد في السنن، فخرجت الأحاديث، وجمعت طرقها، وترجمت للرواة في كل إسناد، وذكرت ما تبين به حال الراوي من حرح أو تعديل، ثم الحكم على الحديث بمقتضى قواعد وضوابط أهل الحديث، فتبين لي بعد البحث أنهم يطلقون الحديث بمقتضى قواعد وضوابط أهل الحديث، فتبين لي بعد البحث أنهم يطلقون الجيد عالباً على الحديث الخسن لذاته أو لغيره، وقد يطلقونه نادراً على الصحيح الذي فيه كلام يسير، وذكرت ما يؤيد ذلك من استعمالات بعض الحدثين، وختمت البحث بتنبيه حول القوي وأنه يستعمل أيضاً بمعنى الحسن.

* أستاذ مساعد بقسم السنة وعلومها في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ولد في مدينة الرياض عام (١٣٧٩هـ)، وحصل على درجة الماجستير من كلية أصول الدين المذكورة عام (٧٠٤هـ) بتقدير ممتاز، وكانت رسالته «تحقيق القسم الأول من كتاب الكامل لابن عدي»، وحصل على درجة الدكتوراه من الكلية نفسها عام (٢١٦هـ) بتقدير مرتبة الشرف الأولى، وكانت رسالته «تحقيق القسم الأول من كتاب الميسر شرح مصابيح السنة للتوريشتي».

المقدمة

الحمد الله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، احمده سبحانه واشكره، ومن كل ذنب استغفره، وأشهد أن لا إِله إِلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وخاتم رسله، بلغ رسالة ربه، ونصح أمّته، صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم يبعثون.

أما بعد: فهذا بحث عن «الحديث الجيد عند أهل السنن الأربعة » قصدت فيه تجلية هذا المصطلح، وما المراد به عند المحدثين المتقدمين - أهل السنن - ولأني لم أجد استعمال هذا اللفظ في الصحيحين فقد قصرته على أهل السنن الأربعة.

والذي دفعني إلى هذا البحث عدة أسباب:

1 - قلّة من تكلم في هذا الموضوع من كتب مصطلح الحديث فلا تكاد تجد كلاماً عليه وماالمرادبه إلا كلاماً يسيراً عند البلقيني، وعند السيوطي في تدريب الراوي، وقد نقلته بكامله.

٢- كثرة استعمال هذا المصطلح في كتب المجدثين خاصة للتأخرين منهم.

٣- إِنَّ الإِمام السيوطي رحمه الله ذكر في التدريب بعد النقل عن ابن حجر والبلقيني وغيرهم أن المراد بالجيد هو الصحيح، وقد توصلت بعد التتبع والاستقراء إلى غير هذه النتيجة كما سيأتي.

منهج البحث:

جمعت الأحاديث التي أطلق الأئمة عليها «جيد»، واستعنت في ذلك ببرامج الحاسوب؛ فتحصّل لدي (١٦) ستة عشر حديثاً في السنن الأربعة حكموا عليها بالجودة غير أن الأخير الذي أورده الإمام ابن ماجه رحمه الله إنما نقل الحكم عليه عن الإمام عبدالله ابن عثمان مقراً له، كذلك أوردت ماحكم عليه بالجيد مع حكم آخر كما في الحديث الثالث حيث قال عنه الترمذي: «حسن صحيح غريب من هذا الوجه واسناده جيد». فهذا

داخل في مجال البحث؛ إذ يهمني الحكم على الإسناد، والإمام الترمذي هنا حكم على المنت ثم على الإسناد كما هو واضح من سياق كلامه، فجمعت هذه الأحاديث، و قمت بتخريجها، ودراسة أسانيدها والحكم عليها حسب قواعد المحدثين. ثم كتبت خلاصة في هذا المصطلح توصلت منها إلى مرادهم به من خلال الاستقراء الحاصل من الحكم على الأحاديث.

وطريقتي هي: أني أثبت الحديث بسنده وما يتبعه من حكم الإمام عليه بالجودة، ثم أخرّجه من المصادر الأصلية، ثم أدرس إسناده ثم أذكر ما توصلت إليه في درجته.

أما طريقة التخريج: فإن كان الحديث له أصلٍ في الصحيح فأختصر تخريجه، أما غير ذلك فأذكر ما تيسر لي من طرقه وأعزوها إلى مصادرها بذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة، وأحياناً أكتفي بذكر رقم الحديث وأذكر سند الحديث وأقوم بدراسته.

وفي دراسة الإسناد: أترجم للرواة بذكر ما يعرف به الراوي من اسم وكنية وبلد، ثم اذكر شيوخه وتلاميذه، وحاله من الثقة وعدمها فإن كان متفقاً على أنه ثقة أو صدوق فأذكر ذلك وأكتفي به، وإن كان مختلفاً فيه فأذكر التوثيق ثم التجريح ثم أرجع ما ظهر لي، وقد أكتفي بترجيح الحافظ ابن حجر في التقريب إذا تبين لي رجحانه، ثم أختم بذكر درجة الحديث حسب ما ظهر من دراسة إسناده.

أما الخاتمة فأثبت فيها ما توصلت إليه من خلال هذا البحث مؤيدا ذلك بما توفر لي من أدلة، كذلك ذكرت فيها العلاقة بين الجيد والقوي. وتنبيها حول قولهم جوده فلان.

ولا يخلو البحث كأي عمل بشري من خلل ونقص؛ فمن رأى فيه خطأ فليدلني على إصلاحه فالمؤمن مرآة أخيه، والكسال لله سبحانه. وأسأل الله أن يرزقني العلم النافع والعمل الصالح والنية الخالصة.

هذا، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ما ورد في كتب المصطلح حول الجيد:

وقبل البدء بإيراد الأحاديث أورد ما قاله السيوطي حول الجيد، قال رحمه الله: «فأما الجيد فقال شيخ الإسلام (1) في الكلام على أصح الأسانيد لما حكى ابن الصلاح عن أحمد ابن حنبل أن أصحها الزهري عن سالم عن أبيه: عبارة أحمد «أجود الأسانيد كذا» أخرجه الحاكم قال: هذا يدل على أن ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيح ولذا قال البلقيني (٢) بعد أن نقل ذلك: من ذلك يعلم أن الجودة يعبر بها عن الصحة. وفي جامع الترمذي كتاب الطب: هذا حديث جيد حسن. وكذا قال غيره: لا مغايرة بين جيد وصحيح عندهم إلا أن الجهبذ منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة؛ كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح فالوصف به أنزل رتبة من

(١) يعني بذلك شيخه الحافظ ابن حجر العسقلاني، وقد بحثت عن كلامه فلم أجده، وقد ذكر في كتابه النكت على ابن الصلاح في خاتمة الكلام على الحديث الصحيح والحسن قوله: "قد وجدنا في عبارة جماعة من "هل الحديث الفاظا يوردونها في مقام القبول ينبغي الكلام عليها وهي الثابت والجيد والقوي ... وسنستوفي الكلام على هذه الأنواع في آخر الكتاب إن شاء الله ». وعلن المحقق د. ربيع بن هادي عمير في الحاشية: لم يقدر للحافظ رحمه الله أن يكمل هذا الكتاب .

أقول: نقُل السيوطي تلميذه يدل على أنه تكلم على الجيد، لكن يظهر أن ذلك في نسخة لم يطلع عليها المحقق، حيث إن النسخ التي اعتمد عليها لم تتجاوز المقلوب بينما أشار السخاوي في الجواهر والدرر كما نقل المحقق نفسه أنه تجاوز المقلوب . (انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح ١ / ١٩٢١) .

قلت هذا، لكن أثناء الطبع للبحث طبع كتاب البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر للسيوطي، وعند كلامه على الجيد نقل الكلام السابق في التدريب، وذكر أنه من النكت الكبرى على ابن الصلاح لشيخه ابن حجر، وذكر أنه لم يُقدَّر له إتمام النكت الصغرى ؛ فتبين بهذا أن ابن حجر رحمه الله له النكت الكبرى وفيها الكلام على الجيد والنكت الصغرى وهي المطبوعة، وقد أثبت ذلك وحققه محقق «البحر الذي زخر» في الملحق رقم (١).

انظر: البحر الذي زخر في شرح الفية الأثر للسيوطي (١/١٥) بتحقيق: أنيس بن أحمد الأندونيسي .

(٢) انظر: كلام البلقيني الذي نقله السيوطي في محاسن الإصلاح (ص:١٥٤) ت: د. عائشة عبدالرحمن، مطبوع مع مقدمة ابن الصلاح .

وذكر البلقيني أن صيغة: 8 أجود الاسانيد) بهذا اللفظ نقلها الجاكم في معرفة الحديث عن أحمد وابن المديني.

انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم، ص: ٥٤ . ولم أجد في كتب المصطلح المعاصرة كلاماً على الجيد إلا في قواعد التحديث للقاسمي (ص: ١١١)، نقل فيه كلام السيوطي المذكور في التدريب .

الوصف بصحيح (١) «هذا ماذكره السيوطي ومن خلال الاستقراء الآتي سنتبين المراد بقولهم: «جيد».

ماورد عند الأئمة الأربعة مما أطلقوا عليه «جيد»

1 – قال الترمذي: حدثنا محمد بن حميد الرازي حدثنا سلمة بن الفضل عن محمد ابن إسحاق عن حميد عن أنس أن النبي عَلَيْكُ كان يتوضأ لكل صلاة طاهراً أوغيرطاهر» قلت لأنس: فكيف كنتم تصنعون أنتم؟ قال: كنا نتوضاً وضوءاً واحداً.

قال أبو عيسى: وحديث حميد عن أنس حديث جيد غريب حسن (٢).

* تخریجه:

أخرجه البخاري في صحيحه ك: الوضوء، باب الوضوء من غير حدث ح: ٢٠٧. من طريق عمرو بن عامر الأنصاري سمعت أنساً به، وأخرجه أبوداود ك: الطهارة ح: ١٤٦. والنسائي ك: الطهارة ح: ١٣١. كلهم من طرق عن عمرو بن عامر عن أنس، وطريق عمرو ابن عامر أخرجها الترمذي بعد طريق حميد.

* دراسة إسناده:

- محمد بن حميد الرازي: التميمي الحافظ روى عن يعقوب القمي وجرير بن عبد الحميد وسلمة بن الفضل وغيرهم، وعنه أحمد وأبوداود والترمذي وابن ماجه، وأسند ابن عدي في الكامل عن أبي زرعة قال: وكان عندي ثقة، وفي رواية أخرى عن أبي زرعة قال: ثلاثة ليس لهم عندنا محاباة، فذكر منهم محمد بن حميد، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ثقة، وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه: لا يزال بالري علم ما دام محمد بن حميد حياً، وقال أبو بكر الصاغاني: حدثنا محمد بن حميد فقيل له: أتحدّث عنه ؟ فقال: وما لي لا أحدث عنه وقد حدّث عنه أحمد بن حنبل وابن معين. وقال يعقوب بن شيبة: كثير المناكير. وقال أبو علي النيسابوري: قلت لابن خزيمة: لو أخذت الإسناد عن ابن حميد فإن أحمد بن حنبل قال: إنه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه حميد فإن أحمد بن حنبل قد أحسن الثناء عليه، قال: إنه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه

⁽١) تدريب الراوي (١/٨٧١).

⁽٢) سنن الترمذي، ك: الطهارة، ب: ما جاء في الوضوء لكل صلاة، ح: ٥٨ (١/٨٨).

ما أثني عليه أصلاً. وقال البخاري فيه نظر، وقال النسائي: ليس بثقة، وكذَّبه ابن خراش وصالح جزره والكوسج، وذكر الذهبي أن أبا زرعة كذُّبه، وهذا يخالف ماسبق أن نقله عنه ابن عدي من توثيقه ويظهر أن أبا زرعة تغير رأيه فيه .

وقال فضلك الرازي: دخلت على محمد بن حميد وهو يركب الأسانيد على المتون، وجاء عن غير واحد أن ابن حميد يسرق الحديث، وقال الذهبي: من بحور العلم وهو ضعيف، وقال ابن حجر: حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه .

أقول: والذي يظهر لي أنه ضعيف جداً فهو يسرق الحديث ويركب الأسانيد على المتون، وهذا جرح مفسر، والجرح مقدم على التعديل.

أما توثيق أبي زرعة فقد سبق أن الذهبي نقل عنه تكذيبه فيظهر أنه تراجع عن توثيقه. وأما توثيق أحميد فإنه كما سبق عن ابن خزيمة أنه لم يعرفه، وكذا يقال عن توثيق ابن

معين. توفي ابن حميد سنة (٢٤٨هـ). روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه (١١).

- سلمة بن الفضل: الأبرشي الأنصاري مولاهم أبو عمير بن الأزرق قاضي الري روى عن ابن إِسحاق وأبي جعفر الرازي والثوري وغيرهم، وعنه ابن معين وعشمان بن أبي شيبة ومحمد بن حميد وآخرون . وثقه ابن معين . وقال: كتبنا عنه وليس به بأس، وكان يتشيع، وقال ابن معين: سمعت جريراً يقول: ليس من لدن بغداد إلى أن يبلغ خراسان أثبت في ابن إسحاق من سلمة، ووثقة أيضاً ابن سعد. وقال أبوحاتم: محله الصدق وفي حديثه انكار،يكتب حديثه ولا يحتج به. ووهّنه على بن المديني. وضعفه النسائي . وقال البخاري: عنده مناكير. . وقال ابن عدي: عنده غرائب وأفراد لم أجد في حديثه حديثاً قد جاوز الحد في الإنكار وأحاديثه متقاربة محتملة. والراجح في حاله قول ابن حجر في التقريب: صدوق كثير الخطأ، توفى: بعد التسعين ومائة. روى له أبوداود والترمذي (٢٠).

⁽١) انظر: ترجمته في: الكامل لابن عدي (٦/ ٢٧٤، ٢٧٥)، التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٦٩)، تاريخ بغداد (٢/٩٥٢)، ميزان الاعتدال (٢/٥٣٠)، الضعفاء لابن الجوزي (٣/٤٥)، سير أعلام النبلاء (٥٠٣/١)، تهذيب التهذيب (٣/٤٥)، التقريب ص٤٧٥.

⁽٢) التباريخ الكبير (٤/٤)، الجرح والتعديل (٤/٣٩)، الكامل لابن عدي (٣٤٠/٣)، الميزان (١٩٢/٢)، تهذيب التهذيب (٢/٧٦)، التقريب ص٢٨٤.

- محمد بن إسحاق: بن يسار المطلبي أبو عبد الله ويقال أبو بكر، إمام المغازي رأى أنساً وابن المسيب، وروى عن القاسم بن محمد وحميد الطويل وخلق، وعنه يحيى بن سعيد الإنصاري وهومن شيوخه وجرير بن حازم وابن عون والحمادان والسفيانان وغيرهم، قال عنه ابن معين: كان ثقة وكان حسن الحديث. وقال أحمد: هو حسن الحديث. وقال البخاري: رأيت علي بن عبد الله يحتج بحديث ابن إسحاق، وقال ابن عيينة: ما رأيت أحداً يتهم ابن إسحاق، و تكلم فيه الإمام مالك رحمه الله تعالى لكن من أهل العلم من حمل كلامه فيه لأنه اتهمه بالقدر، وقيل: إنه من كلام الأقران. وقال ابن نمير: إذا حدّث عن من سمع منه فهو حسن الحديث وإنما أتي أنه يحدث عن المجهولين أحاديث باطلة. ولحص حاله ابن حجر بقوله: صدوق يدلّس، ورمي بالتشيع والقدر. وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين وهم من اتفق على أنه لا يحتج إلا بما صرحوا فيه بالسماع، توفي ابن اسحاق سنة (٥٠ (ه). وروى له الاربعة ومسلم والبخاري تعليقاً (١).

- حميد: بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني روى عن أنس وبكر بن عبد الله وثابت بن أسلم، وغيرهم، وعنه أبو بكر بن عياش وجرير بن حازم وابن عينية وابن إسحاق، توفي سنة (٥٠٥هـ)، ثقة، روى له الجماعة (١٠٠٠.

* درجته:

فيه محمد بن حميد وقد تُكلّم فيه وضُعّف كما سبق. وكان أحمد وابن معين يقويانه وفيه ابن اسحاق مدلس وقد عنعنه، لكن الحديث له طريق آخرعند الترمدي وهو طريق عمرو بن عامر عن أنس وهي صحيحة أخرجها البخاري كما سبق، أقول: ولأجل ذلك حكم الترمذي على الحديث بالجودة والحسن والله أعلم.

⁽۱) التاريخ الكبير (۱/۲۶۰)، الجرح والتعديل (۱/۱۹۱)، الميزان (۳/۲۹۱)، تهذيب التهذيب (۱۳/۳) التقريب ص٤٦٨. والتقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ص١٦٨.

⁽٢) الكاشف (١/٢٥٧)، التقريب ص١٨٧، التاريخ الكبير (٢/٥٤٣)، الجرح والتعديل (٢/٩٨٩)، المغرح والتعديل (٢/٩٨٩)، الثقات لابن حبان (٦/٦١).

Y-قال الإمام الترمذي - رحمه الله -: حدثنا محمد بن بشار حدثنا أبو عامر وأبو داود قالا: حدثنا فليح بن سليمان عن أيوب بن عبد الرحمن، عن يعقوب بن أبي يعقوب، عن أم المنذر قالت: «دخل علي رسول الله عَيَّا ومعه علي رضي الله عنه ولنا دوال معلقة (١) قالت: فجعل رسول الله عَيَّا يُكل وعلي معه يأكل، فقال رسول الله عَيَّا لعلي: مه مه يا علي! فإنك ناقه (٢). قال: فجلس علي والنبي عَيَّا يأكل، قالت: فجعلت لهم سلقاً وشعيراً فقال النبي عَيَّا : يا علي من هذا فأصب فإنه أنفع لك» هذا حديث جيد غريب (٣).

* تخریجه:

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (0/0) قال: حدثنا يونس حدثنا فليح به، وأحمد في المسند (7/7)، و أبو داود ك: الطب، رقم 70, من طريق أبي عامر عبد الملك ابن عمرو العقدي وأبي داود بن الجارود به . وأخرجه ابن ماجه ك: الطب (70, من طريق أبي بكر بن أبي شيبة . وأخرجه الحاكم في المستدرك (10, المحروق على القطار حدثنا الدوري حدثنا يونس به وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

* دراسة سنده:

- محمد بن بشار: بن عثمان الملقب بندار أبويكر البصري، روى عن إبراهيم بن عمر وأزهر بن سعد وأبي عامر عبد الملك بن عمرو وغيرهم، وعنه البخاري والترمذي وغيرهم، ثقة مشهور توفي سنة (٢٥٢هـ)، روى عنه أيضاً بقية الجماعة (٤٠).

- أبو عامر: عبد الملك بن عمرو العقدي القيسي، روى عن إبراهيم بن الفضل وإسرائيل وفليح وغيرهم، وعنه: ابن خراش وإسحاق بن إبراهيم وزهير بن حرب وغيرهم، وهو ثقة روى له الجماعة توفى سنة (٢٠٤هـ) (٥).

⁽١) الدوال المعلقة: هي العذق من البسر فإذا أرطب أكل. تحفة الاحوذي (٦/١٨٧).

⁽٢) نقه فهوناقه، إذا صح من مرضه وفيه ضعف . تحفة الأحوذي (٦/١٨٧) .

⁽٣) سنن الترمذي ك: الطب، ب: الحمية (٤/٣٨٢)، ح: ٢٠٣٧.

⁽٤) التاريخ الكبير للبخاري (١/٩٤)، الجرح والتعديل (١١٨٧/٧)، الثقات لابن حبان (٩/١١)، تاريخ الثقات ص٤٠١، التهذيب (١١٩/٥)، التقريب ص٩٦٥.

⁽٥) التاريخ الكبير (٥/٥٥)، الجرح والتعديل (٥/٢٩٨)، الثقات (٨/٣٨٨)، التقريب ص٣٦٤.

- أبو داود: سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري فارسي الأصل، روى عن أبي بكر بن عياش وإسماعيل بن أبي كثير وجرير بن حازم وآخرين، وعنه عباس بن عبدالعظيم والإمام أحمد بن حنبل ومحمد بن بشار وغيرهم .

قال عمر بن علي الفلاس: ما رأيت في المحدثين أحفظ من أبي داود، وقال أيضاً عنه: ثقة، وقال ابن المديني: ما رأيت أحفظ منه، وقال أحمد: ثقة صدوق فقيل: إنه يخطئ، فقال: يحتمل منه، وقال النسائي: ثقة من أصدق الناس لهجة، وقال وكيع: أبو داود جبل العلم، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث وربما غلط، وقال ابن عدي: له أحاديث يرفعها وليس بعجب من يحدث بأربعين ألف حديث من حفظه أن يخطئ في أحاديث منها يرفع أحاديث يوقفها غيره، ويوصل أحاديث يرسلها غيره وإنما أتي ذلك من حفظه، وما أبو داود عندي وعند غيري إلا متيقظاً ثبتاً.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة حافظ لكنه غلط في أحاديث، توفي سنة (٢٠٤هـ). روى له الأربعة ومسلم والبخاري تعليقاً (١٠٠).

- فليح بن سليمان: بن أبي المعيرة أبو يحبى الخزاعي، روى عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن وزيد بن أبي أنيسة وأيوب بن عبد الرحمن وآخرين. روى، عنه زيد بن الحباب وسريج بن النعمان وسعيد بن منصور وآخرون. قال: الدارقطني: ليس به بأس، وقال الساجي: من أهل الصدق ويهم، وقال ابن عدي: له أحاديث مستقيمة وغرائب ولا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وضعفه يحيى بن معين وأبو حاتم، وقال الدارقطني: يختلفون فيه ولا بأس به، وقال الحاكم: إتفاق الشيخين عليه يقوي أمره. ولخص حاله ابن حجر بقوله: صدوق كثير الخطأ روى له الجماعة توفي سنة (١٦٨ه) (٢).

⁽۱) التاريخ الكبير (٤/١٠)، الجرح والتعديل (٤/ ٦٩١)، الكامل لابن عدي (٣/ ٢٧٨)، سير اعلام النبلاء (٩ / ٣٧٨)، الميزان ٢/ ٣٠٠)، لسان الميزان (٧ / ٣٠٠)، التهذيب (٢ / ٩٠)، التقريب ص ٢٥٠.

⁽٢) التاريخ الكبير للبخاري (٣/٣٢)، الثقات لابن حبان (٧/ ٣٢٤)، تاريخ اسماء الثقات لابن شاهين، ص١٤٢، الكامل لابن عدي (٦/ ٣٠)، الجرح والتعديل (٤/ ٨٤)، الميزان (٣/ ٣٦٥)، التهذيب (٣/ ٤٠٤)، التقريب ص٤٤٨.

- أيوب بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن صعصعة الأنصاري، روى عن عبد الرحمن بن عبد الله ابن عبد الله ابن عبد الرحمن بن أبي صعصعة ويعقوب بن أبي يعقوب، وعنه فليح بن سليمان، قال ابن حجر: صدوق . روى له أبوداود والترمذي وابن ماجه، قال ابن حجر: له عندهم حديث واحد . ذكره ابن حبان في الثقات (١) .

- يعقوب ابن أبي يعقوب: المدني، روى عن أبي هريرة وعن أم المنذر سلمى بنت قيس وابن عمرو رضي الله عنهما، وعنه أيوب بن عبد الرحمن وعثمان بن عبد الرحمن التيمي وعبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعصعة، قال أبو حاتم: صدوق . ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: ثقة روى له أبوداود والترمذي وابن ماجه (٢).

- أم المنذر: الأنصارية بنت قيس بن عمرو النجارية الأنصارية إحبدي خالات النبي - على النساء (٣) . وقد صلّت معه القبلتين، وبايعت فيمن بايعه من النساء (٣) .

* درجته:

إسناده حسن تفرد به فليح بن سليمان عن أيوب بن عبد الرحمن عن يعقوب بن أبي يعقوب بن أبي يعقوب وكلٌ منهم صدوق وإن كان فليح فيه كلام إلا أنه احتج به البخاري ومسلم، والأقرب أن حديثه من قبل الحسن والله أعلم، والحديث صححه الحاكم كما سبق في التخريج.

٣- وقال الترمذي: حدثنا عبد الله بن أبي زياد حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد حدثنا ابن أخي ابن شهاب عن عمه عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله عن المن المرأة كالضلع إن ذهبت تقيمها كسرتها، وإن تركتها استمتعت بها على عوج»،

⁽١) الجرح والتعديل (٢/٢٥١)، الكاشف (١/٧١)، الثقات لابن حبان (٦/٧٥)، التقريب ص١١٨.

⁽٢) التاريخ الكبيس (٣٩٢/٨)، الجرح والتعديل (٩/٢١٧)، الثقات (٥/٥٥)، الكاشف (٢١٧/٣)، الثقريب ص٦٠٩.

⁽٣) الإصابة (٤/٣٢٥).

قال: وفي الباب عن أبي ذر وسمرة وعائشة. قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وإسناده جيد (١).

* تخریجه:

أخرجه مسلم في صحيحه، ك: النكاح، رقم: ٢٦٦٩، قال: حدثني حرملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب به، وأخرجه عن زهير بن حرب وعبد بن حميد عن يعقوب بن ابراهيم به، وأخرجه البخاري من طريق أبي حازم عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: « استوصوا بالنساء فإن المرأة خُلقت من ضلع، وإن اعْوَج شيء في الضلع أعلاه، فإن ذهبت تقيمه كسرته وإن تركته لم يزل أعوج »، ك: أحاديث الأنبياء،

* دراسة إسناده:

- عبد الله بن أبي زياد: هو ابل الحكم القطواني الكوفي بن الدهقان، واسم أبي زياد سليمان، روى عن ابن عينية وأبي داود الطيالسي ويعقوب بن ابراهيم بن سعد، وعنه: أبو داود والترمذي وابن ماجه وأبو حاتم وأبو زرعة، وثقه ابن حبان وابن أبي حاتم، وقال أبوه عنه: صدوق . وكذا قال ابن حجر في التقريب، توفي سنة (٢٥٥هـ)(٦) .

- يعقوب بن ابراهيم بن سعد: بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، روى عن أبيه وشعبة وابن أخي الزهري، وعنه: أحمد وعلى واسحاق، ثقة فاضل، توفي سنة (۲۰۸ه)، روى له الجماعة (٤).

⁽¹⁾ سنن الترمذي، ك: الطلاق، ب: ما جاء في مداراة النساء (٢٩٣/٣)، ح: ١١٨٨ .

⁽٢) انظر: البخاري بشرح فتح الباري (٩/٢٥٢).

⁽٣) الجرح والتعديل (٥/٣٨)، الثقات لابن حبان (٨/٢٦)، التهذيب (٢/٣٢)، التقريب

⁽٤) التاريخ الكبير للبخاري (٨/٣٩٧)، ميزان الاعتدال (٤/٨٤)، الكاشف (٢٩٠/٣)، التهذيب (٤/٩/٤)، التقريب ص٦٠٧.

- ابن أخي ابن شهاب: هو محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، روى عن أبيه وعمه، وعنه ابن اسحاق وابراهيم بن سعد وأمية بن خالد وغيرهم، قال أحمد: لا بأس به. ووثقه أبو داود وقال ابن عدي: لم أر بحديثه بأساً إذا روى عن ثقة، وقال ابن معين مرة: صالح، ومرة قال: ليس بذاك القوي، وقال مرة: ضعيف، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي يكتب حديثه . . ويقوي حاله احتجاج الشيخين به، فهو كما قال ابن حجر: صدوق له أوهام. توفي سنة (١٥ ١هـ)، روى له الجماعة (١١) .

- عمه: هو الإمام محمد بن مسلم الزهري، متفق على جلالته وإتقانه، روى له الجماعة. توفي سنة (١٢٥هـ) (٢٠) .
- سعيد بن المسيب: بن حزن المخزومي القرشي التابعي الجليل أحد الأثبات الفقهاء والكبار، مات بعد التسعين (٣) .
- أبو هريرة: الصحابي الجليل المشهور (عبد الرحمن بن صخر الدوسي) رضي الله عنه -.

* درجة الحديث:

إسناده حسن من أجل ابن أخي الزهري فهو صدوق له أوهام تُكلم فيه من أجلها، لكن صحح له مسلم هذا الحديث لأنه توبع فيه، تابعه يونس كما في التخريج فأمن وهمه .

3- وقال الامام الترمذي: حدثنا يحيى بن موسى قال: قلت لعبد الرحيم بن هارون الغساني حدثكم عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر أن النبي عَلِيَّةً قال: « إذا كذب العبد تباعد عنه الملك ميلاً من نتن ما جاء به » قال يحيى: فأقر به عبد الرحيم بن

⁽١) ميزان الاعتدال (٣/٣٥)، لسان الميزان (٧/٣٦٤)، تهذيب الكمال (٥/٤٥٥)، التهذيب

⁽٦١٦/٣)، التقريب ص٤٩٠.

⁽٢) التقريب ص٥٠٦.

⁽٣) التقريب ص ٢٤١ ،

هارون فقال: نعم، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن جيد غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، تفرد به عبد الرحيم بن هارون (١).

* تخریجه:

أخرجه الخرائطي في كتاب مكارم الأخلاق (١ / ٥٣) بنحوه، قال: حدثني عبد الله بن أيوب حدثني عبد الرحيم بن هارون به، وأخرجه ابن حبان في كتاب المجروحين (٢ / ١٣٧) في ترجمة عبد العزيز بن أبي رواد من طريق الحسن بن سفيان حدثني يحيى بن موسى به. وحكم على الحديث بالوضع، ومن طريقه أورده ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢ / ٧٧٤).

* دراسة إسناده:

- يحيى بن موسى: بن عبد ربه بن سالم أبو زكريا الحداني البلخي الملقب بـ «خت »، روى عن ابراهيم بن عينية وأنس بن عياض وعبد الرحيم بن هارون وغيرهم، وعنه البخاري وبقية الستة إلا ابن ماجه، ثقة. توفي سنة (٢٤٠٠).

- عبد الرحيم بن هارون الغساني: الواسطي أبو هشام، روى عن عبد العزيز بن أبي رواد، وعنه يحيى بن موسى بن عبد ربه، قال ابن حبان: يعتبر به إذا حدث عن الثقات من كتابه، وقال أبو حاتم: مجهول لا أعرفه، وقال الدار قطني: متروك الحديث يكذب، وقال ابن عدي: روى مناكير عن قوم ثقات، وقال في التقريب: ضعيف كذّبه الدارقطني، توفي نحو المئتين، روى له الترمذي فقط (٣).

⁽١) سنن الترمذي، ك: البر والصلة، ب: ما جاء في الصدق والكذب (٢٤٨/٤)، ح: ١٩٢.

⁽۲) التاريخ الكبير (7)، الجرح والتعديل (9)، تذكرة الحفاظ (7)، تهذيب الكمال (7 7)، التهذيب (9 7)، التقريب ص 9 9 .

⁽٣) الثقات لابن حبان (١٠٣/٨)، الميزان (٢/٧/٢)، تهذيب الكمال (١٨/٤٤)، الجرح والتعديل (٣٤٠/٥)، التقريب ص٥٤، الكامل (٣٤٠/٥)، التقريب ص٥٤، الكامل (٣٤٠/٥).

- عبد العزيز بن أبي رواد: - ميمون - أبو عبد الرحمن المكي المروذي، روى عن أبي سلمة ونافع وسالم بن عبد الله وغيرهم، وعنه: إسحاق بن سليمان وروح بن عبادة ووكيع وآخرون، وتقه يحيى القطان وابن معين، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن حجر: صدوق عابد ربما وهم ورُمِي بالإرجاء. توفي سنة (٥٩ه). روى له الأربعة والبخاري تعليقاً (١٠).

- نافع: أبو عبد الله المدني الفقيه مولى ابن عمر، روى عن مولاه وأبي هريرة وأبي سعيد وغيرهم، ثقة سعيد وغيرهم، وعنه أولاده عمر وعبد الله . ويحيى بن سعيد وأبو اسحاق وغيرهم، ثقة إمام مشهور، روى له الجماعة (٢) .

- ابن عمر: الصحابي الجليل - رضي الله عنه -.

* درجته:

إسناده واه فقد تفرد به عبد الرحيم بن هارون الغسائي وهو ضعيف متهم .

وكأن الترمذي - رحمه الله - أحسن الظن به لروايته حديثاً في ذم الكذب، ثم إنه رواه من كتابه كما دل على ذلك ظاهر السند ورواه عن صدوق، وقد تقدم قول ابن حبان أنه يعتبر به اذا حدّث عن الثقات من كتابه . لكن الرجل تكلم فيه مَنْ جاء بعد الترمذي كالدارقطني وابن عدي واتهموه، وقد تفرد بالحديث، فالحديث ضعيف جداً .

وقال الترمذي - رحمه الله -: حدثنا الحسين بن الحسن المروزي بمكة وإبراهيم بن سعيد الجوهري، قالا: حدثنا الأحوص بن جواب عن سعير بن الخمس عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن أسامة بن زيد قال: قال رسول الله عَيْكَةُ: « مَنْ صُنِعَ إليه معروف فقال لفاعله: جزاك الله خيراً فقد أبلغ في الثناء »، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن جيد

⁽١) الجرح والتعديل (٥/٣٩٤)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٦/٣)، الكامل (١٠٢/٤)، المجروحين لابن حبان (٢/٢٦)، الميزان (٢/٢٨٢)، تهذيب التهذيب (٢/٥٨٥)، التقريب ص٣٥٧.

⁽۲) التاريخ الكبير (۸٤/۸)، تهذيب الكمال (۲۹/۲۹)، تذكرة الحفاظ (۱/۹۹)، التهذيب (۲) التهذيب ص۹۰۵ .

غريب لا نعرفه من حديث أسامة بن زيد إلا من هذا الوجه، وقد رُوي عن أبي هريرة عن النبي عَيْكُ بمثله، وسألت محمداً (١) فلم يعرفه (٢) .

* تحریجه:

أخرجه النسائي في سننه الكبرى (7 / 7)) -3 ، 1 قال: أخبرنا إبراهيم بن سعيد الجوهري به، ومن هذا الطريق أيضاً أخرجه البزار (7 / 3))، وأخرجه الضياء في المختارة وحسنه (3 / 1)) . وشاهد الحديث الذي أشار إليه الترمذي أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (7 / 7)) بلفظ « إذا قال الرجل لأخيه : جزاك الله خيراً فقد أبلغ في الثناء 3 ، قال : عن الثوري عن موسى بن عبيدة عن محمد بن ثابت عن أبي هريرة ، ومن هذا الطريق أخرجه الحميدي في مسنده (7 / 7)) ، -3) ، -3 .

* دراسة إسناده:

- الحسين بن الحسن المروزي: أبو عبد الله الحمصي السلمي . روى عن أحوص بن جواب وابن عينية وابن المبارك وغيرهم، وعنه الترمذي وابن ماجه، وثقة ابن حبان ومسلمة ابن قاسم والذهبي، وقال أبو حاتم: صدوق . وكذا قال ابن حجر -رحمه الله- توفي سنة (٢٤٦هـ) (٣) .

- إبراهيم بن سعيد الجوهري: أبو إسحاق الطبري، روى عن أحوص بن جواب وإسماعيل بن أبي أويس والأسود بن عامر وغيرهم، وعنه الجماعة إلا البخاري، وهو ثقة حافظ وتكلم فيه بلا حجة، توفي سنة (٢٤٩هـ)(٤).

⁽١) يعني محمد بن إسماعيل البخاري وهو شيخ الترمذي .

⁽٢) سنن الترمذي، ك: البر والصلة، ب: ما جاء في المتشبع بما لم يعط (٢٠/٥)، ح: ٢٠٣٥.

⁽٣) الجرح والتعديل (٣/٣)، تهذيب الكمال (٦/ ٣٦١)، الكاشف (١/ ٩٦١)، التهذيب (٢/ ٤٢١)، التهذيب (٢/ ٤٢١)، التقريب ص١٦٦٠.

⁽٤) تاريخ بغداد (٢/٢/١)، تهدذيب الكمال (٢/٥١)، تذكرة الحفاظ (٢/٥١٥)، التهديب (٤/ ٢٥)، التهديب (٤/ ٢/٥١)، التقريب ص٨٩.

- الأحوص بن جواب: الضبي، أبو الجواب الكوفي، روى عن سُعير بن الخمس وعمار ابن رزيق بن أبي اسحاق وغيرهم، وعنه إبراهيم بن سعيد وزهير بن حرب، وثقة ابن نمير وابن شاهين وقال أبو حاتم: صدوق، زاد ابن حجر: ربما وهم. توفي سنة (٢١١هـ)(١).
- سُعير بن الخمس: التميمي أبو مالك، روى عن حبيب بن أبي ثابت والمغيرة بن مقسم وسليمان التيميي وآخرين، وعنه أحوص بن جواب وسفيان بن عينية وعلي بن عثام وغيرهم، ثقة، وتُقه ابن معين والترمذي وابن حبان والدارقطني، روى له مسلم والنسائي والترمذي (٢).
- سليمان التيمي: ابن طرخان، أبو المعتمرالبصري، روى عن أسماء بنت يزيد وأنس بن مالك وبكر بن عبد الله وآخرين، وعنه أزهر بن سعد وجرير بن عبد الحميد وسعير بن الخمس وغيرهم، ثقة، روى له الجماعة. توفى سنة (٤٣)هـ) (٣).
- أبو عثمان النهدي: عبد الرحمن بن مُل بن عمرو الكوفي، روى عن أبي بن كعب وبلال وأسامة بن زيد وغيرهم، وعنه أيوب السختياني وسليمان بن طرخان وقتادة وخلق . وهو ثقة ثبت، روى له الجماعة، توفي سنة (٩٥هـ) (٤٠) .
 - أسامة بن زيد: الصحابي الجليل رضي الله عنه .

* درجته:

مما سبق يتبين أن إسناده حسن، والله أعلم .

⁽۱) الجرح والتعديل (۲ / ۳۲۸)، التاريخ الكبير (۲ / ۵۸)، الثقات لابن حبان (۲ / ۸۹)، التهذيب (۱ / ۹۹)، التهذيب (۱ / ۹۹)، التقريب ص۹۶ .

⁽٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (٢١٣/٤)، الجرح والتعديل (٤/٣٢٣)، الثقات (٦/٣٦)، تهذيب الكمال (١١/١٠)، الكاشف (١/٧٤)، التهذيب (٢/٣٥)، التقريب ص٣٤٣.

⁽٣) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (١/١٥٠)، مشاهير علماء الأمصار (١/٩٣)، التهذيب (٢/٩)، التهذيب (٩٩/٢).

⁽٤) انظر ترجمت في: الجرح والتعديل (٥/٢٨٣)، تاريخ بغداد (٢٠٢/١٠)، تذكرة الحفاظ (٩٥/١٠)، التهذيب (٢/٥٥)، التقريب ص٥١٥.

7- قال الإمام أبو داود - رحمه الله -: حدثنا هارون بن سعيد الأيلي حدثنا خالد بن نزار حدثني القاسم بن مبرور، عن يونس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنهما قائت: شكا الناس إلى رسول الله صلى الله عليه سلم قحوط المطر فامر بمنبر فوضع له في المصلى ووعد الناس يوماً يخرجون فيه، قالت عائشة: فخرج رسول الله عن حين بدا حاجب الشمس فقعد على المنبر فكبر عله وحمد الله عز وجل ثم قال: «إنّكم شكوتم جدب دياركم، واستئخار المطرعن إبان زمانه عنكم، وقد أمركم الله عزوجل أن تدعوه ووعدكم أن يستجيب لكم، ثم قال: (الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين) لا إله إلا الله يفعل مايريد، اللهم أنت الله لا إله إلا أنت، أنت الغني ونحن الفقراء، أنزل علينا الغيث واجعل ما أنزلت لنا قوة وبلاغاً إلى حين»، ثم رفع يديه فلم يزل في الرفع حتى بدا بياض إبطيه ثم حوّل إلى الناس ظهره وقلب أو حوّل رداءه وهو رافع يديه ثم أقبل على الناس ونزل فصلى ركعتين، فأنشا الله مدحاية فرعدت وبرقت ثم أمطرت بإذن الله فلم يأت مسجده حتى سالت السيول، فلما رأى سرعتهم إلى الكنّ (١) ضحك عن المود: وهذا يأت مسجده حتى سالت السيول، فلما رأى سرعتهم إلى الكنّ (١) ضحك عن المود وهذا الحديث غريب إسناده جيد. أهل المدينة يقرؤون (ملك يوم الدين) وإن هذا الحديث حجة لهم (٢).

تخريجه:

أخرجه ابن حبان في صحيحه (7/7) بنحوه من طريق طاهر بن خالد بن نزار عن أبيه به، وأخرجه الحاكم في المستدرك (1/77) من طريق إسماعيل بن مهران، حدثنا هارون بن سعيد به، وأخرجه البيهقي في سننه (7/78)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/778)، قال: حدثنا روح بن الفرج، حدثنا هارون به .

⁽١) الكنَّ: قال ابن الأثير: ما يرد الحر والبرد من الأبنية والمساكن. (النهاية في غريب الحديث ٤/٢٠٦).

⁽٢) سنن أبي داود، ك: الصلاة، ب: رفع اليدين في الاستسقاء (١/٣٠٤)، ح: ١١٧٣، وقد نقل المزي في تحفة الأشراف (٢١/ ٢٢٥) قول أبي داود: إسناده جيد .

دراسة سنده:

- هارون بن سعيد الأيلي: أبو جعفر السعدي، روى عن ابن عيينة وابن وهب وخالد ابن نزار، وعنه مسلم والأربعة إلا الترمذي، ثقة فاضل، توفي سنة (٢٥٣هـ)(١)
- خالد بن نزار: بن مغيرة الغساني الأيلي، روى عن القاسم بن مبرور، وعنه هارون بن سعيد، قال ابن وضاح: ثقة، وقال ابن الجارود: أثبت من جرير بن عمارة، ووثقه ابن حبان وقال: يخطيء ويغرب، وقال الذهبي: ثقة، وقال ابن حجر: صدوق يخطيء ولعله الأقرب، روى له أبو داود، توفي سنة (٢٢٢هـ)(٢).
- القاسم بن مبرور: الأيلي روى عن عمه طلحة بن عبد الملك، ويونس بن يزيد وهشام بن عروة واين جريج، وعنه خالد بن نزار وخالد بن حميد المهري وعمرو بن مروان، قال ابن حجر: صدوق أثنى عليه مالك، توفي سنة (١٠٩هـ) روى له أبوداود والنسائي (٣).
- يونس: بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي أبويزيد . روى عن أخيه أبي على والزهري ونافع وهشام بن عروة، وعنه جرير وعمرو بن الحارث والقاسم بن مبرور وغيرهم، وتقه أحمد وابن معين وغيرهم إلا أن أحمد ذكر أن عنده مناكير عن الزهري، وقد تكلم وكيع وأحمد في حفظه، وقال أبوزرعة: لا بأس به، وقال ابن خراش: صدوق . وقال ابن حجر: ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً وفي غير الزهري خطأ، توفي سنة (٢٥١هـ)، روى له الجماعه (٤) .

⁽۱) الجرح والتعديل (۹/۹)، تهذيب الكمال (۳۰/۳۰)، الكاشف (۲/۳۲۹)، تهذيب التهذيب (۲/۲۶) التقريب ص٥٦٨ .

⁽٢) الجرح والتعديل (٤/٩٩٤)، تهديب الكمال (١٨٤/٨)، الشقات (٨/٣٢٣)، الكاشف (٢/٥/١)، الكاشف (٢/٥/١)، الكاشف (٢/٥/١)، تهذيب التهذيب (٢/٩/٣)، التقريب ص٤١٩ .

⁽٣) الجرخ والتعديل (١٢١/٧)، تهذيب الكمال (٢٣/٢٣)، الكاشف (٢/١٣٠)، التهذيب (٤/٤/٤)، التهذيب (٤/٤/٤)، التقريب ص ٦١٤.

⁽٤) معرفة الشقات (٢/٩/٢)، التاريخ الكبير (٨/٨)، الجرح والتعديل (٩/٢٤٧)، تهذيب الكمال (٢٤٧/٩)، التقريب ص٧٣٥.

- أبوه: عروه بن الزبير بن العوام، يروي عن أبيه وأخيه عبد الله وخالته عائشة وعلي بن أبي طالب وغيرهم، وعنه أولاده عبد الله وهشام وسعد بن إبراهيم والزهري، ثقة إمام فقيه روى له الجماعة (٢).

درجته:

يتبين مما سبق أن إسناده حسن، وقال أبو الطيب العظيم أبادي تعليقاً على قول أبي داود: هذا حديث غريب إسناده جيد، أي قوي لا علة فيه لاتصال إسناده وثقة رواته (7), والحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وحسنه الألباني في صحيح أبي داود (7) .

٧- ما ورد عند الإمام النسائي - رجمه الله تعالى - قال:

اخبرنا محمد بن بشار قال: حدثنا محمد بن جعفر وعبد الرحمن بن مهدي قالا: حدثنا شعبة عن يعلى بن عطاء أنه سمع علياً الأزدي ، أنه سمع ابن عمر يحدث عن رسول الله على قال: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» قال أبوعبد الرحمن – النسائي –: هذا إسناد جيد، ولكن أصحاب ابن عمر خالفوا علياً الأزدي، خالفه سالم ونافع وطاووس (٤).

⁽١) تهذيب الكمال (٣٠/٣٠)، تذكرة الحفاظ (١/٤٤١)، التهذيب (٢٧٣/٤)، التقريب ص٧٧٥.

⁽٢) التهذيب (٣/٩٥)، التقريب ص٣٨٩.

⁽٣) عون المعبود (٤/٣٧) .

⁽٤) سنن النسائي (١/٩٧١)، ك: الصلاة، ب: كم صلاة الليل، رقم ٤٧٢.

* **تخریجه**:

أخرجه أبو داود في سننه ك: الصلاة ب: في صلاة النهار (٢٩/٢) ح: ١٢٩٥ وأخرجه المن الجارود في المنتقى ك: الصلاة ب: ركعات السنة (١/٩٧) كلاهما من طريق عمرو بن مرزوق ثنا شعبة به، وأخرجه الترمذي (٢/٩٩٤) ح: (٧٩٥) من طريق عبدالرحمن بن مهدي حدثنا شعبة به، وأخرجه ابن ماجه ك: إقامة الصلاة ب: ماجاء في صلاة الليل (١/٩٤) ح: ١٣٢١، وابن خزيمة في صحيحه ك: الصلاة ب: التسليم في كل ركعتين (1/٩١٤) من نفس طريق النسائي .

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (٢ / ٢٣١) من طريق معاذ بن معاذ، وأخرجه الدارمي في سننه (٢ / ٤٠٤) من طريق وكيع وغندر ثلاثتهم عن شعبة به.

وأخرجه البيهقي في سننه (٢/٢٨) من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن ابن عمر بنحوه، ومن الطريقين أخرجه الدارقطني في سنه (١/٢١).

دراسة سنده:

-محمد بن بشار: ثقة تقدم في الجِنْدِيث النائين

- محمد بن جعفر: الهذلي - مولاهم - أبوعبدالله البصري المعروف بغندر، روى عن شعبة وأكثر عنه، وروى عن الثوري وابن عيينة وطبقتهم، وعنه أحمد وإسحاق وابن معين ومحمد بن بشار وغيرهم، ثقة روى له الجماعة توفي سنة (٩٤هـ)(١).

- عبد الرحمن بن مهدي: بن حسان العنبري - مولاهم - أبوسعيد البصري، ثقة ثبت عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني: مارأيت أعلم منه مات سنة (١٩٨)، روى له الجماعة (٢).

⁽١) تهذيب الكمال (٢٥/٥)، الكاشف (٢/٢٦)، التهذيب (٣/٣١)، التقريب ص٤٧٢.

⁽٢) تهذيب الكمال (١٧/ ٤٣٠)، الكاشف (١/ ٦٤٥)، التقريب ص٥١٠.

- شعبة: بن الحجاج بن الورد العتكي، إمام مشهور، أمير المؤمنين في الحديث، حافظ متقن وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، روى له الجماعة، توفي سنة را ١٦٠هـ)(١).
- يعلى بن عطاء: العامري، ويقال: الليثي الطائفي، روى عن أبيه وأوس بن أبي أوس وعلى البارقي وغيرهم، وعنه شعبة والثوري وحماد بن سلمة وآخرون، ثقة، روى له مسلم والأربعة، توفي سنة (١٢٠هـ)(٢).
- على الأزدى: هو على بن عبدالله أبوعبدالله بن أبي الوليد البارقي، روى عن ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة، وعنه مجاهد بن جبر ويعلى بن عطاء وأبو الزبير وقتادة وغيرهم، وتقه العجلي، وقال ابن عدي: لابأس به. وقال ابن حجر في التقريب: صدوق ربما في الخطأ (٣).
 - ابن عمر: الصحابي الجليل رضي الله عنه -.

* درجته:

إسناده حسن لكن عليّاً الأزدي خولف كما ذكر النسائي؛ فقدرواه غيره بدون ذكر «النهار»، والذين خالفوه أوثق منه وأحفظ، وقد تابعه محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان كما مرّ في التخريج، وهو ثقة كمافي التقريب (٢٩٤). وقال الترمذي: اختلف أصحاب شعبة في حديث ابن عمر، فرفعه بعضهم، ووقفه بعضهم، وروي عن عبدالله العمري عن نافع عن ابن عمر نحو هذا، والصحيح ما روي عن ابن عمر عن النبي عَيَاتُهُ قال: «صلاة الليل مثنى مثنى مثنى »،وروى الثقات عن عبدالله بن عمر عن النبي عَيَاتُهُ ولم يذكروا فيه صلاة النهار.

⁽۱) تذكرة الحفاظ (۱/۹۳۱)، مشاهير علماء الأمصار (۱/۷۷۱)، تهذيب الكمال (۱۲/۹۷۱)، التقريب ص٢٦٦ .

⁽۲) الجرح والتعديل (۳۰۲/۹)، التاريخ الكبير (۸/٥١٤)، تهذيب الكمال (۳۹۳/۳۲)، الكاشف (۲۹۲/۳۲)، الكاشف (۲۹۲/۳۲)، التقريب ص۹۰۶.

⁽٣) الشقات (٥/٢١)، الكامل لابن عدي (٥/١٨٠)، تهذيب الكمال (٢١/٤)، التهذيب (٣/١٨)، التقريب ص٤٠٣).

والحديث بدون هذه اللفظة صحيح رواه البخاري ك: الوتر ب: ماجاء في الوتر (الفتح ٢ /٤٧٧)، والحديث بزيادة «النهار» صححه ابن حبان، وروى البيهةي بسنده عن البخاري أنه سئل عنه فقال: صحيح (سنن البيهقي (٢ /٤١٧) رقم ٤٣٥١.

٨- وقال الإمام النسائي: أخبرنا قتيبة بن سعيد قال: ثنا حجاج عن ابن جريج عن عطاء أنه سمع عبيد بن عمير قال: سمعت عائشة زوج النبي على «أن النبي على كان يمكث عند زينب ويشرب عندها عسلاً فتواصيت أنا وحفصة أينا دخل النبي على فلتقل: إني اجد منك ريح مغافير. فدخل على إحداهما فقالت ذلك له، فقال: بل شربت عسلاً عند زينب. وقال: لا أعود له. فنزل ﴿ يَا أَيُّهَا النّبِي لَمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللّهُ لَكَ ... إن تَتُوباً إلى اللّه > لقوله: «بل على الله عنه وحفصة - ﴿ وَإِذْ أَسَرَّ النّبِي الله بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثاً ﴾ لقوله: «بل شربت عسلاً» هذا الكلام كله في حديث عطاء .

قال أبو عبد الرحمن: إسناده جيد غاية صحيع

تخريجه:

أخرجه البخاري في صحيحه ك: الطلاق ب: لم تحرم ماأحل الله لك (٥/ ٢٠١٦) ح: ٩٦٦٦ ط: البغا. وأخرجه مسلم في صحيحه ك: الطلاق ب: وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق (٢/ ١٠١٠) قال: حدثني محمد بن حاتم حدثنا حجاج به .

* دراسة إسناده:

- قتيبة بن سعيد: بن جميل بن طريف أبورجاء البغلاني، روى عن مالك والليث وحماد بن زيد وخلق، وعنه الجماعة سوى ابن ماجه وعلي بن المديني والحميدي وغيرهم، إمام ثقة، توفي سنة (٢٤٠هـ)(٢).

⁽١) السنن الكبرى للنسائي (٣/٣٥٣)، رقم الحديث ٢١٤ه، ك: التفسير، ب: قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لَمَ تُحَرَّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾.

⁽٢) تهذيب الكمال (٢٣/٢٣)، تذكرة الحفاظ (٢/٢٤)، الجرح والتعديل (٧/١٤٠)، تهذيب التهذيب (٣/٤٠)، التقريب ص٤٥٤.

- ابن جريج: عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج الأموي، روى عن حكيمة بنت رقيقة وعطاء والزهري وخلق، وعنه الأوزاعي والليث ووهيب بن خالد وغيرهم، ثقة فقيه فاضل لكنه يدلس ويرسل، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين وهم الذين لا يقبل منهم إلا ما صرحوا فيه بالسماع، روى له الجماعة، توفي سنة (٥٠٠هـ) (٣).
- عطاء: بن أبي رباح واسم أبي رباح أسلم القرشي مولاهم المكي، روى عن ابن عباس وابن عمر وجماعة من الصحابة، وعنه: مجاهد وأيوب وأبوإسحاق والأعمش وابن جريج وغيرهم، قال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال، توفي سنة (١١٤هـ)، روى له الجماعة (٤).
- عبيد بن عمير: بن قتادة بن سعد بن عامر الجندعي أبو عاصم المكي، روى عن أبيه وله صحبة وعن عمر وعلي وعائشة وغيرهم، وعنه أبنه عبدالله وعطاء ومجاهد وأبو الزبير وآخرون ثقة، وقد قال مسلم: إنه ولد في عهد النبي عليه وله رؤية. ولذا أورده ابن حجر في الإصابة. روى له الجماعة، توفي سنة (٦٨هـ)(٥).

⁽۱) التاريخ الكبير (۲/۳۸)، الجرح والتعديل (۱۲۲۳)، تهذيب الكمال (٥/٥١)، الكاشف (٢٠٧/١)، التقريب ص١٥٢.

 ⁽٢) انظر: ملحق الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة، ص٧٥٧.

⁽٣) الجرح والتعديل (٥/ ٣٧٨)، التاريخ الكبير (٥/ ٤٢٢)، تذكرة الحفاظ (١/ ١٦٩)، تهذيب الكمال (٣٦/ ١٨)، التهذيب (٤/ ٦٦)، التقريب ص٣٦٣، تعريف أهل التقديس، ص١٤١.

⁽٤) التاريخ الكبير (٦/٢٦)، تهذيب الكمال (٢٠/٢٠)، تذكرة الحفاظ (١/٩٨)، طبقات ابن سعد (٥/٢١)، التهذيب (١٠١/٣)، التقريب ص٣٩١.

^(°) ألجرح والتعديل (°/٤٠٩)، تهذيب الكمال (١٩/٥٢)، التاريخ الكبير (°/٤٥)، الإصابة (°/٠٠)، التهذيب (٣/٣٨)، التقريب ص٣٧٧.

* درجته:

فيه ابن جريج مدلس ولم يصرح بالسماع لكنه توبع عند الشيخين كما سبق، فالحديث

9- وقال النسائي: أخبرنا عثمان بن عبد الله بن خرزاذ الأنطاكي قال: ثنا إبراهيم بن الحجاج قال: ثنا وهيب عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس «أن النبي عَيَالَةُ نكح ميمونة وهو حرام جعلت أمرها إلى العباس فأنكحها إياه» قال أبوعبدالرحمن: هذا إسناد جيد (١).

* تخریجه:

اخرجه البخاري ك: الحج ب: تزويج المحرم (٢/٢٥٢) من طريق الأوزاعي عن عطاء به، وأخرجه أيضاً مسلم في صحيحه (٢/٢٠١) ح: ١٤١٠

* دراسة إسناده:

- عثمان بن عبد الله بن خرزاذ الأنطاكي: روى عن عفان وسهل بن بكار وابراهيم بن الحجاج وأحمد بن عبدة وغيرهم، وعنه النسائي وأبوحاتم وهو أكبر منه وأبو عوانة وغيرهم، ثقة حافظ، توفي سنة (٢٨٤هـ) (٢٠٠٠).

- ابراهيم بن الحجاج: بن زيد السامي أبو إسحاق البصري، روى عن الحمادين وأبان بن يزيد وخلق، وعنه عثمان بن خرزاذ وأبو زرعة وأبو يعلى وآخرون، وثقه الدارقطني وابن حبان، وقال ابن قانع: صالح. أقول: قد روى عنه أبو زرعة كما ذكر ابن أبي حاتم وهو لايروي إلا عن ثقة فتبين أنه ثقة . قال الحافظ: ثقة يهم قليلاً، روى له النسائي، توفي سنة (٣٠١هـ) (٣٠) .

⁽١) سنن النسائي الكبرى (٣/٢٨٥)، رقم ٥٣٩٣.

⁽٢) الجرح والتعديل (٦/٦)، تذكرة الحفاظ (٢/٣٦)، الكاشف (٩/٢)، التهذيب (٦٧/٣)، التقريب ص ٣٨٥.

⁽۳) الثقات لابن حبان (۸/۸۷)، تهذیب الکمال (۲/۷۷)، الجرح والتعدیل (۲/۹۳)، الکاشف ((7/7))، التقریب ص۸۸ .

- وهيب: هو ابن خالد بن عجلان الباهلي أبوبكر البصري صاحب الكرابيس، روى عن حميد الطويل وأيوب وابن جريج وغيرهم، وعنه ابن علية وابن المبارك وابن مهدي وغيرهم، ثقة ثبت لكنه تغير قليلاً بأخرة، روى له الجماعة، توفي سنة (١٦٥هـ)(١).
- ابن جريج: تقدم في الحديث السابق وهو ثقة لكنه مدلس من المرتبة الثالثة عند ابن حجر .
 - عطاء: ابن رباح تقدم في الحديث السابق وهو ثقة فاضل.
 - ابن عباس: الصحابي الجليل رضى الله عنه -.

* درجته:

إسناده صحيح لولا عنعنة ابن جريج وهومدلس من الثالثة، لكنه متابع والحديث في الصحيحين كما سبق .

• 1 - وقال الإمام النسائي: أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال: حدثنا خالد عن شعبة قال: أخبرني ميسرة بن حبيب قال: سمعت المنهال بن عمرو يحدِّث عن أبي عبيدة عن عبدالله أنه رأى رجلاً قد صف قدميه (٢)، قال: أخطأ السنة، لو راوح بينهما كان أعجب إلى . قال أبو عبدالرحمن: أبو عبيدة لم يسمع من أبيه، والحديث جيد (٣).

* تخريجه:

أخرجه عبدالرزاق في المصنف (٢/٥٢) رقم (٣٣٠٦) عن الثوري، عن رجل، عن المنهال به، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١،٩/٢) من طريق الأعمش، عن

⁽۱) التاريخ الكبير (۱۷۷/۸)، الجرح والتعديل (۹/۳)، الكاشف (۲/۸۹)، تهذيب الكمال (۱۱/۳۱)، التهذيب (۲/۸۳)، التقريب ص٥٨٦ .

⁽٢) قال السندي في حاشيته على النسائي: كأن المراد قد وصل بينهما . (حاشية السندي؛ طبعت على شرح السيوطي (٢/ ١٢٨) . أما المراوحة فذكر ابن الأثير في النهاية أن المراد بها أن يعتمد على أحدهما مرة وعلى الأخرى أخرى ؛ ليوصل الراحة إلى كلِّ منهما . النهاية (٢/ ٢٧٤) . أقول: الذي يظهر أن المراد بها هنا المباعدة بينهما، فهو المقابل لقوله: «قد صفّ بينهما» .

⁽٣) سنن النسائي الكبرى، ك: الصنلاة، ب: الصف بين القدمين (١/ ٣١١) رقم ٩٦٧ .

المنهال، وأخرجه الطبراني في الكبير (٩/ ٢٧٠) من طريق عبدالرزاق، وأخرجه البيهقي في سننه (١/ ٣١١) من طريق ميسرة بن حبيب: سمعت المنهال به .

* دراسة إسناده:

- إسماعيل بن مسعود: الجحدري، روى عن خلف بن خليفة، وبشر بن المفضل، وخالد بن الحارث، ومعتمر، وغيرهم . وعنه النسائي، وزكريا الساجي، وأبو حاتم، ثقة، وتّقه النسائي وابن حبان، وقال أبو حاتم: صدوق، توفى سنة (٢٤٨هـ)(١) .
- خالد: بن الحارث: أبو عثمان الهجيمي، البصري، روى عن أيوب السختياني، وحميد الطويل، وهشام بن عروة، وطبقتهم، وعنه: شعبة وهو من شيوخه، وإسحاق بن راهويه، وابن المديني، وخلق كثير، حافظ حجة، توفي سنة (١٨٦هـ)، وروى له الجماعة (٢٠٠٠).
 - شعبة: بن الحجاج، إمام مشهور، تقدمت برجمته في ح: ٧.
- ميسرة بن حبيب: النهدي، روى عن المنهال بن عمرو، وعدي بن ثابت، وأبي إسحاق السبعي، وروى عنه: إسرائيل بن يونس، والثوري، وشعبة، وثقه أحمد، وابن معين، وابن حبان، وغيرهم، روى له أبو داويد، والترمذي، والنسائي (٣).
- المنهال بن عمرو: الأسدي مولاهم الكوفي، روى عن سعيد بن جبير، وسويد ابن غفلة، وعامر بن سعد بن أبي وقاص، وعبيدالله بن عبدالله بن مسعود، وغيرهم، وعنه: أيوب، وحصين بن عبدالرحمن، والأعمش، وغيرهم. وثقه ابن معين والنسائي، وقال الداقطني: صدوق، وغمزه يحيى بن سعيد وحكى أن شعبة تركه، وقال الحافظ بن حجر: صدوق ربما وهم. وهذا الأقرب في حاله، روى له البخاري والأربعة (٤).

⁽١) الثقات (١٠٢/٨)، تهذيب الكمال (١٩٥/٣)، الكاشف (١٩٥/١).

⁽٢) الجرح والتعديل (٣/٥٦٣)، تذكرة الحفاظ (١/٣٠٩)، الكاشف (١/٣٦٢).

⁽٣) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (٧/٣٧٦)، الشقات لابن حبان (٧/٤٨٤)، الجرح والتعديل (٣/٨٥)، تُهذيب الكمال (٢٩/٢٩)، الكاشف (٣١٠/٢) .

⁽٤) تهذيب الكمال (٢٨/٢٨)، الكاشف (٢٩٨/٢)، تهذيب التهذيب (٤/١٦٢)، التقريب ص٤٤٥.

- أبو عبيدة: بن عبدالله بن مسعود، مشهور بكنيته والأشهر أنه لا اسم له غيرها، ويقال: اسمه عامر، روى عن أبيه، والأكثر على أنه لم يسمع منه، ورى عن أبي موسى، وعائشة والبراء بن عازب، وغيرهم، وروى عنه: النخعي، وأبو إسحاق السبيعي، والمنهال ابن عمرو، وغيرهم، ثقة روى له الجماعة، توفي سنة (٨١هـ) وقيل (٨٢هـ) .

- عبدالله: هو ابن مسعود: الصحابي الجليل رضي الله عنه .

* درجته:

منقطع لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه كما ذكر النسائي، ورجَّحه ابن حجر في التقريب، وجوّده النسائي لأن سماعه محتمل، ولمعناه ما يشهد له حيث أخرج ابن أبي شيبة آثاراً بمعناه (انظر: المصنف لابن أبي شيبة ٢/١٠٩).

11 - وقال الإمام النسائي: أخبرنا محمد بن العلاء قال: حدثنا أبومعاوية عن الاعمش عن عمارة هو ابن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد قال: أكثروا على عبد الله ذات يوم فقال عبد الله: «إنه قد أتى علينا زمان ولسنا نقضي، ولسنا هنالك، ثم إن الله عزوجل قدر علينا أن بلغنا ما ترون، فمن عرض له منكم قضاء بعد اليوم فليقض بما في كتاب الله، فإن جاء أمر ليس في كتاب الله ولا قضى به نبيه صلى الله عليه وسلم فليقض بما قضى به الصالحون، فأين جاء فإن جاء أمر ليس في كتاب الله ولا قضى به نبيه عليه ولا قضى به الصالحون، فليجتهد رأيه ولا يقول: إني أخاف وإني أخاف، فإن الحلال بين والحرام بين، وبين ذلك أمور مشتبهات، فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك ، قال أبو عبد الرحمن: هذا الحديث جيد جيد (٢).

* تخریجه:

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤ /٤٥) قال: حدثنا أبو معاوية به، والدارمي في مقدمته (1 / 1) رقم 170، قال: أخبرنا محمد بن يوسف عن سفيان عن الأعمش عن عمارة بن عميرعن حريث بن ظهير عن عبد الله بن مسعود بنحوه . فيظهر أن عمارة بن

⁽١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (١/١٥)، تهذيب التهذيب (٢٦٨/٢)، التقريب ص٢٥٦.

⁽٢) ستن النسائي الصغرى (المجتبى)، ك: آداب القضاة، ح: ٥٣٩٧، وفي الكبرى، ب: في الحكم بما اتفق عليه أهل العلم (٣/٤٦)، رقم الحديث ٥٩٤٥ .

عمير رواه عن اثنين عن عبد الله بن مسعود، وأشار إلى هذا البيهقي (١٠/١٠). وأخرجه الحاكم في المستدرك (١٠٥/١) ح: ٧٠٣٠، بنحوه من طريق عبد الله بن نمير ثنا أبو معاوية عن الاعمش عن القاسم عن أبيه عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - وقال: صحيح الإسناد.

* دراسة الإسناد:

- محمد بن العلاء: بن كريب أبو كريب الهمداني، روى عن أبي بكر بن عياش وإسحاق بن منصور وأبي معاوية محمد بن خازم وغيرهم . وروى عنه الجماعة وهو ثقة حافظ مشهور، توفي سنة (٢٤٨هـ)(١) .
- أبو معاوية: محمد بن خازم التميمي السعدي الضرير الكوفي، روى عن عاصم الأحول وأبي مالك الأشجعي والأعمش وغيرهم، وعنه ابن جريج وأبو كريب ويحيى القطان وهو من أقرانه، ذكر ابن معين أنه أثبت أصحاب الأعمش بعد شعبة وسفيان، وقال أحمد: أبومعاوية الضرير في غير حديث الأعمش مضطرب. وقال النسائي: ثقة في الأعمش، ووثقه يعقوب بن شيبة والعجلي وابن حبان وابن سعد، وقال ابن حجر: ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره، وقد رمي بالإرجاء، توفي سنة (٥٩ هـ)، روى له الجماعة (٢).
- الأعمش: سليمان بن مهران التيمي الكاهلي أبومحمد الكوفي، روى عن أنس ولم يشبت له منه سماع، وعن الشعبي وطاووس والحسن البصري وغيرهم، وعنه الحكم بن عتيبة، وشعبة والسفيانان وغيرهم, ثقة عابد، روى الجماعة، توفي سنة (٣٦ هـ) وعمره ٧ سنة (٣٠).

⁽۱) التاريخ الكبير (۱/ ۲۰۰)، تذكرة الحفاظ (۲/ ۲۹۷)، تهذيب الكمال (۲۲/ ۲۲)، التهذيب (۳۸/ ۳۸)، التهذيب (۳۸/ ۳۸)، التقريب ص۳۷۷ .

⁽٢) التاريخ الكبير (١/٧٤)، الثقات (٧/٤٤)، الجرح والتعديل (٢/١٣٠)، تذكرة الحفاظ (٢/٢٥)، تذكرة الحفاظ (٢/٢٩٤)، تهذيب الكمال (٢/٢٥)، التهذيب (٣/٢٥)، التقريب ص٤٧٥.

⁽٣) التاريخ الكبير (٤/٣٧)، تذكرة الحفاظ (١/٤٥)، تهذيب الكمال (٢/٢٧)، التهذيب (٢/٩/٢)، التهذيب (٢/٩/٢)، التقريب ص٤٧٥.

- عمارة بن عمير: التيمي الكوفي، رأى عبدالله بن عمر وروى عن عمته والأسود بن يزيد وعبد الرحمن بن عتيبة والأعمش يزيد وعبد الرحمن بن يزيد النخعي وغيرهم، وعنه النخعي والحكم بن عتيبة والأعمش وآخرون، ثقة ثبت روى له الجماعة، مات بعد المائة (١).
- عبد الرحمن بن يزيد: النخعي أبوبكر الكوفي، روى عن أخيه الأسود و علقمة وعن حذيفة وابن مسعود وسلمان وغيرهم، وعنه ابنه محمد وعمارة بن عمير وآخرون، ثقة توفى سنة (٨٣هـ)، روى له الجماعة (٢).
 - عبد الله: هو ابن مسعود رضي الله عنه -.

* درجته:

مما سبق يتتبين أن إسناده صحيح، وقال الألباني – رحمه الله –: صحيح الإسناد موقوف $\binom{\pi}{2}$. ويظهر أن النسائي حكم عليه بالجودة وعدل عن الصحة لأن الأعمش مدلس ولم يصرح بالسماع، لكن الأعمش من احتمل الأثمة تدليسه .

17 - قال الإمام النسائي: أخبرنا يعقوب بن إبراهيم عن ابن علية قال حدثنا سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن طاوس عن ابن عباس أن رسول الله عَلَيْهُ «صلّى عند الكسوف ثماني ركعات وأربع سجدات» وعن عطاء مثل ذلك قال أبو عبد الرحمن: هذاحديث جيد (1).

⁽۱) الجرح والتعديل (۲/۲۱)، الثقات (٥/٢٤)، تهذيب الكمال (۲۱/۲۱)، مشاهير علماء الأمصار (۱/۲۱)، الطبقات لابن سعد (۲/۲۸)، تهذيب التهذيب (۲/۲/۲)، التقريب ص۶۰۹.

⁽۲) التاريخ الكبير (٥/٣٦٣)، الكاشف (١/١٤٦)، الثقات (٩/٨٦)، تهذيب الكمال (١٢/١٨)، التهذيب (٨٦/٢)، التقريب ص٣٥٣.

⁽٣) انظر صحيح سنن النسائي للألباني رقم(٩٨٧) .

⁽٤) سنن النسائي الكبرى، ك: الصلاة، ب: ذكر الاختلاف على ابن عباس في صلاة الكسوف (١/٦/١)، ح ٥٠٦ .

* تخریجه:

أخرجه مسلم في صحيحه ك: الصلاة ب: صلاة الكسوف (٢٧/٢) ح: ٩٩ من طريق يحيى من طريق يحيى القطان عن سفيان به بمعناه، وأخرجه أبو داود أيضاً من طريق يحيى (٢ / ٣٠٨) ح: ١١٨٣ ، والترمنذي ك: الصلاة، ب: ما جاء في صلاة الكسوف (٢ / ٢٧٩) عن بندار، عن يحيى، عن سفيان به، وقال الترمذي: حسن صحيح، وأخرجه البيهقي في سننه (٣٢٧/٣) .

* دراسة اسناده:

- يعقوب بن إبراهيم: بن كثير بن زيد الدورقي أبو يوسف البغدادي الحافظ، روى عن الدراوردي وابن أبي حازم وأبي معاوية وغيرهم، وعنه الجماعة، ثقة حافظ، توفي سنة (٢٥٢هـ)(١).

- ابن علية: هو اسماعيل بن ابراهيم بن مقسم الأسدي أبو بشر، وعلية أمه، سمع من أيوب السختياني وعلي بن جدعان وسفيان الثوري، وغيرهم، وروى عنه عبدالرحمن بن مهدي، وعلي بن المديني، والدورقي، وخلق، أحد الأعلام، ثقة، حافظ، روى له الجماعة، توفى سنة (٩٣هـ)(٢).

- سفيان الثوري: هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، إمام ثقة مشهور، روى عن عمرو بن مرة، وسلمة بن كهيل، وأبي صخرة، وخلق، وعنه ابن جريج وشعبة والأوزاعي، وابن علية، أحد الأعلام الكبار، روى له الجماعة، توفي سنة (٦٦ ١هـ)(٣).

⁽۱) الجرح والتعديل (۲/۲۰۲)، تهذيب الكمال (۳۱۱/۳۲)، تذكرة الحفاظ (۲/۵۰۵)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢/٥٠٥)، التقريب ص ۲۰۷

⁽٢) الجرح والتعديل (٢/١٥٣)، الثقات (٦/٤٤)، الكاشف (١/٣٢٢)، تذكرة الحفاظ (١/٣٢٢)، التقريب ص١٠٥.

⁽٣) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (٤/ ٩٢)، الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٢)، تاريخ بغداد (٩١٥١)، تذكرة الحفاظ (٢١٣/١)، تهذيب الكمال (١٥٤/١١).

- طاووس: بن كيسان: اليماني أبو عبد الرحمن الحميري مولاهم الفارسي يقال اسمه ذكوان وطاوس لقب، روى عن أبي هريرة، وابن عباس، وعائشة، وغيرهم، وعنه الزهري وسليمان التيمي وعبدالله ابنه، ثقة فقيه فاضل، روى له الجماعة، توفي سنة (٢٠١هـ)(٢).

- ابن عباس: الصحابي الجليل رضى الله عنه.

* درجته :

الحديث على شرط مسلم إلا أن حبيب بن أبي ثابت مدلس ولم يصرّح بالسماع، كما أن في الحديث خطأ وذلك أن الأثمة لم يصححوا أحاديث صلاة الكسوف التي فيها أكثر من ركوعين، قال البيهقي بعد إخراجه: وحبيب بن أبي ثابت وإن كان من الثقات فقد كان يدلس ولم أجده ذكر سماعه في هذا الحديث من طاووس، قال ابن القيم: كبار الأئمة لا يصححون ذلك كالامام أحمد والبخاري والشافعي ويرونه غلطاً . . ثم فصل وقال: وأماحديث حبيب بن أبي ثابت عن طاووس عن ابن عباس، فرواه مسلم وهو مما تفرد به حبيب بن أبي ثابت، وحبيب وإن كان ثقة فكان يدلس ولم يبين سماعه من طاووس

⁽١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل (١٠٧/٣)، التاريخ الكبير (٣١٣/٢)، تهذيب الكمال (٣٥٨/٥)، الكامل التقديس، ١٣٢.

⁽٢) التاريخ الكبير (٤/ ٣٦٥)، الكاشف (١/ ١١٥)، تهذيب الكمال (١٣/ ٣٥٧)، تذكرة الحفاظ (٩٠/ ١٣)، النقريب ص ٢٨١ .

فيشبه أن يكون حمله عن غير موثوق به وقد خالفه في رفعه ومتنه سليمان المكي الأحول فرواه عن طاووس عن ابن عباس من فعله ثلاث ركعات في ركعة ...(١) . . .

أقول: رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢١٧/٢) رقم (٩٣٠٧) من طريق سليمان الأحول، عن طاوس موقوفاً على ابن عباس.

وقال في عون المعبود: الحديث مع كونه في صحيح مسلم ومع تصحيح الترمذي له قال ابن حبان في صحيحه: إنه ليس بصحيح، قال: لأنه من رواية حبيب بن أبي ثابت عن طاووس، ولم يسمع حبيب من طاووس، وحبيب معروف بالتدليس ولم يصرح بالسماع من طاووس، وقد خالفه سليمان الأحول فوقفه، وروي عن حذيفة نحوه قاله البهيقي (٢).

17- وقال الإمام النسائي: أخبرنا عمرو بن علي قال ثنا عبد الأعلى قال: ثنا سعيد عن قتادة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى: «أن رجلين اختصما إلى الرسول صلى الله عليه وسلم في دابة ليس لواحد منهما بينة فقضى بها بينهما نصفين » قال أبو عبد الرحمن: إسناد هذا الحديث جيد (").

* تخریجه:

أورد النسائي له طريقاً آخر ح (٩٩٧) من طريق محمد بن كثير، عن حماد بن سلمة عن قتادة عن النضر، عن أنس، عن أبي بردة، لكن قال النسائي: خطأ، ومحمد بن كثير وهو صدوق إلا أنه كثير الخطأ، خالفه سعيد بن أبي عروبة في إسناده ومتنه.

⁽١) زاد المعاد (١/٣٥٤/٥٥٥).

^{. (}7) $3e^{-\frac{1}{2}}$ (7) $3e^{-\frac{1}{2}}$ (7) .

⁽٣) ستن النسائي الكبرى، ك: القبضاء، ب: الشيء يدعيه الرجلان وليس لكل واحد منهما بينة (٣) ستن النسائي «إسناده جيد». (٣/٤٨)، ح: ٩٩٨، ونقل ابن حجر رحمه الله في بلوغ المرام حكم النسائي «إسناده جيد». انظر: بلوغ المرام، ك: الدعاوى والبينات، رقم ٤٤١، ص ٢٩٢، ٢٩٢.

مجلة الأحمدية * العدد الثامن عشر * رمضان ٢٥ ١هـ

وأخرجه أبو داود (٣١٠/٣) ب: الرجلان يدعيان شيئاً وليس لهما بينة -حدثنا محمد بن المنهال الضرير حدثنا يزيد بن زريع حدثنا ابن أبي عروبة عن قتادة به بلفظه.

* دراسة سنده:

- عمرو بن علي: بن بحر بن كنيز الباهلي أبو حفص البصري الصيرفي الفلاس، روى عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى وعبد الوهاب الثقفي ويزيد بن زريع وأبو داود الطيالسي وغيرهم، وعنه الجماعة، إمام متقن، توفي سنة (٩١هـ)(١).
- عبد الأعلى: بن عبد الأعلى بن محمد وقيل ابن شراحيل القرشي البصري السامي، روى عن حميد الطويل ويحيى بن أبي اسحاق وسعيد بن أبي عروبة، وعنه اسحاق بن راهويه وأبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن المديني وغيرهم، ثقة روى له الجماعة . وقال ابن خلفون: يقال إنه سمع من سعيد بن ابي عروبة قبل اختلاطه وكان ثقة (٢) .
- سعيد: هو ابن أبي عروبة مهران العدوي أبو النضر البصري، روى عن قتادة والنضر بن أنس والحسن البصري وغيرهم، وعنه الأعمش وشعبة وعبد الأعلى وآخرون، ثقة حافظ له تصانيف، لكنه يدلس واختلط وكان أثبت الناس في قتادة، روى له الجماعة، توفى سنة (٥٧ هـ)(٣).

أقول: يظهر أن عبدالأعلى روى عنه قبل الاختلاط حيث ذكر في الكواكب النيرات (٤) أن الشيخين رويا لسعيد بن أبي عروبة من رواية عبدالأعلى عنه، أما التدليس فقد ذكره ابن حجر في الثانية .

⁽١) تهذيب الكمال (٢٢/٢٢)، لسان الميزان (٧/٥٠٥)، التهذيب(٣/٣٣)، التقريب ص٤٢٤.

 ⁽۲) الجرح والتعديل (۲/۲۶)، تذكرة الحفاظ (۱/۲۹۲)، التاريخ الكبير (۲/۷۳)، الكاشف
 (۱/۱۱)، تهذيب الكمال (۱۱/۱۹)، التهذيب (۲/۲۰)، التقريب ص۲۳۱.

⁽٣) معرفة الثقات (١/٣/١)، التاريخ الكبير (٣/٣)، الكامل (٩٣/٣)، تهذيب الكمال

⁽١١/٥)، تذكرة الحفاظ (١٧٧/١)، التهذيب (٢/٣٣)، التقريب ص٢٣٩.

^{(47/1)(1)}

- قتادة: ابن دعامة السدوسي أبو الخطاب البصري، ولد أكمه، روى عن أنس وعبدالله ابن سرجس وأبي الطفيل وأبي بردة بن أبي موسى وابنه سعيد. وعن أيوب والتيمي وشعبة وسعيد بن أبي عروبة وغيرهم، ثقة ثبت، روى له الجماعة، توفي سنة (٢٠٠هـ) (١). أقول: ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة في المدلسين، لكن في ذلك نظر حيث احتج البخاري بأحاديث كثيرة رواها بالعنعنة ثم إنه لم يرد عن المتقدمين وصفه بكثرة التدليس (٢).

- سعيد بن أبي بردة: بن أبي موسى الأشعري الكوفي، روى عن أبيه وأنس وربعي بن حراش، وعنه قتادة وأبو إسحاق الشيباني والمسعودي وغيرهم، ثقة ثبت، وروايته عن عمر مرسلة، روى له الجماعة (٣).

- أبو بردة: بن أبي موسى الأشعري، قيل: اسمه عامر، وقيل: الحارث، روى عن أبيه وعلي وحذيفة وغيرهم، وعنه أولاده سعيد وبلال، والشعبي وغيرهم، ثقة، توفي سنة (٧٠١هـ)، روى له الجماعة (٤٠٠).

- أبو موسى: الأشعري، الصحابي الجليل المشهور رضي الله عنه.

* درجته:

فيه سعيد بن أبي عروبة، اختلط لكنه احتج الشيخان برواية عبدالأعلى عنه، وكذا قتادة مدلس لم يصرح بالسماع لكن تدليسه نادر، وقد احتج البخاري كثيراً كما أسلفت

⁽۱) الجرح والتعديل (۱۳۳/۷)، الثقات (۹/۲۲)، تهذيب الكمال (۲۳/۹)، تذكرة الحفاظ (۱۲۲/۱)، التهذيب (۲۸/۳)، التقريب ص٤٥٣، تعريف أهل التقديس ص١٤٦.

⁽٢) قد فصل في هذا الشيخ ناصر الفهد في كتابه «منهج المتقدمين في التدليس» ص ٧٤، وذكر أن تدليس قتادة قليل لكنه يرسل عمن لم يسمع منه، وأجاب على القول المشهور عن شعبة «كنت أتفطن إلى فم قتادة فإذا قال: سمعت كتبت، وإذا قال: عن لم أكتب».

⁽⁷⁾ التاريخ الكبير (7/7)، الكاشف (1/77)، التهذيب $(7/\Lambda)$ ، التقريب $(7/\Lambda)$

⁽٤) معرفة الثقات (٢/٣٨٧)، تذكرة الحفاظ (١/٩٥)، الثقات (٣/٢٥)، التهذيب (٤/٤٨٤)، التقريب ص ٢٢١ .

بعنعنته، فالحديث فيما يظهر صحيح، ويقويه شاهد بمعناه عن أبي هريرة أخرجه ابن حبان في صحيحه (٢٥٧/١١) .

2 1 - وقال النسائي: أخبرنا عبيد الله بن سعيد قال ثنا عبد الله بن الحارث عن سيف هو ابن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس «أن النبي عَلَيْهُ قضى باليمين مع الشاهد» قال لنا أبو عبد الرحمن: هذا إسناد جيد وسيف ثقة، وقيس ثقة (١).

* تخریجه:

أخرجه مسلم ك: الأقضية ب: القضاء باليمين والشاهد (١٧١٢)، وأخرجه أيضاً أبو داود ك: الأقضية ب: القضاء باليمين والشاهد (٣٦٠٨).

* دراسة استناده:

- عبيد الله بن سعيد: بن يحيى بن برد اليشكري أبو قدامة السرخسي الحافظ، روى عن عبد الله بن نمير وابن عيينة وحماد بن زيد ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم، وعنه الشيخان والنسائي وأبو زرعة وغيرهم. ثقة حافظ، توفي سنة (٢٤١هـ)(٢).
- عبد الله بن الحارث: بن عبد الملك المخزومي أبو محمد المكي، روى عن حنظلة بن أبي سفيان وسيف بن سليمان وثور بن يزيد وجماعة، وعنه أحمد واسحاق وأبو قدامة السرخسي، ثقة، روى له مسلم والأربعة (٣).
- سيف بن سليمان: ويقال ابن أبي سليمان المخزومي أبو سليمان المكي، روى عن مجاهد وقيس بن سعد وأبي أمية البصري، وروى عنه الثوري ويحيى القطان وعبد الله بن الحارث المخزومي، ثقة ثبت رمي بالقدر، (ت: ٥٦هـ)، روى له الجماعة إلا الترمذي (٤).

⁽١) سنن النسائي، ك: القضاء، ب: الحكم باليمين مع الشاهد (٣/ ٤٩٠)، ح: ٦٠١١ .

⁽٢) الجرح والتعديل (٥/٣١٧)، التاريخ الكبير (٥/٣٨٣)، الشقات (٨/٠٤)، الكاشف

⁽١/ ٠٨٠)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٠٠)؛ تهذيب التهذيب (١٢/٢)، التقريب ص٧١٦ . (٣) التاريخ الكبيس (٥/٧٦)، الكاشف (١/ ٤٤/٥)، الشقات (٣٣٦/٨)، تهذيب الكمال

⁽٣) التساريخ الكبسيسر (٥/٧٠)، الكاشف (١/٤٤٥)، الشبقسات (٣٣٦/٨)، تهسذيب الكمسال (١٤/٣٩٤)، الجرح والتعديل (٥/٣٣)، التهذيب (٢/٣١٧)، التقريب ص٩٩٩ .

⁽٤) الجرح والتعديل (٤/٢٧٤)، التاريخ الكبير (٤/١٧١)، الكاشف (١/٥٧٥)، تهذيب الكمال (٣٢٠/١٢)، التهذيب (٢/٨٤١)، انتقريب ص٧٥٥.

- قيس بن سعد: المكي ، روى عن عطاء وطاووس وعمرو بن دينار، وعنه الحمادان وجرير بن حازم وسيف بن سليمان، ثقة، توفي سنة (١٩٩هـ)، روى له مسلم والأربعة إلا الترمذي (١).

- عمرو بن دينار: أبو محمد المكي الجمحي أحد الأعلام، روى عن ابن عباس وابن الزبير وابن عمر وطائفة، وعنه قتادة وأيوب ومالك وقيس بن سعد وغيرهم، إمام حافظ ثبت، توفى سنة (٢٦ه)، وروى له الجماعة (٢٠).

* **درجته**:

ظاهر إسناده الصحة إلا أن الترمذي في العلل قال: سألت محمداً يعني البخاري فقال: لم يسمعه عندي عمرو من ابن عباس عدة لم يسمعه عندي عمرو من ابن عباس الحاكم قد سمع عمرو من ابن عباس عدة أحاديث وسمع من جماعة من أصحابه فلا ينكر عليه أن يكون سمع منه حديثاً وسمعه من أصحابه (3) و وقل الصنعاني عن ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه قال: هو صحيح، وقد أخرج الحديث عن اثنين وعشرين من الصحابة (6)

• 1 - قال النسائي: أخبرنا سويد بن نصر قال: أنا عبد الله هو ابن المبارك عن الفضيل بن غزوان عن ابن أبي نعم عن أبي هريرة أنه حدثه قال: قال أبو القاسم - عَلَيْكُ نبي التوبة: «مَن قذف مملوكه وليس كما قال أقام الله عليه الحد يوم القيامة إلا أن يكون كما قال » قال أبو عبد الرحمن: هذا حديث جيد (٢).

⁽۱) معرفة الشقات (۲/۲۲)، لسان الميزان (۳٤٣/۷)، الكاشف (۲/۰۲)، تهذيب الكمال (۲/۲٤)، الجرح والتعديل (۹۹/۷)، التهذيب (۳/۲۹)، التقريب ص۷٥٧.

⁽۲) التاريخ الكبير (7/77)، الكاشف (7/70)، تهذيب الكمال (77/9)، الجرح والتعديل (7/70)، التهذيب (7/70)، التقريب ص1/3.

⁽٣) (لعس ١/٢٠).

⁽٤) (نيل الأوطار ٩ / ١٩١).

⁽٥) سبل السلام (٤/١٧٣/) .

⁽٦) السنن الكبرى (٤/ ٣٢٥)، ك: الحدود، ب: قذف المملوك، رقم ٧٣٥٢.

* تخریجه:

متفق عليه، البخاري ك: الحدود ب: قذف العبيد رقم (٦٨٥٨)، ومسلم ك: الأيمان ب: التغليظ على من قذف مملوكه بالزني (١٦٦٠).

* دراسه سنده:

- سويد بن نصر: بن سويد المروزي راوية ابن المبارك أبو الفضل الطوساني، روى عن ابن المبارك وابن عيينة وعلي بن الحسين بن واقد وغيرهم، وعنه الترمذي والنسائي، ثقة، توفي سنة (٢٤٠هـ)(١).
 - عبد الله بن المبارك: المروزي إمام ثقة مشهور تقدم .
- الفضيل بن غزوان: بن جرير الضبي مولاهم أبوالفضل الكوفي، روى عن أبي حازم الأشجعي وسالم بن عبد الله بن عمر ونافع مولى ابن عمر وعبد الرحمن بن أبي نعم البجلي وغيرهم، وعنه ابنه محمد والثوري وابن المبارك، ثقة روى له الجماعة (٢).
- ابن أبي نعم: هو عبد الرحمن بن أبي نعم أبو الحكم الكوفي العابد، روى عن أبي هريرة وأبي سعيد ورافع بن خديج وغيرهم، وعنه: سعيد بن مسروق ويزيد بن أبي زياد وفضيل بن غزوان وغيرهم، وتقه ابن حبان وأثنى عليه، ووثقه ابن سعد والنسائي، وقال ابن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم وابن حجر: صدوق، ولعله الأقرب، روى له الجماعة (٣).

* درجته

إسناده حسن، والحديث صحيح في المتفق عليه كما سبق .

⁽۱) الجرح والتعديل (2/77)، التاريخ الكبير (2/18)، الكاشف (1/77)، تهذيب الكمال (1/77)، التهذيب (1/77)، التقريب ص177.

⁽۲) الجرح والتعديل (۷/۷)، التاريخ الكبير (۷/۲۲)، الكاشف (۲/۲۲)، الثقات (۲/۳۱۹)، تهذيب الكمال (۲/۳)، التهذيب (٤٠١/٣)، التقريب ص٨٨٨.

⁽٣) التاريخ الكبير (٥/ ٣٥٦)، تهديب الكمال (١٧ / ٤٥٦)، الكاشف (٢/ ٦٤٦)، الشقات (٣٥١/٥)، الشقات (١١٢/٥)، التقريب ص٢٥٣ .

17 - قال الإمام ابن ماجه رحمه الله: حدثنا علي بن محمد حدثنا وكيع حدثنا ولا سود بن شيبان عن خالد بن سمير عن بشير بن نهيك عن بشير بن الخصاصية، قال: «بينما أنا أمشي مع رسول الله عَلَي الله عَلَي الله ابن الخصاصية ما تنقم على الله أصبحت تماشي رسول الله؟»، فقلت: يا رسول الله ما أنقم على الله شيئاً كل خير قد آتانيه الله، فمر على مقابر المسلمين فقال: «أدرك هؤلاء خيراً كثيراً» ثم مر على مقابر المشركين، فقال: «سبق هؤلاء خيراً كثيراً» ثمان رجلاً يمشي بين المقابر في نعليه، فقال: «يا صاحب السبتيتين القهما ».

حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، قال: كان عبد الله بن عثمان يقول: حديث جيد، ورجلٌ ثقة (١) .

* تخریجه:

أخرجه النسائي في المجتبى (الصغرى) ك: الجنائز باب المشي بين القبور (٤/٩٦) رقم ٢٠٤٨، قال: أخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك قال: حدثنا وكيع به نحوه، وأخرجه أبو داود ك: الجنائز باب المشي في النعل بين القبور (٣/٢١) رقم ٣٢٣٠ قال: حدثنا سهل بن بكار حدثنا الأسود بن شيبان به نحوه، وأخرجه أحمد في المسند: مسند البصريين رقم ٢٥٨٥، قال: حدثنا وكيع به مختصراً. وأخرجه ابن حبان في صحيحه ك: الجنائز باب الرجر عن دخول المقابر بالنعال (٧/ ٤٤١) ح: ٣١٧٠ من طريق أبي داود. وأخرجه الحاكم في المستدرك (1/ ٨٥٥).

* دراسة إسناده:

- على بن محمد: بن أبي الخصيب القرشي الكوفي، روى عن وكيع وأبي أسامة وعمرو بن محمد وابن عيينة وآخرين، وعنه ابن ماجه والبرديجي وابن أبي حاتم . قال ابن

⁽١) سنن ابن ماجه، ك: الجنائز، ب: ما جاء في خلع النعلين في المقابر، ح: ١٥٦٨، وعبدالله بن عشمان هو: البصري صاحب شعبة، قال النسائي: ثقة ثبت . وقال الدارقطني: هو أجلُّ من روى عن شعبة وأضبطهم ومات قبل شعبة .

وذكر ابن حجر في ترجمته قوله هذا الذي ذكره ابن ماجه . (تهذيب التهذيب ٣٨٤/٢) .

أبي حاتم: محله الصدق وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ، وقال في التقريب: صدوق ربما أخطأ (١) .

- وكيع: بن الجراح بن مليح الرؤاسي أبو سفيان الكوفي، روى عن أبيه وهشام بن عروة والأعمنش وخلق، وعنه أبناؤه وشيخه سفيان الثوري والحميدي وغيرهم . إمام ثقة مشهور، روى له الجماعة، توفى سنة (٩٧هـ)(٢) .

- الأسود بن شيبان: السدوسي أبو شيبان، روى عن بحر بن مرار وعطاء بن أبي رباح وخالد بن سمير وغيرهم، وعنه سليمان بن حرب وسهل بن بكار ووكيع وابن مهدي وغيرهم، ثقة عابد. روى له مسلم و الأربعة إلا الترمذي، توفي سنة (١٦٥هـ)(٣).

- خالد بن سمير: السدوسي البصري، روى عن بشير بن نهيك، وعبد الله بن رباح، وعنه الأسود بن شيبان وثقة النسائي والعجلي وابن حبان، وقال ابن حجر: صدوق يهم قليلاً، روى له البخاري في الأدب، وأبو داوه والنسائلي وابن ماجه (٤).

- بشير بن نهيك: السدوسي، ويقال السلومي، أبو الشعثاء البصري، روى عن بشير ابن معبد وأبي هريرة ويونس بن شداد، وعنه بركة وخالد بن سمير وعبد الملك بن عبيد وغيرهم، ثقة روى له الجماعة (٥).

⁽۱) الجرح والتعديل (۲/۲۰۱)، الثقات (۸/۷۰)، تهذيب الكمال (۲۱/۲۱)، الكاشف (۲/۲۲)، الكاشف (۲۲/۲۱)، الكاشف (۲۲/۲۱)، التقريب ص ۵۸۱ .

⁽۲) التاريخ الكبير (۱/۹/۸)، تهذيب الكمال (۳۰/۳۰)، تذكرة الحفاظ (۱/۳۰)، التهذيب (1/1)، التهذيب (1/1)، التقريب ص111.

⁽٣) الجرح والتعديل (٢/ ٢٩٣)، التاريخ الكبير (١/ ٤٤٦)، الشقات (٨/ ١٢٩)، تهذيب الكمال (٣) الجرح والتعديل (١٢٩/ ٢٠١٠)، التقريب ص ١١١ .

⁽٤) تهذيب الكمال (٩٠/٨)، الكاشف (١/ ٢٧٠)، الجرح والتعديل (٣/ ٣٣٥)، التاريخ الكبير (٣/ ٣٣٥)، التقريب ص١٨٨.

^(°) الجسرح والتعديل (٢/ ٣٧٩)، الشقات (٤/٧)، التاريخ الكبيس (٢/ ١٠٥)، تهذيب الكمال (٤/ ١٨١)، الكاشف (١/ ٢٧٢)، التقريب ص١٢٥.

- بشير بن الخصاصية: هو ابن معبد، ويقال: ابن نذير السدوسي المعروف بابن الخصاصية وهي أمه، وقيل جدته، صحابي كان اسمه زحماً، فغيَّره النبي عَلَيْكُ .

وله أحاديث(١).

* درجته:

مما سبق يتبين أنَّ إِسناده حسن، وقد صححه الحاكم في مستدركه، والله أعلم.

خلاصة ماسبق:

مما سبق يتبين أن هذه الأحاديث الستة عشرحديثاً في السنن:

تسعة أحاديث منها أسانيدها حسنة.

وأربعة وهي الثامن والتاسع والحادي عشر والثاني عشر التي عند النسائي، فالثامن والتاسع في إسناديهما عنعنة مدلس لكنه متابع في الصحيحين، فهما من الحسن لغيره، وأعل بالوقف كما سبق في درجته.

وأما الحادي عشر فسنده صحيح لكن النسائي كرر فيه كلمة جيد وعدل عن كلمة صحيح فيما يظهر لعنعنة الأعمش، والثاني عشر وإن كان أخرجه مسلم إلا أن الحديث فيه خطأ، وأعل ففيه مدلس لم يصرح بالسماع.

وبقي حديث واحد وهو الرابع وهو ضعيف، فكما أسلفت في درجته يظهر أن الترمذي حكم عليه بالجودة لأنه أحسن الظن بعبد الرحيم بن هارون لأنه رواه من كتابه، وقد رواه عن صدوق، وقد قوّى ابن حبان مايرويه من كتابه.

فالذي يترجح لي مماسبق أنهم يعنون بالجيد: الحسن بنوعيه، هذا هو الغالب في استعمالهم كما ترى في الدراسة السابقة، ويحتمل أن يكون كما قال البلقيني: تردد في بلوغه الصحيح لأمرٍ ما في السند أو المتن، لكن الأول أقوى، فليس كما ذكر السيوطي أن المراد به الصحيح، ومما يدل على أنهم لايريدون بالجيد الصحيح إضافةً لما سبق حكم النسائي رحمه الله على الحديث العاشر بالجودة -كما سبق- مع أنه ذكر أنه منقطع.

⁽١) الإصابة (١/١٢٣).

ومما يؤيد أنهم يريدون بالجيد الحسن أنَّ السيوطي - رحمه الله - ذكر أنَّ العراقي - رحمه الله - زاد في ألفاظ المرتبة الخامسة من مراتب التعديل قوله: جيد الحديث حسن الحديث أن فانظر كيف قرن العراقي بين الحسن والجيد فجعلهما مترادفين، كذلك البيهقي - رحمه الله - استعمل الجيد بمعنى الحسن لغيره حيث قال في سننه: «إلا أن حديث مسح الذراعين أيضاً جيد بالشواهد التي ذكرناها» (٢). وهذا واضح أنه يريد الحسن لغيره ؟ لأنه هو الذي يحتاج فيه إلى الشواهد، والله أعلم .

تنبيهان مهمان:

التنبيه الأول: (القوي)، ذكر السيوطي في كلامه على الجيد أن القوي مثله سواء حيث قال: وكذا القوي .

أقول: وهذا المصطلح نادر عند المتقدمين، وهو فعلاً مثل الجيد، لكن بمعنى الحسن بنوعيه.

ويؤيد هذا أنهم يستعملون القوي مرادفاً للجيد، فقد ذكر ابن كثير في تفسيره حديث «لا تقل تعس الشيطان»، فقال تقريد به أجمد وإسناده جيد قوي (٣).

وأيضاً نقل صاحب عون المعبود عن ابن كثير في الإِرشاد عن حديث ابن عباس «أن النبي عَنِي من الله عن عباس الربيع ...»، قال: حديث جيد قوي (٤) .

ومما يؤيد هذا أيضاً ما ذكره ابن حجر عن حديث عبيدالله بن عدي مرفوعاً: «لاحظ فيها - يعني الصدقة - لغني ولا لقوي مكتسب»، حيث نقل في التلخيص الحبيرعن أحمد قال: ما أجوده من حديث (٥)، ثم إن الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام قال عن

⁽١) تدريب الراوي (١/٣٤٥).

⁽٢) سنن البيهقي (١/٢١١).

⁽٣) تفسير القرآن العظيم (٤/٧٤٨).

⁽٤) عون المعبود شرح سنن أبي داود (٤/٢٤٩).

⁽٥) التلخيص الحبير، ك: قسمة الصدقات ومصارفها (١٠٨/٣)، ح: ١٤١٢.

الحديث: رواه أحمد وقوّاه (١)، فانظر كيف عبّر ابن حجر عن الجودة بالقوة مما يدل على أنهما سواء، والله أعلم .

التنبيه الثاني: لفظ: جوده فلان، يستعمله القدماء في تدليس التسوية وهو إسقاط ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر؛ فيقولون: فيمن دلّس في حديث تدليس التسوية: جوده فلان، فليس المعنى أنه قال عنه: جيد، بل المراد أنه ذكر مَنْ فيه من الأجواد واسقط غيرهم . يقول السخاوي عن تدليس التسوية: وأما القدماء فسمّوه تجويداً حيث قالوا: جوده فلان أو كذا قال السيوطي: والقدماء يسمونه تجويداً فيقولون: جوده فلان: أي ذكر ما فيه من الأجواد وحذف غيرهم (7).

فالذي نخلص إليه بعد هذه الدراسة أن المحدّثين يطلقون مصطلح « جيد » على الحديث الحسن بنوعيه، وقد يطلقونه على صحيح فيه كلام يسير . والله تعالى أعلم.

هذا ما تيسر لي في جمع هذا البحث، وأسأل الله التوفيق والسداد، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .

⁽١) بلوغ المرام ص١٢٩.

⁽٢) فتح المغيث (١/٢٢٧).

⁽٣) تدريب الراوي (١/٢٢٦).

فهرس المراجع والمصادر

- ١ الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ أحمد بن علي بن حجر، طبعة دار الكتب العربية.
- ٢- البحر الذي زخر في شرح الفية الأثر، للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: انيس بن احمد
 الأندونيسي، طبعة مكتبة الغرباء الأثرية، الأولى ١٤٢٠هـ، المدينة.
 - ٣- بلوغ المرام من أدلة الأحكام، لابن حجر العسقلاني، عني به: محمد حامد الفقي، طبع مصر.
- ٤- التاريخ الكبير، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، طبعة دار الكتب العلمية عن دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند .
- ٥- تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين، تحقيق: الشيخ صبحي السامرائي، طبعة دار السلفية، الأولى ١٩٨٤م، الكويت.
- ٦- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، طبعة دار الكتب العلمية،
 بيروت.
- ٧- تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، للشيخ محمد عبدالرحمن المباركفوري، طبع بإشراف: عبدالوهاب عبد اللطيف، طبعة مؤسسة وطبق
- ٨- تحفة الاشراف بمعرفة الاطراف، للحافظ يوسف بن المزكي المزي، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة المكتب الإسلامي، الثانية ١٩٨٣م، بيروت.
- ٩- تدريب الراوي، لجلال الدين السيوطي، تعليق: عبد الوهاب عبد اللطيف، طبعة دار الكتب
 العلمية، الثانية ٩٩٩٩هـ، بيروت.
 - ١- تذكرة الحفاظ، للإمام الذهبي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 1 ١ تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، للحافظ ابن حجر، تحقيق: أحمد علي سير المباركي، الأولى. ١٤١٣هـ.
- ١٢ تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي، طبعة دار الفيحاء دمشق دار السلام بالرياض.

١٢ تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، حققه: عبدالوهاب عبد اللطيف، طبعة دار التراث، القاهرة.

١٣ - التلخيص الحبير، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة ١٣٨٤ هـ.

١٤ – تهذيب الكمال، للحافظ يوسف بن الزكي المزي، تحقيق: بشار عواد معروف،طبعة دار المؤيد.

١٥ تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، طبعة دار السلام .

١٦ - الثقات، للإمام محمد بن حبان البستي، طبعة مؤسسة الكتب الثقافية عن طبعة مجلس دائرة
 المعارف العثمانية حيدر آباد، الهند .

١٧ - جامع التحصيل في احكام المراسيل، للحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، طبعة الدار العربية للطباعة، العراق.

١٨ - جامع الترمذي = سنن الترمذي.

٩ - الجامع الصحيح للبخاري، بشرح فتح الباري، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، حقق أجزاء منه: الشيخ عبد العزيز بن باز، طبعة البيئلفية

· ٢- الجرح والتعديل، للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، طبعة دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد، الهند.

٢١ - حاشية السندي على سنن النسائي مع شرح السيوطي، طبعة دار الفكر بيروت.

٢٢ - زاد المعاد في هدي خير العباد، للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي المشهور بابن
 قيم الجوزية، تحقيق: شعيب وعبد القادر الأرناؤوط، طبعة مؤسسة الرسالة ومكتبة المنار، بيروت.

٢٣ - سبل السلام، للإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، إعداد مكتب التحقيق بدار التراث العلمي، طبعة دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي .

٢٤ – سنن أبي داود، للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، طبعة دار إحياء التراث العربي .

٢٥ سنن البيهقي الكبرى، لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طبعة
 مكتبة الباز، ١٩٩٤م، مكة المكرمة.

٢٦ -- سنن الترمذي، للإمام محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، طبعة دار إحياء التراث العربي.

٢٧ - سنن الدارقطني، للإمام علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: عبد الله هاشم اليماني، طبعة دار
 المعرفة، ١٩٦٦م، بيروت.

٢٨ -- سنن الدارمي، للإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تجقيق: فواز أحمد، خالد السبع، طبعة دار الكتاب العربي، الأولى ٢٠٧ هـ، بيروت.

٢٩ - سنن النسائي الصغرى، للإمام أحمد بن شعيب النسائي، بحاشية السندي، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت.

٣٠ سنن النسائي الكبرى، تحقيق: د. عبد الغفار البنداري وسيد كسروي، طبعة دار الكتب العلمية، الأولى ١٤١١هـ، بيروت.

٣١ - سِير أعلام النبلاء، للإمام النفهي يم تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومجموعة، طبعة مؤسسة الرسالة، الأولى ١٩٨٤م، بيروت.

٣٢ - شرح معاني الآثار، للإمام الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار، طبعة دار الكتب العلمية، الأولى ١٣٩٩هـ، بيروت.

٣٣ - صحيح ابن حبان، لحمد بن حبان البستي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، طبعة مؤسسة الرسالة، الثانية ٩٩٣ م، بيروت.

٣٤ - صحيح ابن خزيمة، للإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، طبعة المكتب الإسلامي، ١٩٧٠م، بيروت.

٣٥ - صحيح سنن أبي داود، للشيخ ناصر الدين الألباني، طبعة مكتب التربية العربي لدول الخليج، ٩ - ١٤٠٩ هـ، الرياض.

٣٦ - صحيح سنن النسائي، للشيخ ناصر الدين الألباني، طبعة مكتب التربية العربي لدول الخليج، الأولى ١٤٠٩هـ، الرياض.

٣٧ - صحيح الإمام مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار إحياء التراث العربي .

٣٨- الضعفاء الكبير، للإمام أبي جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، طبعة دار المكتبة العلمية، الأولى ٤٠٤ هـ، بيروت.

٣٩ - الضعفاء والمتروكين، للحافظ عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، طبعة دار الكتب العلمية، الأولى ٢٠٦ه - ١٩٨٦م، بيروت.

- ٠٤ الطبقات الكبري، للإمام محمد بن سعد بن منيع البصري، طبعة دار صادر، بيروت.
- ا ٤ العلل الصغير، للإمام محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون، طبعة دار العلل الصغير، للإمام محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون، طبعة دار إحياء التراث، بيروت.
- ٤٢ ـ العلل المتناهية في الآحاديث الواهية ، للحافظ ابن الجوزي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، الأولى ١٣٩٩ هـ ، باكستان .
- ٤٣ عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي عبد الرحمن شرف الحق الشهير بـ: محمد أشرف . . . العظيم آبادي، طبعة دار الكتب العلمية، الثانية، بيروت .
- ٤٤ فتح المغيث، للإمام محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، طبعة دار
 الإمام الطبري، الثانية.
- ٥٥ قواعد التحديث، لحمد جمال الدين القاسمي، تحقيق: محمد بهجة البيطار، طبعة دارالنفائس، الأولى ١٤٠٧هـ، بيروت.
- 27 الكاشف فيمن له رواية في الكتب الستة، للإمام الذهبي، راجعه لجنة من العلماء، طبعة دارالكتب العلمية.
- ٤٧ الكامل، للحافظ أبي عبد الله أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: سهيل زكار، طبعة دار الفكر، بيروت.

٤٨ - الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة، لابن الكيال: أبي البركات محمد بن أحمد، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، طبعة دار المأمون للتراث.

9 ٤ - لسان الميزان، للحافظ ابن حجر العسقلاني، مصورة مؤسسة الأعلمي عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الهند .

. ٥- المجتبى = سنن النسائي الصغرى .

١ ٥- المجروحين، للإمام ابن حبان البستي، تحقيق: محمود إبراهيم، طبعة دار الباز، مكة المكرمة.

٥٢ محاسن الإصطلاح، لأبي حفص عمر بن رسلان البلقيني، مطبوع مع مقدمة ابن الصلاح،
 تحقيق: عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطى)، طبعة دار المعارف، القاهرة .

٥٣ - المختارة، للضياء المقدسي، تحقيق: عبد الملك بن دهيش، مكة المكرمة.

٤ ٥- المستدرك، للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبدالقادر، طبعة دار الكتب العلمية، الأولى ١٩٨٠م، بيروت.

٥٥ - المسند الحميدي، لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٦ مسند الإمام أحمد، طبعة دار صادر. وأيضاً تحقيق احمد شاكر، طبعة دار المعارف العامة، مصر وأيضاً طبعة الرسالة تحقيق شعيب الأرناؤط ومجموعة.

٥٧ - مسند البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، طبعة مؤسسة علوم القرآن، بيروت.

٥٨ - مشاهير علماء الأمصار، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: م. فلايشهمر، طبعة دار الكتب العلمية، ٩٥٩ م، بيروت.

9 - المصنف، للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الاعظمي، طبعة المكتب الإسلامي، الثانية ٣ - ١٤ هـ، بيروت.

• ٦- المصنف، الأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحدق، طبعة مكتبة الرشد، الأولى ١٤٠٩هـ، الرياض.

-C

71 - المعجم الكبير، للإِمام سليمان بن أيوب الطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، طبعة الدار العربية بالعراق .

٦٢ - معرفة الثقات، للإمام أحمد بن عبد الله العجلي، تحقيق: عبد العليم البستوي، طبعة مكتبة الدار، الأولى ١٩٨٤م، المدينة المنورة.

٦٣ - معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري، تحقيق: السيد معظم حسين، طبعة دار الكتب العلمية، الثانية ١٣٩٧هـ، بيروت.

٢٤ - مكارم الأخلاق، للإمام عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، طبعة مكتبة القرآن، ١٩٩٠م، القاهرة.

٦٥ منهج المتقدمين في التدليس، ناصر بن حمد الفهد، طبعة مكتبة أضواء السلف، الأولى
 ١٤٢٢هـ، الرياض.

7٦- ميزان الاعتدال، للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن احمد الذهبي، تحقيق: على البجاوي، طبعة دار المعرفة، بيروت.

٦٧ النكت على كتاب ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي عمير، طبعة دار الرابة، الثانية ١٩٨٨م، الرياض.

٦٨- نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار، للحافظ محمد بن علي الشوكاني، طبعة دار الجيل، بيروت.

٦٩ النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري،
 تحقيق: محمود الطناحي وطاهر الزاوي، طبعة المكتبة الاسلامية.



ا. د. ما مر حسن صباری*

التعريف بالبحث

عني هذا البحث يتتبع استقرائي للرواة المتروكين في مسند الإمام أحمد رحمه الله تعالى ، وترجمتهم ، وتتبع أحاديثهم وتخريجها ، والوقوف على كيفية إخراج الإمام أحمد لهؤلاء المتروكين ، مع دراسة لأسباب إخراج الإمام لهم ، وتبين أن الإمام لم يعتمد عليهم استقلالاً ، وإنما أخرج لهم ما وافقهم غيرهم غليه ، هذا مع ندرة الروايات التي جاءت من طريقهم

* أستاذ الحديث النبوي وعلومه ورئيس قسم الدراسات الإسلامية بكلية الشريعة والقانون في جامعة الإمارات العربية المتحدة، ولد في بغداد عام (١٣٧٧هـ-١٩٥٧م)، وحصل على درجة الماجستير من كلية الشريعة بجامعة أم القرئ عام (١٩٨٣م)، ورسالته «الإقتراح لابن دقيق العيد: دراسة وتحقيق، وحصل على درجة الدكتوراه من الكلية نفسها عام (١٩٨٦م)، ورسالته «تنقيح التحقيق لابن عبدالهادي: دراسة وتحقيق»، وله أعمال علمية كثيرة، من آخرها تحقيق مشيخة القزويني (ت: ٧٥٠هـ).

the state of the s

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصّحبه إلى يوم الدين .

أما بعد:

فإِنَّ الله عزّ وجل هيّا لسنّة نبيه صلى الله عليه وسلم حفَّاظاً عارفين، وجهابذة عالمين، ولله وصيارفة ناقدين، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتاويل الجاهلين، فتفنّنوا في تصنيفها، وتنوّعوا في تدوينها، على طرق مختلفة، ومناهج متنوعة، حرصاً على حفظها، وتمييزاً لصحيحها من دخيلها، حتى غدت السنّة المطهرة بهذه الجهود الخيّرة صافية نقيّة، لا تزيّد فيها ولا نقص، وتحقق في ذلك قول الله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذّكر وَإِنَّا لَهُ خَافِظُونَ ﴾.

وكان من أشهر العلماء اهتماماً بحفظ السنة وتبليغلها والدفاع عنها الإمام الحافظ الحجة أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، الذي قدَّم في سبيل حفظها الكثير، وترك لنا آثاراً عظيمة كان لها أبلغ الأثر في حفظ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من الضياع والتحريف، إضافة لما أوتي من الثبات والصبر على أشد البلاء في سبيل الدفاع عنها وصيانتها .

وإن كتابه (المسند) ليعد من أكبر دواوين السنة، وأحسنها وضعاً، وأفضلها انتقاء، فقد ضم أحاديث كثيرة لا توجد إلا فيه، وقل حديث يثبت إلا وهو فيه، وفي ذلك يقول الإمام أبو موسى المديني: وهذا الكتاب أصل كبير، ومرجع وثيق لأصحاب الحديث، انتقي من حديث كثير ومسموعات وافرة، فجعله إماماً ومعتمداً، وعند التنازع ملجأ ومستنداً (1).

⁽١) خصائص المسند ص٢١.

ومن فضل الله تعالى علي أن وققني إلى خدمة هذا الديوان السامي، واستخراج دُرره وفوائده، فقمتُ من أجل ذلك بعدد من الأعمال العلمية (١)، لاقت قبُولاً عند بعض أهل العلم، والحمد لله رب العالمين، ومن الخدمات التي قمت بها: إفراد رواة مسند الإمام وترتيبهم على نسق حروف المعجم، مع ذكر شيوخ المترجم وتلامذته من روايات المسند نفسه، والحكم على مرتبتهم بما ادّاه اجتهادي، معتمداً في ذلك على أقوال أثمة الجرح والتعديل، مع ذكر فوائد أخرى تتعلق بحديث الراوي وبإسناده، وقد تم هذا العمل بفضل الله، ولم يبق منه سوى مراجعته ووضع دراسة مفصلة عن منهج الإمام في المسند، وكان أحد الأسباب التي شجعتني على هذا العمل – على الرغم من صعوبته – ما كان من تمني الإمام الذهبي بضرورة تيسير سبل الإفادة من المسند، والذي قال عندما تقدمت به السن، وأصبح عاجزاً عن النهوض بأعبائه، يستنهض همم من بعده: فلعل الله يقيض لهذا الديوان العظيم من . . . يوضح حال كثير من رجاله . . . ويرتب الصحابة على المعجم، وكذلك أصحابهم على المعجم . . . ولولا أني قد عجزت عن ذلك لضعف البصر وعدم النبة، وقرب الرَّحيل، لعملت في ذلك (٢٠).

أهمية البحث:

هذا البحث جزء من تلك الدراسة، رأيت إفرادها على حدة، وتكمن أهميته في:

أ- أصالته، وعدم السبق إليه فيما أعلم .

ب- في كونه دراسة استقرائية تطبيقية .

⁽١) من هذه الأعمال التي طبعت: زوائد عبد الله بن أحمد في المسند، وكتاب الوجادات في المسند، ومعجم شيوخ الإمام أحمد في المسند، وتحقيق كتاب (ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج لهم أحمد بن حنبل في المسند) لابن عساكر، وتحقيق كتاب (حديث عبد الله بن يزيد المقرىء مما وافق رواية الإمام أحمد) للضياء المقدسي، وبحث في المخضرمين في المسند، وآخر في خدمات العلماء والباحثين لمسند أحمد، وغيرذلك، ومن الأعمال التي تتعلق بالإمام أحمد تحقيق كتاب الزهد، وقد باشرت تحقيقه على ست نسخ خطبة.

⁽٢) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٥٢٥، بتصرف، وأرجو الله تعالى أن أكون أهلاً لتحقيق أمنية هذا الإمام الجليل في خدمة المسند .

ت- الدفاع عن هذا الكتاب العظيم، وإظهار مكانته وإمامته .

" معرفة كيفية إخراج الإمام أحمد لهؤلاء المتروكين، وأن الإمام لم يعتمد عليهم استقلالاً وإنما أخرج لهم ما وافقهم غيرهم عليه، هذا مع نُدرة الروايات التي جاءت من طريقهم .

وقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً في وجود الرواة المتروكين أو الكذابين في المسند، فذهب بعضهم إلى نفي ذلك، وأن الإمام نزّه مسنده عن الكذابين وعن المتهمين بالكذب، وممن قال بهذا القول الإمام ابن تيمية، فقال: طريقة أحمد أنه لايروي في مسنده عمن يُعرف أنه يتعمد الكذب ...الغ (١)، واختار هذا القول الحافظ ابن الحنبلي، فقال: يتبين من عمل الإمام أحمد وكلامه أنه يترك الرواية عن المتهمين والذين كَثُر خطؤهم للغفلة وسوء الحفظ، ويحدّث عمن دونهم في الضعف، مثل من في حفظه شيء أو يختلف الناس في تضعيفه وتوثيقه وتوثيقه

وذهب بعض العلماء إلى أنَّ في المسند بعض المترُوكين، كما توجد فيه أحاديث قليلة موضوعة أوساقطة، وجمن قال بهذا القول الإمام ابن الجوزي، وحكم على أحاديث في المسند بأنها موضوعة، وأنها لاتصح عن النبي صلى الله عليه وسلم (٣)، ومنهم أيضاً الإمام الذهبي إذ قال عنه: وفيه أحاديث معدودة شبه موضوعة، ولكنها قطرة في بحر (٤)، وقال أيضاً: فإنه محتو على أكثر الحديث النبوي وقل أن يثبت حديث إلا وهو فيه، وقل أن تجد فيه خبرا ساقطاً (٥)، وقال ابن كثير: فيه أحاديث ضعيفة بل موضوعة، كأحاديث مرو، وشهداء عسقلان (٦).

⁽١) الفتاوي ٢٦/١٨.

⁽٢) شرح علل الترمذي ٩٢/١.

⁽٣) جمع الحافظ ابن حجر هذه الاحاديث في القول المسدد، ودافع عنها، ونفي أن تكون موضوعة .

⁽٤) سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٢٩.

⁽٥) نقله ابن الجزري في المصعد الأحمد ص٣٤.

⁽٢) اختصار علوم الحديث ص٤٢.

وأثبت هذا البحث صحة هذا المذهب الأخير، ولكن بتفصيل سنذكره في خاتمته إِن شاء الله تعالى .

خطة البحث:

جمعت في هذا البحث رواة المسند الذين تُركوا بسبب تغمدهم الكذب الصريح، أو بسبب وقوع الكذب في حديثهم وإن لم يتعمدوه، أو بسبب عدم حفظهم بمرة لغفلتهم، واتبعت فيه الخطوات التالية:

أ- رتبت الرواة على نسق حروف المعجم .

ب- ذكرت ترجمة مختصرة لهؤلاء الرواة، وحرصت على معرفة أقوال الإمام أحمد فيهم .

ت- استعرضتُ أحاديث هؤلاء الرواة في المسند .

ث- خرَّجت جميع أحاديثهم، وحرصت على ذكر المتابعات والشواهد .

ج- قمت في خاتمة البحث بدراسة تتعلق بهذا الجمع، وسبب إخراج الإمام لهم، وغير ذلك.

* * *

وقبل الشروع بذكر أسماء الرواة المترُوكين وأحاديثهم في المسند، يحسنُن بنا أن نذكر نُبذة عن الراوي المترُوك، وتعريفه، وحكم الرواية عنه .

١- الترك لغة واصطلاحاً:

الترك لغة: وَدْعك الشيء، يقال: تركه يتركه تركاً، وتركت الشيء تركاً: خلّيته (١). وفي اصطلاح المحدّثين: هو الراوي الذي يُتَّهم بالكذب في الحديث، أو ظهر فسقه بالفعل أو بالقول، أو فحُش غلطه، وكَثُرت غفلته حتى غلب ذلك على صوابه (٢).

⁽١) لسان العرب١٠ / ٤٣٠ .

 ⁽۲) ينظر: شرح علل الترمذي ۱/۷۲/.

فقد سأل عبد الرحمن بن مهدي شعبة بن الحجاج: متى يُترك حديث الرجل ؟ فقال: إذا حدَّث عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون، وإذا كثُر الغلط، وإذا اتهم بالكذّب، وإذا روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه فلم يتهم نفسه فيتركه طُرح حديثه، وماكان غير ذلك فارووا عنه (١).

وقال الإمام مالك: أربعة لايكتب حديثهم: رجل سفيه معروف بالسَّفه، وصاحب هوى داعية إلى هواه، ورجل صالح لا يدري ما يحدِّث، ورجل يكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسائرهم يكتب عنهم (٢).

وبهذا يتبين أن الراوي لا يقال فيه: (مترُوك) حتى يتصف بواحد من الأوصاف السابقة، وإليك تفصيلها:

أس من كان يكذب في روايته، ويتعمّد ذلك، ويدخل في هذا الوصف من روى الخطأ من غير أن يعلم أنه خطأ، فلما عُرف وجه الصواب أصرَّ على الخطأ أنّفة من أن ينسب إلى غلط (٣)، ويلحق به أيضاً من غلبه الزَّهد فغفل عن الحفظ، وفي ذلك يقول ابن حبان وهو يتحدث عن أنواع جرح الضعفاء -: ومنهم من كبر وغلب عليه الصلاح والعبادة، وغفل عن الحفظ والتمييز . . . حتى خرج عن حد الإحتجاج به (٤) . ويقول يحيى بن سعيد القطان : لم نجد الصالحين أكذب منهم في الحديث (٥) . وقال مالك : لقد أدركت في هذا البلد -يعنى المدينة - مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة يحدّثون، ماسمعت من

⁽١) رواه العقيلي في الضعفاء ١/٣١، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢/٣٢.

⁽٢) رواه العقيلي في الضعفاء ١ /١٣، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢ /٣٢، وابن حبان في المجروحين ١٠٣/، وابن عدي في الكامل ١٠٣/١ .

⁽٣) ينظر: كتاب الموضوعات لابن الجوزي ١٦/١.

⁽٤) المجروحين ١ / ٦٧ .

⁽٥) رواه مسلم في مقدمة الصحيح ١ /١٢٢، وابن عدي في الكامل ١ /١٥١. وعقب عليه مسلم بقوله: يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب .

أحد منهم حديثاً قط ، قيل له : ولم يا أبا عبد الله ؟ قال: لم يكونوا يعرفون ما يحد تون (١).

ب- أو ظهر منه سبب مفسق، والفسق في الاصطلاح الشرعي: خروج المسلم عن تعاليم الشرع (ويقع بالقليل من الذنوب وبالكثير، ولكن تعورف فيما إذا كان كثيراً (٢)، وقال وأكثر ما يقال الفاسق لمن التزم به، وأقر به، ثم أخل بجميع أحكامه، أو بعضه) (٣). وقال ابن حبان: ومنهم - يعني من المجروحين - المعلن بالفسق والسفه، وإن كان صدوقاً في روايته، لأنَّ الفاسق لا يكون عدلاً، والعدل لا يكون مجروحاً، ومن خرج عن حد العدالة لا يعتمد على صدقه ... إلخ (٤).

قلت: ومن الفسق أيضاً سبُّ أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وانتقاصهم، وتتبع معايبهم، وفي ذلك يقول ابن معين: كل من شتم عثمان أو طلحة أو أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم دجال لا يكتب عنه، وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين (°). وقال أبو زُرعة الرَّازي: إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق . . . إلخ (٢). وقال الحافظ الذهبي، وهو يتحدث عن البدعة: وبدعة كبرى، كالرفض الكامل والغلو فيه، والحطِّ على أبي بكر وعمر والدعوة إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة (٧).

⁽١) رواه العقيلي في الضعفاء ١/٣/، وابن عدي في الكامل ١/٤،، والخطيب البغدادي في الجامع الخامع البغدادي في الجامع الخلاق الراوي وآداب السامع ١/٣/١.

⁽٢) وهذا العرف يحتاج إلى تقييد شرعي أو عرفي، وما هو قادح في العدالة .

⁽٣) من كتاب المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل للدكتور فاروق حمادة ص٢٨٧.

⁽٤) المجروحين ١ / ٧٩ .

⁽ ٥) التاريخ لابن معين، رواية الدوري ٢ / ٦٦ .

⁽٦) رواه الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية ص٩٧.

⁽٧) ميزان الاعتدال ١/٥.

ج- من كثر غلطه في الحديث، فيكون الغالب على حديثه الغلط والوهم، أما من كان غلطه قليلاً بحيث إنه لم يكن هو الغالب، فقد ذهب جمهور المحدثين إلى جواز الرواية عنه، والاحتجاج بحديثه فيما لم يقع فيه الغلط، وفي ذلك يقول ابن مهدي: الناس ثلاثة: رجل متقن فهذا لا يُختلف فيه، وآخر يَهِم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه الإمام أحمد: متى يترك حديث الرجل ؟ فقال: إذا كان الغالب عليه الخطا(٢). وقال ابن حبان: إنّ الشيخ إذا عُرف بالصدق والسماع، ثم تبين منه الوهم ولم يفحش ذلك منه لم يستحق أن يعدل به عن العدول إلى المجروحين، إلا بعد أن يكون وهمه فاحشاً وغالباً، فإذا كان كذلك استحق الترك، فأما من كان يخطىء في الشيء اليسير فهو عدل، وهذا ثما لا ينفك عنه البشر، إلا أنّ الحكم في مثل هذا إذا علم خطؤه تجنبه واتبع مالم يخطيء فيه . . . إلخ (٢).

٧- حكم رواية من قيل فيه (مترُوك) ن

أنزل المحدِّثون من وصف بصفة الترك منزلة الراوي الذي لا يحتج بخبره ولا يكتب للاعتبار، وتشبه هذه اللفظة عند أكثر المحدثين من قيل فيه: (متهم بالكذب)، أو (بالوضع)، أو (ساقط)، أو (ذاهب)، أو (فيه نظر)، أو (سكتوا عنه)، أو (لا يُكتب حديثه)، أو (لا يُعتبر به)، أو (ليس بثقة)، ونحو ذلك .

وللفائدة نشير: إلى أنه ينبغي أن يفرق بين قولهم (مترُوك) وقولهم (تركه فلان)، فإن اللفظة الأولى تدل على سقوط الراوي، وأنه لا يكتب حديثه، بخلاف اللفظة الثانية، فإنها قد تكون جرحاً، وقد تكون غير جرح (١٠).

* * *

⁽١) شرح علل الترمذي ١٠٩/١.

⁽٢) شرح علل الترمذي ١١٣/١.

⁽٣) المجروحين ٢ / ٢٨٣، وقال مثله في الثقات ٦ / ٢٧٨-٢٧٩ .

⁽٤) نقلت هذه الفائدة من تعليق الشيخ العلامة عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى على كتاب الرفع والتكميل ص١٤١، بتصرف .

الرواة المتروكون في المسند:

روى الإمام أحمد في المسند عن بعض الرواة الذين ينطبق عليهم التعريف السابق للمتروك، وإليك أسماءهم، وقد اعتمدت في جميع إحالات المسند على الطبعة الميمنية بمصر:

1- أبان بن أبي عيّاش العبدي مولاهم ، أبو إسماعيل البصري ، كان رجلاً صالحاً ، لكنه كان سيء الحفظ جداً ، ويغلب على حديثه الخطأ ، ولم يكن يتعمّد الكذب ، قال أحمد: متروك الحديث ، ترك الناس حديثه مُذ دُهرٍ من الدَّهْرِ (١) ، وقال ابن رجب : خرَّق أحمد حديثه وأسقطه من المسند ولم يخرّجه فيه (٢) .

روى له الإمام حديثاً واحداً مقروناً بغيره، فقال: حدّثنا عبد الرزاق، حدّثنا معمر، عن ثابت وأبان وغيسر واحد، عن أنس، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الشغار في الإسلام (٣).

ورواه النسائي، والضياء المقدسي في الختارة باسنادهما إلى حميد الطويل عن أنس به (٤).

٢- إسحاق بن عبد الله بن أبي فَرُوة الأُموي مولاهم المدني، مترُوك بسبب عدم حفظه، قال أحمد: لا تحل الرواية عن إسحاق بن أبي فروة، ماهو بأهل أن يحمل عنه (°)، وقال ابن حبان: يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، وقد اتهمه ابن معين في رواية بالكذب (٢).

⁽١) العلل ومعرفة الرجال (٨٧٢).

⁽٢) شرح علل الترمذي ١/٩٠، بتصرف.

⁽٣) المسند ٣/١٦٥.

⁽٤) سنن النسائي (٣٣٣٦)، والمختارة ٦ /١٧ .

⁽٥) رواه ابن عدي في الكامل ١/ ٣٢٠ . وقال البخاري في التاريخ الكبير ١/ ٣٩٦: نهي ابن حنبل عن حديثه .

⁽٦) المجروحين ١٣١/١ .

روى له الإمام حديثاً واحداً، وقد تُوبع عليه، فقال: حدّثنا عبد السلام بن حرب الله بن الإشج، عن سليمان الملائي، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فَرُوة، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن سليمان ابن يسار، عن سلمة بن صخر الزُّرَقي، قال: تظاهرت من امرأتي، ثم وقعت بها قبل أن أكفر... الحديث (١).

ثم رواه الإمام بعده من طريق يزيد بن هارون، ومن طريق عبد الله بن إدريس الأودي، كلاهما عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن سليمان بن يسار به، وسليمان لم يسمع من سلمة بن صخر، ولكن للحديث طريق آخر، فقد رواه الترمذي بإسناده إلى يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ومحمد بن عبد الرحمن ابن ثوبان، كلاهما عن سلمة بن صخر به، وإسناده حسن (۲).

وللفائدة نشير إلى أن عبد الله بن أحمد روى لإسحاق بن أبي فروة حديثين، وهما من زيادات المسند (٣).

وأرى أن الإِمام أحمد لو نقّح المسند وراجعه لرفع رواية هذا الراوي الذي قال عنه: لاتحل الرواية عنه .

٣- أوس بن عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي، نزيل مرو، تُرك بسبب تفرده بأحاديث منكرة، وممن تكلم فيه: البخاري، والنسائي، والدار قطني (٤).

روى له الإمام أحمد حديثاً واحداً مما تفرّد به، فقال: حدّ ثنا الحسن بن يحيى، حدّ ثنا أوس بن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن أوس بن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن

⁽١) المسند ٤ /٣٧ .

⁽٢) جامع الترمذي (١٢٠٠).

⁽٣) المسند ١/٧٤، و٤/٧٣، وذكرتهما في كتابي زوائد عبد الله برقم (١١٤، و٢١١) .

⁽٤) ينظر: التاريخ الكبير ٢ /١٧، وضعفاء النسائي (٩٥)، وضعفاء الدارقطني (١٢١).

جدًه بُريدة، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ستكون بعدي بعوث كثيرة، فكونوا في بعث خراسان ... الحديث (١).

ورواه من طريقه: إبن الجوزي في العلل المتناهية، وقال: هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢).

ورواه أيضاً: ابن حبان في المجروحين، والطبراني، والخطيب البغدادي، وابن عساكر، بإسنادهم إلى أوس به (٣).

وقال الحافظ ابن حجر في اللسان: الحديث باطل (٤)، وقال في إتحاف المهرة: تفرد به الإمام أحمد، واتهم بعض الحفاظ أوس بن عبد الله هذا بوضعه ...على أنه لم ينفرد به، فرواه الطبراني [في المعجم الكبير، وابن عدي في الكامل] من طريق حسام بن مصك ، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه ... إلخ (٥).

قلت: هذه المتابعة لا يُفرح بها، فإِنَّ حسام بن مصلكٌ مترُوك عند أكثر النقاد .

وقد خالف الحافظ ابن حجر قوله هذا، فذهب في كتابه القول المسدد إلى أن الحديث حسن، وأنه لا يتبين فيه الحكم بالوضع، والحديث ليس من أحاديث الأحكام فيطلب المبالغة في التنقيب (٦). وهذا الرأي من الحافظ غير سديد، والصحيح ما ذهب إليه أولاً.

البَخْتِري بن عبيد بن سلمان الشامي، تُرك بسبب مخالفته للثقات الأثبات،
 واتهمه أبو الفتح الأزدي بالكذب(٢).

⁽١) المسند ٥/٧٥٧.

⁽٢) العلل المتناهية ١/٨٠٨.

⁽٣) المجروحين ١ /٣٤٨، والمعجم الأوسط ٨ / ١٤١، وتالي التلخيص ٢ / ٥٦٢، وتاريخ دمشق ٢ / ٤١٣ .

⁽٤) لسان الميزان ٣/١٢٠.

⁽٥) إتحاف المهرة ٢/٤٩٥، وينظر: المعجم الكبير للطبراني ٢/٩١، وابن عدي في الكامل ٢/٨٤١.

⁽٦) القول المسدد ص٢٨، وذكر نحوه في النكت على الصلاح ١/٤٧١، ولكنه لم يصرح بالتحسين.

⁽V) تهذيب الكمال ٤ /٢٤، مع حاشيته .

روى له الإمام أحمد حديثاً واحداً، وقد تفرّد به، فقال: حدّثنا أبو اليمان، حدّثنا ابن عياش، عن البختري بن عبيد بن سلمان، عن أبيه، عن أبي ذر، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: إثنان خير من واحد، وثلاث خير من اثنين، وأربعة خير من ثلاثة، فعليكم بالجماعة . . . الحديث (١).

وهذا الحديث لم أجده في موضع آخر، ولكن رواه ابن عساكر بإسناده إلى البختري بن عبيد عن أبي هريرة به، فجعله من مسند أبي هريرة (٢).

٥- حسين بن قيس، أبو على الرَّحَبي الواسطي، الملقب بـ (حَنَش)، وهو مترُوك الحديث، لأنه كان متَّهماً بالكذب، وترك أحمد حديثه، وقال: ليس حديثه بشيء، لا أروي عنه شيئاً (٣)، وقال ابن حبان: كان يقلب الأخبار ويلزق رواية الضعفاء (٤).

روى له الإمام حديثاً واحداً، وقد روي من أوجه أخرى، فقال: حدّثنا علي بن عاصم، حدّثنا أبو علي الرحبي، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال؛ اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم من جنابة، فلما خرج رأى لمعة على منكبه الأيسر لم يصبها الماء، فأخذ من شعره فبلها، ثم مضى إلى الصلاة (٥).

ورواه ابن ماجه، وابن أبي شيبة، بإسنادهما إلى حنش به (٦).

⁽١) المسند ٥/١٤٥.

⁽۲) تاریخ دمشق ۳۸ / ۲۰۲ .

فائدة: سقط من طبعة المسند قول عبد الله: (حدثني أبي...) فأصبح الحديث من رواية عبد الله عن أبي اليمان، وهو خطأ مطبعي ظاهر، فان الحديث للإمام أحمد، وعبد الله لم يدزك أبا اليمان، وقد جاء عزو الحديث إلى الإمام أحمد في: جامع المسانيد ١٣/٨، ١٣ والمسند المعتلي ١/١٨، ومجمع الزوائد ١/٧٧، والدر المنثور ٢/٣٥، وعزاه الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى في سلسلة الاحاديث الضعيفة ٤/٣٧٩، إلى عبد الله، وهو وهم منه، وجاء الحديث على الصواب في طبعة المسند المحققة.

⁽٣) الجرح والتعديل ٣/٣٠.

⁽٤) المجروحين ١/٢٤٢.

⁽٥) المسند ١/٣٤٢.

⁽١) سنن ابن ماجه (٦٦٣)، ومصنف ابن أبي شيبة ١/٤٤.

ورواه أحمد، وأبو داود، بإسنادهما إلى خالد بن معدان، عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عنه به (١).

ورواه أبو داود في المراسيل، والدارقطني، بإسنادهما إلى إسحاق بن سويد عن العلاء بن زياد به، وقال الدارقطني: هذا مرسل (٢).

وله طرق أخرى، رواها ابن الجوزي في العلل، وقال: هذه الأحاديث ليس فيها ما يثبت ... إلخ (٣).

وأرى أن الإمام أحمد لو تسنى له إعادة المسند وتنقيحه لرفع رواية هذا الراوي الذي قال عنه: لا أروي عنه شيئاً.

7- خالد بن عبيد، أبو عصام العتكي البصري، مترُوك الحديث بسبب اختلال حفظه، مع أنه كان رجلاً صالحاً، قال ابن حبان: يروي عن أنس نسخة موضوعة مالها أصل، يعرفها من ليس الحديث صناعته أنها موضوعة ... لا تحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب (3). وقال البخاري: فيه نظر (2).

روى له الإمام حديثاً واحداً مما تفرد به، فقال: حدّثنا علي بن بحر، حدّثنا أبو تُميلة يحيى بن واضح، أخبرني خالد بن عبيد، حدّثنا عبد الله بن بُريدة، عن أبيه، قال: ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى موضع بالبادية قريباً من مكة، فإذا أرض يابسة حولها رمل، فقال صلى الله عليه وسلم: تخرج الدابة من هذا الموضع، فإذا فتر في شبر(٢).

⁽١) المسند ٤ / ٤٢٤، وسنن آبي داود (١٧٥)، وفيه بقية بن الوليد، وقد عنعن، وهو يدلس تدليس تسوية، فلا يقبل حديثه إلا أن يقع التصريح بالسماع في جميع حلقات الإسناد، ينظر: كتاب التدليس في الحديث للدكتور مسفر الدميني ص١٢٠.

⁽٢) المراسيل ص٧٤، وسنن الدارقطني ١١٠/١ .

⁽٣) العلل المتناهية ١/٣٤٧.

⁽٤) المجروحين ١ /٢٧٩ .

⁽٥) التاريخ الكبير ١٦١/٣.

⁽T) Huice 0/407.

ورواه من طريقه: ابن الجوزي في العلل (١).

والحديث رواه أيضاً: البخاري في التاريخ، وابن ماجه، والعقيلي، وابن عدي، كلهم بإسنادهم إلى يحيى بن واضح عن خالد بن عبيد به (۲).

٧- رُشيد الهَجَري الكوفي، مترُوك الحديث بسبب اتهامه بالكذب، وبسبب معتقده الفاسد، فإنه كان سبئياً يقول برجعة علي، وأنه دابة الأرض، وأنه يعرف سرَّ آل محمد الذي يكلِّم به الموتى (٣).

روى له الإمام حديثاً واحداً، وقد روي من أوجه كثيرة، فقال: حدّثنا محمد بن جعفر، حدّثنا شعبة، عن الحكم، سمعت سيفاً يحدث عن رُشيد الهَجَري، عن أبيه، أنّ رجلاً قال لعبد الله بن عمرو: حدثني ماسمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده (٤).

ورواه أيضاً عن حسين عن شعبة به (°).

ورواه كذلك عن أسود بن عامر شاذان، عن أبي إسرائيل، عن الحكم، عن هلال الهجري، قال: قلت لعبد الله بن عمرو ... إلخ، قال عبد الله: هذا خطأ، وإنما هو الحكم عن سيف عن رُشيد الهجري (٢).

وسيف المذكور هو بيًاع السَّابري، غير منسوب، وهو مجهول، والحكم هو ابن عُتيبة الفقيه .

⁽١) العلل المتناهية (١٥٢٥).

⁽٢) التاريخ الكبير للبخاري ٢/١٦٢، وسنن ابن ماجه (٤١١٨)، والضعفاء للعقيلي ٢/١٠، والكامل لابن عدي ٨٩٧/٣.

⁽٣) ينظر: كتاب الرواة الذين تاثروا بابن سبأ للدكتور سعدي الهاشمي ص٤٠٧.

⁽٤) المستد ٢/١٩٥ .

⁽٥) المسند ٢/١٩٥٠ .

⁽٦) المسند ٢/٩/٢.

ورواه البخاري في التاريخ بإسناده إلى شعبة عن الحكم به .

والحديث رواه أحمد في المسند من طرق كثيرة صحيحة تزيد على اثني عشر طريقاً بأسانيده إلى عبد الله بن عمرو، وأحسب أنَّ الإمام لو تسنَّى له تنقيح المسند لرفع رواية رُشَيد هذه، اعتماداً على روايات الحديث الكثيرة (١).

 Λ - السّري بن إسماعيل الهَ مُداني الكوفي، مترُوك الحديث، لأنه يتفرّد بأحاديث لا يتابعه عليها أحد، وقد رماه يحيى القطّان بالكذب، وقال أحمد: ترك الناس حديثه (٢)، وقال ابن عدي: وأحاديثه التي يرويها لا يتابعه أحد عليها، وخاصة عن الشعبي، فإنّ أحاديثه عنه منكرات، لا يرويها عن الشعبي غيره، وهو إلى الضعف أقرب (7).

روى له الإمام حديثاً واحداً، وهو معروف من وجه آخر، فقال: حدّثنا يونس، حدّثنا ليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن خالد بن كثير الهَمْداني، أنه حدثه أنَّ السري بن إسماعيل الكوفي حدثه، أنَّ الشعبي حدثه، أنه سمع النعمان بن بشير يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن من الحنطة خمراً، ومن الشعير خمراً، ومن الزبيب خمراً، ومن التمر خمراً، ومن العسل خمراً، وأنا أنهى عن كل مسكر(٤).

ورواه أيضاً: ابن ماجه، والطبراني، وابن عدي، والدارقطني، والحاكم، والخطيب البغدادي، والمزّي، كلّهم بإسنادهم إلى خالد بن كثير به (٥).

⁽۱) ينظر: المسند ۲/۱۳۳، و۱۸۷، و۱۹۲، و۱۹۳، و۱۹۳، و۲۰۳، و۲۰۰، و۲۰۳، و۲۰۳، و۲۱۳، و۲۱۳، و۲۱۳، و۲۱۳، و۲۲۶،

والحديث رواه البخاري في مواضع من صحيحه، ومنها (١٠)، ومسلم (٤١)، وأبو داود (٢٤٨١)، والنسائي (٢٩٩٦)، والحميدي في مسنده (٥٩٥)، والدارمي في مسنده (٢٧١٩)، وعبد بن حميد في المنتخب (٣٣٦).

⁽٢) العلل، من رواية الميموني (٤٨٩).

⁽٣) الكامل ٣/١٩٥١، وينظر: تهذيب الكمال ١٠/٢٢٧.

⁽٤) المسند ٤ / ٢٧٣ .

^(°) سنن ابن ماجه (٣٣٧٩)، ومعجم الطبراني الأوسط ٨/٨، وسنن الدارقطني ٤/٥٥، والمستدرك للحاكم ٤/١٥٥، وتاريخ بغداد للخطيب ٤/٥٥، وتهذيب الكمال ٨/٥٥١.

وهذا الحديث أنكره يحيى القطان، وترك الرواية عن السري بن إسماعيل بسببه، لأنّ الحديث معروف من رواية الشعبي عن عبد الله بن عمر عن أبيه، رواه البخاري، ومسلم وغيرهما (١).

ورواه أحمد أيضاً من حديث سالم بن عبد الله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم به، وإسناده صحيح (٢). وأرى أن الإمام لو أعاد مراجعة المسند لرفع رواية السري هذه اعتماداً على روايات الحديث الأخرى .

9- سهل بن عبد الله بن بُريدة الأسلمي، مترُوك الحديث، لانه كان يروي عن أبيه أحاديث موضوعة في فضائل مرو وغيرها، لا أصل لها، يرويها عنه أخوه أوس، كذا قال ابن حبان، والحاكم (٣).

روى له الإمام حديثاً واحداً في فضل مرو، من رواية أخيه أوس عنه، وقد تقدم في ترجمة أخيه .

• ١ - عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري، أبو عبَّاد الليثي المدني، مترُوك، بسبب سوء حفظه، وقد اتهمه يحيى القطان بالكذب، وقال الإمام أحمد: منكر الحديث مترُوك الحديث (٤).

روى له الإمام ثلاثة أحاديث، وقد تُوبعت من طرق أخرى، وهي:

الحديث الأول: حدّ ثنا أبو النضر، حدّ ثنا أبو عقيل عبد الله بن عقيل الثقفي، حدّ ثنا عبد الله بن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: عينك بما يصدقك به صاحبك (٥).

⁽١) صحيح البخاري (٤٣٤٣)، ومسلم (٣٠٣١)، وأبو داود (٣٦٦٩)، والنسائي (٥٥٧٨).

⁽٢) المستد ١١٨/٢.

⁽٣) المجروحين ١/٨٤٨، والمدخل إلى الصحيحين للحاكم ١/٩٥١.

⁽٤) ينظر: الجرح والتعديل ٥/ ٧١، وتهذيب الكمال ١٥ / ٣١ .

⁽٥) المستد ٢/ ٣٣١ .

ورواه الإمام من طريق آخر صحيح، ورواه مسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه (۱).

الحديث الثاني: حدّثنا صفوان، أخبرنا عبد الله بن سعيد، عن أبيه، عن أبي شريح،
قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إِيَّاكم والجلوس على الصَّعُدِات ... الحديث (۲).
ورواه من طريق عبد الله بن سعيد به: الدُّولابي، والطحاوي، والطبراني (۳).

ولكن للحديث شواهد عن عدد من الصحابة، منهم: أبو سعيد الخُدري، وأبو طلحة، وعمر بن الخطاب، فأما حديث أبي سعيد فرواه البخاري، ومسلم، وأحمد، وغيرهم ($^{(1)}$)، وأما حديث أبي طلحة فرواه مسلم، وأحمد وغيرهما ($^{(0)}$)، وأما حديث عمر، فرواه أبو داود وغيره ($^{(7)}$).

الحديث الثالث: حدّ ثنا وكيع، حدثني عبد الله بن سعيد، عن أبيه، عن عائشة، أو أم سلمة - شكّ عبد الله -: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأحدهما: لقد دخل عليّ البيت ملك لم يدخل عليّ قبلها، فقال لي: إن ابتك هذا خُسين مقتول، وإن شئت أريتك من تربة الأرض التي يقتل بها بر والحيديث (٧).

⁽١) المسند ٢ / ٢٢٨، وصحيح مسلم (١٦٥٣)، وسنن أبي داود (٣٢٥٥)، والترمذي (١٣٥٤)، وابن ماجه (٢١٢٠).

⁽٢) المسند ٦/٥٨٦.

⁽٣) الكنى لأبي بشر الدولابي ١/٣٩، ومشكل الآثار للطحاوي ١/٢٥٦، ومعجم الطبراني الكبير ١٨٧/٢٢ .

⁽٤) صحيح البخاري (٢٤٦٥)، ومسلم (٢١٢١)، وأحسد ٣٦/٣، و٤٧، ورواه أيضاً: أبو داود (٤٨١٥)، وغبد الرزاق ٢١/٠، والطحاوي في المشكل ٢/١٥٦، والبيهقي في الأدب ص١٥٦٠.

⁽٥) صحيح مسلم (٢١٦١)، ومسنذ إحمد ٤/٣٠، ومشكل الآثار للطحاوي ١/٥٥١.

⁽٦) سنن أبي داود (٤٨١٧)، ورواه الطحاوي في المشكل ١/٤٥١.

⁽٧) المسند ٦ / ٢٩٤، ورواه أحمد في فضائل الصحابة ٢ / ٧٧٠، عن وكيع به .

ونسبه الهيثمي إلى المسند، ثم قال: ورجاله رجال الصحيح، وهذا سبق قلم منه رحمه الله تعالى، وكأنه ظن أنَّ عبد الله بن سعيد هذا هو ابن أبي هند، وهو ثقة معروف بخلاف المقبري (١).

وللحديث شواهد، منها عن علي، وأنس، وأبي أمامة وغيرهم، فأما حديث علي، فقد رواه أحمد $(^{7})$, وإسناده حسن، وأما حديث أنس فرواه أحمد، والبزار، وأبو يعلى، وابن حبان $(^{7})$, وهو حسن أيضاً، وأما حديث أبي أُمامة فرواه الطبراني $(^{3})$ ، وإسناده جيد، وفي الباب عن: أم سلمة، وأم الفضل، وأبي الطفيل $(^{\circ})$.

11- عبد الحكيم البصري، قائد سعيد بن أبي عَرُوبة، وهو مترُوك الحديث، كما قال الدارقطني (٢).

روى له الإمام حديثاً واحداً مما تفرد به، فقال: حدّ ثنا عبد الصمد، حدّ ثنا عبد الحكيم، حدّ ثنا عبد الله عليه حدّ ثنا عبد الرحمن بن الأصم، قال: سمعت أبا هريرة يقول: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تبع جنازة، قال: انبسطوا بها ولا تدُّبوا دَبيب اليهود بجنائزها(٧).

ورواه عبد الرزاق عن الثوري، عن منصور، عن إبراهيم، قال: فذكره من قوله، وهو الصحيح (^).

⁽١) مجمع الزوائد ٩ /١٨٧ .

⁽٢) المسند ١/٥٨.

⁽٣) مسند أحمد ٢٤٢/٣، و٢٦٥، وكشف الأستار عن زوائد البزار (٢٦٤٢)، وأبو يعلى ٦/٢٩، وابن حبان ١٢٩/١٠ .

⁽٤) معجم الطبراني الكبير ٨ / ٣٤٢ .

⁽٥) ينظر تخريج أحاديثهم في حاشية صحيح ابن حبان ١٥ / ١٤٣ .

⁽٦) ينظر: سؤالات البرقاني (٣١٢).

⁽٧) المسند ٢/٣٢٣.

⁽ ٨) مصنف عبد الرزاق ٣ / ٤٤١ .

۱۲ - عبد الغفار بن القاسم بن قيس الأنصاري، أبو مريم الكوفي، مترُوك الحديث، لأنه كان يتعمّد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال أحمد: مترُوك الحديث، وقد كان يُرمى بالتشيع (۱)، واتهمه بالوضع ابن المديني وأبو داود وغيرهما (۲).

روى له الإمام حديثاً واحداً، وقد جاء الحديث من وجه آخر صحيح، فقال: حدثني يحيى بن أبي بُكير، حدّثنا عبد الغفار بن القاسم، حدثني عدي بن ثابت، قال: حدثني يزيد بن البراء، عن أبيه، قال: لقيت خالي معه راية، فقلت: أين تريد ؟ قال: بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل من بني تميم تزوج امرأة أبيه من بعده، فأمرنا أن نقتله ونأخذ ماله، قال: ففعلوا. قال عبد الله بن أحمد: ما حدّث أبي عن أبي مريم عبدالغفار إلا هذا الحديث لعلّته (٣).

قلت: قوله (لعلته) أي لضعفه، فإِنَّ أبا مريم هذا بيِّنُ الضعف، وقد اتفق على تركه أكثر علماء الحديث .

والحديث رواه الإمام من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن أشعث، عن عدي بن عدي، عن يزيد بن البراء، عن أبيه به . ورواه أيضاً من طريق عثمان بن محمد، عن جرير بن عبد الحميد، عن مطرف، عن أبي الجهم، عن البراء به (٤) فصح الحديث من غير طريق هذا الراوي المتروك .

17 - عبد الواحد بن زيد القاص، أبو عبيدة البصري، كان رجلاً صالحاً إلا انه لم يكن له علم بالحديث، ولذلك كَثُرت المناكير في روايته، وقال البخاري: تركوه، وقال مرة أخرى: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف بمرة (٥).

⁽١) العلل من رواية المروذي (١٣٥) .

⁽٢) ينظر: لسان الميزان ٤ / ٤٢ .

⁽٣) المسند ٤/٥٩٦ .

⁽٤) المسند ٤/٢٩٧ .

⁽٥) ينظر: التاريخ الكبير ٦ /٦٦، والتاريخ الأوسط ٢ /١٠٩، والجرح والتعديل ٦ /٢٠، ولسان الميزان ٨٠/٤ .

روى له الإمام حديثاً واحداً، وقد تُوبع عليه، فقال: حدّثنا زيد بن الحُبَاب، حدثني عبد الواحد بن زيد، أخبرنا عُبَادة بن نُسيًّ، عن شدًاد بن أوس ... سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: أتخوّف على أمتي الشرك والشهوة الخفية ... الحديث (١). ورواه أيضاً من طريقه: الطبراني، والحاكم، وأبو نُعَيم (٢).

ورواه أحمد من وجه آخر، فقال: حدّثنا أبو النضر، عن عبد الحميد بن بَهْرام، عن شَهْر ابن حَوْشب، عن عبد الرحمن بن غَنْم، عن شداد به (٣).

ورواه ابن ماجه، من حديث عامر بن عبد الله، عن الحسن بن ذكوان، عن عبادة بن نُسَيّ به(٤).

1 2 - عبد الواحد بن نافع، أبو رماح الكُلاَعي، نزيل البصرة، مترُوك إلحديث، قال عنه ابن حبان: يروي عن أهل الحجاز المقلوبات، وعن أهل الشام الموضوعات، لا يحلُّ ذكره في الكتب إلاَّ على سبيل القدح فيه (٥).

روى له الإمام حديثاً واحداً، وقد تفرّد به، فقال: حدّثنا الضحاك بن مَخْلَد، عن عبد الواحد بن نافع، عن عبد الله بن رافع بن خَديج، عن أبيه، أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا بتأخير هذه الصلاة، يُعني صلاة العصر(٢).

ورواه من طريق عبد الواحد: البخاري في التاريخ، وابن حبان، والطبراني، والدارقطني، وأبو نُعَيم، وقال الدارقطني: هذا حديث ضعيف الإسناد من جهة عبد الواحد هذا، لم يروه عن ابن رافع بن خديج غيره (٢).

⁽١) المستد ٤ / ١٢٤ .

⁽٢) معجم الطبراني الكبير ٧/ ٣٤١، وفي الأوسط ٤/ ٢٨٤، وفي مسند الشاميين ٣/ ٢٧٠، والمستدرك للحاكم ٤/ ٣٣٠، وحلية الأولياء لأبي نعيم ١/ ٢٦٨.

⁽٣) المسند ٤ /١٢٥، وذكره الهيثمي في المجمع ١٠ /٢٢٠، وعزاه لاحمد، ثم قال: وفيه شهر بن حوشب، وتّقه أحمد وغير واحد، وبقية رجاله ثقات .

⁽٤) سنن ابن ماجه (٤٢٠٥)، وفيه عامر بن عبد الله مجهول، وبقية رجاله ثقات .

⁽٥) المجروحين ٢/١٥٤.

⁽٦) المسند ٣/٣٦٤، و٤/٢٤١.

⁽٧) التاريخ الكبير ٦/ ٦١، والتاريخ الأوسط ٢/ ٦٥، والمجروحين لابن خبان ٢/ ١٥٤، والمعجم الكبير للطبراني ٤/ ٢٦٧، وسنن الدارقطني ١/ ٢٥١، وتاريخ أصبهان لابي نعيم ١/ ٩٦.

○ 1 - عطاء بن عجلان العطار، أبو محمد الحنفي البصري، مترُوك الحديث، لأنه متهم بالكذب، كان لا يدري ما يقول، يُوضع له الحديث فيحدث به، وقال ابن معين: ليس حديثه بشي كذاب، وقال أحمد: لا يكتب حديثه، أو قال: ليس بشيء (١)، وقال أبو حاتم: مترُوك الحديث (٢).

روى له الإمام حديثاً واحداً في ثلاثة مواضع، بإسناده إليه، عن عكرمة، عن ابن عباس، أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: يتصدق بدينار، يعني الذي يغشى امرأته حائضاً (٣). ورواه من طريقه: ابن عدي، والبيهقى (٤).

وقال الطبراني: لا نعلم أسند إلا حديثاً واحداً، يروي عن عكرمة، ثم ذكر الحديث المتقدم (°).

ولكن الحديث صحيح من وجه آخر، فقيد رواه مقسم عن ابن عباس به، رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، بلفظ: يتصنف بدينار أو نصف دينار (٦).

17 - عمارة بن جُوين، أبو هارون العبدي البصري، وهو متروك الحديث، لأنه كان يكذب في حديثه، وكان رافضياً وقال إحميد: متروك، ليس بشيء (٧).

روى له الإمام أحمد حديثاً واحداً مقروناً بغيره، فقال: حدثنا الحسن بن موسى، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن أبي هارون العبدي ومطر الورّاق، عن أبي الصديق الناجي، عن

⁽١) سؤالات ابن هانيء (٢٢٦٩).

⁽٢) ينظر: الجرح والتعديل ٦ / ٣٣٥.

⁽٣) المسند ١/ ٢٤٥، و٣٠٦، و٣٦٣.

⁽٤) الكامل لابن عدي ٥/٣٠٠، والسنن الكبرى للبيهقي ١/٣١٨.

⁽٥) جزء مَنْ اسمه عطاء ص ١٥.

⁽٦) مسند أحمد في مواضع، ومنها ١ /٢٣٠، سنن أبي داود (٢٦٤)، وسنن النسائي (٢٨٩، و٣٠٠)، وسنن النسائي (٢٨٩، و٣٠٠)، وسنن ابن ماجه (٦٤٠)، وصححه ابن القطان وابن دقيق العيد وابن حجر وغيرهم، ينظر: تنقيع التحقيق لابن عبد الهادي ١ / ٩٤٠، وإرواء الغليل للشيخ الألباني ١ / ٢١٨ .

⁽٧) المجروحين ٢ /١١٧، وتهذيب الكمال ٢١ /٢٢٢ .

أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: تملاً الأرض جَوْراً وظلماً، فيخرج رجل من عترتي، يملك سبعاً أو تسعاً فيملا الأرض قسطاً وعدلاً(١).

ورواه أحمد أيضاً عن محمد بن جعفر، عن عوف الأعرابي، عن أبي الصديق الناجي به، وهذا إسناد صحيح (٢).

۱۷ - عمرو بن جابر الحَضْرهي، أبو زُرعة المِصري، مترُوك، لأنه تفرّد باحاديث لا يتابع عليها، ولأجل ذلك اتهمه الإمام أحمد بالكذب، وقال: يروي عن جابر احاديث مناكير (٣)، ولاعتقاده الفاسد، إذ كان يزعم بأنّ عليًا في السحاب، قال ابن حبان: ينفرد جابر بأشياء ليست من حديثه، لا يحل الاحتجاج بخبره، ولا الرواية عنه إلا على وجه التعجب، وكان سحابيًا يزعم أنّ عليًا في السحاب (٤).

روى له الإِمام أربعة أحاديث، وقد جاءت من طرق أخرى، وإليك ذكرها:

الحديث الأول : رواه من طرق ، عنه ، عن جابر بن عبد الله ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من صام رمضان وستاً من شوال فإنما صام السَّنة كلها(٥٠).

ورواه من طريقه: عبد بن حميد، والطبراني، وابن عدي، والبيهقي (٦).

والحديث مشهور عن جماعة عن الصحابة، منهم: أبو أيوب، وثوبان، فأما حديث أبي أيوب فرواه مسلم، وأحمد، وأبو داود، والترمذي (٧). وأما حديث ثوبان فرواه أحمد، وابن ماجه، والدارمي، وابن خزيمة (٨).

⁽١) مسند أحمد ٧٠/٣ .

⁽٢) مسند أحمد ٣٦/٣ .

⁽٣) العلل ومعرفة الرجال (٤٦٤٤).

⁽٤) المجروحين ٢ / ٦٨، والكامل ٥ / ١٧٦٥ .

⁽٥) المسند ٣/٨٠٨، و٣٢٤، و٣٤٤.

⁽٦) منتخب مسند عبد بن حميد (١١١٦)، ومعجم الطبراني الأوسط ٣/٣٩، والكامل لابن عدي ٥/٥١٥، وسنن البيهقي ٤/٢٩٠.

⁽٧) صحيح مسلم (١١٦٤)، ومستد أحمد ٥/٤١٧، و١١٧، وسنن أبي داود (٢٤٣٣)، وجمامع المترمذي (٢٥٩).

⁽ ٨) مسند أحمد ٥ / ٢٨٠ ، وسنن ابن ماجه (١٧١٥) ، وسنن الدارمي (١٧٦٢) ، وصحيح ابن خزيمة (٢١١٥) .

الحديث الثاني: رواه من طريقه عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يدخل فقراء المسلمين الجنة قبل الأغنياء بأربعين خريفاً (١).

ورواه من طريقه: الترمذي، وابن عدي(٢).

وله شواهد عن جماعة، منهم: أبو هريرة، وأبو سعيد الخدري، وأنس وابن عمر، فأما حديث أبي هريرة، فرواه أحمد، والترمذي، وابن ماجه، وابن أبي شيبة $^{(7)}$ ، وأما حديث أبي سعيد، فرواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه $^{(3)}$ ، وأما حديث أنس، فرواه الترمذي $^{(9)}$ ، وأما حديث ابن عمر فرواه ابن ماجه، وابن أبي شيبة $^{(1)}$.

الحديث الثالث: رواه من طرق من حديثه عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الفارُّ من الطاعون كالفار من الزحف (٧).

ورواه من طريقه: عبد بن حميد، والبزار، والطبراني (٨).

وله شاهد صحيح من حديث عائشة، رواه أجمار (٩).

الحديث الرابع: عنه، عن سهل بن سعد، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا تسبّوا تبّعاً فإِنّه كان أسلم (١٠).

⁽١) المسند ٣/٤/٣.

⁽٢) جامع الترمذي (٢٣٥٥)، والكامل ٥/١٧٦٥.

⁽٣) مسند أحمد ٢ / ٢٩٦، و٣٤٣، و٤٥١، و١٥، و١٩٥، والترمذي (٢٣٥٢)، وسنن ابن ماجه (٢١٢٢)، وسنن ابن ماجه (٢١٢٢)، ومصنف ابن أبي شيبة ١٣ / ٢٤٦ .

⁽٤) مسند أحمد ٣/٣، و٩٦، وسنن أبي داود (٣٦٦٦)، وجامع الترمذي (٢٣٥٢)، وسنن ابن ماجه (٤١٢٣).

⁽٥) جامع الترمذي (٢٣٥٢).

⁽٦) سنن ابن ماجه (٤١٢٤)، ومصنف ابن أبي شيبة ١٣ /٢٤٤ .

⁽٧) المسند ٣/٤/٣، و٢٥٣، و٣٦٠.

⁽ ٨) المنتخب من مسند عبد بن حميد (١١٨)، وكشف الاستار عن زوائد البزار (٣٠٣٨)، ومعجم الطبراني الاوسط ٣٩٣/٣ ، و٩ / ٣٨ .

⁽٩) مسند أحمد ٢/٢٨، و٥٥٥.

⁽١٠) المسند ٥/ ٣٤٠ .

ورواه من طريقه: عبد الله بن وهب، والطبراني، وابن عساكر(١).

وله شاهد من حديث ابن عباس، رواه الطبراني، والخطيب البغدادي، وأبن عساكر، وإسناده ضعيف، وذكره ابن حجر، وقال: إسناده أصلح من إسناد سهل(٢).

11 - عمرو بن عُبيد المعتزلي، وهو مترُوك الحديث، كان داعية إلى الاعتزال، وكان يشتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان يكذب في الحديث توهماً لا تعمداً، وقال أحمد: ماكان عمرو بن عبيد بأهل أن يحدَّث عنه (٣)، وقال ابن عدي: هو مذموم ضعيف جداً، مُعلن بالبدع، وقد كفانا ما قال فيه الناس، يعني من جرح، ورماه أيوب السختياني وغيره (٤).

روى له الإمام حديثاً واحداً، قال: حدّثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا رجل _ والرجل كان يسمى في كتاب أبي عبد الرحمن عبد الله بن أحمد: عمرو بن عبيد _، قال: حدّثنا أبو رجاء العطاردي، عن عمران بن حصين، قال: ماشبع آل محمد من خبز برّ مأدوم حتى مضى لوجهه صلى الله عليه وسلم. قال أبو عبد الرحمن: إنما ضرب أبي على هذا الحديث، لأنه لم يرض الرجل الذي حدّث عنه يُزيدُ وقيدًا

ورواه من طريقه: الطبراني (٦).

⁽١) الجامع لابن وهب ١/٣٧، ومعجم الطبراني الأوسط ٣/٣٢، وتاريخ دمشق ١١/٥.

⁽٢) معجم الطبراني الكبير ١١/٢٩٦، والأوسط ٢/١١، وتاريخ بغداد ٣/٥٠٦، وتاريخ دمشق ١١/٢، وفتح الباري ٨/٧١٥ .

⁽٣) العلل، من رواية المروذي (١٤).

⁽٤) الكامل ٥/١٧٦٣، وينظر: تهذيب الكمال ٢٢/٢٢ .

⁽ a) مسند أحمد ٤٤١/٤ .

⁽٦) المعجم الكبير للطبراني ١٨/ ١٣٩.

والحديث صحيح عن جماعة من الصحابة، منهم: أبو هريرة، وعائشة، فأما أبي هريرة، والحديث صحيح عن جماعة من الصحابة، منهم: أبو هريرة، وعائشة، فرواه البخاري، فرواه مسلم، وأحمد، والترمذي، وابن ماجه (٢).

١٩ - كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المُزني المدني، وهو مترُوك الحديث، وقد اتهمه الشافعي وأبو داود وغيرهما، وقال ابن حبان: روى عن أبيه عن جدِّه نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب والرواية عنه إلا على وجه التعجب (٣).

روى له الإمام حديثاً واحداً لسبب سنذكره، فقال: حدّثنا حسين، حدّثنا أبو أويس، حدّثنا كثير بن عبد الله بن عمر بن عوف، عن أبيه، عن جده: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن الحارث المُزني معادن القِبْليَّة . . . الحديث .

ثم قال الإِمآم: حدّ ثنا حسين، حدّ ثنا أبو أُويس، حدثني ثور بن زيد مولى بني الدّيل ابن بكر بن كِنَانة، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مثله (٤).

قال عبد الله بن أحمد في العلل: ضرب أبي على حديث كثير بن عبد الله في المسند، ولم يحدّثنا عنه (٥).

قلت: لم يخرج الإمام في المسند شيئاً من حديثه، وإنما أخرج هذا الإسناد ليذكر الإسناد الذي بعده من حديث ابن عباس، والذي هو بنحو حديث عمرو بن عوف - جد كثير - والسبب في ذلك أنّ الإمام لم يسمع من شيخه حسين بن محمد لفظ حديث ابن عباس، بل سمع منه حديث عمرو بن عوف، فحرص أن يثبت لفظ شيخه كما سمعه منه،

⁽١) صحيح مسلم (٢٩٧٦)، ومسند أحمد ٢/٤٣٤، وجامع الترمذي (٢٣٥٨)، وسنن ابن ماجه (٣٣٤٣).

⁽٢) صحيح البخاري (١٠٧)، ومسلم (٢٩٧٠)، وأحمد ٦/٢١، و٩٩، و٥١، و٢٧٧، والترمذي (٢٣٥٧)، وابن ماجه (٣٣٤٦).

⁽٣) المجروحين ٢ / ٢٢١، وينظر: تهذيب الكمال ٢٤ / ١٣٦ .

⁽٤) المسند ١/٦،٦.

⁽٥) العلل ومعرفة الرجال (٤٩٢٢).

ولا شكّ أنّ هذا يدل على دقة الإمام وأمانته، فرحمة الله تعالى عليه وجزاه عن سُنَّة النبي صلى الله عليه وسلم خير الجزاء .

• ٢- محمد بن سعيد المصلوب الشامي، وهو أحد من اشتهر كذبه، وكان بعض الرواة الضعفاء يقلب اسمه على أكثر من مائة اسم (١)، وقال أحمد: قتله أبو جعفر في الزندقة، وهو متروك الحديث (٢).

روى الإمام له حديثاً واحداً، فقال: حدّثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا ابن جريج، عن عمر ابن محمد، عن سعيد بن أبي هلال، عن محمد بن سعيد، عن أوس بن أوس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: اذا كان يوم الجمعة فغسل أحدكم رأسه واغتسل ثم غدا ... الحديث (٣).

ورواه الخطيب البغدادي في الموضح في ترجمة محمد بن سعيد المصلوب، بإسناده إلى عبد الله بن أحمد، عن أبيه به (٤).

ورواه الطبراني، بإسناده إلى سعيد بن أبي هلال به ٥٠٠]

وذكره البخاري، وابن أبي حاتم، وقال: سمعت أبي يقول: محمد بن سعيد هذا هو الشامي المتروك الحديث، روى هذا الحديث بعينه عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن محمد بن سعيد، عن عبادة بن نسي، عن أوس بن أوس الثقفي، عن النبي صلى الله عليه وسلم في الغسل يوم الجمعة، فعلمنا أنه هو الشامي المتروك الحديث، ثم قال ابن أبي حاتم: وأخرج البخاري في موضع آخر محمد بن سعيد، روى عن أوس الثقفي، روى عنه سعيد بن أبي هلال، وهذا هو الشامي (٢).

⁽١) ينظر: الضعفاء ٤/٧٢، والموضح لاوهام الجمع والتفريق ٢/٩٤٦.

⁽٢) العلل من رواية المروذي (١٦٨، و٢٥٨)، وينظر: الجرح والتعديل ٧/٢٦٢.

⁽٣) المسند ٤ /٨.

⁽٤) موضح أوهام الجمع والتفريق ٢ / ٣٤٦-٣٤٥ .

⁽٥) المعجم الكبير ١ /٢١٦ .

⁽٦) التاريخ الكبير ١/٩٤، والجرح والتعديل ٧/٢٦٣.

قلت: كأن الإمام أحمد خَفِي عليه أمره، ولو تنبه إليه لأمر بحذفه، كما فعل هذا في نظراء هذا الكذاب، أو مَنْ هم أحسن حالاً منه، والحديث مشهور من طرق أخرى صحيحة، رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وعبد الرزاق، وابن خزيمة، والحاكم (١١).

11 - محمد بن عبد الرحمن بن البَيْلَماني الكوفي النحوي، مترُوك الحديث، وقد اتهمه بالكذب ابن حبان وابن عدي وغيرهما، وقال ابن حبان: حدَّث عن أبيه بنسخة شبيها بمائة حديث كلها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكره في الكتب إلا على جهة التعجب، وقال أيضاً: محمد بن عبد الرحمن يضع على أبيه العجائب، وقال ابن عدي: كل ما روي عن ابن البيلماني فالبلاء فيه منه . . . والضعف على حديثه بيِّن (٢).

روى له الإمام حديثين، من روايته عن أبيه، عن ابن عمر، وقد تفرّد بهما، فلم أجد لهما متابعة ولا شاهداً، وإليك بيان ذلك:

الحديث الأول: عن ابن عمر، أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: ما الذي يجوز في الرضاع من الشهود ؟ فقال: رجل أو امراة (٢٠٠٠)

ورواه عبد الرزاق، وابن أبي شيبة، وابن عدي، والبيهقي، كلهم بإسنادهم إلى ابن البيلماني به (٤).

الحديث الثاني: عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا لقيت الحاج فسلّم عليه وصافحه ومره أن يتسغفر لك، قبل أن يدخل بيته، فإنه مغفور له (٥).

والحديث رواه من طريقه: ابن حبان، وأبو الشيخ ابن حيان (٦).

⁽١) مسند أحمد ٤/٩، و٤٠١، وستن أبي داود (٣٤٦)، وجامع الترمذي (٤٩٤)، ومصنف عبد الرزاق ٢٢٠/٣، وصحيح ابن خزيمة ٢/٢٣، ومستدرك الحاكم ٢/٢٨١.

⁽٢) المجروحين ٢/٢٦٤، والثقات في ترجمة أبيه ٥/ ٩١، والكامل ٦/ ١١٨٩.

⁽٣) المسند ٢/٥٥، و١٠٩.

⁽٤) مصنف عبد الرزاق ٧/٤٨٤، ومصنف ابن أبي شيبة ٤/٥٥، والكامل ٦/١٨٨، و٢٢٤٤، وسنن البيهقي الكبري ٧/٤٦٤.

⁽٥) المسند ٢/ ٦٩، و١٢٨ .

⁽٦) المجروحين ٢/ ٢٦٥، وطبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ ٣/ ١٧٦.

۲۲ - محمد بن عبيد الله بن أبي رافع القرشي الهاشمي، مترُوك الحديث، قال البخاري: منكر الحديث، حدا، يروي عن أبية ماليس يشبه حديث أبيه، فلما غلب المناكير على روايته استحق الترك، وكان يحيى بن معين شديد الحمل عليه (۱).

روى له الإمام حديثاً واحداً، وقد تفرّد به، فقال: حدَّثنا أسود بن عامر، حدَّثنا إسرائيل، عن محمد بن عبيد الله، عن أبيه، عن عمه، عن علي، وسئل: يركب الرجل هديه ؟ فقال: لا بأس به، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يمر بالرجال يمشون فيأمرهم يركبون هديه . . . الحديث (٢).

ونسبه ابن حجر إلى أحمد في المسند ، وقال : إسناده صالح ، وهو سهو من الحافظ رحمه الله (٣).

٧٣- محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العروزمي، أبو عون الثقفي الكوفي، كان رجلاً صالحاً، وكان يحد تن من حفظه ولم يكن يحفظ، ولا جل ذلك ترك حديثه ابن المبارك ويحيى وغيرهما، وقال أحمد: ترك الناس حديثه .

روى له الإمام حديثاً واحداً ليُظهرعلته، فقال: حدّثنا يزيد بن هارون، أخبرنا الحجاج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد ابنته إلى أبى العاص بمهر جديد ونكاح جديد .

ثم قال: هذا حديث ضعيف، أو قال: واه، لم يسمعه الحجاج من عمرو بن شعيب، وإنما سمعه من محمد بن عبيد الله العرزمي، والعرزمي لا يساوي حديثه شيئاً، والحديث الصحيح: أنّ النبي صلى الله عليه وسلم أقرها على النكاح الجديد (٤).

⁽١) المجروحين ٢/٢٤٩، وهذا الراوي ذكره ابن حبان في الثقات أيضاً ٧/٠٠٠ .

⁽٢) المسند ١/١٢١ . وعم محمد بن عبيد الله هو عبيد الله بن أبي رافع، كاتب علي رضي الله عنه، كما أفاده الخطيب البغدادي في إيضاح الملتبس ص٣٦٩ .

⁽٣) فتح الباري ٣/٣٥٥.

⁽٤) المسند ٢/٧٠٢-٢٠٨ .

وبهذا البيان ظهر أنه لم يرو عنه، وإنما جاء ذكره بسبب أن الحجاج لم يرو عن عمرو بن شعيب، وإنما يروي عنه بواسطة العرزمي هذا، ولذلك دلسه، فأستقطه من الإسناد، والحديث الصحيح الذي أشار إليه الإمام أحمد رواه في المسند، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، من حديث ابن عباس، أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم رد زينب ابنته على زوجها أبي العاص بالنكاح الأول ولم يحدث شيئاً (۱).

٣٤ - منذر أبو حسَّان، وهو مترُوك الحديث، قال الدُّولابي: يرمى بالكذب، وقال البخاري: لايتابع عليه (٢).

روى له الإمام حديثاً واحداً، وقد تفرّد به، فقال: حدّثنا عبد الصمد، حدّثنا ثابت أبو زيد حدّثنا عاصم، ذكر أن الذي يحدث أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم أذن في النبيذ بعدما نهى عنه: منذر أبو حسان، ذكره عن سمرة بن جندب، وكان يقول: من خالف الحجاج فقد خالف (٣).

والحديث ذكره العقيلي في الضعفاء، ونقل عن البخاري قوله: لا يتابع عليه (٤).

• ٢٥ ميناء بن أبي ميناء القرشي الزهري مولى عبد الرحمن بن عوف، مترُوك الحديث، ورماه أبو حاتم بالكذب، وقال ابن معين ويعقوب بن سفيان: ليس بثقة، وزاد يعقوب: ولا مأمون، يجب أن لايكتب حديثه، وكان يغلو في التشيع (٥).

⁽۱) مسند أحمد ۱/۲۱۷، و۲۱٦، و٥٥١، وأبو داود (٢٢٤٠)، والترمذي (١١٤٣)، وابن ماجه (٢٠٠٩).

⁽٢) ينظر لسان الميزان ٦/٩١، وقال ابن عمدي في الكامل ٦/٢٣٦٦: مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات ٥/٢٢١.

⁽٣) المسند ٥/١٢.

⁽٤) الضعفاء ٤/٠٠٠ .

⁽٥) ينظر: تهذيب التهذيب ٢٥٧/١٠

والغلو في التشيع هو أن يقدّم علياً على الشيخين أبي بكر وعمر، ويطلق عليه رافضي، فإذا انضاف إلى ذلك السبُ أو التصريح بالبغض فهو غال في الرفض، ينظر: هدي الساري لابن حجر ص٥٥٩ .

روى له الإمام حديثين، وقد تفرّد بهما، وهما:

الحديث الأول: حدّ ثنا عبد الرزاق، أخبرني أبي، عن ميناء، عن عبد الله بن مسعود، قال: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة وفد الجن، فلما انصرف تنفس، فقلت: ماشأنك ؟ فقال: نعيت إلى نفسى يابن مسعود (١).

ورواه من طريقه: العقيلي، والطبراني، وابن الجوزي، وابن عساكر، وقال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع، والحمل فيه على ميناء (٢).

الحديث الثاني: بالإسناد السابق إلى أبي هريرة، قال: كنت جالساً عند النبي صلى الله عليه وسلم . . . فقال: رحم الله حِمْدراً، أفواههم سلام، وأيديهم طعام، أهل أمن وإيمان (٣).

ورواه من طريقه: الترمذي، وابن عدي، والمزي، وقال الترمذي: هذا حديث غريب، لا بعرف إلا من هذا الوجه من حديث عبد الرزاق، ويروى عن ميناء هذا أحاديث مناكير(٤).

٣٦ - نُفَيع بن الحارث، أبو داود الأعمى الكوفي، مترُوك الحديث، وكذَّبه بعضهم، ومنهم قتادة (°)، وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات توهماً، لا يجوز الإحتجاج به والرواية عنه إلا على جهة الإعتبار (٢).

⁽١) المسند ١/٩٤٤.

⁽٢) ضعفاء العقيلي ٤ /٢٥٣، ومعجم الطبراني الكبير ١٠ / ٨١، والموضوعات لابن الجوزي ٢ / ١٠ ، ١٠ وتاريخ دمشق ٢٤ / ٢١، وله متابعة لايفرح بها، رواها الطبراني في المعجم الكبير ١٠ / ٨١، فيه يحيى بن يعلى الاسلمي وهو متروك الحديث .

⁽٣) المستد ٢ / ٢٧٨ .

⁽٤) جامع الترمذي (٣٩٣٩)، والكامل ٦ / ٢٥١١، والتهذيب ٢٩ / ٢٤٨ .

⁽٥) ينظر العلل للإمام أحمد، من رواية صالح (٣١٧).

⁽٦) المجروحين ٣/٥٥.

روى له الإمام عشرة أحاديث، توبع في السبعة الأولى منها، وتفرّد في الأحاديث الثلاثة الأخيرة، كما روى له حديثاً واحداً من الوجادات (١)، وإليك الأحاديث ألعشرة:

الحديث الأول: حدّثنا ابن نُمَير، ويعلى بن عبيد، عن إسماعيل، عن أبي داود، عن أنس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مامن أحد يوم القيامة غني ولا فقير إلا ودّ إنما كان أوتي في الدنيا قوتا (٢).

ورواه من طريقه: ابن ماجه، وعبد، وأبو يعلى، وابن الأعرابي، وابن حبان، وابن عدي، وأبو نُعَيم (٣).

وله شاهد من حديث ابن مسعود، رواه الخطيب البغدادي، وإسناده ضِعيف (٤)، ورواه ابن أبي شيبة، وأبو نُعَيم من قول ابن مسعود، وهو الصحيح (٥).

الحديث الثاني: عن ابن نُمَير، عن اسماعيل، عن أبي داود نُفَيع، عن انس، قال: قيل يارسول الله، كيف يحشر الناس على وجوههم ؟ قال: إن الذي أمشاهم على أرجلهم قادر على أن يمشيهم على وجوهم (٦).

ورواه من طريقه: أبو يعلى، والخاكم (٧)

والحديث صحيح من وجه آخر، فقد رواه البخاري، ومسلم، وأحمد، من حديث قتادة عن أنس به (^^).

⁽١) ذكرته في كتاب الوجادات في مسند الإمام أحمد برقم (٩٧).

⁽٢) المسند ١١٧/٣، و١٦٧.

⁽٣) سنن ابن ماجه (١٤٠٠)، ومنتخب مسند عبد بن حميد (١٢٣٥)، ومسند أبي يعلى ٣/٣،٣، و٤٠٠، والزهد لابن الأعرابي (٩٢)، والمجروحين ٣/٣٥، والكامل ٧/٢٥٢، وحلية الأولياء ١٠/٩٦.

 ⁽٤) تاریخ بغداد ٤/٨.

⁽٥) مصنف ابن أبي شيبة ١٣ / ٣٠١، وحلية الأولياء ١٣٧/١.

⁽٢) المسند ٣/١٦٧.

⁽٧) مسند أبي يعلى ٧/٤٦٤، والمستدرك ٢/٢٠٤.

⁽٨) صحيح البخاري (٤٤٨٢)، ومسلم (٢٨٠٦)، وأحمد ٣ / ٢٢٩ .

الحديث الثالث: عن ابن تُمَير، عن مالك بن مِغْوَل، عن أبي داود نُفَيع، عن البَرَاء بن عازب، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: ما من مُسْلِمَيْن يلتقيان، فيقْبل أحدهما على صاحبه ويأخذ بيده لا يأخذه إلا لله عز وجل لا يفترقان حتى يغفر لهما (١).

والحديث صحيح من طريق آخر، فقد رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، من حديث أبي إسحاق السبيعي عن البراء به (٢).

الحديث الرابع: حدّ ثنا أبو اليمان، عن إسماعيل بن عياش، عن أبي شيبة يحيى بن يزيد، عن زيد بن أبي أُنيسة، عن أبي داود نُفَيع، عن مَعْقِل بن يَسَار، قال: امرني النبي صلى الله عليه وسلم أن أقضي بين قوم . . . فقال: الله مع القاضي مالم يَحِف عمداً (٣) . ورواه من طريقه: الطبراني، والحاكم (٤).

وللحديث شاهد صحيح، فقد رواه الترمذي، وابن ماجه، من حديث عبد الله بن أبي أوفى، بلفظ: إِن الله مع القاضي مالم يَجُر، فإِذا جارَ وكله إِلى نفسه . (٥)

الحديث الخامس: حدّثنا اسود، عن أبي بكر بن عياش، عن الأعمش، عن أبي داود، عن عمران بن حصين، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من كان له على رجل حق، فمن أخره كان له بكل يوم صدقة (٦).

ورواه من طريقه: الطبراني (٧).

⁽١) المستد ٤ / ٢٨٩ .

⁽٢) مستند أحـمد ٤ /٢٨٩، و٣٠٣، وسنن أبي داود (٢١٢٥)، وجامع الترمذي (٢٧٢٧)، وسنن ابن ماجه (٣٧٠٣).

⁽T) Humil 0/77.

⁽٤) المعجم الكبير ٢٠/ ٣٣، والمستدرك ٣/٧٧٥ .

⁽٥) جامع الترمذي (١٣٣٠)، وسنن ابن ماجه (٢٣١٢) .

⁽٦) المسند ٤/٢٤٤ .

⁽٧) المعجم الكبير ١٨ / ٢٤٠، وجزء من اسمه شعبة (٣٠) .

The second secon

وللحديث شاهد صحيح من حديث بُريدة، رواه أحمد، والرُّوياني، وابن عدي، والحاكم، والبيهقي (١). وله شاهد آخر صحيح من حديث زيد بن أرَقم، رواه الخطيب البغدادي (٢).

الحديث السادس: حدّثنا ابن نُمَير، عن الأعمش، عن أبي داود نُفَيع، عن بُريدة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: من أنظر معسراً كان له كل يوم صدقة، ومن أنظره بعد حلّه كان له مثله في كل يوم صدقة (٣).

ورواه من طريقه: ابن ماجه، وأبو يعلى (٤).

والحديث صحيح، كما في الحديث السابق.

الحديث السابع: حدّثنا يزيد بن هارون، عن إسماعيل، عن أبي داود نُفَيع، عن بُريدة، قال: قلنا، يارسول الله، قد علمنا كيف نسلم عليك، فكيف نصلي عليك ؟ قال: قولوا اللهم اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك على محمد ... الحديث (٥٠).

ورواه من طريقه: الخطيب البغدادي (١)

وهذا الحديث صحيح من طرق أخرى، فقد رواه جماعة من الصحابة، منهم: أبو سعيد الخدري، وكعب بن عُجْرة، وزيد بن خارجة وغيرهم (٧).

⁽١) مسند أحمد ٥/٠٦، ومسند الروياني ١/٦٦، والكامل ١/٣١، والمستدرك ٢/٢١، وسنن البيهقي الكبرى ٥/٧٥.

⁽٢) تاريخ بغداد ١ /٣٠٤.

⁽٣) المسند ٥/١٥٦.

⁽٤) سنن ابن ماجه (٢٤١٨)، ومسند أبي يعلى ١ /٢٠٩ .

⁽٥) المسند ٥/٣٥٣ .

⁽٦) تاريخ بغداد ٨/١٤٢.

⁽٧) ينظر: جامع الأصول في أحاديث الرسول ٤ /٣٠٤.

الحديث الشامن: حدّثنا يزيد بن هارون، عن سلام بن مسكين، عن عائذ الله المجاشعي، عن أبي داود نُفَيع، عن زيد بن أرقم، قال: قالوا: يارسول الله، ماهذه الأضاحي ؟ قال: سننة أبيكم إبراهيم ... الحديث (١).

وهذا الحديث تفرّد به أبو داود نُفَيع، ورواه من طريقه: ابن ماجه، وعبد، والعقيلي، وأبن قانع، وابن حبان، والطبراني، والحاكم، والبيهقي، والمزي (٢).

الحديث التاسع: حدّ ثنا أبو أحمد الزبيري، عن خالد بن طهمان أبي العلاء الخفاف، عن نافع بن أبي نافع، عن معقل بن يسار، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: من قال حين يصبح ثلاث مرات: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ... الحديث (٣).

كذا قال: نافع بن أبي نافع، وهو أبو داود الأعمى نُفَيع، وقد دلَّسه بعضهم لضعفه . وهذا الحديث مما تفرّد به، وقد رواه من طريقه: الترمذي، والدارمي، والطبراني (٤).

الحديث العاشر: بالإسناد السابق، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لايلبث الجور بعدي إِلاَ قليلاً حتى يطلع . . . الحديث (اع) .

وهو أيضاً مما تفرّد به أبو داود نُفَيع، وقد رواه من طريقه: الرُّوياني (٦).

٧٧ - هشام بن زياد بن أبي يزيد القرشي، أبو المقدم بن أبي هشام البصري، وهو مترُوك الحديث، لأنه كما قال ابن حبان: كان يروي الموضوعات عن الثقات، والمقلوبات

⁽١) المسند ٤/٨٢٣.

⁽٢) سنن ابن ماجه (٣١٢٧)، ومنتخب مسند عبد بن حميد (٢٥٩)، والضعفاء للعقيلي ٣/١٩، و١٩٧، ومعجم الطبراني الكبير ٥/١٩، ومعجم الطبراني الكبير ٥/١٩، والجروحين لابن حبان ٣/٥٥، ومعجم الطبراني الكبير ٥/١٩، والمستدرك ٢/٨٨، وسنن البيهقي ٩/٢٦، وتهذيب الكمال ١٤/١٤.

⁽٣) المسند ٥/٢٦.

⁽٤) جامع الترمذي (٢٩٢٢)، وسنن الدارمي (٣٤٢٨)، وكتاب الدعاء للطبراني (٣٠٨).

⁽٥) المسند ٥/٦٦-٢٧.

⁽٦) مسند الروياني ٢/٣٢٧ .

عن الأثبات حتى يسبق إلى قلب المستمع أنه كان المتعمد لها، وحدَّث عنه ابن مهدي ثم تركه، وقال أحمد: ليس بشيء، وهو ضعيف الحديث، كان يرى رأي سوَّء (١).

روى له الإمام ثلاثة أحاديث، وكلها مما تفرّد بها، وإليك ذكرها:

الحديث الأول: حدّ ثنا يزيد، وعباد بن عباد، قالا: أنبأنا هشام بن أبي هشام، عن أمّه فاطمة ابنة الحسين، عن أبيها الحسين بن علي، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ما من مسلم ولا مسلمة يصاب بمصيبة فيذكرها وإن طال عهدها فيحدث لذلك استرجاعاً إلا جدّد الله له عند ذلك، فأعطاه مثل أجرها يوم أصيب بها(٢).

ورواه من طِريقه: ابن ماجه، والحارث، وأبو يعلى، وابن السُني (٣).

الحديث الثاني: حد ثنا يزيد، أخبرنا هشام بن أبي هشام، عن محمد بن محمد بن الأسود، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أعطيت من أمتي خمس خصال في رمضان لم تعطها أمة قبلها ... الحديث (٤).

ورواه من طريقه: البزار، والطحاوي، وابن ابي الصقر(٥).

الحديث الثالث: حدّ ثنا عباد بن عباد المهلبي، عن هشام بن زياد، عن عثمان بن الأرقم المخزومي، عن أبيه، أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: إنّ الذي يتخطى رقاب الناس يوم المجمعة، ويفرّق بين الإثنين بعد خروج الإمام كالجار قصبه في النار(٢).

⁽١) المجروحين ٣/٨٨، وسؤالات ابن هانيء (٢٢١٧)، وينظر: الكامل ٧/٥٦٥ .

⁽٢) المسند ٢٠١/١.

⁽٣) سنن ابن ماجه (١٦٠٠)، وبغية الباحث عن زوائد الحارث (٢٦٠)، ومسند أبي يعلى ١٢ /١٤٨، وعمل اليوم والليلة لابن السني (٥٩٩).

⁽³⁾ Huric 7/797.

^(°) كشف الأستار عن زوائد البزار (٩٦٣)، وشرح مشكل الآثار ٨ / ١٢ ، ومشيخة ابن أبي الصقر الأنباري (٦٩)، وفي حاشيته مصادر أخرى .

⁽٦) المسند ٣/٤١٤.

ورواه من طريقه: الطِبراني، والحاكم، وأبو نُعَيم، وابن عساكر(١).

٢٨ - هلال بن زيد بن يسار، أبو عقال البصري، نزيل عسقلان، وهو متهم بالوضع،
 قال ابن حبان: كان ممن يروي عن أنس بن مالك أشياء موضوعة ماحدًّت بها أنس قط ...
 لا يجوز الاحتجاج به بحال ولا ذكر حديثه إلا على جهة الإعتبار، وقال ابن عدي:
 وأحاديثه غير محفوظة (٢).

روى له حديثاً واحداً، وهو مما تفرّد به، فقال: حدّثنا أبو اليمان، حدّثنا إسماعيل بن عياش، عن عمر بن محمد، عن أبي عقال، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: عسقلان أحد العروسين، يُبعث منها يوم القيامة سبعون ألفاً لا حساب عليهم . . . الحديث . "

ورواه من طريقه: ابن حبان، وابن عدي (٣).

وهذا الحديث من الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي وابن كثير وغيرهما بالوضع (أ) ، إلا أن الحافظ ابن حجر دافع عنه، وذكر بأن له شواهد، وأن غاية مايصل إليه أنّه ضعيف وليس بموضوع (°) ، قلت : جميع شواهد هذا الحديث لاتصح ، وقد حكم الحافظ نفسه على هذا الحديث في التهذيب بأنه من الموضوعات، وهو الصحيح، والله أعلم (٢) .

٢٩ يحيى بن سلمة بن كُهيل الحضرمي، أبو جعفر الكوفي، وهو مترُوك الحديث،
 قال ابن معين والنسائي: ليس بثقة، وقال البخاري: في احاديثه مناكير، وقال ابن حبان:

⁽١) معجم الطبراني الكبير ١/٣٠٧، والمستدرك ٣/٤٠٥، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم ٢/٣٨٣، وتاريخ دمشق ٤/٣٦٦ .

⁽٢) المجروحين ٣/٨٦، والكامل ٧/١٥٧٨.

⁽٣) المجروحين ٣/٥٨، والكامل ٥/١٦٨١.

^(؛) الموضوعات لابن الجوزي (٨٨١)، واختصار علوم الحديث لابن كثير ص٤٦، وقال في التفسير ٢ / ٢٤٢ : هذا الحديث يعد من غرائب المسند، ومنهم من يجعله موضوعاً.

⁽٥) ينظر: القول المسدد ص٣٦.

⁽٦) تهذيب التهذيب ٣/٣٥، في ترجمة حمزة بن أبي حمزة .

منكر الحديث جداً، يروي عن أبيه أشياء لا تشبه حديث الثقات، كأنه ليس من حديث أبيه، فلما أكثر عن أبيه مما خالف الأثبات بطل الاحتجاج به . . . إلخ، وكان يحيى أيضاً ممن يغلو في التشيع (١).

ورواه من طريقه: البزار، وابن عملكر (٣).

وتابعه الأجلح عن سلمة بن كهيل به، رواه: أبو يعلى، والطبراني، والحاكم، وابن الجوزي (٤)، وهي متابعة لايفرح بها، لأنَّ في إسناده حبة بن جُوين العُرني، وهو ضعيف الحديث، وكان غالياً في التشيع (٥)، وقال الحافظ الذهبي: هذا باطل، لأن النبي صلى الله عليه وسلم من أول ما أُوحي إليه آمن به خديجة وأبو بكر وبلال وزيد مع علي قبله بساعات أو بعده بساعات، وعبدوا الله مع نبيه، فأين السبع سنين! ولعل السمع أخطأ

⁽١) المجروحين ١١٣/٣، وتهذيب التهذيب ١١/١٩٦.

⁽٢) المسند ١/٩٩.

⁽٣) كشف الأستار عن زوائد البزار ٣ /١٨٢، وتاريخ دمشق ٤٢ /٣٠ .

⁽٤) مسند أبي يعلى ١/٣٤٨، والمعجم الأوسط ٢/٧٠، والمستدرك للحاكم ٣/٢١١، والموضوعات لابن الجوزي ٢/٨٨.

⁽٥) ينظر: تهذيب الكمال ٥ / ٣٥١ .

فيكون أمير المؤمنين قال: عبدت الله ولي سبع سنين، ولم يضبط الراوي ما سمع، ثم حبة شيعي ... إلخ (١).

وللفائدة نشير إلى أن عبد الله روى لهذا الراوي حديثاً واحداً، وهو مما زاده في مسند أييه (٢).

• ٣٠ - يحيى بن العلاء البَجَلي الرَّازي، مترُوك الحديث، ورماه الإِمام أحمد بالكذب، وقال ابن حبان: كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات التي إذا سمعها مَنْ الحديث صناعته سبق إلى قلبه أنه كان المتعمّد لذلك، لايجوز الاحتجاج به (٣٠).

روى له الإمام حديثاً واحداً، فقال: حدّثنا عبد الرزاق، أنبأنا يحيى بن العلاء، عن عمه شعيب بن خالد، حدثني سِمَاك بن حرب، عن عبد الله بن عميرة، عن عباس بن عبد المطلب، قال: كنا جلوساً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبطحاء، فمرّت سحابة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أتدرون ما هذا ؟ . . . الحديث، وهذا الحديث هو المسمى عند المحديث الأوعال (٤).

ورواه أيضاً عبد الله في زياداته على المسند، عن محمد بن الصباح ومحمد بن بكار، قالا: حدّ ثنا الوليد بن أبي ثور، عن سماك، عن عبد الله بن عميرة، عن الأحنف بن قيس، عن العباس به (٥).

ورواه أيضاً من طريق يحيى بن العلاء: محمد بن عثمان بن أبي شيبة، وأبو يعلى، والحاكم (٦).

 ⁽١) تلخيص المستدرك ٣/١١٢.

⁽٢) المستد ٥/١٢٣ .

⁽٣) المجروحين ٣/١١٦، وتهذيب الكمال ٣١ ٤٨٤.

⁽٤) المستد ١/٦٠١.

⁽٥) المسند ٢٠٧/، ووردت هذه الرواية في طبعة المسند من رواية عبد الله عن أبيه، وهو خطأ مطبعي، فإن الحديث من رواية عبد الله عن شيوخه، وقد سها العلامة أحمد شاكر رحمه الله فوقع في الخطأ نفسه، وجاءت الرواية على الصواب في طبعة المسند المحققة ٣/ ٢٩٤.

⁽٢) العرش لابن أبي شيبة (١٠)، ومسند أبي يعلى ١٢/٥٧، والمستدرك ٢/٢٨٧.

والحديث له طرق أخرى، ولكنها لا تصح، وقد جمع طرقه الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى (١٠).

٣١- يزيد بن عياض بن جُعْدُبة الليثي، أبو الحكم المدني، نزيل البصرة، وهو مترُوك، وكذّبه مالك وابن معين والنسائي وغيرهم (٢).

روى له الإمام حديثين، وقد رويا من طرق أخرى، وإليك ذكرهما:

الحديث الأول: حدّ ثنا هارون، حدّ ثنا ابن وهب، أخبرني يزيد بن عياض، عن يزيد بن عبد الرحمن بن رُقيش، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية، عن مُجَمِّع بن جارية، أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلى في نعلين (٣).

وللحديث شواهد، منها: من حديث أبي العلاء بن عبد الله بن الشّخير عن أبيه، رواه عبد الرزاق، وآسناده حسن (2)، ومن حديث أعرابي من الصحابة، رواه أحمد، وأبو الشيخ، وإسناده منقطع ($^{\circ}$)، ومن حديث أبي ذر، رواه أبو الشيخ، والبيه قي، وإسناده جيد (7)، ومن حديث عمرو بن حريث، رواه أحمد، وأبو يعلى، وإسناده منقطع ($^{\circ}$).

الحديث الثاني: حدّ ثنا هارون، أخبرني ابن وهب، أخبرنا يزيد بن عياض، عن عمران ابن أنس ، عن عبد الله بن نافع بن أبي العمياء ، عن المطلب بن ربيعة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: صلاة الليل مثنى مثنى . . . الحديث (٨).

⁽١) سلسلة الاحاديث الضعيفة ٣ /٣٩٨، وينظر: حاشية كتاب إِثبات صفة العلو لابن قدامة ص ٥٩، فقد توسع محققه في تخريجه .

⁽٢) ينظر: تهذيب الكمال ٢٢١/٣٢ .

⁽٣) المسند ١٤٨٠/٣ .

⁽٤) مصنف عبد الرزاق ١/ ٣٨٤.

⁽٥) مسند أحمد ٥/٦، وأخلاق النبي صلى الله عليه وسلم وآدابه (٣٨٣).

⁽ ٦) أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم وآدابه (٣٨٤)، وسنن البيهقي الكبري ٢ / ٢٠٠٠ .

⁽٧) مسند أحمد ٤ /٣٠٧، ومسند أبي يعلى ٣/٣٤، و٤٧ .

⁽٨) السند ٤ /١٦٧ .

تابعه عمران بن سعید، فرواه عن عمران بن أنس به، رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، وابن خزیمة .(۱)

وللفائدة نشير إلى أن عبد الله روى لهذا الراوي حديثاً واحداً مما زاده في مسند أبيه (٢).

٣٢- يوسف بن أبي ذرَّة الأنصاري، مترُوك، لأنه كان يروي أحاديث منكرة لا أصول لها، قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به بحال (٣).

روى له الإمام حديثاً واحداً، فقال: حدّثنا أنس بن عياض، حدثني يوسف بن أبي ذرَّة الأنصاري، عن جعفر بن عمرو بن أمية الضَمْري، عن أنس بن مالك، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ما من مُعَمَّر يُعَمَّرُ في الإسلام أربعين سنة إلاَّ صرف الله عنه ثلاثة أنواع من البلاء: الجنون، والجُذَام، والبَرَص ... الجديث (1).

ورواه من طريقه: الحارث بن أبي أسامة، والبزَّار، وأبو يعلى، والدِّينوري، والخِلعي، والبِلَعي، والخِلعي، والبِلعي، والبيهقي، وابن النجار، والذهبي (°).

وقد تابعه محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، وهو المعروف بالدِّيباج، فرواه عن جعفر بن عمرو الضَمْري به، رواه أحمد، والبزار، وأبو يعلى، وابن مردويه، وابن فيل، وإسناده ضعيف جداً (٢).

⁽١) مسند أحمد ٤ /١٦٧، وسنن أبي داود (١٢٩٦)، وسنن ابن ماجه (١٣٢٥)، وصحيح ابن خزيمة (١٢١٢) .

[·] V · / & Huit ()

⁽٣) المجروحين ٣/١٣١ .

⁽٤) المسند ٢١٧/٣.

⁽٥) بغية الباحث عن زوائد الحارث ٢ /٩٧٧، وكشف الاستار عن زوائد البزار ٤ /٢٢٠، ومسند أبي يعلى ٧ / ٢٤١، والمجالسة للدينوري، والفوائد للخلعي، كما في معرفة الخصال المكفرة لابن حجر ص٨٨، والزهد للبيهقي (٦٤٢)، وذيل تاريخ بغداد لابن النجار ١ / ١٣٢، وسير أعلام النبلاء ١٥ / ٥٠٥ .

⁽٢) مسند أحمد ٢/٩٨، وكشف الأستار ٤/٢٢٥، ومسند أبي يعلى ٧/٢٤٢، وتفسير ابن مردويه، وجزء ابن فيل، كما في معرفة الخصال المكفرة ص٨٧ .

وذكره ابن كثير، وقال: هذا حديث غريب جداً، وفيه نكارة شديدة (١)، وتكلَّم عنه الحافظ ابن حجر، وذكر له متابعات وشواهد، ويفهم من كلامه أنه يرتقي بمجموعها إلى درجة الحديث الحسن (٢).

قلت: قد تتبعت طرقه وشواهده فوجدتها لا تصلح أن تكون حسنة، وإنما هي شديدة الضعف، بل حكم عليه ابن الجوزي (٣) بالوضع، فقال: هذا حديث لايصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٣٣- أبو شعبة الطحان الكوفي، وهو مترُوك الحديث، كما قال الدارقطني (٤).

روى له الإمام حديثاً واحداً، وهو مما تفرّد به، فقال: حدّثنا أبو أحمد الزُّبيري محمد ابن عبد الله، حدّثنا أبو شعبة الطحان جار الأعمش، عن أبي الربيع، قال: كنت مع ابن عمر في جنازة، فسمع صوت إنسان يصيح بنار الحديث (٥).

وذكره الهيشمي، وعزاه لأحمد، وقال: وفيه أبو شعبة وهو مترُوك (٦٠). قلت: وفيه أبو الربيع الراوي عن ابن عمر، وهو مجهول (٢٠).

* * *

⁽۱) تفسير ابن كثير ٥ / ١٣ ٥ .

⁽٢) معرفة الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة، وكتاب القول المسدد ص ٢٢ .

⁽٣) الموضوعات ١/٢٨٢.

⁽٤) سؤالات البرقاني (٦٠٦).

⁽٥) المسند ٢/١٣٥ .

⁽٦) مجمع الزوائد ١٦/٣.

⁽٧) ينظر: لسان الميزان ٧/٧٤ .

خاتمة البحث، وفيها أهم النتائج

قبل البدء بتسجيل أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، ينبغي أن أشير إلى أن الإمام أحمد حرص أشد الحرص على تنقية مسنده من الكذَّابين والمتروكين، ولم يخرج فيه إلا عمّن ثبت عنده صدقه وديانته، ولأجل هذا فقد خرّق أحاديث خَلْق من الضعفاء ممن كتب أحاديثهم لمعرفتها، ولم يروها في المسند، بل كان إذا شك في حديث أمر ولده عبد الله أن يضرب عليه، ولا بأس من ضرب أمثلة لذلك:

قال: حدثنا عبد الصمد، حدثنا هشام، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يمشي في خف واحد ونعل واحد، قال عبد الله: وفي الحديث كلام كثير فلم يحدثنا به، ضرب عليه في كتابه، فظننته أنه ترك حديثه من أجل أنه روي عن عمرو بن خالد الذي يحدث عن زيد بن علي، وعمرو بن خالد لا يساوي شيئاً (١).

وقال: حدثنا إسحاق بن يوسف الأزرق، وهوذة بن خليفة، قالا: حدثنا عوف، عن ميمون بن أستاذ – قال هوذة: الهزاني – قال عبد الله بن عمرو: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من لبس الذهب من أمتي فمات وهو يلبسه لم يلبس من ذهب الجنة ... الحديث ، قال عبد الله : ضرب أبي على هذا الحديث ، فظننت ضرب عليه لأنه خطأ ... الخ(٢).

وروى عبد الله عن أبيه حديث أبي هريرة: يهلك أمتي هذا الحي من قريش ... الحديث، ثم قال عبد الله: وقال أبي في مرضه الذي مات فيه: اضرب على هذا الحديث، فإنه خلاف الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ... الخ^(٣).

⁽¹⁾ Ihmil (1/17).

⁽٢) المسند ٢/٨/٢.

⁽m) Huit 1/11.

وروى حديث ابن عباس عن أسباط، بإسناده إلى إبراهيم، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا أرسلت الكلب ... قال عبد الله: كأن في كتاب أبي: (عن إبراهيم، قال: سمعت ابن عباس) فضرب عليه أبي، كذا قال أسباط (١).

Control of the state of the state of the state of

وكان الإمام يرى التساهل في رواية الأحاديث الضعيفة التي تدخل في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب ونحو ذلك مما لا يتعلق بالحرام والحلال، ولذلك فقد روى في المسند أحاديث ضعيفة كثيرة، ولكن أكثر هذه الأحاديث لها متابعات وشواهد وأصول صحيحة مقررة في الشرع.

أما الأحاديث الموضوعة فهي نادرة جداً، وفي ذلك يقول ابن تيمية ما ملخصه: وليس كل ما رواه أحمد في المسند وغيره حجة عنده، بل يروي ما رواه أهل العلم، وشرطه في المسند أن لا يروي عن المعروفين بالكذب عنده، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف، وشرطه في المسند مثل شرط أبي داود في سننه (٢)، ولذلك لم يرو عمن يعرف أنه يكذب، مثل محمد بن سعيد المصلوب ونحوه، ولكن يروي عمن يضعف لسوء حفظه، فإن هذا يكتب حديثه، ويعتضد به ويعتبر به. قال: ويراد بالموضوع ما يعلم أنتفاء خبره وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب، بل أخطأ فيه، وهذا الضرب في المسند منه (٣).

ومذهب الإمام في التساهل في أحاديث الفضائل والمواعظ دون الأحكام والسنن، قال به جمهور المحدثين، قال الذهبي: أكثر الأثمة على التشديد في أحاديث الأحكام، والترخيص قليلاً - لا كل الترخص - في الفضائل والرقائق، فيقبلون في ذلك ما ضعف إسناده لا ما اتهم رواته، فإن الأحاديث الموضوعة والأحاديث الشديدة الوهن لا يلتفتون إليها... إلخ (٤).

⁽١) المسند ١/ ٢٣١ . وهناك خمسة أحاديث أخرى ضرب عليها الإمام، وهي من أحاديث للوجادات، وقد ذكرتها في كتاب الوجادات برقم (٧، و٧، و٠٨، و٨، و٨٨) .

⁽٢) في موضع آخر من منهاج السنة النبوية ٧ /٢٢٣ : «إن غالب أحاديث المسند جيدة يحتج بها، وهي أجود من أحاديث أبي داود».

⁽٣) انظر: منهاج السنة النبوية ٧ / ٩٦ - ٩٧ ، والفتاوي ١٨ / ٧٢ ، والمصعد الأحمد ص٥٥ .

⁽٤) سير أعلام النبلاء ٨/٠٢٥.

وقال ابن حجر وهو يتحدث عن الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع: والحكم على الأحاديث التسعة بكونها موضوعة محل نظر وتأمل، ثم إنها كلها في الفضائل أو الترغيب والترهيب، ومن عادة المحدثين التساهل في مثل ذلك . . . إلخ (١).

بعد هذا التمهيد نخلص إلى أهم النتائج:

أولاً: لقد تبين أنّ الإمام روى في المسند عن بعض المتروكين ممن اتهم بالكذب، أو بسوء الحفظ بمرة، ولا تتناقض هذه النتيجة مع ما قدمته من أنه كان يحرص أشد الجرص على تنقية مسنده منهم، لأننا يمكن أن نسوع روايته عنهم بسببين، أحدهما عام، والآخر خاص .

فأما السبب العام، فهناك أربعة احتمالات، أقواها عندي الأول، وإليك ذكرها:

الاحتمال الأول: أن الإمام توفي قبل أن ينقّح مسنده ويهذبه ويرتبه، وقد أشار الحافظ ابن عساكر إلى هذا المعنى، فقال وهو يتحدث عن سبب التكرار في المسند، وعدم الترتيب، وامتزاج المسانيد بعضها مع بعض: ولست أظن ذلك إن شاء الله وقع هذا من جهة أبي عبد الله رحمه الله، فإنَّ محلَّه في هذا العلم أوفى ، ومثل هذا على مثله لا يخفى ، وقد نراه توفي قبل تهذيبه ، ونزل به أجله قبل تلفيقه وترتيبه ، وإنما قرأه لأهل بيته قبل بذل مجهوده فيه ، خوفاً من حلول عائق بموته دون بلوغ مقصوده في مرتضيه . . إلخ (٢).

ومما يؤكد هذا الاحتمال أن الإمام طعن في كثير من هؤلاء الرواة المتروكين، كما سبق أن ذكرنا ذلك في تراجمهم، وهذا يدل على أنَّ الإمام لو تسنى له أن يراجع المسند لرفع هؤلاء منه، كما فعل ذلك مع غيرهم .

⁽١) النكت على ابن الصلاح ٢/٢٥١.

⁽٢) ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم الإمام أحمد بن حنبل في المسند ص٣٣.

والاحتمال الشاني: ذكره ابن حجر، فقال: ربما يكون الإمام غفل عنه وذهل، لأن الإنسان محل السهو والنسيان، والكمال لله تعالى (١).

قلت: ولعل في رواية الإمام عن محمد بن سعيد المصلوب الكذاب خاصة من هذا القبيل، فإن الذي يظهر أن الإمام غفل عنه لكونه لم يذكر نسبه كاملاً، وهذا ما أكده الخطيب البغدادي في الموضح كما تقدم في ترجمته.

والاحتمال الثالث: وهو ما سبق ذكره، من أن الإمام كان يرى التساهل في أحاديث الفضائل والمكارم والزهد ونحوها، لأن أصولها ثابتة من طرق أخرى صحيحة، وقد تقدم أن كثيراً من الأحاديث التي رواها هؤلاء المتروكون لها شواهد ومتابعات.

والاحتمال الرابع: لعل الإمام لم يَخْبُر حال بعض هؤلاء المتروكين، فهذا الإمام يحيى ابن معين يتعقب الإمام في روايته عن عامر بن صالح الزُّبيري، فقال: ماله جُنَّ ؟ إ (٢). وتعقب ابن حبان الإمام أحمد في قول ذكره عن بقيَّة بن الوليد، فقال: لم يسبر أبو عبدالله شأن بقية ... إلخ (٣).

أما السبب الخاص، فهو يخص روّاة بِأَعِيانِهم، وإليك بيَّانِه:

١- أبان بن أبي عيّاش، روى حديثه مقروناً بغيره، وبهذا يظهر أن الاعتماد في الحديث على الراوي الثقة، وليس على رواية هذا المتروك.

٢- عمارة بن جوين أبو هارون العبدي، روى حديثه مقروناً بغيره، كما أن هذا الحديث رواه من طريق آخر .

٣- عبد الغفار بن القاسم أبو مريم، روى حديثه ليبيِّن ضعفه، ولذلك قال عبد الله: ما
 حدَّث أبي عن أبي مريم إلا هذا الحديث لعلَّته .

⁽١) النكت على ابن الصلاح ١/٤٧٣ .

⁽٢) ينظر: تهذيب الكمال ١٤/٧٤.

⁽٣) المجروحين ١ / ٢٠٠، وينظر: تهذيب التهذيب ١ / ٤١٨ .

٤- عمرو بن عبيد المعتزلي، روى له حديثاً واحداً، ثم أمر ولده أن يضرب على حديثه.

٥- كثير بن عبد الله المُزني، أخرج له حديثاً واحداً عن أبيه عن جده بسبب أنه لم يسمع من شيخه حسين بن محمد الجُعْفي لفظ حديث ابن عباس، بل سمع منه حديث عمرو بن عوف - جد كثير - فحرص أن يثبت لفظ شيخه كما سمعه منه، وكان من منهج الإمام في الرواية تأدية الأحاديث كما سمعها من شيوخه .

7- محمد بن عبيد الله العَرْزمي، روى له ليُظهر تدليس أحد الرواة - وهو الحجاج بن أرطاة - فإنه أسقطه من الإسناد، ولذلك عقب عليه بقوله: والعرزمي لا يساوي حديثه شيئاً... إلخ .

هذه هي الأسباب الخاصة التي دعته إلى الرواية عن هؤلاء الخمسة، أما بقيتهم فإنه يرجع في أغلبهم إلى أنَّه لم ينقِّح المسند ولم يهذبه، إلا ماكان من روايته لحديث محمد بن سعيد المصلوب، فإن الذي يظهر أن الإمام لم ينتبه له .

ثانياً: عدد الأحاديث التي رواها هؤلاء المتروكون (٥٢) إثنان وخمسون حديثاً.

وبلغت الأحاديث التي رويت من طرق أخرى من متابعات وشواهد: (٣١) حديثاً، في حين بلغت الأحاديث التي لم أجد لها طريقاً آخر: (٢١) حديثاً.

وبهذا يظهر أن أكثر من نصف هذه الأحاديث قد توبعت من طرق أخرى، فالاعتماد إذاً ليس على رواية هذا المتروك، وإنما على الطريق الآخر الصحيح .

كما أن الأحاديث التي تفرد بها هؤلاء المتركون لا تدل بالضرورة على أنها موضوعة، فإن لفظ (الموضوع) يطلق ويراد به عند أكثر المحدثين أحد معنيين (١):

المعنى الأول: يراد به المختلق المصنوع الذي تعمّد وضعه راويه الكذاب، وليس في هذه الاحاديث التي تفرد بها هؤلاء المتركون منها شيء .

⁽١) ينظر: المصعد الأحمد لابن الجزري ص٣٥، والنكت على ابن الصلاح لا بن حجر ١/٤٧٣، وكتاب الوضع في الحديث للدكتور عمر بن حسن فلاته ١/٨٠١ .

والمعنى الشاني: يطلق على ما يعلم انتفاء خبره، وأن الحديث لاتصح نسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب، بل أخطأ فيه، فإن أهل الحديث لا يشترطون في الحكم على الحديث بالوضع أن يكون في إسناده راو كذاب أو متهم بالكذب، وإنما اذا احتفت بالحديث قرائن كأن يكون فيه مخالفة للعقل والنقل، وأنه ممن يشهد القلب ببطلانه، ترجع عند الناقد أن يكون مكذوباً باطلاً، وإنما حصل هذا الخطأ لكون راويه لم يكن حافظاً لروايته، فوقع في مثل هذا الخطأ وهماً لا تعمداً، وهذا موجود في بعض الأحاديث المذكورة.

ويبقى بعد ذلك أحاديث قليلة جداً رواها من اتهموا بالكذب، ولا تعرف إلا من طريقهم، وقد حكم عليها بعض العلماء بالوضع أو بالنكارة، فقد قال الذهبي: وفيه أحاديث معدودة شبه موضوعة، ولكنها نقطة في بحر(١)، وقال العراقي: فيه أحاديث ضعيفة كثيرة، وإن فيه أحاديث يسيرة موضوعة (٢)، وتقدم قول ابن كثير: فيه أحاديث ضعيفة بل موضوعة، كأحاديث مرو، وشهداء عشقلان.

قلت: ومنها أيضاً حديث الأوعال، والتعمير

ثالثاً: يصنف الرواة المتروكون في المسند على الأنواع التالية:

أ- المتروكون بسبب تعمدهم الكذب، وعددهم تسعة رواة، وقد روى لكل واحد منهم حديثاً واحداً، وهم:

حسين بن قيس حنش، ورُشَيد الهَجَري، والسري بن إسماعيل، وعبد الغفار بن القاسم، وعطاء بن عجلان، وأبو هارون عمارة بن جوين العبدي، وعمرو بن جابر، ومحمد ابن سعيد المصلوب، وهلال بن زيد .

ب- المتروكون بسبب صلاحهم وعدم معرفتهم بصناعة الحديث، فوقع الكذب في حديثهم وهماً لا تعمداً، ولكل واحد منهم حديث واحد، وهم أربعة:

⁽١) سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٢٩ .

⁽٢) نقله ابن حجر في مقدمة القول المسدد ص٤.

أبان بن أبي عياش، وخالد بن عبيد العتكي، وعبد الواحد بن زيد القاص، ومحمد بن عبيد الله العرزمي .

ج- المتركون بسبب عدم الحفظ بمرة، ولذلك وقع الخطأ الكثير في حديثهم، وهم بقيّة المتروكين .

رابعاً: هناك بعض المتروكين لهم روايات في المسند، من غير من تقدم، وفيما يلي بيانه:

۱ – روى الإمام عن أربعة من المتروكين هم من شيوخه، وقد ذكرتهم في كتاب معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند، وذكرت مواضع أحاديثهم، وهم: عامر بن صالح، وعبد الله ابن واقد، وعمر بن هارون، ومحمد بن القاسم الأسدي.

٢- روى الإمام أحاديث ستة من المتروكين، وهي من الأحاديث التي وجدها عبد الله في كتاب أبيه، ثم أدخلها في المسند، وهم: إسماعيل بن مسلم المكي، وحصين بن عمر، وعباس بن الفضل الواقفي، وعمرو بن خالد، وفائد بن عبد الرحمن، وناصح بن العلاء، وقد ذكرت أحاديثهم وقمت بتخريجها في كتاب: الوجادات في مسند أحمد .

٣- روى عبد الله بن أحمد أحاديث بعض المتروكين، وهي من الأحاديث التي زادها في مسند أبيه، وقد ذكرتهم مع تخريج أحاديثهم في كتاب: زوائد عبد الله بن أحمد في المسند، وعددهم ثمانية، وهم: إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كُهيل، وحسين بن عبدالله بن ضميرة، وحفص بن سليمان المقرىء، وزيد بن جبيرة، وعبد الله بن ميمون القداح، وعمر بن موسى بن الوجيه، والوليد بن محمد الموقري، ويوسف بن خالد السمتى.

وبعد: فهذا ماقمت به من جمع الرواة المتروكين في مسند الإمام أحمد، وهم كما تقدم لا يمثلون إلا نَزْراً يسيراً من رواة المسند، وأغلب أحاديثهم توبعت من طرق أخرى، وأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت فيما قصدت، والحمد لله رب العالمين.

* * *

مصادر البحث

- ١ -- اختصار علوم الحديث، لابن كثير، مع الباعث الحثيث، للشيخ أحمد شاكر، القاهرة .
 - ٢- إيضاح الملتبس، للخطيب البغدادي، تحقيق يحيى الشهري، الرياض.
- ٣- بغية الباحث عن زوائد الحارث، للهيثمي، تحقيق الباكري، الجامعة الاسلامية، بالمدينة المنورة .
 - ٤- التاريخ الأوسط للبخاري، تحقيق محمد إبراهيم اللحيدان، دار الصميعي، الرياض
 - ٥- التاريخ الكبير، للبخاري، طبعة الهند .
 - ٦- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، القاهرة .
 - ٧- تاريخ دمشق، لابن عساكر، دار الفكر، بيروت .
- ٨- ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج لهم أحمد في المسند، لابن عساكز، تحقيق كاتب هذا
 البحث، دار البشائر الاسلامية، بيروت
 - ٩- تفسير ابن كثير، دار الفتح بدولة الامارات العربية المتحدة .
 - ١٠ تهذيب التهذيب، لابن حجر، دار صادر، بيروت .
- ١١ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمُزي، تُحَقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت .
 - ١ ٢ الثقات، لابن حبان، طبعة الهند .
 - ١٣ جامع الترمذي، تحقيق أحمد شاكر وغيره، القاهرة .
 - ١٤ الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، الهند .
 - ٥١ حلية الأولياء، لأبي نعيم، مكتبة الخانجي بالقاهرة .
 - ١٦- خصائص المسند، لأبي موسى المديني، طبع القاهرة .
 - ١٧ الرواة الذين تأثروا بابن سبأ، للدكتور سعدي الهاشمي، دار العلوم والحكم بالمدينة المنورة .
 - ١٨ . وائد عبد الله بن أحمد، جمع ودراسة، للدكتور عامر حسن، دار البشائر الاسلامية، بيروت.

- ١٩ سلسلة الأحاديث الضعيفة، للشيخ ناصر الدين الألباني، المكتب الاسلامي، بيروت.
 - ٠٠ سنن أبي داود، تحقيق الدعاس، حمص.
 - ٢١ سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة .
 - ٢٢ -- سنن البيهقي الكبرى، الهند .
 - ٢٣ سنن الدارقطني، بعناية محمد عبد الله اليماني، القاهرة .
 - ٢٤ سنن الدارمي، تحقيق حسين اسد، دار ابن حزم، بيروت.
 - ٢٥ سنن النسائي، بعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الاسلامية، بيروت.
 - ٢٦ سير اعلام النبلاء، للذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٢٧ ــ شرح علل الترمذي، لابن رجب، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، دار الملاح بدمشق .
 - ٢٨ شرح مشكل الآثار، للطحاوي، تحقيق شعيب الدرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت.
 - ٢٩ صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرباؤوط، مؤسسة الرسالة .
 - ٣٠ صحيح ابن خزيمة، تحقيق الأعظمي، المكتب الاحلامي، بيروت.
 - ٣١ صحيح البخاري، مع فتح الباري، طبعة الدار السلفية بالقاهرة.
 - ٣٢ صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة .
 - ٣٣ الضعفاء، للعقيلي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت.
 - ٣٤- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق إرشاد الحق، باكستان
- ٣٥- العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي وصالح والميموني، تحقيق وصي الله عباس، الدار السلفية بالهند
 - ٣٦- العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، تحقيق وصي الله عباس، المكتب الاسلامي، بيروت .
 - ٣٧ فتاوي ابن تيمية، الرياض.
 - ٣٨ فتح الباري، لابن حجر، المكتبة السلفية بالقاهرة .

- ٣٩- القول المسدد في الذب عن المسند، لابن حجر، القاهرة .
- . ٤ الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، دار الفكر، بيروت .
- ١ ٤- كشف الاستار عن زوائد البزار، للهيثمي، تحقيق الاعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت .
 - ٤٢ الكني، لأبي بشر الدولابي، دار الكتب العلمية، تصوير عن الطبعة الهندية .
 - ٤٣ ــ لسان العرب، لابن منظور، دار المعارف، القاهرة .
 - ٤٤ لسان الميزان، لابن حجر، دار الأعلمي، بيروت، تصوير عن الطبعة الهندية .
 - ٥٤ المجروحين، لابن حبان، دار الوعي بحلب .
 - ٤٦ مجمع الزوائد، للهيثمي، دار الكتب العلمية، بيروت.
 - ٤٧ المدخل إلى الصحيحين، للحاكم، تحقيق الكليب، مكتبة العبيكان بالرياض.
 - ٤٨ المستدرك على الصحيحين، للحاكم، دار البغرفة، تصوير عن الطبعة الهندية .
 - ٩٤ مسند أبي يعلى، تحقيق حسين ألمد الادار المأموع بدامشق.
- ٥- مسند أحمد، تصوير عن الطبعة الميمنية بالقاهرة،، وهذه هي المعتمدة في العزو، ورجعت أيضاً إلى الطبعة الجديدة بتحقيق الشبخ شعبب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ورجعت كذلك إلى طبعة الشيخ أحمد شاكر بالقاهرة .
 - ١ ٥- مسند الروياني، تحقيق أيمن علي، القاهرة .
 - ٥٢- المصعد الأحمد، لابن الجزري، تحقيق الشيخ أحمد شاكر، طبع في أول المسند، القاهرة .
 - ٥٣ مصنف ابن أبي شيبة، باكستان .
 - ٤ ٥- مصنف عبد الرزاق، تحقيق الأعظمي. المكتب الاسلامي، بيروت
 - ٥٥- المعجم الأوسط؛ للطبراني، تحقيق طارق عوض الله وعبد المحسن ابراهيم، دار الحرمين بالقاهرة .
 - ٦ ٥- المعجم الصغير، للطبراني، المكتب الاسلامي، بيروت .
 - ٥٧ المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق حمدي السلقي، بغداد .

- ٥٨ منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، الرياض .
- ٩ ٥- الموضح لأوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغدادي، تحقيق المعلمي، الهند . *
 - ٠٦- الموضوعات، لابن الجوزي، تحقيق نور الدين شكري، أضواء السلف.
- ٦١ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق البجاوي، دار المعرفة، بيروت .
- ٦٢ النكت على ابن الصلاح، لابن حجر، تحقيق المدخلي، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة .
- ٦٣ الوجادات في مسند أحمد، جمع ودراسة، للدكتر عامر حسن صبري، دار البشائر الاسلامية، يروت .

٢٤ - الوضع في الحديث، للدكتور عمر فلاتة، مكتبة الغزالي بدمشق.



رهادا روى بعد (تعليم وأثرة أتباع التابعين معاداً روى بعد المحمد مس البناري التعريف بالبحث

محاولة جادة لمعرفة حقيقة الرواية (بالعنعنة) في طبقة التابعين وأتباعهم أخذ في الاعتبار مصطلحات تلك الطبقة ولم يغفلها، ورجع لما توقر من أقوالهم ودرسها بتدقيق وشمول.

واقتضى البحث: الدراسة التطبيقية لروايات الأئمة - الذين كرَّ هُوَا التَّدليس، أوَّ لَمُ عنهم التَّدليس السَّمِين. لم يؤثر عنهم التَّدليس - في الصحيحين.

وتوصَّلَتَ الدراسة: إلى أن (الإجازة مع المناولة)، هي الطّريقة المنسَسَرة في هذه الطّبقة غالباً، من بين طرق الرّواية الثلاثة (القراءة، والسّماع، والإجازة مع المناولة).

ولما تحسّلوا الروايات من الكتب، أو الصحف، أو النسخ، بهذه الطّريقة المنتشرة، فقد أدّوا هذه الرّوايات التي فقد أدّوا هذه الرّوايات بصيغة (العنعنة)، وميّزوها عن صيغ أداء الروايات التي تحمّلوها عن طريق (القراءة، والسّماع) ولم يخلطوا بين صيغ أدائها لدقّتهم وورعهم.

وهناك اعتقاد سائد أن المصنفين في عصر التابعين وأتباعهم، جمعوا الأحاديث في كتبهم من رواة الحديث، الذين التقوا بهم أثناء رحلاتهم في المدن والأمصار الإسلامية، ولم يستخدموا الكتب المدونة من قبل.

فلعل هذا البحث يضيف آفاقاً جديدة في معرفة مصادر الرواية في القرن الأولُ لُولُونُ في القرن الأولُ لُولُ

* أستاذ مشارك بقسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، بمكة المكرمة، ولد بالطائف عام (١٣٧٤ه)، وحصل على درجة الماجستير من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبد العزيز عام (١٠١ه) وكانت رسالته: «الإمام عبد الله بن المبارك محدثاً وناقداً»، وحصل على درجة الدكتوراه في الكتاب والسنة، من كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، بتقدير ممتاز، مع التوصية بطبع الرسالة، عام (٣٠١ه) وكانت رسالته: «كتاب الدعاء للطبراني: تحقيق ودراسة»، وله عدة بحوث ومؤلفات.

المقدمة

إِن الحمد الله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئآت أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إِله إِلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. أما بعد:

يرى كثير من الدارسين أن مصطلح الحديث، علم نشأ مع نشأة الرواية في الإسلام، وكان لجيل الصحابة والتابعين وأتباعهم مشاركات في إرساء قواعد هذا العلم وأصوله، ثم تدرج هذا العلم في التطور، حتى خضجت واستقرت في القرن الثامن الهجري على يد ابن حجر __ رحمه الله __، والذي يجب أن لا نغفل عن معرفته أن مباحث من هذا العلم، نضجت واستقرت في كل مرحلة من المراحل الذي من بها هذا العلم.

ففي عصر الرواية الشفاهية نضجت واستقرت قواعد ضبط الرواية حفظاً، وما يتعلق بها، وإلى جانبه نضجت واستقرت القواعد المتعلقة بضبط الرواية كتابياً، وما يتعلق بها. ثم القواعد والأصول المتعلقة بضبط الكتب وروايتها، وما يتعلق بها. ولما كثرت كتب السنة وانتشرت روايتها نشأ علم الأثبات و المشيخات، وما يتعلق بها من قواعد وضوابط وأصول. بمعنى أن المحدثين ضبطوا القواعد والأصول المتعلقة بعلم مصطلح الحديث حسب احتياجاتهم في كل فترة ومرحلة مر بها هذا العلم، وهدفهم الوحيد في ذلك كله كيف يحافظون على السنة.

ودراستنا للرواية في مرحلة من هذه المراحل بعيداً عن القواعد والأصول التي اصطلح عليها القوم في تلك المرحلة، تُوقع كثيراً من الدارسين في حيرة ولا يجد إجابات شافية على كثير من تساؤلاته.

ولعل تساؤل بحِثنا من هذا القبيل.

تساؤل البحث: أغلب روايات التابعين وأتباعهم، في الكتب الستة والمسانيد وغيرها من كتب الحديث الشريف، نجد فيها الرواية بلفظ (عن) المحتملة للسماع ولعدم السماع، فالمعروفون بالتدليس لجئوا في التعبير عن أداء مروياتهم إلى هذه اللفظة وتسمى (العنعنة). و البحث في حكم صنيعهم، و قبول مروياتهم، وما يتعلق بهم، مستقه في كتب علوم الحديث، والكتب المفردة بالتدليس والمدلسين، ولكن يبقى السؤال عن الأثمة الذين لم يعرف عنهم التدليس: لم رووا بلفظ (عن) هذه الصيغة المحتملة للسماع ولعدم السماع؟ مع وجود ألفاظ تدل على صريح السماع مثل: سمعت، وحدثنا، حدثني، وأخبرنا، أخبرني؟ ويتفرع عن هذا السؤال عدة تساؤلات:

١- ألم يعرف المحدثون في تلك الفترة معاني هذه الألفاظ وصيغ الأداء و دلالاتها ؟

٢- وهم وضعوا قواعد واصطلحوا على مصطلحات، ترى ألم يلتزموا بها ؟

٣- هل خفيت عنا بعض مصطلحاتهم في تلك الفترة؟

ولعل بإجابتنا على هذه التساؤلات تتضح الصورة لدينا، ونقف على الإجابة عن السؤال الرئيسي للبحث: لماذا روى بعض التابعين وأئمة أتباع التابعين بصيغة (العنعنة)؟ وهو عنوان البحث.

حدود البحث:

إن طبقة التابعين وأتباعهم، في علم الطبقات يشمل كل الرواة من غير الصحابة، والطبقة التي أخذت عن أتباع التابعين، وهم في تقسيم ابن حجر (ت٢٥٨ هـ) يشمل:

الطبقة الثانية إلى العاشرة، حيث إنه ذكر في الطبقة الأولى: الصحابة، وفي الطبقة العاشرة والحادية عشر والثانية عشر ذكر الآخذين عن تبع الأتباع (١).

⁽۱) التقريب ۷٥.

ويتسع البحث جداً إذا حددنا حدوده بجميع طبقة التابعين وأتباعهم، فلذا أرى من المهم، الوقوف على تحديد نطاق البحث، بحيث يكون شاملاً جامعاً لنُخرج بنتائج نستطيع تعميمها. وآثرت أن يحدد لي نطاق البحث أحد جهابذة العلم في الحديث، الذي ما استصغر (الإمام العظيم) الإمام البخاري نفسه بين يدي أحد إلا بين يديه، وهو أستاذه وشيخه على بن المديني رحمهما الله.

قال علي بن عبد الله بن المديني (۱): نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة: الزهري (ت٥٠ ١٩ هـ)، وعمرو بن دينار (ت٢٦ ١هـ)، وقتادة (ت١١٧هـ)، ويحيى بن أبي كثير (ت٢٦ هـ)، وأبي إستحاق يعني الهماني (ت٢٨ ١هـ)، وسليمان الأعمش (ت٢١ هـ).

ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف، فممن صنف من أهل الحجاز: مالك ابن أنس (ت٩٧٩هـ)، وابن جريج (ت٠٥هـ)، ومحمد بن إسحاق (ت:٥٥هـ)، وسفيان بن عيينة (ت٩٩هـ)، ومن أهل البصرة: شعبة (ت٠٦هـ)، وسعيد بن أبي عروبة (ت٥٠هـ)، وحماد بن سلحة (ت٧٦هـ)، ومعمر (ت٥٠هـ)، وأبو عوانة (ت٢٧هـ)، ومن أهل الكوفة: سفيان الثوري (ت٢٦هـ)، ومن أهل الشام: الأوزاعي (ت٢٦هـ). ومن أهل الشام: الأوزاعي (ت٢٠هـ).

ثم صارعلم هؤلاء الإثني عشر إلى ستة: إلى يحيى بن سعيد (ت١٩٨ه)، وعبدالرحمن بن مهدي (ت١٩٨ه)، ووكيع بن الجراح (ت١٩٧ه)، ويحيى بن أبي زائدة (ت١٨٨ه) ويحيى بن آدم (ت١٨٧ه)، وعبد الله بن المبارك (ت:١٨١ه).

قلت: وانتهى أغلب ما صح من روايات هؤلاء الستة إلى كتابي صحيح البخاري وصحيح مسلم.

⁽١) الجرح والتعديل (١/ ٢٣٤)، علل الحديث ومعرفة الرجال ص١٨٠.

نظرت إلى هؤلاء الذين ذكرهم ابن المديني وهل يصلحون لإجراء هذه الدراسة من خلالهم فوجدت الآتي:

١ - من طريقهم جاءت أغلب الروايات، إذ الإسناد يدور عليهم.

٢- الستة المذكورون أولاً، يمثلون طبقة التابعين، الزهري وقتادة من أوساط التابعين، لأنهم رأوا لأن أغلب رواياتهم عن كبار التابعين، والأربعة الباقون من صغار التابعين، لأنهم رأوا الصحابي والإثنين، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة كالأعمش.

٣- الباقون الثمانية عشر يمثلون أتباع التابعين، كبارهم وأوساطهم وصغارهم.

3- إن كان هؤلاء (الذين ذكرهم ابن المديني) جميعاً وصفوا بالتدليس، لقلت: إن المدلس من شأنه الرواية بالعنعنة، ولم يصلحوا لإجراء هذه الدراسة. ولكن وجدت: شعبة، وابن المبارك، وحماد، و وكيعاً، وهم من أثمة أتباع التابعين، وردت عنهم نصوص صريحة في كراهتهم التدليس، وذم المدلسين.

وأيضاً لم أقف في كتب الجرح وعلم الرجال وطبقات المدلسين، على أن: معمراً، وأبا عوانة، والأوزاعي، وابن مهدي، ويحيى بن سعيد، ويحيى بن أبي زائدة، ويحيى بن آدم، أنهم وصفوا بالتدليس .

فينبغي أن ندرس روايات هؤلاء الذين كرهوا التدليس، وروايات من لم نقف على أنهم وصفوا بالتدليس، ونقف على مدى روايتهم بالعنعنة، ونثبت أنهم أكثروا الرواية بالعنعنة.

٥- وأما الزهري، وقتادة، وعمرو بن دينار، ويحيى بن أبي كشير، وأبو إسحاق الهمذاني، وسليمان الأعمش، ومالك بن أنس، وابن جريج، ومحمد بن إسحاق، وسفيان ابن عيينة، وسعيد بن أبي عروبة، وسفيان الثوري، وهشيم. فهؤلاء وصفوا بالتدليس. لذا استبعدتهم من الدراسة التطبيقية، أي دراسة رواياتهم ومدى روايتهم بالعنعنة، لأنه لا فائدة من معرفة ذلك.

٦- وهؤلاء الذين ذكرهم ابن المديني، ووردت عنهم نصوص صريحة في كيراهتهم التدليس، وذم المدلسين، أو أنهم لم يوصفوا بالتدليس، كلهم من طبقة أتباع التابعين.

والمذكورون الستة في طبقة التابعين كلهم ممن وصف بالتدليس، ولم تسعفني النصوص حتى في غير هؤلاء الستة ممن هم في طبقة التابعين.

فالبحث في نطاقه النظري لا يتجاوز أقوال هؤلاء الأئمة، وقد أذكر كلام غيرهم لإمامتهم وجلالتهم وقربهم من هؤلاء الطبقات. وفي نطاق البحث التطبيقي سيكون الصحيحان معتمدي لمكانتهما عند المحدثين.

منهجي في البحث: سأتبع المنهج التحليلي الاستنباطي، و المنهج الاستقرائي التتبعي، لأن الدراسة تتطلب ذلك.

خطة البحث:

المبحث الأول: الذين أنكروا التدليس صراحة ورووا بصيغة (العنعنة).

المبحث الثاني: الذين لم يؤثر عنهم التدليس ورووا بصيغة (العنعنة).

المبحث الثالث: إلتزام المحدثين بصيغ الأداه وعدم تخبيرها

المبحث الرابع: طرق التحمل، والفاظ وصيغ الأداء المستخدمة في طبقة التابعين وأتباعهم:

- ١- السماع من لفظ الشيخ وصيغ أداثها.
 - ٢- القراءة على الشيخ وصيغ أدائها.
 - ٣- الإِجازة مع المناولة وصيغ أدائها.

الخاتمة: وفيها خلاصة البحث.

وقد يشعر المتخصص في دراسات علم الحديث، بتقديم وتأخير بعض المباحث عما استقر عليه في فكره، ولكن طبيعة البحث وتساؤلاته فرض على هذا الترتيب.

المبحث الأول

الذين أنكروا التدليس صراحة و رووا بصيغة (العنعنة)

بتصفح المرويات في طبقة التابعين وأتباعهم، نجد أنهم استخدموا صيغ الأداء: (سمعت، وحدثني، وأخبرني، وعن) بكثرة.

(سمعت، وحدثني، وأخبرني) ألفاظ بوضعها اللغوي، والاصطلاحي عند الحدثين تدل على صريح السماع. ولفظة (عن، وقال فلان) تدلان على احتمال السماع وعدمه.

وعدل المدلسون عن استخدام الألفاظ الصريحة في السماع، واستخدموا الالفاظ المحتملة.

والتدليس: هو أن يروي الراوي عن شيخه ما لم يسمعه منه، موهماً سماعه منه، بصيغة محتملة ك (عن) أو (قال).

ولقد كرهه أكثر أهل العلم ممن يدور عليهم الإسناد، مثل: شعبة، وابن المبارك، ووكيع ابن الجراح، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة. فهل هؤلاء استخدموا في رواياتهم الألفاظ التي تدل على صريح السماع (سمعت، وحدثني، وأخبرني)، أم استخدموا العنعنة، فلا بد من دراسة رواياتهم، واقتصرت على الصحيحين لمكانتهما عند المحدثين كما أسلفت.

- لقد بالغ شعبة في ذم التدليس و الزجر عنه، فقد روى الإمام الشافعي عن شعبة (١). قال: التدليس أخو الكذب. وقال أيضاً: التدليس في الحديث أشد من الزنا، ولأن أسقُط من السماء أحب إلي من أن أدلس (٢). ومع قوله هذا نجده استخدم الصيغة التي يستخدمها المدلسون في أداء رواياتهم بقولهم (عن).

⁽١) شُعبة بن الحجّاج بن الورد العتكيّ الأزديّ، مولاهم، أبو بسطام الواسطي، (ت:١٦٠ه) الإمام الحافظ، أمير المؤمنين في الحديث، وأول من فتش في العراق عن الرجال، وذبّ عن السنة المطهرة، وهو ثقة حافظ متقن عابد زاهد (سير أعلام النبلاء ٢٠٢/٧) تهذيب الكمال ٥٨١، تهذيب التهذيب ٢٣٨/٤) (٢) الكفاية ١/٣٥٦.

وقفت على رواياته في الصحيحين (١) وبلغت: (١٣٨٥) رواية. منها: (٩٤) رواية في البخاري. و(٤١) رواية في مسلم. وأداها (بالعنعنة)، والروايات الباقية أداها بألفاظ صريحة. (أي بنسبة ٦٥٪ من رواياته جاءت بالعنعنة) (٢).

- وكره التدليس أيضاً ابن المبارك (٣)، حيث ورد عنه أنه قال: لأن نخر من السماء أحب إلى من أن ندلس حديثاً (٤). ومع كراهته للتدليس إلا أنه روى (بالعنعنة).

وقفت على رواياته في الصحيحين و بلغت: (٢٨٥) رواية. منها: (١٠) روايات في البخاري، و(١٣) روايات في مسلم. وأداها (بالعنعنة)، والروايات الباقية أداها بألفاظ صريحة. (أي بنسبة ٨٪ من رواياته جاءت بالعنعنة) (٥٠).

- والإمام وكيع (١)، لا يستحل التدليس. فقد ورد عن هاشم بن زهير أخي الفياض قال: كان وكيع ربماً قال في الحديث: (حدثنا)، وربما لم يقل. قال: فقلنا لجار لنا يقال له

⁽٣) عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي المروزي، (ت: ١٨١هـ) أحد الأثمة الأعلام في الحديث، ومن الذين شاركوا في إرساء قواعد هذا العلم، وهمن تكلم في الرجال ولم يكثر، وكان معتدلاً في نقده، واعتد العلماء بقوله، بلغت زواياته في الكتب الستة (٧٧٦) رواية . وبرع أيضاً في التفسير والفقه والعربية ومعرفة أيام الناس . نظم الشعر في الزهد والحث على الجهاد وصنف فيها . ولقد زين علمه بالعمل المتواصل في جميع وجوه البر والخير وأنواع العبادة . صحبت هذا الإمام لاكثر من ثلاث سنوات في رسالة الماجستير وكتبت عنه بعنوان (الإمام عبدالله بن المبارك محدثاً وناقداً) (سير ٧٧٨/٨)

⁽٤) الكفِاية ١/٣٥٦.

⁽۵) وهي في البخساري: (۳۹۳، ۲۱۲۲، ۳۶۰۳، ۳۲۸۱، ۲۶۲۹، ۱۶۶۹، ۹۶۶۹، ۹۲۲، ۲۲۲۹، ۲۷۲۹، ۹۷۲۰، ۹۷۲۰، ۹۷۲۰) وفي مسلم: (۷۰۲، ۹۷۲، ۹۷۲، ۲۲۸۱، ۲۲۲۱، ۲۲۲۱، ۲۲۲۱، ۲۷۲۱، ۲۲۲۱، ۲۲۸۱، ۹۳۲۰، ۹۳۲۱، ۹۳۸۱، ۲۳۸۹، ۹۳۸۱، ۹۳۸۹).

⁽٦) وكيع بن الجرّاح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي الحافظ (ت ١٩٧هـ) أحد الأعلام. وكان من بحور العلم وأثمة الحفظ. وكان عابداً قال أحمد: كان مطبوع الحفظ، وكان وكيع حافظاً حافظاً وكان أحفظ من ابن مهدي كثيراً كثيراً وقال: عليكم بمصنفات وكيع . (سير ٩/١٤١ ت التهذيب: ١١/ ١٢٣).

وقفت على رواياته في الصحيحين وبلغت: (٣٨٦) رواية. منها: (١٥٨) رواية أداها (بالعنعنة)، و الروايات الباقية أداها بألفاظ صريحة. (أي بنسبة ٤١٪ من رواياته جاءت بالعنعنة) (٢).

- وقد وصف حماد بن زيد (^٣)، التدليس بالكذب، قال خالد بن خداش: سمعت حماد بن زيد يقول: التدليس كذب. ثم ذكر حديث النبي صلى الله عليه وسلم: المتشبع عما نم يعط كلابس ثوبي زور. قال حماد: ولا أعلم المدلس إلا متشبعاً بما نم يعط (^{٤)}. ومع ذلك القول في التدليس، نجده روى (بالعنطية)

وقفت على رواياته في الصحيحين وقد بلغت : (٢٠٤) رواية . منها: (٩٧) رواية في البخاري . و(٤٨) رواية في البخاري . و(٤٨) رواية في مسلم . وأداها (بالعنعنة) ، والروايات الباقية أداها بالفاظ صريحة . (أي بنسبة ٣٦٪ من رُوَالِيَاتِيَّ جَاءِيْتُ مِالْعِبْعِمَةً) (أي بنسبة ٣٦٪ من رُوَالِيَاتِيَّ جَاءِيْتُ مِالْعِبْعِمَةً)

⁽١) الكفاية ١/ ٣٥٦.

⁽٣) حماد بن زيد بن درهم الجهضمي، أبو إسماعيل البصري، الضرير، (ت: ١٧٩هـ) ثقة، ثبت، فقيه، إمام، كان يحفظ حديثه، ولم يكن له كتاب . (سير ٢٠١٠)، ت التهذيب ٩/٣).

⁽٤) الكفاية ١/١٥٦.

- وأيضاً كره التدليس حماد بن سلمة (١)، قال سليمان بن حرب: حدثني أبو النعمان قال: قال حماد: إني أكره إذا كنت لم أسمع من أيوب حديثاً أن أقول: قال أيوب كذا وكذا، فيظن الناس أني قد سمعته منه (٢). ومع كراهته للتدليس، روى (بالعنعنة).

وقفت على رواياته في الصحيحين و بلغت: (١٢٤) رواية . منها: (١) رواية واحدة في البخاري و(٦٥) رواية في مسلم و أداها (بالعنعنة)، والروايات الباقية أداها بالفاظ صريحة. (أي بنسبة ٥٣٪ من رواياته جاءت بالعنعنة) (٣).

فهؤلاء هم: شعبة، وابن المبارك، وحماد، و وكيع، من أئمة أتباع التابعين الذين يدور الإسناد عليهم، ووردت عنهم نصوص صريحة في كراهتهم التدليس، وذم المدلسين، إلا أننا رأيناهم أكثروا إلرواية بصيغة (العنعنة)، فما السر با ترى؟

- ألم يعرف المحدثون في تلك الطبقة معاني هذه الألفاظ وصيغ الأداء و دلالاتها ؟
- أم وضعوا قواعد واصطلحوا على مصطلحات، فلم يلتزموا بها ؟ الإجابة قطعاً لا، وسنقف على ذلك في المباحث القادمة.

^{* * *}

⁽١) حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، (ت: ١٦٧هـ) الإمام القدوة، ثقة، عابد، أثبت الناس في حميد الطويل وأثبتهم في ثابت، تغير حفظه قليلا بأخرة وكان صاحب تصانيف .

⁽سير - ٧/٤٤، ت التهذيب ١١/٢).

⁽٢) الكفاية ١/٢٩٠ .

⁽٣) انظر في البخاري الرواية رقم: (٢٥٦) . وفي مسلم: (١١٩، ١٨١، ١٩٢، ٢٠٣، ٣٧٦، ٥٢٧، ٥٢٧، ٥٢٠) انظر في البخاري الرواية رقم: (٨٩٠ ، ٢٠٣، ٢٠٣) .

المبحث الثاني

الذين لم يؤثر عنهم التدليس و رووا بصيغة (العنعنة)

وأما الأئمة الذين لم يؤثر عنهم أنهم دلسوا فهم: معمر، وأبو عوانة، والأوزاعي، وابن مهدي، ويحيى بن آدم.

فلا بد من دراسة روايات هؤلاء أيضاً، وهل استخدموا الألفاظ التي تدل على صريح السماع، أم استخدموا العنعنة؟.

- معمر بن راشد (۱): فقد وقفت على رواياته في الصحيحين وبلغت: (٥٥٤) رواية منها: (٢١٠) رواية في مسلم. وأداها (بالعنعنة)، والروايات الباقية أداها بألفاظ صريحة . (أي بنسبة ٧٧٪ من رواياته جاءت بالعنعنة) (٢).

- أبو عوانة الوضاح اليشكري ($^{(7)}$): وقفت على رواياته في الصحيحين وقد بلغت: ($^{(77)}$) رواية . منها: في البخاري: ($^{(77)}$) رواية . منها:

⁽١) معمر بن راشد الأزدي الحداني، مولاهم أبو عروة بن ابي عمرو البصري، (ت: ١٥٤ه) الإمام الحافظ، وقال الذهبي: ومع كون معمر ثقة ثبتاً، فله أوهام، لاسيما لما قدم البصرة لزيارة أمه، فإنه لم يكن معه كتبه، فحدث من حفظه، فوقع للبصريين عنه أغاليط، وحديث هشام وعبد الرزاق عنه أصح، لانهم أخذوا عنه من كتبه ، وله كتاب الجامع (سير أعلام النبلاء ٧/٥، تهذيب الكمال ١٣٥٥، تهذيب التهذيب ١٨ ٣٤٣).

⁽٣) الوضاح بن عبدالله اليشكري، أبو عوانه الواسطي (ت: ١٧٦هـ) الإمام، الحافظ، الثبت، قال ابن مهدي: كتاب أبي عوانة أثبت من حفط هشيم. وقال أحمد: إذا حدث من كتابه قُهو أثبت وإذا حدث من غير كتابه فربما وهم. وقال أبو زرعة: ثقة إذا حدث من كتابه. وقال ابن معين كان أمياً، يستعين بمن يكتب له. (سير أعلام النبلاء ٢١٧/٨، تهذيب الكمال ٢٤١٦، تهذيب التهذيب التهذيب ١١ / ١١٨، التاريخ لابن معين ٢٩٤).

وأداها (بالعنعنة)، والروايات الباقية أداها بألفاظ صريحة. (أي بنسبة ٦٦٪ من رواياته جاءت بالعنعنة) (١).

- عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي ($^{(7)}$): وقدفت على رواياته في الصحيحين وبلغت: ($^{(7)}$) رواية في مسلم. وأداها وبلغت: ($^{(7)}$) رواية في مسلم. وأداها ($^{(7)}$) رواية في مسلم. وأداها (بالعنعنة)، والروايات الباقية أداها بألفاظ صريحة. (أي بنسبة $^{(7)}$).

- عبد الرحمن بن مهدي ($^{(1)}$: وقفت على رواياته في الصحيحين وقد بلغت : ($^{(190)}$) رواية . منها: ($^{(190)}$) روايات في البخاري و($^{(190)}$) روايات في مسلم. أداها (بالعنعنة) $^{(190)}$.

⁽۱) وعلى سبيل المثال، انظر في البخاري الروايات رقم: (١٥، ٦٠، ٩٦، ٣٤، ٢٤٥٠، ٢٤٨٨، ٢٤٥٠)، ٢٤٨٨، ٢٤٨٠، ٣٩٤٨، ٣٩٤٨، ٣٩٤٨، ١١٩٢، ١١٩٢، ١١٩٢، ١١٩٢، ١١٩٢، ١١٩٢، ١١٩٢، ١١٩٢، ١١٩٢، ١١٩٢، ١١٩٢، ٢٣٦١، ٢١٩١، ٢١٩١، ٢١٩١، ٢١٩١، ٢١٩١، ٢٣٦٧).

⁽٢) عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي، أبو عمر، (\mathbf{r} : ٧٥١هـ) كان إمام الديار الشامية في الفقه وشهرته في الفقه فاقت على علمه بالحديث . كان عابداً زاهداً ورعاً آمراً بالمعروف ناهيناً عن المنكر وكان مختلطاً بالناس ينفي حوا ثجهم عند الولاة والوزراء، وثقه العلماء واثنوا على علمه وسيرته (سير - 1.4 - 1.4) تا الكمال ١٠٨٠) .

⁽٤) عبدالرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن العنبري، أبو سعيد البصري، (ت: ١٩٨ه) إمام، فقيه، حافظ ثبت حجة، عارف بالرجال. قال ابن حبان: كان من الحفاظ المتقنين، وأهل الورع في الدين، ممن حفظ وجمع وتفقه وصنف وحدث، وأبى الرواية إلا عن الثقات. (سير ٩/ ١٩٢، ت الكمال ١٩٨، ت الثهذيب ٦/ ٢٧٩، الثقات ٣/ ٢٤٠)

⁽٥) انظر قي البخاري الروايات رقم: (٣٥١٥، ٣٥١٥، ٤٤٧٩، ٤٥٧، ٢٣٦٤، ٦٣٦١) وعلى سبيل المثال، انظر الروايات التالية في مسلم: (٧، ٢١٥، ٤٥٤، ١١٢٠، ١٦٢٤، ١٩٣٣، ٢٠٣١، ٢٠٥٦، ٢٠٥٠).

- يحيى بن سعيد القطان (١٠). وقفت على رواياته في الصحيحين وقد بلغت: (١٥٥) رواية ، منها: (٩٦) رواية في البخاري و (١٠٣) رواية في مسلم. وأداها (بالعنعنة)، والروايات الباقية أداها بألفاظ صريحة . (أي بنسبة 7% من رواياته جاءت بالعنعنة) (٢).

- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ($^{(7)}$): وقفت على رواياته في الصحيحين وبلغت: ($^{(2)}$) رواية . منها ($^{(1)}$) رواية في البخاري و($^{(1)}$) رواية في مسلم. أداها (بالعنعنة)، والباقية أداها بألفاظ صريحة. ($^{(2)}$) بنسبة $^{(3)}$.

- يحيى بن آدم (٥٧): وقفت على رواياته في الصحيحين وبلغت: (٥٧) رواية. منها (٨) روايات أداها (بالعنعنة)، والروايات الباقية أداها بألفاظ صريحة. (أي بنسبة ١٤٪ من رواياته جاءت بالعنعنة) (١٦).

⁽١) يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي، أبو سعيد البصري الأحول الحافظ، (ت: ١٩٨هـ) إمام في الجرح والتعديل، أمير المؤمنين في الحديث ثقة ثبت حجة، قال ابن حبان: كان من سادات أهل زمانه حفظاً وورعاً وفهما وفضلاً وديناً وعلماً وهو الذي لمهد الأهل العراق رسام الحديث وأمعن في البحث عن الثقات وترك الضعفاء ومنه تعلم أحمد ويحيى وعلى وسائر المستلرجة الله عليهم.

⁽سير- ٩/١٧٥) ت الكمال ١٤٩٨ ع ت التهذيب ١١/١١، ت بغداد ١٤/٥٢١)

⁽٣) يحيى بن زكريا بن أبي زائدة واسمه خالد ميمون، أبو سعيد الكوفي، (ت: ١٨٤هـ) الحافظ الحجة. قال أحمد وابن معين: ثقة . وقال النسائي: ثقة ثبت . وقال العجلي: ثقة وهو ممن جمع له الفقه والحديث، ويعد من حفاظ الكوفيين، مفتياً ثبتاً، صاحب سنة، وكان على قضاء المدائن. ووكيع إنما صنف كتبه على كتب يحيى بن أبي زائدة . وقال ابن أبي حاتم: هو أول من صنف الكتب في الكوفة (سير ٨ /٣٣٧، ت الكمال ١٤٤٧، ت التهذيب ٢١ / ٢٠٨، ميزان الاعتدال ٤ / ٣٧٤، الجرح ٩ / ١٤٤٤).

⁽٤) انظر الروايات التسالية في البسخاري: (٢٧٦، ٢٧٨، ٣٠٣٥، ٣٦٨٩، ٣٦٨٩، ٤٣٨٤، ٤٣٨٤) ٤٣٨٤، ٤٣٨٤، ٤٣٨٤، ٤٣٨٤، ٤٣٨٤، ٤٨١٣، ٢٨٤، ٤٨١٣، ٤٨١٤، ٢٩٨١، ٤٨١٣، ٢٨١٩، ٤٨١٩، ٤٨١٩، ٤٨١٩، ٤٨١٩، ٤٨١٩، ٤٨١٩، ٤٨١٩، ٤٨١٩، ٤٨١٩، ٢٠٠٩، ٢٠١٩، ٢٠١٩، ٢٠١٩، ٢٠١٩، ٢٠١٩، ٢٠١٩، ٢٠١٩، ٢٠١٩، ٢٠٠٩، ٢٠١٩، ٢٠١٩، ٢٠٠

^(°) يحيى بن آدم بن سليمان الأموي، أبو زكريا الكوفي، (ت: ١٨٧هـ) الحافظ المجوّد. وكان من كبار أثمة العلم والاجتهاد. وقال أبو حاتم: كان يتفقه وهو ثقة. وله كتاب الخراج. (سير- ٩/ ٢٢٥، ت الكمال ١٤٨٥، ت التهذيب ١١/ ١٧٥، طبقات ابن سعد ٢/ ٢٠٤)

⁽٦) انظر في البخاري الروايات التالية: (٣٣١٧، ٤٣٨، ٤٩٣٠). وفي مسلم: (١٧٣٦، ١٧٣٩)

فهؤلاء الأئمة: معمر، وأبو عوانة، والأوزاعي، وابن مهدي، ويحيى بن سعيد، ويحيى ابن أبي زائدة، ويحيى بن آدم. الذين لم أقف على أنهم وصفوا بالتدليس، في كتب الجرح وعلم الرجال وطبقات المدلسين إلا أنهم رووا وأدوا رواياتهم بصيغة (العنعنة) أيضاً (١). فما السريا ترى؟ ونفس التساؤل يتكرر:

- الم يعرف المحدثون في تلك الطبقة معاني هذه الألفاظ وصيغ الأداء و دلالاتها ؟
 - أم وضعوا قواعد واصطلحوا على مصطلحات، فلم يلتزموا بها ؟

* * *



⁽١) وأما بقية الرجال الذين ذكر ابن المديني أن الإسناد يدور عليهم، فكلهم مذكور أنهم دلسوا، وذكروا في طبقات المدلسين وهم: الزهري، وقتادة، وعمرو بن دينار، ويحيى بن أبي كثير، وأبو إسحاق الهمذاني، وسليمان الاعمش، ومالك بن أنس، وابن جريج، ومحمد بن إسحاق، وسفيان بن عيينة، وسعيد بن أبي عروبة، وسفيان الثوري،وهشيم .

لذا استبعدت هؤلاء الأثمة من الدراسة التطبيقية ولم أبحث في رواياتهم، لأنهم دلسوا وعنعنة المدلسين مقبولة ومحمولة على الاتصال بالشروط التي ذكرها العلماء في كتب المصطلح وهؤلاء ممن قبل العلماء عنعنتهم.

المبحث الثالث

التزام المحدِّثين في تلك الطبقة (بألفاظ وصيغ الأداء) وعدم تغييرها

النصوص الواردة عن المحدِّثين في طبقة أتباع التابعين، تدل على أنهم منعوا من تبديل وتغيير لفظ الشيخ إذا قال: حدثنا فلان، قال أخبرنا فلان. فلا يجوز للطالب أن يقول في الرواية: حدثنا أو حدثني، بدل أخبرنا. وأخبرنا أو أخبرني بدل حدثنا.

ويدل على منعهم ذلك ما ورد عن الإمام أحمد بن حنبل، فقد ورد عن عوف (١) قال: سألت الحسن؟ قال: نعم. قال حنبل: قال: سألت الحسن؟ قال: نعم. قال حنبل: سألت أبا عبد الله عن ذلك، قال: لا. ولكن يقول: قرأت. وإذا قال الشيخ: حدثنا، قلت عنه، ولا حدثنا، وإذا قال: أخبرنا، قلت : أخبرنا، تتبع لفظ الشيخ، فإنما هو دين تؤديه عنه، ولا تقل لأخبرنا: حدثنا. ولا لحدثنا: أخبرنا. إلا على لفظ الشيخ، وهو أحب إلى. قال: ولا بأس بالقراءة، ولكن تبين ذلك (٣).

قال علي بن عبد الله بن جعفر المديني، قال: قلت ليحيى وهو ابن سعيد القطان: إنك تقول: فلان قال حدثني فلان، وقال حدثنا فلان، فحدثني وحدثنا عندك سواء؟ قال: لا. ما هما سواء، إذا قال: حدثنا، فلا يعجبني أن أقول: حدثني، وربما قال حدثني، فأشك فأقول: قال حدثنا، فأما إذا قال: حدثنا، فلا أستجيز أن أقول: قال حدثنى (٤).

قال حنبل: سألت أباعبد الله عن هذا الكلام. فقال أبو عبد الله: اتبع لفظ الشيخ في قوله: حدثنا، وحدثني، وسمعت، وأخبرنا، ولا تَعدّه. فإذا كانت قراءة، بينت القراءة،

⁽١) عوف بن أبي جميلة العبدي، أبو سهل البصري المعروف بالأعرابي، (ت: ١٤٦هـ) قال أحمد: ثقة صالح الحديث . وقال ابن معين والنسائي: ثقة ثبت. ووثقه ابن سعد . وقال ابن حجر: ثقة رمي بالقدر والتشيع (سير _ 7 / ٣٨٣) ت الكمال ١٠٦٥، ت التهذيب ٨ / ١٦٦ الجرح ٧ / ١٥٠) .

^{* (}٢) الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، أبو سعيد مولى الأنصار، (ت: ١١٠هـ) ثقة فقيه، فاضل مشهور رأس الطبقة الثالثة كان يرسل كثيراً ويدلس (سير٤ /٥٦٣، ت الكمال ٢٥٥، ت التهذيب ٢ /٢٦٣، ط أبن سعد ٧ / ١٥٦).

⁽٣) الكفاية ١/٢٩٢ .

⁽٤) الكفاية ١/٢٩٣.

وكذلك العرض. ولا تغير لفظ الشيخ، إنما تريد أن تؤدي لفظه كما تلفَّظ به، هو أسلم لك إن شاء الله تعالى (١).

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل (٢): قلت لأبي: الناس يقولون عن عبدالرزاق (٣): أنا معمر، وأنت تقول: حدثنا، وكان يقول لنا ذلك، ثم يرجع فيقول أنا.

ومعنى ذلك: أن الإمام أحمد التزم بلفظ شيخه عبد الرزاق في الأداء ولم يغيره.

وأما ما قاله الخطيب البغدادي: من أنه أجازه (أي التبديل والتغيير) مَنْ أباح التحديث على المعنى (٤). فيمكن أن يكون ذلك في الطبقات الأخيرة من المحدثين.

وما أورده من قول الحميدي (°): كان عند ابن عيينة، حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، وسمعت، واحداً (٦).

⁽١) الكفاية ١/٢٩٣ .

⁽٢) عبد الله بن احمد بن حنبل بن هلإل بن أسد الشيباني، (ت: ٩٩ه.). قال أحمد: قد وعى عبدالله عدماً كثيراً. وقال عبدالله بن احمد: كل شيء أقول قال أبي فقد سمعته مرتين اوثلاثة. وكان راوية أبيه سمع منه المسند والتفسير ومعظم مؤلفاته. وقال الخطيب: كان ثقة ثبتاً. ووثقه النسائي والدارقطني وأبو حاتم وغيرهم. وقال ابن حجر: ثقة. (ت الكمال ٦٦٤، ت التهذيب ٥/ ١٤١، التقريب ١/١٥)

⁽٣) عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري، مولاهم أبو بكر الصنعاني، (ت: ٢١١ه) قال ابن عدي: ولعبدالرزاق أصناف وحديث كثير وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأثمتهم وكتبوا عنه إلا أنهم نسبوه إلى التشبع وقد روى أحاديث في الفضائل ولم يتابع عليها فهذا أعظم ما ذموه من روايته لهذه الاحاديث ولما رواه في مثالب غيرهم. وأما في باب الصدق فأرجو أنه لاياس به . قال أبو حاتم: يكتب حديثه ويحتج به . وقال النسائي: فيه نظر لمن كتب بأخرة . كتب عنه أحاديث مناكير . وقال العجلي والبزار: ثقة يتشيع . وقال ابن حجر: ثقة حافظ مصنف مشهور عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع . (سير _٩/٥١٥) ت الكمال ٢٨٠ منائية بيب ٢ / ٢١٠)

⁽٤) الكفاية ١/٢٩٢.

⁽٥) عبدالله بن الزبير بن عيسى الحميدي المكي، أبو بكر الاسدي، (ت: ٢١٩هـ) قال أحمد: الحميدي عندنا إمام. وقال أبو حاتم: هو أثبت الناس في ابن عيينة. وهو رئيس أصحابه وهو ثقة إمام. وقال ابن حجر: ثقة حافظ فقيه، إذا وجد البخاري الحديث عند الحميدي كان لايعدوه إلى غيره . (سير- ٢١٦١، ت الكمال ٢٨٢، ت التهذيب ٥ / ٢١٥).

⁽٦) الكفاية ١/٢٩٣ .

وقول أبي إسحاق إبراهيم بن محمد، سمعت: أبا الوليد يقول: حدثنا، وأخبرنا، واحد.

لا تدل هذه الأقوال على جواز تبديل و تغيير، أو وجوب اتباع لفظ الشيخ في قوله:
حدثنا أو أخبرنا أو سمعت. وإنما تدل الأقوال: على أن إطلاق لفظة: حدثنا وأخبرنا وأنبأنا
وسمعت، كلها تؤدي معنى واحداً إذا أريد به السماع. بدليل قول أبي خيثمة عن يحيى
ابن سعيد القطان قال: أخبرنا، وحدثنا، واحد. إذا أراد به السماع (١).

فيتضح لنا أن المحدثين في طبقة أتباع التابعين، منعوا من تبديل وتغيير لفظ الشيخ في الأداء، ولم أقف على أي نص يدل على جواز ذلك في أي ظرف من الظروف. وإن لم تسعفنا النصوص على ذلك (منع أو جواز التبديل والتغيير) من طبقة التابعين، إلا أنه يتبادر إلى الذهن، أن أتباع التابعين اقتدوا في صنيعهم ذلك بأساتذتهم ومشايخهم التابعين اللذين كانوا أشد منهم التزاماً في قواعد الرواية.

ولعل الأمثلة التطبيقية الآتية من صحيح الإمام مسلم والبخاري تعطينا صورة واضحة عن التزام المحدثين في تلك الطبقة (بألفاظ الأداء) وعدم تغييرها، وأنهم إذا وضعوا قاعدة من القواعد أو المصطلحات التزموا بها ولم يتساهلوا في العمل بها:

المثال الأول^(٢):

روايات همام بن منبه $\binom{\pi}{2}$ عن أبي هريرة $\binom{3}{2}$ — وأغلب ظني أنها من الصحيفة المشهورة – روى منها مسلم فقط (٥٥) رواية في الأصول. كلها بسند واحد، وصيغة السماع فيها

⁽١) الكفاية ١/٣٠٩ .

⁽٢) اعتمدت على تخريج هذه الاحصاءات، على برنامج الحاسوب الآلي، الموسوعة الحديثية، الإصدار الثاني من شركة حرف، ثم قمت بتتبعها والتأكد منها يدوياً من مصادرها .

⁽٣) همام بن منبه بن كامل بن شيخ اليماني أبو عتبة الصنعاني (ت: ٣٢هـ) قال ابن معين: ثقة . وقال العجلي: يماني تابعي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات (سير أعلام النبلاء ٥/ ٣١١، تهذيب الكمال ١٤٤٨، تهذيب التهذيب العمال ٢٤٨٠) .

⁽٤) أبو هريرة الدوسي اليماني، (ت: ٥٧ هـ). اختلف في اسمه واسم أبيه اختلافاً كثيراً. قدم المدينة وأسلم عام خيبر، ولازم رسول الله على في ينشغل بأمور المعيشة قطعاً، لذا كثرت أحاديثه، وكان من حفاظ الصحابة، أمّن رسول الله على على دعائه عندما قال: اللهم أسالك علماً لاينسى. وفضائله ومناقبه كثيرة حرضي الله عنه --. (ت الكمال ١٦٥٥، ت التهذيب ١٢/ ٢٦٢، الإصابة ٤/ ٢٠٢).

واحدة من أول السند إلى آخره، وجاءت في جميع الروايات كالتالي: (حدثنا محمد بن رافع (١)، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن همام بن منبه، قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة، عن محمد رسول الله عَلَيْكَ، فذكر أحاديث منها).

ف معنى ذلك أن الإمام مسلم اعتمد في ذكر هذه الروايات ال(٥٥) رواية، على الصحيفة المشهورة من رواية محمد بن رافع.

وفي كلها صيغة السماع واحدة من أول السند إلى آخره، فيدل هذا على التزام المحدثين في تلك الطبقات (بألفاظ الأداء) وعدم تغييرها.

المثال الثاني:

روايات: (يحيى بن يحيى (٢) عن مالك) في مسلم بلغت: (٢٣٥) رواية (٣). وفي كل هذه الروايات جاءت بلفظ: (يحيى بن يخيي فرات على مالك).

⁽۱) محمد بن رافع بن أبي زيد واسمه سابور القشيري، مولاهم أبو عبدالله النيسابوري الزاهد (ت: ٢٤ه). قال أحمد: محمد بن يحيى أجفيظ ومحمد بن رافع أورع. قال البخاري: كان من خيار عباد الله. وقال النسائي: ثقة مأمون. وقال ابن أبي حاتم وأبو زرعة: شبخ صدوق قدم علينا وكان قد رحل مع أحمد. وقال مسلم: ثقة مأمون صحيح الكتاب. وقال ابن حجر ثقة عابد. (ت الكمال ١١٩٦، ت التهذيب ٩/ والم مسلم: التقريب ٢/ ١٠٠).

⁽٢) يحيى بن يحيى بن بكير بن عبدالرحمن التميمي الحنظلي أبو زكريا النيسابوري، (ت: ٢٤٢هـ) قال أحمد: ما أخرجت خراسان بعد ابن المبارك مثله . وقال أيضاً: كان ثقة وزيادة وأثنى عليه خيراً . وقال النسائي: ثقة ببت . قال ابن حبان : كان من سادات أهل زمانه علماً وديناً وفضلاً ونسكاً وإتقاناً . وقال ابن حجر: ثقة ثبت إمام . (ت الكمال ١٥٢٥، ت التهذيب ١١ / ٢٩٦، التقريب ٥٩٨) .

⁽T) YO, (V) AP, PT(, VT1, PV1, VP1, T-T, P(T, TT1, VT7, TAT) YP1, 0, 3, P, 3, P, 3, P, 1, P, 1,

إلا في (٣) روايات، جاءت بلفظ: (يحيى بن يحيى قال: قلت لمالك: حدثك فلان) وهي الروايات رقم: (٣٤، ١٤٢١، ١٤٩٤).

وهذه الثلاث روايات وإن تغير لفظها في الأداء، إلا أنها جاءت بمعنى (٢٣٢) رواية، في صيغة الأداء.

فمعنى ذلك أن الإمام مسلماً اعتمد في ذكر هذه الروايات ال (٢٣٥) رواية، على موطأ الإمام مالك برواية يحيى بن يحيى بن بكير. وفي كلها صيغة السماع واحدة (قرأت على مالك)، ويدل هذا على التزام المحدثين (بألفاظ الأداء) وعدم تغييرها .

المثال الثالث:

كان حجاج بن محمد الأعور (١)، يروي عن ابن جريج كتبه، ويقول فيها: قال ابن جريج . فحملها الناس عنه واحتجوا برواياته، لأنه قد كان عرف من حاله أنه لا يروي إلا ما سمعه (٢).

⁽۱) حجاج بن محمد المصيصي الأعور، أبو محمد ترمذي الأصل، (ت: ۲۰٦ هـ) قال أحبد: ما كان أضبطه وأشد تعاهده للحروف ورفع أمره جداً. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقاً إن شاء الله وكان قد تغير آخر عمره حين رجع إلى بغداد. ووثقه ابن المديني والنسائي ومسلم والعجلي وغيرهم. وقال ابن حجر: ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره قبل موته (ت الكمال ٢٣٤، ت التهذيب ٢/٥٠). (٢) الكفاية ١/، ٢٩، الشذا الفياح ٢٨٠.

يدل هذا النص على وصف حالة الحجاج مع الرواية، وأنه كان يروي عن ابن جريج بالعنعنة، لأنه روى من كتبه، واحتج الناس برواياته (المعنعنة) لأنه كان لا يروي إلا ما سمعه. فبحثنا هل التزم المحدثون بصيغة (العنعنة) الذي عرف من حال الحجاج، أم بدلوه وغيروه إلى صيغ أخرى؟

فبالرجوع إلى روايات (حجاج الأعورعن ابن جريج) في الصحيحين: والتي بلغت (٥٥)رواية. نجد منها (٢٢) رواية جاءت بصيغة (حجاج بن الأعور عن ابن جريج) (١).

ومنها (٣٠) رواية جاءت بصيغة (حجاج بن الأعور قال ابن جريج) (٢).

وجاءت الروايتان: (٩٧٤، ١٦١٦) بصيغة: (حدثنا). والرواية الأولى: انفرد مسلم بتخريجها عمن سمع حجاج الأعور ولعل الخطأ منه. أما الرواية الثانية: فقد أخرجها النسائي في السنن الكبرى من نفس الطريق بصيغة (عن)، وجاءت الرواية (١٤٧٤) بصيغة: (أخبرنا)، وأخرجها البخاري وغيره كلهم بصيغة: (عن، أو قال).

فمعنى هذا أن حجاج بن الأعور روى جميع رواياته عن ابن جريج بصيغة محتملة للسماع، ولم تتبدل إلا في (٣) روايات، وواضح من التخريج أنه وقع خطأ ولعله من بعض النساخ.

وهذا يدل على التزام المحدثين في طبقة أتباع التابعين (بالفاظ الأداء) وعدم تغييرها، وأنهم إذا وضعوا قاعدة من القواعد أو المصطلحات التزموا بها ولم يتساهلوا في العمل بها.

⁽۱) وهي: في البيخياري رقم: (۲۲۵ء ، ۲۵۸۰ ، ۲۵۹۹ ، ۲۸۱۵) ۲۲۹۰ ، ۲۹۱۳). وفي ميسلم: (۲۲۲ ، ۲۵۱ ، ۵۵۵ ، ۲۳۸ ، ۹۷۰ ، ۲۸۳۱ ، ۲۸۳۱ م ، ۲۱۱۹ ، ۲۵۸۱ ، ۵۹۸۱ ، ۱۹۷۹ ، ۲۰۳۱ ، ۲۰۳۱ ، ۲۲۷۸ ، ۲۲۱۲).

⁽۲) وهي في البخاري رقم: (٥٢٦٤، ١٨٦٤، ١٧٩٥) وفي مسلم: (٣٧٧، ٤٥، ١٤٩، ٢٣٧، ١٥٧، ٣٨٨، ٣٤٩، ٢٩، ١، ١٨٠٤، ٥٨٠١، ١١٨٧، ١٣٤١، ١١٤١، ١٤١١، ٣٨٤١، ١٠٨١، ١٨٣١، ٢٥٨١، ٢٥٨١، ٣٨٢، ٢٥٨١، ٢٥٨١، ٣٢٢، ٢٥٨١،

وإن لم تسعفنا النصوص على ذلك (منع أو جواز التبديل والتغيير) من طبقة التابعين، إلا أنه يتبادر إلى الذهن، أن أتباع التابعين اقتدوا في صنيعهم ذلك بأساتذتهم ومشايخهم التابعين الذين كانوا أشد منهم التزاماً في قواعد الرواية.

من هنا أستطيع أن أطْمئن للدراسة وتطبيقاتها ونتائجها بنسبة كبيرة، لأنني أتعامل مع معطيات ثابتة لا تتغير، في الظروف العادية. فالمحدِّثون في تلك الطبقة منعوا من تغيير وتبديل لفظ الشيخ (سمعت، وحدثنا، وأخبرنا، وعن، وقال) في أدائه الرواية. والتزموا هم بذلك.

* * *



المبحث الرابع

طرق التحمل وصيغ الأداء المستخدمة في طبقة التابعين وأتباغهم

إذا رجعنا إلى ما توافر لدينا من أقوال التابعين وأتباعهم، في طرق تحمل الروايات، وصيغ وألفاظ أدائها، لخرجنا بصورة واضحة وتصور حقيقي لما اصطلح عليه القوم، وقعدوا له من القواعد، وربما وقفنا على سبب روايتهم بالعنعنة مع عدم تدليسهم، ولعرفنا أيضاً مدى التزامهم بتلك المصطلحات والقواعد من خلال دراساتنا التطبيقية.

ذكر الإمام مالك وهو يصور واقع الرواية والطريقة السائدة عندهم في طبقة أتباع التابعين، قال: السماع عندنا على ثلاثة أضرب، أولها: قراءتك على العالم. الثاني: قراءته عليك. والثالث: أن يدفع إليك كتابا قد عرفه فيقول اروه عني (١).

ولا يمنع أنه أراد الإخبار أيضاً عن أساتذته ومشايخه، وكلهم من طبقة التابعين، إذ هو يمثل رأس طبقة الأتباع، ولو خالفهم في شيء من هذا أو خالفوه لتبادر إلى ذهنه وذكره، ولم يطلق قوله (السماع عندنا). فالطريقة المنتشرة محندهم:

- ١ القراءة على الشيخ.
- ٢ السماع من لفظ الشيخ.
 - ٣- المناولة.

أما عن مرتبة هذه الطرق ودرجاتها، فقد بينها في رواية القعنبي، قال: قال لي مالك بن أنس: قراءتك على أصح من قراءتي عليك.

وقال القاضي عياض (ت٤٤٥هـ)(٢): (لعله يصف ما استقر عليه الاصطلاح بعد ذلك فقد م السماع على القراءة).

اعلم أن طريق النقل، ووجوه الأخذ، وأصول الرواية، على أنواع، منها:

[.] VE/18471(1)

⁽٢) الإلماع ١/٨٢.

أولها: السماع من لفظ الشيخ.

وثانيها: القراءة عليه.

وثالثها: المناولة.

وسوف أتعرض لهذه الأقسام، على الترتيب الذي استقر عليه الاصطلاح، حسب درجاتها عند المحدثين.

النوع الأول: السماع من لفظ الشيخ (وصيغ أدائها):

قال سفيان: كان لفظ الزهري، إذا حدثنا عن أنس: سمعت(١).

وقال يحيى بن سعيد: ينبغي للرجل أن يحدث الرجل كما سمع، فإن سمع يقول: حدثنا، وإن عرض يقول: عرضت، وإن كان إجازة يقول: أجاز لي (٢).

وقال أيضاً: كان ابن جريج صدوقاً، إذا قال مجدثني فهو سماع (٣).

قال حجاج بن محمد: قلت لشعبة: ابن أبي ذئب يقول: إني قرأت على الزهري، فما ترى في ذلك، فقال: ما أبالي قرأت مرة واحدة أو حدثني به عشر مرات، إنه عندي في الفقه سواء، ولكن أحب إلي أن يَبيَنْ (مَنْ) الفقه سواء، ولكن أحب إلي أن يَبيَنْ (مَنْ) الم

ففي هذا القول فضل شعبة أن يبين له طريقة الأخذ، فإن قرأ، يقول: قرأت. وإن سمع من لفظه يبين ذلك ويقول: حدثني.

قال أحمد بن صالح: كان أبو حفص التنيسي حسن المذهب، وكان عنده شيئاً سمعه من الأوزاعي، وشيئاً عرضه عليه، وشيئاً أجازه له، وكان يقول فيما سمعه، (حدثنا) الأوزاعي، وكان يقول في الباقي: (أنا) الأوزاعي (٥٠).

⁽١) الكفاية ١/٢٨٤ .

⁽٢) الكفاية ١/٢٩٩ .

⁽٣٠) الكفاية ١ /٣٠٢، المحدث الفاصل ٤٣٣.

⁽٤) الكفاية ١/١٦ .

⁽٥) الكفاية ١/٢٩٧ .

قال الإمام الشافعي: إذا قرأت على العالم قل: أخبرنا، وإذا قرأ عليك قل: حدثنا(١).

يتضح لنا من هذه الأقوال أن المحدثين في هذه الطبقة، اختاروا لفظ (سمعت، حدثني) إذا كان السماع من لفظ الشيخ.

إلا أنه ورد التساهل عن بعضهم في التعبير بلفظ (أخبرنا أيضاً) فيما أخذ سماعاً من لفظ الشيخ.

قال يحيى بن سعيد: مَنْ سمع من الشيخ الحديث، فلا يبالي أن يقول: (حدثنا و حدثني، وأخبرنا وأخبرني)(٢).

وقال أبو خيثمة: إن يحيى بن سعيد القطان قال: أخبرنا، وحدثنا، وسمعت واحد إذا أراد به السماع (٣).

ولعل تساهل يحيى بن سعيد كان سببه النظر في اعتبار (السماع)، ولم يلحظ في قوله هذا اعتبار (طرق النقل)كما لاحظ ذلك في قوله السابق.

ونخلص من هذه الأقوال: أن السماع من لفظ الشيخ سواء كان من حفظه أو القراءة من كتابه، عبَّر عنه المحدِّثون في طبقة أتباع التابعين بلفظ (سمعت، وحدثنا وحدثني) في الغالب.

و أجاز مَنْ لم يلاحظ في قوله طريقة النقل و الرواية التعبير عنها بلفظ (أخبرنا) .

وإن لم تتوافر لدينا نصوص غير نص واحد في طبقة التابعين، إلا أننا نستطيع القول بأن أتباع التابعين، تأثروا إلى حد كبير في هذا من أساتذتهم ومشايخهم التابعين.

ولدي إحساس كبير بأنهم في طبقة التابعين وأتباعهم لم يستخدموا سوى (سمعت وحدثنا وحدثني) في التعبير عما أخذوه سماعاً من لفظ الشيخ.

⁽١) الكفاية ١/٣٠٣.

⁽٢) الكفاية ١/ ٢٩٥، المحدث الفاصل ٥٢٢.

⁽٣) الكفاية ١/٩٠١.

النوع الثاني: القراءة على الشيخ (وصيغ أدائها):

اعتبر المتأخرون من المحدثين، أن (القراءة على الشيخ)، في المرتبة الثانية من طرق الرواية، واستقر الاصطلاح على ذلك، إلا أن (القراءة على الشيخ) كان هو الشائع عند المحدثين في طبقة التابعين وأتباعهم.

وقد وردت نصوص عن بعض التابعين وأتباعهم: كبشير بن نهيك (١)، وشعبة، ويحيى ابن سعيد، ومالك، وابن مهدي، وابن جريج، أن القراءة أفضل منزلة من سماع لفظ الشيخ. وكثير من محدثي التابعين وأتباعهم: كعروة بن الزبير (٢)، ومكحول، ونافع (٣)، وعطاء (٤)، والشعبى (٥)، وجعفر بن محمد (٢)، والحسن، والزهري، وشعبة، وابن مهدي،

⁽١) بشير بن نهيك السدوسي، ويقال: السلولي، أبو الشعشاء البصري، من الثانية، قال العجلي والنسائي وأحمد وابن سعد وغيرهم: ثقة . وقال أبو حاتم: لإيجتج بحديثه . وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: ثقة . (ت الكمال ١٥٤، ت التهذيب ١ ﴿ ١٠٤٠)

⁽٢) عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبدالله المدني، (ت: ٩٤هـ) قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث فقيها عالماً ثبتاً ماموناً. وقال العجلي فلدني تابعي ثقة وكان رجلاً صالحاً لم يدخل في شيء من الفتن. وقال ابن حجر: ثقة فقيه مشهور . (ت الكمال ٩٢٧ ت التهذيب ١٨٠/٧).

⁽٣) نافع الفقيه، مولى ابن عمر، أبو عَبدالله المدني، (ت: ١١٧ه) قال البخاري: أصح الأسانيد مالك عن افع عن ابن عمر. وقال ابن سعد: كان تُقة كثير الحَدَيثُ وقال العَجلي: مدني ثقة . وقال ابن خراش: ثقة نببل . وقال النسائي: ثقة . وقال الخليلي: نافع من أثمة التابعين بالمدينة إمام في العلم متفق عليه صحيح الرواية. وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه مشهور (ت الكمال ٥٠٤١ ت التهذيب ١٠ / ٤١٢) .

⁽٤) عطاء بن أبي رباح اسمه أسلم القرشي، مولاهم أبو محمد المكي (ت: ١١٤هـ)كان من سادات التابعين فقها وعلما وورعاً وفضلاً. قال أحمد: مرسلات سعيد بن المسيب أصح المرسلات، ومرسلات إبراهيم لابأس بها، وليس في المرسلات أضعف من مرسلات الحسن وعطاء فإنهما كانا يأخذان عن كل أحد. وقال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال. (ت الكمال ٩٣٣، ت التهذيب ٦/ ١٩٩١)

⁽٥) عامر بن شراحيل بن عبد، وقيل: عامر بن عبدالله بن شراحيل الشعبي الحميري، أبو عمرو الكوفي، (ت: بعد ١٠٠هـ) قال ابن معين وأبو زرعة وغير واحد: ثقة . وقال أبو داود: مرسل الشعبي أحب إلي من مرسل النخعي . وقال ابن حجر: ثقة مشهور فقيه فاضل . قال مكحول: ما رأيت أفقه من الشعبي (ت الكمال ٢٤٣، ت التهذيب ٢ / ٢٥) .

⁽٢) جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب المعروف بالصادق، (ت: ١٤٨هـ) قال يحيى بن سعيد: في نفسي منه شيء وما كان كذوباً. وقال ابن معين: ثقة . وقال أبو حاتم: ثقة لا يسأل عن. مثله، وقال ابن حبان: كان من سادات أهل البيت فقهاً وعلماً وفضلاً يحتج بحديثه من غير رواية أولاده عنه. وقد اعتبرت حديث الشقات عنه فرأيت أحاديث مستقيمة ليس فيها شيء يخالف الأثبات، ومن المحال أن يلصق به ما جناه غيره. وقال ابن حجر: صدوق إمام (ت الكمال ١٩٩١، ت التهذيب ٢ / ١٠٣٠).

والثوري، ومالك، وعبد الرزاق، وردت عنهم نصوص تفيد أن: السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه سواء. وقد ورد عن ابن عباس وعلي بن أبي طالب قالا: قراءتك على العالم كقراءته عليك.

ومرتبة طرق الرواية والسماع، وحكمها ليست من صميم البحث، وبهذا الإجمال أكتفي لننتقل إلى صيغ الأداء في طبقة التابعين وأتباعهم:

قال محمد بن كثير المصيصي: سألت الأوزاعي عن الرجل يقرأ على الرجل الحديث، يقول: حدثنا؟ قال: يقول كما صنع، قرأت(١).

وعن عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: سمعت أبي، يقول: إذا سمعت من المحدث، فقل: حدثنا. وإذا قرأت عليه، فقل: قرأت. وإذا قرئ عليه، فقل: قرئ عليه. وسمعت أبي يقول: وأحب إلي أن تبين كما كان، إذا سمعت المقبل: حدثنا (٢٠).

فهذه الصيغة: (قرأت، قريء عليه) تفيد إلى جانب الأخذ، طريقة الرواية والنقل، وهو القراءة على الشيخ، لذا اعتبر عند المحدثين المحققين أرفع الصيغ والعبارات في التعبير عما أخذ عن الشيخ قراءة.

واعتقد أن الذين لم يلاحظوا طريقة النقل والرواية وإنما كان ملحظهم جواز الرواية بهذه الطريقة (القراءة على الشيخ) أجازوا إطلاق صيغة: (حدثني وحدثنا).

فقد ورد عن عوف، أن رجلا أتى الحسن فقال: يا أبا سعيد، إن منزلي ناء وإن الاختلاف يشق علي، ومعي أحاديث من أحاديثك، فان لم تكن ترى بالقراءة بأساً، قرأت. قال: ما أبالي أقرأت علي فأخبرتك أنه حديثي، أو حدثتك به. قال: فأقول: حدثني الحسن؟ قال: نعم. قل: حدثني الحسن (٣).

⁽١) الكفاية ١/٢٩٩ .

⁽٢) الكفاية ١/٢٩٩، و انظر النكت ٣/٩٠٠.

⁽٣) الكفاية ١/٥٦٦ و ٣٠٥.

وعن عوف، قال: قلت للحسن: أقرأ عليك الحديث، فأقول حدثني الحسن؟ قال: إِي لعمري، فمن حدثك غيري(١)؟

وعن عوف، عن الحسن، قال: إذا قرأ على الرجل، فلا بأس أن يقول: حدثنا (٢).
وعن الزهري، أنه كان لا يرى بأساً، أن يقرأ الكتب على المحدث، فإذا أقرَّ بها قال:
حدثنى فلان، عن فلان، بكذا وكذا (٣).

وقال شعبة: قرأت على منصور، فقلت: أقول حدثني منصور؟ قال: نعم (³). وعن ابن جريج قال: قل حدثنا عطاء (°). وعن ابن جريج قال: قل حدثنا عطاء (°). وقال سفيان الثوري: إذا قرأت على العالم، فلا بأس أن تقول: حدثنا (¹).

وقال ابن مهيدي: كان الرجل يقرأ على مالك ، فيقول: أقول (ثنا)؟ فيقول: نعم . إِن شاء الله(٧).

وقال ابن أبي أويس: سالت مالكاً فقلت: يا أبا عبد الله إن الكتاب يعرض عليك، فيحضر عرضه غير واحد، فيجوز لي ولمن حضر عرضه، أن أقول: حدثني مالك، ولم أسمع منك شيئاً، و إنما عرض عليك وأنا حاضر، فقال: نعم، أو لست أسمعه؟ إذا مر الخطأ رددته؟ ثم قال لي مالك: على مَنْ قرأت القرآن؟ فقلت: على نافع بن أبي نعيم. فقال: أنت قرأت عليه أو هو قرأ عليك؟ فقلت: بل أنا قرأت عليه، فإذا أخطأت ردَّ علي، فقال لي: أليس تحدث القراءة عنه ولم تسمعها منه؟ فقلت: بلى، فقال: ذاك جائز (^).

⁽١) الكفاية ١/٥٠٨.

⁽٢) الكفاية ١/٥٠٨.

⁽٣) الكفاية ١/٣٠٠، المحدث الفاصل ٤٢٨.

^{. (}٤) الكفاية ١ /٣٠٦.

⁽٥) الكفاية ١/٦٠٦، المحدث الفاصل ٢٢٢.

⁽٦) الكفاية ٢/١ .

⁽٧) الكفاية ١/٣٠٨، الجامع الأخلاق الراوي ٢/٠٥.

⁽٨) الكفاية ١/٨٠٠.

قال قتيبة : كنت في كل مجلس أقوم إلى مالك، فأقول : هذا الذي قرأ عليك حبيب كما قرأ؟ فيقول: نعم. فأقول: أقول ثنا مالك؟ فيقول: نعم (١).

قال ابن بكير: لما عرضنا الموطأ على مالك، قال له رجل من أهل المغرب: يا أبا عبدالله، أحدث بهذا عنك؟ فقال: نعم. قال: وأقول حدثني مالك؟ قال: نعم. أما رأيتني فرغت نفسى لكم، وتسمعت إلى عرضكم، وأقمت سقطه وزلله، فمن حدثكم غيري؟ نعم حدث بها عني، وقل: حدثني مالك(٢).

قال أبو عاصم: سألت مالكاً، وابن جريج، وسفيان الثوري، وأبا حنيفة، عن الرجل يقرأ الحديث على المحدث، فيقول فيه حدثنا فلان، فقالوا: نعم. قال أبو عاصم: هذان حجازيان، وهذان عراقيان (٣).

وواضح من أقوال مالك، ومن في طبقة أساتذته ومشايخه من التابعين أنهم: لم يأخذوا في اعتبارهم طريقة (الرواية والنقل) بدليل: أن ابن عوف الذي روى عن الحسن جواز إطلاق (حدثني)، ورد عنه في رواية ابن المبارك عن عوف، أنه قال: إذا قرأ العالم، على العالم فقال: حدثني فهي كذيبة (٤).

نعم تعتبر (كذيبة) لأنه قرأ على العالم ولم يحدثه، فكلمة (حدثني) لا تعبر عن الطريقة وإن أفادت الأخذ.

لذا نرى كثيراً من أتباع التابعين استخدموا صيغة: (أخبرنا وأخبرني) لأنها أوسع في الدلالة من حدثني وحدثنا.

فقد ورد عن نعيم بن حماد، يقول: ما رأيت ابن المبارك يقول قط: حدثنا، كأنه يرى: أخبرنا أوسع^(د).

⁽١) الكفاية ١/٣٠٦.

⁽٢) الكفاية ١/٣٠٩.

⁽٣) الكفاية ١/٣٠٧.

⁽٤) الكفاية ١/٢٩٨، المحدث الفاصل ١/٤٣٤.

⁽٥) الكفاية ١/٥٨٠.

وسمعت أحمد بن صالح يقول في أبي حفص التنيسي: كان حسن المذهب، وكان عنده شيء سمعه من الأوزاعي، وشيء عرضه عليه، وشيء أجازه له، وكان يقول فيما سمع: حدثنا الأوزاعي، وكان يقول في الباقي: أنا الأوزاعي (١).

قال عبد الرزاق: أخبرني مَنْ سمع ابن جريج، يقول: قلت لعطاء: أقرأ عليك الحديث، فأقول: أخبرني عطاء؟ قال: نعم.

وقد سبق أن عطاء قال لابن جريج قل: حدثنا. ولعل ابن جريج اختار صيغة (أخبرنا) في (القراءة على الشيخ) بدلاً من (حدثنا) بدليل ما ورد عن يحيى بن سعيد القطان قال: كان ابن جريج صدوقاً، إذا قال: حدثني، فهو سماع. وإذا قال: أخبرنا، أو أخبرني، فهو قراءة. وإذا قال: قال، فهو شبه الريح (٢).

وقال يحيى - يعني بن سعيد القطان -: قال ابن جريج، طرح لي نافع حقيبة، فمنها ما قرأت، ومنها ما سالت، قال يحيى: فما قال: سألت وقلت فهو مما سأله، والقراءة اخبرني نافع، ثم قال يحيى: هو أثبت من مالكِ في نافع (٢٠).

وقد ورد أن عبد الرزاق استخدم صيغة: (أخبرنا) بكثرة حتى أصبحت عادة لديه، فعن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال أبي: كنا عند عبد الرزاق، وأنا عن يمينه وإسحاق بن راهويه عن يساره، وكان كثيراً ما يقرأ حدثنا، حدثنا، علم أنا نحب ذلك، ثم يرجع إلى عادته أي (أخبرنا)(٤).

وقال: قلت لأبي: الناس يقولون عن عبد الرزاق، أنا معمر، وأنت تقول: حدثنا. قال: كان يعلم أن قوله حدثنا، أحب إلينا، وكان يقول لنا ذلك، ثم يرجع فيقول أنا.

⁽١) الكفاية ٢٠٢/١.

⁽٢) الكفاية ١/٣٠٢، المحدث الفاصل ٤٣٣.

⁽٣) الكفاية ١ /٣٠٢ .

⁽٤) الكفاية ١/٨٥/١.

وعن محمد بن رافع قال: كان عبد الرزاق يقول: أخبرنا، حتى قدم أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، فقال أن حدثنا، وما كان قبل ذلك، قال: أخبرنا (١٠).

قال أحمد بن حنبل: ثنا عبد الرزاق قال: ثنا فلان، فقلت: يا أبا عبد الله إِن عبدالرزاق ما كان يقول: حدثنا، كان يقول: أخبرنا؟ فقال أحمد بن حنبل: ثنا، وأنا واحد (٢٠).

ولعل الإمام أحمد قصد بقوله: «شيء واحد» إذا أراد به السماع.

ولعل أبي الفوارس قصد بقوله: كان هشيم، ويزيد بن هارون، وعبد الرزاق لا يقولون: إلا (أنا) فإذا رأيت (حدثنا) فهو من خطأ الكاتب. بأن هؤلاء أكثروا من استخدام (أخبرنا) (٣).

وقال الشافعي: إذا قرأت على العالم، فقل: أخيرنا، وإذا قرأ عليك فقل: حدثنا(٤).

وقال الشافعي أيضاً: إذا قرأت على العالم فقل: أخبرنا، وإذا قرأ عليك العالم فقل: حدثنا. قال أبو نعيم: قلت للربيع بن سليمان: هكذا يقول الشافعي، وبه تقول أنت؟ قال: نعم، إذا قرأت على العالم، فقل وخيريا، وإذا قرأ عليك، فقل: حدثنا(٥).

ونخلص من هذه الأقوال: أن المحققين من التابعين وأتباعهم، المتحرين للدقة في أقوالهم، ونخلص من هذه الأقوال: أن المحققين من التابعين وأتباعهم فاستخدموا (أخبرنا) فيما أخذوه قراءة على الشيخ لأنه أوسع في الدلالة من سمعت وحدثنا.

⁽١) الكفاية ١/٢٨٦، الشذا الفياح ١/٢٧٩.

⁽٢) الكفاية ١/٢٨٦، المحدث الفاصل ٥١٧.

⁽٣) الكفاية ١ / ٢٨٦ .

⁽٤) الكفاية ١/٢٧٩ .

⁽٥) الكفاية ١/٣٠٣ .

⁽٦) ورد استخدام (قرأت على) في صحيح البخاري في أربعة مواضع في الروايات: (١٣٢٥، ١٣٢٥) من طريق استخدام عبدالله بن مسلمة و: (٤٥٥، ٢٣١٨) وردت من استخدام يحيى بن يحيى، وكذلك من طريق يحيى في مسلم (٢٢٤) رواية . وورد استخدام (قريء على) في البخاري رواية رقم: (٢٧١) من طريق حماد .

النوع الثالث: المناولة مع الإِجازة (وصيغ أدائها):

تدل النصوص الواردة عن بعض التابعين وأتباعهم، فيما يتعلق بالإجازة مع المناولة، أن صورتها لديهم وطريقتهم فيها هي: أن يدفع الشيخ كتابه الذي رواه، أو نسخة منه وقد صححها، وكتبها بخط يده، أو كتبت عنه فعرفها، فيقول للطالب: هذه روايتي، فاروها عني ويدفعها إليه، أو يقول له خذها فانسخها، واروها عني، أو يأتيه الطالب بنسخة صحيحة من رواية الشيخ فيقف عليه الشيخ ويعرفه ويحققه جميعه فيجيزه له، هذا بعد تأكدهم من أهلية المجاز، ولم يشترطوا فيها العرض أو القراءة على الشيخ.

وتدل النصوص أيضاً على قبول أحاديث (الإِجازة مع المناولة) وتصحيح العمّل بها.

فقد ورد عن عبيد الله بن عبيد الكلاعي، قال: أعطاني مكحول (١) دفتراً فيه حلال وحرام، فقال: خذ هذا الدفتر فاروه وحدّت به عني. قلت له: كيف أرويه وأحدث به عنك وأنا لم أسمعه منك؟ قال: بلي، أنا أقول اروه وحدث به عني، وتقول: لم أسمعه منك (٢).

وعن يحيى بن الزبير بن عباد بن حمزة بن عبد الله بن الزبير، قال: طلبت من هشام بن عروة أحاديث أبي، صححته، وعرفت ما فيه، فخذه عني ولا تقل كما يقول هؤلاء: حتى أعرضه (٣).

يقصد أقرأه عليك.

⁽۱) مكحول الشامي، أبو عبد الله الفقيه الدمشقي، (ت: ۱۱۸ه). قال ابن عمار: كان إمام أهل الشام . وقال العجلي: تابعي ثقة . وقال ابن خراش: شامي صدوق وكان يرى القدر . وقال أبو حاتم: ما أعلم بالشام . فقال العجلي: تابعي ثقة . وقال ابن حجر: ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور . (ت الكمال ١٣٦٩) ت التهذيب . ١٨٩٨) التقريب ٢ / ٢٨٣) .

⁽٢) الكفاية ١/٣٢٠ .

⁽٣) الكفاية ٢١/١ .

وعن هشام بن عروة، قال: جاء ابن جريج بصحيفة مكتوبة، فقال لي: يا أبا المنذر هذه أحاديث أرويها عنك؟ قلت: نعم. فذهب فما سالني عن شيء غيرها(١).

وفي الكلام اختصار يحتمله السياق: هذه أحاديث من أحاديثك أرويها عنك؟ فنظرت إلى الصحيفة، فقلت: نعم.

وعن عبيد الله بن عمر، قال: كنت أرى الزهري يؤتى بالكتاب، ما قرأه، ولا قُرئ عليه، فيقال له: نروي هذا عنك، فيقول: نعم (٢).

والرواية التالية توضح أنه لا يعني بالكتاب أي كتاب:

عن عبيد الله بن عمر بن حفص، قال: أشهد على ابن شهاب، أنه كان يؤتى بالكتاب من كتبه، فيتصفحه وينظر فيه، ثم يقول: هذا حديثي أعرفه خذه عني (٣).

قال سفيان وهو ابن عيينة: رأيت رجلاً جاء إلى ابن شهاب بكتاب فيه أحاديث عن ابن شهاب، فقال له: أحدِّث بهذا عنك؟ فقال له ابن شهاب: نعم. ولم يقرأه عليه (٤).

وعن ابن عيينة، قال: ابن جريج جاء إلى الزهري بأحاديث، فقال: أريد أن أعرضها عليك، فقال: كيف أصنع بشغلي؟ قال: فأرويها عنك؟ قال: نعم. واللفظ لابن رزق(٥). لعله يقصد: جاء إلى الزهري بأحاديث من أحاديثه.

وقال ابن عيينة: كنت عند ابن شهاب، فجاء ابن جريج ومعه ثلث قرطاس، فيه حديث ظهراً وبطناً، فقال: يا أبا بكر أروي هذا عنك؟ قال: نعم. قال ابن عيينة: والله ما أدري أيهما أعجب؟! ابن شهاب، أو ابن جريج يقول له: أروي هذا عنك؟ فيقول: نعم (٦).

⁽١) الكفاية ١/ ٣٢٠، المحدث الفاصل ١/ ٤٣٠، فتح المغيث ٢/ ١٢٢.

⁽٢) الكفاية ١ /٣١٨ .

⁽٣) الكفاية ١/١١٨، فتح المغيث ٢/١١٥.

⁽٤) الكفاية ١/٣١٨.

⁽٥) الكفاية ١/٣١٩.

⁽٦) الكفاية ١/٣١٩.

قال الخطيب البغدادي: عجب سفيان! كيف لم ينظر ابن شهاب إلى المكتوب في القرطاس؟، أهو من حديثه أم لا؟، وكيف استجاز ابن جريج أن يسأله إجازة ذلك؟ ولعل ابن شهاب كان قد عرف القرطاس، بل عساه أن يكون هو كتبه، فأغناه ذلك عن النظر فيه، أو كان يعتقد أن ابن جريج لا يستجيز إلا ما كان من حديثه لأمانة ابن جريج عنده (١).

وقال أبو علي صالح بن محمد: سماع ابن جريج عن الزهري، كله عرض ومناولة (٢).

وعن عبد الملك بن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، أن ابن شهاب الزهري، دفع إلى بعض أصحابه أحاديث من أحاديثه في طومار، فقال: هذه أحاديثي خذها فحدث بها، فقبل ذلك منه (٣).

قال يحيى بن معين: حديث ابن أبي ذئب عن الزهري، هي مناولة (٤).

وعن عبيد الله بن عمر، أنه قال: دفع إلي ابن شهاب صحيفة، فقال: انسخ ما فيها وحدث به عني، قلت: أو يجوز ذلك؟ قال: نعلم. ألم تر الرجل يشهد على الوصية ولا يفتحها فيجوز ذلك ويؤخذ به؟ (٥) -.

وعن الأوزاعي، قال: دفع إليَّ يحيى بن أبي كثير صحيفة، فقال: اروها عني ودفع إليَّ الزهري صحيفة فقال: اروها عني (٦٠).

قال سليمان بن حرب: حدثني مَنْ رأى ابن جريج، جاء إلى أبان بن أبي عياش بكتاب، فقال: هذا حديثك فأجزه لي، قال: نعم. فأخذ الكتاب وذهب (٢).

⁽١) الكفاية ١/٣١٩ .

⁽٢) انكفاية ١/٣٢٦ .

⁽٣) الكفاية ١/٣١٩ .

⁽٤) الكفاية ١/٢٥٥ .

⁽٥) الكفاية ١/٣٢٦ .

⁽٦) الكفاية ١/٣٢١، المحدث الفاصل ١/٤٣٧.

⁽٧) الكفاية ١/١٣٠.

يعني نظر فيها أبان وعرف أنها أحاديثه فقال: نعم أجزتها لك، فأخذ ابن جريج الكتاب وذهب.

وعن عبد الله بن وهب، عن ليث بن سعد، أن عبيد الله بن أبي جعفر كتب لي كتباً، فحد ثتها عنه ولم أعرضها عليه (١).

قال عمر بن عبد الواحد: دفع إليَّ الأوزاعي كتاباً بعد ما نظر فيه، فقال: اروه عني (٢).

قال ابن شعيب: لقيت الأوزاعي ومعي كتاب كنت كتبته من أحاديثه، فقلت: يا أبا عمرو هذا كتاب كتبته من أحاديثك، قال: هاته. قال: وأخذه وانصرف إلى منزله، وانصرفت أنا، فلما كان بعد أيام لقيني به لم يقل السراج به فقال: هذا كتابك قد عرضته وصححته، قلت: يا أبا عمرو فأروي عنك؟ قال: نعم. فقلت: أذهب فأقول أخبرني الأوزاعي؟ قال: نعم (٣).

قال أبو نعيم الحلبي: كنا عند مالك بن أنس، فأتاه عشمان بن صالح أو صالح بن عثمان، فقال أنه يا أبا عبد الله الرقعة، فأخرج رقعة، فقال: قد نظرت فيها، وهي من حديثي، فاروها عني (٤).

قال حنبل بن إسحاق: سألت أبا عبد الله عن القراءة؟ فقال: لا بأس بها، إذا كان رجل يعرف ويفهم. قلت له: فالمناولة؟ قال: ما أدري ما هذا! حتى يعرف المحدث حديثه، وما يدريه ما في الكتاب. وكان أبو عبد الله ربما جاءه الرجل بالرقعة من الحديث، فيأخذها فيعارض بها كتابه، ثم يقرؤها على صاحبها، قال أبو عبد الله: وأهل مصر يذهبون إلى هذا، وأنا لا يعجبني. فأما القراءة: فقد فعله قوم ورأوه جائزاً، وأنا أراه حسناً جائزاً. قال وسيان أن يقول؛ حدثنا، وأخبرنا، وقرأت.

⁽١) الكفاية ١/٢١١.

⁽٢) الكفاية ١/٣٢٢، المحدث الفاصل ١/٤٣٧.

⁽٣) الكفاية ١/٣٢٢ .

⁽٤) الكفاية ١/٣٢٧، فتح المغيث ٢/١١٥.

ثنا محمد بن مخلد بن حفص، قال: قال لي عبد الله بن أحمد بن حنبل: ما أجاز أحمد لأحد شيئاً، إلا جزأين لعباس المديني، فجعل ينظر فيهما ثم أجاز هما له (١).

قال أبو بكر الخلال، أنا المروزي، قال: قال أبو عبد الله: إذا أعطيتك كتابي، وقلت لك اروه عني وهو من حديثي فما تبالي أسمعته أو لم تسمعه، فأعطانا المسند ولأبي طالب مناولة (٢).

وظاهر النصوص التالية تدل على تساهل بعض المحدثين في تلك الطبقة في التحقق من المجاز به هل هي من أحاديثه أم ليست من أحاديثه، ولكن بإمعان النظر فيها نجد بعضها اختصرت ويحتمل سباق النص زيادة، عالجت كل نص بما يقتضيه.

وقال ابن أبي أويس، عن مالك بن أنس، قال: كان ابن شهاب يؤتى بالصحيفة – وأشار بإصبعيه الإبهام والتي تليها فيها أحاديث ابن شهاب، فيقال له وهي مطوية: هذه أحاديثك، فيقول: ثنا ابن شهاب؟ فيقول: أحاديثك، فيقول: ثنا ابن شهاب؟ فيقول: نعم. قال مالك: وما فتحها ابن شهاب، ولا قرأها، ولا قُرئت عليه. قال مالك: ويرى ذلك ابن شهاب جائزاً (٣).

قال الخطيب: قد يحتمل أن يكون قد تقدم نظر ابن شهاب في الصحيفة، وعرف صحتها وأنها من حديثه، وجاء بها بعد إليه من يثق به، فلذلك استجاز الإذن في روايتها من غير أن ينشرها وينظر فيها.

قلت: ولعل الزهري أراد أن يتعامل مع من وثق به علماً وديناً، بالثقة ويشعره بأنه محل ثقته فينبغي أن يكون كما ظن به، لا أن يفتش وراءه عن كل كبيرة وصغيرة، وهذا أسلوب يتبعه أغلب المربين والأستاذة مع أبنائهم وطلابهم، فيفتش عن بعضهم ويظهر ثقته للبعض الآخر.

⁽١) الكفاية ١/٣٢٥.

⁽٢) الكفاية ١/٣٢٧، النكت ٣/٥٥٥ .

⁽٣) الكفاية ١/٣٢٩ .

وكلام الخطيب، ومِا قلته أيضاً ينطبق على أبان بن أبي عياش، فقد قال يزيد بن زريع: رأيت ابن جريج جاء الى أبان بن أبي عياش بكراسة مطبقة، فقال: أروي هذه عنك؟ قال: نعم (١).

وقال عبد الله بن وهب: كنا عند مالك بن أنس، فجاءه رجل بكتب هكذا على يديه -وأشار الربيع بيده- فقال: يا أبا عبد الله هذه الكتب من حديثك، أحدث بها عنك؟ فقال له مالك: إن كان من حديثي، فحدث بها عني (٢).

فلعل الإمام مالك لم يفتش عن كل صغيرة بعد أن عرف أنها في الجملة من حديثه، وحمّل تلميذه بعض المسؤولية وأعلمه بثقته به فقال له: إن كان من حديثي، فحدث بها عني.

قال حسين بن علي يعني الكرابيسي: لما كانت قدمة الشافعي الثانية أتيته، فقلت له: تأذن لي أن أقرأ عليك الكتب؟ فأبى، وقال: خذ كتب الزعفراني فانسخها، فقد أجزتها لك، فأخذتها إجازة (٣).

يعني أنه رجع ثم نسخ من كتب الزعفراني، ويحتمل أنه رجع إلى الشافعي فأجازه، فأخذها إجازة مع المناولة. أو تصرف الشافعي معه كما تصرف مالك مع تلميذه في الخبر الذي قبله.

قال أبو سعد أحمد بن عمر بن هارون البخاري: كنت عند أحمد بن حنبل، فناوله رجل مصري كتاباً، وقال له: يا أبا عبد الله، هذه أحاديثك أرويها عنك؟ فنظر في الكتاب وقال: إن كان عنى فاروه (٤).

⁽١) الكفاية ١/٣٢٠ .

⁽٢) الكفاية ١/٣٢٩.

⁽٣) الكفاية ١/٣٢٤ .

⁽٤) الكفاية ١/٣٢٤ .

فهذه النصوص جميعها تدل على صحة الرواية عن طريق الإجازة مع المناولة، وأن صورتها لديهم وطريقتهم فيها هي: أن يدفع الشيخ كتابه الذي رواه، أو نسخة منه وقد صححها، وكتبها بخط يده، أو كتبت عنه فعرفها، فيقول للطالب: هذه روايتي، فاروها عني ويدفعها إليه، أو يقول له خذها فانسخها، واروها عني، أو يأتيه الطالب بنسخة صحيحة من رواية الشيخ فيقف عليه الشيخ ويعرفه ويحققه جميعه فيجيزه له، هذا بعد تأكدهم من أهلية الجاز، ولم يشترطوا فيها العرض أو القراءة على الشيخ.

id as the Color of the Color of

وذكر الخطيب البغدادي غير هؤلاء —الذين ذكرنا عنهم النصوص الواردة في طريقة وصورة (الإجازة مع المناولة)، وتصحيح العمل بها وقبولها — وهم: نافع مولى عبد الله بن عمر، وربيعة بن أبي عبد الرحمن (۱)، ويحيى بن سعيد الأنصاري (۲)، وقتادة بن دعامة، وأيوب السختياني (۳)، ومنصور بن المعتمر (۱)، وحيوة بن شريح (۵)، وشعيب بن أبي

⁽١) ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ التيمي مؤلاهم ابل عشمان المدني المعروف بربيعة الرأي، (ت: ١٣١هـ). قال أحمد والعجلي وأبو حاتم والنسائي: ثقة . وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت، أحد مفتي المدينة وقال يحيى بن أبي سعيد: مارأيت أحداً أفطن منه . وقال ابن حجر: ثقة فقيه مشهور (ت الكمال ٤٠٨) ت التهذيب ٢٥٨ / ٣، ت التقريب ٢ / ٢٤٧).

⁽٢) يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو بن سهل الأنصاري النجاري، أبو سعيد المدني، (ت: ١٤٤هـ) قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث حجة، وقال أحمد: أثبت الناس، وقال العجلي: مدني تابعي ثقة له فقه وكان رجلاً صالحاً. وقال أحمد وابن معين وأبو حاتم وأبوزرعة والنسائي: ثقة، وزاد النسائي: مأمون (تهذيب الكمال ١٥٠٠، تهذيب التهذيب الر٢٢١، تهذيب الكبير ١٥/٨).

⁽٣) أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني أبو بكر البصري، (ت: ١٣١هـ) قال الحسن: سيد شباب أهل البصرة . وقال شعبة: سيد الفقهاء . وقال أبن سعد: كان ثقة ثبتاً في الحديث جامعاً كثير العلم حجة عدلاً . وقال أبو حاتم: ثقة لا يسئل عن مثله . (ت الكمال ١٣٣، ت التهذيب ٣٩٧، تاريخ التراث ١٥٨/١).

⁽٤) منصور بن المعتمر بن عبد الله بن ربيعة السلمي، أبو عتاب الكوفي، (ت: ١٣٢هـ) قال ابن معين: من أثبت الناس. وقال أبو داود: كان لا يروي إلا عن ثقة. وقال أبو حاتم وغيره: ثقة. وقال العجلي: ثقة ثبت. وقال ابن حجر: ثقة ثبت وكان لايدلس (ت الكمال ١٣٧٦، ت التهذيب ١٠/٢١، التقريب ٢/٢٧٦، المراح ١٧٧٨).

⁽٥) حيوة بن شريح بن صفوان التجيبي، أبو زرعة المصري، (ت: ١٥٨ه). قال أحمد: ثقة ثقة, وقال أبن معين وأبو حاتم: ثقة. وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه زاهد. (ت الكمال ٣٤٦، ت التهذيب ٣/٩٥، التقريب ٢/٨١).

حمزة (۱)، وعبد العزير بن الماجشون (۲)، وسفيان الثوري، والليث بن سعد ومعاوية ابن سلام (٤)، وأبو بكر بن عياش (٥)، وأبو ضمرة أنس بن عياض (٦)، ومحمد بن شعيب ابن شابور (٢)، وعبد الرحمن بن القاسم (٨)، وأشهب بن عبد العزيز، وأبو اليمان الحكم

⁽١) شعيب بن أبي حمزة واسمه دينار، أبو بشر الحمصي، (ت: ١٦٢هـ). قال أحمد: ثبت صالح. وقال ابن معين والعجلي وأبو حاتم والنسائي وغيرهم: ثقة ، وزاد ابن معين: مثل يونس وعقيل يعني في الزهري. وقال ابن حجر: ثقة عابد ، (ت الكمال ٥٨٥) ت التهذيب ٤/ ٣٥١) التقريب ١/٣٥١).

⁽٢) عبد العزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون، (ت: ١٦٤هـ). قال أبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود والنسائي وابن سعد وأحمد بن صالح والبزار: ثقة . وقال ابن خراش: صدوق . وقال ابن حجر: ثقة فقيه مصنف. (ت الكمال ٨٣٨، ت التهذيب ٢/٣٤٣، التقريب ١/٠١٠).

⁽٣) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري، (ت: ١٧٥هـ). إمام فقيه عربي اللسان فصيح، يجيد القران والنحو ويحفظ الحديث والشعر، ثقة ثبت. قال ابن حبان: كان من سادات أهل زمانه فقها وعلماً وفضلاً وسخاء . (ت الكمال ١١٥٢، ت النهديب ١٤٩٨).

⁽٤) معاوية بن سلام بن أبي سلام ممطور الحبشي الدمشمقي، (ت: ٧٠ه). قال أحمد وابن معين والنسائي: ثقة . وقال ابن حجر: ثقة . (ت الكمال ١/ ٤٤٤، ت التهذيب ١/ ٨/٠٤ التقريب ٢/ ٢٥٩).

⁽٥) أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي، الكوفي الأحدب الحناط، (ت: ٩٤هـ). قال أحمد: صدوق صالح، صاحب قرآن وخير. وقال العجلي: كان ثقة قديماً صاحب سنة وعبادة وكان يخطئ بعض الخطأ. وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقاً عارفاً بالحديث إلا أنه كثير الغلط. وقال ابن حجر: ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح. (ت الكمال ١٥٨٦، ت التهذيب ٢/ ٣٩٩).

⁽٦) أنس بن عياض بن ضمرة وقيل: عبدالرحمن، أبو ضمرة الليثي المدني (ت: ٢٠٠ه). قال بن سعد: كان ثقة كثير الخطأ، وقال بن معين: ثقة ، وقال أبو زرعة والنسائي: لاباس به، وقال ابن حجر: ثقة ، (تهذيب الكمال ١٢٢، تهذيب التهذيب ١ / ٣٧٥) التقريب ١ / ٨٤).

⁽٧) محمد بن شعيب بن شابور الأموي، مولاهم أبو عبدالله الدمشقي (ت: ٢٠٠ هـ). قال ابن المبارك: أنبأ الثقة من أهل العلم محمد بن شعيب وكان يسكن بيروت. وقال ابن عمار ودحيم والعجلي: ثقة. وقال ابن حجر: صدوق صحيح الكتاب. (ت الكمال ١٢١٠) ت التهذيب ٩ / ٢٢٢، التقريب ٢ / ١٧٠). (٨) عبدالرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، (ت: ١٢٦ هـ). قال أحمد: ثقة ثقة. وقال العجلي وأبو حاتم والنسائي: ثقة. وقال ابن حجر: ثقة جليل. (ت الكمال ١٨١، ت التهذيب ٢ / ٢٥٤، التقريب ١ / ٢٥٤).

ابن نافع (۱)، ومحمد بن بشار بندار (۲)، ومحمد بن يحيى الذهلي ومحمد بن إبن نافع النيواي، ومحمد بن إسماعيل البخاري (عنه)، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، والعباس بن الوليد البيروتي، وأبو زرعة الدمشقي، وإسماعيل بن إسحاق القاضي، والحارث بن أبي أسامة، وعبد الله بن أحمد بن حنبل (٥).

من خلال النصوص السابقة وقائليها، تكوّن لدي إحساس كبير، أن الإجازة مع المناولة في طبقة التابعين وأتباعهم، غالباً كانت هي الطريقة المنتشرة بين طرق الرواية الثلاثة (القراءة والسماع والمناولة)، وخاصة عند أئمة المحدِّثين وكبارهم، إذ واقع ظروفهم وانشغالهم بمصالحهم ومصالح المسلمين، يفرض عليهم اتباع هذه الطريقة بضوابطها التي اشترطوها، فمن أين الوقت وهو محدود، إن حققوا رغبة كل من أراد السماع أو القراءة؟ وما يُقرأ أو يُستمع من الكتب في ازدياد مستمر.

⁽١) الحكم بن النافع البهراني، مولاهم أبو اليسان الحمصي (ت: ٢٢٢ هـ). قال أبو حاتم: نبيل ثقة صدوق. وقال ابن عمار: ثقة . وقال العجلي: لا يأس به . وقال ابن حجر: ثقة ثبت، يقال إن اكثر حديثه عن شعيب مناولة . (ت الكمال ٣١٥) ت التهاليب ٢ / ١٤٤، التقريب ١ / ١٩٣).

⁽٢) محمد بن بشار بن عثمان بن ياود العبدي، أبو بكر الحافظ البصري، بندار، (ت: ٢٥٢ هـ). قال العجلي: بصري ثقة كثير الحديث. وقال النسائي: صالح لاباس يه رُوقال أبو حاتم: صدوق وضعّفه يحيى ابن معين وكان لايعبا به . ووثقه مسلم والدارقطني . وقال ابن حجر: ثقة. (تهذيب الكمال ١١٧٧، تهذيب التهذيب ٩ / ٧٠، التقريب ٢ / ١٤٧).

⁽٣) محمد بن يحيى بن عبدالله بن خالد بن فارس بن ذويب الذهلي، الحافظ أبو عبدالله النيسابوري. (ت: ٢٥٨هـ). قال أحمد: ما قدم علينا رجل أعلم بحديث الزهري من محمد بن يحيى. وقال أبوحاتم: إمام زمان وقال: ثقة. وقال النسائي: ثقة مأمون . وقال الخطيب: كان أحد الأئمة العارفين، والحفاظ المتقنين والثقاة المأمونين، صنَّف حديث الزهري وجوده . وقال ابن حجر: ثقة حافظ . (تهذيب الكمال ١٢٨٦، نهديب المتهذيب ٩ / ١١٥، التقريب ٢٥٥) .

⁽٤) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي مولاهم أبو عبدالله البخاري، (ت: ٢٥٦ ه). طلب العلم وجالس الناس ورحل في الحديث ومهر فيه وأبصر. وكان حسن المعرفة حسن الحفظ وكان يتفقه وألف الجامع الصحيح وقال: ما وضعت في كتابي الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وتوضات. وأطلع عليه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وابن المديني وكلهم قال: كتابك صحيح؛ فأجمع أغلب علماء الانصار على أنه أصح كتاب بعد القرآن الكريم، رحم الله أمير المؤمنين في الحديث جبل الحفظ إمام الدنيا. (ت الكمال 179، التقريب ٢ / ١).

^(°) وقد وردت بعض النصوص التي يفهم مها إنكار (الإجازة بالمناولة) عن عطاء الخراساني ويحيى بن سعيد القطان وخلف بن تميم وإبراهيم بن إسحاق الحربي والإمام مالك . ويمكن توجيه ما ورد عنهم من إنكار المناولة.

وأما إذا نظرنا في النصوص الواردة في صيغ الأداء في أحاديث المناولة، يتبين لنا أن الذين تحرَّوا الدقة ولاحظوا طريقة الأخذ، اشترطوا استخدام اللفظ المبين لذلك.

فقد ورد عن يحيى بن سعيد أنه قال: ينبغي للرجل أن يحدِّث الرجل كما سمع، فإِن سمع يقول: ثنا، وإِن عرضَ يقول: عرضتُ، وإِن كان إِجازة يقول: أجاز لي(١).

والذين لم يلحظوا طريقة الأخذ وإنما نظروا لحكم الأخذ وتصحيح العمل به لعلهم أجازوا إطلاق حدثني وأخبرني فقد ورد عن صالح بن عمرو، عن الحسن، أنه كان لا يرى بأساً أن يدفع المحدِّث كتابه، ويقول اروِ عني جميع ما فيه، يسعه أن يقول: حدثني فلان عن فلان أن يدفع المحدِّث.

وقال ابن أبي أويس، عن مالك بن أنس، قال: كان ابن شهاب يؤتى بالصحيفة – وأشار بإصبعيه الإبهام والتي تليها – فيها أحاديث ابن شهاب، فيقال له وهي مطوية: هذه أحاديثك، فنقول: ثنا ابن شهاب؟ فيقول: نعم. فيقال له: أنحدث بها عنك، فنقول: ثنا ابن شهاب؟ فيقول: نعم. قال مالك: وما فتحها ابن شهاب، ولا قرأها، ولا قُرئت عليه. قال مالك: ويرى ذلك ابن شهاب جائزاً (٣).

وقال أحمد بن صالح كان أبو حفص التنيسي حسن المذهب وكان عنده شيء سمعه من الأوزاعي، وشيء عرضه عليه، وشيء أجازه له، وكان يقول فيما سمعه: (حدثنا) الأوزاعي، وكان يقول في الباقي: (أنا) الأوزاعي (٤).

وقال ابن شعيب: لقيت الأوزاعي ومعي كتاب كنت كتبته من أحاديثه، فقلت: يا أبا عمرو هذا كتاب كتبته من أحاديثك، قال: هاته. قال: وأخذه وانصرف الى منزله، وانصرفت أنا، فلما كان بعد أيام لقيني به -لم يقل السزاج به- فقال: هذا كتابك قد

⁽١) الكفاية ١/٢٩٩ . ولم أقف على أن أحداً استخدم اللفظ: (أجاز لي) أو بمعناه في روايات لصحيحين.

⁽٢) الكفاية ١/٣٣٢، المحدث الفاصل ٤٣٥.

⁽٣) سكفاية ١/٣٢٩ .

⁽٤) الكفاية ١/٢٩٧ .

عرضته وصححته، قلت: يا أبا عمرو فأروي عنك؟ قال: نعم. فقلت: أذهب فأقول أخبرني الأوزاعي؟ قال: نعم (١).

وقد ورد عن بعضهم استخدام صيغة (عن أو قال فلان) المحتملة للسماع ولعدم السماع.

فعن عمرو بن أبي سلمة، قال قلت للأوزاعي: في المناولة، أقول فيها: ثنا؟ قال: إِن كنتُ حدثتُك، فقل. فقلت: أقول أخبرنا؟ فقال: لا. قلت فكيف أقول؟ قال قل: قال أبو عمرو، وعن أبي عمرو(٢).

قال أحمد بن حنبل، في ابن وهب: كان بعض حديثه سماعاً، وبعضه عرضاً، وبعضه مناولة. وكان ما لم يسمعه يقول: قال حيوة، قال فلان، وقال: قد رأيت ابن وهب ولم أكتب عنه، ثم كتبت عن رجل عنه (٣).

وكان حجاج بن محمد الأعور، يروي عن ابن جريج كتبه، ويقول فيها: قال ابن جريج. فحملها الناس عنه واحتجوا برواياته، لأنه قد كان عرف من حاله أنه لا يروي إلا ما سمعه (٤).

وقفت على رواياته في الصحيحين، وبلغت (٥٥) رواية منها (٢٢) رواية بصيغة (عن) وهي: في البخاري رقم: (٣٦٩) ، ٤٥٨، ٤٥٨، ٤٥٩٩، ٢٦٧٥، ٢٩٢٥). وفي مسلم: (٣٢١، ٢٥١، ٥٥٤، ٣٣٨، ٩٧٠، ٩٧، ١٢٨٦، ١٣٨٦، ٢٨٣١م، ٩٢١، ٢٨٣١م، ٢٨٢١).

⁽١) الكفاية ١/٣٢٢ .

⁽٢) الكفاية ١/ ٣٣٠، الحدث الفاصل ٤٣٦.

⁽٣) الكفاية ١/٩٨١.

⁽٤) الكفاية ١/٠٩٠، الشذا الفباح ٢٨٠.

ολ· () Υλ (/) Υ 3 Υ () Υ () () Υ () Υ () Υ () Ε () Υ () Ε (

وجاءت الروايتان: (١٦١٦) بصيغة: (حدثنا). والرواية الأولى: انفرد مسلم بتخريجها عمن سمع حجاج الأعور ولعل الخطأ منه. أما الرواية الثانية: فقد أخرجها النسائي في السنن الكبرى من نفس الطريق بصيغة (عن)، وجاءت الرواية (١٤٧٤) بصيغة: (أخبرنا) وأخرجها البخاري وغيره كلهم بصيغة: (عن، أو قال).

فالحجاج بن أعور عندما أخذ من كتب ابن جريج، كان له الخيار في أداء هذه الروايات بلفظ: (أجاز لي) فيبين طريقة أخذه الرواية، إن أخذ بطريقة المتشددين، ولكن لم يختر هذا اللفظ.

وكان له الخيار في استخدام لفظ: (حدثني، أو أخبرني)، إذ أجاز إطلاقه الحسن والزهري، ولعله نظر إلى مدلول اللفظتين في اللغة وأنهما لا يؤديان بدقة معنى الأخذ من الكتاب، إلى جانب أن أغلب المحدِّثين في عصره استخدموا غالباً: (حدثني وحدثنا) فيما أخذوه سماعاً من لفظ الشيخ، واستخدموا (أخبرني وأخبرنا) فيما أخذوه قراءة على الشيخ، وربما ظن أنه تكون كذيبة إلى أَسْتَخَدِّمُ فَيَمَا أَخِذُه مِثَاوِلةً.

فعدل عن استخدام ذلك كله إلى استخدام لفظ (عن و قال)، وذلك لدقته وتورّعه، حيث إنه إذا عبر بلفظ (حدثني) فيما أخذه إجازة من الكتب، يكون قد أوهم سماعه من لفظ الشيخ وهو لم يسمعه منه. وإن عبر بلفظ (أخبرني) يكون قد أوهم القراءة العرض على الشيخ، وهو لم يقرأه على الشيخ. وإنما أجازه له وأخذ من الكتب، فرأى أصدق عبارة للتعبير عن طريقته لفظة (عن أو قال)، فاستخدمها.

وأعتقد أن أغلب مَنْ (عنعن) في طبقة أتباع التابعين، لم يستخدموا (حدثني، حدثنا، وأخبرني، أخبرنا) فيما أخذوه مناولة، بل عبَّروا عنها بـ (عن أو قال) وذلك لدقتهم و ورعهم.

* * *

الخاتمة

عند دراستي (للرواية) في طبقة التابعين وأتباعهم أخذت في الاعتبار مصطلحات تلك الطبقة ولم أغفلها، فرجعت لما توفر لدي من أقوالهم، ودرستها بتدقيق وشمول.

ولأثبت حقيقة وجود الرواية بالعنعنة، رجعت في الصحيحين إلى روايات الأئمة الذين دار عليهم الإسناد في طبقة أتباع التابعين، ممن كرهوا التدليس أولم يؤثر عنهم التدليس، إذ لا فائدة من روايات الموصوفين بالتدليس، لأن شأنهم الرواية بالعنعنة. ومن الذين كرهوا التدليس: شعبة، وابن المبارك، ووكيع، وحماد، ومن الذين لم يؤثر عنهم التدليس: معمر، وأبو عوانة، والأوزاعي، وابن مهدي، ويحيى بن سعيد، وابن أبي زائدة، ويحيى بن آدم.

فوجدتهم رّووا وأدّوا رواياتهم بصيغة (العنعنة)، وأكثر بعضهم من الرواية بهذه الصيغة، وعلمنا أن من أسباب صنيعهم هذا كان بسبب أنهم أخذوا رواياتهم عن طريق (المناولة) وهي إجازة الكتاب أو النسخة بضوابطها التي اشترطوها، وكانت هي الطريقة المنتشرة غالباً من بين طرق الرواية الثلاثة (القراءة، والسماع، والإجازة مع المناولة)، في طبقة التابعين وأتباعهم، وخاصة عند أثمة المحدثين وكبارهم، إذ واقع ظروفهم وانشغالهم بمصالحهم ومصالح المسلمين، يفرض عليهم اتباع هذه الطريقة، فمن أين لهم الوقت وهو محدود، إن حققوا رغبة كل مَنْ أراد السماع أو القراءة؟ وما يُقرأ أو يُسمع من الكتب والنسخ في ازدياد مستمر.

وعبَّروا عما أخذوه في الطريقة الثانية (القراءة على الشيخ)، بلفظ: (قرأت، وقُريء) نادراً قليلاً، وكذلك من نظر لحكم النقل وأنها صحيحة، مجرداً عن اعتبار طريقة النقل، عبَّر بلفظ: (حدثنى، حدثنا).

إلا أن التعبير الشائع بينهم كان بلفظ: (أخبرني، أخبرنا)، واستخدمه كثير من المحققين منهم فيما أخذوه قراءة على الشيخ.

وعبَّروا عما أخذوه في الطريقة الثالثة (السماع من لفظ الشيخ)، بلفظ: (سمعت، وحدثني، حدثنا).

والتعبير عما أخذوه (مناولة)، بلفظ: (عن، قال)، فيه دقة إلى حد كبير، حيث إن التعبير بلفظ: (حدثني، حدثنا، و أخبرني، أخبرنا) لا يؤديان بدقة معنى الأخذ بالمناولة، وخاصة إذا علمنا أنه شاع بينهم استخدام (حدثني، حدثنا) فيما سمعوه من لفظ الشيخ) و(أخبرني، أخبرنا) فيما أخذوه قراءة على الشيخ.

ومن ناحية أخرى في استخدامهم هذه الصيغة فيما أخذوه (مناولة) فيه ورع لأن أحدِهم لم يخلط بين ما سمعه من الشيخ، وقرأه عليه، وبين ما أخذه (إجازة) مناولة وهو أقل الثلاثة رتبة.

فلا تعجب إن كانت نتيجة البحث والإجابة عن السؤال: لماذا روى بعض التابعين وائمة أتباع التابعين بصيغة العنعنة، بكلمتين: لدقتهم وورعهم. حيث إنهم عبروا عما أخذوه من الكتب والنسخ بهذه الصيغة. ولعل هذه الكلمة: (عن) الصيغة، والكلمتين (الدقة والورع)، توقفنا على آفاق جديدة كانت خافية على بعضنا في معرفة قواعد ومصطلحات القوم في تلك الفترة ومنها معرفة مصادرهم في الرواية، إذ لا يخفى على كثير من المتخصصين أن جُل اعتماد المحدثين في القرن الأول كان على الرواية الشفاهية، وتخللها الاعتماد على بعض مادوّن في (الصحف، والنسخ، والاجزاء الحديثية). مثل صحيفة أبي موسى الأشعري (ت:٥٥هـ)، وجابر بن عبد الله الأنصاري (ت:٨٧هـ)، والصحيفة المصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص (ت:٥٦هـ)، ونسخة سمرة بن جندب (ت:٠٦هـ) وغيرها. ومع إطلالة القرن الثاني الهجري، اتسع التأليف، وكثرت التصانيف مع اتساع وغيرها. ومع إطلالة القرن الثاني الهجري، اتسع التأليف، وكثرت التصانيف مع اتساع الرواية فاحتفظوا بالأنحاديث في (الأجزاء والصحف) كأبي الزبير (ت:٢٦١هـ)، وأيوب السختياني (ت:٢١١هـ) وحميد الطويل (ت:٣٤هـ)، وهشام بن عروة (ت:٢١هـ) السختياني (قطهرت المصنفات الحديثية الضخمة (كالجوامع والمسانيد والمصنفات)،

كالجامع لابن جريج (ت:١٥٠هـ)، ومعمر بن راشد (ت:١٥٣هـ)، وسفيان الثوري (ت:١٦١هـ) وغيرها.

ومع وجود تلك المصنفات، لم تفقد الرواية الشفاهية مكانتها بين علماء الحديث، وكان هناك اعتقاد سائد بين أغلب الباحثين وبعض المتخصصين أن جلَّ اعتماد المصنفين في ذلك العصر على مصادر شفوية (أفواه الرواة)، أي أنهم جمعوا الأحاديث في كتبهم من رواة الحديث الذين التقوا بهم أثناء رحلاتهم في المدن والأمصار الإسلامية، ولم يستخدموا الكتب المدوّنة من قبل (1).

فلعل هذا البحث يضيف جديداً في معرفة مصادر الرواية في القرن الأول والثاني. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



⁽١) الذين كتبوا في الإمام مسلم وكتابه الصحيح قديماً وحديثاً من الذين وقفت عليهم ومنها رسائل علمية متخصصة، لم يتطرق أحد منهم لموضوع مصادره، إما لهذا الاعتقاد السائد أو لأمر آخر .

المراجع

- ۱- أدب الإملاء والإستملاء، لعبدالكريم بن محمد السمعاني، (ت: ۲۲ ه.)، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ۲۰۱۱ه.
- ٢- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، (ت: ١٥٨هـ)، الطبعة الاولى
 ١٣٢٨هـ، بمطبعة السعادة بمصر، نشر إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٣- الإلماع إلى معرفة اصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي،
 (ت:٤٤٥هـ)، تحقيق السيد احمد محمد صقر، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ، نشر دار التراث، بالقاهرة.
- ٤- التاريخ، لابن معين، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف. نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم
 القرى، بمكة المكرمة.
- ٥- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، أبي بكر أحمد بن علي، (ت: ٤٦٣هـ)، نشر وتوزيع المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
- ٦- تاريخ التراث العربي، لفؤاد سيزكين، ترجمة دا. محمود فهمي حجازي، د.فهمي أبو الفضل، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨م.
- ٧- التاريخ الكبير، للإمام البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، (ت: ٢٥٦هـ)، نشر دار الكتب العلمية، بيروت عن طبعة الهند.
- ٨- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت: ١١٩هـ)،
 تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ، دار الكتب الحديثة بالقاهرة.
- 9- تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، نشر محمد سلطان نمنكاني، المكتبة المركز للبحث العلمي مصور عن المكتبة الأزهرية، رقم (٨٢٩) رواق الأتراك.
- ١٠ تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوّامة، نشر دار الرشيد بسوريا حلب.
- ۱۱- التقييد والإيضاح شرح ابن الصلاح، للحافظ زين الدين العراقي، (ت: ٨٠٦)، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

١٢- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى ١٣٢٧هـ، بالهند، نشر دار صادر ببيروت.

١٣ - تهذيب الكمال في اسماء الرجال، للمزي، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف،
 (ت:٧٤٢هـ)، تقديم عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق.

١٤ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق
 د.محمود الطحان، نشر مكتبة المعارف، الرياض، سنة ١٤٠٣هـ.

١٥ - الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الرازي، (ت: ٣٢٧هـ)،
 نشر المكتبة العلمية ببيروت عن طبعة الهند.

١٦ - الرحلة في طلب الحديث، للخطيب البغدادي، تحقيق د.نور الدين عتر، الطبعة أولى ١٣٩٥هـ
 هـ، نشر دار الكتب العلمية ببيروت.

۱۷ - الشذا الفياح، لإبراهيم بن موسى الأبناسي، (ت: ۱۸۰۲ه)، تحقيق صلاح فتحي، نشر مكتبة الرشد، الرياض، سنة ۱۶۱هـ.

١٨ - صحيح البخاري، للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي، (ت: ٢٥٦هـ)، نشر المكتبة الإسلامية، اسطنبول بتركيا.

١٩ - صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق
 محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي ببيروت.

· ٢- الطبقات الكبرى، لابن سعد: أبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري، (ت: ٢٣٠هـ)، تحقيق: د.إحسان عباس، نشر دار بيروت للطباعة والنشر ببيروت.

٢١ - طبقات المدلسين، لابن حجر العسقلاني، نشر المطبعة المحمودية بمصر.

٢٢ - فتح المغيث، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السبخاوي، (ت: ٩٠٢ - ٩٠)، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ٢٠٤ هـ.

٣٣ - كتاب الثقات، لابن حبان، الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي، (ت:٤٥٣ه)، طبعة الهند.

٢٤- الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، الطبعة الأولى، نشر دار الكتب الحديثة.

٢٥ الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، تحقيق أبي عبد الله السورقي، نشر المكتبة العلمية، المدينة المنورة، سنة ٢٠٦هـ.

٢٦ - الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لأبي البركات محمد بن أحمد ابن الكيال، (ت:٩٣٩هـ)، عبد القيوم عبد رب النبي، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

٢٧ المحدث الفاصل، للرامهرمزي، القاضي الحسن بن عبد الرحمن (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق د.
 محمد عجاج الخطيب، نشر دار الفكر ببيروت.

٢٨ - معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله (ت:٥٠٥هـ)، تصحيح وتعليق السيد معظم حسين، طبعة ١٩٥٣هـ، المكتب التجاري للطباعة ببيروت، نشر دار الكتب العدمية ببيروت، سنة ١٣٩٧هـ.

٢٩ - النكت على مقدمة ابن الصلاح، لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن بهادر الزركشي،
 (ت:٤٩٧هـ)، تحقيق د.زين العابدين بن محمد بلافريج، نشر أضواء السلف، الرياض.

د. محمودُ أحمد الزين*ُ

التعريف بالبحث

يتكرر في الكتب الإسلامية أن حديث الآحاد «ظني الشبوت»، ولأجل ذلك قال المحدثون: إنه إذا خالف صريح العقل فهو موضوع، واشتبهت فكرة «الظن» على بعض الفئات قديماً وحديثاً، فرفضوا الحديث كله بزعم أنه موضع شبهة، وأن في القرآن عنه غنية، كما اشتبهت فكرة رد الحديث المعارض لصريح العقل على آخرين، فرفضوا منه ما خالف آراءهم النظرية.

وجاء في عصرنا من يرفضه إذا خالف أي شيء من معلوماته ولو أوهاماً، وأزعجت هذه الأقوال آخرين فزعموا أنه قطعي الثبوت دائماً.

وبين هذه الفئات توسط جمهور العلماء فقالوا: إنه راجح الثبوت، غير قاطع حتى يتواتر، أو تحف به قرائن تجعله قاطعاً، واختلفوا في هذا المحفوف بالقرائن، والحال يقتضي توضيح حقائق الموضوع وأدلته، لدفع الشبهات، وتقديم أرجح الأقوال، وتيسير ذلك قدر الإمكان بإيجاز، وهو ما حاولت تقديمه مستعيناً بالله تعالى.

* باحث أول في دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي، ولد في مدينة حلب في , السورية عام (١٣٧٢ه - ١٩٥٣م)، وحصل على درجة الماجستير في البلاغة والنقد من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر عام (١٩٨٦م)، وكانت رسالته «شرح الشواهد القرآنية في كتاب الإيضاح للخطيب القزويني»، وعلى درجة الدكتوراه كذلك عام (١٩٩٣م) وكانت رسالته «المباحث البلاغية في تفسير الطبري، قسم المعاني»، وله عدد من الكتب المنشورة.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

ترددت في كتب قواعد الحديث وكتب الأصول وغيرهما فكرة أن الحديث غير المتواتر ثابت عن النبي عَيَالِكُ ثبوتاً ظنياً، وكلمة «الظن» مصطلح يعني في العلوم الإسلامية «الحكم الراجح» ونشأت عن ذلك إشكالات قديمة وحديثة، بعضها يقول: لا يجوز أخذ الأحكام من الحديث؛ لأنه ظني، والقرآن الكريم يقول: ﴿ وَإِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً ﴾ [النجم: ٢٨] وظهر ي عصرنا أقوام سموا أنفسهم القرآنيين، وآخرون اتكؤوا على هذه الفكرة بسوء نية؛ ليتخلصوا من تفصيلات الأحكام الشرعية؛ لأن أكثرها جاء في الأحاديث، وما ذلك منهم إلا مقدمة لرفض الأحكام القرآنية بطرق التأويل، الذي يتجاوز كل الحدود والقواعد المعروفة عند علماء الأمة سلفاً وخلفاً.

وبعضها يقول: إن الظن رجحان، وعليه تقوم أكثر شؤون الحياة وأكثر أحكام الشرع، فلابد من الاعتماد عليه في الحديث، فنقبله ونعمل به، غير أنا نرفضه إذا خالف العقل؛ لأن العقل دليل قاطع، ولا يمكن أن يقبل دليل راجح يعارضه دليل قاطع كالمعتزلة، وتوسع بعض العصريين بسذاجة، أو بسوء نية، فجعل كل المعلومات التي تدرس في الحامعات – ولاسيما النظريات القادمة من الغرب – أدلة قاطعة، وردوا ما خالفها من الأحاديث، واتكا هؤلاء على أن المحدثين يقولون: «إن من علامة وضع الحديث أن يخالف العقل»، وأن «المعتزلة ردوا كثيراً من الأحاديث؛ لأنها خالفت العقل» وليس لأحد أن يمنع الناس من تبني آرائهم كأن القضية عند هؤلاء قضية حرية لا قضية علم وأدلة.

بل أوغل بعض آخر في تلك الفكرة، حتى زعم أن كل المعاملات من تجارة وسياسة وعلاقات اجتماعية إنما هي من أمور الدنيا، ولا يجب الأخذ فيها بالأحاديث النبوية أصلاً؛ لأن النبي عَيَّاتُهُ قال: «أنتم أعلم بأمر دنياكم» وهو إنما يتكلم في هذه الأمور بحسب ظنه الذي يناسب عصره لا بوحي الله، ووقف آخرون ضد إمكانية الظن في الحديث، فزعموا أن الحديث إذا صح سنده فهو قاطح النبوت عن النبي عَيَّاتُهُ في الأحكام والعقائد سواء، وهم اليوم كثيرون وأصواتهم مرتفعة، بل هم يهاجمون من لا يقول برأيهم، ويعدونه من أعداء السنة النبوية.

وقد أدت هذه الإتجاهات والاختلافات إلى صدام كبير بين المسلمين قديماً وحديثاً، ومن حق العلم على كل باحث، ومن حق الأمة على أبنائها الباحثين أن يساهم كل منهم في كف هذا الصدام، أو التخفيف منه قدر استطاعته، وكاتب هذا البحث يرى أن ذلك الخلاف العلمي أو الفكري كان أساساً لهذا الصدام، وأن كثيراً من ذلك الخلاف – إذا خلا عن سوء النية والغش في العلم – مرده إلى غموض في فهم الكثيرين لهذا الاصطلاح «الظن» وغموض في فهم مضموناته وتفصيلاته وتطبيقاته في القواعد الحديثية، والأصولية، والاعتقادية، وغيرها من العلوم الإسلامية – وقد قام علماؤنا السابقون بجهد موفور مشكور في هذا الباب أدى إلى إزالة الغموض، وإلى فض كثير من الخصام بذلك، وقد جدَّت في عصرنا أمور كثيرة أهمها: بعند الأمة – حتى بعض أهل العلم – عن تلك الكتب، وصارت لغة تلك الكتب وأساليبها غريبة عليهم، فعاد الغموض من جديد، فأحب صاحب هذا البحث أن يكتب بحوثاً تزيل هذا الغموض أو كثيراً منه، أو مناعد على ذلك قدر الإمكان:

أولها: «الظن في معاجم العربية واستعمالات القرآن والحديث» وقد تمت كتابته لكنه لم ينشر بعد.

وثانيها: «الظن في قواعد علم الحديث» وقد نشر جزء منه في مجلة الأحمدية – العدد الرابع – بعنوان «حديث الآحاد الصحيح بين العلم القاطع والظن الراجع» كانت وجهته إلى عرض الأقوال وتوضيحها ومقارنة الأدلة المختلفة، وانتهى إلى أن أكابر من نسبت إليهم فكرة القطع قد صرحوا بخلافها، إلا ابن حزم، ولكنه أبان عن أن قصده بالقطع غير الاصطلاح المعروف، وكان من حق هذا القسم أن ينشر مع أصله الذي أخذ منه، وهو هذا البحث، ولكن شدة الحاجة إليه دعت إلى التعجيل بنشره في ذلك الحين. ولا ريب أنه لو بقي مع إخوته وفي سياقه من هذا البحث لكان يزداد وضوحاً ويتم به البحث.

وهذا البحث بدأته بفصل أوله: شرح مبسط لاصطلاحات «الظن، والقطع، والشك، والرهم» وأتبعت ذلك بشرح مبسط حاولت أن أشرح فيه أساسيات قواعد رواية الحديث، وكيف يحصل الظن واليقين فيها، وكيف تتعاضد الروايات الصحيحة، فتكون متواترة تفيد اليقين النظري، وبينت الخلاف في النظري، ولأجل

هذا الخلاف جعلته من مباحث الظن، كما بينت كيف تتعاضد الروايات الضعيفة فترتقي إلى القبول، وقد أردت أن أبسطه أكثر ما أمكنني التبسيط؛ لأن هذه القضية دخل في مناقشتها ناس لم تكن لهم مشاركة في دراسة علوم الحديث، فكان الغموض عندهم أكثر، والخلل الناشئ عنه أكثر، وهم لا يمكنهم اليوم أن يمارسوا تلك الكتب، ولا أن يدققوا النظر في مصطلحاتها ومضموناتها، ولا ينفع في محاورتهم أن نكلمهم بحسب تلك المصطلحات والأساليب العلمية.

وعرضت في الفصل الثاني: أول القضايا الخلافية في موضوع الظن، وفيها اختلاف عبارات الحافظ ابن حجر، وحقيقة رأيه في أنواع الحديث الثلاثة التي تفيد القطع النظري: هل يعني به اليقين النظري؟ أو يراها تظل في نطاق الظن الراجح – مهما قوي الرجحان فيها – وناقشت رأيه في ذلك هو ومن وافقوه، ونيهت إلى أن هذا الموضوع أوسع من موضوع إفادة أحاديث البخاري ومسلم القطع، وإلى-أن الحافظ ابن حجر يرى الكفتين قريبتين من الاستواء، ولذا سمى ما رجحه «الرأي الختار».

ثم كان الفصل الثالث: وفيه عرضت رأي منكري السنة إجمالاً، حتى المتواتر من الروايات وهذا رأي قديم ينسب إلى الخوارج – وقد عرضه الشافعي، وعرض حجة أصحابه مفصلة، وأساسها أننا نستغني عن السنة بالقرآن؛ لأنه يقين، وهي ظنون تحتمل الخطا، وناقشه وألزم، الذين رآهم من أهله، بالرجوع إلى قبول المتواتر والآحاد من السنن، وبسطت ما كان غامضاً من هذا الحوار؛ ليكون قريباً من إدراك القارئ المعاصر، فيجد فيه قوة على محاجة الذين ينكرون لسنة في عصرنا الحاضر.

ثم أتبعت ذلك بفصل رابع مطول قسمته إلى ثلاثة مباحث:

أولها: فصلت فيه موقف المحدثين من تعارض الحديث مع العقل، وماذا يعنون بقولهم: «من علامة الحديث الموضوع مخالفته للعقل» وناقشت الذين اتخذوا ذلك ذريعة لرد الأحاديث التي تخالف آراءهم، ومعلوماتهم السابقة بادعائهم أنها هي الدليل العقلي القاطع.

والمبحث الثاني: جعلته لقواعد علوم الحديث عند المعتزلة؛ لأن بعض المعاصرين يزعمون أن موقف المعتزلة ... من موقف المعتزلة ... من

حيث القواعد - لا يختلف كثيراً عن أهل السنة، وأن الاختلاف بينهما في التطبيق العملي في مباحث العقيدة، حيث يرى المعتزلة أن العقل دليل عقلي قاطع، ويبالغون في ذلك فيدعونه ذلك في العقليات الظنية المختلف عليها حتى بين علمائهم.

وخصصت المبحث الثالث لمثال عملي من المسائل الاعتقادية، التي زعموا فيها أن العقل يحكم بغير ما جاء في أحاديث الآحاد، وهي مسألة «رؤية العباد ربهم عز وجل يوم القيامة»، وهي من مباحث العقيدة، ومكانها كتب العقيدة، إلا أني وجدت أنها أقوى مثال يتضح فيه خلل هذا المنهج، وشرحتها بتفصيل لبيان أن ما زعموه دليلاً عقلياً قاطعاً ما هو إلا دلالة ظنية اختلفوا فيما بينهم عليها، وأثبت تطور العلوم التجريبية فساد عدد منها، والأدلة العقلية الظنية لا تصلح أن تكون ميزاناً للروايات الحديثية – وإن كانت ظنية – وقد يلحظ القارئ في هذا المبحث غموضاً لم أتمكن من توضيحه أكثر مما فعلت؛ لطغيان الطبيعة الفلسفية على كتابات المعتزلة، وصعوبة مناقشتها إلا بمنهج يقارب منهنجهم.

وقد بقي من متممات قضايا الظن إحثان :

أحدهما: الظن وضوابطه عند علماء أصول الفقه، وقد شرعت فيه، فأسأل الله إتمامه.

وثانيهما: الأدلة الظنية في مُبَاحِثُ الآعَيْقِادَةُ وقِل جَمَعْتُ بعض مادته، فأسال الله أن ييسر كتابته، وهو سبحانه ولى التوفيق.

泰 恭 恭

الفصل الأول قواعد الرواية الحديثية بين اليقين والظن إيضاح ودفع أوهام

الظن في قواعد علوم الحديث مبحث واسع في شموله لقضايا متنوعة، وللخلافات التي نشأت حول تلك القضايا، ولا يستغني الباحث في ذلك عن العودة إلى الحديث عن الظن من حيث إنه حكم عقلي، ومن حيث بيان مرتبته بين الأحكام العقلية، ومن حيث كونه اصطلاحاً علمياً يدل على ذلك المعنى، وهو أمر ضروري لشدة ارتباطه بمعرفة درجات الحديث، والخلاف حول تلك الدرجات.

ومن المعلوم بداهة عند كل ذي علم أن حكم الإنسان على شيء بالنفي أو الإثبات له عنده درجات في قوة الإثيات واحتماله للخطأ.

الدرجة الأولى: أن يكون الإنسان قاطعاً في حكمه، بحيث لا يكون عنده أقل احتمال لنفي ما أثبت، أو إِثبات ما نفي، وهذا القطع نوعان بحسب الوضوح والحاجة إلى الاستدلال:

النوع الأول: أحكام ضرورية، أي يضطر الإنسان إلى قبولها، ولا يجد في نفسه إمكانية عدم القبول كالأحكام الحسية، أي التي تدرك بواسطة إحدى الحواس الخمس، مثل قولنا: «النار محرقة، وهذا الدواء مر» وكالأحكام البدهية المستقرة في كل العقول بلا خلاف، فهي في قوة الحسية من نحو قولنا: «الواحد نصف الإثنين»، والإثبات والنفي نقيضان لا يجتمعان.

النوع الثاني: أحكام نظرية، أي لا يصل الإنسان إلى القطع بإثباتها أو نفيها إلا بعد النظر العقلي فيها، كمسائل الحساب المطولة، وبعض الأحكام المنطقية من نحو قولنا: «الحكم على لكلى حكم على كل فرد من أفراده».

وهذه الدرجة من العلم بنوعيها هي العلم الواقعي، أي الذي تدرك به حقيقة الشيء على ما هي في الواقع لما هي في الواقع لما يعرفون العلم بناءً على ذلك: بأنه إدراك الشيء على ما هو به في الواقع لما يوجب ذلك من اضطرار أو دليل.

أما النوع الأول: فلا يقبل الاختلاف إطلاقاً؛ إذ لا يمكن وقوع الخطأ فيما تدركه الحواس، أو تدركه بداهة الإنسان أياً كان.

والدرجة الشانية: أن يترجح عنده الحكم بالنفي أو الإثبات، فيحكم به، لكن عنده بعض التردد فيه، ومهما زاد التردد لا يبلغ درجة يتعادل فيه النفي والإثبات، ويمكن عنده – لو توفرت أدلة تنقض الحكم الأول وتثبت خلافه – أن ينقض ويحكم بخلافه.

والدرجة الثالثة: أن يستوي عنده النفي والإثبات، بحيث تتعادل أدلتهما، فلا يترجع أحدهما على الآخر.

والدرجة الرابعة: هي المعاكسة للدرجة الثانية، وذلك أنه إذا ترجع عنده الإثبات مثلاً يكون النفي مرجوحاً، وأدلته أضعف من أدلة الإثبات، فهو يحتمل - لو توفرت الأدلة - أن يحكم به.

وهذا التقسيم للإدراك إلى درجاته الأربع حقيقة واقعة يدركها كل إنسان، ويشعر بها شعوراً لا يتردد فيه - وإن تردد في التعبير عنه - فهو من ضرورات العقول.

أما تسمية كل واحدة من هذه الدرجات باسم خاص بها يميزها عن أخواتها فذاك أمر يخص اللغة، واصطلاحات العلوم، فيذكر هنا الاصطلاح - إن شاء الله تعالى -.

وقد اصطلح العلماء على أن يطلقوا على الدرجة الأولى بنوعيها لفظ «العلم» وربما وصفوه عند استعماله في الكلام فقالوا: «العلم القاطع أو العلم اليقيني» دفعاً للالتباس، لا تغييراً للمعنى، وقد كان الشافعي – رحمه الله – يسميه «العلم بإحاطة» (١).

وأطلقوا على الدرجة الثانية لفظ «الظن» وربما وصفوه عند استعمال اللفظ فقالوا: «الظن الراجع، أو الغالب» زيادة في التوضيح، لا تغييراً للمعنى، وإذا عبروا عن هذه الدرجة بلفظ «العلم» جرياً على الاستعمال اللغوي الأصلي جعلوا في الكلام أوسياقه حينئذ دليلاً على أنهم يريدون به الرجحان، لا اليقين القاطع.

وأطلقوا على الدرجة الثالثة لفظ «الشك»، وعلى الرابعة لفظ «الوهم، أو التوهم».

⁽١) ينظر كتاب جماع العلم للشافعي رضي الله عنه، ص١٥-٣٠.

٤

والرواية في الحقيقة ما هي إلا حكم من الأحكام؛ إذ الخبر يحكم بثبوت الخبر، فيقبل السامع هذا الحكم، أو يرده بعد النظر والتفكر فيمه، حسب ما يرى من الأدلة على التُّقبول أو الرد، ولذلك قال العلماء: « كل خبر يحتمل الصدق والكذب لذاته » يعني قبل النظر في الأدلة، فهو حينئذ في درجة الشك، ثم الأدلة إما أن ترفعه إلى درجة رجحان القبول، أو القطع به، وإما أن تنزله إلى درجة رجحان الرد، أو القطع به، فدرجاته بهذا الاعتبار خمس، وهذا التقسيم شائع في الواقع العملي عند الناس، وذلك لأن قواعد قبول الأخبار وردها موجودة أساسياتها في العقل الفطري لكل إنسان صغير أو كبير، إنما يختلف الناس في تفاصيلها، أو فيما زاد عليها، وفي ضوابطها، وفي إعطاء تلك القواعد حقها عند العلم بها، فمن الناس من لا يستوثق من توفر شروط الرواية، بل يتقبلها لموافقتها ما يحب، ومنهم من يتشدد في الرفض لمخالفتها ما يحب، أما الأساسيات فلا تحتمل خلافاً، كما يظهّر من النظر اليسير فيها، والسبب في أن هذه القواعد الأساسية مترسخة في عقل كل إنسان، وأنه يتعامل بها مع الأخبار تعاملاً طبيعياً غير محتاج للدراسة؛ أن الإِنسان بطبعه لا يمكن أن يستغنى عن الأخبار في واقع حياته، فكلما جاءه خبر نظر إليه من خلال هذه القواعد، وإذا وجداً من يزعم أله يستغني عن الأخبار فزعمه باطل، لا يستند إلى شيء من الواقع، إنما هو يستغني عن الأخبار التي لا تهمه، أو لا توافق رغباته، فمثلاً نجد إنساناً لا يهتم بأخبار الطب؛ لأنه صحيح البدن لكنه حين يمرض يسارع إلى الطبيب، والطبيب حين يصف له الدواء ما هو إلا مخبر بأن هذا الدواء مفيد، عرف فائدته بتجربته، أو بتجربة غيره من الأطباء قبله من معاصريه أو من سابقيه، ثم إذا لم يستفد من هذا الدواء مرة بعد مرة نجده يشك في علم هذا الطبيب، أي بصحة خبره عن فائدة الدواء، لكن إذا جاءه من يخبره أنه جرب التداوي عند هذا الطبيب لنفس المرض فعوفي بعد مدة أكثر من المدة التي جربها هذا فإن شكه يتراجع، فإذا كثر المخبرون بذلك وكانوا موثوقين عنده زال عنه الشك أو كاد، فإن لم يجد أحداً من الذين سبق لهم العلاج عند هذا الطبيب -- مع هذا الشك الذي وقع في نفسه -فإنه يتحول إلى طبيب آخر ليجد عند الآخر ما فقده عند الأول، والثاني كذلك إما أن ينقض خبر الأول، أو يؤيده بإعادة الدواء نفسه، فيزداد شكه قوة بالنقض، ويضعف شكه أو يزول بالتأييد، حتى إذا كثر تردده على أطباء آخرين - وكلهم يعطيه الدواء نفسه - اطمأن إلى صحة الدواء، واطمأن إلى أن السبب في عدم استفادته ليس من الدواء، بل من المرض الذي استحكم فاستعصى على التداوي.

وأمور الحياة الإنسانية كلها كذلك، والناظر في هذا المثال وغيره يجد أن الخبر يتراوح بين الوهم والشك، والظن، واليقين، والإنسان يرغب أن يعتمد على الأخبار اليقيئية لو أمكن ذلك، لكنه غير ممكن دائماً، فتراه يعتمد على الأخبار الراجحة، كما سبق في هذا المثال وإذا لم يجد الراجحة جمع الأخبار المشكوك فيها إلى بعضها حتى تترجح.

وأحاول هنا - إن شاء الله - توضيح الأساسيات من قواعد رواية الحديث الشريف بأكبر قدر يمكنني من التيسير والتبسيط، قبل ذكر نصوص العلماء فيها؛ لأن قضية «الظن» في الروايات أثيرت فيها إشكالات من غير أهل الاختصاص أو منهم، لكن لم يدرك بعض الناس أقوالهم على حقيقتها لعدم تعمقهم فيها، فهذا التوضيح من شأنه أن يسهل البحث والمناقشة إن شاء الله-.

فلنفرض أننا أخبرنا إنساناً - ولو جاهلاً أو طفلاً لا يتجاوز العاشرة وهما طبيعيان ليسا من أهل الغباء - بخبر يخالف العقل فقلنا مثلاً عن شخص كان حاضراً عنده قبل قليل: إنه مات بالأمس رفضه رفضاً لا تردد فيه، وهذا الرفض مبني على شرط من شروط الرواية معلوم في فطرة الإنسان أكد عليه علماء الحديث (۱)، وهو «أن يكون الخبر ممكناً وقوعه عقلاً» وجعلوا مخالفته للعقل علامة ودليلاً على أنه مكذوب عمداً أو سهواً، ثم يختلف الناس - حتى أهل العلم أحياناً - في تفسير مخالفة العقل وموازين ذلك، ويأتي توضيح بعض مهماته عند مناقشة الخلافات المتعلقة منه بقضية الظن - إن شاء الله - وقاعدته الأصلية: أن المحدثين يردون الرواية إذا خالفت صريح العقل، لا بمجرد مخالفة القواعد العقلية التي يختلف الناس عليها.

وحين يسمع أي إنسان خبراً من شخص جرب عليه الكذب يغلب على ظنه أن هذا الخبر كاذب؛ لأن من تكرر منه الكذب لا يثق الناس به ومثله فاسد السلوك، وإن كان يمكن وقوع الخبر، ويمكن أن يصدق الكاذب، أما إذا كان يعرفه صادقاً فإنه يتقبل الخبر؛ لأنه يستبعد الكذب منه، وإن كان غير مستحيل أن يكذب الصادق بسبب الخوف مثلاً، وهذا مبني على شرط آخر من شروط رواية الأخبار الموثوقة يشترطه كل الناس، وقد أكد عليه علماء الحديث، وهو «صدق الراوي»، وإن اختلف الناس والعلماء في كيفية التثبت من وجود الصدق في الراوي.

⁽١) انظر «الرسالة» للإِمام الشافعي، ص٩٩٠.

وحتى حين يكون المخبر معروفاً عند سامعه بالصدق التام يرفض خبره إذا كان يعرفه طائشاً قليل التفهم والانتباه لما يسمع ويرى، أو على الأقل يتردد في قبول الخبر، ولا يقبل خبره إلا إذا عرفه بعكس ذلك، وكلما كان فهمه وانتباهه أكثر كان القبول أكبر، وهذا شرط آخر ذكره علماء الحديث، وسموه «الضبط» وقسموه إلى نوعين: ضبط بواسطة الكتابة، وضبط بواسطة حفظ الصدر.

وحين يستغرب الإنسان – أي إنسان – خبراً نجده يتوثق من الخبر – بعد معرفة صدقه وضبطه – فيساله: هل سمعت هذا، أو رأيته بنفسك، فإن قال: نعم تقبله منه، وإن قال: سمعت الناس يذكرون ذلك، ولم يعرف الخبر تحديداً تردد في القبول، وربما رفض الخبر أصلاً، وهذا الشرط نبه إليه علماء الحديث، وسموه «اتصال السند» وأهمية هذا الشرط معلومة لدى كل إنسان، وإن كان الناس يختلفون في الانتباه إليها كثيراً، أو يختلفون في كيفية التحقق المحدد من وجوده في الرواية.

وأكثر ما يقع الشك في الرواية حين يسمع الإنسان الخبر من جهتين متناقضاً: هذا يثبته، وهذا ينفيه، لكنه لا يرفضه مباشرة، لاسيما إذا كان محتاجاً عند سماعه إلى الاعتماد عليه، فهو حينئذ يجهد نفسه في الموازنة بينهما من حيث المعقولية، والصدق، والضبط، وعدد المخبرين، حتى يطمئن إلى إحدى الجهتين فيأخذ بروايتها؛ لأن تلك الصفات فيها أقوى، ولأن احتمال الخطأ عندها أقل، وهذا مبني على شرط مهم اعتمده علماء الحديث هو «ألا يخالف الراوي من هو أوثق منه » فإن خالف سموا حديثه «شاذاً».

ومحاولة الإنسان أن يتوثق من الخبر بواسطة هذه الشروط تدل على أن الأخبار عنده في الأصل لا تخلو من التردد في قبولها، مهما قل هذا التردد، أو كان خفياً حتى على صاحبه، فنجد الإنسان مثلاً يأتيه الخبر من صاحب له – وهو عنده ممكن وقوعه عقلاً، وراويه موثوق عنده صدقاً وضبطاً ومباشرة للخبر من قائله أتم الثقة – فلا يشعر بشيء من التردد في قبوله، وربما حكم بثبوته قطعاً، لكنه إذا جاءه أصحاب له أكثر عدداً – مع تمام الصدق والضبط ومباشرة الخبر – يظهر عليه التردد في خبر صاحبه الأول، ولعله يجزم بأنه أخطأ، ويقول: أخطأ هذه المرة على خلاف عادته، وبهذا يظهر أن خبر الواحد مهما عظمت الثقة به يظل في حقيقة الأمر علماً

ظنياً راجحاً غير قاطع، حتى تأتي معه أدلة أخرى تصل به إلى درجة اليقين القاطع، كما يأتي بيانه إِن شاء الله تعالى.

وهذا الرجحان تتفاوت درجاته حسب قوة كل من هذه الشروط، أو قوتها جميعاً، فالذي يكون في أعلى الدرجات من تلك الشروط حديثه أوثق ممن قل نصيبه منها، وكلاهما في نطاق الرجحان، فأما إن تساوى ضعف الآخر فيها مع القوة، أي إن كان احتمال الخطأ عنده يساوي احتمال الصواب تغير حال روايته، فصارت موقوفة لا تقبل ولا ترد، فإذا زاد احتمال الخطأ زيادة عظيمة كرواية الكذاب، وفاحش الخطأ الذي لا يدري ما يقول أصبح الرد قاطعاً، أو كاد، ويكون الرد قاطعاً تماماً حين يخالف مع ذلك قواطع الأدلة، وأما إذا بقي الراوي في حيز استواء الخطأ والصواب، أو زيادة الخطأ على الصواب زيادة قليلة، فإن أمثال هذا إذا تعاضدت رواياتهم، وأيد بعضها بعضاً ارتفعت إلى درجة الرجحان والقبول المعبر عنها بالظن، هكذا يفعل كل ناظر في بعضها بعقل وعلم.

وقد أوجز الحافظ ابن حجر - رحمه الله - تلك الشروط، وأثر تفاوتها على الخبر المروي بها، فقال في نخبة الفكر (١): «وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل، ولا شاذ هو الصحيح لذاته، وتتفاوت وتبه بتفاوت هذه الأوصاف... فإن خف الضبط فالحسن لذاته، وبكثرة طرقه يصحح...».

ثم ذكر – رحمه الله – أسباب الطعن في الراوي، وبين ما يصلح للجبر منها بروايته من طريق آخر ضعيف في مثل درجته من الضعف أو قريب منها، فذكر – من الصالح للجبر، وهو المهم هنا – السيئ الحفظ، ويعنون به من لم يشتد ضعفه في الحفظ، وذكر المستور، ويعنون به من كان ظاهر حاله الصدق والحفظ وعدم المخالفة، وذكر الرواية المرسلة، وهي أن يقول التابعي: «قال رسول الله عَيَّاتُه » دون ذكر الواسطة، وذكر رواية المدلس، وهؤ الذي لا يصرح باتصال السند، ويكون كلامه محتملاً للاتصال والانقطاع، وقد علم من حاله أنه يروي بهذه الطريقة ما لم يتصل، ثم بين – رحمه الله – أن رواية هؤلاء ضعفها غير شديد، وأنها قابلة للتقوية إذا تابع بتصل، ثم بين – رحمه الله – أن رواية هؤلاء ضعفها غير شديد، وأنها قابلة للتقوية إذا تابع

⁽١) نخبة الفكر ملحق بشرحه نزهة النظر مستقلاً، ص٢٤١، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.

⁽٢) نخبة الفكر، ص١٤٨.

السيئ الحفظ بمعتبر بوكذا المستور والمرسل والمدلس - صار حديثهم حسناً لا لذاته، بل بالمجموع ».

وتقوية بعض الروايات ببعض من الأمور المتفق عليها بين الناس ببداهة العقل، ولها أثر واضح على رواية أكبر الثقات الذين تم صدقهم وضبطهم واتصال روايتهم، وعلى رواية أقلهم في تلك الصفات، بل على الضعفاء، وعلى الكذابين.

وتوضيح ذلك من أهم المهمات لأن كثيراً من الاشكالات وبعضاً من الخلافات نشأ من غموض هذه المسألة عند بعضهم، ومن أشهرها مسألة الحديث المحفوف بالقرائن، هل يفيد اليقين النظري؟.

وقد مربيان تقوية الروايات ببعضها، وأنه أمر بدهمي، والمراد هنا بيان كيفية حصول ذلك، وارتقاء الخبر من درجة الرجحان إلى اليقين القاطع.

ولنأخذ - كمثل من شروط الرواية - صفة الحفظ، فإنها تتفاوت كثيراً بين من يكاد لا ينسى شيئاً، لقوة ذاكرته، أو كثرة مراجعته لما حفظ، وبين من ينسى القليل النادر، وبين من ينسى أكثر من ذلك، لكن يظل صوابه راجعاً، وكذلك يتفاوت ضعفها بين من يستوي حفظه ونسيانه وبين من يرجح نسيانه، وبين من لا يمسك ذهنه إلا القليل النادر، فيكون من كثرة الخطأ كالكذاب، ويتفاوت أثر تقوية بعض الروايات ببعض حسب درجة حفظ الراوي.

ويتضح ذلك إذا قدرنا الحفظ بنسبة مئوية لتقريب الفكرة، لا لإثبات أن ذلك واقع عند المحدثين، فمثل هذا الأمر يأبى أن ينحصر في أرقام معينة، ولناخذ مثالاً من الواقع لقوة الحفظ، هو الإمام البخاري – رضي الله عنه – في كتابه «الجامع الصحيح» فإنه روى فيه (٢٦٠٢) ألفين وستمائة حديث وحديثين (١) بحذف المكرر، انتقد عليه مائة وعشرة أحاديث (٢) منها، وعند لناقشة العلمية المدققة تبين أن الانتقاد فيه تشدد غير واقعي، وأن الصواب في الاكثرية الساحقة مع البخاري (٦)، لكن لو افترضنا أن الانتقاد كله صحيح، وافترضنا أن الخطا كله في حفظ البخاري لكانت نسبة الخطأ (٢١٠/١٠) وهي تساوي (٤/٠٠٠) تقريباً فإذا عرفنا أن

⁽١) مقدمة فتح الباري، طبعة دار أبي حيان، ص٧٤٣.

⁽ ٢) مقدمة فتح الباري، ص١٥٥ .

⁽٣) مقدمة فتح الباري، ص٥٥٣.

الذي ترجح فيه خطأ البخاري أقل من عشر (١) هذا العدد تبين لنا أن نسبة الخطأ (٢٠٠٠/) لا من مائة، وكذلك يقدر حفظ الإمام مالك وأحمد وأمثالهما.

ويسمي علماء الحديث هؤلاء الرواة ومن قاربهم بالأئمة الحفاظ، ومن اطلع على أحوالهم في التوثق عند الرواية عرف أن احتمال الخطأ عندهم أقل مما تقدم ذكره كشيراً في أول التقدير، وكذلك كانوا في سائر شروط الرواية.

وحين يروي أحدهم حديثاً يكون احتمال الخطأ المقدر بأربعة قد عارضه احتمال صواب مقدر بستة وتسعين، يعني أن احتمال الصواب يتفوق على احتمال الخطأ بأربعة وعشرين ضعفاً.

ولا شك في رجحان الصواب حينئذ رجحاناً ساحقاً يجعل احتمال الخطأ جديراً بعدم الالتفات، إلا إذا تقوى بالاتفاق أو غيره من الأدلة، وحين يوافقه على روايته ثقة آخر من الرواة يكون احتمال الخطأ قد عارضه احتمال صواب آخر، هو مثل الأول، أو قريب منه، أي تضاعفت قوة احتمال الصواب أو قاربت.

والناظر في هذا الأمر حسب قواعد العقل الإنساني وموقفه من الأخبار يدرك أنه يستحيل في المعتاد من طبيعة الوقائع الإنسانية أن يقع الخطأ في هذا الخبر، ويدرك أنه صحيح يقيناً، كما لو جاءنا إنسان بخبر، وعارضه فيه ثمانية وأربعون إنساناً كلهم من الثقات الضابطين.

ويسمي العلماء هذا الحديث عزيزاً لتعزّزه، أي تقويته بمجيئه من طريقين، ومسلسلاً بالائمة الحفاظ؛ لأن رواته في كل طبقة، كذلك قال ابن حجر: «وقد يقع فيها أي في أخبار الآحاد... ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار... ومنها المسلسل بالائمة الحفاظ المتقنين، حيث لا يكون غريباً كالحديث الذي يرويه أحمد بن حنبل مثلاً، ويشاركه فيه غيره عن الشافعي، ويشاركه فيه غيره عن مالك بن أنس، فإنه يفيد العلم عند سامعه بالاستدلال من جهة جلالة رواته، وأن فيهم من الصفات اللائقة الموجبة للقبول ما يقوم مقام العدد الكثير من غيرهم، ولا يتشكك من له أدنى ممارسة بالعلم وأخبار الناس أن مالكاً لو شافهه بخبر أنه صادق فيه، فإذا منها في الله من هو في تلك الدرجة ازداد قوة وبعد ما يخشى من السهو» (٢).

⁽١) مقدمة فتح الباري، بين ص٥٥ وبين ٦٠٣ . انظر الأحاديث رقم (٢٩-٣٧-٣٩-١٥-٨١).

⁽٢) نزهة النظر، ص٤٨، ص٥١ .

وحين تقل درجة الراوي عن هؤلاء الأئمة قليلاً، فيكون من الثقات الذين لا ضعف فيهم، ولم يبلغوا درجة الأئمة الحفاظ فإن احتمال الخطأ يزيد قليلاً، ولنفرض أنه يكون عنشرة من مائة، يعارضه احتمال صواب قدره تسعون من مائة، أي تسعة أضعافه، وهو احتمال راجح رجحاناً كبيراً، لكنه ليس في قوة الأول؛ ولذلك تشدد المحدثون ههنا أكثر، فقالوا: لا يكون هذا الحديث يقينياً حتى يجتمع ثلاثة فأكثر من هؤلاء الرواة في كل طبقة، فيكون احتمال خطأ الراوي الأولُ المقدر بعشرة قد عارضه صواب مقدر بمائتين وسبعين، هي مقدار رجحان حفظه وضبطه مضافاً إليه الرجحان الذي عند صاحبيه، وذلك كما لو جاء واحد بخبر وعارضه سبعة وعشرون، والناظر فيه – حسب قواعد النظر في الواقع الإنساني – يدرك أن هذا المقدار يعطي يقيناً تاماً قاطعاً أيضاً، وهو يقين نظري أيضاً، ويسمى الحدثون هذا الحديث بالمشهور الذي خلت طرقه من الضعف، وقد ذكره ابن حجر في الطرق التي تفيد اليقين النظري، فقال (١٠): «ومنها المشهور إذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل» والمشهور ما رواه ثلاثة فأكثر، ولم يبلغ التواتر، واعتبر كثير من العلماء رواية البخاري أو مسلم للحديث مفيدة اليقين القاطع كالنوعين السابقين، وإن كان راويه في كل طبقة واحداً، وتقويته ههنا ليست حاصلة من اتفاق الرواة والنظر العقلي فيه، بل من إجماع الحدثين على صحة ما في الكتابين مما لم ينتقده العلماء، والإجماع دليل شرعي؛ لأن الأمة لا تجمع على ضلالة، أي إن احتمال الخطأ قد عارضه إجماع الأمة على صواب الرواية (٢) قال ابن حجر: «وهذا التلقي وحده أقوى في إِفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر، إلا أن هذا يختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ مما في الكتابين، وبما لم يقع التخالف بين مدلوليه ١.

قلت: السبب واضح هو أن ما انتقدوه خرج من الإِجماع، والمختلفان اللذان تناقض مدلولاهما لابد أن أحدهما غير صحيح.

والعلماء لا يقصرون الثبوت اليقيني النظري على هذه الأصناف الثلاثة، بل عندهم أن كل حديث أيده دليل قاطع صار قاطعاً، لكنهم ذكروا هذه خصوصاً لأنها مما يتعلق برواية الحديث،

⁽١) انظر نزهة النظر، ص٥٠.

⁽٢) تدريب الراوي: ١٠٤/١ وما بعدها.

قال ابن حجر (١) : « وقد يقع فيها أي أخبار الآحاد . . . ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار » ، والعلم النظري هو اليقين الذي يدرك بالتفكر ، والعلم الضروري يدرك بالبداهة .

والمتأمل في ما تقدم - من بيان كيفية حصول اليقين النظري عند اتفاق راويين من الاثمة الحفاظ، وعند اتفاق ثلاثة فأكثر من الثقات الذين ليسوا من الأثمة الحفاظ - يدرك كيفية حصول اليقين الضروري حين يكثر الرواة كثرة كبيرة، وكذلك فإن المتأمل لكيفية حصول الرجحان عند اجتماع راويين ضعيفين فأكثر - إذا كان ضعفهما غير شديد - يدرك كيف يحصل اليقين الضروري عند اجتماع عدد كبير غير محصور، وإن كان من هؤلاء، بل ربما كثر العدد كثرة هاثلة أوجبت تصديقهم - ولو كانوا من غير أهل الصدق - إذا استحال اتفاقهم، كما يأتي عدد كبير من جهات مختلفة كلهم يخبر بخسوف القمر، فيصدقون وإن لم يكوئوا معروفين بالصدق.

ولم يشترط العلماء عدداً معيناً لإفادة التواتر والقطع الضروري المدرك من خلاله، بل اشترطوا أن الناظر في العدد الموجود منهم يدرك القطع لأجلهم إدراكاً ضرورياً مهما اختلفت حال تلك الجماعة، فالعدد الذي يتحقق به القطع الضروري من الأئمة الحفاظ أقل من العدد الذي يتحقق به ذلك ممن هم دونهم، وما يتحقق به القطع ممن هم دونهم أقل مما يتحقق به القطع من الضعفاء، لكن المهم هو إدراك الناظر بعقله في حالهم؛ إذ يدرك باجتماعهم على الرواية أن خبرهم صار يقيناً ضرورياً، وأن خطأهم مستحيل عادة.

وهذا الأمر وإن كان يدرك بالعقل إلا أن معنى الاستحالة هنا هو الاستحالة العادية، أي التي تجري عليها طبيعة وقوع الأحداث في الكون كاستحالة طيران الإنسان بلا وسيلة طيران، وليس المراد الاستحالة العقلية – التي هي عدم إمكان تصور الوقوع في العقل – كاجتماع الضدين الوجود والعدم في شيء واحد في آن واحد من جهة واحدة، فهذا لا يتحقق في أي خبر مهما كثر رواته، ولو وجب علينا في كل خبر متواتر أن يستحيل تصور وقوع الكذب من ناقليه في الأذهان حتى نقطع بشبوته لوجب علينا في مقابل ذلك ألا نقطع بتكذيب خبر حتى يكون تصوره في الذهن مستحيلاً، فنصدق به وإن كان مستحيلاً وقوعه حسب قوانين الطبيعة

⁽١) نزهة النظر، ص٤٨.

الدنيوية، كمن يزعم أنه حمل جبلاً عظيماً، وهذا أمر باطل بداهة، فمثل هذا الخبر يكذب صاحبه إلا أن يكون ذلك بعون القوة الإلهية خرقاً للعادة وقوانين الطبيعة وهذا أمر أخر، فكذلك يقطع بصدق الأخبار التي يستحيل في العادة اتفاق ناقليها على الكذب.

وقد بين الحافظ ابن حجر – رحمه الله – شروط الحديث المتواتر فقال (١): «فإذا جمع هذه الشروط الأربعة: عدد كثير أحالت العادة تواطؤهم على الكذب، أو توافقهم عليه، رووا ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء، وكان مستند انتهائهم الحس، وانضاف إلى ذلك أن يصحب خبرهم إفادة العلم لسامعه فهذا هو المتواتر».

وتقدير الحفظ – أو درجة القوة والضعف عموماً – في الرواية يوضح لنا كذلك أثر اتفاق الرواة الضعفاء على الحديث، فإذا أخبرنا به إنسان حفظه مقدر بخمسين من مائة توقفنا عن قبوله أو رده، فإذا وافقه عليه من هو مثله ترجح القبول؛ لأن احتمال الخطأ المقدر بخمسين عارضه احتمال صواب مقدر بمائة، كما لو كان عندنا خبر يرويه أهل الحفظ فيختلفون يتفق على إثباته اثنان ويخالفهم واحد فينفيه، فيترجح قبوله بلا ريب، ولو كان الاتفاق على الخبر بين اثنين كل منهما مقدر حفظه بأربعين من مائة لكان اتفاقهم يرفع الخبر إلى درجة الرجحان.

أما الذين ينحط حفظهم كثيراً فاتفاقهم لا يفيد حتى يكونوا كثرة كبرى، كما مر في الحديث المتواتر، فإن كانوا أقل كان لخبرهم بعض الاعتبار، فيكون كالحديث الضعيف الصالح للتقوية، كما مر قريباً.

وهكذا يظهر للمنصف من كل ما تقدم – مع شدة إيجازه – أن قواعد رواية الحديث الشريف في القبول والرد قواعد متينة، قد أخذت فيها كل الاحتياطات، وسدت فيها كل منافذ الكذب والخطأ حسب الإمكان الذي يتيسر في حدود طاقة الإنسان العالم، والبحث والنظر في تفصيلاتها في الواقع العملي لدى المحدثين الشقات – من تتبع أحوال الرواة، وتتبع روايات الحديث الواحد لمقارنتها ومعرفة الأوثق منها – يزيد الإنسان يقيناً بأنه لم يوجد لهذا المنهج نظير عند أمة من الأمم إطلاقاً، ويزيده يقيناً أن ما يستجد من البحث العلمي في الروايات لم يستطع

⁽١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ص٣٩.

أن يكشف خللاً في ذلك المنهج يمكن أن يستدرك عليه، ويزيده يقيناً أن حملات التشكيك في رواية الحديث إنما هي صادرة عن جاهل بهذا المنهج، أو مغرض يعرف الحق ويتلقي عليه الشبهات ليرد الناس عنه.

وهذه الشبهات وقعت قديماً لدى الذين قل حظهم من علم الحديث، ومعرفة تفاصيله، وتأمّل باطن قواعده مع ظاهرها، أو قل حظهم من القدرة على التوفيق بين العقل والنقل، فتسرعوا في رفض السّنة كلها، أو الظني منها، أو ما ظنوه مخالفاً للعقل منها، وقد تصدى لهم المحدثون والفقهاء وعلماء الاعتقاد، فكشفوا زيف مقالاتهم، ولا نحتاج اليوم إلى قواعد جديدة لرد الشبهات المعاصرة، ولكننا نحتاج إلى تقريب ما قرره الأئمة من ذلك، وتفصيله، فتنقشع الشبهات الجديدة، كما انقشعت القديمة، ولا يبقى لها من الأتباع والأنصار إلا من يصر على الباطل، أو يصر على تقليده التقليد الأعمى، والحمد الله.



الفصل الثاني حديث الآحاد المحفوف بالقرائن هل يفيد اليقين النظري

قد سبق في كلام الحافظ ابن حجر - رحمه الله - عند حديثه عن الحديث المحفوف بالقرائن الدالة على القطع أنه عدها ثلاثة هي: ما روي في أحد الصحيحين، وما له ثلاثة طرق صحيحة، وما تسلسل بالأثمة الحفاظ حيث لا يكون غريباً.

وهو قد قال عنها: «وهذه الأنواع التي ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر فيها، إلا للعالم المتبحر، العارف بأحوال الرواة، المطلع على العلل» (١٠).

وفرق بينها وبين المتواتر بانه يفيد العلم ضرورة، وهي تفيده نظراً، وفسر كلاً من الإفادتين بوضوح، فقال: «الضروري يفيد العلم بلا استدلال، والنظري يفيده لكن مع الاستدلال على الإفادة والضروري يحصل لكل سامع، والنظري لا يحصل إلا لمن فيه أهلية النظر» (٢).

وهذه التسوية بينهما في إفادة العلم مع الافتراق في طريقة إفادته تقتضي أن يكون معنى العلم فيهما واحداً، هو المعنى المشهور، أي إدراك الأمر على ما هو به في الواقع، لكن الحافظ ابن حجر – رحمه الله – قال كلاماً يفهم منه خلاف ذلك، وهو قوله: «ومحصل الأنواع الثلاثة التي ذكرناها أن الأول منها مختص بالصحيحين، والثاني بما له طرق متعددة، والثالث بما رواه الأئمة، ويمكن اجتماع الثلاثة في حديث واحد، ولا يبعد حينئذ القطع بصدقه» (٣).

ووجه الاختلاف بين كلاميه أنه صرح بأن كلاً من الثلاثة وحده يفيد العلم النظري، والعلم هو القطع، فكيف يقول إنه بعد اجتماع الثلاثة لا يبعد القطع به؟ ١

ويبعد أن يريد بالقطع هنا الضروري؛ لأن كل صنف من الثلاثة يحتاج إلى نظر، ومعرفة اجتماعها تحتاج إلى نظر، فقد تراكمت الحاجة إلى النظر، ويبعد أن يريد به اتفاق العلماء على

⁽١) نزهة النظر، ص٥٥.

⁽٢) نزهة النظر، ص٤١.

⁽٣) نزهة النظر، ص٣٥.

إِفادته القطع النظري؛ لأنه صرح بأن المخالفين يأبون القطع المبني على القرائن أصلاً، فقال: «وقد يقع فيها، أي أخبار الأحاد... ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار، خلافاً لمن أبى ذلك »(١).

ويمتد الإشكال إلى ما يعنيه بالعلم النظري إذا تأملنا قوله بعد هذا مباشرة، حين حاول أن يوفق بين قول من يراه مفيداً للعلم النظري ومن يأبي ذلك، حيث قال: «والخلاف في التحقيق لفظي؛ لأن من جوّز إطلاق العلم قيده بكونه نظرياً، وهو الحاصل عن الاستدلال، ومن أبى الإطلاق خص لفظ العلم بالمتواتر، وما عداه عنده ظني، لكنه لا ينفي أن ما احتف بالقرائن أرجح مما خلا عنها»(١).

وإذا كانت حقيقة الخلاف هي حول اللفظ مع الاتفاق على المضمون، ومرده إلى رجحان المختف بالقرائن على الخالي منها لم يخرج المحتف بالقرائن عن حكم سائر الآحاد، وهو الظن، ولم يدخل في ما يفيد القطع، وهذا يتنافى مع قوله: إنه «يفيد العلم النظري» وقد ذكر الفرق بين العلم الضروري والعلم النظري، فبين أن اتحادهما في إفادة العلم، وأن اختلافهما في الحاجة إلى الاستدلال فقط، حسب ما سبق نقله عنه قريباً، والعلم في المتواتر متفق على أنه القطع، وهذا ما يظهر من حوار العلماء حول أحاديث البخاري ومسلم، فمن المعلوم أن الخلاف في هذه المسالة يدور حول إفادة المحفوف بالقرائن القطع، والمساجلة بين ابن الصلاح وموافقيه وبين مخالفيهم في أحاديث البخاري ومسلم – وهي جزء من مسألة المحفوف بالقرائن – كلها دارت حول إفادته النظم واليقين، وهذا واضح في عبارة ابن الصلاح، حيث قال: «وأعلاها الأول، وهو الذي يقول أفيه أهل الحديث كثيراً: صحيح متفق عليه... وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظري واقع به (٢٠)، واليقين لا يحتمل الخطأ أصلاً، كما سيصرح به في مسالة العصمة، ويتأكد ذلك من النظر في الاحتجاج لكل من القولين، حيث ادعى ابن الصلاح الإجماع على تلقي ما في الصحيحين بالقبول، وفسره بالموافقة على حكم الشيخين بصحة أحاديثهما، وذكر أن مخالفيه فسروا التلقي بالاتفاق على وجوب العمل بما فيهما، ورد عليهم معللاً قوله: بان ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، والأمة في إجماعها معصومة؛ ولذا كان معللاً قوله: بان ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، والأمة في إجماعها معصومة؛ ولذا كان

⁽١) نزهة النظر، ص٤٨.

⁽٢) مقدمة ابن الصلاح، ص٨٦.

الإجماع المنبني على الاجتهاد حجة مقطوعاً بها^(۱) وحين ذكر ابن حجر المسألة أيد ابن الصلاح في تفسيره الاتفاق، فقال: «فإن قيل: (إنما اتفقوا على وجوب العلم به لا على صحته) منعناه، وسند المنع أنهم متفقون على وجوب العمل بكل ما صح، ولو لم يخرجه الشيخان، فلم يبق للصحيحين في هذا مزية، والإجماع حاصل على أن لهما مزية فيما يرجع إلى نفس الصحة... ويحتمل أن يقال: المزية المذكورة كون أحاديثهما أصح الصحيح» (٢).

وهذا الاحتمال الذي ذكره ابن حجر احتمال ضعيف؛ لأن الشيخين حكما بصحة ما في الكتابين، والعلماء وافقوهما على ذلك، إلا ما انتقدوه، فالموافقة كانت على الصحة نفسها؛ إذ كل من ذكر كتابيهما وصفهما بالصحة، ونوه بها، وحتى لو ثبت أن المزية هي كون أحاديثهما أصح الصحيح، وهذا أصح الصحيح، وهذا أقوى من سابقه.

وبهذا كله يظهر أن الخلاف حقيقي غير لفظي، ولكن الحافظ ابن حجر لم يفرق هنا بين العلم النظري والعلم الضروري بوضوح، كما فعل في نكته على كتاب ابن الصلاح؛ إذ بين أن العلم النظري غير قاطع عنده، وغير يقيني، وهو يرى أن ابن الصلاح ومن معه يوافقون على ذلك من حيث المضمون، وأنه كان ينبغي لابن الصلاح أن يعدل عبارته، فقد قال في النكت: «لم يقل ابن الصلاح ولا من تقدمه إن هذه الأشياء تفيد العلم القطعي، كما يفيده الخبر المتواتر؛ لان المتواتر يفيد العلم الضروري الذي لا يقبل التشكيك، ولهذا تخلفت إفادة العلم عن الاحاديث التي عللت في الصحيحين... فقول ابن الصلاح: «والعلم اليقيني النظري حاصل به» لو اقتصر على قوله: «العلم النظري» لكان أليق بهذا المقام، أما اليقيني فمعناه القطعي؛ فلذلك أنكر عليه من أنكر لأن المقطوع به لا يمكن الترجيح بين آحاده، وإنما يقع الترجيح في مفهوماته، ونحن نجد علماء هذا الشان -- قديماً وحديثاً - يرجحون بعض أحاديث الكتابين على بعض بوجوه الترجيحات النقلية، فلو كان الجميع مقطوعاً به ما بقي للترجيح مسلك، وقد سلم ابن الصلاح هذا القدر فيما مضى لما رجح بين صحيحي البخاري ومسلم، فالصواب الاقتصار في هذه المواضع على أنه يفيد العلم النظري، كما قرزناه ("").

⁽١) مقدمة ابن الصلاح، ص٢٨.

⁽٢) نزهة النظر، ص٥٦.

⁽٣) النكت على كتاب ابن الصلاح: ١/٣٧٨ .

وإذا كان ابن حجر يفسر العلم النظري بغير القطع فليس غريباً أن يقول: «ويمكن اجتماع الثلاثة في حديث واحد، فلا يبعد حينئذ القطع بصدقه» ولكنه يكون قد خالف المشهور عند العلماء من معنى العلم النظري، وخالف الفارق الذي ذكره في نزهة النظر بينهما، مع أن العلم الذي ذكره في آخر كلامه لابد أن يكون نظرياً.

وإذا كان ابن حجر أيضاً يرى أن ابن الصلاح وغيره يوافقونه في المضمون، فليس بعيداً أن يقول: إن الاختلاف في المسألة لفظي، لكن كلامه لا يخلو من الحاجة إلى المناقشة.

فأما أنهم فاضلوا بين أحاديث الصحيحين، وأن القطعي لا يقبل التفاوت من حيث الصدق فهذا حق؛ إذ صرح ابن الصلاح وغيره بأن ما اتفقا عليه أعلى مما انفرد به أحدهما، وانفراد البخاري أعلى من مسلم، والمقطوع به لا يقبل التفاوت؛ لأن معنى القطع مطابقة الواقع، والمطابقة لا تتفاوت مهما كثرت أدلتها، إن قام دليلها ثبتت، وإلا لم تثبت، لكن يتفاوت ظهورها ووضوحها.

وأما أنهم لم يقولوا إن هذه الأشياء تفيد العلم القطعي كما يفيده المتواتر فعباراتهم التي نقلها فيها التصريح بالقطع، وقد نقل هو عن ابن فورك أنهم «إن تلقوه بالقبول قولاً وفعلاً حكم بصدقه قطعاً» (') وعن أبي إسحاق الاسفراييني أن «أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بها» (') ونقل عن ابن الصلاح لفظ القطع مع المساواة بين المتواتر وبين المروي في الصحيحين في إفادته، وإن اختلفا من حيث الاضطرار والحاجة إلى النظر، نقله عنه من طريق النووي، حيث قال: «وما اتفقا عليه فهو مقطوع بصدقه لتلقي الأمة له بالقبول، وذلك يفيد العلم النظري، وهو في إفادة العلم كالمتواتر، إلا أن المتواتر يفيد العلم النظري، وتلقي الأمة بالقبول يفيد العلم النظري» (۲).

وإذا كان التواتر يتضمن معنيين القطع والاضطرار، فتشبيه المتفق عليه به إذا انتفى القطع لا وجه له، لأن الاضطرار منفي اتفاقاً، فلا يبقى حينئذ اشتراك بينهما يقوم عليه التشبيه، فالقطع مذهبهم صراحة، وعدم القطع ليس مذهبهم، لكنه يلزمهم بسبب مفاضلتهم بين أحاديث

⁽١) النكت على مقدمة ابن الصلاح: ١/٣٧٣ .

⁽٢) النكت: ١/٣٧٢، شرح مسلم للنووي: ١٣٦/١.

الشيخين في الصحة، ولازم المذهب ليس بمذهب، وقد اعتمد ابن حجر على هذا اللازم حين أراد أن يجمع بين الأمرين فأول قولهم: «يفيد العلم» ونفى القطع، وهو ثابت في ألفاظهم صراحة، كانه يريد نفي قصدهم معناه الاصطلاحي، كما نفى المشابهة مع المتواتر، وهي ثابتة في صريح عبارة ابن الصلاح، والجمع بين القولين على هذا الوجه غير قوي، ويكون هذا رأي ابن حجر نفسه، لأنه صرح به. والله تعالى أعلم.

وإذا كان الخلاف حقيقياً فأي القولين أقوى وأكثر أنصاراً؟

قال الإمام النووي: «وذكر الشيخ أن ما روياه أو أحدهما فهو مقطوع بصحته... وخالفه المحققون والأكثرون ».

وقد اهتم ابن حجر بمناقشته في ذلك فقال: «فقول الشيخ محي الدين النووي (خالف ابن الصلاح المحققون والأكثرون) غير متجه، بل تعقبه شيخنا - شيخ الإسلام - في محاسن الاصطلاح فقال: «هذا ممنوع، فقد نقل بعض الحقاظ المتأخرين عن جمع من الشافعية والحنفية والمالكية والحنابلة أنهم يقطعون بصحة الحديث الذي تلقته الأمة بالقبول».

قلت: وكانه عنى بهذا الشيخ تقي الدين ابن تيمية فإني رأيت فيما حكاه عنه بعض ثقات أصحابه ما ملخصه: الخبر إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له وعملاً بموجبه أفاد العلم عند جماهير العلماء من السلف والخلف، وهو الذي ذكره جمهور المصنفين في أصول الفقه كشمس الدين المسرخسي، وغيره من الحنفية، والقاضي عبد الوهاب من المالكية، والشيخ أبي حامد الاسفراييني، والقاضي أبي الطبب الطبري، والشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وسليم الرازي، وأمثالهم من الشافعية، وأبي عبد الله بن حامد، والقاضي أبي يعلى، وأبي الخطاب، وغيرهم من الحنبلية، وهو قول أكثر أهل الكلام من الأشاعرة، وغيرهم، كابي إسحاق الاسفراييني، وأبي بكر ابن فورك، وأبي منصور التميمي، وابن السمعاني، وأبي هاشم الجباثي، وأبي عبد الله البصري، قال: وهو مذهب أهل الحديث قاطبة، وهو معنى ما ذكره ابن الصلاح... وخالفه في ذلك من ظن أن الجمهور على خلاف قوله... وعمدتهم أن خبر الواحد لا يفيد العلم بمجرده، وأن الأمة إذا عملت بموجبه فلوجوب العمل بالظن عليهم، وأنه لا يمكن جزم الامة بصدقه في الباطن؛ لان هذا جزم بلا علم.

والجواب أن إجماع الأمة معصوم عن الخطأ في الباطن، وإجماعهم على تصديق الخبر كإجماعهم على يصديق الخبر كإجماعهم على وجوب العمل به - والواحد منهم - وإن جاز عليه أن يصدُّق في نفس الأمر من هو كاذب ،أو غالط فمجموعهم معصوم عن هذا، كالواحد من أهل التواتر يجوز عليه بمجرده الكذب والخطأ، ومع انضمامه إلى أهل التواتر ينتفي الكذب والخطأ عن مجموعهم ولا فرق ».

ويظهر أن ابن حجر يوافق شيخه وغيره في الانتصار لقول ابن الصلاح، لكنه مع ذلك لا يضعف قول النووي وموافقيه تضعيفاً شديداً؛ لأنه عند ترجيحه القول الآخر لم يقل إنه الصحيح، أو الاصح، وإنما قال عنه «المختار» ولأنه حين عارض قول النووي «خالف ابن الصلاح المحققون والأكثرون» لم يقل: بل المحققون مع ابن الصلاح، وإنما قال: «ما ذكره النووي في شرح مسلم من جهة الاكثرين أما المحققون فلا فقد وافق ابن الصلاح أيضاً محققون» فأثبت وجود المحققين في الفريقين ووافق النووي على أن الأكثرين خالفوا ابن الصلاح فخالف في ذلك قول ابن تيمية مخالفة صريحة في النقل عمن ذكرهم، على أن نقل ابن تيمية عن أهل مذهبه لا يمكن تقضه، فقد بينت في بحث (١) آخر أن قول الإمام أحمد الذي يتفق عليه علماء الحنابلة، هو أن الحديث المحفوف بالقرائن قطعي؛ لأنه ثبت عنه القول بالقطع في حديث الآحاد، وأصحابه فريقان أحدهما: يحمل كلامه على المحفوف بالقرائن، والآخر: يحمله على كل الآحاد، فهم موافقون لأولئك في المحفوف بالأولى. والله تعالى أعلم.

⁽١) هذا مذكور في البحث «حديث الآحاد الصحيح بين العلم القاطع والظن الراجع» وهو منشور في «الأحمدية» العدد الثالث، وقول أصحاب الإمام مذكور ص١٤٨ و ١٥١.

الفصل الثالث إمكانية الوهم في رواية الحديث هل هي دائمة وهل تبرر رفض الحديث كله

قد تقدم القول بأن استخدام كلمة الظن في الرواية الحديثية - وفي العلوم الإسلامية عموماً - جعل بعض من لم يتأمل القضية يقف موقف الريب، وربما موقف الإنكار خوفاً من إمكان وقوع الوهم فيها، وأن المواقف تفاوتت في درجة بعدها، وأن هذا يحتاج إلى إيضاح ومناقشة.

وأبعد ما وقع هو إنكر السنة كلها بحجة أنه يمكن وقوع الوهم في الرواية، ولم يستثن هؤلاء شيئاً حتى المتواتر منها، وأذكرهم هنا لشمول إنكارهم الأحاديث الظنية – أي الآحاد – ولاعتمادهم في إنكارها على إمكان الخطأ، فكلها عندهم ظنية، وزعم أصحاب هذا الرأي أنهم يستغنون عنها بالقرآن الكريم؛ لأن ثبوته يقيني لا شك فيه، ومناقشة هذه الفكرة ضرورية؛ لأنها قد تجددت في عصرنا، وارتفع صوت أنصارها، وزاد هؤلاء على أهلها القدماء بعداً عن حقائق أصول الرواية، وأنهم مدفوعون من جهات مريبة.

ويبدو لي – والله أعلم – أن منشأ هذا الرأي هو عدم وضوح قضية إمكان الكذب والخطأ في الرواية عند هؤلاء، وهل هو إمكان ذهني، أو إمكان واقعي؟ وقد سبق بيان الفرق، وأن المطلوب في الرواية المتواترة هو عدم إمكان الخطأ حسب الواقع – لا حسب الذهن والتصور، وبه يظهر إغراق هذه الجماعة في البعد عن التحقيق العلمي في مسألة الرواية.

وقد لقي الإمام الشافعي رجلاً من هؤلاء فحكى قولهم عنه، وناظره فيه، حتى رجع عن كثير من أفكاره، قال الشافعي رضي الله عنه: «قال: لا أقبل منها شيئاً إذا كان يمكن فيه الوهم، ولا أقبل إلا ما أشهد به على الله، كما أشهد بكتابه الذي لا يسع أحداً الشك في حرف منه، أو يجوز أن يقوم شيء مقام الإحاطة وليس بها؟» (١).

وليس مراد الرجل أنه يقبل من الأحاديث ما كان مثل القرآن في قوة الرواية، بل مراده أنه لا يوجد شيء من الأحاديث روايته مثل رواية القرآن؛ ولذلك لا يقبل منها شيئاً، والذي يدل على أن هذا هو مراده أمران:

⁽١) جماع العلم، للإمام الشافعي، ص١٥.

أولهما: أن الشافعي كان يحاوره دائماً بإيراد الأدلة على وجوب الأخذ بالأخبار النبوية، دون تفريق بين متواتر وآحاد.

وثانيهما: أنه كان يستدل في بعض المواضع - بأن خصمه يسلم بأحكام شرعية ليست في القرآن، بل في الحديث المتواتر، فلو كان الرجل لا ينكر كل السنة لم يكن لكلام الشافعي - رحمه الله - وجه، ولم يتكلم الإمام الشافعي عن حديث الآحاد حتى سلم الرجل بالمتواتر.

وحين حكى الشافعي أقوال العلماء في قبول الخبر عن رسول الله عَلَيْكُ قال - رضي الله عَلَيْكُ والله عَلَيْكُ إلا في كتابه جماع العلم (١): « لا يختلف أن الفرض والواجب قبول الخبر عن رسول الله عَلِيْكُ إلا فرقة سأصف قولها» ثم ذكر القول السابق.

وقد اعتمد الشافعي - رحمه الله - في مناظرته لهؤلاء على ثلاثة أسس: اثنين في لزوم قبول الخبر مطلقاً، وهو يشمل المتواتر والظني، فلابد من ذكرهما لعلاقتهما بالظني، والثالث وجوب العمل بخبر الواحد وإن كان ظنياً. كل ذلك بالإشتدلال الذي يلزم كل منصف.

الأساس الأول: هو أنهم إذا كانوا حقاً يأخذون بالأدلة القرآنية، فالقرآن نفسه يدل على وجوب العمل بالأحاديث مطلقاً؛ لأنه يأمر باتباع النبي عَيْنَ ، ولا سبيل إلى ذلك إلا بالرواية، لاسيما لمن لم يعاصره عَيْنَ قال – رحمه الله – في كتابه جماع العلم (٢): «قلت: لقد فرض الله تعالى علينا اتباع أمره فقال: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُم عَنْهُ فَانتَهُوا ﴾ [الحشر:٧] قال: إنه لبينٌ في التنزيل أن علينا فرضاً أن ناخذ الذي أمرنا به وننتهي عما نهانا عنه رسول الله عَيْنَة . قلت: والفرض علينا وعلى من هو من قبلنا ومن بعدنا واحد؟ قال: نعم. قلت: أنحيط أنه إذا فرض علينا شيئاً فقد دلنا على الأمر الذي يؤخذ به فرضه؟ قال: نعم. قلت: فهل تجد السبيل إلى تأدية فرض الله عَيْنَة إلا بالخبر عن رسول الله عَيْنَة إلا بالخبر عن رسول الله عَيْنَة عن وجل... أو أحد قبلك أو بعدك ممن لم يشاهد رسول الله عَيْنَة إلا بالخبر عن رسول الله عَيْنَة ؟».

فاقر الرجل بانه لا سبيل إلا بذلك، وقال للإمام: «والحجة لك ثابتة بان علينا قبول الخبر عن رسول الله عَلَيْة ».

⁽۱) ص۱۱.

⁽٢) ص٢١، وما يعدها.

الأساس الشاني: أن هذه الفئة، وكل ناظر في تفسير القرآن لا يستغني في فهمه الفهم الصحيح عن الأخبار، بل هم يفسرون بعض الآيات اعتماداً على الاحاديث النبوية - متواترة وغير متواترة - وهم لا يشعرون، وذلك في الناسخ والمنسوخ، والعام والخاص أكثر من غيرهما، وهكذا دائماً شأن من لا يحقق في العلم ينكر شيئاً بلسانه، ويسلم به بفعله.

وقال عن مسالة العموم والخصوص في كتاب جماع العلم أيضاً (٢): «قلت: وفرض المواريث للآباء والأمهات عاماً، ولم يورث المسلمون كافراً من مسلم، ولا عبداً من حر، ولا قاتلاً ممن قتل بالسنة، قال: نعم... قلت: فما دلكِ على هذا؟ قال: السنة لأنه ليس فيه نص قرآن ».

ثم أكمل الشافعي - رضي الله - عنه إقامة الحجة على الرجل وفقته بأن سأله عما يترتب على إنكار الأخبار عن النبي على اللها، أو إنكار ما لم يكن معناه موجوداً في القرآن - حسب رأي بعض من فئته - فاقر الرجل بأنه يترتب عليه فساد عظيم.

قال الشافعي في جماع العلم (٣): «قلت: فقد بان لك في أحكام الله تعالى في كتابه فرض الله طاعة رسوله عَيَّا والموضع الذي وضعه به من الإبانة عنه: ما أنزل خاصاً وعاماً، ناسخاً ومنسوخاً، قال: نعم، ومازلت أقول بخلاف هذا حتى بان لي خطأ من ذهب هذا المذهب، ولقد ذهب فيه أناس مذهبين: أحد الفريقين لا يقبل خبراً وفي كتاب الله البيان. قلت: فما لزمه؟ قال: أفضى به عظيم إلى عظيم من الأمر، فقال: من جاء بما يقع عليه اسم صلاة، وأقل ما يقع عليه

⁽¹⁾ جماع العلم، ص٢٢.

⁽۲) ص۲۲.

⁽٣) ص٢٧.

اسم زكاة فقد أدي ما عليه، لا وقت في ذلك، ولو صلى ركعتين في كل يوم، أو قال في كل أيام، وقال ما لم يكن في كتاب الله فليس على أحد فيه فرض».

يعني أن هؤلاء لما قالوا لا نقبل خبراً استغناء بالقرآن لأن فيه البيان، أي بيان كل أمور الدين، فقولهم عظيم المخالفة، أفضى بهم وأوصلهم إلى أمور مخالفتها ونكارتها عظيمة، لو فكروا فيها؛ إذ يترتب على قولهم هذا إنكار أمور ثابتة من الدين بلا خلاف، يعملون بها هم وكل المسلمين، ولم يبينها القرآن، وإنما بينتها الاحاديث، مثل كيفيات الصلاة، وعدد ركعاتها، ومثل مقادير الزكاة.

والأمثلة التي ذكرها الرجل تدل على أن مراده بقولهم « لا نقبل خبراً وفي كتاب الله البيان » أنهم لا يقبلون الخبر مطلقاً، وليس مراده « أنهم يردون الخبر إذا كان معنى الخبر مبيناً في القرآن » لأنه يترتب على تفسيره بهذا المعنى أن يقبلوا الأحاديث التي لا توجد معانيها في القرآن، ومن جملتها كيفية الصلاة، ومقاديرها، ومقادير الزكاة، فالواو في قوله « وفي كتاب الله البيان » استئنافية ليست حالية.

ثم ذكر الشافعي - رضي الله عنه - حكاية الرجل القول الآخر، وما يترتب عليه من فساد، فقال في جماع العلم (١): «وقال غيره: ما كان فيه قرآن يقبل فيه الخبر، فقال بقريب من قوله فيما ليس فيه قرآن، فدخل عليه ما دخل على الأول، أو قريب منه، ودخل عليه أن صار إلى قبول الخبر بعد رده وصار إلى أن لا يعرف ناسخاً ولا منسوخاً، ولا خاصاً ولا عاماً. والخطا ومذهب المضلال في هذين المذهبين واضح لست أقول بواحد منهما».

يعني أنه يقبل من الأحاديث ما يتفق معناه مع ما في القرآن الكريم، وينكر ما سواه، فلزمه أن ينكر الأحاديث التي بينت أن ينكر الأحاديث التي بينت أن بعض الآيات مخصص لبعض، ولزمه أن ينكر أحكاماً يعمل بها هو وكل المسلمين، يتناقلها مئات الألوف عن مئات الألوف، مثل كيفية الأذان، والصلاة، والزكاة، والطهارة، فهو ينكرها بقوله، ويقبلها بفعله، فصار بذلك إلى قبول الخبر بعد رده، فكان حال الفريق الثاني قريباً من حال الفريق الأول.

⁽۱) ص۲۸ .

ثم انتقل الرجل، فانتقل معه الإمام الشافعي إلى مسألة العمل بالدليل الظني — ومنه أخبار الآحاد — فأورد على الإمام ذلك الإشكال الذي يكثرون ترديده وهو كيف يمكن أن يستباح شيء اعتماداً علي دليل ظني، بعد أن ثبت تحريمه بدليل قطعي؟ يريدون بذلك أن العمل بالحديث الآحاد مع وجود القرآن عمل بالدليل الظني مع وجود الدليل القاطع، بل هو ترجيح للظني على القاطع حين يتعارضان، فأثبت الشافعي — رضي الله عنه — للرجل أن هذا مأمور به في القرآن، وانتم ترون القرآن حجة في الدين، ولا يمكن أن يأمر القرآن بالاعتماد على دليل باطل، ومثل للذلك بالشهادة، وهي مما يمكن فيه الوهم، فلم يعتبر القرآن هذا الوهم، يعني الشافعي — رضي الله عنه — أن الرجحان كاف في العمل، ولا قيمة معه للاحتمال الضعيف، قال الرجل للشافعي — كما في كتاب جماع العلم (1): « هل من حجة في أن تبيح الحرم بإحاطة بغير إحاطة » يعني هل لديك دليل على أن تبيح الحرم، الذي يثبت تحريمه قطعاً، وأنت تعتمد في استباحته على دليل غير قاطع؟ قال الشآفعي: «قلت: نعم. قال: ما هو؟ قلت: ما تقول في هذا الرجل — لرجل إلى جنبي — أمحرم الدم والمال؟ قال: نعم. قلت: فإن شهد عليه شاهدان بأنه قتل رجلاً، وأخذ ماله فهو هذا الذي في يديه؟ قال: أقتله قوداً، وأدفع ماله الذي في يديه إلى ورثة المشهود له. قلت: فإن شهد عليه شاهدان بأنه قتل رجلاً، وأخذ ماله أو يمكن في الشاهدين، وليسا بإحاطة؟ قال: نعم. قلت: فكيف أبحت الدم والمال المعرمن بإحاطة بشاهدين، وليسا بإحاطة؟ قال: أمرت بقبول الشهادة».

ومع أن هذا إقرار من الرجل بوجوب قبول خبر الآحاد – مع احتمال الخطأ فيه – اتباعاً لكتاب الله عز وجل أراد الشافعي أن يثبت له أن هذه المناظرة فيها إقرار آخر منه، وهو أنه في شهادة القتل نفسها عمل بالقياس؛ لأن شهادة الاثنين في القرآن لم تذكر في القتل، فقاس الرجل قبول شهادتهما فيه على شهادتهما في غيره، مع احتمال أن يكون للقتل – حسب أهميته – خصوصية في عدد الشهود، كما كان للقذف خصوصية فيه. فزعم الرجل أن هذا مجمع عليه. فيلزمه أن تكون علته كذلك، وإذ لا علة له إلا الرجحان بعد ما أقر الرجل باحتمال الخطأ في شهادة الاثنين، فوجب عليه أن لا ينكر أخبار الآحاد لمجرد احتمال خطأ مرجوح، قال الشافعي: «قلت: أفتجد في كتاب الله تعالى نصاً أن تقبل الشهادة على القتل؟ قال: لا، ولكن استدلالاً أي لا أومر بها إلا بمعنى. قلت: أفيحتمل ذلك المعنى أن يكون لحكم غير القتل ما كان القتل

⁽۱) ص۲۹،

يحتمل القود والدية؟ قال: فإن الحجة في هذا أن المسلمين إذا اجتمعوا أن القتل بشاهدين. فقلنا: الكتاب محتمل لمعنى كتاب الله، وإن أخطأ بعضهم.

فقلت له: أراك رجعت إلى قبول الخبر عن رسول الله ﷺ، والإجماع دونه. قال: ذلك الواجب على. وقلت له: أنجدك إذاً أبحت الدم والمال المحرمين بإحاطة بشهادة وهي غير إحاطة؟ قال: كذلك أمرت. قلت: فإن كنت أمرت بذلك على صدق الشاهدين في الظاهر، فقبلتهما على الظاهر، ولا يعلم الغيب إلا الله، وإنا لنطلب في المحدث أكثر مما نطلب في الشاهد، فنجيز شهادة بشر، لا نقبل حديث واحد منهم، ونجد الدلالة على صدق المحدث، وغلطه ممن شركه من الحفاظ، وبالكتاب والسنة ففي هذا دلالات ولا يمكن هذا في الشهادات» (١).

وبهذا الحوار العلمي يكشف الإمام الشافعي - رضي الله عنه - أن منكري السنة - سواء من أنكرها كلها، ومن أنكر الآحاد خصوصاً - يقييمون مذهبهم على شبهات، لا حقيقة لها، فيفرقون بين المتماثلات دون برهان، ويزعمون أنهم لا يعملون إلا بالقرآن؛ لانه قطعي، وهم في الحقيقة إنما يتبعون فهماً لهم غير قطعي من القرآن الكريم، بل نراه في كثير من الاحيان وهماً، ثم يزعمون لهذا الفهم أنه هو القرآن القاطع، مع أن موقفهم هذا من الاخبار مناقض لما أمر به القرآن، وهو التوثق لا الترك المطلق؛ إذ يقول: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُم فَاسِقٌ بِنَباً فَتَبِينُوا ﴾ وهو التوثق لا الترك المطلق؛ إذ يقول: ﴿ يَا أَيُّهَا اللَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُم فَاسِقٌ بِنَباً فَتَبِينُوا ﴾ [الحجرات: ٦]. والتبين إذا لم يكن مراداً منه قبول الصحيح، ورفض الباطل، وما قاربه لا يكون إلا عبثاً بلا غاية أما نهي القرآن عن اتباع الظن فهو نهي عن اتباع الأوهام الفاسدة، أو هو نهي عن اتباع الظن الراجح ظاهراً مع وجود الدليل القاطع في مسألة معينة، فهذا وهم، ليس بظن، وذلك ظهر من المقارنة بين الآيات التي تمدح أهل الظن كقوله تعالى - حكاية عن المؤمن الفائز يوم ظهر من المقارنة بين الآيات التي تمدح أهل الظن كقوله تعالى - حكاية عن المؤمن الفائز يوم القيامة -: ﴿ إِنِي ظَنَنتُ أَنِي مُلاق حسَابِيه ﴾ [الحاقة: ٢٠] والآيات التي تذمه، وتذم أهله : ﴿ وَإِنَّ الظَنَ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِ شُيئاً ﴾ [النجم: ٢٨] و﴿ وَذَلِكُمْ ظَنُكُمُ الَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِكُمْ أَذُه كُمْ الَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِكُمْ أَذُه كُمْ وَلَاكُمْ اللّذِي ظَنَنتُم بِرَبِكُمْ أَذُه كُمْ اللّذِي ظَنَتُم اللّذِي ظَنَاهُ عالم أَدْ

⁽١) وقد أوسع الشافعي قيام الحجة بخبر الأحاد بحثاً في كتابه الرسالة، اكتفيت ههنا بهذا القدر؛ لأن فيه الكفاية من جهة، ولأن المنكر هنا يحتج بالقرآن، فأقيمت الحجة عليه من القرآن خصوصاً.

الفصل الرابع حديث الآحاد ومخالفة العقل إيضاح ودفع أوهام

وفيه ثلاثة مباحث:

١ - قاعدة «الحديث لا يخالف العقل » بين المعنى الصحيح والأوهام والمغالطات.

٢- قواعد الرواية، والموازنة مع العقل عند المعتزلة.

٣- أحاديث رؤية الله - عز وجل - يوم القيامة، ومناقشة منهج المعتزلة في ردها أو تأويلها.

المبحث الأول قاعدة «الحديث لا يخالف العقل» بين المعنى الصحيح والأوهام والمغالطات

قد تقدم القول أن وصف أغلب الروايات الحديثية بأنها ظنية أثار إِشكالات نشات من غموض معنى الظن في أذهان بعض الناس، لاسيما في العلاقة بين العقل والنقل، فأدى إلى خلل كبير في التعامل مع الحديث الشريف من هذه الجهة.

ومن أهم المشكلات التي أثيرت حول «الظن» في رواية الحديث سوء التعامل مع القاعدة، التي توجب أن يترك الحديث إذا خالف «العقل»؛ لأن العقل - كما يقولون - دليل قاطع، وحديث الآحاد دليل ظني غير قاطع، والقاطع مقدم على الظني، والمحدثون هم الذين عدوا من علامات وضع الحديث مخالفته للعقل.

وهذه قضية تحتاج إلى بيان حقيقتها، وكشف غوامضها؛ لأنها صارت في زماننا «متكا» الكل من يريد أن يترك شيئاً من الحديث إذا خالف وجهة نظره، أو خالف ما يألفه من الأفكار والنظريات، فيزعم لرأيه ولما يألفه أنه العقل والعلم، ويلقي بالحديث وراء ظهره؛ لأنه – عنده – ظن يمكن أن يكون خطأ، هذا مع تسليمه بأن سنده صحيح.

وقبل بيان حقيقة القضية ينبغي كشف تلك الاغاليط والمغالطات، وذلك أن كثيراً من المتفين العصريين – على اختلاف ثقافاتهم الادبية والفلسفية والقانونية والطبيعية – يعتبرون كل ما لديهم من الافكار والمعلومات شيئاً جديداً ما عرفه القدماء، ولا عرفوا قواعد البحث التي يقوم عليها، فإذا ما تكلموا في شيء من قضايا العلم، التي تكلم فيها القدماء تعاملوا معه على أساس أنه أفكار ساذجة أساسها ضعيف هش، وأن ما لديهم من الافكار حقائق علمية، لا يمكن أن تحتمل الحطا، وحسبها قوة – كما يزعمون – أنها تدرس في جامعات العالم الحديث، وحسب علوم القدماء ضعفاً بزعمهم – ومنها الاحاديث النبوية، والاحكام الفقهية المأخوذة منها، ومن آيات القرآن الكريم أيضاً – أن أصحابها يقرون بكونها ظنية، ويغفل أكثر هؤلاء، أو يتغافلون عن معنى الظن في كتب علماء الإسلام، ويغفلون أو يتغافلون أيضاً عن أن تلك يتغافلون عن معنى الظن في كتب علماء الإسلام، ويغفلون أو يتغافلون أيضاً عن أن تلك مايدرس فيها أكثريته الساحقة نظريات قابلة للنقض، وأن الباحث المتفوق هو الذي يستطيع أن مايدرس فيها أكثريته الساحقة نظريات قابلة للنقض، وأن الباحث المتفوق هو الذي يستطيع أن يقوض نظرية من بادلة تحول نظرية ما إلى حقيقة علمية تابتة يقينية، أو يقيم نظرية أرجع دلبلاً، النظريات بأدلة يقينية، ليقيم على أنقاضها حقيقة علمية يقينية، أو يقيم نظرية أرجع دلبلاً،

بل إن المطلع على مناهج البحث لدى تلك الجامعات يرى أنها - لكثرة ما يحدث عندها من نقض المعلومات السابقة - تقول «ليس في العلم حقائق ثابتة لا تقبل النقض» ومناهج البحث عند علماء الإسلام لا تسلم بهذا القول، بل كل يقيني صار يقينياً حقيقة لا يحتمل النقض، وهذا موجود حتى عند من ينفي وجود الحقائق التي لا تقبل النقض بدليل أن كروية الأرض كانت نظرية تنافسها نظرية تسطح الأرض، وظل الحوار العلمي مفتوحاً بينهما على مدار التاريخ، ثم أصبحت الآن قضية قاطعة لا تحتمل الجدل فضلاً عن أن تحتمل النقض. وأمثالها في العلم كثير جداً.

وعلماء المسلمين كما يسمون رواية حديث الآحاد ظنية يسمون تلك النظريات التي لم تبلغ درجة اليقين القاطع ظناً أيضاً، بحسب الاصطلاح نفسه، فهل يسوغ في عقول الباحثين المنصفين أن يقدموا ظناً على ظن - لو سلمنا تساوي الظنين - ?. أما إذا لاحظنا قوة الظن الكبرى في رواية الحديث الصحيح - كما تقدم عند ذكر أساسيات الرواية - وإذا لاحظنا اندراج أكثرية الحديث الصحيح ضمن قواعد قاطعة ثبتت بالأدلة الكثيرة من الآيات والأحاديث المتفقة المعنى، إذا لاحظنا ذلك كله تبين لنا زيادة الرجحان في الأحاديث الصحيحة على تلك النظريات عموماً، فضلاً عن أنه حين تكون الموازنة بين حديث معين ونظرية معينة توجد أدلة أخرى زائدة على الاعتبارات الثلاثة المذكورة، ولو كان هذا الرجحان في الآحاد عند باحثين غير مدققين لزعموا أنه حقائق قاطعة.

هذا كله إذا كانت الموازنة بين حديث صحيح الإسناد ونظرية معتبرة، أما إذا كانت بينه وبين افتراض يزعمونه نظرية، فالموازنة بينهما حينئذ ضرب من التوهم الباطل، ينبغي أن يتنزه عنه العقلاء جميعاً، فضلاً عن العلماء والباحثين المنصفين.

ومن ذلك أنهم يردون كل شيء لم يكتشفه العلم، أو لم يطلعوا على أنه اكتشفه، فإذا ذكر لهم نوع من الأدوية في حديث، ولم يعلموا شيئاً يوافقه من الدراسات الطبية الحديثة سارعوا، فقالوا: هذا باطل، وهذا خرافة، بينما نجد واقع أساتذتهم في بلاد الغرب على خلاف ذلك؛ إذ يدرسون الطب الذي يتوارثه الأطباء الشعبيون - فضلاً عما يروى عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام - أملاً في أن يكتشفوا فيه شيئاً صحيحاً لم يطلعوا عليه في دراساتهم الأكاديمية؛ لأن قواعد البحث العلمي تقول: إن ما لم نعلمه لا نحكم فيه بنفي ولا إثبات، حتى نعرضه على موازين العلم.

ومن الدعاوى التي بنيت على ذلك الأساس رفض الأحاديث الصحيحة، التي تذكر أن الدجال موجود في جزيرة بالبحر مكبلاً بقيود الحديد (١). فقال بعض المثقفين: إن البعثات الكشفية قد جالت العالم كله، وإن السفن الفضائية صورت الكرة الأرضية كلها فلم تعثر عليه، فهذا الحديث مردود، وغفل هؤلاء عن أن الرحلات الكشفية لم تكف عن البحث حتى الآن، فلو كانت قد كشفت كل شيء في كل مكان على الأرض لم يكن لبحثها المتواصل فائدة تذكر، وكذلك سفن الفضاء مازالت تواصل التصوير وتطوره لتكشف ما لم تكتشف بعد من خفايا الأرض.

⁽١) انظر صحيح مسلم، رقم (٢٩٤٢).

وبدلاً من أن يراجع هذا الصنف من المثقفين أنفسهم، ويتعمقوا في أصول معرفة الصواب والخطأ من النظريات قفزوا إلى الجانب الآخر، فأخذوا بافتراضاته الاقتصادية والتشريعية عموماً، وراحوا يروجون لها، ويدعون إلى رفض ما يعارضها من الأحاديث - بل من الآيات - تحت شعار جديد، غير شعار تقديم العلم على الظن، هو شعار «أنتم أعلم بأمور دنياكم» وهو حديث صحيح رواه مسلم (۱)، لكن هذا الصنف من المثقفين يزوّر معنى الحديث، أو يتكئ على أستاذته الذين زوروه له، ووضعوه في غير موضعه؛ ليخدعوا المسلم عن الأخذ بالاحاديث، التي تعارض أفكارهم في مبادئ الحياة وتشريعاتها.

وبيان ذلك أن واقع الحديث ومناسبته ومكانته بالآيات والأحاديث تبين أن المراد به «أنتم أعلم بقوانين الطبيعة» وليس معناه أنتم أعلم بما ينبغي تشريعه لمعاملاتكم فيما بينكم من الأموال، وسائر أمور الدنيا، فالحديث جاء تعقيباً على حادثة تأبير النخل، حيث رآهم يؤبرونه، أي يلقحونه فقال: «أنتم أعلم بأمر دنياكم».

وهذا يختلف كلياً عن المعاملات بين الناس في أمور الدنيا من بيع وإجارة وزواج، وسائر أمور المعاملات، فهذه قد يقع فيها الظلم والفساد، والقرآن كله نزل لدفع الظلم والفساد، وإقامة الحق، المعاملات، فهذه قد يقع فيها الظلم والفساد، والقرآن كله نزل لدفع الظلم والفساد، وإقامة الحق، قال سبحانه: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ [النساء:٥٠] بل

⁽۱) برقم (۲۳۲۳).

كل الأنبياء بعثهم الله: ﴿ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمُ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيه ﴾ [البقرة: ٢١٣].

وهكذا خدعوا الناس بوضع الحديث في غير موضعه، ولكن العلم يكشف هذا التزوير، وستأتي الأحداث التي تكشف فساد المبادئ والتشريعات التي يدعون إليها، فيظهر الحق الذي جاءت به الأحاديث، وكذا الآيات، وستبرد تلك الدعايات وتموت، كما ماتت دعايات الشيوعية، فانكشفت حقيقتها.

بل إن عدداً من الأفكار التي كانت تسمى نظرية علمية، وكانت دعاياتها قد أخمدت النظريات التي تعارضها زماناً طويلاً، لم يجد أهلها بداً من أن يقروا بانها أصبحت مجرد افتراض، وأوضح مثال على ذلك نظرية النشوء والارتقاء في العلم الطبيعي، فإنها حين ظهرت الأجهزة، التي تكشف أعمار الأشياء في الطبيعة – جمادها وحيوانها – تبين لهم أن الزمن الذي تحتاجه الأحياء لتتطور – حسب قوانين النظرية – أكثر بكثير من العمر الواقعي للحياة على الأرض، وذلك لأن النظرية تقول: إن كل طور من الأطوار لا ينتقل إلى الطور الذي فوقه إلا بعد عشرات الألوف، أو مئات الألوف من السنين، فإذا ضُرِبَ عدد السنين بعدد الأطوار ظهر الفارق الكبير الهائل بينهما، أي بين عمر الحياة المكتشف وبين الزمن الذي تحتاجه تلك الأطوار الكثيرة المرجودة بزعم النظرية.

وكلا النظريتين الاقتصادية والطبيعية كان لإعلانهما دوي هائل، هز الدنيا، وهز الاديان، بل كاد يمحوها ما عدا دين الإسلام، مع أن كثيراً من المثقفين في بلاد الإسلام كانوا قد اغتروا بهما غاية الاغترار، ومال إليهما بعض المنتسبين لعلوم الدين الإسلامي، تأثراً بالتيار الإعلامي الجارف، فراحوا يؤولون الاحاديث، بل الآيات لكي تتفق معهما - عدا الجانب الاعتقادي، الذي كان مزعوماً فهما - لكن الراسخين في العلم تصدوا لذلك كله، وبينوا للأمة أن النظريات العلمية تتقلب كثيراً، وما كان منها راجحاً في وقت من الأوقات قد يصير في وقت آخر مرجوحاً، بل قد يصير وهما أو باطلاً؛ ولذلك فهي لا تصلح أن تكون ميزاناً للحديث الشريف، ولو كان آحاداً، فضلاً عن أن تكون ميزاناً لعقائد الدين، وأموره القائمة على الأدلة القاطعة.

أما الحقائق العلمِية القاطعة، التي لم تعد مجال بحث، مثل كروية الأرض، فإنها لو عارضت حديث الآحاد، ولم يمكن تفسيره بما يتناسب معها فإن علماء الإسلام - ومنهم المحدثون يقولون: إن الرواية حينئذ ينبغي أن تترك على أنها خطأ من الراوي، عملاً بما يقتضيه العقل والعلم من تقديم القاطع على الظني، ويكون ذلك بناءً على أننا نزن حفظ الراوي في تلك الموازين العلمية، ولا نزن فيها كلام الله تعالى، أو كلام رسوله على فتول: إن الراوي أخطأ كما يخطئ الإنسان المتثبت في الأقل النادر، فيخالف الأثبت منه فترد روايته.

أما الأحاديث المتواترة – وكذا الآيات القرآنية – فإنه لا يمكن أن تتعارض معها الحقائق العلمية القاطعة؛ لأن كلاً منهما يكشف الواقع، والواقع لا يتعارض، أي لا يتناقض بعضه مع بعض، لكن يمكن أن تتعارض الحقائق العلمية القاطعة مع بعض تفسيراتهما – إذا كان لهما أكثر من تفسير – ويظهر حينئذ خطأ التفسير المغارض لهما، ويقال حينئذ أيضاً: إن هذا الحديث المتواتر المعين – وكذا الآية – قد وجدناه يقينياً قاطعاً من جهة الثبوت، إلا أنه ظني من جهة دلالة اللفظ على المعنى المراد، وموازين الدلالة الظنية والقاطعة مفصلة تفصيلاً واسعاً في علم أصول الفقه.

وبعد دفع تلك الأوهام عن قضية الاختلاف بين العقل أو العلم، وبين حديث الآحاد يحسن أن تبين حقيقة المسألة، وحقيقة موقف علماء الإسلام منها، وفي مقدمتهم علماء الحديث، الذين قالوا: إن من علامة كون الحديث مكذوباً على النبي عَيْنَا مخالفته للعقل.

ولهذه المسألة تفصيلات تتعلق بالفرق بالإسلامية؛ لأن رد الحديث المخالف للعقل منسوب إلى الجميع على تفاوت بينهم في ذلك، ومع وجود خلافات من بعض أفراد الفرقة الواحدة خالفوا به الأكثرين من فرقتهم.

وحتى لا يخرج البحث عن مساره المنطقي ينبغي أن لا يذكر فيه ما لا يتعلق به تعلقاً مباشراً، وهو شيئان:

أولهما: الموقف من حديث الآحاد إذا خالف الأدنة الشرعية الأخرى، فهذا مكانه في مبحث الظن عند الأصوليين؛ لأن هذا قائم على أساس الموازنة بين الظنون، وتقديم الأقوى منها، ومنه ترك رواية الثقة في الحديث إذا خالف الأوثق، وهو ما يسمى اصطلاحاً بـ «الحديث انشاذ».

ثانيهما: موقف الشيعة الإمامية – الاثني عشرية، وأشباههم – من رفض الأكثرية الساحقة من أحاديث أهل السنة، فهذا يتعلق بتكفيرهم كثيراً من الصحابة، فلا يقبلون روايتهم، وهذا أمر آخر، لا علاقة له بكون الحديث من رواية الآحاد، بل علاقته بموقف خاص من أشخاص الرواة، كما يرد أهل السنة رواية صاحب البدعة (١) المكفرة مثل من يزعم أن في القرآن ما ليس من كلام الله عز وجل.

وموقف أهل السنة – وهم جمهور المسلمين – من علاقة العقل بالروايات الحديثية واضح، وهو أنهم يشترطون في الحديث عدم مخالفة دليل العقل، ويعتبرون ذلك دليلاً كافياً على بطلان الرواية المنسوبة إلى النبي عَيَّالَة ، قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه شرح نخبة الفكر (٢): «ومن القرائن التي يدرك بها الوضع ما يؤخذ من حال الراوي . . . ومنها ما يؤخذ من حال المروي، كأن يكون مناقضاً لتص القرآن ، أو السُّنة المتواترة ، أو الإجماع القطعي ، أو صريح العقل الد

ثم بين الحافظ شرطاً مهماً في هذه المناقضة، فقال: «حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل»؛ لأن ما يقبل التأويل، ويكون المعنى الذي أوَّل به معقولاً لا يصح أن يرفض، بل يقال فيه: إن العقل دليل على أنه لم يقصد به المعنى الظاهر، وإنما قصد به المؤول، وتفسير القاطع بما لا يقبل التأويل والاختلاف، ذكره الشافعي في رسالته (٣)، وهذا الشرط إذا وضح، ودفعت عنه الشبهات عرف بداهة أنه لابد منه، وبطل تعلق الرادين للأحاديث بسببه، وبطل أيضاً قول من يعترضون عليه – ممن ينتسبون إلى علم الحديث – بدعوى أن العقل لا يصح أن يكون ميزاناً للشرع، وأن العكس هو الصحيح؛ لأن الشرع معصوم، أما العقل فيخطئ ويصيب، فهذا الذي يقولونه إنما يصح في العقل الظني (٤) لا العقل القطعي الصريح.

⁽١) انظر شرح نخبة الفكر، ص١٠٠٠.

⁻(۲) ص۸۷ .

⁽٣) الرسالة، ص٧٥٣.

⁽٤) قال ابن تيمية في الفتاوى: ١١ /٢٤٣: «والأنبياء صلوات الله عليهم يخبرون بما تعجز عقول الناس عن معرفته، لا بما يعرف الناس بعقولهم أنه ممتنع، فيخبرون بمجازات العقول، لا بمحالات العقول، ويمتنع أن يكون في أخبار الرسول عليه ما يناقض صريح العقول، ويمتنع أن يتعارض دليلان قطعيان سواء كانا عقليين أو سمعين أو كان أحدهما عقلياً والآخر سمعياً».

وعبارة ابن حجر - رحمه الله - كافية لا تحتاج أكثر من تنبيه يسير، حيث قال: «صريح العقل» وهي لا تعني دليل العقل القاطع فقط، بل ما يكون القطع به واضحاً لا يخضع لاختلاف وجهات النظر، وهو أساسيات التفكير الإنساني الموجودة في فطرة كل إنسان سليم الإدراك، وما يعتمد عليها، ويتفرع عنها تفرعاً واضحاً قوياً، ولا يمكن أن يكون معنى العقل هنا الاستدلالات النظرية الظنية، التي تحتمل اختلاف وجهات النظر عما يراه فلان حقاً، ويراه غيره باطلاً؛ وأبسط ما يقال لمن يرد الحديث إذا خالف وجهة نظره ومقدار علمه وفهمه - إذا كان مسلماً -: إذا اختلفت وجهة نظرك ووجهة نظر الرسول على فأيهما أحق بالترك: نظرة الظان المحدود الخطاء أم نظرة صاحب الوحي المعصوم من الاخطاء - لو افترضنا أن الحديث وجهة نظر مجرد افتراض الما العقل الأول: وهو الاساسيات القاطعة المتفق عليها، فعليه تقوم الحياة الإنسانية كلها، وعنيه يمكن أن نقول لمن ينكر وجود الله عز وجل: أطع قول الله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ مثلاً، فابسط ما يرد علينا به أن يقول: كيف أطبع من لا أعلم أنه موجود؟! فلا نجد بداً من أن نقبت له وجود الله - عز وجل - بالدليل العقلي، ثم نثبت له نبوة سيدنا محمد على الدليل العقلي أيضاً، ثم نثبت له صحة نقل القرآن الكرم عنه على الموة سيدنا محمد من الله تعالى الله تعالى الشرة مان نقول له: أطع قول الله تعالى المقالي أيضاً، ثم نثبت له صحة نقل القرآن الكرم عنه على الموة سيدنا أن نقول له: أطع قول الله تعالى الشرة عالى الله تعالى السلم الله تعالى اله تعالى الله تعالى الله تعالى الله تعالى الله تعالى الله تعالى الله تعالى الهدي الله تعالى الله تعالى الله تعالى الله تعالى الله

وإذا صح أن يكون هذا العقل مستنداً لأصل الدين وأساسه، فلا يرتاب عاقل بصحة الاعتماد عليه في توثيق الأخبار عن الله ورسوله عَلَيْهُ؛ لأنه لا يمكن أن يجعل الله هذا العقل دليلاً يرشد العباد إليه، ويعرفهم عليه، ثم يخاطبهم بكلام لا يقبله هذا العقل.

وقد قسم علماء المنطق العقلي الأشياء - من حيث حكم العقل بوجودها - إلى ثلاثة أقسام: واجب الوجود، وممكن الوجود - ويعبر عنه أيضاً بجائز الوجود -، ومستحيل الوجود، وهو تقسيم يسلم به كل ذي عقل سليم، ولا يجد عنه محيصاً؛ لأن العقل لا يفترض زيادة عليها ولا نقصاً، وببيانها ينجلي معنى مخالفة العقل الصريح في الروايات المرفوضة عقلاً، وهذه الأمور لا تدرس في كتب العقائد، التي يثبت بها تدرس في كتب العقائد، التي يثبت بها أن الكتاب والسنة حجة، ويشار إليها في كتب الحديث والأصول إشارة على أنها أمور معلومة عند دارسهما من قبل، حينما درس المنطق والعقيدة، وهذا البحث بحاجة إليها؛ لأن كثيراً ممن عند دارسهما من قبل، حينما درس المنطق والعقيدة، وهذا البحث بحاجة إليها؛ لأن كثيراً ممن

يتكلمون اليوم في قضيةِ «الظن» في رواية الحديث الشريف لم يعطوا هذه المباحث حقها عند دراسة المنطق والعقائد أولاً، أو مروا بها عابري سبيل.

فواجب الوجود: هو الذي لولاه لكانت هذه الموجودات كلها عدماً، وحيث إنها موجدوة بحكم الحس والعقل كان وجوده واجباً؛ لأن كل من نظر فيها بعقله ورأى تطورها الدائم ضمن قوانين محكمة كل الإحكام علم قطعاً أنها مصنوعة، والمصنوع لابد له من صانع، وإلا صح أن يدعي كل إنسان وجود أي شيء بلا صانع مادامت الموجودات كلها مع قوانينها بلا صانع، ولوكان صانعها مصنوعاً لم يكن إلا زيادة في عدد المصنوعات، ولم يفدنا شيئاً إلا زيادة الحاجة إلى الصانع فوجب أن يكون صانعها غير مصنوع، أي موجوداً بلا بداية، وحينئذ لا يعقل أن نسأل عن بدايته فضلاً عن صانعها؛ لأنه تناقض، كأننا نقول: أخبرونا عن بداية ما لا بداية له؟! وبهذا تسقط الشبهة التي يرددها الوجوديون، فيقولون: «إذا كان الله خلق العالم فمن خلق الله»؟.

وواجب الوجود واحد هو الله عز وجل، ولا يقبل أي حديث ينسب إلى النبي عَلَيْ يخالف هذه الحقيقة العقلية القاطعة، وقد نسب بعض الوضاعين الحمقى، أو المغرضين حديثاً إلى النبي عَلَيْ يقول فيه: (قيل يا رسول الله م ربنا؟ قال من ماء مرور، لا من أرض ولا سماء، خلق خيلاً فأجراها، فعرقت، فخلق نفسه من ذلك العرق) (١) فمثل هذا يحكم العلماء ببطلانه قبل النظر في إسناده؛ لمخالفته إثبات واجب الوجود سبحانه، فضلاً عما فيه من تناقض، وهذه واحدة من مخالفات صريح العقل.

ولا يقال إن مسالة وجود الله - عز وجل - مما اختلفت فيه العقول، حتى أنكره كثير من الفلاسفة القدامي والمعاصرين، فكيف يمكن لأحد أن يزعم أن إنكارها مخالف لصريح العقل؟.

والجواب عن ذلك: أن منهم من أنكر عناداً، ومنهم من أنكر عن عدم تأمل في الدليل، انسياقاً وراء الشبهات، كالشبهة التي سبق ذكرها «مَن خَلَق الله» وهي شبهة شيطانية، كما جاء في الحديث الشريف (٢).

⁽١) تنزيه الشريعة المرفوعه عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لابن عراق ١/١٣٤، ط دار الكتب العلمية بيروت.

⁽٢) الحديث في صحيح البخاري برقم (٣١٠٢) قال أبو هريرة رضي الله عنه: قال رسول الله عَلَيْه: «يأتي الشبطان أحدكم فيقول من خلق كذا... حتى يقول: من خلق ربك؟ فإذا بلغه فليستعذ بالله ولينته».

وإلا فأي عاقل بسلم بوجود كل هذا العالم وقوانينه وتطوراته دون صانع، أو يسلم أن كل هذا العالم قديم، وهو يشاهد تطوره بعينه، لاسيما وجود الاكتشافات الدالة على أعمار الأشياء، ومنها الكواكب والشمس والجرات.

أما مستحيل الوجود عقلاً فهو الذي يكون تعريفه متناقضاً، كمن يقول: إذكروا لي «عدداً زوجاً فرداً بآن واحد»؛ لأن الزوجية والفردية كل منهما تنقض الأخرى، وتنفي وجودها، وكذلك السيلان والجمود، فلا يمكن أن يجتمعا في شيء واحد أبداً، بل لا يمكن تصور ذلك في العقل، فضلاً عن الوجود الواقعي، وعن مثل هذا يقول علماء العقيدة: «إن قدرة الله لا تتعلق بالمستحيل» وذلك لأنه في نفسه غير قابل للوجود، لا لأن قدرة الله الله عن بالوظلم، فيستحيل أن قدرة الله الله عن بالوغ غرضه بدونه.

وهذان مثالان واضحان لا يغفل الناس عنهما، لكنهم قد يغفلون عن التناقض في بعض الأمثلة الغامضة، كسؤال بعض المشركين للمسلم هل يستطيع ربك أن يخلق إلها مثله؟ فيتحير الذي لا يحسن التفكير: إن قال: نعم، أقر - حسب ظنه - بإمكان وجود إلهين، وإن قال: لا، أقر - حسب ظنه - بعجزه، ويغفل المسكين عن أنه لو افترضنا أنه خلقه فلا يمكن أن يكون الخلوق إلها ، فذاته محدثة، وصفاته كلها محدثة، وهو نقيض صفات الالوهية، فكيف يمكن أن يكون مثل الله عز وجل؟! فكان هذا السائل يقول: أريد أن يوجد ربكم شيئاً له بداية ولا بداية له»، فمثل هذا المستحيل عقلاً لا يصح أن يجيء في حديث نبوي، فإذا رواه خبيث أو أحمق رفضناه قبل النظر في سنده، وهذا التناقض نفسه موجود في الحديث الموضوع، الذي سبق ذكره؛ لانه حين يقول: خلق نفسه، يزعم أنه خالق قبل أن يكون موجوداً، فهو يقر بوجوده، ويزعم أنه محتاج إلى أن يُخلق، فهو يقر بعدم وجوده كل ذلك في آن واحد، ولذا حكم العلماء بوضعه دون حاجة إلى النظر في إسناده - وإن كان في سنده راو كذاب وضاع للأحاديث.

ونحو ذلك ما روي منسوباً إلى النبي عليه (أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعاً، وصلت عند المقام)(١) ووجه التناقض فيه أن مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام لم يكن موجوداً أيام نوح

⁽١) تنزيه الشريعة: ١/٢٥٠ .

عليه السلام، فالذي يروي هذا كالذي يروي «أن الابن والد لأبيه» ولذا قال العلماء: حديث السفينة هذا موضوع، رغم أنه ليس فيه إلا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وهؤ ضعيف عند المحدثين، شديد الضعف عند بعضهم، وكلاهما لا يقتضي أن يكون حديثه موضوعاً - إذا اقتصرنا على النظر في إسناده - وغاية ما يمكن هو أن يقال عن روايته التي يتفرد بها: إنها واهية.

وبهذا كله يظهر جلياً أن معنى مخالفة الرواية لصريح العقل هو أن يكون فيها إثبات ما يستحيل وجوده عقلاً أو ينتج عنه ذلك، أو نفي ما يجب وجوده عقلاً أو ينتج عنه ذلك، وأن تكون هذه المخالفة ظاهرة لا تحتمل تأويلاً، ولا تختلف فيها وجهات النظر، فكل الاحاديث لا تكون إلا من الجائز وجوده الممكن عقلاً، وهذا معنى قول المحدثين: «إن الاحاديث لا تأتي إلا بمجوزات العقول» (١) أي لا تخبر إلا عن شيء جائز وجوده عقلاً.

أما المستحيل عادة، وهو الذي لا يمتنع وجوده عقلاً، أي ليس تعريفه متناقضاً، لكن سنن الكون الإلهية والقوانين الطبيعية، التي نظم الله عز وجل بها الكون تمنع من وجوده، فهذا لو جاء حديث يخالفه لا نرده اعتماداً على العقل وحده، وذلك لان القوانين الطبيعية لا تتحكم في قدرة الله عز وجل، كما إذا جاء حديث يخبرنا أن الله عز وجل – خلق شيعاً من الاشباء المستحيلة عادة، كخلق عيسى عليه السلام من أم بلا أب، وخلق حواء من رجل بلا امرأة، فلا يقال: إن هذا مخالف للعقل، وكذا لو جاء مثل ذلك عمن أيده الله، كما كان سيدنا عيسى عليه السلام يخلق من الطين كهيئة الطير، فينفخ فيها فتكون طيراً بإذن الله، ويبرئ الامراض المستعصية، دون دواء أو أي وسيلة أخرى، فهو من صنع الله—عز وجل—من حيث الحقيقة، وكما جاء صاحب سيدنا سليمان بعرش ملكة سبا بطرفة عين بما أعطاه الله من علم الكتاب، وهذا أيضاً من صنع الله عز وجل من حيث الحقيقة، فيقبل ما جاء من الاحاديث من ذلك، وإن كان مستحيلاً عادة وطبيعة، إذا صح سنده، وقد جهل ذلك من زعم أن حديث المعراج يخالف العقل؛ لأن الفضاء خارج الكرة الأرضية تنعدم فيه أسباب الحياة، أو لان اختراق المسافات الفضائية العظمى بهذا الزمن اليسير يقتضي أن يسير بسرعة الضوء، والأجسام تتلاشى عند هذه السرعة، وتتحول الذي نقله خرقاً لقانون الطيران هو نفسه سبحانه الذي خرق له القوانين الاخرى.

⁽١) ينظر الكفاية، للخطيب البغدادي ١/٩٨، وفتاوي ابن تيمية: ١١/٢٤٤ .

وقد يعبر بعض الكاتبين بلفظ العقل في مخالفة حديث الآحاد بعض الادلة الشرعية، كالذين قالوا: برد حديث سحر اليهود للنبي على بدعوى أنه لا يعقل أن يسلط الله السحرة على نبيه عن لان ذلك يفقد الثقة بالنبوة - فهذا لو سلم لهم - لا يكون من مخالفة العقل، وإنما هو من مخالفة دليل الشرع؛ لان عصمة الانبياء دليلها شرعي، وإن كان يفهم بالعقل، فهذا إنما يذكر في مخالفة دليل الشرع؛ لان عصمة الانبياء دليلها شرعي، وإن كان يفهم بالعقل، فهذا إنما يذكر في الظن عند الاصوليين، أما حديث السحر فإنما يصح رده لو كان يختلف مع العصمة اختلاف يتعذر فيه الجمع، وهو هنا ممكن؛ لان المروي هو تأثير السحر عليه عليه في غير الوحي والتبليغ، بل «يخيل إليه أنه يفعل الشيء وما يفعله الان أوقد ثبت مثله في القرآن الكريم عن سيدنا موسى عليه السلام: ﴿ يُعَيِّلُ إليه مِن سحرهم أَنَّهَا تَسعَىٰ ﴾ (٢) ، وقد سبق في كلام ابن حجر -رحمه الله أن مخالفة العقل، أو دليل الشرع القاطع تدل على أن الحديث موضوع «إذا لم يمكن التاويل للحديث ه فكيف إذا كان الحديث نفسه لا يخالف العقل أو الشرع وكان فهم الزاعم اختلافهما قد جانب التامل الصحيح؟ فحديث السحر لم يأت في شيء من رواياته تأثير السحر على النبي قد جانب التامل الصحيح؟ فحديث السحر لم يأت في شيء من رواياته تأثير السحر على النبي في في أمر الوحي والتبليغ، وإنما حصل ضرر التخبيل، وهو يشبه النسيان، والنسيان يقع من النبياء، ولكن يعصمهم الله تعالى من نسيان التبليغ لما أمرهم به، لا من النسيان كله، وسيدنا موسى عليه الصلاة والسلام - كما يتضح من كل السياقات القرآنية التي ذكرت قصته - لما أصابه التخبيل وقع في نفسه الخوف فثبته ربة عز وتجل، وهذا أمر لا يؤثر على تبليغ ما أمره ربه به.

وربما اشتبهت لدى بعض الناس قضية الحكم على الحديث بالوضع لمخالفته نص القرآن الكريم، أو الحديث المتواتر، أو الإجماع، أو العقل الصريح بقضية ترك العمل بالحديث الصحيح الإسناد إذا خالفه ما هو أصح منه إسناداً وإن كان آحاداً – أي ظنياً، فيحسب هؤلاء أنه يمكن الحكم على الحديث بالوضع بناء على الأدلة غير القاطعة، فيقولون عن المخالف لما هو أصح منه: مكذوب، أو موضوع، والعلماء إنما يحكمون عليه بالشذوذ أو النكارة، وهما من أنواع الضعيف المتوقف في قبوله، لا الباطل، والتوقف فيه من باب تقديم الراجح على المرجوح، والفرق بين التوقف والتكذيب كبير.

⁽١) صحيح البخاري برقم (٣٠٩٥).

 ⁽٣) سورة طه، الآية: ٦٦.

وخلاصة الأمر في العلاقة بين الحديث وبين العقل أن موافقة الحديث للعقل شرط لابد منه، لكن على التفسير الصحيح، الذي تقدم بيانه لكلمة «العقل» لا على المعنى المضطرب الذي يفهمه من يردون الأحاديث الثابتة بدعوى مخالفة العقل دون تأمل وتدبر، وكذلك يقال أيضاً: إن هذا الشرط ليس تحكيماً للعقل البشري غير المعصوم في الوحي المعصوم، كما يحسبه بعض المنتسبين إلى علم الحديث، وإنما هو اعتماد على العقل القاطع الواضح، الذي بني عليه الدين كله: أصوله، وفروعه في التوثق من نسبة الحديث إلى رسول الله مصدر تلقي الوحي عليه الدين كله: أصوله، وفروعه في التوثق من نسبة الحديث إلى رسول الله مصدر تلقي الوحي عليه الدين كله:

ولكي لا يقال: إن هذا كله مبني على قواعد أهل السنة، بينما قواعد المعتزلة تقضي بتقديم العقل على النص حديثاً كان أو قرآناً، فيمكن أن يستند إلى قواعدهم عند رد الاحاديث وتاويل الايات الخالفة للعقل، لكي لا يقال هذا: أعرض فيما يلي - إن شاء الله - موقف المعتزلة في هذه المسألة من جهة القواعد أولاً، ثم من جهة التطبيق العملي.



المبحث الثاني قواعد الرواية والموازنة مع العقل عند المعتنزلة

أعرض فيما يلي موقف المعتزلة، وما فيه من ضوابط لهذه القضية، التي يريد لها بعض الناس أن تنطلق بلا ضوابط، لأجل أن ينشروا أفكارهم الخاصة، وآراءهم الشخصية، أو النظريات المتأرجحة التي توافق رغباتهم، وتخالف السنّة النبوية، فيردوا السنّة بدعوى مخالفة العقل، ويظهر – إن شاء الله – أن المعتزلة لا يختلفون كثيراً عن أهل السنّة في قواعد رواية الحديث، وأنه لا يمكن الاتكاء على قواعدهم في قضية رفض الأحاديث بدعوى مخالفتها للعقل، ولكنهم جعلوا كل أدلة العقل قاطعة، فأدى بهم ذلك إلى رد أحاديث كثيرة –لاسيما في العقائد – ظنوها مخالفة للعقل، ويظهر من عرض قواعدهم وتطبيقاتهم: أن ما ردوه من الحديث، أو حملوه على غير ظاهره خالفوا به قواعدهم التي أصلّوها، والباحث المنصف المحقق يختار من بين الآراء ما وافق غير ظاهره خالفوا به قواعدهم التي أصلّوها، والباحث المنصف المحقق يختار من بين الآراء ما وافق الدليل، لا ما وافق الرغائب النفسية، وجانب الأدلة الجلية، فذلك ليس من شأن البحث العلمى.

وعرض مذهب المعتزلة في هذه القضية يهدف إلى بيان أمرين:

أولهما: رأيهم في رواية الحديث عموماً، وفي حديث الآحاد خصوصاً.

ثانيهما: رأيهم في الاختلاف بين العقل والأدلة الشرعية عموماً بإيجاز؛ للوصول إلى موقفهم من الاختلاف بين العقل وحديث الآحاد خصوصاً بشيء من التفصيل، ويعتمد ذلك على إيضاح معنى العقل عندهم، وإيضاح الحدود التي يعتبر فيها حكمه عندهم، ثم مناقشة بعض التطبيقات التي خرجوا فيها عن تلك الحدود، والله هو الموفق للصواب.

أما رأي المعتزلة في الروايات الحديثية فينبغي أن يلاحظ فيه شيء مهم، وهو أن منهم أفراداً لهم آراء خاصة خالفوا بها جمهورهم، فرد عليهم أهل المذهب أنفسهم، كقول أبي الحسين الخياط (۱)، الذي صنف كتاباً في نفي الاحتجاج بخبر الواحد، فرد عليه تلميذه الكعبي في كتاب أيضاً، وكقول (۲) أبي على الجبائي بأن حديث الآحاد لا يقبل إلا أن يكون من رواية اثنين

⁽١) ينظر الفرق بين الفرق، لعبد القاهر البغدادي، ص١٦٨.

⁽٢) المعتمد ٢/١٣٨ .

عن اثنين إلى النبي عَيَّكَ ، وكقول (١) أبي إسحاق النظام: بأن الحديث ولو كان متواتراً لا يُقبل حتى تنضم إليه دلالات وقرائن تدل على القطع بصحته، فهذه الاتجاهات الفردية المرفوضة عند أهل المذهب أنفسهم لا يصح اعتبارها هي مذهب المعتزلة، بل مذهبهم ما استقر عليه رأيهم في الكتب المعتمدة عندهم، ككتب القاضي عبد الجبار، وأبي الحسين البضري، وأبي القاسم الزمخشري، مما تتفق عليه أكثريتهم الساحقة.

والمعتزلة يقسمون الأخبار كتقسيم أهل السُّنة إلى ما يفيد الثبوت القاطع، وما يفيد الثبوت الراجع، وما يفيد الشك، فيكون موقوفاً أو مردوداً.

ويوافقون أهل السنة على تسمية الدليل القاطع علماً، وتسمية الدليل الراجح ظناً، ويسمون الراجح أيضاً «أمارة» وهو لفظ موجود عند أهل السُّنة بهذا المعنى، والمعتزلة يكثرون استعماله.

قال أبو الحسين البصري في كتابه «المعتمد في أصول الفقه» (٢): «والأخبار المروية عن النبي عَلَيْكُ ضربان: أحدهما: يُعلم أن النبي عَلَيْكُ قالها، والآخر: لا يُعلم أنه قالها، فالمعلوم أنه قالها إما أن لا تتعارض، وإما أن تتعارض، فإن لم تتعارض وجب العمل بها إن تضمنت عملاً، وإن تعارضت، وأمكن تأويل بعضها على موافقة بعض فعل ذلك ... وإن لم يمكن تأويل بعضها حمد حُملا على التخيير ... ووقوع العلم بالخبر يمنع من رده من غير تأويل.

وأما الاخبار التي لا يُعلم أن النبي عَيْكُ قَالُها فَصُرِّبان :

أحدهما: يتضمن عملاً، والآخر: لا يتضمن عملاً، فما لا يتضمن عملاً لا يجوز الاحتجاج به، وما يتضمن عملاً فقد يجب العمل به على شرائط، وقد يرد؛ لفقده تلك الشرائط».

يعني بما لا يتضمن عملاً ما يتضمن اعتقاداً؛ لأنه قال: « لا يجوز الاحتجاج به » فشرطه إذن أشد من شرط المتضمن عملاً، وذلك لا يكون إلا في الاعتقاد.

ويعني بالأخبار التي لا يُعلم أن النبي عَنَا قالها حديث الآحاد، وقد فصل فيه القول بعد كلامه السابق من جهة توافر الشروط، وفصل القول فيه من جهة الاستدلال على وجوب العمل به في بحثين خصه بهما: أولهمًا: (باب جواز ورود التعبد بأخبار الآحاد) (٣). وثانيهما: (باب

⁽١) المعتمد ٢/٢٩.

^{. \ \ \ \ \ \ (\ \)}

^{. 91/4 (4)}

التعبد بخبر الواحد) (١) ، ناقش في الأول إمكان ذلك عقلاً ، أي: هل يعقل أن يأمر الله تعالى الناس بالعمل بحديث الآحاد؟ فأثبت إمكان ذلك عقلاً ، أي لا يوجد دليل عقلي صحيح يمنع من ذلك، وأطال في الرد على الاحتمالات والشبهات التي يمكن أن يتعلق من لا تحقيق عنده بها ، وناقش في الثاني حصول ذلك في واقع الشرع الإلهي، فأثبته ورد على الشبهات والاحتمالات التي تعلق بها الزاعمون خلاف ذلك، وأطال فيه كثيراً مستدلاً على تثبيته بالعقل، وبأدلة الكتاب، والسننة المتواترة، والإجماع، وبدأ بدليل العقل فقال (٢): «والدليل على وجوب العمل بأخبار الآحاد هو أن العقلاء يعلمون بعقولهم وجوب العمل على خبر الواحد في العقليات، ولا يجوز أن يعلموا وجوب ذلك، أو حسنه بعقولهم، إلا وقد علموا العلة التي لها وجب ذلك أو حسن، ولا علة لذلك إلا أنهم قد يظنوا بخبر الواحد تفصيل جملة معلومة بالعقل، وهذا موجود في خبر الواحد الوارد في الشرعيات... وقد علمنا في الجملة وجوب الانقياد للنبي علي قد دعانا إلى الانقياد للنبي علي قيما يخبرنا به من مصالحنا، فإذا ظننا بخبر الواحد أن النبي علي قد دعانا إلى الانقياد له في فعل أخبر أنه مصلحة وخلافه مفسدة مضرة فقد ظننا تفصيلاً لما علمناه في الجملة ».

ولا حاجة لنقل ما ذكره من الأدلة الشرعية، فقد سبق ذكر المهم منها في مناظرة الشافعي -رضي الله عنه - لمنكري الاحتجاج بالسُّنة متوَّاترها وآحادها.

وحين تحدث أبو الحسين عن شروط ثبوت خبر الآحاد ذكر ما يقع في ذلك من الاشتباه الذي يدعو إلى رد الرواية، فبين أنه إما أن يرجع الاشتباه إلى الخبر، وإمّا إلى الراوي، وإما إلى المخبر عنه، ويعني بالخبر عنه الله ورسوله، ثم قال: « وأما حال المخبر عنه فبأن يثبت بالدليل القاطع خلاف ما اقتضاه الخبر، كدليل العقل، والكتاب، والسّنة المعلومة » (٣).

وهذه العبارة صريحة كل الصراحة في أن الرواية إنما ترد بسبب مخالفة العقل إذا كان الدليل العقلي الذي خالفته قاطعاً، لا إذا كان مما تختلف فيه وجهات النظر، ويترجح بعضها على البعض؛ لأنه عده ضمن القاطعات، وسماه دليلاً، ولم يسمه أمارة كعادة المعتزلة، وهي ما يسمي

^{.1.7/4(1)}

^{. 1 - 7/7 (1)}

^{. 171/7(7)}

في الاصطلاح: العقل الظني، أو الاجتهادي، وهذه العبارة توافق عبارة الحافظ ابن حجر، التي سبق ذكرها في هذه المسالة عند أهل السُّنة والجماعة، إلا أن عبارة أبي الحسين قدمتُ العقل على الكتاب والسُّنة، وعبارة ابن حجر أخرته عنهما، وليس هذا تقديماً لعلم العقل الإنساني على علم الله تعالى ورسوله على الله تعالى ورسوله على الله تعالى ورسوله على الله تعالى ورسوله على الأدلة النقلية، التي يُعرف مراد الله تعالى ورسوله على الأدلة النقلية، التي يُعرف مراد الله تعالى ورسوله الله بها، وتقديم العقل عليها إنما كان لانه هو الذي يعرف ثبوتها، وهو الذي يفسرها، فيفرق بين المحكم والمتشابه منها، ويحدد ما يصح نسبته إلى الله ورسوله منها – حسب رأي المعتزلة – كما قال عبد الجبار في كتابه متشابه القرآن (١): «فأقوى ما يفرق بين المحكم والمتشابه أدلة العقول – وإن كان ربما يقوى ذلك بما يتقدم المتشابه، أو يتأخر عنه؛ لأنه هو الذي يبين أن المراد ما يقتضيه المحكم ... ومما يبين ذلك أن موضوع اللغة يقتضي أنه لا كلمة في مواضعتها إلا وهي تحتمل غير ما وضعت له، فلو لم يرجع إلى أمر لا يحتمل لم يصح التفرقة بين الحكم والمتشابه».

وتعبيره عن العقل بأنه « أمر لا يحتمل » يقتضي أن مرادهم بالعقل أدلة العقل القاطعة ، التي لا تحتمل اختلاف وجهات النظر.

ويؤكد ذلك أن القاضي عبد الجبار حين ذكر الأدلة قدم العقل، وبين أن سبب تقديمه هو أنه يقوم عليه الإيمان بالله تعالى، وصفاته، والإيمان برسوله، وبه يعرف حسن الأشياء وقبحها، وهو عندهم دليل إثبات الشرائع كلها، فبه ثبت أن الكتاب والسنة والإجماع حجة، والعقل الذي يقوم عليه الإيمان بالله تعالى وتوابعه المذكورة هو العقل القاطع، لا العقل الظني، الذي يحتمل الاختلاف في وجهات النظر، قال عبد الجبار في مقدمة كتابه «فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة» (٢): «أولها دلالة العقل؛ لأنه به يميز بين الحسن والقبيح، ولأنه به يعرف أن الكتاب حجة، وكذلك السنة، والإجماع» قال: «وربما تعجب من هذا الترتيب بعضهم، فيظن أن الأدلة هي الكتاب والسنة والإجماع فقط. أو يظن أن العقل إذا كان يدل على أمور فهو مؤخر، وليس الأمر كذلك؛ لأن الله تعالى لم يخاطب إلا أهل العقل، ولأن به يعرف أن الكتاب حجة، وكذلك.

⁽١) ص٨.

⁽٢) نقلت هذا من المقدمة التي كتبها الدكتور عدنان زرزور لكتاب متشابة القرآن لعبد الجبار ص ٤١ عن كتاب الطبقات المذكور مخطوط الورقة الثانية.

The State of the contract

وإذا عرفنا أن المعتزلة يقصدون بلفظ الدلالة والدليل ما كان قاطعاً غير ظني، تحققنا من أن مرادهم في كل ما سبق من لفظ العقل هو العقل القاطع، قال أبو الحسين في المعتمد: «والدلالة هي ما النظر الصحيح فيها يفضي إلى غالب هي ما النظر الصحيح فيها يفضي إلى غالب الظن» (١) والأمارة وإن كانت راجحة إلا أن فيها احتمال الخطا، فلا يصح أن يفسر بها الدليل العقلي، الذي ذكره عبد الجبار، أما أن يزعم أحد أن العقل كله قاطع، فهذا ما يشهد الواقع ببطلانه، وكم من عالم حكم بعقله في أمر، ثم استبان له الخطأ، فتراجع، وأيضاً لو كان العقل كله قاطعاً لما اختلف اثنان من أهل العقل في شيء إطلاقاً؛ لأن الخلاف إنما يكون – إذا وجد فيه الإنصاف – عندما يبدو من القضية لكل من الطرفين المختلفين ما لا يبدو للآخر، وسيأتي – إن شاء الله – بيان خلل المنهج الاعتزالي من الناحية العلمية، حيث يظهرون وكانهم يجعلون جميع الأعقلية قاطعة.

وكما بين المعتزلة مقصودهم من كلمة «العقل» الذي يكون حكماً في الروايات الشرعية وتفسيرها بينوا كذلك – في قضية تعارض العقل مع حديث الآحاد والنصوص الشرعية عموماً – أمراً آخر لا يقل أهمية عنه، وهو بيان المجال الذي يدخله العقل، والمجال الذي لا يدخله، وهذا أمر ضروري؛ لأن حكم العقل يقوم على مقدمات، فإذا كانت مقدمات بعض الأحكام مما لا يدركه العقل، أو مما يدركه دون إحاطة بجهاته، التي يتأثر بها الحكم، كان تحكيمه ظلماً له، وتزويراً عليه، واتهاماً له بأحكام هو منها بريء صاغها صاحبها بهواه ثم نسبها إليه.

وقد قسم المعتزلة مجالات الحكم الشرعي بحسب علاقة العقل بها إلى ثلاثة أقسام:

أولها: ما يحكم فيه العقل، ولا يصع أن يحكم فيه الشرع، وهو الادلة التي يشبت بها الشرع؛ لأن الاعتماد على الدليل الشرعي فيها يؤدي إلى الدور؛ إذ إن معناه أن لا يؤمن الإنسان بالشرع حتى يعلم الدليل عليه، ولا يعلم الدليل عليه حتى يؤمن به، فهذا كمن يقول: إن ابن فلان هو والده، فالاعتماد في هذا المجال على العقل، ولا يأتي في الشرع ما يخالفه، وما ذكر من هذا النوع في القرآن والحديث فإنما هو للتذكير والتنبيه على ما هو معلوم لدى الإنسان، حتى

⁽١) المعتمد ١/٥.

يعمل بما يترتب على ذلك المعلوم، فإن وجد فيهما ما يعارضه ظاهراً أوجب تأويل القاطع منه، ورد الظني، أو تأويله.

ثانيها: ما يمكن أن يحكم فيه العقل والشرع، بحيث يمكن أن يستدل عليه بكل منهما، لكنه ليس مما يتوقف ثبوت الشرع عليه، وضربوا مثالاً على ذلك بواحدانية الله عز وجل، وأنه لا ثاني له في حكمته، وهو من الأمور التي تعتمد على الأدلة القاطعة، وهي موجودة في العقل وفي الشرع، ومثلوه أيضاً بوجوب رد الوديعة، والانتفاع بما لا مضرة فيه على أحد، وهذان الأمران معلوم حسنهما قطعاً ببداهة العقل (١)، والشرع لا ينهى عن الحسن، ولا يأمر بالقبيع، فلابد من أن يتفق الشرع والعقل، وباتفاقهما يعرف صحة الشرع، فإن ورد في القرآن، أو الحديث خلاف ذلك وجب تأويل القاطع ثبوته، وكذا الظني، فإن لم يقبل الظني تأويلاً فإنه يرد؛ لانه يوهم نسبة القبيح إلى الله — عزو جل — أما المتواتر القاطع الدلالة فإنه لا يمكن أن يخالف العقل القاطع؛ لأن القطعيات تكشف عن حقيقة الواقع، والواقع لا يمكن أن يتعارض فيما بينه.

ثالثها: ما ينفرد فيه الشرع وحده بالحكم فيه، وهو ما لا يتمكن العقل من معرفته، أو معرفة مقدماته، التي يقوم عليها كلها أو بعضها، وقد مثل المعتزلة ذلك بالمصالح والمفاسد، وما له تعلق بهما من التكليفات الشرعية، ويعبرون عن التكليفات الشرعية بالتعبدات، فهي عندهم أعم من العبادات الاصطلاحية، إذ ذكروا منها وجوب الصلاة، وتحريم الخمر، وتحريم شرب الخمر ليس من العبادات المعروفة اصطلاحاً قطعاً، وفسروا «ما له تعلق بهما» بادلة الاحكام وأسبابها وشروطها، كقولنا: إن سبب القصاص القتل العمد، وشرط إيقاعه ألا يكون المجني عليه جانياً يستحق القتل، فهذه كلها لا يحكم فيها العقل، وليست مجالاً له؛ إذ إن إدراك المصالح والمفاسد في أكثر الامور لا يمكن أن يعرفه العقل، وإن أدرك منه جانباً غاب عنه آخر، وإن أدرك الجميع لم يدرك العوارض التي تعرض له، كما خفي على كثير من الناس ما في الخمر والزنا وأمثالهما مما حرمه الله، حتى جاء العلم الحديث فكشف من أضرارهما الشيء الكثير، وعجزت الحضارة الحديثة بكل حتى منع الناس منهما، بينما وضع الشرع الأساليب الناجعة لذلك، حتى كادا يزولان تماماً

⁽١) أصل هذين الأمرين واضح، لكن تعرض لهما عوارض تخفى على العقل؛ لذلك يتحفظ أهل السُّنة في مثلهما، ويستدركون على المعتزلة في مسألة الحسن والقبح استدراكات عدة لها أهمية كبرى، هذا بغض منظر عن قول من يرفضون انتحسين والتقبيح العقلى أصلاً، وانجال هنا لا يتسع لبحث القضية.

من المجتمع الإسلامي، وهذه الوسائل جانب من الشرع تقصر عنه العقول مجتمعة، كما هو ملاحظ من الواقع، مما يؤكد أن إدراك هذا ليس من مجالات العقل فضلاً عن أن يحكم العقل فيما جاء منه في الشرع، فيقبل ويرفض حسب ما يقتنع به.

وأذكر هنا كلام أبي الحسين البصري في ذلك ببعض الاختصار، مشيراً إلى مواضع الحذف بالتنقيط بين العبارات، فقد عقد لذلك باباً في المعتمد (١) فقال: «باب فيما يعلم بأدلة العقل وما يعلم بأدلة الشرع:

اعلم أن الأشياء المعلومة بالدليل إما أن يصح أن تعلم بالعقل فقط، وإما بالشرع فقط، وإما بالشرع وبالعقل.

أما المعلومة بالعقل فقط: فكل ما كان في العقل دليل عليه، وكان العلم بصحة الشرع موقوفاً على العلم به، كالمعرفة بالله وبصفاته، وأنه غني لا يفعل القبيح...

وأما ما يصح أن يعرف بالشرع وبالعقل فهو كل ما كان في العقل دليل عليه، ولم تكن المعرفة بصحة الشرع موقوفة على المعرفة به، كالعلم بأن الله تعالى واحد لا ثان له في حكمته... فإذا أخبر الرسول أن الإله واحد لا قديم سواه علمنا صدقه، وكذلك وجوب رد الوديعة، والانتفاع بما لا مضرة فيه على أحد.

فأما ما يعلم بالشرع وحده: فهو ما في السمع دليل عليه دون العقل، كالمصالح، والمفاسد الشرعية، وما له تعلق بهما، أما المصالح والمفاسد الشرعية: فهي الأفعال التي تعبدنا بفعلها أو تركها بالشريعة، نحو كون الصلاة واجبة، وشرب الجمر حراماً، وغير ذلك... وأما ما له تعلق بالمصالح والمفاسد الشرعية: فهي طرق الأحكام الشرعية، كالأدلة، والأمارات، وأسباب هذه الأحكام، وعللها، وشروطها».

وبهذا يظهر - إن شاء الله - أن مذهب المعتزلة لاسيما في المصالح والمفاسد - التي تترتب عليها الاحكام الشرعية من حلال وحرام كالخمر - هو أنها لا تعرف إلا بالشرع، فلا يمكن لمن يردون الاحاديث بدعوى مخالفة العقل أن يستفيدوا من قواعد المعتزلة في هذه القضية، قضية رد الاحاديث النبوية إذا خالفت العقل، بل قواعدهم تقف في وجه تلك المحاولات كلها.

[.] TTV/Y(1)

هذا موقف المعتزلة من حيث القواعد، وهو لا يبعد عن موقف أهل السُّنة كثيراً، لكنهم من حيث التطبيق والتفصيل - لاسيما في مجال العقائد - نجدهم يزعمون في بعض المسائل أن دليلها العقل القاطع، ثم يبنون على ذلك تأويل ما خالفها من الآيات، والأحاديث المتواترة، والآحاد، أو يردون الآحاد إن كان التأويل فيه بعيداً متعسفاً، وعند تحقيق النظر يتبين أن مسائلهم تلك دليلها ظني، أو دون الظني، كما يظهر حين عرض بعضها، ومناقشته عند أهل السُّنة.

وليس من مهمة هذا البحث أن يناقش قضاياهم الاعتقادية هنا، لكن الحاجة إلى بيان اعتمادهم عملياً على العقل الظني في تلك القضايا، التي ردوا بها بعض حديث الآحاد تدعو إلى شيء من ذلك فأذكره - إن شاء الله تعالى -.

قال أبو الحسين البصري في كتاب المعتمد، وهو يرد على اعتراضات منكري الاحتجاج بالآحاد في المسائل آلعملية، أي غير الاعتقادية، ويفرق بينهما (١): «وإن قالوا: نريد بالأصول توحيد الله وعدله، قيل: لو قبلنا أخبار الآحاد في ذلك لقبلناها في الاعتقادات، وذلك لا يجوز؛ لأن الواحد إذا أخبر عن النبي عَيَالَة (أن الله لا يُرى» لم يعلم أن النبي عَيَالَة قال ذلك، فلا يُعلم أن الله تعالى لا يُرى؛ لانا غير عالمين بدليله، وإذا لم نكن عالمين بانه لا يُرى، واعتقدنا ذلك لم نأمن كون اعتقادنا جهلاً، وكل اعتقاد لا يؤمن كون اعتقادنا جهلاً، وكل اعتقاد لا يؤمن كون اعتقادنا جهلاً قبيع »

ومن المعلوم أن المعتزلة ينكرون (٢) رؤية العباد لربهم عز وجل يوم القيامة مع أنها وردت في احاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما، وتعددت طرقها حتى ذكرها بعض من صنف في المتواتر، وذكر أنها مروية عن سبعة وعشرين من الصحابة، وسيأتي ذكر ذلك إن شاء الله.

وقد سلكوا في ذلك الإنكار مسلكين، وبعضهم جمعهما: إنكار التواتر، بل الصحة، وتأويل الرؤية بغير ظاهرها، والمهم أنهم يرفضون مضمونها الظاهر، وسأعرض هنا أدلتهم، التي اعتمدوا عليها في نفي الرؤية، ومناقشتها عند أهل السُّنة، وإذا لم تكن مناقشة ذلك من مهمات مسائل الرواية - كما قدمت - فإن له أهمية من جهة خاصة، وهي البرهان على أنهم قد خالفوا قاعدة

^{. 1.1/4(1)}

⁽٢) ينظر متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار، ص٦٧٣ وما بعدها. المغني ٤ /٢٢٥ .

تعارض الأحاديث مع العقل، وهي: «أن الحديث لا يرد إلا إذا عارض دليل العقل القاطع لا الظني » وأنهم قد اعتمدوا في نفس الرؤية على أدلة ظنية، قد اختلفوا على بعضها فيما بينهم فضلاً عن مخالفيهم، فلا تصلح دليلاً على رد الأحاديث، ولو آحاداً، وبذا يعلم أنهم ليسوا أكثر تمسكاً من غيرهم بقول أهل الأصول والحديث «لا يجوز أن يأتي في النقل الصحيح ما يعارض العقل الصريح» كما ظن (١) العلامة الشيخ طاهر الجزائري – رحمه الله –، بل هم – كما ظهر لي المناقشة، ولعله يظهر للقارئ إن شاء الله – قدموا ظنون الرأي الاحتمالية على البراهين العقلية والشرعية.

ومن كان يريد مناقشة ثبوت الأحاديث بميزان العقل محافظاً على المنهج العلمي يجد نفسه مضطراً إلى اجتناب طريقهم، ومن كان يريد أن يجد متكا أي متكا في أقوال القدماء لرد الأحاديث الصحيحة، فهو واجد في منهجهم بعض بغيته يمكنه أن يسلك طريق منكري السُّنة كلها معرضاً عن الحجج التي ذكرها الشافعي والمحكن ما قيمة ذلك علمياً؟!.

⁽١) ينظر « توجيه النظر إلى أصول الأثر» للشيخ طاهر الجزائري ١/١٩٦، الكفاية ١/٨٩. وينظر فتاوى ابن تيمية ١/٢٤٦.

المبحث الثالث أحاديث رؤية الله عز وجل يوم القيامة ومنهج المعتزلة في ردها وتأويلها

وقد ستدل المعتزلة وموافقوهم - على منع رؤية العباد ربهم سبحانه يوم القيامة - بأدلة عقلية، وأدلة نقلية، وعارضهم أهل السُّنة في الاثنين، ولا تعنينا هنا مسألة الرؤية، ولا أدلة المنع والجواز إلا من جانب واحد، هو كشف منهجهم العملي في رد حديث الآحاد إذا خالف العقل، وهل يتقيدون بقاعدة رده إذا خالف العقل القاطع؟ أو يردونه لمخالفته أدلة خاضعة لاختلاف وجهات النظر إن فرض فيها القطع فهو خفي غير صريح؟.

واستدلال المعتزلة بالنقل إنما هو عندهم من باب التأكيد لما ثبت في العقل، وإلا فإن ما لا يجوز عقلاً، إذا جاء في الحديث يجب تأويله إن كان ثبوته قاطعاً كالمتواتر، ويجب أن يرد أو يؤول إن كان ثبوته غير قاطع كالآحاد - حسب قواعدهم - .

قال القاضي عبد الجبار وهو يرد على مثبتي الرؤية في كتابه المغني في أبواب التوحيد والعدل (١): « فإن قالوا: قد دل السمع على خلاف ما ذكرتموه فلذلك لم نجوزه. قيل: فيجب أن يجوز ذلك من جهة العقل »، يعني أن الأحاديث تأتي بما يجوز في العقل لا بما يمتنع، فإن جاء فيها ما يمتنع وجب رده، ولذلك استكثر من تفصيل الاستدلال العقلي كثيراً، كما يأتي بيانه، إن شاء الله تعالى.

وقال فيه أيضاً (٢): «وقد بينا أن الرؤية من باب العلم، وليس لخبر الواحد فيه مجال». وقال فيه أيضاً (٣): «وما رووه من أخبار الآحاد فلا يصح ذلك فيما طريقه العلم».

وقد طعن المعتزلة في الروايات من غير جهة العقل، أي من جهة الرواة، وسائر شروط الرواية. قال في المغني (٤): «قال شيخنا أبو علي... إن أكثر ما نقل في الرواية ثمانية أخبار، لا واحد منها إلا وقد طعن فيه».

[.] YYT/ £ £ (1)

[·] YYA/ E (Y)

^{. 777/8(4)}

[·] YTY/ £ (£)

وكان ينبغي ألا يتوقف عند هذا أيضاً؛ لأن المعول عندهم على حكم العقل فالأحاديث عندهم آحاد، لا يعمل بها في هذه المسألة على افتراض ثبوتها لديهم، لكن لا ضرر من الإجابة عن ذلك بإيجاز مع الإحالة على المراجع للتوسع؛ لأن في الجواب بياناً لبعدهم عن السُّنة، مما يجعل أحكامهم عليها موضع نظر، وفي كلامهم هنا أمران: دعوى أنها أخبار آحاد، ودعوى أنها مطعوذ فيها من جهة شروط الرواية.

أما دعوى الطعن فيها من جهة شروط الرواية فحسبنا في المناقشة أن منها ما اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم، فحديث أبي هريرة، وأبي سعيد هو عند البخاري برقم (٢٠٠٧) وعند مسلم برقم وعند مسلم برقم (٢٠٠٧)، وحديث جرير هو عند البخاري برقم (٢٠٠٧) وعند مسلم برقم (٢٣٣)، وحديث أنس بن مالك هو عند البخاري برقم (٢٠٠٧) وعند مسلم برقم ورواه البخاري فقط عن عدي بن حاتم الطائي، وهو برقم (٢٠٠٥) ومسلم عن صهيب برقم (١٨١)، أي اتفق الشيخان على روايته عن أربعة من الصحابة، وانفرد كل منهما بروايته عن واحد آخر، وكلها بلفظ الرؤية، والنظر، ورفع الحجاب، وقد روياه بألفظ أخرى عن غير هؤلاء، ومعلوم أن ما اتفق عليه الشيخان فهو في أعلى درجات الصحيح، والاعتراضات عليه مبنية على وجوه مرجوحة، ولا يتجه منها إلا النادر.

وأما دعوى أنها أخبار آحاد فمردودة بأن الدارقطني خص الرؤية بكتاب سماه (١) كتاب الرؤية، فروى الحديث عن تسعة عشر صحابياً عن النبي عَيَالُهُ، وعن ثلاثة منهم من قولهم، دون رفع إلى النبي عَيَالُهُ، وهذا مما لا يقال إلا بالرواية، فقولهم له حكم الرفع، بل أحصى بعض أهل العلم رواية هذا المعنى من طريق سبعة وعشرين صحابياً (٢)، وإذا ثبت الحديث من طريق واحدة صحيحة فلا يضر ضعف غيرها في إثبات التواتر فكيف وههنا أربعة في الصحيحين، واثنان تفرد كل منهما بواحد منهما، وقد رفض أبو على الجبائي الطعن في حديث المسح على الخفين؛ لانه من رواية أربعة وعشرين صحابياً، كما أقره حين نقله عنه عبد الجبار في المغنى (٣) ولفظ البخاري

⁽¹⁾ ط مكتبة المنار الأردن، الزرقاء، ١٩٩٠.

⁽ ٢) الشيخ عبد العزيز الغماري في كتابه « إِتحاف ذوي الفضائل المشتهرة ٥، ص٠٥٠ .

^{. 777/8(7)}

عن أبي هريرة، وأبي سعيد «قالوا يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله عَلَيْهُ هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب؟ قالوا: لا يا رسول الله. قال: فهل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب؟ قالوا: لا يا رسول الله. قال: فإنكم ترونه كذلك».

والخلاف في مسألة الرؤية بين أهل السنة والمعتزلة يبدأ من أول الطريق في هذه القضية، وهو تحديد معنى الرؤية المختلف عليها، قال عضد الدين الايجي: «ولابد أولاً من تحرير محل النزاع فنقول: إذا نظرنا إلى الشمس فرأيناها، ثم غمضنا العين، فعند التغميض نعلم الشمس علماً جلياً، وهذه الحالة مغايرة للحالة الأولى، التي هي الرؤية بالضرورة... ثم علمت أن الله تعالى ليس جسماً ولا في جهة، ويستحيل عليه مقابلة، ومواجهة، وتقليب حدقة، ومع ذلك يصح أن ينكشف لعباده إنكاشف القمر ليلة البدر، ويحصل لهوية العبد بالنسبة إليه هذه الحالة المعبر عنها بالرؤية »(١).

لكن المعتزلة يقولون: «إن ما تدعونه في حق الصيانع لن يعرف رؤية عند أهل اللسان، وفي المتعارف بين أرباب العقول فإن رؤية ما ليس بجسم، ولا عرض، ولا مقابلة بين الرائي وبينه، ولا محاذاة، ولا اتصال شعاع ولا تقليب المقلة، ولا توجيه الوجه إليه، ولا إقبال عليه، ولا استدراك قدره، والوقوف على كله أو بعضه لن يعرف رؤية »

وهذا الجواب من المعتزلة مردود بداهة «فإن الله تعالى يرى الأشياء، ورؤيته ليست بمقابلة، ولا محاذاة، ولا اتصال شعاع، ولا تقليب مقلة »(٣)، ومع ذلك عبر سبحانه عن رؤيته للأشياء بلفظ الرؤية في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، كقوله سبحانه: ﴿ لا تَخَافًا إِنَّنِي مَعَكُما أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾ الرؤية في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، كقوله سبحانه: ﴿ لا تَخَافًا إِنَّنِي مَعَكُما أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾ [طه: ٢٤]، والقرآن أقوى أدلة اللغة والشرع، ثم إن بين أهل السنة والمعتزلة، وبين المعتزلة بعضهم وبعض، خلافاً حول قضية تعد كحجر الأساس في مسألة الرؤية عموماً، ومنها رؤية العبد ربه سبحانه، وهي قضية الأسباب والمسببات، فرؤية العين للأشياء ناتجة عن أمر هو عند أهل السنة خلق الله الرؤية في العين عند توجيه الإنسان عينه إلى الأشياء، لا بواسطة العين (٤)، ولم

⁽١) المواقف، ص٣٩٩.

⁽٢) تبصرة الأدلة: ١/ ٣٨٩- ٣٩، الحق الدافع ٩٨، وأشار إليه في المغنى: ٤/ ٣٣٤.

⁽٣) تبصرة الأدلة: ٤٣٠/٤.

^(؛) العقائد النسفية، ص؛ ٥ .

تحصل للعبد رؤية ربه في هذه الدنيا، لأن الله لم يخلقها له (١) وذلك هو شأن الأسباب كلها لا أثر لها في إيجاد المسببات، لأن الخالق هو الله وحده، وكل الممكنات مستندة في وجودها إليه بلا واسطة (٢).

أما المعتزلة فاختلفت أقوالهم في هذه القضية مع اتفاقهم على منع رؤية العبد ربه سبحانه في الدنيا والآخرة، ولهذا الخلاف دلالته المهمة في مسألة الرؤية، كما يأتي بيانه الله تعالى عند مناقشتها بعد نقل كلامهم.

قال عبد الجبار في المغني (٣): «وكان أبو إسحاق النظام يقول في الإدراك خاصة: إن الله-سبحانه - يفعله بإيجاب خلقه وبحواس".

وأما أبو الهذيل - رحمه الله - فإنه كان يقول في الإدراك: إنه فعل الله تعالى على جهة الاختراع، كقتول شيخنا أبي علي - رحمه الله -، لكنه يقول: إنه يجوز أن يكون البصر صحيحاً، والموانع مرتفعة، ولا يخلق الله له الإدراك فلا يدرك ما بحضوره، ويجوز أن يخلق الله العلم بالألوان في قلب الأعمى الذي لم يبصر لوناً قط.

وشيخنا أبو علي - رحمه الله - يمنع من ذلك؛ لأن عنده أن البصر متى احتمل الإدراك، فلابد من وجوده؛ لأن المحل لا يخلو من الشيء إلا إلى صدف إن كان له ضد.

وحكي عن صالح قبة أن جميع أفعال الله سبحانه تقع ابتداء... وكان يجيز أن تقرب النار من الخطب اليابس، فلا تحرقه من غير مانع، وأن يخلق الله بها التبريد، وهي على حالها...، وكذلك يجوز أن يدرك بها [يعني العين] ما وراء الساتر، ومع عدم المقابلة والضياء إذا خلق الله له الإدراك، ويجيز أن يخلق الله الألم والعلم في الميت».

ثم ينقل لنا عبد الجبار توضيحاً لقول أبي علي في الأسباب فيقول في المغني (٤): «كان شيخنا أبو على - رحمه الله - يذهب إلى أن الله تعالى لا يفعل بأسباب، ولا يصح ذلك فيه،

⁽١) العقائد النسفية، ص٢٥.

⁽٢) نفس المرجع، ص٦٣.

⁽٣) المغنى، عبد الجيار ٩ /١٢ .

^{. 92/9(2)}

كما لا يصح أن يفعل بالآلة ويقول: إن القول بذلك يوجب حاجته إلى السبب . . . وإن ما يقال إنه بسبب يوجب الفعل إنما يفعل عنده لا أنه يفعله به » .

وعبد الجبار يخالف شيوخه هؤلاء إذ يقول في المغني (١): «السبب من حقه أن يوجب وجود المسبب من غير أن يتعلق باختيار القادر... ومن حق ما يوجد عن السبب أن يجب وجوده مع ارتفاع الموانع».

لكنه يحاول أن يدفع أمرين يمكن أن يفهما من كلامه هذا، أحدهما: احتياجه سبحانه إلى السبب فيقول في المغني (٢): «ولما كان تعالى يصح منه أمثال ما يفعله بالسبب ابتداء دونه لم نقل إنه يحتاج إليه». وثانيهما: وقوع المسبب بغير اختياره سبحانه، بمعنى أن يكون مضطراً إليه فيقول في المغني (٣): «وبعد فإنه تعالى يصح أن يمنع السبب من فعله من التوليد ويصح ألا يفعل المنع فيتولد فقد صار المسبب من هذا الوجه في حكم ما يتعلق باختياره».

ولما كانت العين عند ارتفاع الموانع هي سبب الرؤية في الواقع المشاهد أجرى عليها عبد الجبار قاعدته في الأسباب، فنتج عن ذلك أن الرؤية مسببة عنها، ولا تتوقف بعد وجود سببها على خلق الله، ولا تمنعها من الوقوع إرادة الله فقال في المغنى (٤): «اعلم أن الرائي منا متى حصل بالصفة التي لكونه عليها يرى المرئي، وحصل المرئي بالصفة التي لكونه عليها يراه الرائي، وارتفعت الموانع المعقولة، فيجب أن يراه، ومتى فقد بعض ما ذكرناه استحال أن يراه، فليس له إلا حالان».

وينفي تدخل الإرادة الإلهية في الرؤية البصرية فيقول في المغني (°): «وكيف يصح أن يريد ألا نرى، والإرادة إنما تتعلق بالشيء على سبيل الحدوث، و برؤية ليست بمعنى حادث» أي تحصل بمجرد سلامة الحاسة، وعدم الموانع، وليست أمراً زائداً عليهما يحدث بحدوثهما، وهذا يستلزم عدم تدخل قدرة الله في إيجاد الرؤية؛ لأنه لا يمكن أن يخلقه دون أن يريد خلقه، بل إن

^{.17/9(1)}

^{. 1. 7/9(1)}

^{· 1·} A/9(T)

^{. 49/1(1)}

^{. 177/ 2 (0)}

عبد الجبار يعجب بمن يجيز أن يكون لله تدخل في خلق الرؤية ، وينقل في المغني عن شيخه أبي علي أنه قال: «إذا جاز أن يفعل سبحانه فيه الإدراك ، وجاز أن لا يفعله ، فلا شيء يوجب وجوده ، فما الذي يمنع من أن يفعل أحدهما ، ولا يفعل الآخر ، قال - رحمه الله - فإن ارتكبوا ذلك لزمهم أن يجوزوا أن يكون القادر على حمل مائة رطل يتعذر عليه حمل رطل . . . ومن بلغ هذا المبلغ فقد تجاوز حد من تكلم في المذاهب وقد ألزمهم - رحمه الله - القول بإبطال الفزع إلى الحواس في معرفة المحسوسات ؛ لأنه إذا جاز أن يرى مكان الشيء ولا يرى ما فيه ، ويرى اليسير ، ولا يرى العظيم ، فقد خرج بذلك من كونه طريقاً للعلم » (١) .

هذا كلام أشهر أئمة الاعتزال، وفيه ثلاث ملاحظات:

الأولى: في بيان أثر قضية الأسباب على مسألة الرؤية، والثانية: في دلالة اختلاف المعتزلة في هذه المسألة الاعتقادية، والثالثة: مناقشة أقوال عبد الجبار خصوصاً، وما وافقها مما نقله عن أبي علي.

الملاحظة الأولى: أن المعتزلة حين يستدلون بالعقل على امتناع رؤية العباد ربهم سبحانه، يقولون: إن الأشياء تمتنع رؤيتها في حالتين: انعدامُ شرط من شروط الرؤية، أو وجود مانع من موانعها، أو عدمُ قابليته لأن يكونَ مِرَقِينًا،

وقضية خلق الله الرؤية في عين الرائي تدخل في الشروط عند أهل السنة ومن وافقهم من المعتزلة وغيرهم، فمن سلم بأنها شرط تنعدم الرؤية بانعدامه، لا يستطيع أن يستدل على أن شيئاً من الأشياء تمتنع رؤيته؛ لأنه غير قابل للرؤية، إذ يقال له حينئذ: إن امتناع الرؤية يحتمل أحد سببين: عدم خلق الله رؤيته في عين الناظر إليه، وعدم قابليته للرؤية، فلماذا حتمت أنه امتنعت رؤيته لعدم القابلية، ولم تقل إنها امتنعت لأن الله تعالى لم يخلقها؟ فيسقط استدلاله بهذا الطريق ويعجز عن إثبات الامتناع به.

وهذا العجز لازم لصالح وأبي الهذيل لزوماً واضحاً، وهو لازم لأبي على وعبد الجبار عند . تدقيق النظر، وإن كان أبو علي يزعم أن خلق الرؤية في العين يعرف بسلامتها، وانتفاء العمى عنها، وإن العمى هو ضد الرؤية، فإذا انتفى هو ثبتت هي؛ إذ العين لا تخلو من أحدهما، فهذا لا

⁽١) المغني ٤/٦٥.

يفكه من الإلزام المذكور؟ إذ يقال له: إن مذهبك في الأسباب ينقض هذا، فالعين وإن كانت سليمة ليس لها أثر في إيجاد الرؤية؟ إذ الرؤية برأيك توجد عندها لا بها، والله يخلق بدون أسباب، ومعنى ذلك أنه قد يوجد سبب الرؤية، وهو العين، ولا يوجد المسبب، وهو الرؤية، وهذا كله يعني أنه لا مانع أن يخلق الله فيها الرؤية لبعض الاشياء دون بعض باطراد كعدم رؤيتها الروائح والطعوم والأصوات، أو بعدم اطراد كعدم رؤيتنا في الظلام، مع أن بعض المخلوقات ترى في الظلام، ويمكن أن يخلق الله فيها رؤيته يوم القيامة لأهل الإيمان، وقد سبق في جملة ما نقلته عن أبي علي واقره عليه عبد الجبار - أنه يعترض على من يزعم أن الرؤية خلق الله، فيجوز أن يفعلها بدون سلامة الحاسة، ويجوز ألا يفعلها مع سلامتها باعتراضين: أحدهما: أنه يؤدي إلى جواز «أن يكون القادر على حمل مائة رطل يتعذر عليه حمل رطل».

وهذا عنده من التناقض، وهو تناقض مبني على أن الله خلق الإنسان وقدرته، ثم تركه يفعل ما يشاء، بينما قاعدته هو في الأسباب تقول: «إن الله يخلق المسببات عندها لا بها» فحمل الأول، وحمل الثاني، كلاهما بقدرته سبحانه، وهو قادر على كل شيء، لكن جرت سنته أن يكون بين الأسباب والمسببات تناسب، ولو شاء أن يغير ذلك لفعل، فهذا التناسب عادي، وليس عقلياً، ولا ملزماً لله تعالى، فإن غيره تغييراً دائماً مطرداً أصبح الحال الجديد هو القانون، وإن غيره في حالة أو حالات قليلة كان ذلك خرقاً للعادة، وتبقى الحالة السابقة هي القانون.

ويتضح هذا الرد أكثر إذا أخذنا الأمثلة التي ذكرها عبد الجبار حيث قال في المغني: «ما يجري على طريقة واحدة لو صح كونه بالعادة لأدى أن يلتبس علينا الموجب بما طريقه العادة... فكان يجب أن يجوز إجراء العادة في بعض الأماكن، أو الأوقات على خلاف هذا الوجه، وذلك يؤدي إلى أن يجوز أن يكون... يرى الراثي ما بعد، ويمتنع عليه رؤية ما قرب، ويرى المحجوب والرقيق، دون الكثيف، وما بينه وبينه حجاب، ويرى بسائر حواسه، دون حاسة العين، ويرى بيده، ويلزم عليه سائر ما ذكرناه من الجهالات، فوجب القضاء بفساده» (١).

والبدء بمناقشة الأمثلة يعين على نقض قاعدته أكثر، فرؤية الإنسان ما بَعُدَ، دون ما قُرُبَ أمر يحصل في الواقع عندما يصاب الإنسان بمد البصر، وهي حالة يعرفها كل طبيب، بل يعيش بها ناس كثيرون، أفلا يمكن أن يجعل الله سبحانه هذه الحالة ثابتة لكل الناس في كل حال، فتكون

⁽١) المغنى ٤/١٢٤ .

هي القانون الطبيعي، الذي يُسْتَغْرَبُ خلافه؟ فكيف يقال عما هو واقع مشهود إنه غير ممكن حصوله، وإن هذا القول حكم عقلي يقيني؟.

أما رؤية المحجوب دون غير المحجوب فامر أصبح واقعاً مشهوداً في آلات التصوير الشعاعي، فهي تصور أحساء الإنسان، دون ثيابه وجسده الظاهر، فيظهران في الصورة كالشيء الشفاف، وتكون صورة الاحشاء أوضح، وسبب ذلك أن الذي صنعها جهزها بما يجعلها تصور هذا المحجوب دون ذاك المكشوف، والتصوير قائم على أساس محاكاة الرؤية البصرية، ويزيد عليه في تثبيت المرثي على الورق ونحوه، ووجود هذه الاختراعات يكشف عن أن شيوخ المعتزلة يبنون أحكامهم في العلم على الآراء النظرية، لا على اليقين العقلي، فيحكمون على الشيء الذي لا تمكن مخالفته في الواقع المرثي عندهم بأنه لا يمكن أن تقع مخالفته، لا في زمانهم ولا غيره؛ لان مخالفته مخالفة لحكم العقل، بينما هي مخالفة لحكم القوانين المعتادة فقط، وأما رؤية الرقيق مخالفته مخالفة المحمد اليوم عن رؤية المحجوب، إذ وجدت أجهزة تصور الإشارات الكهربائية الصادرة عن المخ الإنساني مشلاً، ولا تصور المخ نفسه، ولا الجمجمة التي تحويه؛ وذلك لان الصادرة عن المخ الجنسان الذي صنعها خصصها برؤية هذه الإشارات وتصويرها، ولم يجعل فيها من وسائل التصوير ما يصور المخ والجمجمة، رغم كثافتهما، ورقة الإشارة وشفافيتها، بحيث تراهما العين التصوير ما يصور المخ ذلك الاجهزة التي تشرية التي تشريقة الإشارة وشفافيتها، بحيث تراهما العين ولا تراها، ومثل ذلك الاجهزة التي تشريقة الإشارة وشفافيتها، بحيث تراهما العين

وبهذا يظهر أن رؤية العين الإنسانية للقريب دون البعيد، وللمكشوف دون المحجوب، وللكثيف دون الرقيق، ما هي إلا قانول يحكم الواقع الذي وجد فيه فقط، وليس حكماً عقلياً يوجبه العقل، فلا يجيز مخالفته، ويظهر أن القول بكونه حكماً عقلياً قول مخالف للعقل والعلم، وأن هذا القول مزج بين الأحكام العادية والأحكام العقلية، فالأحكام العادية مهما اطردت وجرت على طريقة واحدة لا تصير واجبة عقلاً أبداً، بل القول بأنها واجبة عقلاً هو الذي أدى إلى «أن يلتبس علينا الموجب بما طريقه العادة» على عكس ما زعم عبد الجبار؛ لأن الموجب تؤدي مخالفته إلى التناقض، أما الذي طريقه العادة فمخالفته مخالفة للعادة وحدها، فبينهما فرق عظيم، وكثيراً ما تتغير العادة، أما العقليات فلا.

والاعتراض الثاني: الذي اعترض به أبو على على من يقول: إن الرؤية خلق الله، يجوز أن يوجدها، دون سلامة الحاسة، وأن لا يوجدها مع سلامتها، هو أن هذا القول يؤدي إلى «إبطال

الاعتماد على الحواس في إدراك الحسوسات، ويخرجها من أن تكون طريقاً للعلم، مع أن كل علماء العقل يجعلون الإدراك الحسي كالرؤية مثلاً طريقاً للعلم اليقيني.

وهذا الاعتراض لا يسلم له – وقد خالفه فيه بعض أهل مذهبه، كأبي الهذيل، وصالح، لا أهل السُّنة فقط، حيث أجازوا أن تنعدم الرؤية مع سلامة الحاسة – والعقل يفرض على أهله ألا يسلموا بهذا الاعتراض، وبيان ذلك أن القول الذي اعترض عليه هو الذي يناسب قوله: «إن الله لا يخلق بأسباب، وما يقال إنه خلقه بسبب، إنما يخلقه عنده لا به » كما سبق توضيحه، وما كان كذلك جاز أن يخلقه متى شاء، وأن يتركه متى شاء، ومنه الرؤية، وهذا لا يغير قضية الاعتماد على الحواس في إدراك الأشياء، ولا كون هذا الاعتماد طريقاً للعلم، بل هو وضع لها في موضعها الصحيح، دون مجاوزة حدودها، فهي قانون طبيعي وضعه الله، فيعتمد عليه في هذا النطاق الطبيعي وحده، فإذا الطعنا على قانون آخر طبيعي يفوق هذا القانون اعتمدنا عليه أيضاً، كما حصل حين اطلع الإنسان على قوانين طبيعية تختلف عن قوانين الرؤية الطبيعية، فاستطاع بها رؤية البعيد، والمحبوب، والرقيق، ووضعنا كلاً من القانونين في موضعه، واستخدمناه في نطاقه دون تجاوز.

ثم إن رؤية العين الإنسانية نفسها – مادامت تحصل بخلق الله تعالى – يمكن أن يغيرها الله تعالى، فترى البعيد، والمحجوب، والرقيق، فيصبح لها قانون آخر، غير ما كانت عليه، ويعتمد عليها في نطاقه، وتكون طريقاً للعلم حسب حدودها الجديدة، كما يمكن أن يغير قانونها الحالي في حالات خاصة كالمعجزة، ثم تعود إلى حالتها الأصلية، ويعتمد عليها في الإدراك، والحكم على الواقع، ولا تبطل الثقة بأحكامها، كما أن تغيرها في حالة المرض والعوارض الأخرى لا يؤدي إلى ترك الاعتماد عليها في الحالات الطبيعية، وهذا يعني أنه سبحانه يمكن أن يغير قوانين الرؤية يوم القيامة، ويجعل فيها القدرة على رؤيته سبحانه.

هذه المناقشة حول قضية الأسباب والمسببات، توضح الخلل الكبير في منهج المعتزلة في الاعتماد على العقل حين الحكم على الأحاديث النبوية، يظهر منها أنهم اعتمدوا على ظنيات نظرية جعلوها علماً يقينياً.

وقد قلت من قبل: إن ما ذهب إليه عبد الجبار في مسالة الأسباب - فنقى أن تكون الرؤية بخلق الله تعالى، كما نفى أن تكون المسببات كلها بخلقه - لا يخرجه من العجز عن الاستدلال بعدم رؤية الأشياء على أنها غير قابلة للرؤية إذا دققنا النظر في قوله، وبيان ذلك أن عبد الجبار يرى أن الله سبحانه لا يصح منه أمثال ما يفعله بالسبب ابتداء دونه ويرى أنه لا يصح أن يمنع السبب من فعله من التوليد، ويصح ألا يفعل المنع فيتولد والعبارة الأولى صريحة في الدلالة على أن رؤية العباد للأشياء يمكن أن تقع بخلق الله مباشرة، دون الاعتماد على السبب المعتاد، وهو العين. والثانية صريحة في الدلالة على أن الله تعالى يمكن أن يمنع العين من رؤية الأشياء متى شاء، أي أنه يمكن أن تكون هناك أشياء يمنع الله العين من رؤيتها، فلا نراها، وبناء على ذلك يقال شاء، أي أنه يمكن أن تتنع رؤيته لأحد سببين: إما لانه غير قابل للرؤية، وإما لان الله منع عن رؤيته؟ أن يمنع سائر الاسباب أن تتج عنها مسبباتها - فكيف يمكنك أن تحتم في شيء من الأشياء أنه امتنعت رؤيته لأنه غير قابل للرؤية فقط؟ لا لان الله منع من رؤيته؟.

بمرحطه التادية : على دلام المه الاعتزال في مساله ترتب الاسباب على المسببات – ومنها ترتب الرؤية على العين وسلامتها – أنه كلام مختلف فيه بينهم، مهما تفاوت في القرب أو البعد من قول أهل السنة والجماعة، لاسينما ذاك التناقض الكبير بين صالح وغيره، أو بين أبي الهذيل وعبد الجبار، فكيف اختلف هؤلاء في هذه المسألة الوثيقة الصلة بمسألة رؤية العباد ربهم سبحانه ؟ ولا جواب لهذا السؤال إلا واحد من اثنين: إما أن يكون كلامهم فيها مبنياً على الظن؛ لأن القولين المتناقضين لابد أن يكون أحدهما خطأ، واليقينيات لا تخطئ فلا تتعارض، فكيف ساغ لهم أن يستدلوا بالظنيات في مسألة اعتقادية، وأن يردوا الأحاديث لمخالفتها هذه الظنيات؟!

وإما أن يكون كلام بعضهم مبنياً على أدلة يقينية، لكنها خفية بلغ خفاؤها أن يعجز بعضهم الآخر عن إدراكها، فأخطؤوا فيها رغم علمهم الواسع العميق لدى أهل الاعتزال، ومثل هذه الأدلة لا يصح أن تكون مستنداً لعقائد الأمة، التي يطالب بها كل فرد من أفرادها جاهلاً كان أو عالماً، ولا يصح أيضاً أن يعتمد عليها في رد الأحاديث التي تخالفها؛ إذ الأحاديث ترد حين تخالف صريح العقل، أما الظن واليقين الحقي، فكلاهما ليس كذلك، والاعتماد عليهما في رد الأحاديث ترد عن المنهج العلمي الصحيح، الذي يردها إذا كانت لا تحتمل الصواب، لا إذا

اختلفت فيها وجهات النظر، وأوضح الأمور دلالة على أن المعتزلة اعتمدوا في منع الرؤية على أدلة ظنية، هو ما ذكره عبد الجبار ضمن شروط الرؤية: من أن الرؤية لا تحصل إلا بوجود شعاع في العين ترسله إلى المرئيات، فتراها، أو لا تراها، حسب قوته وضعفه، وقد أطال عبد الجبار الكلام في هذا الشعاع، وضرورته للرؤية، وعقد في المغني فصلاً خاصاً «في الدلالة على أن الرائي منا لا يرى إلا بشعاع ينفصل من عينه على وجه مخصوص» (١٠).

وتوقف الرؤية على هذا الشعاع كان في عصره نظرية علمية، تنازعها نظريات أخرى (٢)، ولكنها سقطت في العصر الحديث، وأصبح بطلانها من البداهات، وثبتت في مقابلها نظرية تقول: إن شعاع الشمس ونحوه يقع على المرئيات، ويرتد منها إلى العين، فتتلقاه، وتحصل لها الرؤية بحسبه، وقد بنيت عليها صناعة آلات التصوير، حيث هيئت لتقبل الضوء المنعكس عن الأشياء، ولتثبيت الصورة على الورق، وبالتجارب تنتقل النظرية إلى حقيقة علمية ثابتة، وهذه الحقيقة العلمية امتلأت بها كتب العلم المعاصرة، وأصبحت جزءاً من مناهج المدارس العامة.

ومرة أخرى لابد من التأكيد على أن أهم ما يثبت ظنية الأدلة الاعتزالية في نفي الرؤية هو: اعتمادها على نظريات بطلت بعد مرور الزمن، وتطور العلم، فلولا أنها كانت في منطق العقل قابلة للخطأ في زمانها لما أمكن أن يثبت خطؤها فيما بعد؛ إذ العلم اليقيني غير قابل للخطأ أصلاً. ومثل هذه النظريات يستحيل أن تبنى عليها العقيدة اليقينية؛ لأن الظن لا ينتج يقيناً أبداً مهما كان قوياً.

ولو أن الإنسان استقصى كلام المعتزلة في مقدمات الرؤية، وناقسها لخرج البحث عن مقصوده؛ فلذلك كانت وجهة هذا البحث أن يتناول من مسألة الرؤية، وشروطها ما يتعلق بكشف المنهج التطبيعي عند المعتزلة في التعامل مع حديث الآحاد، ومخالفته للعقل، وفيما سبق ما يتعلق بشروط الرؤية كفاية إن شاء الله تعالى.

ويتناول البحث الآن - إن شاء الله - أدلتهم على منع الرؤية عقلاً لرد الأحاديث المثبتة لها، ومناقشتها لكشف الخلل فيها، وخطأ الاعتماد عليها في رد الأحاديث، وتقتصر المناقشة على

⁽١) المغنى ٤/٩٥.

⁽٢) انظر المباحث المشرقية للإمام فخر الدين الرازي: ٢ / ٢٩٩.

تناول ما يؤدي هذا الغرض، وهو أربعة أدلة تعد الأهم عندهم: الأول: أن حقيقة الرؤية يستحيل أن يستحيل أن تتعلق بالله سبحانه، والشاني: أن شروط الرؤية - لاسيما الجهة - يستحيل أن تتحقق فيه، والثالث: - وعليه أكثر تعويلهم - أنه لا يرى مع ارتفاع الموانع (١) فوجب أن يكون غير قابل لان يُرى أصلاً، والرابع: أنه لو رئي لوجب أن يرى على أخص أوصافه، وذلك محال.

وهذه الأدلة كلها مرتبط بعضها ببعض، مستخرجة كلها من طبيعة الرؤية عند الإنسان، وبعض المخلوقات، وقائمة على أن القوانين التي تحكم الرؤية في الواقع عقلية، لا يمكن أن توجد أيُّ رؤية بدونها، وستُناقشُ - إن شاء الله تعالى - على الترتيب المذكور.

وأولها: أن العين لا ترى إلا الأحجام والألوان، وهما من صفات الأجسام، والله تعالى ليس بجسم، ولا عرض يتعلق بجسم، فيستحيل أن يرى. قال عبد الجبار في المغني: «اعلم أن الجواهر والألوان مرئيان... فإذا صح أنا نراهما فلنا أن ننظر الوجه الذي لكونهما عليه تصح رؤيتهما، وقد علمنا أنا نفصل بالرؤية بين الألوان المختلفة وبين أحوال الأجسام في العظم والصغر، فيجب أن تكون الرؤية متعلقة بهما على ما يحتطان به في جمسهما»(٢).

ثم ينقل عن بعض شيوخه أنه «لو كان سبحانه مرئياً لوجب أن يكون من أجناس المرئيات في الشاهد . . . فإذا استحال كونه من جنسها - لأن ذلك يوجب كونه جوهراً ، أو عرضاً ، ويوجب حدوثه - فيجب القضاء بأنه غير مرثى أصلاً " " " .

وهذا الاستدلال فيه خلل من وجوه:

منها أنهم اختلفوا عليه فيما بينهم، والأدلة لا يختلف عليها إلا إذا كانت ظنية، أو قطعية قطعها خفي، فلا تصلح أن تكون ميزاناً للعقائد، ولا لقبول الحديث ورده، وقد اختلفوا على هذا الدليل، واختلفوا على الأساس الذي استند إليه، وهو الأمور التي تتعلق بها الرؤية.

أما اختلافهم فيه: فقال عنه عبد الجبار: «قال شيخنا أبو هاشم - رحمه الله -: إن وصف المرئي بأنه مرئي لا يوجب تجنيساً؛ لأن الأشياء المختلفة تشترك في هذه الصفة نحو الجسم واللون،

⁽١) المغني: ٤/١٤٠.

[.] AT/E(T)

⁽٣) المغنى ٤ / ٣٩ .

ونحو الحركة والسكون، والاجتماع والافتراق، على طريقة شيخنا أبي علي – رحمه الله – فلا يجب كونه تعالى من جنس المرئيات لو كان مرئياً، كما لا يجب كون المرئي السادس من جنس المرئيات الحمس من حيث شاركها في أنه مرئي، وكما لا يجب كون اللون من جنس الجوهر من حيث شاركه في أنه مرئي، و

وأما اختلافهم في الأمور التي تتعلق بها الرؤية فظاهر في كلام أبي هاشم، وأبي علي، فقد عدا من المرئيات (الجسم، والحركة، والسكون، والاجتماع والافتراق» بينما قصر عبد الجبار الرؤية على الجواهر – ومنها تتكون الأجسام – وعلى الألوان والأحجام، قال في المغنى: «قال شيخنا أبو على في الحركات إنها مرئية» ثم قال عن نفسه: «ونمنع كونها مرئية» (٢).

وقال أبو المعين النسفي في تبصرة الأدلة: «نرى الجواهر والألوان والأكوان، وهي الحركة، والسكون، والقرب، والبعد، والاجتماع، والافتراق، وقد وافقنا الجبائي على أن هذه الأجناس الثلاثة مرثية، وابنه أبو هاشم وافقنا على رؤية الألوان، وخالفنا في رؤية الأكوان، والنظام وافقنا على رؤية الألوان، غير أنه ادعى أنها أجسام (٣٠٠).

والخلل الأكبر في الاستدلال الذي اعتمد عليه عبد الجبار وشيوخه هو: جعل الواقع – إذا اطرد وانعكس – دليلاً على أنه لا يمكن عقلاً أن يوجد شيء يخالفه، وزعمهم أن من ادعى إمكان ذلك فهو مخالف لأحكام العقل، وقد تقدم نقض قاعدتهم هذه، وتقدم أن الدليل العقلي الذي لا تصح مخالفته هو الدليل الذي تؤدي مخالفته إلى التناقض، كقولنا: هذا شيء قديم حادث، وهذا شيء موجود معدوم، وتقدم أيضاً أن الأمثلة التي زعموها من المحال – كرؤية المحبوب دون غير المحجوب، ورؤية الرقيق دون الكثيف، ورؤية البعيد دون القريب – أصبحت واقعاً مشهوداً يدركه كل من أراده، ويتعايش معه أكثر الناس، ويعرفه كل من تدبره، والخلل الذي حصل عندهم في مقدمات منع الرؤية هو نفسه الذي حصل في أدلة منع الرؤية.

⁽١) المغنى ٤/١٣٢ .

[.] AI/E(Y)

⁽٣) تبصرة الأدلة ٢/١٦ .

وبيان ذلك أن تحديد ما يصح أن يرى، وتحديد الشروط، والموانع حكم مستند لديهم إلى الواقع الذي يشاهدونه فما تراه العين هو الذي يصح أن يرى، والرؤية متعلقة به تعلق المعلّل بعلته، والمسبب بسببه، فلا يمكن أن يرى غيره، قال عبد الجبار في المغني: «يبين ذلك أن الواحد منا إذا رأى في المحل السواد، ولم ير الحلاوة، فيجب أن يقضي أنها غير مرئية؛ لأنها لو كانت مرئية لم تر إلا لما هي عليه؛ إذ لا مانع يمنع من رؤيتها... فكذلك إذا لم نر القديم سبحانه علم أننا لم نره؛ لأنه في ذاته غير مرئي» (١).

وهذا أيضاً لا يسلم لهم؛ لأن الحلاوة صفة تنشأ من كون ذرات الشيء المذوق مركبة على وجه معين، وقد تمكن الإنسان بواسطة الآلات أن يرى تركيبها، الذي يميزها عن الحموضة وغيرها، وكذا يقال في الروائح: قد أمكنت رؤية التركيب الذي يميز كلاَّ منها عن غيره، فيعرف، ويتعين لدى الناظر إليه، أما أن تدرك العين مثل ما يدرك اللسان من الطعم، والأنف من الرائحة، فهذا لا يكون رؤية، وإنما هو تحول حاستهما إلى العين، حتى تكون أداة ذوق وشم، إنما المراد إدراك الحقيقة، التي تتكون منها الرائحة، ويتكون منها الطعم، وهذا الأمر يظهر في الصوت، فإنه ً لا تراه العين المجردة، ولكن اكتشف العلم أنه موجات كهربائية مغناطيسية، وتمكن من تصويرها، وتخزينها، والتحكم فيها، فالاستدلال بعدم رؤية العين للطعوم والروائح والأصوات - مع ارتفاع الموانع - على أنها لا يمكن أن ترى مردود من جهتين: جهة عدم التوثق من ارتفاع الموانع التي ذكروها كاللطافة في الروائح، أي كون ذراتها في غاية الصغر، وكالرقة في الأصوات، أي كون الموجات في غاية الشفافية، ومن جهة أن هذه الموانع مأخوذة من واقع رؤية العين المجردة، وهي كما في المغنى: «القرب المفرط، والبعد المفرط، والحجاب، واللطفاة، والرقة، وأن يكون المرثى في غير جهة محاذاة الرائي »(٢) فلما كشفت الآلات المساعدة للعين أسقطت الحكم المبني على الموانع، وإذا سقط الحكم الذي حكموا به على بعض المحسوسات أنه يصح أن يرى - بحيث تتعلق الرؤية به تعلق المعلل بالعلة، والمسبب بالسبب، حتى يقال: إن حقيقة الرؤية هي إدراك الأجسام، والألوان، والأحجام، وما لم يكن كذلك، فهو غير مرئى - سقط حكمتهم بأن الله لا

⁽١) المغنى ٤/٥٥ .

⁽٢) المغنى: ٤/١١٦ .

يرى؛ لأنه ليس من جنس هذه الأشياء، وسقط قولهم: إِن شروط الرؤية يستحيل أن تنعلق به، فيستحيل أن يرى؛ إذ الشروط والموانع التي ذكروها ماخوذة من واقع محدود، وقد ثبت فساد حصر الرؤية بها، فلا يصح أن تحكم على غير ذلك الواقع، ولاسيما رؤية الله سبحانه.

ثم إن بعض هذه الشروط هو من أحكام الرائي، فجعلوه من أحكام المرئي، وذلك كالجهة، قال عبد الجبار في المغني: «ومما يدل على أنه لا يصح أن يرى بالأبصار أن البصر لا يصح أن يرى إلا ما كان مقابلاً... وهذا الشرط - في أنه واجب فيما يصح أن يرى بالبصر - بمنزلة البصر نفسه في أنه شرط واجب في الرائي... لأنا نجد الجسم واللون الحال فيه إذا كان مقابلاً لنا، يصح أن نراه، وإذا أدبرنا عنه لم يصح أن نراه» (١).

وهذا لا يسلم له في المحسوسات فضلاً عن الله تعالى، والدليل على ذلك أن الإنسان ينظر إلى السماء، فيراها من جهة الأمام، لكن ذلك لا يعني أنها محصورة في تلك الجهة، والدليل الأكبر من ذلك هو أن الله تعالى يرانا، ونحن حالون في مكان وجهة، لكن لا يلزم أن يكون هو في جهة تقابل الجهة التي نحن فيها، فهو منزه عن الجهة عندنا وعندكم.

وقد ثبت في الصحيحين عن أنس قول رسول الله عَلَيْكُ . ﴿ إِلَى لاراكم وراء ظهري » (٢) ، فهذه رؤية من مخلوق نخلوق تخرج عن قيد المقابلة ، واحتمال الخطأ في الرواية من ثلاثة أصحاب بأصح الأسانيد أبعد عن احتمال الخطأ من هذا التلازم العقلي ، الذي يختلف عليه الناس ، بل يختلف عليه بين المعتزلة أنفسهم ، كما تبين معنا من قول صالح فيما مضى .

ومن جملة الموانع التي هي من أحكام الراثي - فجعلوها من أحكام المرئي - «الحجاب» وقد تكرر في ما سبق من كلامهم، وعدوا انتفاءه من شروط الرؤية، وادعوا أن هذه الشروط لا تصح في حقه، فلا يصح أن يرى، قال عبد الجبار في المغني: «فما لا يصح معه الشروط، التي معها يصح أن نراه، فيجب أن يستحيل كونه مرئياً »(٣).

^{. 11./1(1)}

⁽٢) وهو في البخاري برقم (٦٨٦)، وفي مسلم برقم (٤٢٥)، وعند مسلم عن أبي هريرة (٤٢٣) وعند حمد بن حنبل في المسند عن أبي سعيد، وهو في مجمع الزوائد برقم (٢٥١٨).

^{. 97/2(7)}

وهذا الادعاء إن صح في القرب والبعد والرقة واللطافة، فلا يصح لزومه في الجهة، كما تقدم بيانه، ولا يصح لزومه في الحجاب، كما يتبين الآن – إن شاء الله —، وذلك لأن الحجاب يكون في معنى تعطيل آلة الرؤية، كغشاء البياض، أو السواد على إنسان العين، وهذا النوع من الحجاب يرتبط بالرائي، لا بالمرئي — وليس ضرورياً أن يكون جداراً مثلاً قائماً بين المرئي والرائي – كما يمكن أن يكون نوراً باهراً يمنع العين من الرؤية، دون أن يؤثر على المرئيات في نفسها، وكذلك يمكن أن يكون نقصاً في الاستعداد، وعجزاً عن شيء دون شيء في حالة مؤقتة، كالذي حصل في عجز العين عن الأشياء اللطيفة والرقيقة، وما كان من صفة الرائي لا يصح أن يقال إنه يمتنع أن يتحقق في المرئي، فيكون دليلاً على امتناع رؤيته.

وأشد مما مضى كله في الخروج عن قواعد الاستدلال – اعتماداً على هذه الشروط المأخوذة من واقع بصر الإنسان، وبعض المخلوقات الأخرى – أن ينتقل المعتزلة من امتناع رؤيتنا له إلى امتناع رؤيته سبحانه لنفسه، قال في المغني: «فإذا دللنا على أنه لا يصح أن نراه على وجه من الوجوه، وفي حال من الأحوال، فيجب القضاء الستحالة تكونه رائياً لنفسه» (١).

فهل يمكن أن تكون شروط الرؤية المستنبطة من بصر المخلوقات حاكمة على بصر الخالق؟ فكيف وقد ظهر فساد حكمها أحياناً على بصر المخلوق، كما سبق في قوله: «إذا رأى السواد في المحل، ولم ير الحلاوة، فيجب أن يقضى أنها غير مرئية».

ويتكرر التحكم من المعتزلة في الدليل الرابع أكثر من الأدلة الثلاثة الأولى، وهو قولهم: «لو كان مرئياً لوجب أن يرى على أخص أوصافه» قال عبد الجبار في المغني: «وقد استدل أبو هاشم – رحمه الله – على أنه جل وعز لا يُرى بأنه لو رئي لوجب أن يرى على أخص أوصافه؛ لأن الرؤية تتعلق بالمرئي على أخص أوصافه. . . ولو رأيناه كذلك لوجب أن نراه قديماً عالماً قادراً حياً؛ لأن هذه الصفات هي أخص أوصافه، ولو رأيناه كذلك لوجب أن نرى كل ما شاركه في هذه الصفات، وفي استحالة ذلك دلالة على أنه لا يصح أن يرى؛ إذ القول بصحة رؤيته يؤدي إلى ما ذكرناه » .

^{. 98/8(1)}

^{. 177/8(7)}

وهذا الاستدلال يرتكز على «أن الرؤية تتعلق بالمرئي على أخص أوصافه» وهي قاعدة تتناقض مع البداهات في قواعد الرؤية، فالرائي يفرق بين الإنسان وسائر الحيوان بالصورة المتعينة، التي لا يشاركه فيها غيره، والصورة ليست أخص أوصافه، إنما أخص أوصافه: أنه ناطق، فهو يشارك أجناس الحيوان في الحيوانية، ويتميز عنها بالناطقية، وهي لا تدرك بالبصر – سواء قصدنا بها الكلام، أو قصدنا الإدراك العقلي، الذي يكون به الكلام، ويتلقى به الكلام – ولو خلق الله حيواناً على صورة الفرس فيه الناطقية لحكم الناس بأنه إنسان، لا فرس، أو قالوا: إن الناطقية ليست من خواص الإنسان.

والقدم والحدوث ليسا مما يميزه البصر عادة، إنما يميزهما العقل بالأدلة، ولو كانا يتميزان بالبصر عادة لما اختلف الجهلة في هذا عادة لما اختلف الجهلة في هذا الأمر، لكن يمكن أن يقال: إن البصر يتناول المرئي على أخص أوصافه مما يرى عادة، والعادة ليست حكماً عقلياً، كما سبق بيانه، ولو جعل الله في البصر ما يميز القدم والحدوث لأمكن أن نرى الله تعالى من حيث إنه قديم.

كان موقف المعتزلة إذن - حسب ما ظهر من النظر في موضوع الرؤية - خالياً من الموازنة السليمة بين العقل والنقل، وكان في تقديري موقفاً غير عقلي؛ لأن العقل يفرض الموازنة السليمة بين الأدلة، والسبب في ذلك أنهم اعتبروا العقل قاطعاً دائماً، رغم ما هم عليه من الخلاف في كثير مما سموه دليلاً عقلياً - مع أن الدليل عندهم هو القاطع، وأما الراجح فيسمونه أمارة - ولا يمكن أن تتعارض الأدلة القاطعة، فلابد أن أحدهم مخطئ، فكيف أخطا فيما هو قاطع؟ لقد وقع الخطل من البداية، حيث لم يتم التمييز عملياً بين القاطع والظني، وهذا ما أدى بهم إلى تقديم ما يسمونه دليلاً عقلياً على الدليل النقلي - وهو الكتاب والسنة - إما بالرد - حيث يمكن الطعن في السند - وإما بالتأويل حيث لا يمكن الطعن في السند .

والله جنب أهل السُّنة ذلك الخلل، فاشترطوا في الدليل العقلي الذي لأجله يرد الحديث أن يكون صريحاً، كما سبق بيانه، والدليل العقلي الصريح يكون قاطعاً واضحاً، غير قابل للاختلاف، وكذلك لا يوجبون تأويل القرآن لأجل الدليل العقلي، إلا أن يكون صريحاً، وهذا هو الموقف العقلي العادل في الترجيح بين الأدلة عموماً، وفي الترجيح بين العقل والنقل، أو بين العقل والنقل، أو بين العقل والنص، أو ما يسميه المعاصرون اليوم: الدين والعلم.

وفي موقف المعتزلة ونتائجه عبرة كبرى للباحث عن الحق في هذه القضية حيث استندوا وفي رد بعض النصوص أو تأويلها - إلى معلومات كانت في زمانهم تسمئ علماً، ثم كشف تقدم العلوم عن فسادها، ومعلومات زماننا بالنسبة إلى المستقبل كمعلوماتهم بالنسبة إلى زماننا، كلها تقبل التغيير، إلا ما كان قاطعاً صريحاً، واستنادنا في رد السُّنة -أو تأويلها وتأويل آيات القرآن - إلى معلوماتنا غير القاطعة الصريحة مصيره في المستقبل كمصير آراء المعتزلة حين وزنت بموازين العلم الحديث.

وهذا إنما يقال فيمن أخلص في البحث عن الحق، فأخطأ سبيله كالمعتزلة، أما من يريد أن يتكى على منهجهم ليصل إلى رد ما يشتهي رده من شرع الله باسم العلم والعقل، فهؤلاء لا يرد عليهم ههنا، بل يرد عليهم في كتب أخرى تختص بالرد على ميحترفي التزوير العلمي؛ إذ نرى هؤلاء ينظرون إلى كل ما يأتي من الغرب على أنه علم محص، قاطع، جدير بالتقديم، حين يتعارض مع السُّنة النبوية، وهم يخصون السُّنة بالذكر لما فيها من تفصيلات الأحكام، ولأن في مروياتها ما يمكن رده بحسب قواعد العلوم الإسلامية؛ لخطأ في الرواية، أو لمعنى يكشف أحياناً بواسطة العقل، وهذا مجال للدس لا يتيسر في آيات القرآن الكريم، ولكن الناظر في شأنهم لا يخفى عليه أنهم ينبذون آيات الكتاب – كما ينبذون السُّنة النبوية – إذا تعارضت آياته مع ما يتنقونه من الغرب – وغير الغرب من كل الأم – سواء ما كان مدروساً في الجامعات، كنظريات تتغير بين حين وآخر، أو كان عادات وتقاليد لا تستند إلى العلم، أو لا تتفق معه.

وإذا كان مرور الزمن وتطور العلم قد كشف كثيراً من خلل المنهج الاعتزالي في تقديم العقل على النقل - وهو منهج في البحث - فماذا يصنع تطور العلم بآراء أهل الأهواء، الذين يتعمدون التزوير باسم العلم؟! ﴿ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ [الانعام: ٩١].

المصادر والمراجع

- ١ اتحاف ذوي الفضائل المشتهرة، عبد العزيز الغماري، ط: دار التأليف بالقاهرة.
- ٢- تبصرة الأدلة في أصول الدين، ميمون النسفي، تحقيق: كلود سليمان، ط: المعهد
 الفرنسي بدمشق (٩٩٣).
- ٣- تدريب الراوي للإمام السيوطي، تحقيق: أحمد عمر هاشم، ط: دار الكتاب العربي ببيروت (١٩٩٣م).
- ٤ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، علي بن عراق، تحقيق: عبدالوهاب اللطيف وعبد الله صديق، ط: دار الكتب العلمية ببيروت (١٩٨١م).
- ٥- توجيه النظر إلى أصول الأثر، للشيخ طاهر الجزائري، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب (١٩٩٥م).
 - ٣- جماع العلم، للإمام الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، ط: مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.
 - ٧- الحق الدامغ، أحمد الخليلي، ط: مكتبة الضامري باسلطنة عمان (١٩٩٢م).
- ٨- الرسالة، للإِمام الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، ط: دار التراث بالقاهرة (١٣٩٩هـ ١ ٩٧٩م).
- ٩- الرؤية، للإمام الدارقطني، تحقيق: إبراهيم العلي، وأحمد الرفاعي، ط: مكتبة المنار بالزرقا
 الأردن (١٤١١هـ- ١٩٩٠م).
- ١٠ شرح صحيح مسلم، للإمام النووي، تحقيق: خليل شيحا، ط: دار المعرفة ببيروت
 ١٤١٤ هـ-١٩٩٤م).
- ١١ شرح العقائد النسفية، مسعود التفتازاني، تحقيق: أحمد السقا، ط: الكليات الازهرية بالقاهرة (١٩٨٧م).
- ٢١- شرح المواقف، القاضي عضد الدين الإيجي، شرح الشريف الجرجاني، ط: أمير بقم،
 الثانية.

when the same is a surface of the state of the same of

١٤ - صحيح البخاري، الإمام البخاري، تحقيق: مصطفى البغا، ط: دار ابن كثير بدمشق، الخامسة (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).

١٥ - صحيح مسلم، الإمام مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار الكتب العلمية
 ببيروت (١٤١٣هـ-١٩٩٢م).

١٦ - الفرق بين الفرق، عبد القاهر بن طاهر البغدادي، تحقيق: إبراهيم رمضان، ط: دار المعرفة ببيروت.

١٧ - الكِفاية في معرفة أصول علم الرواية، للخطيب البغدادي، طبعة دار الهدى، القاهرة.

١٨ - المباحث المشرقية، للإمام فخر الدين الرازي، تحقيق: محمد المعتصم بالله، ط: دار الكتاب العربي ببيروت.

١٩ - متشابه القرآن، القاضي عبد الجبار بن أحمد، تحقيق: محمد زرزور، ط: دار التراث ببيروت (١٩٦٩م).

٠٠- مجلة الأحمدية - إصدار دار البحوث الإسلامية بدبي - العدد (٤٠٣).

۱ ۲ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ الهيثمي، ط: دار الكتاب العربي ببيروت، الثالثة (۲ - ۱ ۸ - ۱ ۹۸۲ م).

٢٢ - مجموع فتاوي ابن تيمية، جمع وتحقيق: عبد الرحمن النجدي.

٢٣- المعتمد في أصول الفقه، محمد بن علي الطيب، ط: دار الكتب العلمية ببيروت (١٩٨٣م).

٢٤ المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار الهمذاني، تحقيق: مجموعة من العلماء، ط: المكتبة الأزهرية بالقاهرة.

٥٧ - مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، ط: دار الفكر، الثالثة.

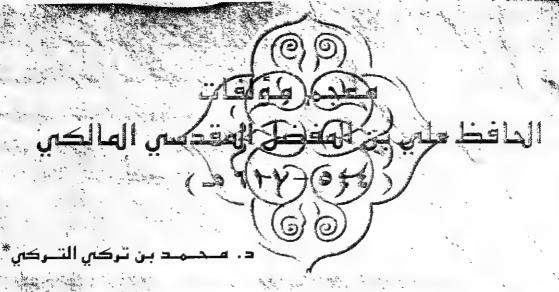
٢٦- المسند، للإمام أجمد بن حنبل، ط: موسوعة السُّنة، الدعوة وسحنون.

٣٧ - نخبة الفكر، ملحق بشرحه نزهة النظر، تحقيق: نور الدين عتر.

٢٨- النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع عمير، ط: دار الراية بالرياض (٢٠٨ اهـ-١٩٨٨م) .

9 ٢ - هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ط: دار أبي حيان بالقاهرة، الأولى (١٤١٦هـ-١٩٩٦م).





التعريف بالبحث

هذا البحث يقوم على محاولة التعريف بمصنفات الحافظ على بن الفضل المقدسي (ت: ١٦١ هـ) وجمعها وتقريبها للباحثين .

وقد قدّم الباحث بمقدمة بين فيها أهمية البحث ، ثم ترجم لابن المفضل بترجمة موجزة ، ثم بدأ بذكر مصنفاته ، مرتبة حسب الترتيب الهجائي لعناوين الكتب .

وذكر في كل كتاب : عنوان الكتاب، وتوثيق نسبته لمؤلفة ، من خلال أقوال العلماء ، أو نقلهم عنه ، ثم بيان مخطوطات الكتاب، إذا كان موجوداً .

وإن كان الكتاب مطبوعاً لم يتوسع الساحث في الكلام عليه ، واقتصر على بيان جوانب النقص فيه ، وخاصة فيما يتعلق بعدم اعتماد المحقق على جميع نسخ الكتاب الموجودة له .

ثم ختم البحث ببعض الأقوال التي نُقلت عن المؤلف ويغلب على ظن الباحث أنها في مؤلف مستقل .

* أستاذ مشارك بقسم الثقافة الإسلامية في كلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض، ولد في قرية حرمة في منطقة سدير بالمملكة العربية السعودية عام (١٣٨٤هـ)، وحصل على درجة المجستير في الحديث من القسم المذكور عام (١٣١هـ)، وكانت رسالته تحقيق كتاب الدعاء للمحاملي، وحصل على درجة الدكتوراه من كلية أصول الدين بجامعة الإمام عام (١٤١٩هـ) وكانت رسالته تحقيق القسم الثالث من كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي، وله عدد من البحوث المنشورة.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد:

فإن الإنسان ليعجب من وجود كثير من المحدثين، والذين كان لهم باع طويل، وأثر كبير، وخاصة في علم الحديث، ومع هذا لم ينالوا من الباحثين كبير عناية، ولا زالت أكثر مؤلفاتهم مجهولة عند البعض.

لذا كان من الواجب على طلبة العلم تعريف الباحثين بهؤلاء العلماء، وما خلفوه من مؤلفات ومصنفات عظيمة، لعل ذلك يكون سبباً في نشر هذه المصنفات، وتحقيقها وطباعتها.

ومن هؤلاء الأثمة المغمورين الإمام الحافظ علي بن المُفضَّل المقدسي، المتوفى سنة (٦١١ هـ)، حيث لم أر من أفرده أو مؤلفاته ببحث مستقل، مع كونه أحد الحفاظ المشهورين بكثرة التأليف.

ويكفي أن نعرف ـ كما سيأتي ـ أن كتابه في الوفيات كان سبباً لتأليف الحافظ المنذري كتابه المشهور (التكملة لوفيات النقلة).

وكتابه في طبقات الحفاظ، كان السبب لأن يؤلف الإمام الذهبي كتابه العظيم (تذكرة الحفاظ).

وهو صاحب القول المشهور: « من أخرج له الشيخان فقد جاز القنطرة » والذي لا يخلو منه كتاب في المصطلح، وتلقاه العلماء بالقبول.

فإمام وحافظ مثله لا بد أن يفرد بالدراسة الموسعة لحياته ومؤلفاته.

وقد رأيت أن أقتصر على التعريف بمؤلفاته فقط، ولعل غيري أن يفرد ترجمته ببحث مفصل.

ترجمة موجزة لابن المُفضَّل(١)

اسمه ونسبه ومولده:

هو أبو الحسن علي بن المُفضَّل بن علي بن مُفرَّج بن حاتم المقدسي، ثم الإسكندراني، المالكي.

ولد في الإسكندرية، سنة أربع وأربعين وخمسمائة (٢).

شيوخه وتلاميذه:

سمع الحافظ ابن المُفضَّل من عدد من الأئمة.

من اشهرهم: الحافظ أبو طاهر السِّلَفي، ولزمه سنوات، وأكثر عنه جداً، وانقطع إليه.

وسمع من أبي الطاهر إسماعيل بن مكي بن عوف الزهري، وأبي طالب أحمد بن المُسلّم اللخمي، وصالح بن إسماعيل بن سند المعروف بابن بنت مُعافى، وعبدالسلام بن عتيق السّفَاقسي، وأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن العثماني، وغيرهم (٣).

وسمع منه عدد كبير من الأئمة:

من أشهرهم الإمام الحافظ المنذري، وقد لزمه وأكثر عنه، وروى عنه بعض كتبه، كما سيأتي.

التكملة لوفيات النقلة ٢/٣٠٦، جزء فيه حديث المتبايعين بالخيار ص ٥٥، ٥٥، وفيات الأعيان ٣/٢٩٠ طبقات علماء الحديث ٤/١٧٠، سير أعلام النبلاء ٢٦/٣٦، تاريخ الإسلام (وفيات سنة ٦١١)، الوافي بالوفيات ٢١/٣١، تاريخ ابن الفرات ٥/٩٥، حسن المحاضرة ١/٤٥٦، شذرات الذهب ٧/٨٨، وغيرها مما سيرد في ثنايا البحث .

⁽١) أهم مصادر ترجمته:

⁽٢) التكملة لوفيات النقلة ٢/٦،٦، جزء المتبايعين بالخيار ص ٥٧.

⁽٣) التكملة لوفيات النقلة ٢/٦، ٣٠، سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٦٦، ٦٧ .

وقد قدمت للبحث بترجمة موجزة لابن المُفضَّل.

ثم ذكرت ما أمكنني التوصل إليه من مصنفاته، مرتباً لها حسب حروف المعجم، مع ذكر من نسبها للمؤلف، والكلام على مخطوطات الكتاب، إذا كانت موجودة، أو النقل عنه إذا كان مفقوداً، لكي يُفهم من خلال هذا النقل بعض ملامح الكتاب.

وإذا كان الكتاب مطبوعاً بينت ذلك، ولم أتوسع في التعريف به، ولكن أذكر جوانب النقص في المطبوعة إن وجد.

وفي الختام فلعل هذه الدراسة أن تسلط الضوء على مؤلفات هذا الإمام، وتكون سبباً في إخراج كتبه المذكورة في ثنايا البحث.

وأسأل الله أن ينفع به كاتبه وقارئه، وأن يكون من العلم الذي يُنتفع به، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبلنا محمد.

كما سمع منه الرشيد العطار، وزكي الدين البرزالي، ومجد الدين علي بن وهب انقُشيري والد ابن دقيق العيد و الشهاب إسماعيل القُوصي، والنجيبُ أحمد بن محمد السّفاقسي، ومحمد بن عبد الخالق الأرموي، والحسن بن عثمان القابسي، وغيرهم كثير (١).

وسيأتي ذكر بعضهم ضمن رواة كتبه في ثنايا البحث.

منزلته العلمية وأقوال العلماء فيه:

لقد أثني على ابن المُفضَّل كل من ترجم له، ووصفوه بالإمامة والحفظ.

فمن ذلك:

قال المنذري: «قرأت عليه الكثير، وكتبت عنه جملة صالحة، وانتفعت به انتفاعاً كثيراً ... وكان متورعاً، حسن الأخلاق، كثير الإغضاء، جماعاً لفنون من العلم. حتى قال بعض الفضلاء - لما مربه محمولاً على السرير ليدفن -: رحمك الله يا أبا الحسن، لقد كنت أسقطت عن الناس فروضاً »(٢).

قال الذهبي: «يريد لنهوضه بَغَنْقِن كَلْعَلَم عِلْمَ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْ مَا اللّ

وقال المنذري أيضاً: «بالغت في ملازمته والانقطاع إليه والأخذ عنه، وانتفعت به انتفاعاً كبيراً»(2).

وقال ابن الأبار القضاعي في ترجمة أبي طاهر السِّلَفي: «ومن تلاميذه طائفة جليلة، كان أبعدهم ذكراً، وأرفعهم قدراً: أبو الحسن بن المُفضَّل المقدسي، وهو الذي خلفه بعد وفاته، وأخذ عنه في حياته ...» (٥).

⁽١) سير أعلام النبلاء ٢٢ / ٦٦، ٢٧، تاريخ ابن الفرات ٥ / ١٦٠ .

⁽٢) التكملة لوفيات النقلة ٢/٧٦.

⁽٣) سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٦٨.

⁽٤) الجزء فيه حديث المتبايعين بالخيار ص ٥٨ . .

⁽٥) المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي ص ٥٢.

وقال ابن خلكان: «كان فقيهاً فاضلاً في مذهب الإمام مالك رضي الله عنه ومن أكابر الحفاظ المشاهير في الحديث وعلومه »(١).

وقال الذهبي: «كان مقدماً في المذهب والحديث... وكان ذا دين وورع وتصون وعدالة وأخلاق رضية ومشاركة في الفضل قوية »(٢).

وقال أيضاً: «كان إماماً بارعاً في المذهب مفتياً، محدثاً حافظاً... وكان متفنناً في العلم، كبير القدر، عديم النظير»(٣).

وغير ذلك مما يطول استقصاؤه.

شعره:

وكان الحافظ ابن المُفضَّل يجيد الشعر، وله الكثير من الأبيات الشعرية، والتي ورد بعضها في مصادر ترجمته، وبعضها الآخر في مواطن أخرى، وليس هنا مقام التوسع في ذلك(٤).

وسيأتي ذكر بعضها في ثنايا البِحِثِ.

وفاته:

توفي الحافظ ابن المُفضَّل في يوم الجمعة، مستهل شعبان سنة إحدى عشرة وستماثة، ودفن بسفح المُقطم، في مصر (°).

* * *

⁽١) وفيات الأعيان ٢٩٠/٣.

⁽٢) سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٦٧ .

⁽٣) تاريخ الإسلام (وفيات سنة ٦١١) ص ٧٨ .

⁽٤) انظر لذلك: تاريخ ابن الفرات ٥/١٦١ ـ ١٦٥، وفيات الأعيان ٣/٢٩١، مل، العيبة ٥/١٨٩، رحلة العبدري ٥٠٩.

⁽٥) التكملة لوفيات النقلة ٢/٦٠٦، وفيات الأعيان ٢٩٢/٣.

معجم مؤلفات ابن المُفضَّل

تمهيد:

لقد وصف الكثير من العلماء ابن المُفضَّل بأنه من المكثرين من التاليف، وأن مؤلفاته تمتاز بالتحرير والإتقان.

قال المنذري: «صنف تصانيف مفيدة»(١).

قال الذهبي: «وجمع وصنف». وقال: «له تصانيف محررة» (٢).

وقال أيضاً: «له تصانيف مفيدة في الحديث وغيره»(٣).

وقال إبن الفرات: «وكتب كثيراً، وجمع مجاميع مفيدة، ودرّس وأفتى وأملى، وانتفع به الناس»(٤).

وبنحو هذا قال غير واحد ثمن ترجم له المنابع

وقد حاولت الوقوف على هذه المؤلفات، فاستطعت التوصل إلى عدد منها، مما نص العلماء على تسميته، ونسبته لابن المُغَصَّل.

كما وقفت على أقوال له، نقلها بعض العلماء عنه، ولم يصرحوا بتسمية مصدرها، ولم يتبين لي في أي كتبه وردت هذه الأقوال.

ولذا قسمت هذه المؤلفات إلى قسمين:

القسم الأول: المؤلفات التي وقفت على تسميتها، ونسبتها لابن المُفضَّل.

القسم الثاني: المؤلفات التي لم أقف على تسميتها، ولكن وجدت نقولاً عن ابن المفضل، وترجح لي أنها في مؤلف خاص، مما لم يرد في القسم الأول.

⁽١) التكملة لوفيات النقلة ٢/٣٠٧.

⁽٢) سير أعلام النبلاء ٢٢ / ٦٧.

⁽٣) تاريخ الإسلام (وفيات ٦١١) ص ٧٨، تذكرة الحفاظ ٤ / ١٣٩١.

⁽٤) تاريخ ابن الفرات ٥/١٦٠.

⁽٥) انظر مصادر ترجمته المتقدمة .

القسم الأول المؤلفات المنسوبة للمؤلف

- كتاب الأدعية:

ذكره ابن الملقن بهذا الاسم في البدر المنير(١)، ضمن مصادره التي اعتمدها في تخريج أحاديث كتابه(٢).

ولم أقف على مَنْ ذكر أن له كتاباً بهذا الاسم غير ابن الملقن، ويترجح لي أنه يعني به كتاب الأربعين في فضل الدعاء والداعين الآتي بعد قليل.

- الأربعون الإلهية:

ذكره تقي الدين الفاسي في ذيل التقييد (٣).

والحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس(٤)، والعبغ المؤسس(٥).

والسخاوي في الضوء اللامع⁽¹⁾.

والسيوطي في المنجم في المعجم (٧).

والروداني في صلة الخلف(٨).

والكتاني في الرسالة المستطرفة (^{٩)}.

[.] ٣٨٢/١ (١)

⁽٢) وقع في المطبوع من البدر المنير أن الكتاب لأبي الفضل المقدسي، وهو خطأ مطبعي . وللأسف فقد تابعه محقق الطبعة الجديدة ١ / ٢٩١ .

^{. 4.7/1 (7)}

⁽٤) انظررقم (٩٣٧).

[.] Yo/T (0)

^{. 17/}A (7)

⁽۷) ص ۲۳۱، و ص ۲۳۳.

⁽۸) ص ۸۳.

⁽٩) ص ٨١.

وأشار إليه السخاوي، عند كلامه عن الأحاديث الإلهية، حيث قال: وقد جمع منها ابن المُفضَّل الحافظ طائفة (١).

وهو من رواية عبد الهادي بن عبد الكريم القيسي (٢)، عن ابن المُفضَّل.

ووقفت له على نسخة خطية في المكتبة الأزهرية رقم ٩٧ مجاميع /١٩٦٢ (١ - ٢٨) وحصلت على مصورة لها.

وجاء اسم الكتاب في فهرس المكتبة: أربعون حديثاً لا بن المُفضَّل (٣).

وهي نسخة كاملة، وتقع في ثمان وعشرين ورقة.

وكتبتْ في سنة (٨٨٤) كما جاء في آخرها.

ولم يكتب اسم ناسخها.

وقد أورد في كتابه هذا أربعين حديثاً إِلهية اشترط فيها الصحة، وأن تكون في الصحيحين أو أحدهما، وخرجها بأسانيد لنفيها

كما أشار في مقدمته إلى سبب تأليفه للكتاب، وشرطه فيه، وإلى أنه أوّل من ألّف في جمع الأحاديث الإلهية.

ومما قال في مقدمة كتابه: «الحمد لله الولي الحميد، العلي الشهيد، ذي العرش المجيد، والبطش الشديد، الفعال لما يريد، أحمده وحمده سبب المزيد، وأشهد أن لا إِله إِلا هو شهادة التوحيد، وأن محمداً عبده ورسوله المبعوث بالوعد والوعيد، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه المكرمين بالتأييد، صلاة دائمة على التأبيد.

⁽١) فتح المغيث ١٢٠/١.

⁽٢) وقع في المطبوع من ذيل التقييد: عبدالقادر القيسي، وهو خطأ، والمطبوعة كثيرة الأخطاء،

⁽٣) فهرس المكتبة الأزهرية ١/٣٩٣، الفهرس الشامل ١/٨٩.

أما بعد: فقد سبقت لي مجموعات عديدة (١) ، في مدة مديدة ، مرتبة على مقاصد قصدتها ومعان أردتها ، في جمع الأحاديث الأربعين التي أشار سيد المرسلين صلوات الله عليه وعليهم أجمعين ، في المأثور من حكمته ، إلى حفظها على أمته ، مقتدياً في ذلك بمن سلف من أئمة العلماء وصدور القدماء ، ورغبة فيما رغبوا فيه من الموعود به في المآب »

ثم ساق إسناده إلى حديث: «من حفظ على أمتي أربعين حديثاً...» (٢).

ثم قال: «ثم خطر لي أن أجمع أربعين حديثاً لا أعلم سُبقت إليها، ولا عثرت لغيري عليها، مع جلالة قدرها، وعظم أمرها، وهي أربعون حديثاً يحسن إيرادها، ويتصل إسنادها، بسيد المرسلين عن رب العالمين، جل ثناؤه وتقدست أسماؤه...» الخ.

إلى أن قال: «ولما اتفق أهل الحل والعقد، من قبل ومن بعد، على صحة ما تضمنه الجامعان الصحيحان، اللذان صنفهما الإمامان: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن الأحنف الجعفي البخاري، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، رضي الله عنهما، وتقبل منهما، رأيت أن أجعله موافقاً لهما في سندهما، وأقصد به إلى مقصدهما، وأذكر في آخر كل حديث من أخرجه منهما بإسناده الجامع بيني وبينهما، فاستخرت الله تعالى وجمعت في كتابي هذا أربعين حديثاً مما قررته، وبالله أستعين، وهو خير معين».

ثم بدأ بسرد هذه الأحاديث، وتخريجها.

⁽١) في قوله هذا إشارة إلى أن له عدة كتب في الأربعينيات.

⁽٢) وهو حديث مشهور، نص كثير من الأثمة على ضعفه، وانظر لتمام تخريجه مقدمة كتاب (الأربعين في الحث على الجهاد) للشيخ عبدالله الجديع .

- أربعون حديثاً عن أربعين شيخاً في أربعين باباً لأربعين صحابياً.

يوجد له نسخة خطية في مكتبة الدولة ببرلين رقم (١٤٦٧)(١).

وتقع في (٥٥) ورقة، وكتبت سنة ٦١١ هـ.

وأشار إِليه ابن الملقن (٢)، والعيني (٣).

قال الإمام ابن الملقن: «قال الحافظ أبو الحسن علي بن المفضّل المقدسي في (أربعينه): هذا الحديث أصل كبير في صحة الأعمال الدينية، وأنها موقوفة على خلوص النية، وهي بالإضافة إلى الأفعال والأقوال بمنزلة الأرواح للأشباح، والأعمال كالأجسام الموات، والنية الصالحة لها كالحياة، فمتى لم يقصد العامل بعمله رضى الله دون ما سواه كان سعيه خائباً، وأمله كاذباً قال تعالى: ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ (3).

وقال ابن الملقن، والعيني عند شرحهما لمعنى النية: «على أن الحافظ أبا الحسن علي بن المُفضَّل المقدسي قد جعل في (أربعينه) النية والإرادة والقصد والعزم بمعنى، ثم قال: وكذا أزمعت على الشيء وعمدت إليه ، انتهى.

وهذا النقل موجود في كتاب الأربعين المذكور (٥٠).

وجاء في مقدمة الكتاب: «أملى علينا شيخنا الفقيه الإمام الحافظ أبو الحسن علي ابن المُفضَّل المقدسي أبقاه الله، في يوم الجمعة، بعد الصلاة، الثامن من المحرم، سنة عشر وستمائة، بالجامع العتيق: الحمد لله الواحد الأحد، الفرد الصمد... أما بعد: فإننى قد

⁽١) تاريخ الأدب العربي ٦ / ٢٥٥، الفهرس الشامل ١ / ١٠٥ (٧٠١) .

⁽٢) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام ١/١٦٢، ١٧٨.

⁽٣) عمدة القاري ١ /٢٦ .

⁽٤) سورة البينة الاية (٥)..

⁽٥) أفادني بذلك د. قاسم سعد حفظه الله، حيث لم يتيسر لي الحصول على الخطوط.

جمعت في كتابي هذا أربعين حديثاً عن أربعين شيخاً في أربعين باباً لأربعين صحابياً، بدأت في كل باب من هذه الأبواب بذكر الصحابي الذي ترجمته باسمه، وجعلته برسمه، وما يحتاج إليه في التنبيه عليه قبل إيراد حديثه المراد، وختمته ببيان ما حسن عندي بيانه . . . » .

ثم ذكر في الباب الأول رواية أبي بكر الصديق، وبدأ بذكر اسمه ونسبه ثم ساق حديثاً من روايته (۱).

- كتاب الأربعين في فضل الدعاء والداعين:

ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي (٢).

ولكن سماه: الأربعين في فضل الدعاء الدائم.

ولم أقف على من صرح بتسميته كاملاً، ولكن جاء اسمه واضحاً في نسختي الظاهرية، وبرنستون.

وقد أشار إليه ابن الملقن باسم: الأدعية، واعتمده ضمن مصادره في تخريج كتابه: البدر المنير(٣).

كما وجدت نقولاً لبعض الأئمة عن ابن المُفضَّل هي موجودة في كتابه هذا، فمن ذلك:

قال المنذري عند كلامه على اسم الله الأعظم: «قال شيخنا الحافظ أبو الحسن المقدسي رضي الله عنه: وهو إسناد لا مطعن فيه، ولا أعلم أنه روي في هذا الباب حديث أجود إسناداً منه، وهو يدل على بطلان من ذهب إلى نفي القول بأن لله تعالى اسماً هو الاسم الأعظم» (1).

⁽١) انظر فهرس برلين ٢ /٢١٣ .

[.] Yoo/7 (Y)

[.] TAT/1 (T)

⁽٤) مختصر سنن أبي داود ٢/١٤٥، الترغيب والترهيب ٢/٥٨٥.

ونقله عن المنذري غير واحد (١).

ونقل بعضه ابن الإِمام في سلاح المؤمن (٢).

وكلام ابن المُفضَّل هذا موجود في الأربعين (٣).

كما أخرج الحافظ ابن حجر أحد طرق هذا الحديث من طريق ابن المُفضَّل (٤)، وهذه الطريق موجودة في كتاب الأربعين (٥).

ويعتبر هذا الكتاب من أوسع كتبه، وقد جمع فيه أربعين باباً من الأبواب المتعلقة بالأدعية والأذكار، وذكر في كل باب منها عدداً من الأحاديث، وساقها بأسانيده، وتكلم عليها وعلى رواتها.

وبلغ عدد أحاديث الكتاب (١٩٤) حديثاً.

ووقفت للكتاب على ثلاث نسخ خطية

الأولى: في دار الكتب المصرية برقم (٥٥١ حديث)، وقد حصلت على مصورة لها، وهي تمثل كامل الكتاب.

وتقع في خمسة أجزاء، وبلغ عِيدً الوَّرَاقِها الرَّال الرَّاقة.

والثانية: في مكتبة برنستون، رقم (٧٠٥) مجموعة يهوذا، وعنها مصورة في مكتبة الملك فهد، ومركز الملك فيصل بالرياض.

وحصلت على مصورة لها أيضاً.

وهذه النسخة ينقصها الجزء الأول، حيث تبدأ من الجزء الثاني، حتى آخر الكتاب.

وتقع في (١٢١) ورقة.

⁽١) انظر عون المعبود ٤/٤٥٤، تحفة الاحوذي ٣/٤/٣.

⁽٢) سلاح المؤمن في الدعاء والذكر ص ٢٥٥ رقم ١٤٨٠ .

⁽٣) انظر الورقة (٢٢/١) من نسخة دار الكتب المصرية . والورقة (٢/١، ب) من نسخة برنستون .

⁽٤) انظر تخريج حديث الأسماء الحسني رقم ٣٣، والأمالي المطلقة ص ٢٣٨.

⁽٥) انظر نسخة دار الكتب المصرية (ق ٢٠/١) رقم ٢٦

والثالثة: في المكتبة الظاهرية مجموع ٣٨٣٠ (ق ٢٣٨ - ٢٥٦).

وعنها مصورة في المكتبة المركزية بجامعة أم القرى، رقم ٧٠٣ / ٢٥.

وفي مركز الملك فيصل، رقم ١٧٠٤ ف.

وعندي مصورة لها.

وهذه النسخة ليس فيها إلا الجزء الخامس من الكتاب.

وقد طبع جزء من الكتاب بتحقيق الأخ بدر البدر، وصدر عن دار ابن حزم، عام ١٤١٤هـ.

ولكن المحقق الفاضل لم يعتمد إلا على نسخة الظاهرية، وهي ناقصة، ولا تمثل إلا الجزء الخامس من الكتاب، مع وجود نسختين غيرها.

ولما تقدم فإن إعادة تحقيق الكتاب كاملاً أمر ضروري، مع توفر نسخه، ولعل الله أن ييسر لي ذلك في مستقبل الأيام.

- كتاب الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين ب

وهو من أشهر كتبه، ولما رآه الإمام الذهبي أعجب به، ودفعه إلى أن يؤلف كتابه تذكرة الحفاظ.

قال الذهبي في ترجمته: «وله (الأربعون في طبقات الحفاظ) ولما رأيتها تحركت همتي إلى جمع الحفاظ وأحوالهم»(١).

ووقفت للكتاب على روايتين:

الأولى: رواية محمد بن عبدالخالق بن طرخان عن ابن المُفضَّل، وهي التي وقعت للحافظ ابن حجر، والروداني (٢).

⁽١) سير أعلام النبلاء ٢٢ / ٦٧ .

⁽٢) انظر المعجم المفهرس ص ٢١٦ (٩٣٨) .. صلة الخلف ص ٨٣.

والثانية: رواية أحمد بن شجاع بن ضرغام القرشي، وهي التي طبع عنها الكتاب(١).

وقد حقق الكتاب الأخ محمد سالم العبادي، في رسالته للماجستير، في جامعة أم القرى، ثم طبع بعد ذلك، بمراجعة بدر البدر، وصدر عن مكتبة أضواء السلف بالرياض.

ولذا لن أطيل في الكلام على الكتاب، وأهميته.

ولكن مما ينبغي التنبيه إليه أن المحقق الفاضل لم يعتمد إلا على نسخة المكتبة الظاهرية فقط، مع وجود نسختين غيرها للكتاب! وقد أشار إليهما بروكلمان (٢):

الأولى في المتحف البريطاني رقم (OR ٣٠٦١).

وعنها مصورة في مركز الملك فيصل، رقم (ب ١٩٥٥-٢٩٥٥)، ورقم (ب ١٩٥٥-

وتقع في (١٥٥) ورقة). وكتبت في القرائ التامن الهجري.

والثانية في المتحف البريطاني أيضاً، رقم (OR ۸۳۷/).

وعنها مصورة في مركز الملك فيصل يرقم (ب ٢٢٦٦ ـ ٢٢٦٣)

وتقع في (١٣٨) ورقة. وكتبت في القرن السابع.

ومما ينبغي التنبه إليه أيضاً أن هذا الكتاب هو الذي ذكره مؤلف كتاب: (بيت الكتب)، باسم (الأربعون في الحديث) (")، ضمن تعداده للكتب التي ستصدر قريباً، وذكر أنه سيصدر بتحقيق د. قاسم علي سعد.

ولكن ذكرلي د. قاسم سعد أنه توقف عن إكماله، لا سيما بعد أن علم أنه سجل في جامعة أم القرى.

⁽١) انظر المطبوع من كتاب الاربعين ص ١،٩.

⁽٢) تاريخ الأدب العربي ٦/ ٢٥٥ . الفهرس الشامل ١/١٣٤ (٨٢٧) .

⁽٣) بيت الكتب ص ٦٤ رقم ٩ .

- الأربعون المسلسلة:

ذكره العبدري في رحلته (١).

والحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس (٢)، وفي المجمع المؤسس (٣).

والسخاوي في الضوء اللامع (٤). وفي الذيل على رفع الإصر (٥).

وفي استجلاب ارتقاء الغرف (٦)، ونقل منه حديثاً.

وفي الجواهر المكللة عند تعداده لمن ألف في الأحاديث المسلسلة (٧)، وساق من طريقه عدة أحاديث (٨).

والمناوي في فيض القدير^(٩)

وابن عقيلة في القوائد الجليلة (١٠)، وأخرج من طريقه بعض الأحاديث (١١).

والروداني في صلة الخلف(١٢)

والكتاني في فهرس الفهارس (١٣)، وسماه: (المسلسلات الأربعينية)، وقال عنها: وهي أربعون حديثاً بشروطها.

وقد تبين لي أن للكتاب ثلاث روايات:

⁽١) انظر ص ١٦٩، ٥٥٧.

⁽۲) رقم (۹۳۹).

^{(7) 1/1132} و ۲/۷۳٥.

^{. 17/}A (1)

⁽٥) ص ١١٢،

[.] YIA/Y (7)

⁽٧) (ق ٣٩/ب).

⁽٨) انظر الأحاديث رقم: ٥، ٧، ١٠، ٢٧، وغيرها:

^{. 117/8(9)}

⁽۱۱) ص ۲۵، ۱٤۸.

⁽١١) انظر الحديث رقم ٢، ورقم ١٩.

⁽۱۲) ص ۸۳،

^{. 709/4 (17)}

الأولى: رواية عبد الهادي بن عبد الكريم القيسي، وهي التي وصلت للحافظ ابن حجر، والروداني.

والثانية: رواية أبي عمرو عثمان بن سفيان، المعروف بابن الشَّقر، وهي التي وصلتُ للعبدري في رحلته. وكانت بخط ابن الشَّقر(١).

والثالثة: رواية الحافظ المنذري، وهي التي وصلت للكتاني.

وقال عنه الحافظ ابن حجر (۲): « وهو جزء ضخم » . `

ويوجد للكتاب نسخة خطية في مكتبة فيض الله أفندي بتركيا، رقم ٥٠٧ (من ٢٩١) - ١٠٠ /ب)، كتبت في القرن الثامن.

وجاء اسم الكتاب فيها: (الأربعون المسلسلة المسندة المتصلة)(٣).

ووقفت على جزء اشتمل على أحاديث مقتبسة من الكتاب بعنوان: (أحاديث مقتبسة من الأربعين المسلسلة المسندة المتصلة، تخريج الإمام الحافظ شرف الدين أبي الحسن علي ابن المُفضَّل بن على المقدسي).

وهي مصورة في معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى، رقم (١٥٢٩ محديث)، عن الأصل الموجود في مكتبة كلية القرويين بفاس، رقم (١٥٢٩ حديث).

كما وقفت على مصورة أخرى لها في مركز الملك فيصل بالرياض، تحت الرقم (٩/ ١٥٢٩).

وتقع هذه النسخة في تسع ورقات، من الورقة رقم (١٢٨/ب)، إلى الورقة رقم (١٢٨/ب). (١٣٦/ب).

⁽١) رحلة العبدري ص ١٦٩، و ٥٥٥.

⁽٢) المجمع المؤسس ٢/٣٥٥.

⁽٣) انظر نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ٢ / ٢٣٥ .

ولم يذكر فيها اسم من قام بانتخابها، وهي عبارة عن نقل لبعض الأحاديث من الكتاب الأصلي كما هي، وقد نقل كاتبها الأحاديث رقم: (٩، ١٠، ١٧، ٢١، ٢٨، ٢٩، ٣٢، ٣٦).

- الأربعون:

كذا سماه الروداني (١)، وذكر أنه من رواية ابن أبي الغصن عنه.

ويبدو أنه غير الكتب السابقة، لأن راوي الكتاب، وهو يحيى بن عبدالملك بن أبي الغصن، لم أقف له على رواية لكتبه الأخرى، مما يقوي أن هذا الكتاب غير الكتب السابقة، وخاصة إذا علمنا أن ابن المُفضَّل كان مكثراً من التأليف في الأربعينات، كما ذكر عن نفسه في مقدمة كتابه الأربعين الإلهية (٢٠)، والله أعلم.

- الأمالي:

ذكرها أبو زرعة العراقي في الذيل على العبر (٢٠٠٠).

فقال في ترجمته لمحمد بن أحمد القرشي: «وسمع من محمد بن عبدالخالق بن طرخان: (جامع الترمذي)، وبعض (الشفاء)، وثلاثة مجالس من (أمالي ابن المُفضَّل)».

وهذا يدل على أن هذه الأمالي أكثر من ثلاثة أجزاء.

وعلى أنها من رواية ابن طرخان .

ولم أقف على من أشار إليها غيره.

- الأمنية في كيفية النسبة إلى أمية:

لم أقف على من نسبه لابن المُفضَّل.

⁽١) صلة الخلف ص ٩٢.

⁽٢) انظر ما تقدم في الأربعين الإلهية .

^{. 118/1 (7)}

ووقفت له على نسخة خطية في مركز الملك فيصل بالرياض، تحت الرقم (١٤٤٩ . . ٣ ـ ف) . والرقم (١٢٤٧ ـ ٣ ـ ف) .

وتقع في (٩) ورقات، من الورقة (٦٣) إلى الورقة (٧١).

وذكر المفهرس لهذه النسخة أن ناسخها هو الإمام السيوطي.

وقال في التعريف بها: رسالة في الصرف بيَّن فيها ابن المُفضَّل المقدسي كيفية النسبة إلى أمية، معتمداً في ذلك على القواعد الصرفية واللغوية.

ثم قال: النسخة جيدة، ومنسوخة عن نسخة بخط شمس الدين القماح.

- التتمة لوفيات الأئمة:

وهو المشهور بكتاب (الوفيات) أو (وفيات ابن المُفضَّل).

نص على تسميته ابن ناصر الدين (١٠٠٠)

ولم أقف على من نص على تسلميته غيره.

ولكن ذكره عدد من الأثمة باسم (الوفيات)، واستفادوا منه، واعتمدوا عليه في تحديد وفيات بعض الرواة.

ومن هؤلاء: الإمام الذهبي (٢)، والحافظ ابن ناصر الدين (٣)، وابن العديم (١)، وياقوت الحموي (٥)، وابن حجر (٦)، وغيرهم.

وسماه بعضهم: (الذيل على تاريخ الأكفاني)(٧).

⁽١) توضيح المشتبه ٥/٣٧.

⁽٢) انظر سير أعلام النبلاء ١٩/ ١٩٦/ ٢٠ ، ٢٠٣/ ، ٩٥، وغيرها .

⁽٤) انظر بغية الطلب في تاريخ حلب ٩ / ١٦٠٠.

 ⁽٥) انظر معجم البلدان ١ / ٢٦٤، ٤ / ٣٠، ٥ / ٢٩٦ ٤٢٤ .

⁽٦) لسان الميزان ١/٤١، ٣ (٦) ٤ .

⁽٧) صلة الخلف ص ٢٤٤.

وكتابه هذا ذيل على كتاب الحافظ هبة الله بن أحمد الأكفاني (جامع الوفيات) والذي وصل فيه إلى وفيات سنة ٤٨٥ هـ.

فجاء ابن المُفضَّل وذيل عليه كتابه هذا إلى سنة ٨١ هـ.

ثم جاء تلميذه الإمام الحافظ المنذري فذيل عليه في كتابه المشهور: (التكملة لوفيات النقلة).

نص على ذلك تقي الدين الفاسي (١)، وغيره (٢)، واعتمد الكتاب ضمن مصادره التي نقل عنها في كتابه هذا.

وهو من رواية تلميذه الحافظ المنذري (٣).

وقد نقل عنه الإمام الذهبي نصاً طويلاً يفيدنا في معرفة طبيعة الكتاب وأهميته، فقال في ترجمة مقاتل بن عزون (٤٠):

«قال الحافظ ابن المُفضَّل في (الوفيات): قرأت عليه (سنن أبي داود)، وأخبرنا ابن المشرف عن الحبال، عن أبي محمد النحاس، عن أبن الأعرابي مناولة، عنه.

وقرأت عليه ستة أجزاء من أول كتاب (الأسماء والكني) للنسائي، وهو عشرون جزءاً، عن ابن المشرف، عن الحبال، عن ابن الخصيب، عن ابن النسائي، عن أبيه.

وناولني (صحيح مسلم) أصل سماعه من يوسف المَيُورقي اللخمي، عن الحسين بن على الطبري، بسنده.

وتوفي في رمضان. ومولده سنة إحدى وخمسمائة رحمه الله تعالى».

⁽١) العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين ١/٢٦.

⁽٢) انظر لذلك الإعلان بالتوبيخ ص ٣١٥، تدريب الراوي ٢ /٨٦٧، كشف الظنون ٢ /٢٠١٩، والرسالة المستطرفة ص ٢١٢، ٢١٣ .

⁽٣) صلة الخلف ص ٢٤٤.

⁽٤) تاريخ الإسلام (وفيات ٥٧١ ـ ٥٨٠) ص ٢٩٨ .

- تحقيق الجواب عمن أُجيز له ما فاته من الكتاب:

ذكره ابن رشيد الفهري في السُّنن الأبين (١).

والمقريزي في المقفى الكبير (٢).

والمقري في نفح الطيب (٣).

و إسماعيل باشا في إيضاح المكنون (٤)، وهدية العارفين (٥).

وكحالة في معجم المؤلفين (٦).

ونقل عنه ابن رشيد في كتابه السابق فقال عند كلامه عن الإجازة: «وما ذهب إليه أبو الحسن علي بن المُفضَّل المقدّسي حاكم الإسكندرية من خلاف ذلك ليس بصحيح، حيث قال أثناء كلام له في جزء له سماه (تحقيق الجواب عمن أجيز له ما فاته من الكتاب) لما تكلم على الطرق المحصلة العلم عند المُجاز، بأن هذا من حديث المُجيز له، قال فيه ؛ إلا أنه إذا لم يُسم من أخبره عمن أجاز له فهو مرسل لا محالة »(٧).

وقال المقريزي، والمقري، في ترجمة محمد بن إبراهيم المالقي: «قال ابن فرتون الفاسي في (ذيل تاريخ الأندلس): روى بمالقة، ورحل إلى المشرق، وحج، ولقي أبا الحسن علي ابن المُفضَّل (^) المقدسي، وأخذ عنه كتاب (تحقيق الجواب عمن أجيز له ما فاته من الكتاب) من تأليفه».

⁽١) انظر ص ٧٢ .

[.] AV/ = (1)

^{. 07/1 (1)}

^{170/1 (1)}

[.] Y. E/1 (0)

[.] YEE/V (7)

⁽٧) السنن الأبين ص ٧٢.

⁽ ٨) في المقفى الكبير: (الفضل) وهو خطأ مطبعي .

ونقل عنه السخاوي(١)، ولكن لم يصرح بتسمية الكتاب.

فقال السخاوي عند كلامه على الإجازة: «وقد قال أبو الحسن بن المُفضَّلُ الحافظ: إنه نقل عنهما ـ أعني مالكاً والشافعي ـ أقوال متعارضة بظاهرها، والصحيح تأويلها والجمع بينها، وأن مذهبهما القول بصحتها».

- تخريج أربعين حديثاً سباعية للسلفى:

ذكرها ابن جابر الوادي آشي في برنامجه (٢).

فقال: الأربعون حديثاً السباعية للسلفي، تخريج الحافظ أبي الحسن على المقدسي له. قرأتها بتونس على قاضي الجماعة أبي إِسحاقٍ إِبراهيم بن عبدالرفيع، أنا بها أبو عمر عثمان ابن سفيان التميمي _ عُرف بابن الشَّقر ـ أنا بها مؤلفها المقدسي .

- تخريج أربعين حديثاً لابن درباس:

خرَّج فيه أربعين حديثاً للقاضي صدر الدين أبي القاسم عبدالملك بن عيسى بن درباس الماراني الكردي الشافعي.

ذكره المنذري في التكملة (٣)، عند ترجمته لابن درباس، حيث قال: «وخرج له شيخنا الحافظ أبو الحسن علي بن المُفضَّل المقدسي أربعين حديثاً، سمعها الناس منه بقراءته، وسمع هو أيضاً من شيخنا الحافظ أبي الحسن المقدسي أربعين حديثاً من تصنيفه».

وذكره الذهبي في النبلاء (٤)، وفي تاريخ الإسلام (٥)، في ترجمة ابن درباس، حيث قال: «وخرج له الحافظ أبو الحسن بن المُفضَّل أربعين حديثاً».

⁽١) فتح المغيث ٢/٢٢ .

⁽٢) ص ٢٧٢، وانظر المنهل الصافي ١/١٦.

⁽٣) التكملة لوفيات النقلة ٢/١٥٦ الترجمة رقم (١٠٦٢).

⁽٤) سير أعلام النبلاء ٢١/٥٧٤ .

⁽٥) (وفيات سنة ٥٠٦ هـ) ص ١٧٩ .

جزء فيه: الجواب عن الأحاديث الواردة في الصوت:

ذكره ابن حجر في المعجم المفهرس(١) بهذا الاسم.

وذكره في المجمع المؤسس (٢)، وسماه: جزء في الكلام على حديث الصوت والحرف.

وهو من رواية محمد بن عبد الخالق بن طرخان عن ابن المُفضَّل.

واستفاد منه الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٣).

فعند شرحه لباب: قول الله تعالى: ﴿وَلا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلاَّ لِنَ أَذِنَ لَهُ ... ﴾ (١)، من كتاب التوحيد.

قال: «وأغفل أبو الحسن بن المُفضَّل (°) في الجزء الذي جمعه في الكلام على أحاديث الصوت هذه الطرق كلها ...».

ويفهم من كلام الحافظ أن ابن المُفضَّل قد جمع في هذا الجزء عدداً من الأحاديث المتعلقة بهذه المسألة، مما دعا الحافظ أن يستدرك عليه، وينبه على أنه قد فاته بعض الطرق فيه.

وأشار الإمام الذهبي في آخر ترجمته إلى أنه كان يتأول الصفات.

فقد أورد له هذه الأبيات:

أيا نفسُ بالمأثور عن خيرٍ مرسل وأصحابه والتابعين تمسّكي عساك إذا بالغت في نشر دينه بما طاب من نشرٍ له أن تُمسكي وخافي غداً يوم الحساب جهنما إذا لفحت نيرانها أن تَمَسّكي

 ⁽۱) ص ۵۷ رقم ۸۰.
 (۲) ۲/۹/۵.

^{. 270/18 (8)}

⁽٤) سورة سبأ، آية (٢٣).

 ⁽٥) وقع في المطبوع من الفتح: (الفضل) وهو خطأ مطبعي .

ثم قال الذهبي: «ليتِ نفسه قبلت منه، وتمسكت بإمرار الصفات من غير تأويل »(١). ولعل ما عناه الذهبي كان في هذا الكتاب.

- جزء فيه حديث (إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستح فاصنع ما شئت):

ذكره العبدري في رحلته (٢).

وذكر أنه في جزء صغير، ومن رواية ابن الشُّقر.

حيث أخرج هذا الحديث، ثم قال: «وقد جمع الإمام أبو الحسن علي بن المُفضَّل المقدسي جزءاً صغيراً في هذا الحديث، وذكر فيه أن شعبة عَتَبَ على القعنبي أن تركه بالبصرة، ورحل إلى مالك، فلما ألح عليه القعنبي حدثه بهذا الحديث، وحلف لا يحدثه بغيره.

قال: وقيل إن القعنبي حلف عليه لَتحدثني، فحدثه بهذا الحديث، ثم حلف: لا حدثتك بغيره.

وقرأت هذا بخط ابن المُفضَّل المَذِ كِور، وأخيرني به جماعةٍ عن ابن الشَّقر عنه».

- جزء فيه طرق حديث عبدالرحمن بن أبي ليلى في الصلاة على النبي عَلَيْ :

لم أقف على من نسبه لابن المُفضَّل.

ولكن وقفت له على نسختين خطيتين.

الأولى في المكتبة الظاهرية مجموع رقم ٥٢ (ق ٣٤ ـ ٠٤)، وعنها مصورة في الجامعة الإسلامية، وحصلت على صورة منها.

وجاء العنوان في هذه النسخة: جزء فيه طرق حديث ابن أبي ليلي.

وتقع في سبع ورقات.

⁽١) تاريخ الإِسلام (وفيات ٦١١) ص ٧٩ .

⁽٢) ص ٢٤٨ .

وكاتبها هو: محمد بن عبدالقادر بن عثمان الحنبلي، سنة (٧٥٣ هـ).

والشانية في مكتبة الدولة في برلين رقم (٤/٥١٠ . MG . ١٢٥/٤) الورقة (٢٩ ـ ٥٠٠)

وجاء العنوان في هذه النسخة: الجزء فيه: طرق حديث عبدالرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن النبي عَن في صفة الصلاة عليه، تخريج الفقيه أبي الحسن علي بن أبي المكارم المُفضَّل بن علي المقدسي.

وقد نسب الشيخ الألباني - رحمه الله - هذا الكتاب، للميدومي، اعتماداً على ما جاء في أول نسخة الظاهرية (٢).

والصواب أنها لابن المُفضَّل، والميدومي إنما هو راويها عن تلميذ المصنف: عبدالمعطي ابن عبدالكريم بن أبي المكارم بن منجا الأنفِيباري الخزرجي (٣).

وهو راويها عن المؤلف في النسختين،

ولعل الذي جعل الشيخ ينسبها له عدم ذكر المؤلف على صفحة العنوان، وابتداء الخطوط برواية الميدومي مباشرة ، فَظُن أَنْهِا مِن قاليفه

وقد خرَّج ابن المُفضَّل في هذا الجزء حديث عبدالرحمن بن أبي ليلي، عن كعب بن عجرة، أن النبي عَلَيْكَ خرج عليهم يوماً، فقالوا: يارسول الله: قد علمنا السلام عليك، فكيف نصلي عليك ؟.

فقال: «قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد »(1).

⁽١) فهرس مكتبة برلين ٢ / ٢٥٧، الفهرس الشامل ٢ / ١٠٦٦ (٣٨) .

⁽٢) انظر المنتخب من مخطوطات الحديث ص٥٥٦، رقم ١٥٣٥.

⁽٣) انظر الورقة (٣٥/١) من الكتاب.

⁽٤) أخرجه البخاري (٣٣٧٠، ٦٣٥٧)، ومسلم (٤٠١)، وأبو داود(٩٧٦، ٩٧٧)، والنسائي (١٢٨٧، ١٢٨٧) والنسائي (١٢٨٧) وأبن ماجه (٤٠٩)، وغيرهم . وانظر لتمام تخريجه هامش المسند (طبعة مؤسسة الرسالة) ٣٠/٣٠ .

وجمع طرقه ورواياته عن عبدالرحمن بن أبي ليلى فاستوعب أكثرها، وبلغت عنده سبعة عشر طريقاً.

كما أنه تكلم عن حال بعض الرواة ونسبهم في ثنايا تخريجه لهذه الطرق.

والكتاب جدير بالتحقيق والإخراج.

- حديث ابن المُفضَّل:

ذكره محب الدين الطبري في مقدمة كتابه (الرياض النضرة) (١)، ضمن الأجزاء المفردة التي اعتمدها كمصادر لكتابه.

فقال بعد أن ذكر عدة أجزاء حديثية: «جزء من حديث أبي الحسن علي بن المُفضَّل المُقدسي».

وخرج منه حديثاً في فضائل أبي بكر وعمر (٢)، ثم نقل عنه قوله عن هذا الحديث: «غريب إسناداً ومتناً».

ولم أقف على من أشار إلى هذا الجزءِ غيره إ

وقد يكون هو كتاب الأمالي المتقدم.

- كتاب الصيام:

ذكره الذهبي في السير (٣)، وفي تذكرة الحفاظ (٤).

وابن الملقن في البدر المنير(٥)، ضمن مصادره في تخريج أحاديث كتابه(٦).

^{. 177/1 (1)}

⁽٢) الرياض النضرة ١/٣٨٤، ٣٤٩.

^{. 77/77 (7)}

^{. 1891/\$ (1)}

⁽٥) ١/٢٨٢، والطبعة الجديدة ١/١٩١.

⁽٦) وقع في طبعتي البدر المنير أن الكتاب لأبي الفضل المقدسي، وهو خطأ مطبعي .

ونقل عنه في تخريجه لأحاديث كتاب الصيام (١).

وإسماعيل باشا في هدية العارفين (٢).

ونص الذهبي على أن الكتاب بالأسانيد.

قال الذهبي: « رأيت له في سنة ست وثمانين كتاب الصيام بالأسانيد ».

- الفوائد الخرجة من حديث الجريري:

ذكره عبد القادر القرشي في طبقات الحنفية (٣).

ففي ترجمته لأبي محمد عبد الله بن محمد البجلي الجريري، قال: خرَّج له الحافظ علي بن المُفضَّل المقدسي فوائد من أصوله، وقراها عليه، ورواها عنه.

- الفوائد المنتخبة:

ذكره الحافظ ابن حجر في المجمع المؤسس الم

ونص على أنه انتخبها لنفسه، فقال: الفوائد المنتخبة من حديث أبي الحسن علي بن المُفضَّل المقدسي، انتخابه لِنفِسه.

وذكره في المعجم المفهرس (°)، وسماه: جزء فيه أحاديث منتخبة من رواية ابن المُفضَّل.

وهو من رواية عبد الخالق بن طرخان، عن ابن المُفضَّل.

- متشابه الأسماء والأنساب:

ذكره ابن ناصر الدين الدمشقي بهذا الاسم في موضع واحد (٦).

⁽١) البدر المنير (الطبعة الجديدة) ٥/٦٨٤.

[.] Y . £ / 1 (T)

[.] TTT/T (T)

[.] Y./Y (£)

⁽٥) ص ٣٦٣، رقم (١٥٥٥) .

⁽٦) توضيح المشتبه ١/٤٨٩.

وأشار إليه ونقل عنه في مواضع أخرى باسم: المتشابه (١).

ونص على أنه لم يكمل كتابه هذا، وانتهى فيه إلى أثناء حرف الدال(٢).

وفي كل المواضع المشار إليها كان ينقل عنه، ولم يتعقبه.

- مصباح الدجاجي في ثلاثية البخاري (٣):

كذا جاء عنوان أحد المخطوطات في مكتبة أبروزيانا (؟)، منسوباً إلى ابن المُفضَّل. ويقع هذا المخطوط في ورقتين فقط، ضمن مجموع، ولعلها بداية الكتاب، أو جزء منه. ولم أقف على من ذكر أن لابن المُفضَّل كتاباً بهذا الاسم.

- المعجم:

ويبدو أنه معجم لشيوخه.

ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام (٥).

والصفدي في الوافي بالوفيات (٦).

ونقل عنه الذهبي في تاريخ الإسلام نصاً طويلاً يفيد في معرفة طريقته ومنهجه في الكتاب.

ونقله أيضاً في سير أعلام النبلاء (٧)، ولكنه لم يذكر اسم الكتاب.

قال الذهبي في ترجمة أبي طاهر السِّلَفي: «قال ابن المُفضَّل في (معجمه): عدة شيوخ شيخنا السِّلَفي تزيد على ستمائة نفس بأصبهان، وخرج إلى بغداد وله نحو من

⁽١) انظر توضيح المشتبه: ١/١٥٤، ٢/٤، ٢٢٤، ٣٢٨، ١٧٠، ٣٢٨ :

⁽٢) توضيح المشتبه ٢/٢٤.

⁽٣) كذا وقع في المطبوع من الفهرس الشامل، ولعل الصواب: مصباح الدياجي في ثلاثبات البخاري .

 ⁽٤) الفهرس الشامل ٣ /١٥١٠ (٧٨٦).

⁽٥) تاريخ الإسلام (حوادث ووفيات ٥٨١ ـ ٥٨٠) ص ٢٠١ .

⁽٦) الوافي بالوفيات ٧/٢٣٠.

[.] YY : Y1 / Y1 (V)

عشرين سنة، أقل أو أكثر، ومشيخته البغدادية خمسة وثلاثون جزءاً، وله تصانيف كثيرة، وكان يستحسن الشعر وينظمه، ويثيب من يمدحه.

وأخذ الفقه عن: إلكيا أبي الحسن علي بن محمد الطبري، وأبي بكر محمد بن أحمد الشاشي، وأبي القاسم يوسف بن علي الزنجاني. والأدب عن: أبي زكريا التبريزي، وأبي الكرم بن فاخر، وعلي بن محمد القصبجي.

وسمعته يقول: متى لم يكن الأصل بخطي لم أفرح به.

وكان جيد الضبط، كثير البحث عما يشكل عليه، وكان أوحد زمانه في علم الحديث، وأعرفهم بقوانين الرواية والتحديث. جمع بين علو الإسناد وعلو الانتقاد (١)، وبذلك كان ينفرد عن أبناء جنسه». انتهني.



⁽١) وقع في السير (وغلو الانتقاد).

القسم الثاني الفضَّل النقول التي وجدتها منسوبة لابن المُفضَّل ولم يتبين لي في أي كتبه هي

مصنف في الصلاة الوسطى:

أشار إليه الدمياطي في (كشف المغطى) حيث نقل عنه أكثر من مرة، مما يشعر بأن لابن المُفضَّل تصنيفاً خاصاً في هذه المسألة.

قال الدمياطي (١): «وقال الحافظ أبو الحسن علي بن المُفضَّل المقدسي، بعد وصف مذاهب الناس فيها: وكل هذا الاختلاف يشعر بأنها مما استأثر الله تعالى بعلمه عن خلقه، ليحافظ على جميع الصلوات، كما استأثر بالعلم بليلة القدر ليحافظ على قيام الشهر، أو العشر الأواخر منه».

وقال في موضع آخر (٢): «وقال الحافظ أبو الحسن المقدسي: وقيل إنها الصلوات الحمس، لأنها وسط الإسلام، أي خياره، ولذلك قال عمر - رضي الله عنه -: « لا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة » ولأن تاركها كافر مطلقاً، على قول بعض العلماء، فيكون قوله تعالى: ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلُواتِ ﴾ (٢)، على هذا عامًا في المفروضات والمندوبات، ثم خص المفروضات بمزيد المحافظة تأكيداً لها بالوجوب، وتشريفاً لها بالإفراد بالذكر، كقوله تعالى: ﴿ وَمَلائِكَتِهُ وَرُسُلِهُ وَجُبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ (٤)، وكقوله تعالى: ﴿ فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخُلٌ وَرُمَّانٌ ﴾ (٥)».

⁽١) كشف المغطى في تبيين الصلاة الوسطى ص ١٣٦.

⁽٢) المرجع السابق ص ١٣٧.

⁽٣) سورة البقرة، الآية (٢٣٨).

⁽٤) سورة البقرة، الآية (٩٨).

⁽٥) سورة الرحمن، الآية (٦٨).

90

ونقل عنه أيضاً في موضع ثالث (١).

كما نقل عنه العيني في عمدة القاري(٢)، ولم يذكر اسم الكتاب. "

قال العيني عند ذكره للأقوال في الصلاة الوسطى: «وفي كتاب الحافظ أبي الحسن علي ابن المُفضَّل: قيل ذلك، لأنها وسط الإسلام، أي خياره».

وفي كلام العيني إشارة إلى أنه كتاب مستقل.

- منظومة في حكم تارك الصلاة:

أشار إليها ابن دقيق العيد في إحكام الأحكام (٣).

ونقلها عنه ابن الملقن في الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٤).

فعند كلامّه على أسباب إباحة الدم في أول كتاب القصاص، أشار إلى القول بأن تارك الصلاة لا يقتل بتركها، وقال: «وبذلك استدل شيخ والدي الإمام الحافظ أبو الحسن علي ابن المُفضَّل المقدسي في أبياته التي نظمها في حكم تارك الصلاة: أنشدنا الفقيه المفتي أبو موسى هارون بن عبد الله المهراني قديماً، قال: أنشدنا الحافظ أبو الحسن علي بن المُفضَّل المقدسي لنفسه:

وأبئ معاداً صالحاً ومآبا أمسى بربك كافراً مرتابا غطًى على وجه الصواب حجابا إِنْ لم يَتُبْ حَدَّ الحسام عقابا

خَسِر الذي ترك الصلاة وخابا إن كان يجحدها فحسبُك أنه أو كان يتركها لنوع تكاسلٍ فالشافعي ومالك رأيا له

⁽١) كشف المغطى ص ١٣٩.

⁽⁷⁾ ٢/٢٠٣.

⁽٣) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ٤ /٨٥، وأشار إليها ونقل بعض أبياتها الحافظ ابن حجر في فتع الباري ٢١١/١٢ .

⁽٤) الإعلام بفوائد عمدة الاحكام ٩ / ٩٤.

وأبو حنيفة قال يُترك مرة هَمَلاً ويُحْبَسُ مرةً إِيجاباً والظاهر المشهور من أقواله تعزيره زجراً له وعقاباً إلى أن قال:

والرأي عندي أن يؤدبه الإما م بكل تاديب يراه صوابا ويكف عنه القتل طول حياته حتى يلاقي في المآب حسابا فالأصل عصمتُهُ إلى أن يمتطي إحدى الثلاث إلى الهلاك ركابا الكفر أو قتل المكافي عامداً أو محصن طلب النزني فأصابا

ثم قال: فهذا من المنسوبين إلى أتباع مالك اختار خلاف مذهبه في ترك قتله».

وذكر هذه الأبيات وزاد عليها العبدري في رحلته (١)، ورواها من طريق هارون المهراني أيضاً.

هذا ما تيسر لي الوقوف عليه من مصنفات هذا الإمام، أسأل الله أن ينفعني بما كتبت، وأن يكون هذا البحث سبباً من أسباب إخراج هذه المصنفات، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *

⁽١) رحلة العبدري ص ٣٠٨ . وانظر تخريج الأبيات في حاشيته .

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

ففي نهاية هذا البحث يحسن ذكر أهم النتائج التي توصلت إليها من خلاله، والتي تبين أنها كثيرة، وسأقتصر على أهم هذه النتائج، فمنها:

1- أن ابن المُفضَّل المقدسي لم ينل حتى الآن دراسة وافية حوله، مع كونه أحد الحفاظ المشهورين، وقد اقتصر هذا البحث على التعريف بمؤلفاته فقط، ولا زالت الجوانب الأخرى تحتاج إلى دراسات وافية.

٢- تبين من البحث أن ابن المُفضَّل المقدسي من المكثرين من التأليف، وخاصة في علوم الحديث، وأن الكثير من العلماء بعده قد استفادوا من مؤلفاته.

٣- وتبين أن بعض مؤلفاته كانت سبباً في تاليف مؤلفات أخرى لبعض الأئمة، ككتاب التكملة لوفيات النقلة للمذري، وتذكرة الحفاظ للذهبي.

٤ - أن ابن المُفضَل المقدسي كان له عناية خاصة بكتب الأربعينات الحديثية، وألف
 فيها عدة مؤلفات مختلفة.

أن ابن المُفضَّل يُعد أول من ألف في الأحاديث الإلهية، أو القدسية، كما يسميها البعض.

٦- أن ما طبع من مؤلفات هذا الإمام فيه قصور من بعض الجوانب، وبعضها يحتاج إلى إعادة طباعة، كما في كتاب الأربعين في طبقات الحفاظ، وكتاب الأربعين في فضل الدعاء والداعين.

٧- أن هناك عدداً من مؤلفات هذا الإمام لا زال مخطوطاً، وبينت الدراسة أماكن وجود مخطوطات هذه المؤلفات، مما يسهل على الباحثين الوصول إليها.

هذه أهم النتائج، وهناك غيرها مما لا يخفي على قارىء البحث، والله أعلم.

فهرس المراجع

أولاً: المراجع المخطوطة:

- 1- الأحاديث المقتبسة من الأربعين المسلسلة، لابن المُفضَّل المقدسي، مصورة عندي عن نسخة مكتبة القرويين رقم ١٥٢٩.
- ٢- الأربعين الإلهية، لابن المُفضَّل المقدسي، مصورة عندي عن نسخة المكتبة الأزهرية، رقم ٩٧ مجاميع /١٩٦٢ (١-٢٨).
- ٣- الأربعين في فضل الدعاء والداعين، لابن المُفضَّل المقدسي، مصورة عندي عن نسخة دار الكتب المصرية، رقم ١٥٥١ حديث.
- * الأربعين في فضل الدعاء والداعين، لابن المُفضَّل المقدسي، مصورة عندي عن نسخة برنستون، رقم ٥٠٥ / مجموعة يهودا.
- * الأربعين في فضل الدعاء والداعين، لابن المُفضَّل المقدسي، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية، مجموع ٣٨٣٠ (٢٣٨ -٢٥٦)
- ٤ الأمنية في كيفية النسبة إلى أمية، لا بن المُفضَّل المقدسي، نسخة مركز الملك فيصل، رقم مركز الملك فيصل، رقم مراحين المراحين ال
- ٥ جزء فيه طرق حديث ابن ابي ليلي، لابن المُفضَّل المقدسي، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية مجموع ٥٢ (٣٤ ٤٠).
- ٦- الجواهر المكللة في الأحاديث المسلسلة، للسخاوي، مصورة عندي عن نسخة مكتبة
 تشستربتي، رقم ٣٦٦٤.

ثانياً: المراجع المطبوعة:

- ٧- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد: محمد بن علي (ت ٧٠٢)، تحقيق محمد منير الدمشقى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٤٠هـ.
- ٨- الأربعين في فضل الدعاء والداعين، لابن المُفضَّل: على بن المُفضَّل المُقدسي (ت ٦١١ هـ) تحقيق بدر البدر، دار ابن حزم، ط ١٤١٤هـ .

- ٩ الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين، لابن المُفضَّل، تحقيق محمد سالم العبادي، أضواء السلف، الرياض، ط١.
- ١- استجلاب ارتقاء الغُرف بحب أقرباء الرسول عَلِيه وذوي الشرف، للحافظ السخاوي: محمد ابن عبدالرحمن (ت ٩٠٢)، تحقيق خالد بابطين، دار البشائر الإسلامية، ط ١٤٢١ هـ ٢ م .
- ۱۱- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، للسخاوي: محمد بن عبدالرحمن (ت ۹۰۲)، تحقيق فرانز رونثال، ترجمة أحمد العلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط۱ ۱٤۰۷ هـ ١٩٨٦م.
 - ١٢- الأمالي المطلقة، لابن حجر، تحقيق حمدي السَّلَفي، المكتب الإسلامي، ط١٤١٦هـ.
- ١٣- البدر المنير في تخريج أحديث الشرح الكبير، لابن الملقن: عمر بن علي (ت ٨٠٤) تحقيق جمال السيد، دار العاصمة، الرياض، ط ١٤١٤ هـ.
 - *البدر المنير ، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهجرة، الرياض، ط١٤٢٥هـ.
- ٤ ١ برنامج ابن جابر الوادي آشي (ت٩٤٧) يَ تَحِقَيق د.محمد الحبيب الهيلة، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، ١٤٠١هـ.
- ١٥- بغية الطلب في تاريخ حلب، لابن العديم: عمر بن احمد بن ابي جرادة (ت ٦٦٠) تحقيق د بسهيل زكار، دار الفكر، بيروت ،
- ١٦- بيت الكتب (١)، إعداد محمود الحداد، دار تيسير السنة، القاهرة، ط١٤١١هـ ١٩٩٠م.
- ۱۷ تاريخ ابن الفرات، لناصر الدين محمد بن عبدالرحيم بن الفرات (ت ۸۰۷) (المجلد الخامس، الجزء الأول) تحقيق د. حسن الشماع، دار الطباعة الحديثة، العراق، ١٣٩٠ ـ ١٩٧٠.
 - ١٨ تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، دار المعارف، القاهرة، ط٢.
- 9 تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي: محمد بن أحمد (ت ٧٤٨)، تحقيق بشار عواد، شعيب الأرنؤوط، صالح مهدي مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٤٠٨هـ.
 - * تاريخ الإسلام، تحقيق د. عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١٤١٧هـ.
- · ٢- تخريج حديث الأسماء الحسنى، للحافظ ابن حجر، تحقيق مشهور حسن، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة، ط١٤١٣هـ.
 - ٢١ -- تذكرة الحفاظ، للذهبي، تحقيق عبدالرحمن المعلمي، تصوير دار إحياء التراث العربي.

٣٢- الترغيب والترهيب، للمنذري: عبدالعظيم بن عبدالقوي (ت ٢٥٦) تحقيق مصطفى محمد عمارة، المكتبة العصرية، بيروت.

٢٣- التكملة للمنذري، تحقيق د. بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣ ٥٠٥ هـ ١٤٠٥م.

٢٤ - توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين الدمشقي: محمد بن عبدالله (٣٤٢) تحقيق محمد
 نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢ ٤١٤ هـ.

٥٧- الجزء فيه حديث المتبايعين بالخيار ،للمنذري، تحد: مشعل المطيري، دار ابن حزم، ط١٤٢٠هـ.

٢٦ الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لأبي محمد عبد القادر بن محمد بن أبي الوفاء القرشي الحنفي (ت ٧٧٥ هـ)، تحقيق د. عبدالفتاح الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٩٨هـ.

٢٧- تذكرة الحفاظ، للإمام الذهبي:، مصورة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٨ - ذيل التقييب في رواة السنن والمسانيد، لتقي الدين الفاسي: محمد بن أحمد المكي
 (٣٢٠) تحقيق كمال الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، طرا ١٤١٠هـ.

٢٩ - الذيل على رفع الإصر، أو: بغية العلماء والرواة، للسلخاوي: محمد بن عبدالرحمن (ت ٩٠) تحقيق د. جودة هلال، محمد صبح، الدار المصرية للتاليف والترجمة.

٣٠ - الذيل على العبر في خبر من غبر، للعراقي: أبي زرعة أحمد بن عبدالرحيم (ت ٨٢٦) تحقيق صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٤٠٩هـ.

٣١ - رحلة العبدري: محمد بن محمد العبدري (ت بعد ٧٠٠ هـ) تحقيق د. علي إبراهيم كردي، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط١ ١٤١٩هـ.

٣٢- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للكتاني: محمد بن جعفر (ت ١٣٤٥) تحقيق محمد المنتصر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٣٣ - سلاح المؤمن في الدعاء والذكر، لابن الإمام: محمد بن محمد بن همام (ت ٧٤٥ هـ) تحقيق محيي الدين مستو، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، ط ١٤١٤ هـ.

٣٤ - السَّن الأبين والمورد الأمعن في المحاكسة بين الإمامين في السند المعنعن، لابن رشيد الفهري (ت٧٢١ هـ)، تحقيق صلاح المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، ط٧١٤١٧ هـ.

The second secon

٣٦ - صلة الخلف بموصول السلف، لمحمد بن سليمان الروداني (ت ١٠٩٤ هـ) تحقيق د.محمد حجى، دار الغرب الإسلامي، ط ١٤٠٨ه.

٣٧- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للحافظ السخاوي، منشورات مكتبة الحياة، بيروت.

٣٨ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني: أحمد بن محمد (ت ٥٥٥)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط١ ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م

٣٩ - فتح الباري بشرح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، المطبعة السُّلفية.

٠٤- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للحافظ السخاوي: محمد بن عبدالرحمن (ت ٩٠٢)، تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السِّلَفية، المدينة النبوية، ط٢ ١٣٨٨ هــ ١٩٦٨م.

١٤ - الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله)، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل الهيت، الأردن، عمان، ١٤١١ه.

٤٦ - فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (المنتخب من مخطوطات الحديث) للشيخ الألباني، اعتنى به: مشهور حسن، مكتبة المعارف، طَ المُحَالِقَةُ ٢٦٤ أَهُ.

- ٤٣ فهرس مخطوطات المكتبة الملكية ببرلين، إعداد وليم الورد، برلين، ١٨٨٩م.
- ٤٤ فهرس المكتبة الأزهرية، إعداد محمد الشحات، مطبعة الأزهر، ط٢ ١٣٧١ه ١٩٥٢م.
 - ٥٥ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار الفكر، ١٤٠٣ هـ.
- ٤٦ كشف المغطى في تبيين الصلاة الوسطى، للدمياطي: عبدالمؤمن بن خلف (ت ٧٠٥)، تحقيق مجدي السيد، دار الصحابة، طنطا، ط١٠١١ هـ ١٩٨٩م.

٤٧ - المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، للحافظ ابن حجر: أحمد بن علي (ت ٨٥٢) تحقيق د. يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ط١٤١٥.

٤٨ مختصر سنن أبي داود، للمنذري: عبدالعظيم بن عبدالقوي (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق أحمد شاكر، دار المعرفة، بيروت.

٤٩ - المعجم المفهرس، لإبن حجر: أحمد بن علي (ت ٨٥٢ هـ) تحقيق محمد شكور المياديني،
 مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٤١٨هـ.

. ٥- معجم البلدان، لياقوت الحموي (ت ٦٢٦) دار الفكر، بيروت.

۱ ٥- المعجم في أصحاب أبي أصحاب القاضي أبي على الصدفي، لابن الأبار: محمد بن عبدالله القضاعي (ت ٢٥٨)، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧ هـ-١٩٦٧م.

٢ ٥- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٣ - المقفى الكبير، لتقي الدين المقريزي (ت ٨٤٥) تحقيق محمد البعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١ ١٤١١ هـ، ١٩٩١م.

٤٥ - مل العيبة بما جمع بطول الغيبة ، لابن رشيد الفهري: محمد بن عمر السبتي (٧٢١هـ) (الجزء الخامس) ، تحقيق د. محمد الحبيب الخوجة ، دار الغيرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١٤٠٨ هـ.

٥٥- المنجم في المعجم، للإمام السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق إبراهيم باجس، دار ابن حزم، بيروت، ط١٤١٥هـ.

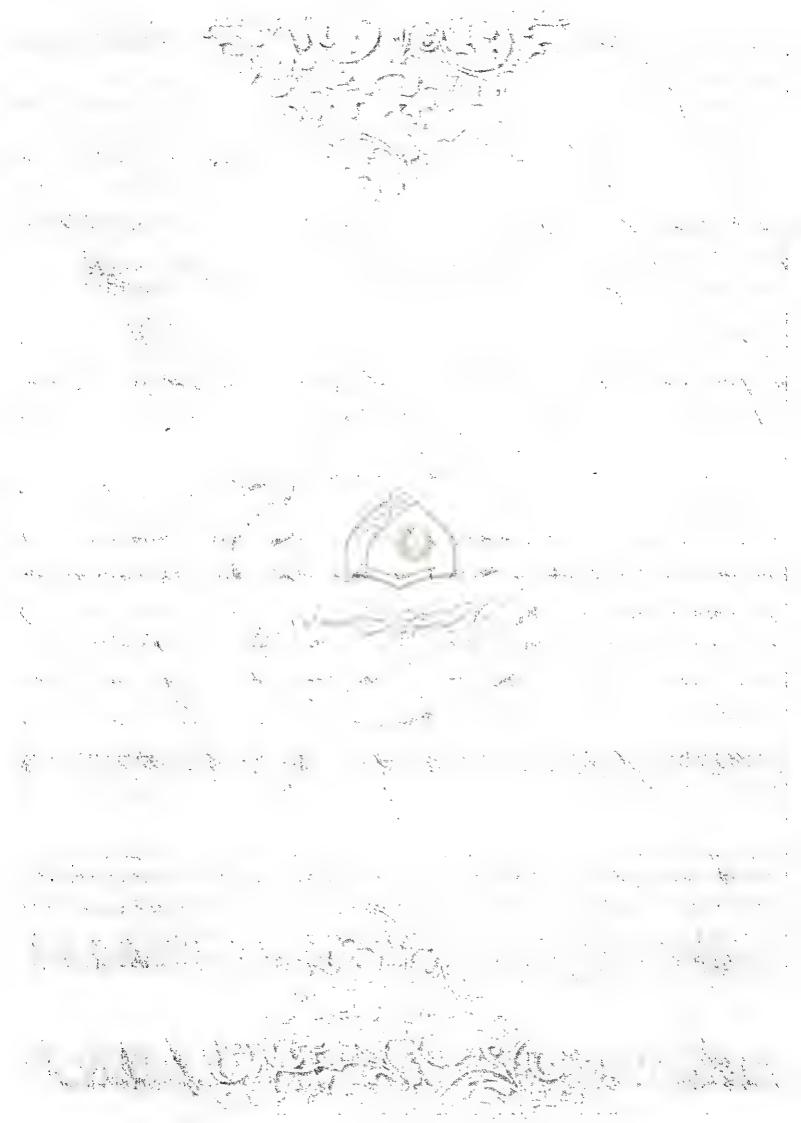
٥٦ - المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، لإبن تغري بردي (ت ١٩٨٤) تحقيق د. محمد محمد معمد أمين، د. سعيد عبدالفتاح عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١٩٨٤ م.

٥٧- نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا، جمعها د. رمضان ششن، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط١٤٠٠ هـ.

٥٨ - هدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر، ٢٠٤١هـ

9 - الوافي بالوفيات، للصفدي: صلاح الدين خليل بن أيبك، تحقيق أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٦١- وفيات الأعيان، لابن خلكان (٦٨١) تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.



collected yorks of in al-Musickler or the alphabetical order of the Mohammad bin Turki al-Turki*

Synopsis

This research is an attempt to describe the writings of al-Hafiz Ali bin al-Mufaddal al-Maqdasi (d. 611 AH) and make them accessible to other research scholars.

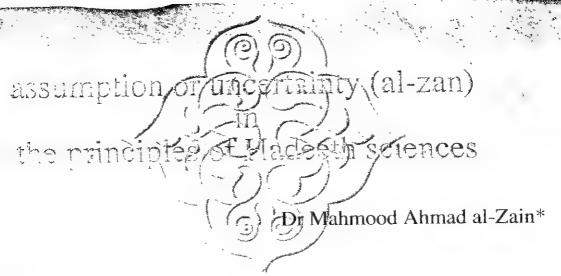
In the preface, the research scholar pointed out to the importance of the research, wrote a short biography of Ibn-ul-Mufaddal, listed the titles of his books in alphabetical order.

Furthermore, he mentions the title of each book and verifies its authenticity and its attribution to the author, basing his claim on the statements of scholars. Then he mentions the manuscripts of the respective books in case they are available.

In case the book under discussion is already available in print form, the researcher does not dwell on it at length but confines himself to describing the defects of the (printed) book, especially those where the editor of the printed book failed to take into account all the copies of the book available.

The research scholar concludes his work with some of the sayings of the author and believes that most probably those sayings occur in a separate book of the author

* Participating professor, Department of Islamic Culture, Faculty of Training, King Saud University, Riyadh. Born in the village of Hurma, Sudair, Saudi Arabia, in 1384 AH, got MA in Hadeeth from the aforementioned department (1413 AH). His thesis was a critical study of kitaab-ud-du'aa lil Muhaamili. He received doctorate from the Faculty of usool ud din, al-Imaam University (1419 AH) on his thesis tahqeeq al-qism al-thaalith min kitaab 'ilal al-hadeeth li Ibn Abi Haatim al-Razi. Author of several published research works.



Synopsis

It recurs very often in Islamic books that the aahaad hadeeths (the solitary hadeeths or the narration of an individual) are uncertain or conjectural (zanni al-thaboot). For that reason, the scholars of hadeeth say that if a solitary hadeeth is in conflict with reason, it is a fabricated hadeeth. Some categories have been considered dubious in the past as well as in the present. So the scholars rejected such hadeeths in the belief that they re dubious or uncertain (zanni) and that what al-Qur'aan gives us is sufficient and that we are in no need of such hadeeths. Similarly, the claim that hadeeths which are in conflict with reason and therefore rejected by others also became a matter of doubt in the opinion of others since they conflict with the theoretical views of the latter.

Now, in this age, we see people who renounce anything that falls outside their scope of knowledge or is in conflict with it even though their knowledge may be no more than fancies and delusions. Such statements annoyed the others who asserted that they are always absolutely certain and categorical (qat'i al-thaboot).

Anyhow, majority of scholars strike a balance between these two extremes and say "it is more likely to be true, though not categorical, until it becomes mutawaatir (continuously recurrent) or some (semantic or syntactical) coherence surrounding it makes it categorical.

* Senior Researcher in House of Research for Islamic Studies and Heritage Revival, Dubai. Born in Aleppo, Syria (1372 AH/1953 CE), received MA in Rhetoric and Criticism from Faculty of Arabic Language, Azhar University (1986 CE). His thesis was shar'h al-shawaahid al-Qur'aania fi kitaab-il-eedah lil khateeb al-Qazweeni. He received Ph. D. (1993 CE) on his thesis al-mabaahith albalaghia ff tafseer al-Tabari qism-il-ma'aani. Author of several published books.

mu ar an hadeeths

Dr Mohammad Saleed-bin Mohammad Hasan al-Bukhari*

Synopsis 💢

This research paper is a serious attempt to uncover the reasons why the tabilyeen and those that followed them, that is, the second and third generation of Muslim scholars related hadeeths using the preposition 'an' meaning 'from' (that is, the so-called mu'an'an hadeeths). It is a very minute and comprehensive study.

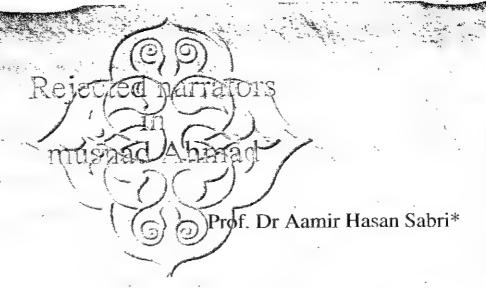
The research required an applied and practical system of study of the narration of hadeeth scholars in the authentic books of al-Bukhari and Muslim, scholars who despised tadlees (deceiving or forging) or no tadlees is traceable to them.

The research concludes that of all the three methods (al-qiraa'ah or reading from books, al-samaa' or reading by teacher, and al-ijaaza ma' al-munaawalah or permission to transmit together with granting books), ijaaza ma' al-munaawala (permission to transmit together with granting of books) was a widespread method among them. When they disseminated hadeeths through books, sheets and copying, methods which were widespread, they related the hadeeths by using the word 'an' (al-an'ana) and distinguished them from hadeeths disseminated through reading from books and reading by teacher in a bid to avoid mixing up the different phrases for the sake of accuracy and for piety.

It is generally believed that the authors in the age of tabi'yeen and those who came after them (tab'i tabiyeen) compiled hadeeths in their books from the narrators of hadeeth who met them in the course of their journey in towns and lands of Muslims and could not use books compiled earlier.

Perhaps this research may open up new horizons in knowing sources of narration in the first and second centuries.

* Participating professor, Departm4nt of Qur'aan and sunnah, Faculty of Missionary work and usol-ud-din, Umm-ul-Qura University, Mecca. Born in Ta'if (1374 AH), received MA from College of Shariah and Islamic Studies, King Abdul Azeez University (1401 AH), his thesis being al-imam Abdullah bin al-Mubarak mohaddithan wa naaqidan. Got doctorate in Qur'aan and sunnah (1403 AH) from Faculty of Missionary work and usool-ud-din, Umm-ul-Qura University, with the grade of Excellent together with recommendation for publication of his thesis entitled kitaab al-du'aa' li al-Tabarani: tahqeeq wa dirasa. Author of several research works and books.



Synopsis

This research is an exploratory inquiry into the rejected narrators mentioned in the musnad of al-Imam Ahmad bin Hanbal, their biographies, the hadeeths narrated by them and their documentation (takhreej), how and why the Imam collected the hadeeths of those rejected narrators.

It became clear from this inquiry that the Imaam did not rely upon them unrestrictedly, without considering other factors, but rather he collected only those hadeeths on which other narrators also concurred, in spite of the uniqueness of narration coming from those channels of narration.

^{*} Professor of Hadeeth sciences and Head of the Department of Islamic Studies. Born in Bagdad (1377 AH/1957 CE); received MA degree from College of shariah, Umm-ul-Qura University (1983 CE). His thesis was al-iqtirah li Ibn Daqeeq: dirasa wa tahqeeq. He received doctorate from the same College (1986 CE) on his thesis tanqeeh al-tahqeeeq li Ibn-ul-Hadi: dirasa wa tahqeeq. Author of several academic works, the last of which was tahqeeq masheekha al-qazweeni (d. 750 AH).

Hadeeth scholars goncapt of etibaar

Dr Jamal bin al-Arabi Usteeri*

Synopsis ...

al-etibaar (meaning, literally, regard or consideration), according to hadeeth scholars, is the act of tracing channels of a narration which is thought to be solitary (fard) in order to find out if that narration has a follower (mutaabi') concurring with it or not.

The methodology of hadeeth scholars in accepting or rejecting hadeeths is based on tracing (tatabbo'), exploration and examination (istaqraa') and etibbaar (regard or consideration).

If a narrator who is not perfectly accurate and, therefore, his narration cannot be accepted, then his hadeeth may be suitable as a mutaabi or shaahid (corroborating evidence). Such a hadeeth is qualified by them as yotabar bihi or yslaho lil etibaar (that is, worthy of condideration or regard).

The verdicts of hadeeth scholars who evaluate hadeeths according to the principles of validation (jar'h wa ta deel) base their opinions on etibaar, that is to say, they look for narrations of trustworthy narrators to support a particular hadeeth.

Critics keep in mind the law of etibaar, especially while writing the rules of hadeeth which are characterized by generality, comprehensiveness and totality.

The critic uncovers the defects ('ilal) of the hadeeths narrated by trust-worthy narrators or faults and flaws of narrations of weak narrators by means of etibaar of the hadeeths of the chapter and by reconciling the channels of narrators, comparing the narrations of trustworthy narrators, one with the other, and by considering their ranks with respect to memory (hifz), proficiency and knowledge.

* Participating professor, Departm4nt of Qur'aan and sunnah, Faculty of Missionary work and usol-ud-din, Umm-ul-Qura University, Mecca. Born in Ta'if (1374 AH), received MA from College of Shariah and Islamic Studies, King Abdul-Azeez University (1401 AH), his thesis being al-imam Abdullah bin al-Mubarak mohaddithan wa naaqidan. Got doctorate in Qur'aan and sunnah (1403 AH) from Faculty of Missionary work and usool ud-din, Umm-ul-Qura University, with the grade of Excellent together with recommendation for publication of his thesis entitled kitaab al-du'aa' li al-Tabarani: tahqeeq wa dirasa. Author of several research works and books.



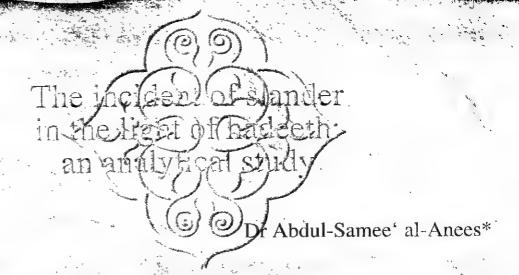
Dr Abdur-Rahmaan bin Abdul-Kareem al-Zaid*

Synopsis

The scholars of hadeeth use the term 'hadeeth jayyid' or 'isnaad jayyid'. Very often the term is used by the later-day scholars. What do they mean by this term? When we look up for its meaning in the books of terminology, we find no clue of it except a brief description given by al-Sayooti in tadreeb-ur-raavee. There he says that jayyid (which, literally, means good or excellent) means authentic (saheeh) or it refers to a grade between authentic (saheeh) and sound (hasan). This paper is a sort of exploratory work to discover what the scholars mean by this word. In this connection, I concentrated on the four sunan books because they are the forerunners in this field. I studied and examined sixteen hadeeths, the total number of hadeeths graded jayyid in the books of sunan, documented them, described their channels of narration, wrote biography of each narrator, determined his status after jar'h and ta'deel (the science of Validation), graded the respective hadeeth according to the set principles laid down by hadceth scholars and, ultimately, reached the conclusion that they apply to the term jayyid to hadeeths which are sound by themselves (hasan li zaatihi) and those which are sound owing to supporting narration (hasan li ghairihi). Rarely do they apply this term to saheeh (authentic) hadeeths whose authenticity is a bit controversial. In this connection, I quoted usage of some hadeeth scholars to support my view. I concluded the research with a mention of the term qawee

(strong), a term which is also used to denote hasan (sound).

* Assistant Professor, Dept of sunnah sciences, faculty of usool-ud-din, alimaam Mohammad bin Saud Islamic university. Born in Ryadh (1379 AH). Got MA from the aforementioned faculty (1407 AH) with the grade of Excellent. His thesis was entitled tahqeeq ul-qism-il-awwal min kitab-il-kaamil li ibn Adee. He got a Ph D with the rank of Honour from the same faculty (1416 AH) on his thesis tahqeeq ul-qism-il-awwal min kitaab-il-muyassir li shar'h masaabeeh us-sunnah li al-Norbishti.



Synopsis

This research paper deals with one of the most dangerous incidents in the lives of the Prophet's kinsfolk, an incident that is connected with the private and personal life of the Prophet of Allah, peace on him. It is the incident of slander and calumny, a despicable machination and a hideous trap designed by the hypocrites.

No doubt, wars and battles leave their effects on peoples and nations, their present and their future. Similarly, the psychological effects of information and propaganda are in no way less poweerful and no less dangerous.

This research uncovers some positive aspects of this incident by deducing canonical laws and rules of conduct from this incident.

It should be mentioned that the direction of research, the principles from which it emanates, and the goals of the research revolve within the framework of how the Prophet, peace on him, dealt with the difficulties he faced in his conjugal life and what methods he used to solve the family problems, especially those which relate to honour.

The research follows the methodology based on investigation, analysis, criticism and inference.

* Teacher of Hadeeth, College of shariah and Law, Muscat, Sultanate of Oman. Born in Aleppo (1383 AH/1963 CE), obtained MA in Hadeeth sciences from College of Islamic sciences, University of Bagdad (1993 CE) with the rank of Excellent. His thesis was al-hafiz al-Sakhavi wa manhajohu fi fat'h-il-magheeth bi shar'h alfiat-il-hadeeth. Got a doctorate from the aforementioned college (1995 CE) with the rank of Excellent on his thesis al-fasl lil wasl al-mudraj fi al-naql lil khateeb al-baghdadi: dirasa wa tahqeeq. Author of several published research papers and books.

Hacias : Wioham (na Le Basa) Shar "Bandaa."

Unit Hacias (San Shar "Bandaa."

Dr Abdur-Raheem bin Yahya al-Hamood*

Synopsis

It is an important juz' of hadeeth written by al-Imam al-Hafiz Abu Ya'la al-Mosli, a renowned scholar of hadeeth whose fame has reached far and wide and who is known for his knowledge, proficiency and the excellence of chains of narration.

The book contains hadeeths the author narrated on the authority of his sheikh. These hadeeths total fifty-six in number.

In the course of my critical study of the book, I wrote first of all an introduction about the author describing his ancestry, his upbringing, what the critics said of him, his mentors and sheikhs, his students, his works and compilations. This is followed by a description of the juz', its distinctive features, its narrations, and proofs authenticating its attribution to the author. Then I re-wrote its edited text in accordance with the latest principles of script, numbered the hadeeths, wrote biographies of narrators, and graded the hadeeths, with respect to the narrators, as authentic (saheeh), sound (hasan) and weak (da'eef), and quoted, if need be, follow-ups and proofs in support of them. I also documented these hadeeths with reference to the different books of hadeeths and other sources, referenced the Qur'aanic verses, and gave vowel marks to the words wherever it was necessary.

May Allah grace my endeavour with His acceptance.

* member of the teaching staff, Faculty of Missionary Works and usool, Umm-ul-qura university. Born in al-Baha, Saudi Arabia(1375 AH) and obtained MA from the aforementioned Faculty (1407 AH). His thesis was "ad-dah'haak bin mazahim al-balkhi wa tafseerihi lil qur'aan al-kareem: jam'a wa dirasa" and also obtained a doctorate (1413 AH)from the same faculty on his thesis tahqeeq wa dirasa jus' min masnad al-Bazzaar.

a group of my impreh with continue to be in the right fal-hadestn.

an explanately commentary

[6] Open mentary

Synopsis

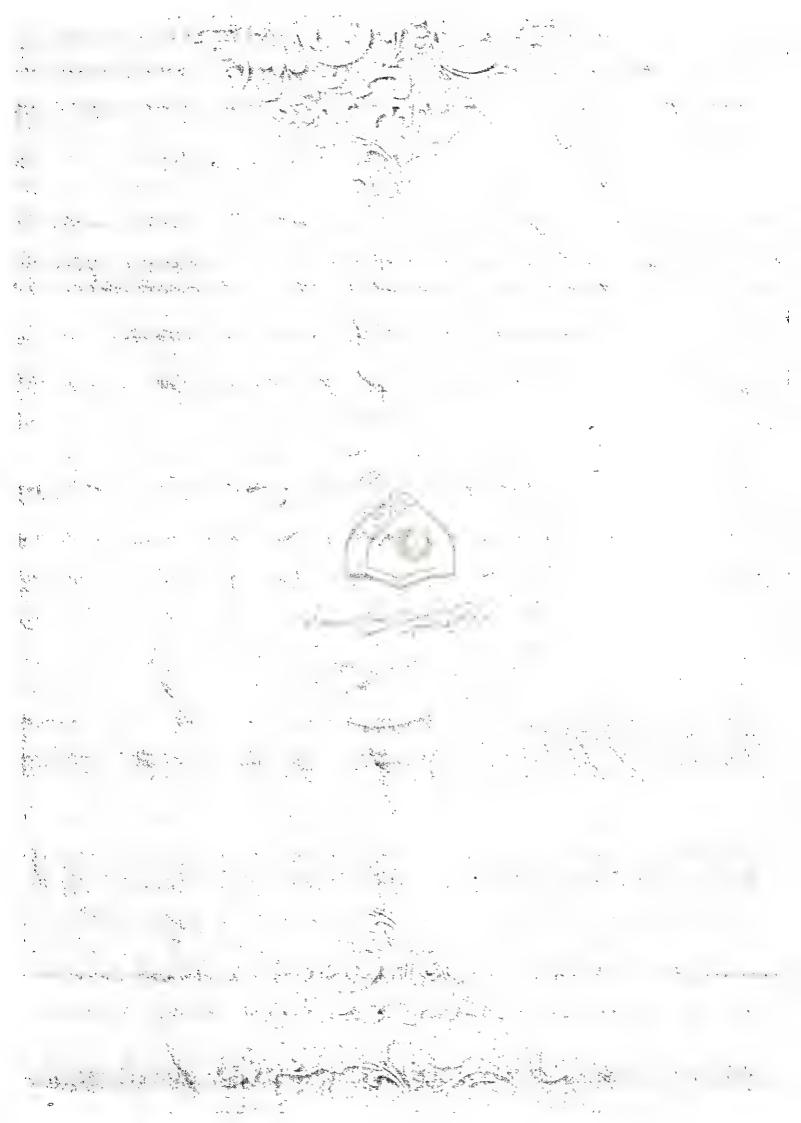
This research is a study of the hadeeth of the Messenger of Allah, peace on him: 'a group of my ummah will continue to be in the right, triumphant' from several viewpoints including

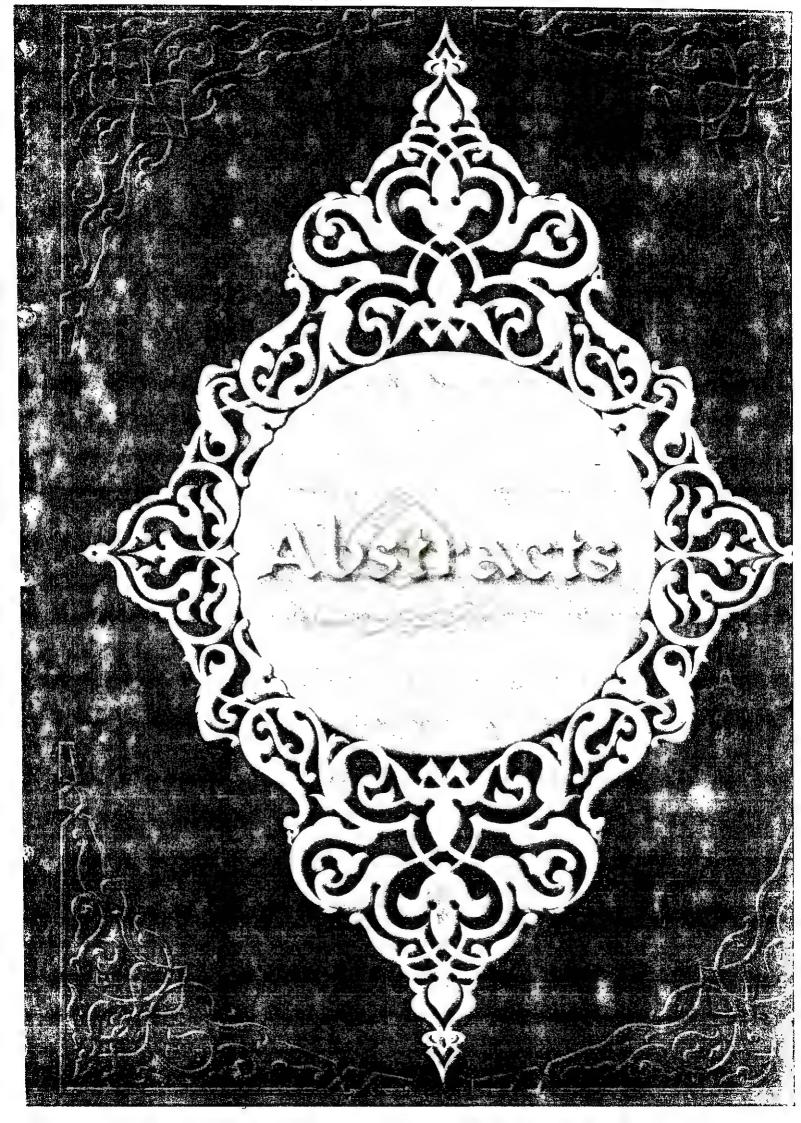
- 1. its grade with respect to proof, that is, whether it is categorical (qat'i) or conjectural (zanni).
- 2. The wording and phrasing of the hadeeth
- 3. Exposition of the meanings of single words in order to eliminate abstruseness and uncertainty from the minds of peoples regarding those words
- 4. A description of the purpose of the hadeeth so that every Muslim may know his position in the light of the hadeeth and in relation to that group which concerns itself with religious matters in an age when technology has made life easy, inducing thereby lethargy and insensitivity and a preference for comfort over knowledge and action.

In this research work, I was guided by the methodology adopted by great scholars and expositors of hadeeths in narrating, inferring, reconciling and preferring.

I pray to Allah, the High and the Glorious,, to help me and the readers to benefit by what is right in the study, correct what is wrong in it, and make us all belong to that group.

* prayer-leader and preacher, Department of Endowments and Islamic Affairs, Dubai. Born in Aleppo, Syria (1397 AH/1977 CE), obtained BA from College of shariah and Islamic Studies, al-Imam Mohammad bin Saud Islamic University, al-Ehsa (1419 AH/1998 CE) with Excellent grade, and MA in Islamic Studies from College of al-Imam al-Auza'i, Beirut (1424 AH/2003 CE). His thesis was entitled: al hijra wa ahkaamohu: dirasa shari'a li waaqi' al-hijra fil asr-il-hadeeth.





Each one of us shall be made to give an account for his actions according to this principle (and Whoso doth good an atom's weight will see it then) and (and whoso doth ill an atom's weight will see it then).

The pleasure of Allah, his mercy and his love are for thos who speak well and act well (And who is better in speech than him who prayeth unto his Lord and doth right, and saith: Lo! I am of those who surrender (unto Him)).

He deserved the divine mercy (verily, the mercy of Allah is nigh unto the good).

May Allah bless the guide of mankind who calls them to well-being and mercy, his kinsfolk, his companions and those who follow his guidance.

Prof. Dr Ahmed Muhmmad Noor Saif Editor-in-Chief previous year to research studies relating to Qur'aan and its sciences. This, we hope, will renew and stregthen the ties that bind the ummah with its source of honour and the foundation of its glory and renaissance.

The reader will find in this issue a variety of research papers dealing with the hadeeths of the Messenger of Allah, peace on him, his life and works and the hadeeth sciences which are the second source of revelation and which guarded and protected the revelation from alteration tampering and forgery, true to the statement of Allah (verily, We, even We, reveal the Reminder, and We verily are its Guardian). So when the scholars of hadeeth guarded over the second source of the revelation, it contributed greatly to the preservation of the Islamic shariah which Allah has willed to abide till the Day of Resurrection, which he has made the source of Islamic legal ruling and which is the basis of Islamic civilization. Obviously, this Islamic civilization cannot be built without taking recourse to sunnah and obeying its laws (But, nay, by thy Lord, they will not believe (in truth) until they make thee judge of what is in dispute between them and find within themselves no dislike of that which thou decidest, and submit with full submission).

The Islamic scholars, ulema and mujtahid, have kept pace with the times and charted a course of action to guide mankind. Humans should walk that path if they want to live an honourable life. Humans can find peace and secusrity if they abide by the law of the Lord, a law which is based on truth and justice (And let not your hatred of a folk who (once) stopped your going to the Inviolable Place of Worship seduce you to transgress; but help ye one another unto right-eousness and pious duty).

The divine law is not based on temporary solutions or unfair policies which are motivated only by expediencies and self interests. The law given by Allah rejects the popular saying: "End justifies means." Acording to Islam, an end cannot be Honourable and fair unless legal and fair means sanctioned by Allah are used to achieve that end. That is because an individual in Islam is obligated to obide by the law of God which does not chang according to whims and indinations of people. The values of divine law are eternal since the goal is clear: well-being and reform (I desired naught save reform so far as I am able) and (work not confusion in the earth after the fair ordering (thereof)).

memory of Qur'aan, improved their pronunciation and their skill in reciting with a good voice, and helped them to get used to the distinct Hijaazi tone for which the Qur'aan reciters of Hijaaz are known. This peculiar intonation of Hijaaz spread later on to some Muslim countries, especially the Muslim countries in the east like Indonesia, Malaysia, India and Pakistan. Training, naturally, prepares one to undertake the task of leading prayers when one is assigned that task.

This peculiar intonation would well have perished if some reciters of Qur'aan (Qurraa') had not cared to keep it alive by repeating it in masques. Rathen, in fact, they took care of all the seven modes of recitation. In al-Furqaan school of al-Khayyat mosque in al-Mansoor street of Mecca, they recited the whole of Qur'aan in all the seven modes of recitation, one after the other, in the last ten days of the holy month of Ramadan. A number of Huffaaz graduted from the school. They were examined by the specialist scholars of Umm-ul-Qura and other universities. Having passed the the rigorous tests, they became able to take part in international competitions and even surpass other competitors.

The fact that there were always groups of people remembering Qur'aan by heart in the Inviolable Mosque of Mecca and other mosques helped provide mosques with huffaz who could and did lead taraweeh prayers. This helped continue the sunnah of passing mights, worshipping and reciting the Book of Allah.

Similarly, the learned scholars of Hijaaz and those of other countries would hold special sittings where they would read the two authentic books of hadeeth, al-Bukharee and Muslim, or kitaab al-Shamaa'il of al-Imaam al-Tirmizi or Kitaab al-Shifaa' bi taareef Huqooq al-Mustafa, peace on him, by al-Qadi Ayaad, and listening during the month of Ramadan, to what has been revealed to the Messenger of Allah, peace on him, in the form of Qur'aan and sunnah. They refreshed and renewed their souls as they listened to the life of the Messenger of Allah, peace on him, and his personal traits (al-Shamaa'il), the features, of which were described by Ayisha, his wife and the Mother of the Believer, when asked about his morals, "His morals were (a reflection of) al-Qur'aan."

As a number of research papers relating to the sunnah and its sciences piled up with the magazine al-Ahmadia, we found it as a good chance to devote the Ramadan issue of this magazine to a study of hadeeth and its Sciences just as we devoted the Ramadan issue of the



In the Name of Allah, the Beneficent, the Merciful

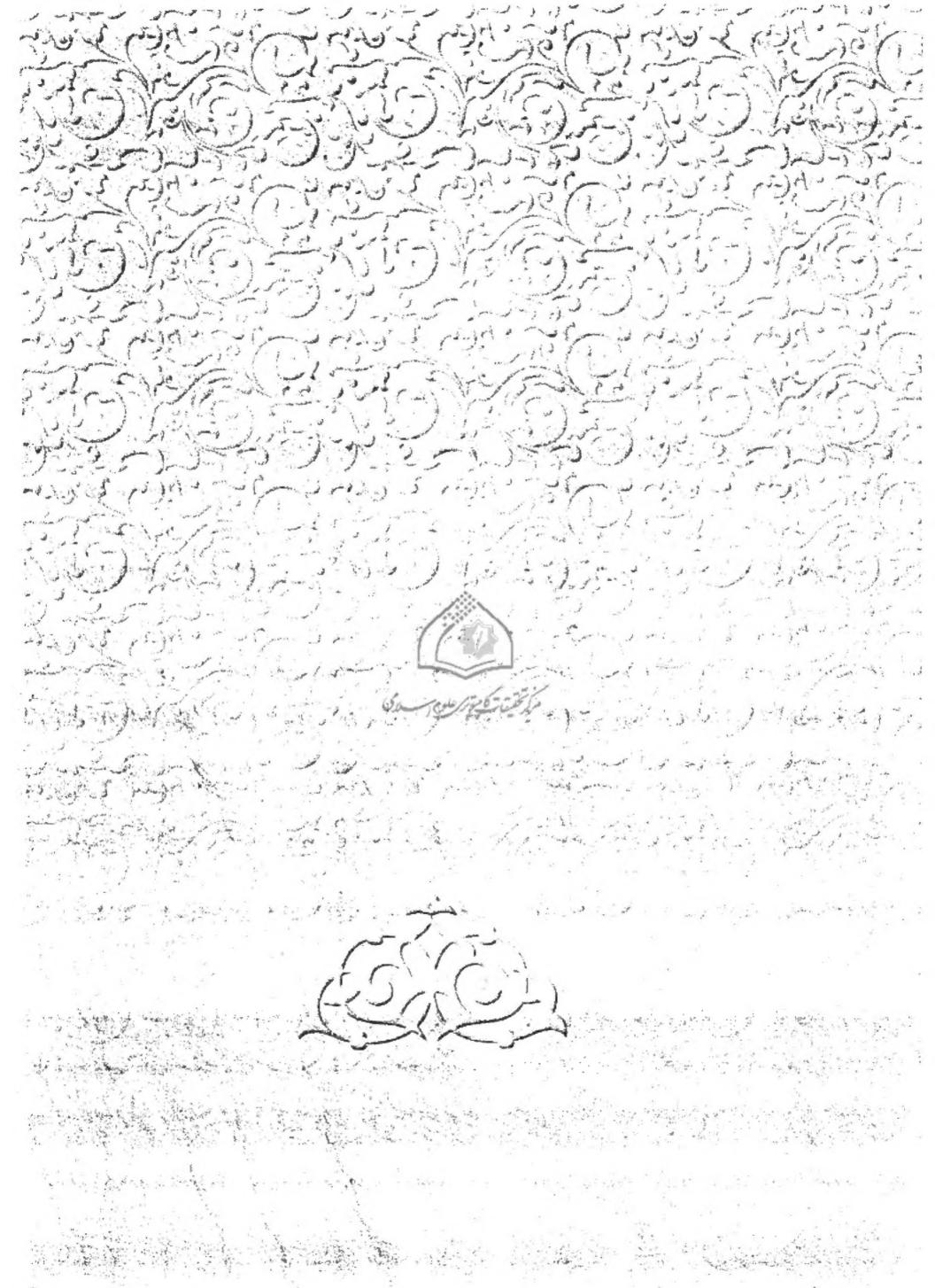
Praise be to Allah and His blessings on His Messenger his kinsfolk and his companions.

With this latest issue of our magazine al-Ahmadia, we welcome the holy month of Ramadan, the month of Qur'aan, the month of divine revelation, the month of blessings and mercy.

Last year the magazine initiated an excellent thing when it devoted its Ramadan issue to Qur'aanic research studies. That was because the holy month of Ramadan has a very strong connection with the Glorious Qur'aan for a variety of reasons. In this very month it was revealed and in this very month the believers devote themselves to its recitation and study the most since the archangel Gabriel (Jibreel) used to come to the Messenger of Allah, peace on him, and teach him Qur'aan every year but in the last yuear of his life he came to him twice and toaught him Qur'aan.

That was the tradition of the Messenger of Allah, peace on him, kept up by the Muslim ummah. They recite the Book of Allah and learn it in this month; those who have committed the Book of Allah to their memory recite it in the taraweeh prayers and refresh their memory. The huffaaz of Hijaaz, both teachers and students, took great care and paid their utmost attention to it. No sooner were the taraweeh prayers over than the worshippers sat down in several, separate groups in the courtyards of the mosques of Mecca and Madina, the students leading their classmates in the recitation of Qur'aan and the teachers completing the recitation.

The learning of Qur'aan in groups and making the huffaz of Qur'aan lead the taraweeh prayers had a beneficial effect. It strenghtned their





* Editorial	
Prof. Dr Ahmed Muhmmad Noor Saif - Editor-in-Chief	47.
* 'a group of my ummah will continue to be in the right' (al-	The state of
hadeeth): an explanatory commentary	
Ibraheem Abdullah Salqeeni	13 - 72
* Hadeeth Mohammad bin Bash'shar "Bundaar" un Shyuk-	100
hihi by al-Haafiz Abu Yaala al-Mosli	
Dr Abdur-Raheem bin Yahya al-Hamood	73 - 132
* The incident of slander in the light of hadeeth: an analyt-	
ical study	
Dr Abdul-Samee' al-Anees	133 - 200
* The meaning of the term al-hadeeth al jayyid in the four	
books of sunan	* 1-1-1-2
Dr Abdur-Rahmaan bin Abdul-Kareem al Zaid	201 - 248
* Hadeeth scholars' concept of etibaar	1,000
Dr Jamal bin al-Arabi Usteeri	249 - 292
* Rejected narrators in musnad Ahmad	
Prof. Dr Aamir Hasan Sabri	293 - 344
* mu'an'an hadeeths	
Dr Mohammad Sa'eed bin Mohammad Hasan al-Bukhari	345 - 392
* assumption or uncertainty (al-zan) in the principles of Ha-	
deeth sciences	
Dr Mahmood Ahmad al-Zain	393 - 464
* collected works of Ali bin al-Mufaddal al-Maqdasi al-	44 40 A 4
Maaliki in alphabetical order	5
Dr Mohammad bin Turki al-Turki	465 - 502
	A CONTRACTOR OF THE PROPERTY O

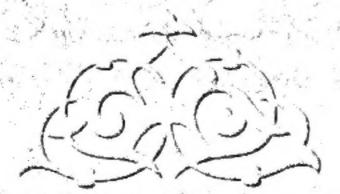
Published Researches do not necessarily, Express AL. Dar views

All Rights Reserved

All correspondence should be addressed To: Managing editor of AL. Ahmadiyah Journal, Reseach House For Islamic Studies and Heritage Revival P. O. Box 2517 L Dubai U. A. E

Teleph: 04 - 3456808 Fax: 04-3453299

E-mail: ahmadiah@bhothdxb.org.ae



opy Price: U. A. E (10 Dirhams), Saudi Arabia (10 Riyals), Kuwait (800 Fils), Qatar (10 Riyals), ahrain (800 Fils), Uman (500 Pesos), Egypt (4 Pounds), Syria (50 Liras), Lebanon (2000 Liras), fan (1 Dinar), Yemen (70 Riyals), Sudan (75 Dinars), Morocco (20 Dirhams), Algeria (25 Dinars) , Tunisia (1 Dinar), Outside Arab Countries (the Equivalent of 2 U. S. Dollars).

Outside the Arab countries (the Equivalent of 2 US \$) * Annual Subscription : U. A. E (30 Dhs) Arab & Islamic Countries (the Equivalent of U.A.E 100 Dhs). Outside Arab Countries (45 US \$).

Presentations Present

The Journal is concerned with publishing the learned researches and heritage verifications according to the following rules.

1- Only original, previously unpublished articles will be admitted. Articles sent to be published elsewhere will not be admitted. If a contribution is accepted to be published in al-Ahmadiyah. It should not be published elsewhere, until one year, at least, had elapsed after publication.

2- The research work should not be derived from any other research study or

treatise through which a researcher has acquired an Academic Degree.

3- The size of the contribution should not exceed 60 pages.

4- The research work should be genuine in its theme, method, presentation, language and sources. It should be consistent with its title, free from the inessentials, thoroughly authenticated and with adherence to punctuation rules and the requirements of the academic works.

5- Reference to the source's page number should be placed as footnotes.

6- Footnotes should be numbered page by page throughout the text.

7- References in the footnotes as well as in the index of sources should start with the title of the book, then the author's name.

8- In the footnotes, the publication information should not be mentioned unless the author is referring to more than one publication for the same book.

9-Priority should be given to al-Hijri calender.

10- Non-Arabic proper names should be written in Arabic, then in their original language within parentheses if the author wishes to.

11- All references should be listed at the end of the paper, alphabetically arranged according to the title of the reference.

12- Manuscripts and illustrations should appear in their proper location in the text.

13- Arabic and English resumé of the topic in about ioo words should be submitted by contributor.

14- A precise C.V. of the author should be provided.

15- Contributions should be typed or hand-written clearly, thoroughly checked, and only the original copy should be submitted.

16- Contributions are not to be returned to their authors whether published or not.

17- A note will be sent to the authors after the reception of their contributions.

18- Arrangement of the articles in the journal is subject to technical censideration.

19- Twenty off-prints in addition to three copies of the issue in which the contribution is published, will be sent to the author, plus a reward in money.